



إحياء فقه الدعوة

الكتاب الثامن

أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي

في

نظريات فقه الدعوة الإسلامية

الجزء الثالث

تأليف

محمد أحمد الراشد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

5
عن جانب الصحابة يبدأ سيرة

الجزء الثالث

جماهير السياسات الدعوية

التأسيس

" تأسيس الحق الدعوي ، و أدواته التنفيذية ، و الفكر الرئيس "

نظرية حق الدعوة

القسم

الرابع من الكتاب هو عملية تحليلية لحركة " التنظيم الدعوي " و نبضاته عبر تطبيق الأصول و القواعد الفقهية و إزالتها على حياة التنظيم ، و بها يتم تأكيد التصرف الذي يصدر عن التنظيم و تجزيته ، ثم تحليل كل جزء من هذا التصرف ، ورؤية المقدار الشرعي

الوارد فيه عبر النصوص ، ثم ما إلتقى على ذلك من اجتهاد سبق أدلت به أجيال الفقهاء عبر القرون ، ثم الحاجة إلى إتمام ذلك باجتهادات جديدة عليها الحياة المعاصرة ، فنحاول اقتراح بعضها ، و الإشارة إلى بعض آخر ننتظر أن يقوم به فقهاء الدعوة . لكن سنقدم بين يدي ذلك هذا الفصل في بيان كيفية تأسيس الحق الدعوي ، و منطق وجوب وجود دعوة إسلامية ، لأن هذا الحق هو الذي تنفرع عنه السياسات الدعوية ، و التي تنقسم إلى داخلية و خارجية ، كما أن هذه السياسات لابد أن يتقدمها بيان قيام " التنظيم " كأداة تنفيذية للحقوق الدعوية ، فنصفه ، ونحدد معناه الهيكلي ، و الأحكام الضابطة له .

لكن كل ذلك ، تحقيقاً لمعاني المنهجية ، ينبغي أن نفهمه عبر " تنظير " مترابط متسلسل متكامل ، يكشف في كل نظرية أصل معناها ، و أركانها التي بها قيامها ، و الشروط اللازمة لها ، باعتبار أن التقسيم الموضوعي سيكتسب فهماً أبعاداً لأجزاء النظرية ، من باب ، و يخدم قضية الاجتهاد الجديد فيها ، من باب آخر ، لما في ذلك من تعيين المنطق الذي يحكمها ، و من ثم للعال الجامعة لأجزاء النظرية .

وهكذا سيكون هذا القسم الرابع من أصول الاجتهاد و الافتاء كتلة جامعة لنظريات السياسات الداخلية و الخارجية لتنظيم بنفذ الحق الدعوي في البشارة و الفذارة و السعي للسيطرة على حركة الحياة في ديار الأمة الإسلامية و ما ينشأ بعد ذلك من علاقة مع أمم الجاهلية خارج الديار الإسلامية .

فذلك هو الذي يجعلنا نفتح الآن على نظرية حق الدعوة في الوجود و النمو و التحرك .

❑ وقد نبه الشيخ محمد أبو زهرة أن القواعد الجامعة للأحكام الجزئية هي (في مضمونها) يصح أن يطلق عليها : النظريات العامة للفقه الإسلامي).

(فهي مجموعة من الأحكام المتشابهة التي ترحع إلى قياس واحد يجمعها ، و إلى ضابط فقهي يربطها ، كقواعد الملكية في الشريعة ، و كقواعد الضمان ، و كقواعد الخيارات ، و كقواعد الفسخ ، بشكل عام ، فهي ثمرة للأحكام الفقهية الجزئية المتفرقة ، يجتهد فقيه مستوعب للمسائل ، فيربط بين هذه الجزئيات المتفرقة برابط هو القاعدة التي تحكمها ، أو النظرية التي تجمعها .) (١)

❑ وقد ترددت في إيداع مباحث النظام السياسي الإسلامي و قضاياها ضمن هذا الكتاب ، ثم هذبت إلى ميزان فصل في المسألة بحمد الله ، لما كان من الأحكام الشرعية السياسية يؤثر في موقف الدعوة من الحكم و الأحزاب ، حلا و حرمة ، و ندبا و كراهة : جزمنا بصلته بالكتاب و أودعناه هنا ، و ما كان من الأحكام ما لا يؤثر في الموقف الدعوي ، و إنما هو في تفصيل إتقان الحكم و ممارسة السياسة مما هو اختصاص الحاكم الممل بعد تمكنه و وصوله إلى السلطة : أخرناه عن الكتاب و حذفناه ، لعدم الاختصاص ، و ضعف الصلة بالموضوع .

و على ذلك دخلت قضايا التغيير ضمن هذا الكتاب .

وكذا كان فعطنا في أسر الشروط و قضايا الإساءة و الحرب و الهدنة و الحلف ، ثبت هنا ما يمكن أن يضبط موقفا دعويا في خطط الدعوة الداخلية الإدارية و خططها الخارجية السياسية ، و ما كان من تفاصيل تتعلق بالحكم و القضاء بين الناس أخرجه ، إلا ما كان من ذكر أحكام منها تصلح أصلا لقياس أوضاع الدعوة عليها .

فهذا هو المنهج الذي ارتصبته في تثبيت المعاني و حذفها .

❑ المجدد التنظيري لقضايا الوظائف الدعوية

وقد اعتمدت ما اعتمدته د . حامد عبد الماجد قويمسي في منهجية دراسته للوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية كمنهج لتنظير جميع قضايا الدعوة المبحوثة هنا ، مع الإضافة الأصولية ، وهو منهج صحيح لختصر به د . حامد ما لوجبه علوم المنطق و أصول البحث و التنظير .

(١) أصول الفقه ٨/ .

قال : " نحن نسعى في دراستنا للوظيفة العقيدية إلى الجمع بين كليات ثلاث ، وهي :

الإطار العقيدي القيمي ، البناء النظامي ، قواعد الممارسة و أساليبها و نماذجها ، في إطار متماثل .

ذلك أن استبعاد أي مستوى من هذه المستويات سيؤدي إلى تقديم صورة مشوهة للوظيفة العقيدية . "

فالإطار العقيدي القيمي : هو التوحيد ، و ثوبت و مثاليات مستنبطة من هذا التوحيد .

و البناء النظامي : المبادئ النظامية التي حددها التصوص ، و الأشكال النظامية ، و المزمسات التي تعد استجابة و تطبيقا للمبادئ النظامية في إطار المعطيات و الظروف الواقعية . و أما قواعد الممارسة فهي نسبية .

قال : (أما بالنسبة للأداة المنهجية التي سوف نستخدمها في دراستنا فهي تقديم نسق قياسي للوظيفة في إطار النموذج المعرفي المعتمد من الوحي من المفترض أن يكون نسقا قياسيا رئيسيا واحدا ، وذلك لأن الإطار المرجعي لهذه الخبرة واحد ، وهو الجزء الثابت في النموذج المعرفي المعتمد من الوحي .) .

ويراد هذا النسق (كخطوة لازمة للانتقال إلى المستوى العملي ، و الذي يشمل مرحلتين :

أ- مستوى المقارنة مع الأنساق و النماذج القياسية من الخبرات الحضارية الأخرى .

ب- مستوى تحليل الواقع و معرفة فعالياته و تحديد كيفية تغييره .) .

ويمكن القول (أن له خاصتين ، هما :

١- التجريد : وهو هنا لا يعني الجمود أو الإطلاق عند توظيفه في واقع سياسي محدد قدر ما يفيد في تحديد ملامح هذا الواقع و في استشراف اتجاهاته ، فهو يقدم مفهوما له أبعاد تحليلية و موضوعية معا .

٢- العمومية : و رغم أن النسق القياسي قد يكون نتاج تبلور خبرة معينة محددة ، فإنه عند تجريد هذه الخبرة من واقعها التاريخي و صدها في نموذج تحليلي : يصبح هذا النموذج نسقا قياسيا قابلا للتوظيف خارج إطاره التاريخي

و الحضاري ، و إن كان هذا التوظيف يجب أن يصحبه الكثير من الحذر و الحيلة .

أما بالنسبة للتوظيفة المنهجية للنسق القياسي كأداة تنظيرية فإنه يحقق وظيفة تكاملية ، يمكن إجمالها فيما يلي :

- ١- أن يقدم مفهوما تحليليا للتوظيفة
- ٢- أن يقدم مثالية عليا تسعى الوظيفة لتحقيقها في الواقع العملي .
- ٣- أن يقدم معيارا للتوصيف و الأحكام في دراسة علاقة الوظيفة بالنظم التي تطبقها في الواقع ، على مستوى الخبرة التاريخية و على مستوى النظم الواقعية الحالية .
- ٤- أن يقدم إطارا مرجعيا لقياس مدى انحراف الممارسة من المثالية المطلوبة^(٢) و سيجادل بقدر الاستطاعة أن ننظر وفق ذلك و أن تكون أدواتنا المنهجية كذلك ، و أحب هنا أن نقف قليلا مع د. حامد لعرف شيئا من الجدل اللغوي حول النسبة إلى العقيدة ، إذ أنها تكررت كثيرا و ستتكرر .

قال د. حامد قويسني : (يرى البعض من اللغويين و غيرهم ضرورة حذف الياء عند النسب إلى عقيدة ، فنقول : وظيفة عقيدية ، وليس وظيفة عقيدية .

ونخالف هذا الرأي فيما يذهب إليه ، و ذلك أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة انتهت إلى قرار نص فيه على جواز حذف الياء و إثباتها عند النسب إلى صيغة فعلية .

وقد استند المجمع في ذلك القرار إلى أن الأصل في النسب عامة : الإبقاء على صيغة الكلمة ، كما أن من طالع حذف الياء من النحاة قد استنبط القاعدة مما ورد في الأعلام المشهورة ، أما الفكرات ، مثل : طليعة ، سليقة ، فيبدو أن العرب لم ينسبوا إليها إلا نادرا ، على أن من هذا الذل ما ورد بالإبقاء على الياء ، فيقال : سليقتي ، في النسب إلى سليقة ، و طليعتي ، في النسب إلى طليعة ، كما وردت في المصباح المنير مادة : جبل .

و على هذا فبقه لا تثريب علينا في النسب إلى عقيدة إن قلنا : عقيدتي أو عقدي ، فكلاهما صحيح ، بل أن الأستاذ عباس حسن عضو المجمع - وناخذ

(٢) الوثيقة العبدية / ٦٤-٦٦

برأيه في هذا الصدد . يذهب إلى أن الأصل ألا تحذف الياء ، وما ورد عن العرب بحذف الياء يحفظ ولا يقاس عليه . وقد نشر هذا القرار مع البحث الذي قمته .

هالمصحيح إذا : أن يقال : وظيفة عقيدية .

و البعض يرى القول بوظيفة عقائدية - وليس عقيدية - . و المسألة لا خلاف فيها ، إلا يجوز التعبير على الجمع بالإفراد إذا كان لا يخل بالمعنى ، فنقول : لقي كلمة في افتتاح المؤتمر ، و المراد معلوم ، و هو خطاب يتضمن الكثير من الكلمات - راجع في ذلك نص قرار المجمع اللغوي و يتعلق عليه صفحة ١٣٥ في مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، مطبع الهيئة العامة للشئون المطابع الأميرية ١٩٨٤ -) .^(٢)

□ إصلاحنا زاجل ، ينطلق بالنظارة ، فيرجع إلينا بالبشارة

ونقوم نظرية الحق الدعوي ، في تحليلي و استقراني ، على عشرة أركان ، كل ركن منها يوافر جانباً من المنطق الذي يعتصم به الدعاة للتدليل على حقيهم في ممارسة عملهم الدعوي ، و باجتماع أجزاء هذا المنطق يتشكل منطق نام كامل يجزم بحق الدعاة في التكتل و التجمع و ترشيح أنفسهم لقيادة الأمة .

إن كل ركن من أركان نظرية الحق الدعوي بشكل مثابة ينطلق منها الدعاة ، و لذلك أحب أن أسميها " المنطلقات " فإنه اصطلاح أقرب إلى لغة العاطفة من لغة المنطق الصارمة .

□ و أول هذه المنطلقات : " منطلق التكوين المحض " ، ويتضمن تحصيل حقوقنا في أن نرجو الجنة وننجو من النار .

و هذا منطق غريب جدا على غير المتكبين ، و لكنه من أكثر أشكال المنطق جدية صندا ، فإن أحد الأسباب القوية لوجوب قيام دعوة إسلامية نامر بالمعروف و تنصدي لفضيحة البشارة و النذارة : أن يجعلنا الله تعالى سببا في هداية مئات ألوف في كل قطر ، بل ملايين ، يؤدوا الصلاة ، ليستغفروا لنا .

قال ابن حجر : (قال القفال في فتاويه : ترك الصلاة يضر بجميع المسلمين ، لأن المصلي يقول : اللهم اغفر لي و للمؤمنين و المؤمنات ، و

(٢) الوظيفة العقيدية ١٦٧/

لا بد أن يقول في التمسيد : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فيكون مقصرا بخدمة الله ، وفي حق رسوله ، وفي حق نفسه ، وفي حق كالة المسلمين ، ولذلك عظمت المعصية بتركها . واستببط منه السبكي أن في الصلاة حقاً للعباد مع حق الله ، وأن من تركها : أخل بحق جميع المؤمنين : من مضى ومن يجيئ إلى يوم القيامة ، لوجوب قوله فيها : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . (١) فذلك انتقيدنا أنفسنا لهذا الواجب الإحتسابي ، وصار لنا ولع في حمل الناس على الصلاة ، وهي مدخل حديثنا معهم وتعارفنا ، لأننا نحمل حقاً لنا عند الناس قد هدره ، واضروا بنا من حيث لا يعلمون ، فإن لنا في صلاحهم نصيباً ، ولنا نفع كسولاً لأن يفتت علينا بفوت علينا مصالحنا ، بل نخاصره بالقوعظ والمنطق والحجج وحديث الجنة والحمة ، حتى يلبس ويستمع ويسلم لأهل الإسلام ، ثم لن نبرح حتى نربيه ونضع في قلبه بذور التقوى والخوف والرجاء ، ليستزيد من الصلاة ويتنفل ، فيزيد من استغفاره لنا وسلامه في كل ركعتين علينا وعلى عباد الله الصالحين عبر التاريخ كله الذين يعدون بالمعارات : الأنبياء وأئمةهم ، ومحمد صلى الله عليه وسلم وصحابته ، والسلف الصالح من عالم ومجاهد وبائل ، ولجبال الدعاة وأهل القلب السليم ، للرجال منهم ، والصالحات القاتلات ذوات العفاف والوفاء .

لنحسب شهواتي وأهم يترك الصلاة لنا نتركه ؟

كلا ، بل نحن خلفه ، نظارده حتى يذعن ، لأن متاعنا عنده ، وهو موقوف مخنوم مهور مسجل باسمنا ملكاً صرفاً حراً ، ورثناه عن الأجداد ، وإن نفرط فيه ، ومن الخير للهارب أن يسلم نفسه للعدالة ، وأسا شرطه نتوكل ، بل نحن وكل أمة الإسلام أصحاب دعوى بالأصالة ، ولنا ننزل عن حقنا ، ومن منعمات حقنا هذا أن نعيش في وسط متدين على مثل شاكلتنا ، وأن نعيش بين متعبدون لا بين شهواتيين عصاة ، ليزول عنا القلق ، ونطمئن قلوبنا ، فإن نعيش بين المماتلين والأشكال يريح الروح ، ويمنع انفصام الشخصية في التعامل ، ويجعل السلوك الإسلامي سهلاً متمسكاً برفق ، وكل ذلك مما نحرص عليه ونطلبه لأنفسنا ، ولذلك فإننا نطلق في دعوتنا من هذا المنطلق للتدبني المحض قبل كل شيء ، نريد به إنشاء بيئة مساعدة لنا تنسجم معها ، قبل أن يكون منطلقنا سياسياً أو تطويرياً ، فنحن نصلح الناس لنزداد بصلاحهم صلاحاً . فالدعوة الإسلامية إذن تمثل الفئة المؤمنة التي تريد

للمجتمع أن يؤمن وأن يتكدين من أجل تحقيق مصالحه التي يهتمها الحاكم . و
نعني بالدين ثلاثة معان :

□ أولاً : (الدين بمعنى الوحي الإلهي مصدر الهداية إلى الحق في الاعتقاد و
الأفعال) ذلك (أن العقل ليس له صلاحية الاستقلال بإدراك مصالح الدنيا
فضلاً عن مصالح الآخرة . فالإنسان في حاجة إلى ما يرشدهم إلى الحق والخير
ويهديهم سواء السبيل ، لأن عقولهم قاصرة ، و أسيرة الشهوات والأهواء ،
فلا يمكن الاعتماد عليها في اكتشاف طرق الحق و جوانب الخير إن فلا بد
لهم من هاد ، و لا هادي إلا الله .

وعن طريق الوحي يستطيع الإنسان أن يعرف مصالحه الدنيوية و
الأخروية ، و يسعى في جلبها دون إصرار بغيره من الناس ، وتستطيع
الجماعة أو الأمة إقامة موازين العدل و المساواة بين الناس لأنها موازين من
لدى حكيم عليم ، و إذا كان الله قد ختم وحيه بالإسلام ، فلا مساعدة في الدنيا أو
الآخرة إلا بالدخول تحت ظله و اتباع أحكامه .

□ ثانياً : الدين بمعنى الإيمان بالله : حاجة الإنسان إليه ظاهرة ، ذلك لأن
الإنسان في حاجة إلى الأمن من مخاوف الدنيا والآخرة .

لما في الدنيا فإن الإنسان قد تقابله مشاكل الحياة أو تصانمه نوازل الدهر ،
فلا يستطيع مواجهتها ، فينهار أمامها بالخلل العقلي أو مرض عصبي أو
بالانتحار ، لأنه ذو نفس ضعيفة غير مستعدة لملاقاة النوازل و المصائب . و
يزيد هذا ما نراه من انتشار مظاهر الانتحار في عالم اليوم ، لأنه ابتعد عن
الإيمان بالله ^(٢٠) (فلو لم يكن في الإيمان بالله إلا هذا لكنى به مصلحة
ضرورية لحياة الإنسان الفربية ، ولكن الإيمان بالله لا يحمي الإنسان من هذه
المضار فحسب ، بل يشحن قلب المؤمن و وجدانه بالأمل ، و يدفعه بجوارحه
إلى العمل ، فلا يجد اليأس و القنوط طريقاً إلى قلبه بسبب ما قد يحصل له من
الفشل في تحقيق نتائج العمل ، لأنه لا يقدم على العمل إلا و هو مؤمن : يتوقع
النجاح و الفشل ، لأنه يعلم علم اليقين و يؤمن إيماناً صادقاً أنه لا يستطيع
التحكم في نتائج أعماله مهما كانت الأحوال ، لأن قدر الله فوق القدر .) كما
أن الدين (وسيلة فعالة و مهمة جداً في تنفيذ الأحكام المشروعة المتعلقة بحياة
الجماعة ، لأن الوازع الديني باتفاق الجميع خير عامل مساعد في تنفيذ
القوانين) . ^(٢١)

(٢٠) المقاصد العامة للشريعة د. يوسف العاصم / ٢١٧ .

(٢١) المقاصد العامة للشريعة د. يوسف العاصم / ١٢١ .

□ ثالثاً : (إن الدين بمعنى الأحكام المشروعة يعتبر مصلحة للجماعة و الأفراد .) (و إذا اجتمع اثنان فصاعداً فلا بد من أن يكون بينهما ائتمان و تقاء عن أمر ، فالأمر و النهي من لوازم وجود البشر ، و إذا كان لابد من طاعة أمر و ناه : فإن دخول المرء في طاعة الله و رسوله خير ضمان من التظلم .) (٧)

(و خلاصة القول : إن الدين بمعنى الوحي ضروري لهداية العقول إلى الحق و الخير . و إن الدين بمعنى الإيمان بالله ضروري لحياة الإيمان الفردية لإيجاد النفس المعطنة المعتمدة بعيدة عن الجزع و الإضراب و الفلق فضلاً عن الاتيهاز العصبي أو التخلص من الحياة بالانتحار ، و ضروري لحياة الجماعة لأنه يضمن تنفيذ التشريع بدقة ، و يقضي على كل الأمراض التي تقسد علاقات المجتمع . و أن الدين بمعنى الأحكام المشروعة ضروري لتوفير قواعد العدل و المساواة بين الناس و حفظهم من مزالق الأهواء و الشهوات و هذا فضلاً عما أعد للمؤمنين من نعيم مقيم في الآخرة .) (٨)

(إن الإيمان بالله هو أصل الدين ، و الإيمان يصل إليه بهداية من الله عن طريق إرشاد الوحي للعقول بشئى الألفة ، و أن القرآن في أدلته و إرشاده يسلك طرقاً عديدة ليجد كل من له عقل ما يناسبه من الحجج و البراهين ، ولا يترك كبيرة و لا صغيرة من أجزاء الكون إلا أشار إليها و نبه العقل عليها ، و توجد فيه أنواع من الأدلة التي تسمى بالأدلة الجدلية أو المنطقية ، و القرآن يظل ينتقل بالإيمان من جزء إلى جزء حتى يأخذ بناصية عقله ، و يفوده إلى الحقيقة الكبرى ، و هي الإيمان بالله خالق هذا الوجود . و بذلك يوجد الدين .) (٩) ثم (بعد استقرار الإيمان في القلب : تكثى المرتبة الثانية ، و هي مرحلة العبادة ، و العبادة هي الطاعة ، مع غاية الخضوع و التكلل) (و الاعتراف بوجود الله سبحانه و تعالى ، خالق الإنسان و الكون ، و هذا خضوع باطنى ، و العبادة خضوع ظاهري يلي ذلك الإعراف ، و يكون أمانة تدل على حصوله في القلب . و هذا الخضوع الظاهري ينقل العقيدة من حيز الفكر المجرد إلى حيز القلب الذي يحس و يشعر ، فتصير العقيدة قوة دافعة لها حرارتها ، و لها نورها .) (١٠) و تتوثق (و ربطته بالله الخالق الأمر المتكرر ،

(٧) المقاصد العامة للتشريعة د. يوسف المعلم / ٢٢٥ .

(٨) المقاصد العامة للتشريعة د. يوسف المعلم / ٢٢٦ .

(٩) المقاصد العامة للتشريعة / ٢٢٤ / ٢٢٧ .

(١٠) المقاصد العامة للتشريعة / ٢٢٤ .

وهي أعلى درجات الكمال الإنساني ، و تُشرف مقام عند الله في تقديره للإنسان ، ومن وصل هذه الدرجة يستحق منه خير الأسماء : عبد الله .^(١١)

□ تعليم الشعوب التوحيد السياسي صنع دعوة

□ المنطلق الثاني : " بث التوحيد و إخضاع مرافق الحياة لما يوجبه " .

فإن عقيدة التوحيد هي مصدر الإلزام وهي التي تحرك الملوك ، وهي مصدر الوظيفة المنوطة بالدولة ، و التي تعطي الدولة مضمونها الفكري ، و شكلها النظامي ، و تحدد غايتها و منطلقاتها .

إن الوظيفة العقيدية المنطلقة من التوحيد هي وظيفة سياسية للدولة ، يؤديها المسلمون الذين يتكون منهم الجسد السياسي للدولة كله ، فالحكام يقومون بجزء معين ، و العلماء عليهم أيضا جزء آخر ، و عامة الشعب عليهم جزء ثالث^(١٢) وفي هذا سبب واضح لوجوب قيامنا بالدعوة ، فمن باب أن الحكومات الحاضرة لا تقوم بهذا الواجب السياسي العقيدي التوحيدي ، و يلزمنا أن نعوض عنه عبر الممارسة الدعوية ، لئلا تخلو الدولة من النفس التوحيدي تماما ، و باعتبارنا معارضة إيجابية : تكمل وظيفة الدولة ، فنحن لا نتطلى من حقد و نظر هدام ، إنما نستطوع بالتكميل و الترشيح و الأمر بالمعروف و المساعدة على تجميل أجهزة الدولة بمفاهيم العقيدة و التوحيد . ثم نحن من باب آخر نمثل مجمع العلماء الفقهاء أو شطرا مهما منهم ، فنقوم عبر الأداء الدعوي بتقوية هذه الوظيفة السياسية للدولة ، من خلال الإفتاء و الرقابة . ثم من باب ثالث : نحن الأقدر على توظيف طاقة الشعب بجميع فئاته في هذا التوجه التوحيدي السياسي ، و جعله على جانب كبير من العفة و المثالية و الوعي في أن واحد ليكتمل الأداء الوظيفي للدولة بهذا الموقف الشعبي ، و هي مهمة نفرد بها ، لأننا أساتذة العقيدة ، و أثناء سجدتنا تطوف عقولنا في عالم السياسة تكبت خطط العدو و ترسم صورة الأمة في إيجابياتها الكثيرة ، و ليس أحد أكثر منا على ذلك ، ونحن كالألم النكلي ، و غيرنا موظف مستأجر ، و نجاحنا في الانتشار العالمي يعزز مقدرتنا هذه . (إن هذه الوظيفة العقيدية - وبحكم المعاني و الدلالات اللغوية قبل الأوامر المنزلة - تمثل نوعا من الإلزام و القرض على الدولة - شأن باقي وظائف الدولة الإسلامية) .^(١٣)

(١١) المقاسد العامة للشريعة / ٢٣٧

(١٢) الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية / ١٦٨

(١٣) وظيفة عقيدية / ١٦٩

ثم إن الدولة (يقع عليها عبء التخطيط للقيام بالوظيفة وتنفيذها - على الوجه الأكمل - باعتبارها تملك حق الإستخدام الشرعي لأنوات القوة ، وتمثل في نفس الوقت التعبير السياسي عن المجتمع)^(١٤).

كما أن كل وظائف الدولة يجب أن (تسعى للإنتلاق من جوانب عقيدية معينة في الممارسة الواقعية ، أي تقوم بعملية توظيف للعقيدة - أو يجب أن تقوم بذلك - فالوظيفة التنموية أو الأمنية مثلا تقوم على أساس توظيف جوانب هامة و قيم أساسية من العقيدة الإسلامية بمعناها الشامل) ، و (تطبيق للقيمة المحورية في نظام القيم الإسلامي : " التوحيد " و تحويل المثالية التوحيدية إلى واقع حيوي)^(١٥) فمن أجل كل ذلك ، و بعد أن تخلت الحكومات عن هذه الوظيفة : نرشح أنفسنا لها .

□ إبداع الرواد الصاعدة بيني نصف المحراب

□ المنطلق الثالث : " المشاركة في تنفيذ الواجب الكبير "

فإن الهدف الإسلامي واسع ، والتبشير بالإسلام على مدى عالمي واجب ، و لا بد أن تحتشد جميع الطاقات لدى الأمة في عمل متكامل ، ما هو حكومي من الطاقات والخبرات ، وما هو شعبي من الكفايات ، في تعاون متبادل تحت لواء الحرية .

أن التبشير بالإسلام ، وتربية لبناء الأمة ، كواجبين كفائيين : يستلزمان في الحقيقة حشد جميع الطاقة الإسلامية الموجودة لدى الحكومة الإسلامية ولدى العلماء والجماعات الدعوية ولدى الناس عامة للقيام بهما قياما يليق بالواقع المعاصر المعقد ويليق بوسائل لتبليغ المتاحة اليوم عبر المخترعات العلمية المستخدمة ، من قنوات فضائية وانترنت ، وعبر الفن الإذاعي الراديوي والأنوات الحضارية ، من مؤسسات متخصصة ومراكز بحوث وجامعات وجمعيات خيرية وتخصصات ، وكل ذلك يجب أن يجتمع معا في حشد واحد للقيام بواجب (الدعوة) بمقداره المكافئ للمجتمع المعاصر والفرص المتاحة لتطوير أفراد الأمة والتبشير بالإسلام بين الأمم الأخرى ، وفي ذلك المصوغ الكامل لوجودنا كدعوة عالمية تحمل على عاتقها أجزاء كثيرة من هذه المهمة ، مهمة الأداء الواقعي لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مجتمع مدني

(١٤) الوظيفة العقيدية / ١٦٩

(١٥) الوظيفة العقيدية / ١٦٩

علمي عالمي (وفي ضوء فقه واقع " الأمة المسلمة " الحالي من جانب ، وفهم طبيعتها المعنوية والعقيدية من جانب آخر : فإن ذلك يؤثر إشكالا تنظيميا بصدد تطبيق المبدأ وممارسة الوظيفة ، فلا يمكن أن تقوم بذلك الممارسة طائفة واحدة - مهما بلغت - سواء داخل الأمة الإسلامية أو في امتدادها الطبيعي من خلال الدعوة في الخارج ، ذلك أن عالم المسلمين أصبح ممثدا يغطي نولا كثيرة تتكلم لغات متباينة ، ولكل منها خصائصه المميزة ، كل ذلك (يستلزم وجود جماعات كثيرة تقوم بهذه الوظيفة ، وتستطيع القول أن الحقيقة البشرية المكونة للجسد السياسي للدولة يجب أن تمارس هذه الوظيفة جميعا ، مع اختلاف في نوعية المعروف الذي يجب عليها إقامته والمنكر الذي ينبغي عليها إزالته ، فتمتة تخصص تحدد قدرات كل طرف أو ما لديه من إمكانيات القوة ، فالرعية والإمام - أو الوالي - والعلماء : كل منهم له دوره المحدد ، حسب ما يحوزه من مصادر القوة .)^(١٦)

□ الإعلانات الدعائية ملزمة

□ المنطلق الرابع : " تعليم الناس طلب الحرية " .

إذ الحرية أتمن ما يمكن أن يملكه الإنسان ، فيجدر بالمسلم أن يعشقها عشقا ، ويهيم بها هيمًا ، و يلقنها لغيره ، ليظهره في تحصيلها وإدامتها .

كما أن الحرية هي البيئة التي تنقجر فيها كل الأخلاق الإيجابية و القدرات الإنتاجية ، و إذا أراد المسلم توفير المصالح للأمة و تطويرها و دفعها في مدارج الارتقاء فإن الحرية تختصر له الطريق و الجهود .

لكن الحكومات في قطار العالم الإسلامي من حيث حقيقتها البشرية هي حكومات عائلات ، أو قبليات ، أو أقاليم ، أو حزب يستبد دون الآخرين ، أو مجموعة ضباط تنقلب و تستأثر ، وقد استطاعت بوجه عام أن تغلب منذ الحصول على الاستقلال السياسي الناقص على بقية الأحزاب و فئات المجتمع ، و لضمان هيمنتها : سعت لبناء دائرة من التحالفات الداخلية و الإقليمية و الخارجية ، و من أجل استمرار وضع التغلب^(١٧) و لسنا نجد قطرا واحدا تسود فيه أعراف الانتخاب الحر و التنافس الحزبي المتكافئ بالمقدار الذي يوحد في بلاد الديمقراطية الغربية مثلا ، و مثل هذا الوضع

(١٦) الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية / ٣٢٥ .

(١٧) إراجع ٢ ، حامد عبد المجاد في الوظيفة العقيدية / ٤٩٩ .

المشاذ الفشار الضالمة المحتكر للحقوق يمنح دعاة الإسلام المسوخ الكامل لأن يؤسسوا دعوة إسلامية ذات هدف سياسي، بل قد اقترن الاستبداد و غياب الحرية بطمس الهوية الإسلامية، (بداية من إقصاء الشريعة الإسلامية باعتبارها تمثل هوية الأمة و نظامها الذاتي المستقل، و غرس التشريعات و القوانين الوضعية، مروراً بالمؤامرة على الثقافة الذاتية للأمة عبر إحداث شرخ عميق كانت محصلته مزدوجة ما زالت حتى اليوم في نظامها التعليمي و الثقافي، و إنكفاء مفهوم معين للعلم يقوم على أساس ادعاء انسانية للثقافة و عالمية المنهج .. الخ، مروراً بعملية التغريب المتتالية، و العلمانية التي فرضت و ما زالت تحمى بالقهر و العنف، حتى تلازمت العلمانية و الدكتاتورية في مجتمعنا، وكل ذلك قاد إلى اكتمال حقبة في دور المجتمعات و تهميشاً لوظائفها لصالح الفئات المتغربة و العلمانية المسيطرة.) (١٨)

و هذا ما يحرك الدعوة الإسلامية لتأسيس عقدي يقدم عناصر التمايز الواضحة و المحددة لازمة الهوية، يرتبط بالولاء للذين آمنوا، و البراء من الذين كفروا و أنزكوا، و بحق التمايز و المفاصلة عنهم، و رفض الاستعانة بجيوشهم عسكرياً و الاستئصال بهم سياسياً. (١٩)

و المطالبة بالحريات اليوم و إن كانت تستند إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و خضوع الدساتير له، إلا أن (التشريع الإسلامي، كتاباً و سنة، و كذلك مصادر الفقه العلم، كل أولئك قد احتوى مادة خصبة و غنية جداً في هذا الصدد) (٢٠)

بل إن الدساتير الحالية لمعظم البلاد الإسلامية قد أقرت بصراحة أنواع الحريات، وذلك فإن دعاة الإسلام حين يؤسسون دعوتهم إنما يستعملون حقاً دستورياً مكفولاً، و المنع الحكومي عمل غير دستوري .

من هذه الدساتير مثلاً : دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر ١٩٧١، فقد كفلت المادة ٤٧ الحريات العلمية، و حرية الرأي و الفكر (و نشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، و النقد البناء ضماناً لسلامة البناء الوطني.

(١٨) الوثيقة القبطية / ٥٠٥ و أحل على راشد الخوشي في محور إسلامية، و حامد ربيع .

(١٩) الوثيقة القبطية / ٥٠٥ و أحل على راشد الخوشي في محور إسلامية . و حامد ربيع .

(٢٠) الفتحي القريبي في خلاص التشريع الإسلامي في المحاضرة و الحكم / ١٤

و أقرت مادة ٤٨ : حرية الصحافة و الطباعة و وسقل الإعلام مكفولة ، و الرقابة على الصحافة معظورة و إظهارها ، أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري معظور ، و يجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو في زمن الحرب أن يفرض على الصحف و المطبوعات و وسائل الإعلام رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، و ذلك وفقا للقانون .

و هذه النصوص كما هو واضح ، تؤكد على هذه الحريات و تدعمها بحرية الصحافة باعتبارها المعبر الرئيسي عن الرأي العام ، فلا تعرض عليها أي قيد إلا في حالات الطوارئ و ذلك على سبيل الجواز و الاستثناء أما حرية البحث العلمي فلم يقتصر الدستور على تقريرها مطلقة من غير قيد ، بل ألزم الدولة بكفالتها و توفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيقها .^(٢١) و (إذا راجعنا أحكام دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ نجد أن نصوصه صريحة في تقرير مبادئ الحرية الشخصية على نحو واضح لا يحتمل شكاً أو تأويلاً ، كما وفر لها الحماية القانونية بما لم يسبقه إليها دستور ، و تلك هي نصوص الدستور .

بالنسبة لحق الأمن :

مادة ٤١ : الحرية الشخصية حق طبيعي و هي مصونة و لا تمس ، و فيها عدا التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق و صيانة أمن المجتمع ، و يصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، و ذلك وفقاً لأحكام القانون ، و يحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي .

مادة ٤٢ : كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته بأي قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، و لا يجوز إيذائه بدنياً أو معنوياً ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهتر و لا يعول عليه .

(٢١) نظام الحكم و الإدارة في الدولة الإسلامية للمستشار عمر شريف / ١٦٩

مادة ٤٣ : لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو عملية على إنسان بغير رضائه الحر .

بالنسبة لحرية المأوى :

مادة ٥٠ : لا يجوز أن تحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة و لا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .^(٢٢)

□ رابعة الهازلات الجادة

□ المنطوق الخامس : " تنفيذ وصف الدستور للدولة بأنها إسلامية " .
أي هو منطوق دستوري قانوني .

وقياسا على تلفظ الفرد بالشهادتين ليكون مسلما : على الدولة المسلمة أن تعلن عبر دستورها و مجلسها التأسيسي شهادات ثلاث لتكون إسلامية :

(١) أن الحاكمية لله تعالى وحده ، و الدولة أداة من أدوات الاستخلاف لتحقيق العمران بمنطق العدل ليكون الدين كله لله تعالى .

(٢) أن القانون الأساسي للدولة هو الشريعة الإلهية التي بلغتنا بواسطة محمد صلى الله عليه و سلم .

(٣) أن كل قانون من قوانين البلاد القائمة يبطل ويلغى إذا كان معارضا للشريعة الإسلامية ، و لا ينفذ مستقبلا في البلاد أي قانون يعارض الشريعة الإسلامية .

وبهذا قال د . حامد عبد المجيد^(٢٣) ، متابعاً الأستاذ المودودي .

وحكومات اليوم بين حالتين :

أن تكون أعلنت شهادتها هذه ، فأذن يلزم الأذن للدعوة الإسلامية بممارسة عملها الإسلامي المكمل لعمل الدولة ، ويكون ذلك مسوغا تأسسا لجواز أو وجوب قيام دعوة حتى ولو كانت معارضة أو تكون لم تفعل ذلك ولم تشهد شهادتها فيكون الممزوج أقوى ، لأننا قوم نكتين ، ونطيع أمر الله ، و قد أمر بالعمل بشريعته ، ولذلك نتصدى لذلك و نأمر بالمعروف أمراً جماعياً عبر تأسيس جماعة دعوية ، و على هذا التعليل نستند في وجودنا .

(٢٢) نظم الحكم والإدارة / ١٥٩ .

(٢٣) الوطنية المغربية للدولة الإسلامية / ٢٥٨ .

لكن بعض استاتير حكومات العالم الإسلامي أعلنت إسلام الدولة ، و بتلك الاعلانات : اكتسبنا حقنا الدعوي في الأمر بالمعروف و النكفل و النهف و المعارضة .

وهذا ما يثبتّه د . عمر شريف فيقول :

(إن من يقرأ دستور الدول الإسلامية التي صدرت في هذا القرن : يلاحظ اتجاها قويا للعودة إلى أحكام الشريعة ، و على سبيل المثال فإن :

• الدستور العراقي الصادر سنة ١٩٦٤ ينص في المادة الثالثة على أن الإسلام هو القاعدة الرئيسية للمستور .

• و دستور الكويت سنة ١٩٦٢ يجعل الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع . مادة (٢) .

• وكان الدستور السوري الصادر سنة ١٩٥٥ ينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع " مادة ٣ ") .

• أما دستور الجمهورية الإندونيسية ، سنة ١٩٥٦ فقد نصت مقدمته على أن " المنبع الأعلى للحكم هو كتاب الله وسنة رسوله المبينة " مادة ١ - أ ، وأنه لا يجوز مخالفة الشرع الرئيسي لقوانين الدولة (مادة ٥٠) .

• وللدستور الأفغاني الصادر سنة ١٩٧٤ ينص على أنه " في غير الحالات المنظمة تشريعا فإن القانون هو أحكام المذهب الحنفي في الشريعة الإسلامية (م ٦٩) " .

• وفي دستور جمهورية باكستان الإسلامية الصادر في أبريل سنة ١٩٧٣ تضمنت مقدمة الدستور النص على أن السيادة لله وحده ، و أن على الدولة أن تعمل على تمكين المسلمين من تنظيم حياتهم فرديا وجماعيا بالاتفاق مع نعاليم ومتطلبات الإسلام كما وردت في القرآن الكريم والسنة ... ولا يجوز من أي قانون يتعارض مع هذه التعاليم " (١٢)) .

□ و (ينص دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ في مادته الثالثة على ما يلي :-

" الإسلام دين الدولة ، و اللغة العربية لغتها الرسمية ، و مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع " .

و إذا أصبحت مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع ، فقد أصبحت هي المصدر الأول له ، إذ لم ينص الدستور على أي مصدر رئيسي سواها . ولذا فقد أن الأوان لكي نتأمل جهود المشرع و علماء الشرع و القانون لوضع حكم الدستور موضع التنفيذ .^(٢٤)

وكما يقول الأستاذ المستشار عبد الحليم الجندي في مقدمة كتابه الذي نشره سنة ١٩٧٣ بعنوان " نحو تقنين جديد " :

وبعد : فعندما نصديق الذية يتم عمل قرن في سنة .
" إن كل عام يمضي دون أن يتفد نصوص الدستور بتقنين مصدر الشريعة هو إبراف في طاعة الزمان " .^(٢٥)

وتردد هنا أسئلة مهمة سالها د . حامد عبد الماجد متابعاً نبيل عبد الفتاح في " معركة المصحف والسيف " :

(هل لإعلان هذا الالتزام قيمة إقرارية أم طليعة إعلانية فقط ؟؟ هل النص على الإسلام في الدستور كمنهج حياة ، أو حتى وضع دستور إسلامي ، هو للزينة أم للتطبيق ؟ هل الإصرار عليه ينبع من الحرص على الالتزام به عقيدة أم يصدر عن رغبة في مسافة الرأي العلم المسلم ، وخشية من آثاره ، وربما تملقه ؟) قال : (ونأسوساً على ذلك فلنا نستطيع التأكيد على أن معظم الإعلانات بالالتزام في واقعنا لا تعدوا أن تكون رجوع لستظهار وتوظيفاً من جانب تلك الأنظمة للمفزون الإيماني للشعوب في غير أهداف الإسلام الحقيقية ومحاولة للالتفاف حوله .

غير أنه تبقى نقطة ينبغي الإشارة والتأكيد عليها ، هي : أن إعلان دولة ما قبولها الالتزام العقدي لأي صورة من الصور وفي أي وقت من الأوقات : يشكل نقطة لا تستطيع دولة مهما تغيرت الظروف أن تعلن وبصرامة نقضها لهذا الالتزام .)^(٢٦) وذلك لأنه التزام دستوري ويؤكد الفقه الدستوري القديم والمعاصر هذا الالتزام بكل قوة ، وفي ذلك ما يمنحنا حق ترشيح أنفسنا لنكونين جماعة تقوم بواجب الدعوة الإسلامية ، سواء كانت الحكومة جادة أم هازلة يوم أودعت النص الإسلامي دستورها ، وهذا أمر رابع للأمر

(٢٤) عدل نص الدستور بناء على استفتاء عام تم سنة ١٩٨٠ وأصبح الدستور ينص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع .

(٢٥) نظام الحكم والإدارة / ٩٩ .

(٢٦) شريطة العقيدة للدولة الإسلامية لحامد عبد الماجد / ٢٧٦

الثلاثة التي قيل أن جدهن جد وهزلهن جد ، ومن هذه الموارد الدستورية .
بعد الآيات والأحاديث و النصوص الشرعية - : نستمد وجودنا .

□ أفصح للورقاء... و لا نسوء للأوراق

□ المنطلق السادس : " التعويض عن فشل الأنظمة الحاكمة في تنفيذ واجبها الإسلامي " .

ذلك (أن المفاهيم الأصولية الثلاثة: حق الله ، و فروض الكفاية، و الولاية الشرعية العامة : تتكامل لتعبر عن أبعاد و مفهوم الوظيفة العقيدية) .^(٢٧)

فالجواب التي ينطبق عليها مفهوم " حقوق الله " من الأحكام الشرعية و العقيدة تدخل في صلب الوظيفة العقيدية للدولة ، كما أنها هي الأوفر على تنفيذ ما يوصف بأنه من فروض الكفاية ، بما لها من مكانة الولاية .^(٢٨)

و حيث أن دول العالم الإسلامي اليوم تفرط في ذلك : تندب الدعوة نفسها للمطالبة بالإتعاذ لحقوق الله ، و تتصدى للقيام بجزء من فروض الكفاية ، حيثما لا يشترط الفقه في منفذها أن يكون حاكما أو قاضيا .

(لقد فشلت الأنظمة السياسية الحاكمة في العالم العربي و الإسلامي بدرجات متفاوتة في تحقيق أية دعوى من الدعاوى التي رفعتها غداة الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه و حتى الآن ، من قبيل : تحقيق الوحدة ، و إنجاز العدالة الاجتماعية .) إن سبب ذلك إما هو (انفصال " لنظم السياسية " في الدولة العربية و المسلمة عن " المجتمع " الذي تحكمه و عقيدته التي يحملها و يعيشها)^(٢٩)

وفي هذا ما يوجب عودة الدولة إلى وظيفتها العقيدية ، و لأن الدول الحاضرة لم تقم به : فتنبت مجموعة الدعاة نفسها للقيام به ، و تكميل نقص الدولة ، و أيضاً : الضغط على الدول لتقوم به .

لذلك (نعد دراسة الوظيفة العقيدية منخلا منهجيا متميزا لأي فهم حقيقي لظاهرة الإحياء أو التجديد الإسلامي - المعروف إعلاميا بالصحو الإسلامية - فجوهر عملية الإحياء : هو قيام عناصر من الحقيقة البشرية التي تشكل كل

(٢٧) الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية . د . حامد عبد المجيد ١٨٣/

(٢٨) الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية . د . حامد عبد المجيد ١٨٣/

(٢٩) الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية / ١٤ .

منها الدولة - أي المجتمع - بإحياء وتجديد جانب أو آخر في واقع الممارسة العملية لهذه الوظيفة العقيدية ، و إرادة مجاهدة لإرجاعها لإطارها النظامي - و هو الدولة - و إلزامها به .) .

(إن مضمون الوظيفة و جوانبها و أبعادها المضيق : ترسبت في الوعي و الذاكرة الجمعية لفئات أو طوائف من الأمة ليشكل رصيда و عنصرا ثابتا على مستوى العقيدة و القيم و سلوك فردي و جماعي .) .

هذه الفئات (شعرت بأن تخلي الدولة عن الوظيفة العقيدية أو حراسة الدين على المستوى النظامي لا يعني - و بالأصح لا يحفيها من الالتزام - وفقا للطائفة - بجوهر هذه الوظيفة ، بل و التحرك و السعي - و هذا هو محك القضية - إلى إلزام الدولة ذاتها به ، وذلك تأسيسا على أن الخطاب المنزل مرجح للكافة ، بل أيضا : إن الدولة يقع على كاهلها النصب الأكبر في تطبيق هذه الأبعاد و تحويل هذه الجوانب إلى واقع حيوي .) .

(إن الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية هي وظيفة أصلية سواء من حيث إطارها القيمي ، أو مبادئها و أشكالها النظامية ، أو ممارستها الواقعية العملية) (٢٠) إن الترديات التي صاحبت حكم الدولة الإسلامية التي تخلت عن الوظيفة العقيدية عن عدد أو انتهت بالنزاعات الداخلية عنها إنما هي شواهد قوية لحجتها في وجوب هذه الوظيفة ، و ذلك إذ نحن نلمس من حكومات اليوم عزولها عنها ، و إذ لم تكن الحكومات الحاضرة حكومات دعوة و نذارة ، فإن الحل يكمن في أن نرشح أنفسنا كجماعة دعوية للقيام بما عرفت عنه الحكومات ، من أجل بقاء الترددي و طلبا للبركة و عمران الأرض .

و إذ يبرز مثال الدور العقيدى الوافى لأمثال صمر بن عبد العزيز ، و آل زكري ، و صلاح الدين الأيوبي و تأديته إلى نصر و تمكين و إصلاح اجتماعي و عمارة اقتصادية : يبرز المثال المعاكس لدول الطوائف في الأندلس .

إن نموذج ملوك الطوائف يقدم نموذج " التبدد " لطاقات الأمة ، و الذي يؤول في النهاية إلى التفتت فالانحثار ، فيما يبدو كأنه سنة تاريخية تربط بين القيام بالوظيفة العقيدية بوصفها عملية " تجديد " و بين " وحدة الدولة و

(٢٠) الوظيفة العقيدية / ٢٢/٢٠ .

الأمة " ، و العكس أيضا : فإن التبييد الناتج من التخطي عن وظيفة الحكومة في الدعوة تؤدي إلى تقف الدولة وتجزئتها و انهيارها .^(٣١)

وهناك سبب آخر يوجب وجود دعوة ، ويمثل هذا السبب في وجوب إصدار فتاوى سياسية تتوازي مع الحاجة المعاصرة للامة ، ومثل هذا الإفتاء لا يمكن أن يقوم به عالم فرد غير منظم في عمل دعوي ، إنما تقوم به جماعة من العلماء و أهل التخصص يجمعهم عمل دعوي وتجريب ، ولهم إطلاع على الواقع المعاصر المعقد ، وأسرار الصراع العالمي والتخطيط اليهودي ، وترددهم طائفة من الدعاة ترصد لهم تطورات الأخبار وتحلل وتعال .

إن وضع الاستفتاء الحالي الذي يركز على المسؤل عن التسعائر والأخلاقيات وضع ينبغي أن يراجع ، (فالوضع الصحيح : هو التركيز على فتاوى " الأمة " ، وبالأذات : الفتاوى ذات الطبيعة السياسية و التي يجب إصدارها دون أن يسل عنها مسائل ، تحقيقا لوظيفة الفتوى الحقيقية في إطار الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية ، لأن أهل الفتوى يقومون بنوع من الشهادة لله تعالى والحفاظ على شرعه ، من خلال مراقبتهم لممارسة الدولة للوظيفة العقيدية ، وتأكيد مشاركة الرعية في عملية الممارسة من خلال إصدار الفتاوى الشرعية لتحكم الممارسة بما يتوافق مع العقيدة الإسلامية وأصول (الشرع) .^(٣٢)

ولا يسموغ الاعتراض هنا بوجود مؤسسات إسلامية كبرى في بعض البلاد تسيطر بها الإفتاء ، لأن أهل الفتوى في هذه المؤسسات ليسوا كما كان الإمام مالك مع هارون الرشيد ، ولا كما كان العز بن عبد السلام مع المالكي ، بل هم في تبعية كاملة للدولة ، يقولون ما يريد الحاكم ، وفي أحسن الأحوال أنهم يسكتون ، خوفا وطمعا ، بل هم ليسوا كما كان أبو زهرة يقف موقفه الصليبي ضد قانون الأحوال الشخصية ، ولا كما كان حسين محمد مخلوف يقف بورع ، أو كما كان محمد الخضر حسين يقول بوعي ، إنما هو التساهل والتحرير للأحكام القطعية ، كما هو شأن إفتائهم اليوم في قضايا الربا والصالح مع اليهود والأممعتلة بالمرىكا .

بل يبلغ بالمؤسسات الإفتائية الرسمية الأمر أحيانا أن تسكت حتى عن الإفتاء الأخلاقي ، ففي حادثة مشهورة في ماليزيا عام ١٩٩٧ أراد مجلس

(٣١) د . حامد عبد المجيد في كتاب الوظيفة العقيدية / ٤٧٠ ، و أمل على كتاب : التوحيد و التسبيح بين مؤسسات الإسلام و الفكر تكليم سديني .

(٣٢) الوظيفة العقيدية للدكتور حامد عبد المجيد / ٣٧٢

الإفتاء الأعلى أن يحرم اشترائك الفتيات المسلمات في مسابقة ملكات الجمال ، بعد سنوات من اقتصار المسابقة على الكافرات فقط ، وكانت بنت رئيس الوزراء هي التي تشجع المسلمات على الاشتراك ، فضغط رئيس الوزراء محاضير على المجلس ليمتنع ، فاستقال اثنان من علمائه كاتوا على تقوى ورفضوا الضغط ، فعين محاضير نفسه رئيسا لمجلس الإفتاء ، فاذعن الباقون ولائوا ومضت المسابقة كما أرادت بنته!!

وفي كل قطر تجد رهطا من علماء السلطة ووعاظ السلاطين .

لذلك لن يصدر الفتوى للأمة مستأجر ضاحك .

بما نحن لها وكل نقي حزين .

□ من تحفيظ القرآن ليافع على حبيب بال نبداً

□ المنطلق الصليح : " السعي لتوفير المصالح العامة للأمة الإسلامية " .

فإن ترشيح الدعوة نفسها وتصديها للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لعدم وجود أئمة العدل اللذين يحرصون على تولية هذه الولايات أهلها ، يكون سائغا قياسا على عدم توقف القضاء على تولية من سلطان إذا لم يوجد السلطان . نقل الفخر الرززي عن أبي بكر الرززي قال : (إن أهل بلد لا سلطان عليهم : لو اجتمعوا على الرضى بتولية رجل عدل متهم بالقضاء حتى يكوئوا أعوانا له على من امتنع من قبول أحكامه : لكان قضاؤه نافذا وإن لم يكن له ولاية من جهة إمام ولا سلطان .) (٣٣)

و هكذا فإن كل مصلحة عامة للأمة لا يقوم بها ولي الأمر الحاكم فللدعوة أن ترشح نفسها للقيام به ، ويكون قيامها بذلك مبررا لوجودها ، (مثل حماية العقيدة ، وحفظ الجماعة من التفرق وحفظ الدين من الزوال ، وحماية الأماكن المقدسة ، مثل حرم مكة وحرم المدينة وبيت المقدس من الوقوع في أيدي غير المسلمين ، وحفظ القرن من التلاشي العلم والتغيير بانقضاء حفاظه وتلف مصاطفه معا ، وحفظ علم السنة من دخول الموضوعات ، ونحو ذلك مما صلاحه وفساده يتناول جميع الأمة وكل فرد من أفرادها) (٣٤)

(٣٣) تفسيره ٤٠/٤

(٣٤) المتكسد العامة للشريعة ليويسف العلم ١٧٢/

ويتأكد هذا المعنى حيثما تكون الدولة مبالغية في علمانياتها ، مثل تركيا ، فلو لا أن تكون الجهود الدعوية في الساهرة على مصالح الأمة و تحفيظ القرآن و تعمير المساجد أحدث فساد كبير . و كذا يتأكد المعنى في المجتمعات التي تسودها البدع أو التزديت الأخلاقية ، فإن الدولة لا يعينها ذلك ، و لو لا الجهود الدعوية لازداد الخرق . لو حيثما تكون الدولة فقيرة لا يمكنها الصرف على توفير هذه المصالح ، حتى ولو كانت الدولة حريصة على مصالح الأمة ، كمثل الأمر في السودان ، فإن الميزانية الحكومية أعجز من أن توفر الكثير لجانب الدعوة ، و لذلك تتوب عنها الجهود الشعبية .

□ بتربية العزائم نرفع التخريب المعنوي

□ المنطلق الثامن : " السعي نحو الإصلاح الاجتماعي و بذل التربية " .

ففي تقسيمات الأصوليين للمصالح إلى ضرورات وحاجات وتحسينات معنى من معاني وجوب التربية التي تقوم بها الدعوة للمجتمع .

ذلك (أن مجموع الحاجيات و التحسينات يفترض أن يكون كل واحد منها كفرد من أفراد الضروريات ، و ذلك لأن كمال الضروريات - من حيث هي ضروريات - إنما يحسن موقعه حيث يكون فيها على المكلف سعة و بسطة ، من غير تضيق ولا حرج ، فكأنه لو فرض فقدان الكمالات : لم يكن الواجب واقعا على مقتضى ذلك ، و ذلك خال ظاهر في الواجب . أما إذا كان الخلل المكمل للضروري واقعا في بعض ذلك و في سائر منه بحيث لا يزال من حسنه و لا يرفع من بهجته : فذلك لا يخل .)^(٣٥)

وهكذا (فإن كل حاجي و تحصيلي إنما هو بمثابة الخاتم للاصل الضروري المستحسن لصورته الخاصة ، أما مقدمة له ، أو مقارنة له ، أو تابعة له ، فهو أخرى أن يتأذى به الضروري على أحسن حاجاته .)^(٣٦)

وقد انتهى د . يوسف العالم إلى هذا الجانب التربوي في هذه التقارير الأصولية فقال : (و حيثما لو أخذ المسلمون به و جنحوا إلى تطبيقه في مجال الحياة العامة لهم بحيث يوضع توفير الضروريات و الحاجيات لجميع الناس في دنيا المعيشة ، و الخدمات التعليمية ، و الصحية - موضع القاعدة العامة

(٣٥) مقاصد الشريعة د . يوسف العالم / ١٣١/١٧٠

(٣٦) مقاصد الشريعة د . يوسف العالم / ١٣١/١٧٠

المرتبطة بشعور الجميع ، بحيث يربى عليها النشء منذ عهد الطفولة ، حتى تكون المشاركة بوزع طبيعي و شعور إنساني بدافع الرغبة في الخضوع لتوجيهات الله لعباده ، و بظهور الطاعة ، و حبا في مرضاته . و بذلك وحده يتم ترابط المجتمع ترابطا حقيقيا ، و تماسكا واقعيا ، و تعاونا صادقا على الحب و التقوى . (٢٧)

وغاية ما يعترض به : أن الدعوة شريكة في ذلك لأجهزة الإعلام و المدارس و الجامعات ، و هذا أمر لا نأباه ، بل هو خير نفرح به و لنسق معه .

لكن التجارب علمتنا أن أكثر هذه المؤسسات و الأجهزة الإعلامية التدرسية في العالم الإسلامي لها معايير أخلاقية لا تتسجم مع المعاني الإيمانية ، و في الأداء الإعلامي يكثر الغش و تزوير الحقائق و التاريخ و الإلتواء بتوافه الأمور ، مما لا يتناسب مع حاجة أمة تمر بمرحلة دقيقة من مراحلها و يراد لها التطور و لنفاد عن أرضها المغتصبة و التهيز لا مترداد حقوقها في نطفها المنهوب و معادنها ، و لذلك نبقى نفهم أنفسنا أننا العنصر التربوي المقصود ، و أننا الرقم الأهم في المعادلة الإصلاحية ، ولذلك أن نلغي وجودنا ، بل نبني دعوتنا و نصعد بالقول التربوي الحق ولو كره الفاسقون .

و أحب أن أخرج عن السياق الموضوعي قليلا لأكتبه على أن ما نكره الشيخ يوسف العلم من أن مجموع الحاجيات و مجموع التحسينات ينتهض أن يكون كل واحد منهما كفرد من أفراد الضرورات : هو من القول المهم ، يعبر عن ميزان منطقي فقهي ينبغي أن يقرن بالموازن الأخرى في فصل منطلق الفقه الألف الذكر ، وعلى المفتي أن يراعي هذا المنطق الصحيح العائلي المستوي حين يصدر فتواه ، وهو من النظر الدقيق الموفق ، و يصلح أن يكون رمزا و مثالا لمعنى الحسن الفقهي ، وقد ضررتني لذة عارمة لما قرأت هذين السطرين ، كمن يأكل حلوى الشام ، و لمست أدري إن كان يوسف العلم هو الذي استنبطه أم نقله عن غيره ، و كان ذلكرتي تشير إلى أنه من كلام الغزالي في أعقاب تقسيمه المشهور الذي ذكر فيه الضرورات و الحاجيات و التزيينات .

(٢٧) مؤلفات الشريعة د . يوسف العلم / ١٧٠/ ١٧١ .

□ صراخ بين منهجين متضادين في المعرفة

□ المنطوق التاسع : " إحياء المنهج المعرفي الإسلامي و تطوير تجاربه و دراسته التطبيقية في المجتمع المعاصر . " .

لقد سيطر النموذج المعرفي الوضعي اليوم في العالم العربي و الإسلامي ، مزجاً النموذج الإسلامي المستمد من الوحي .

ويقوم المنهج الوضعي على أساس الملية و إقصاء كل أسلوب آخر لا يتفق مع الحس و التجربة وكان من مدخله : المدخل القيمي الذي وجهته لفلسفة اليونانية ، وصور القديم تصويراً مثالياً ، لم يواز به واقع التطبيق ، فأنحصر لسلاح المدخل التجريبي البحث الذي ينطلق من الواقعة أو الظاهرة ، ويعطي الأولوية لأبعاد التغير على أبعاد الثبات و المتألية ، و تربط الفكرة و قيمها بالمصالح التي تحققها و القوة التي تحركها بحيث تتلشى قيمة الفكر . و : (يمكن من خلال فقه واقع النموذج المعرفي الوضعي تحديد ملامح أزمته ، حيث نكاد على أن معظم الدراسات الإستقنية عامة و الميانية خاصة نابعة من هذا النموذج في منطقتنا العربي و المسلمة ، ولذلك يوصف علم السياسة العربي بأنه تابع و مقلد و قد جاءت سيادة تلك الكتابات تعبيراً عن هيمنة النخبة المقلدة للغرب على أزمة الأمور ، فلا يمكن عزوها إلى صحة أو صلاحية كامنة في النموذج المعرفي الوضعي . بالرغم من الإقرار بتقديم بعض أدواته التطبيقية و تقنياته البحثية . وإذا تم النظر للأمور في سياقاتها التاريخية فإن عملية (التغريب) المتمثلة في إزالة النموذج المعرفي المستمد من الوحي و التمكين للوضع : ليست وليدة الاستعمار الأوروبي الحديث فقط ، وإنما هي عملية قديمة . لا داعي لتتبع جذورها التاريخية . ما بهما التأكيد عليه بهذا الصدد أن هذا النموذج تمت عملية غرس جذوره في أرضنا و استقبلت بثوره في واقعنا في إطار مرحلة خضوع الأمة للتغريب . الذي سمي في بعض المراحل : تحديثاً سياسياً و في أخرى : تنمية ميسانية . و تم ذلك في بعض مستوياته ، و خصوصاً في البداية : قسراً و قهراً ، ثم بدأت قوى التبعية و الاستكبار تربي على أعينها قيادات و نخبة فكرية و سياسية تحمل هذا النموذج و تؤمن به و تدعوا إليه ، و أنشحت لهيئ المجال و المركز العلمية ، ثم مارسست الضغوط على قيادات فكرية أخرى حتى غضت الطرف عنه و قبلت التعايش معه ، و من ثم فقد روضت شرائح هامة من النخبة الفكرية و السياسية . و على وجه الخصوص - : القيادات ، في تلك الشرائح لتكون النتيجة في الواقع

الحالي في سيادة هذا النموذج المعرفي الوضعي في ظل الحقيّة العلمانيّة أو اللادينيّة التي يغشاها ، وما تزال تطرح آثارها على واقعنا العلمي الفكري من ناحية ، والفلسفي الحركي من ناحية أخرى ، وكانت النتيجة : انعزال معظم الكتابات والدراسات المنطلقة من النموذج المعرفي المسمّم من الوحي عن قضايا الواقع المعاش على كافة الأصعدة ، ملحقة في إطار التقييم المثاليّة ، وإن كان بعضها قد انخرط في الواقع ، ولكن بقصد تبريره لا توجيهه . وقد أدّى هذا الانفصال إلى سيطرة الجزئيات والشكليات ، ومن ثم خلل منهجي قلد إلى حالة من "القابلية للاستعمار الفكري العقدي " ، فتمّ الوقوف من الإسهامات العربيّة موقف المنبهر ، فالمتلقي ، فالمستهلك . (٢٨)

و أشار إلى متابعته الدكتور حامد ربيع رحمه الله في وصفه الدراسات السياسيّة العربيّة بالمتبعية والتقليد .

وما فضل د . حامد عبد الماجد عدم روايته من الجذور التاريخيّة لتمكين التغريب قد رواه د . محمد محمد حمين رحمه الله بتفصيل في كتابه الاتجاهات الوطنيّة في الأدب العربي ، لذلك نريد الدعوة الإسلاميّة أن تسترك ، ولا بد أن تتافس وتزيج الدخيل .

□ لنا نصف .. وآخره ... لكم نصف .. فحفظه

□ الميزان العاشر : " تحقيق الولاية على المسلمين في زمن الحيرة فيما يهمله حكام العصر . " .

فقد ذكر الجويني في الغياثي أن مذهب أبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي : جواز تحكيم مجتهد في أمر اختلف فيه مسلمان ، حتى ولو كان هناك إمام للمسلمين له قضاء ومحكم . قال : وهو قول متجه في القياس . فإذا خلا الزمان عن إمام للمسلمين فتصويب التحكيم أظهر .

قال : (فإذا شغل الزمان عن الإمام ، وخلا عن سلطان ذي نجدة وكفاية ودراية ، فالأمر موكولة إلى العلماء ، وحق على الخلائق على اختلاف طبقاتهم أن يرجعوا إلى علمائهم ، ويصدروا في جميع القضايا عن رأيهم ، فإن فعلوا ذلك فقد هدوا إلى سواء السبيل وصلى علماء البلاد ولاية للعباد . فإن صر جمعهم على واحد : استبد أهل كل صقع وناحية بأئباع عالمهم . وإن كثر العلماء في الناحية : فالمتبع أعلمهم .) (٢٨)

(٢٨) الوطيفة العقديّة / ٣٠

(٢٨) الغياثي / ٢٩١

وهذا المنطق الفقهي الصحيح يصلح أن يكون دليلاً على وجوب قيام الدعوة اليوم ، ودليلاً على جواز البيعة الرضائية وما يترتب عليها من التزام .
فالدعوة تقوم مقام العلماء ، وقادتها علماء يصدق عليهم هذا القول .

لكن يعترض حكام بلاد المسلمين أنهم في هذا المقام مثل الأمة وإن تم يحكموا بالإسلام ، لأنهم يقومون بمصالح المسلمين الضرورية للحياة ، من محاكم وقضاء وردع المجرمين وبسط الأمن وتوفير أسباب المعاش وتنظيم الأسواق والمساجد والتدوي والدراسة وأمثال ذلك ، وبذلك ينقي الوصف الذي من أجله أوجب الجويني ما أوجب ، وهذا أعتراف صحيح في الجملة مع وجود بعض الفساد الإداري والتجاوز على حقوق المسلمين ، لكن ذلك لا ينفي وجوب ، أو جواز اتخاذ الناس رؤوساً من الدعاة والعلماء يسوونهم في الأمور الإسلامية التي يهملها الحاكم العلماني اليوم ، فالدعوة لا تقتضي بين الناس ، والدعاة أهل استعداد لطاعة أولي الأمر العلمانيين في أنظمة المرور والصحة والأسواق ، لكنهم يستقلون في أمور حفظ العقيدة وتربية الناس على مكارم الأخلاق وأنماط الإيمان وينكرون المنكر ، ويأمرون بالمعروف ويجهلون الملحد ، ويبينون محاسن التشريع ووجوه مساوئه ، وينشرون التوحيد بين شير المسلمين ، لأن هذه الواجبات الإسلامية يهملها الحكام العلمانيون ، لذلك يبادر الدعاة والعلماء إلى إقامتها ، ومن هنا تكون بيعة الناس ، لهم على تنفيذ ذلك سائغة وملزمة في هذه الحدود ، ويتركون الناس يطيعون الحاكم فيما سوى هذه المطالب الإسلامية ، وبذلك يكون قياس الحالة الدعوية والبيعة على الوصف الذي ذكره الجويني صحيحاً .

ليس هذا قولنا ، بل هو قول العلماء أن :

- تطيع الحاكمين فيما أفتى العلماء به .
 - وأما جهل الحاكمين فلا تطيعه .
- فقوله تعالى (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولئك أنتم منكم) وهو مذهب ابن العربي ، توسط هذا التوسط ، وأما مالك والطبري فتصروه على العلماء متابعين للتابعين .

قال ابن العربي :

(قال جابر : هم العلماء ، وبه قال أكثر التابعين ، واختاره مالك .
قال مطرف و ابن سلمة : سمعنا مالكا يقول : هم العلماء .

و قال خالد بن نزار : وقفت على مالك فقلت يا أبا عبد الله : ما ترى في قوله تعالى (ولأولي الأمر منكم) ؟ قال : وكان محتبياً ، فعل حيوته ، وكان عنده أصحاب الحديث ، ففتح عينه في وجهي ، و علمت ما أراد ، وإنما على أهل العلم .

و اختاره الطبري و احتج له بقوله صلى الله عليه و سلم : من أطاع أميري فقد أطاعني ، الحديث .
و الصحيح عندي : لنهم الأمراء و العلماء جميعاً .
أما الأمراء فلأن أصل الأمر منهم و الحكم إليهم .
و أما العلماء فلأن مزاياهم واجب متعين على الخلق ، و جواهرهم لازم ، و امتثال فتواهم واجب .^(٣٩)

(و الأمر كله يرجع إلى العلماء ، لأن الأمر قد انضى إلى الجاهل ، و تعين عليهم مزال العلماء ، و لذلك نظر مالك إلى خالد بن نزار نظراً منكراً ، كأنه يشير إلى أن الأمر قد وقع في ذلك على العلماء ، و زال عن الأمراء لجهلهم و اعتدائهم ، و العادل منهم مفتر إلى العالم كالفتار الجاهل .)^(٤٠)

ونحن العلماء بحمد الله ، وللدعوة تمثل جهة العلماء ، وبذلك يكون التناصف مع الحاكمين ، فما وافق من عمل الحكام المشرع فهو لهم و نقول قولهم و طاعتنا واجبة ، و ما لم يوافق من عملهم المشرع فالقول قولنا نحن الدعاة العلماء ، و نحن لولياء الأمر ، وقع لنا مالك صك التقريض ، و شهد عليه الطبري .

وبهذه الموازين الأركان العشرة تكتمل نظرية الحق الدعوي ، و يشخص حقنا كأجلى ما يكون ، لا ينكره إلا مكابر .

ولنعجب بعد ذلك مع كيف أن بلاد الغرب والشرق تسودها الحريفة ، وتنظم فيها أحزاب المعارضة ، إلا بلاد الإسلام لمعت تجد فيها غير القمع والكبت والسجن والأغلال .

أما الشرط الذي يستوجبه التنظير فهو شرط الإخلاص والتقوى ، ونحن الأئمة في ذلك ولا ينكره منافقنا ، وكان أخ لنا يعذب بالوقوف على قدم واحدة أياماً ، فإذا حان وقت الصلاة : توضأ حارسه المكلف بتعذيبه ، وصلى خلفه .

(٣٩) لحكم القرآن ٤٥٢/١

(٤٠) لحكم القرآن ٤٥٢/١

والخبرة شرط كذلك ، وشهادتنا تشهد لنا ، وإبداعنا ، ومقالاتنا ،
ومختبرتنا ، والمنابر .

والرفق شرط ، ونحن أصحاب المشروع الحضاري و الرؤية الشمولية ،
وقد أمرنا مرشدنا أن نكون دعاة فصص ، لا قضاة ، فضلا عن أن تقترب من
الإرهاب .

ثم نصيب إلى كل تلك امتدادنا العالمي ، وصلنا في ثمانين دولة ،
ونحن الأكفأ بحمد الله ، ونحن الأجدر ، وأمن من عرفنا فخلى الطريق ولتبع
الهدى ❁

نظرية التنظيم الدعوي

ثبت حق الدعاة في الدعوة إلى الإسلام فإن ممارسة هذا الحق تدعو إلى إنشاء تنظيم يكون هو الأداة التنفيذية للممارسة .



والمعنى بالتنظيم ليس هو مجرد وجود مجموعة من الدعاة يدعون قولاً وكتابةً ، فذلك يمكن أن نطلق عليه اسم " التوجه " أو " التيار " وإنما نعني وجود مجموعة بين أفرادها علاقة التزام وتعاهد وإمرة وطاعة ، فإذا وجد ذلك : قام التنظيم في صورته الدنيا البسيطة ، ثم يظل الشكل التنظيمي يتخذ أكثر بمقدار تعقد الحياة والظروف المحيطة ، ويبقى حجم الالتزام ونوعه يتوسع ويتعدد بمقدار الحاجة الواقعية .

ولو لم يكن في تصويب قيام التنظيم غير السبب والدليل المصلحي المقاصدي المستتبط من الضرورة الواقعية : لكان ذلك كالميا في بيان مشروعاته وإباحتها : في قول أنسى ، أو وجوبه في قول أتم . والمنطق الواصف المقرر لهذه المصلحة واسع متنوع ، تنأثر في الكتاب شيء منه ، وسنورد بعضه لاحقاً ، لكن الاستدلال الففهي يذهب إلى أبعد من النظر المصلحي ، ويستأنس بنصوص شرعية ، أو أقضية عليها ، أو بلهم قياسي قديم للفقيه من المؤلف ، ويقبض عليه ، واستحسن أن يرجع الفرائ إلى فصلين في كتاب " المنطلق " أثبت فيهما السند الشرعي للتنظيم ، وفي " المسار " و " صناعة الحياة " تفصيل وإسهاب يغنياني عن إطالة النفس ها هنا ، بل الحياة المعاصرة كلها مبنية على التنظيم ، والتنظيم الدعوي قد تجاوز الجدل فانتشر في جميع بلاد العالم الإسلامي وبين الأقليات خارجه ، ولا نعلم أحداً مازال حائراً في كل العالم غير نفر بنجد اشتبهت المعاني عليهم بسبب إملاء البيئة ، وحتى هؤلاء ، نراهم - لوفرة المحرك الإيماني فيهم - يسارعون إلى الإعجاب بأعمال وإنجازات دعوية في أنحاء العالم ، ويبدون التأييد لها والمساندة ، وهم لا يعلمون أن وراء كل إنجاز تنظيم وخطة بدونها ما كان يقام ذلك ، ويظنون أن من أنجز ذلك هم جمهرة مصلين في مسجد خرجوا بعد التسبيح فارتجلوا الإنجاز في عفوية وتبسيط ، ولا يعلمون كم من ليالٍ مسهرت ، واجتماعات عقلت ، وتخطيطات رسمت ، وبيعات أبرمت ، وتربيات بذلت قبل حصول ذلك الإنجاز .

□ أدلة جواز التنظيم الإسلامي وسوابق الفقهاء

□ إن جواز التنظيم الدعوي يمكن أن يقلص على الحلف والمؤاخاة بين المسلمين ، قبي البخاري : قول لأبي عبد الله (بلغك أن رسول الله ﷺ قال : لا حلف في الإسلام ؟ فقال : قد حلف النبي ﷺ بين قريش والأَنْصار في داري) .

قال ابن حجر :

(ويمكن الجمع بأن المنفي ما كانوا يعتبرونه في الجاهلية من نصر الحليف ولو كان ظالماً ومن أخذ الثأر من القبيلة بسبب قتل واحد منها ومن التوارث ونحو ذلك ، و المثبت ما عدا ذلك من نصر المظلوم والقيام في أمر الدين ونحو ذلك من المستحبات الشرعية كالمصادقة والمواودة وحفظ العهد .) ثم قال : (قال النووي : المنفي حلف التوارث وما يمنع منه الشرع ، وأما التحالف على طاعة الله ونصر المظلوم والمؤاخاة في الله تعالى فهو أمر مرغوب فيه .)^(١) .

وهذه حجة في شرعية التنظيم الدعوي إذ ليس هو أكثر من هذا التحالف على التآخي والقيام بأمر الدين والمستحبات الشرعية .

□ وفي الحديث ما كان من عنق الصحابة رضي الله عنهم لمسي هوازن ، " فقال النبي ﷺ : إني لا أدري من أين منكم ممن لم يأن ، فأرجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم " .

قال ابن حجر : (قال ابن بطال : في الحديث مشروعية إقامة العرفاء ، لأن الإمام لا يمكنه أن يباشر جميع الأمور بنفسه ، فيحتاج إلى إقامة من يعاونه ليكفيه ما يقيمه فيه . قال : والأمر والنهي إذا توجه إلى الجميع يقع التوكيل فيه من بعضهم ، فربما وقع التقرير ، فإذا أقام على كل قوم عريفاً : لم يسع كل أحد إلا القيام بما أمر به .) .

وأخرج عن أبي داود قول النبي ﷺ : " العرافة حق ، ولا بد للناس من عريف " .

قال : (المراد به أصل نصبهم ، فإن المصلحة تقتضيه ، لما يحتاج إليه الأمير من المعاونة على ما يتعلّاه بنفسه .)^(٢) .

(١) فتح الباري ١٠/٥٦٨ طبعة مكتبة .

(٢) فتح الباري ١٦/٦٩٢ .

وفي هذا ما يدل على صحة ما تنهّب إليه الدعوة من توزيع الدعاة إلى طبقات في شكل تنظيمي منكرج .

والعريف (وهو فعيل بمعنى فاعل ، أي يعرف بما عند من كلف أن يعرف ما عنده) .

والنقيب : (ويطلق في اللغة على الأمين والكفيل .

واشتقاقه : (يقال : نَقَبَ الرجل على القوم يَنْقُبُ : إذا صار نقيباً .) .

(وكذلك : عَرَفَ عليهم ، إذا صار عريفاً ، ولقد عرّف .

وبما قيل له نقيب لأنه يعرف بخيلة أمر القوم ومناقبهم . والمناقب تطلق على الخلقة الجميلة وعلى الأخلاق الحسنة .)^(٢) .

نعم ، وضع العرفاء والنقباء ليس بدليل مستقل ، لأنه يمكن أن يقال : هذا يفعلُه الحاكمون اليوم عبر توظيف الموظفين في درجات ، وتصنيف ضباط الجيش في درجات ، فلا يبقى ما فيه حجة للدعاة .

وهذا صحيح إذا نظرت إلى مجرد هذا الخير ، ولكن إذا ضمّمنا الأدلة إلى بعضها ، أو ضمّمنا ما ليس بدليل إلى مثيله ، فإن المعنى التنظيمي يتضح ويكون الاستدلال بمجمل المعنى ، فأسس الإفتاء في إيجاد تنظيم يُبنى على مثل دليل الحلف والمواخاة ، وعلى أن حكم اليوم لا يتولون القيام بمصالح الذين كلها بل بعضها ، فيؤذن لنا التكميل ، ثم على الدليل المصلحي ، فإذا ثبت ذلك : جاء معنى العريف والنقيب موضحاً ومكسلاً ويكون فيه نقوية لأصل المنطق الفقهي المجوز للانظم .

□ والانتساب إلى جماعة الدعاة ، والتجرد للعمل الدعوي : يمكن أن يقاس على فتوى الطرطوشي بالخروج إلى بلد آخر لدراسة العلم الذي يصل به طالب العلم إلى الاجتهاد ، وقد جعله القرافي - عبر شرحه لكلام الطرطوشي - فرض عين على من هو مؤهل لذلك من أهل الذكاء والفهم .

قال القرافي في طاعة أو مخالفة الوالدين في طلب العلم ، ومتى تجوز ومتى لا تجوز - وقد قلّم أن مخالفتها في الجهاد لا تجوز إلا بإذّره لهما - :

(قال أبو الوليد الطرطوشي :

(٢) أمكنه قرآن ابن العربي ٨٧ / ٦ .

أما مخالفتها في طلب العلم فإن كان في بلد بعد مدارس المسائل والتفتة على طريق التقليد وحفظ نصوص العلماء فأراد أن يظعن إلى بلد آخر فينتقه فيه على مثل طريقته : لم يجز إلا بإذنها ، لأن خروجه لإذية لهما بغير فائدة .

وإن أراد الخروج للفتنة في الكتاب والسنة ومعرفة الإجماع ومواضع الخلاف ومراتب القياس : فإن وجد في بلد ذلك لم يخرج إلا بإذنها ، وإلا خرج ولا طاعة لهما في منعه ، لأن تحصيل درجة المجتهدين فرض على الكفاية .

قال سحنون : من كان أهلاً للإمامة ونقد العلوم ففرض عليه أن يطلبها ، لقوله تعالى : **وَالْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ** ^(١) ومن لا يعرف المعروف كيف يأمر به ؟ أو لا يعرف المنكر كيف ينهى عنه ؟

قلت : قد تقدم أن مخالفتها في الجهاد الذي هو فرض كفاية لا يجوز كما تقدم في الذي رده عليه السلام لأبويه عن الهجرة والجهاد معه لأن الحاضر يقوم مقامه ، وهذه الفئرة تقتضي أنه تجوز مخالفتها في فروض الكفاية ، فبينهما تعارض .

والجواب عنه أن نقول : العلم وضبط الشريعة وإن كان فرض كفاية غير أنه يتعين له طائفة من الناس ، وهي من جاد حفظهم ، ورقي فهمهم ، وحسنت سيرتهم ، وطابت سريرتهم ، فهؤلاء هم الذي يتعين عليهم الاشتغال بالعلم ، فإن عديم الحفظ أو قليله ، أو سيئ الفهم لا يصلح لضبط الشريعة المحمدية ، وكذلك من ساءت سريرته لا يحصل به الوثوق للعامة . فلا تحصل به مصلحة التقليد ، فتضيع أحوال الناس ، وإذا كانت هذه الطائفة متعينة بهذه الصفات تعينت بصفتها وصار طلب العلم عليها فرض عين ، فلعن هذا هو معنى كلام سحنون وأبي الوليد ، والجهاد يصلح له عموم الناس ، فأمره سهل ، وليس الرمي بالحجر والضرب بالسيف كضبط العلوم ، فكل بلدي أو ذكي يصلح للأول ، ولا يصلح للثاني إلا من تقدم ذكره ، فافهم ذلك . (.)

وهذا الدليل وإن كان كسابقه في أنه لا يصلح دليلاً وحده ، لكنه إن أضاف إلى مجمل الأمثلة نفع في بيان أن الدعوة صنعة لا يسهل فيها إلا بعض

(١) فرق ١/ ١٤٥ .

المسلمين من أهل العلم والخبرة العملية والمعرفة الواقعية والوعي السياسي ، فتكون عليهم كآثها فرض عين وليست مجرد كفاية ، ولأن تحقق العمل الدعوي لا يكون إلا جماعياً ويتعاونون وليس كصناعة الاجتهاد الفردي ؛ صار العمل الجماعي ملحقاً بفرض العين بالنسبة لمن حاز مثل هذه المؤهلات .

□ وأجاز عدول الفقهاء أن ينتدب أهل العلم أنفسهم للقيام مقام السلطان إذا كان السلطان مضيقاً للحدود أو غير عدل .

وهذا أحد أقوى الأدلة في قتاديب الدعوة نفسها لإقامة مصالح المسلمين المضيقية ، و واضح أن ذلك لا يكون إلا بصنور عمل الفقهاء عن رأي واحد وقرار لواحد منهم ويمثل له البقية ، لأنهم أقاموا أنفسهم مقام السلطان ، ولا يكون ذلك إلا بجنس عمل السلطان ، وعمل السلطان أساسه الأمر والنهي ، وبذلك يقوم المعنى التنظيمي .

قال فقيه الأندلس أبو جعفر أحمد بن نصر الدودي :
(وكل بلد لا سلطان فيه ، أو فيه سلطان بضيق الحدود ، أو سلطان غير عدل ؛ فعنول الموضوع وأهل العلم يقومون في جميع ذلك مقام السلطان)^(٥) .

ونقل الدودي عن أبي عمران الفاسي قال :
(أحكام الجماعة الذين تمتد إليهم الأمور عند عدم السلطان ناخذ منها كل ما جري على الصواب والمدا في كل ما يجوز فيه حكم السلطان)^(٦) .

وهذا النمط من التعليل الفقهي معروف لدى الفقهاء وجعلوه مطرداً في قضايا كثيرة تصحح احتيادنا في التأمير الدعوي .

ففي (المعيار المعرب) أن بعض فقهاء المغرب سُئلوا (عن توفي في سفر ولم يوص لأحد ، فأجتمع المسافرون وقدموا رجلاً باع هناك تركته ، ثم قيموا ليبد المبت فقام الورثة وأرادوا نقض البيع ، إذ لم يبع عن إذن حاكم ، وبلده بعيد عن موضع موته . فهل المسافرون حكمهم حكم القاضي أم لا ؟) .

فأجابوا : (بأن من مات في سفر وموضع لا قرار فيه ولا قضاء ولا عدول ، فما فعله جماعة الرفقة من بيع وغيره جائز ، وقد وقع مثل هذا لعيسى بن مسكين فسوّب فعله وأعضاءه .

(٥) المعيار المعرب ١٠/١٠٢ .

(٦) المعيار المعرب ١٠/١٠٣ .

وكانت الشيوعية تمثلها أحزاب منظمة ، وكذا أنواع العلمانية .
ونظم اليهود أسرهم وأقاموا دولتهم بعد نصف قرن من مؤتمرهم في بازل .
فإنما أنا المسلم فقط يحرم علي أن أبني تنظيماً ؟؟

□ ومطلق وجوب التنظيم يدرج :

- فلولاً : أن الفساد صار علماً ، فيجب أن يقاوم .
- ثم إن العقل السليم ينبغي أن نصل الأصل الفردية إلى درجة التأثير ، بل العمل الجماعي هو المرشح للتأثير ، ولا يقل الحديد إلا الحديد . وهذا تبرير واقعي .
- ثم إن الأصل في الأشياء الإباحة واستصحاب الجبل ، ولا نجد ما يصرف ذلك ، فعملنا التنظيمي مباح في أفنى درجاته .
- ثم إنه متابعة لسنة النبي ﷺ وسيرته وسير الأئبياء عليهم السلام ، وقد شرح الكاتدهلوي في حياة الصحابة ذلك .
- وخامساً : سوابق العلماء الثقات التي تشهد ، كمثال التنظيم الدعوي الذي أنشأه شيخ البخاري أحمد بن نصر بن سيف بن نصر الخزاعي صاحب الإمام أحمد بن حنبل في محنته ، بل وزاد فجعله تنظيمًا تغييرياً سريعاً مدة ربع قرن ، وسياقي خبره في " موسوعة التطور الدعوي " بإذن الله .

□ عشارية الأركان التنظيمية في الوصف القياسي

وتبقى هذه الأحكام نفسها في حق الإمارة الجماعية أو ظاهرة القيادة الجماعية التي تتبني عن الوجود الدعوي المتطور المنظم ، والذي تقوم بالدور القيادي فيه مجموعة من الدعاة المتميزين يتقاسمون بينهم الإشراف على أنواع النشاط ، وتحت رئاسة قائد ، وهم مجلس القيادة ومجلس الشورى ورؤساء اللجان المتخصصة .

فهذه القيادة الجماعية مكلفة بتنفيذ جانب من الوظيفة العقيدية للدعوة الإسلامية ، قياساً على الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية والتي يكلف بها الخليفة وأهل الحل والعقد والرعية .

لكن (دور العلماء وأهل الحل والعقد من جانب ، والخليفة من جانب آخر : هو الأساس في ممارسة الوظيفة العقيدية على مستوى التخطيط ووضع البرامج

وقيادة عملية الممارسة والتنفيذ . فالحاكم الخليفة تتحور معظم وظائفه حول وظيفة أساسية هي فقط : تمكين المؤمن من أن يمارس تعامله الديني ليحقق ذاته الإسلامية ، ولينطلق إلى آخرته بنفس راضية مطمئنة . لما العلماء وأهل الحل والعقد فإنهم يلعبون دوراً هاماً في تأكيد فاعلية وحيوية المجتمع الإسلامي بصدد الوظيفة العقيدية ، وبالتالي إزاء المبادئ النظامية : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والدعوة ، وهما المعبران عن حركية الوظيفة العقيدية في واقع الممارسة العملية . (٩)

وقد أدرك النووي معنى هذه القيادة الجماعية ، ففرده كصفة في الطائفة الظاهرة على الحق وإن لم ينطق بنفس اصطلاحاً .

فحديث " لا تزال طائفة من أمسي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون " يثير سؤالاً مهماً : من هم وما صفتهم ؟

فقبل في الجواب : هم أهل الحديث ، وقيل : أهل الجهاد ، وقيل : النهاية عن المنكر . وكل ذلك صواب ، وأصوب منه : أنهم كل أولئك .

وقد لخص ابن حجر قولاً جامعاً للنووي يدل على ثلاث البصر ، فقال : (يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ، ما بين شجاع وبصير بالحرب ، وفقه ومحدث ومفسر ، وقالم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وزاهد وعابد ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في مكان واحد ، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد واقتراقهم في أقطار الأرض ، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض منه دون بعض .) (١٠)

وتكمن عبقرية الدعوة الإسلامية المعاصرة في أنها حققت وجود هذه الطائفة في عالم الواقع بشمول بالغ المدى وسعة وفيرة العدد بحمد الله ، وما يزال أمرها في ظهور وزديك ، وبشار المستقبل تترى .

فهذا الفهم الشمولي لعلامات الطائفة ووجود كل المعاني في صفة أهلها تابع من هذا المنحى النسبي الذي ندعو إليه في فهم الأمور ، ولقد قصرها البعض على أهل الحديث أو الفقهاء أو أهل الجهاد أو أهل خير آخر ، ولكن المنحى النسبي يفود إلى النظر الشمولي ، بعضه من بعض ، والإسلام حركة

(٩) الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية / ٢٠٨ .

(١٠) فتح الباري ٣/ ٣٠٨ .

حضارية ، فكل من له في الدين الحضاري مشاركة عقلية أو بدنية أو مالية فهو من هذه الطائفة ، وهو البناء الذي ستقر عينه بالظهور .

وهذا الفهم التنوي مهم جداً لتقرير معنى الشمول كركن من أركان نظرية التنظيم الدعوي وتعيين البناء الهيكلي للتنظيم .

وعندي أن الهيكل النموذجي للتنظيم الإسلامي الدعوي يجب أن يتضمن ما يأتي :

- (١) أمير أعلى يقود التنظيم ، وقد يسمى مراقباً عاماً أو غير ذلك .
- (٢) مجموعة من الأعضاء تتحقق بهم صفة الجماعة ، يتوزعون إلى مجاميع وزمر لهم عرفاء ونقباء ومسؤولين لإبريين ، سواء كان التوزيع جغرافياً حسب المناطق والمدن ، أو كان التوزيع موضوعياً حسب المهنة والتخصصات . كما أن العضوية تشمل الرجال والنساء .
- (٣) طاعة تامة يقدمها الأعضاء ، سواء كانت عن بيعة أو عرف ملزم .
- (٤) قيادة عدد أعضائها دون العشرة تتخذ قرارات الموقف الدعوية .
- (٥) مجلس شورى عدد أعضائه بين العشرين إلى الخمسين بحسب سعة الجماعة والظروف ، وهذا المجلس منتخب من قبل أعضاء الجماعة أو طبقة منهم ، وهو بدوره ينتخب أعضاء القيادة والقائد .
- (٦) لجان دعوية متخصصة عديدة أو أقسام تضبط الأداء الموضوعي في الجماعة .
- (٧) فكر إسلامي مخصص مدون ولو في رسالة واحدة ، بحيث لا يبقى لانتساب الجماعة إلى الإسلام عاماً مطلقاً ، إذ الاجتهادات كثيرة والمفاهيم عديدة ، ولكن تبين الجماعة مفهومها الفكري المحدد وعقيدتها .
- (٨) نظام داخلي أو دستور يضبط أوصاف هذه الهيكلية التنظيمية وطرق تحقيقها وشروط وحقوق القيادة والدعاة ، والولجيات ، ويكون هذا النظام مشتقاً من الفكر الذي تتبناه الجماعة ومنسجماً معه .
- (٩) خطة عمل استراتيجية بعيدة المدى ، وأخرى مرحلية تتجدد ، بحيث يعرف الأعضاء ما يعملون .
- (١٠) محكمة دعوية تقصل في قضايا الخلاف بين القيادة والأعضاء ، وينظّم لها الأعضاء .

هذه الأركان العشرة يجب وجودها وتكاملها من أجل أن يكون التنظيم مستوفياً لوصفه القياسي المليم .

فإن غياب ركن من هذه : كان التنظيم ناقصاً .

وإن زادت أركان أخرى أو مؤسسات : كان تنظيمها أكمل وأبقى وأحكم ، كإشياء صحف وأعمال إعلامية ، ودور نشر للكتب والأشرطة ، ومدارس وجامعات ، وجمعيات متخصصة ، وأكثر ما يكون ذلك في باب الوسائل التنفيذية والأساليب العملية وليس في صلب الأركان .

كذلك يمكن للتنظيم أن يتبنى اجتهاداً معيناً خلافاً لتنظيمات إسلامية أخرى ، مثل تبني التنظيم العالمي للإخوان المسلمين إلزامية الشورى وإيجاب ذلك على كل التنظيمات القطرية التابعة له ، خلافاً لتنظيمات أخرى ربما تقول بإعلامية الشورى فقط . كذلك يمكن أن يأخذ تنظيم باجتهاد ممارسة التغيير السياسي بالقوة ، ويميل تنظيم آخر إلى اجتهاد الممارسة السلمية فقط ، فكل ذلك من الأمور الزائدة على مقدار الأركان التي يتم بها التطوير والوصف القياسي . ومن هذه الاجتهادات أيضاً : السرية أو العلنية في العمل ، فإنها تخضع لموازين ظرفية وبيئية ، وكذلك شروط التوثيق وقبول الأعضاء أو انضمامهم ، فإنها تابعة للمرحلة ولموازين أخرى نسبية .

□ مرونة فقه الحركة الدعوية وتنميته بالاجتهاد

أما التنظيم في حالة حركته وأدائه فنحدد " سياسات " أخرى ، أو " منهجيات عمل " ، فتلك الأركان والشروط التي تتضمنها : تصف التنظيم في حالته الهيكلية المسكونة الثابتة ، وهذه السياسات والمنهجيات تصفه في حالته المتحركة إذ هو يدب في الوصول إلى غايته .

فالإمام البنا كانت له منهجية واضحة مدونة أسسها التدرج من تربية الفرد إلى تربية البيت المسلم ثم المجتمع ، وصعدوا إلى الدولة ، وفقاً لتربية شمولية ، بينما حزب التحرير مثلاً لا يميل إلى التربية ويركز على الجانب السياسي . وتركز جماعة التبليغ على التربية الإيمانية فقط .

وضمن منهجية الإخوان : قد تتعدد الاجتهادات الوصفية لطبيعة المرحلة ومياسة الجماعة بما لا يخرجها جميعاً عن حدود منهج الإمام البنا .

□ فانظر مثلاً : كلام الشيخ القرضاوي إذ يصف الامتداد الثأقي للدعوة فيقول :

- أوله : في مجال المتقين : لأن بعضهم مشوش الفكر ويخطئ ، ويصلي ويدعو للعثمانية في أن واحد . وعيناً أن نشرح لهم بطريقتين :
علاجي : بتصحيح الأنهام الخاطئة .
وقائي : بوضع ثقافة صحيحة عن الإسلام .
 - ثم لا نهمل الجماهير ، لا نزعزل عنهم ولا ننتوقع .
هناك اندماج الحركة في الشعب ، فنتبلي هموم الناس .
ونبصرهم بالواقع المر ، ولا نخدرهم بالأحلام . ونبصرهم بأخطار المستقبل . ونفهمهم قيم التقوى والإيمان والصلاح والاستقامة .
 - وكذا العمل مع العمال الصناعيين والحرثيين .
وقد أخطأت الحركة إذ نمت بين الطبقات دون العمل ، وهي ظاهرة غريبة ، وربما كان للشبوعية دور في ذلك ، والمجال الآن أرحب بعد سقوط الشبوعية .
 - وكذا مع رجال المال والأعمال ، لأهمية المال الذي في أيديهم وإمكان توجيههم إلى عمل الخير بكل أنواعه لا ببناء المساجد فقط .
 - ثم مع النساء ، بزعامات نسائية ، وهناك الآن تشدد في احضارهن نفس محاضرات الرجال ، ولا معنى لذلك . وبعض الأزواج بمنع زوجته من النشاط الذي كان معروفاً عنها قبل زواجه منها ، وذلك باطل^(١١) .
- وانظر مثلاً آخر في تناول المعاني في هذا الكتاب .
- فأنا قد قسمت السياسات الدعوية إلى خارجية وداخلية .
- وفي الداخلية : أبحث سياسة التنظيم ، كالشورى ، وأبحث الإمارة في عملية تحليلية ، وشروط التوثيق ، والمدارة التربوية ، ودرء الفتن ، وأحكام المال ، وأثر الصناعة ، ثم العمل الخيري الإغاثي .
 - وفي السياسات الخارجية : نعرف بفكر الدعوة السياسي ، ومبحث التنكفير جزء مهم منه ، وكذا المشاركة في الحكم . ثم الحمبة ، والتغيير : سلمياً ، أو

(١١) أولويات الحركة / ٤٣ وما بعدها .

بالضغط ، أو بالقوة . وكذا الجهاد والقتال : فيه نصر المظلوم ، وقتال البغاة ، وقتال الكفار ، باستقلال ، أو مع حكام اليوم . والهدنة والأمان وما يتفرع عنهما من فقه العمل في ديار الكفر ، وأحكام الهجرة . ثم الحلف والتعاون والقتال مع الأكل فسوقاً لتثبيت حكمه ، أو إعاقته بالمال .

فكل ذلك من صور التحرك الدعوي ، يعرض ضمن مدرسة الإخوان في الفهم ، فالاجتهاد متعدد ، لكن ضمن إطار واحد ، والكلام في جميع ذلك ، على اختلاف أساليبه ، يشكل بعض أركان أو شروط نظرية التنظيم الدعوي

□ أحجر على الفاسق ... فلن عمران الأرض صنعة المؤمن

وإنما تكتمل أركان النظرية التنظيمية بالفكر الذي يحدد غايات التنظيم ومنهجيته في العمل ، في إطاره الواسع العلم ، وأما التفاصيل فهي مهمة الخطط التربوية والعلمية .

وأصل التوجه الدعوي التنظيمي وعنوانه الواسع : الخلافة الاقتصادية بالله تعالى ، وعبادته ، وعمران الأرض .

وقد أجملها الراغب الأصبهاني فذكر أن :
(العمل المختص بالإيمان ثلاثة :

● صارة الأرض : المذكورة في قوله تعالى " ولستغفركم فيها " ، وذلك تحصيل ما به ترجية المعاش لنفسه وغيره .

● وعبادته : المذكورة في قوله تعالى " وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون " ، وذلك هو الامتثال للباري تعالى في عبادته في أوامره ونواهيه .

● وخلائقه : المذكورة في قوله تعالى : " ولستخلفكم في الأرض فينظرون كيف تغتلبون " وغيرها من الآيات ، وذلك هو الاقتداء بالباري سبحانه على قدر طاقة البشر في السياسة ، باستعمال مكارم الشريعة ، ومكارم الشريعة في الحكمة والقيام بالعدالة بين الناس في الحكم ، والإحسان والفضل ، والقصد منها أن يبلغ بذلك إلى جنة المأوى وجوار رب العزة تبارك وتعالى . (١٢)

ففكرنا الدعوي إذن ينطلق من هذه الثلاثة :

(١٢) القرينة إلى مكارم الشريعة / ٢٦ .

الخلافة الإلهوتية ، والعبادة التوحيدية ، والاستعصار الإيماني .
وهي الشعارات العليا العريضة لكل دعوة إسلامية وتنظيم تنفيذي .

ويرى د. حامد عبد الماجد قريسي أن :
(لية قراءة فاقهة للأوامر المنزلة قرأنا وصلة : نجدتها تركز على ضرورة التمايز النابع من اتباع المنهج ، فالمسلم مطالب بأن يعيش عقيدته محققاً العبودية لله في كافة شئون حياته ، بما فيها الناحية المعرفية ، التي يجب أن تكون مرتبطة بالمنهج الكلي .) (١٣) .

(ومن هنا يغدو بناء النموذج المعرفي المعتمد من الوحي خاصة في جوانبه الاجتهادية : جزءاً لا يتجزأ من البناء العقدي للأمة . والإطلاق منه في عملية التطوير السياسي . ضرورة حياة ، لتحويل العقيدة إلى منهج عملي ومرشد للحركة لتحقيق غايات العقيدة في الأرض .) .

كذلك هو (قضية فنية تقنية أيضاً ، تتعلق بطبيعة وخصائص العلم المراد بناؤه أو الإسهام في تكوينه وتنميته . ذلك أن الإطلاق من المناهج المائدة والاطر الأوربية النابعة من النموذج المعرفي الوضعي - خصوصاً في مجال التطوير السياسي - : قد أفرز لنا دراسات فضلاً عن فقرها المعرفي : تتراوح بين الترجمات الميسرة للمضمون الفكري الأوربي ، أو النقل عنه حرفياً . وفي أحسن الأحوال هي دراسات مشوهة تقدم إجابات على أسئلة لا يطرحها واقعنا ، الذي يطرح أسئلة أخرى منبثقة من سماته وخصائصه الذاتية ، وذلك أن الظاهرة المعينة هي نتاج مجمل الظروف الزمانية والمكانية لبيئة ، ولها تفرص منهاجية معالجتها .) .

(وبديهي أن المناهج المنبثقة من النموذج الوضعي : لا تستطيع مهما بلغت أساليبها وتقنياتها وأدواتها البحثية في درجة الإتيان : أن تخلص لنا مشكلات واقعنا وقضاياها ، تشخيصاً حقيقياً وواقعياً ، خصوصاً أن مشكلات واقعنا مشكلات وجود ، ذات خصوصية تتعلق بعمق تكويننا الثقافي والعقدي ، كالهوية ، والتنمية ، والشرعية .. الخ ، فهي لا تستطيع بدايةً أن توضح لنا وتقهمن الإجابة على :

ماذا حدث أو يحدث . " القدرة الوصفية " .

ولماذا حدث أو يحدث . " القدرة التفسيرية " .
أو تقدم لنا إجابات واقعية على الأسئلة التي يطرحها الواقع . " اقتراح
بدائل بالحلول " .)

وهذه الدراسة (لا يمكن أن تتم إلا من خلال رؤية معرفية تتبع من الواقع
الفكري والثقافي والعقدي والاجتماعي للمجتمع ، لتطويره وتغيير أوضاعه .
وتوضح لنا جميع الخبرات الحضارية الإنسانية أن أية نهضة حقيقية لا بد وأن
تبدأ أصيلة مبنية على أسس ذاتية تشكل نقطة البدء في بنائنا العلمي وخطنا
العملي الحركي . ولا بد وأن تكون نابعة من عقيدتنا وقلبها الإسلامي ، والتي
تمثل الذاكرة الجمعية للأمم . وهذا ما يقدمه لنا الأنموذج المعرفي المستمد من
الوحي .)^(١٤) .

وإما يكون ذلك من خلال (بصر الواقع وتبصره ، بمعنى رؤية وخبرة
جميع أبعاده وزواياه في الواقع العملي ، بحيث تتم عملية تشخيصه) (ثم
ضرورة فقه الحكم الشرعي ، أي فقه الأوامر المفصلة قرآنًا وسنةً ، بنظرة
منهاجية ، لكي نستخرج منها قواعد تنظيمية صالحة لتطبيق على هذا الواقع
وتقوده نحو التغيير) (أي دون فصل بين التبعد القيمي الثابت عن تبعد التطبيق
والممارسة المتطور والمتغير) وهكذا تكون عملية التنظير السياسي الإسلامي
قد (بدأت من العقيدة الحاكمة واستطاعت أن تشق منها منظومة كاملة من
لتصورات والمفاهيم والبنى المعرفية) (للتعامل مع الواقع .) .

و الدكتور حامد عبد الماجد يدعو إلى (للتوظيف المنهجي للتراث الفكري
الإسلامي) (ولصند بهذا التراث (تلك الكتابات والدراسات التي تعد بمثابة
لجتهادات في معالجة أو بحث الظواهر المختلفة ، فهي تقع في إطار الجزء
المتغير في الأنموذج المعرفي المستمد من الوحي ، أيًا كان موقع قائلها)^(١٥) .

لكنه تحفظ على (المنطق التكنيسي) في ذلك ، مما يفعله البعض ، أي
(محاولة استرجاع لفترة تاريخية ماضية أو لجزء من خبرة محدودة دون تمييز
واضح وقاطع بين الثوابت والمتغيرات) (وبذلك رفض أن نكون (محكومين
خارج الأوامر المفصلة بأية خبرة تطبيقية) .

كما تحفظ على (المنطق الانتقائي) الذي يرى (أن نأخذ من تراثنا
الفكري الإسلامي ما يوافق عصرنا ومشاكله ، ونترك ما لا يناسبه) وهذا

(١٤) الوثيقة المفيدة / ٤٢ - ٤٥

(١٥) الوثيقة المفيدة / ٥٨ .

(المعيار يعد معياراً فاسداً ، لا يمكن الاحتكام إليه ، فجعل عصرنا هو المعيار بكل ظروفه : يعكس نفس دعوى المنطق التكنيسي ، إذاً أمعنا النظر ، ولو بطريقة معاكسة) (١٦).

واختار (المنطق الأصولي) (بمعنى أن بحثكم إلى الأوامر المنزلة كمعيار ، ويتقيد بقواعدها المنهجية ، فنقرأ التراث الفكري الإسلامي بلغته ، بلهجته سليمة ومن خلال نظرة كلية) .

قال (وإذا كنا قد التزمنا بمفهوم للتراث الفكري الإسلامي شمل كل ما هو خارج دائرة الثابت في الأوامر المنزلة ، وإن ظل محكوماً بها منهجياً ، وذلك من قبل الفقه ، والفلسفة ، والسيرة ، والمغازي ، والخطب والوثائق السياسية .. الخ ، فإنه يمكن استخدام الأنواع المنهجية ذات الدلالة العامة ، كالرؤية المقارنة ، والرؤية التاريخية ، ومنهجية تحليل النص السياسي ، في التعامل العلمي معها) (١٧) .

وهذا هو واجب مراكز البحوث الدعوية والمجامع الفقهية الدعوية ، والمؤسسات التعليمية الإسلامية ، وأهل الفكر من الدعاة عامة .

وإننا نرى جازماً ، وفق فهمي للفقه عبر مكوثي الطويل معه مذ كنت شاباً وحتى ثوغي فيه بعد جمعي لمادة هذا الكتاب وتدوينه ، ثم عبر تجريبي الطويلة داخل صفوف الدعوة على مدى نصف قرن بحمد الله ، أن كل الفقه الدعوي والتجريب يتركز في مفهوم واحد : " أن لا نرضى بولاية الفلسفة " ، وهذا المفهوم هو أصل فقه الدعوة الذي ننفرع منه كل الأحكام والخطط والمناهج والمواقف ، وأقوله وأعياناً وبلا تأثر عاطفي ، وإنما هو مفاد تحليل حركة الحياة ، وهؤلاء أهل الصائم الذين يلوذون بفلسفة الحكم يرجون منهم إنجازاً : هم في أبعد الوهم .

ولو رضىنا بولاية الفلسفة فإن الله لا يرضى . بل قد حذر علينا الله تعالى في ذلك ومنعنا أن نرضى .

قال القرطبي :

(حَجَرَ الرب تعالى على العبد في إلقاء ماله في البحر ونضيبه من غير مصلحة ، ولو رضي العبد بذلك : لم يعتبر رضاه . وكذلك تحريمه تعالى

(١٦) الوظيفة العقيدية / ٥٩ ، وأحال على محاضرات في النظرية السياسية لدى أبو القاسم .

(١٧) الوظيفة العقيدية / ٥٩ .

المسكرات صونا لمصلحة عقل العبد عليه ، وحرم السرقة صونا لماله ، والزنى صونا لنفسه ، والقذف صونا ل عرضه ، والقتل والجرح صونا لمهجته وأعضائه ومناقعها عليه ، ولو رضى العبد بإسقاط حقه من ذلك : لم يُعتبر رضاه ولم ينفذ إسقاطه ، فهذه كلها وما يلحق بها من نظائرها مما هو مشتمل على مصالح العباد حق الله تعالى ، لأنها لا تسقط بالإسقاط ، وهي مشتملة على حقوق العباد لما فيها من مصالحهم ودرء مفسدهم ، وأكثر الشريعة من هذا النوع ، كالرضى بولاية الفسقة وشهادة الأعداء ونحوها . (١٨) .

وطبعا ، كظاهرة حيوية : ما من فاسق إلا وجمع حوله الأرائل شهودا .

وإدراك هذه الحقيقة ، وارتكاب نوايا الإصلاح : منطلق العمل الدعوي الصحيح وعنوانه الرئيس . ❁

القسم الرابع

السياساتُ الدعويةُ الداخليّة

نظرية الإمارة الدعوية



يجب هنا وبثير اهتمامنا بقوة أن التوثيق الدعوي يسيطر عليه ميزان يختلف كلياً عن الموازين التي يفهمها عامة الناس من أن الأصمق تبعداً هو الأوثق ، ونرى بوضوح أن الفقهاء الأوتق قد عرفوا ما في التعامل مع المحيط السياسي والإداري والعسكري من حاجة للنباهة والمقدرة والحزم والضبط ، لذلك جزموا بأن (القول في الغاضل والمفضول ليس هو على القدر والمرتبة وارتفاع الدرجة والتقرب إلى الله تعالى في عمله ، فرباً ولي من أولياء الله هو قطب الأرض ، وعصا العالم ، لو أقسم على الله لأبره ، وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمر المسلمين منه)^(١)

ففي الأمر نسبية واضحة ، وقد يكون العابد قليل الوعي السياسي ، بعداً عن معرفة الواقع والمتغيرات ، فيضرب المسلمين بجهله ، والتوثيق في عالم السياسة الشرعية الدولية ، وعالم السياسة الدعوية الحزبية ، خاضع لهذه المغايرة المرصودة قبل كل شيء ، فلا تكن الماذج وتعلق أمك بمعزل في محراب ، لا يحل ولا يربط ، ولا بدودة كتب يقضي دهره بين الرفوف ويترك المعترك وجمهور المسلمين يلاطم مؤمنهم فلسفهم دون انتصار لحق أو نهى عن منكر ، بل الأمير الدعوي رجل نكس حازم يرتاد المساجد ويحافظ على الصلاة الجامعة ، ثم مفتح في عرصات الخير كلها بعد ذلك ، له حوار مع الفقهاء ، واستتطاق لأهل التجارب ، ونبش عما تحت السطح ، ومشافهة لأهل السوق ، وفحص لكسب السياسة والإدارة والإبداع والتأريخ والأدب ، ولإرشيفات ، وسماع الأخبار كل يوم وتحليلات المحللين .

ونظرية الإمارة الدعوية تستند على عشرة أركان تتداخل شروطها معها في الأغلب ، وسينقلنا العلم بها إلى فهم النظريات الأخرى في السياسات الدعوية الداخلية .

□ طاعتان تتكاملان

□ الركن الأول : " حق الدعاة في تنصيب أمير عليهم عند غياب الحاكم المسلم " .

(١) لجويني في الحاشي/١٦٥، ولينجاز القرئ المللي كلمتي القلب والصاد إذ جاءتا تشبلاً .

فعند البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نعى زيدا وجعلوا وابن راحة للناس يوم مؤتة ثم قال " حتى أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح عليهم " يعني خالد بن الوليد ، رضي الله عنهم ، وفي بعض الألفاظ " فأخذها خالد بن الوليد من غير إمرة " .

قال ابن حجر: (والمراد نفي كونه كان منصوباً عليه ، وإلا فقد ثبت أنهم اتفقوا عليه) .

ثم قال : (قال الطحاوي : هذا أصل يؤخذ منه أن على المسلمين أن يقدموا رجلاً إذا غاب الإمام يقوم مقامه إلى أن يحضر) (وفيه جواز التأمر في الحرب بغير تأمير)^(٢) ، وفي غير الحرب قياساً إذا كانت الظروف الاستثنائية تدعو لذلك أيام محنة أو فتنة ، ولكن شرطها التوضيح المأخوذ من دلالة الحال : أن لا تستلزم طويلاً ، بل يعزل نفسه فور زوال الظرف الملجئ ، لأن الضرورات تقتدر بقدرها .

واجتهاد الطحاوي يقاس عليه تسويغ الإمارة الدعوية في هذا العصر ويوضح جانبها الشرعي ، فالإمام الذي يحكم بالإسلام غالب ، ويقدم الدعاة أحدهم يقوم مقامه في رعاية مصالح الإسلام والمسلمين التي يهملها الحاكم العلماني ، وقد أسلفنا في الفصل السابق حق العلماني في أن تطبعه في المقدار الذي يوافق أحكام الشرع ، وفي أمور المعاش بصورة خاصة ، كالصحة وأنظمة البلديات والمرور والنظام العام إجمالاً ، ثم تطبع أميرنا الدعوي فيما سوى ذلك من مصالح الإسلام .

□ أحكام الإمارة الدعوية تقاس على أحكام الخلافة

□ الركن الثاني : (أن أحكام الإمارة الدعوية تقاس على أحكام الخلافة) .

قال ابن خلدون في مقدمته :

(الخلافة : هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى

(٢) فتح الباري ٥٤/٩ مطبعة الحلبي .

اعتبارها بمصالح الآخرة ، فهي في الحقيقة نياية عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا .^(١) وعلى هذا فحمل الناس على مقتضى النظر العقلي ليس خلافة ، بل هو ملك سياسي ، كما يسميه ابن خلدون بعد كلامه السابق .

ونقل الشهيد عبد القادر عودة في كتابه (الإسلام وأوضاعنا السياسية) تعاريف الفقهاء للخلافة عن كتب : (المواقف للإيجي) و (أسنى المطالب) (وحاشية الشهاب للرملي) وغيرها ، فكان تعريفهم لها بأنها : (رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أنها خلافة الرسول صلى الله عليه وسلم في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة)^(٢)

نقول : فلما كان قيام جماعتنا من أجل حراسة الدين وسياسة الدنيا به وإقامته وحفظ حوزة الملة : صار لنا أن نقبس على ذلك حكماً تنظيمياً مهماً ، وهو : أن قلاد الجماعة ، المسمى بالمرشد عتدنا ، صار مركزه في الجماعة شبيهاً بمركز الخليفة في الأمة الإسلامية العامة ، وصار من الممكن اقتباس الأحكام الشرعية المختصة بمركز الخلافة وتطبيقها على مرشد الجماعة ، بالقدر الذي يحتمه الظرفان المتشابهان : ظرف الجماعة تجاه قائدها ، وظرف الأمة الإسلامية تجاه الخليفة ، وبالقدر الذي تحصل فيه المصلحة . والمصلحة هنا هي الوصول إلى الفضل وضع تتمكن فيه الجماعة من تنفيذ أحكام الشرع الواجبة عليها ، ثم يقاس أمر المراقب العام في كل قطر على الخليفة أيضاً ، لاتحاد العلة أو تقاربها .

وعلى هذا استمري شروط الخليفة ، وطرق انعقاد خلافته ، والطاعة له ، على شروط القائد ، واختياره ، والطاعة له ، بالتدوين للذين ذكرناهما من غير وصول إلى مفصلة .

وقلاد الجماعة له أن يسلك بها المصالح التي يراها ملائمة لا تخالف نصاً شرعياً ، وإنما نستثني من حقوقه ما لا تحتمه ضرورة ظروف الحركة ولا توجبه مصلحة ، كإقامة الحدود على الزاني والسارق والقاتل وشارب

(٢) مقدمة ١١٩ .

(١) الإسلام وأوضاعنا السياسية / ٩٢ .

الخير ، وعدم وجوب طاعته من قبل جميع المسلمين إلا الذين بايعوه عن رضا واختيار .

فهو في مثل مركز الخليفة عدا هذه الاستثناءات من الناحية الواقعية ، وإن كان من الناحية الشكلية في مركز أمير ينوب عن خليفة المسلمين المفقود في أداء مهمة واحدة من مهماته ، وهي أن يراعى من مصالح المسلمين ما يتاح له رعايتها .

هذا وإن قائد الجماعة لا نسميه خليفة ، لأنه اصطلاح محدد لا يمكن تطبيقه على غير أمير المسلمين عامة ، أي رئيس الدولة حسب اصطلاحنا الحديث ، وإنما نسمي قائد الجماعة باسم آخر ، مثل : قائد الجماعة ، أو المرشد ، أو أمير الجماعة ، أو المسؤول الأول فيها . وكل هذه الأسماء شرعية ليس فيها ما يمنع إيحاح إطلاقها ، والآخر منها يبين عظم مسؤولية قائد الجماعة فهو أكثرهم تبعة ومسؤولية وحسبا ، وقديما تخوف الخليفة الراشد عمر بن الخطاب من جسامة مسؤولية الخلافة وتضمني أن يخرج من الدنيا لا له ولا عليه ، وفي هذا عبرة لمن يستشرف إلى مقام الرياسة ، والمحفوظ من حفظه الله .

□ وجوب نصب الإمام

قال القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي في كتابه : الأحكام السلطانية :
(نصبة الإمام واجبة ، وقد قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه : الفتنة إذا لم يكن إمام يقوم بأمر الناس .

والوجه فيه أن الصحابة لما اختلفوا في الميمنة ، فقالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، ودفعهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وقالوا : إن العرب لا تكين إلا لهذا الحي من قريش ، ورووا في ذلك أخبارا ، فلو لا أن الإمامة واجبة لما ساعدت تلك المحاوراة والمناظرة عليها ، ولقال قتال : ليست بواجبة لا في قريش ولا في غيرهم .

وطريق وجوبها : السمع لا العقل ، لأن العقل لا يعلم به فرض شيء ولا إيحاحه ، ولا تحليل شيء ولا تحريره .

وهي فرض على الكفاية ، مخاطب بها طائفتان من الناس :

إحداهما : أهل الاجتهاد حتى يختاروا ، والثانية : من يوجد فيه شرائط الإمامة حتى ينتصب أحدهم للإمامة .)

وقوله : طريق وجوبها السمع لا العقل أي عن طريق ما نقل لنا عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة لسمعناه ، فصار واجبا ، لا الرأي العقلي ، وفي هذا رد على المعتزلة الذين يرون أن بمقتور العقل التمييز بين كل المضار والمنافع والدلالة على الأحكام الشرعية ، لكن يراد هذا الاستدراك هنا فيه شيء من التكلف ، إذ ما السامع أن تجتمع هنا دلالة العقل مع دلالة النقل ، ويقول العالمون أجمع قد اجتمعت على وجوب تنصيب الملوك والرؤساء ، فأي بأس في شهادة العقل على مثل هذا التصرف الإنساني السليم ؟ لكن الفقهاء يتعلمون أحيانا .

وقال ابن خلدون : (إن نصب الإمام واجب ، قد عرف وجوبه في الشريعة بإجماع الصحابة والتابعين ، لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته باذروا إلى بيعة أبي بكر رضي الله عنه ، وتسليم للنظر إليه في أمورهم ، وكذا في كل عصر من بعد ذلك ، ولم تترك الناس فوضى في عصر من الأعصار ، واستقر ذلك إجماعاً دالاً على وجوب نصب الإمام .

وإذا تقرر أن هذا النصب واجب بإجماع فهو من فروع الكفاية ، وراجع إلى اختيار أهل الحل والعقد ، فيعين عليهم نصبه ، ويجب على الحلق جميعاً طاعته ، لقوله تعالى : **لَا يُطِيعُوا اللَّهَ وَالْيُطِيعُوا الرَّسُولَ وَلِأُولَئِكَ أَطَاعُوا**) (١٠)

وقال الشهيد عبد القادر عودة مستنداً إلى كتاب (المؤلف للإيجي) و (الملل والنحل للشهرستاني) وغيرها : (لقد اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الخوارج وجميع الشيعة على وجوب الإمامة وفرضيتها ، وعلى أن إقامة إمام عادل في الأمة بقم فيها أمر الله وبسوسها بأحكام الشريعة إنما هو من أوجب ألوجبات على الأمة ، ولم يشذ عن هذا الرأي من الأمة كلها إلا الأصم من المعتزلة وفريق النجدات من الخوارج - وهي فرقة بادت ولم يبق منها أحد - فقد قالوا بأن إقامة الخلافة ليست فريضة وإنما لفريضة هي إقامة الشريعة وإيضاء حكمها ، وحجتهم أن الأمة إذا توأطأت على العدل وتنفيذ أحكام الإسلام فلا حاجة للإمام ، وإذا لم تكن حاجة لإمام فتعينه غير واجب وإنما هو جائز .)

ثم قال معلقاً : (وقول هؤلاء فيه ما يكفي للرد عليهم ، فإذا كان الواجب بحسب قولهم هو إقامة الشريعة الإسلامية فإن أداء هذا الواجب يقتضي أن تختار الأمة شخصاً تكل إليه القيام بهذا الواجب ، إذ لا يمكن عقلاً أن تتواطأ الأمة على إقامة الشريعة ، وإذا توأمت على إقامتها فلا يمكن أن تتفق على طريقة التنفيذ ، ولا يمكن أن تنفذ الشريعة وتقام إذا ترك لكل فرد أن يقيمها وينفذها بحسب ما يرى ، والآراء تختلف بطبيعة الحال ، فوجب إذن أن تختار الأمة من تكل إليه إقامة الشريعة وإمضاء حكمها ، وإذا كان اختيار خليفة أو إمام أمراً واجباً لإقامة الشريعة ، وكانت إقامة الشريعة واجبة ، فعين أن يكون اختيار الخليفة أو الإمام أمراً واجباً أيضاً ما دام الواجب ، وهو إقامة الشريعة ، لا يتم إلا به ، وذلك طبقاً لقاعدة - ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب - وهي قاعدة أساسها الذوق السليم)^(٦)

ثم شرح الشهيد بشرح واف طويل كل الأدلة الشرعية على فرضية الخلافة ، ودلل على أن الصحابة أجمعوا على وجوبها ، وأن الكثير من الواجبات الشرعية يتوقف على إقامة خليفة وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وأن نصوص القرآن والحديث ذكرت أولى الأمر وطاعتهم ، وأن على الثلاثة تأمير أحدهم .

وقال رحمه الله أيضاً :

(وتعتبر الخلافة فريضة من فروض الكفايات ، كالجهاد والقضاء ، فإذا قام بها من هو أهل لها سقطت الفريضة عن الكافة ، وإن لم يقم بها أحد أتم كافة المسلمين حتى يقوم بأمر الخلافة من هو أهل لها) .

ثم قال : (إن الإثم يلحق الكافة لأن المسلمين جميعاً مخاطبون بالشرع وعليهم إقامته ، ومن أول واجباتهم أن يأسروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ، وليس أحدهم مأموراً بأن ينظر فقط إلى نفسه وما في يده من الأمر ، وإنما يعمل على إقامة الدين على نفسه وعلى غيره ، وعلى ما في يده وما في يد غيره)^(٧) .

وهكذا يكون لزماً على كل مسلم يعيش في هذه الأيام ، أن يعمل من أجل إقامة خليفة يحكم بالشرع ، في أي مكان من بلاد الإسلام ، وقد دلل العقل وتواترت التجارب وأصبح من البديهي الذي لا يمكن أن يتجاهله منصف

(٦) الإسلام ولوجهاً فسيحاً/ ٩٥ .

(٧) الإسلام ولوجهاً فسيحاً/ ٩٤-٩٥ .

حريص على الإسراع بقيام حكم الإسلام أن هذا العمل الذي يبرأ به المسلم من الإثم الذي أشار إليه الفقهاء لا يكون إلا عن طريق العمل الجماعي لا الفردي ، وإنشاء تنظيم يتركز في اكتساب القوة .

وكل قانع بعمل فردي ، و لا يلزم نفسه بالسير وفق خطة جماعية فهو مغرور ، لو متكاسل ، لو واهم لم يحلل الواقع بعد ليقتنع بمقاومة الفساد الجماعي بإصلاح جماعي .
وقياساً على هذا الحكم الشرعي في وجوب نصب خليفة : يجب نصب أمير للجماعة الدعوية .

□ التشدد في شروط الإمارة الدعوية

وينبغي التشدد في شروط الإمارة الدعوية ، قياساً على رفعة شروط الخلافة أو الإمارة .

والتشدد المتصاعد في الشروط لطرداً مع نصاعداً المنزل والمكان : له مسوغ في الفقه واضح .

فالقاعدة الفقهية صريحة في أنه (كلما عظم شرف الشيء : عظم خطره) ذكرها القرطبي (٨)

وفي لفظ آخر له أن (قاعدة الشرع : أن الشيء إذا عظم قدره : شدد فيه ، وكثرت شروطه) .

ونستشهد القرطبي بمنع بيع الطعام بمسبلة بعضه ببعض ، لأنه قول الإنسان ، وبتشديد شروط النكاح ، لخطره .

فكذلك شروط القادة والمقدمين والزعماء ومن نضعهم وجوهاً للجماعة يسوغ فيها التشديد ، إحصالاً لهذا المذهب ، لكن إذا نشأ عيب بعد تقلد هذه المناصب ، فإن الأولى عدم العزل إذا كان في الاستمرار مصلحة أو دواء مفسدة إلا إذا كان العيب العلوي كبيراً ، لأن القاعدة الفقهية الأخرى (المنع أسهل من الرفع) (٩) تقصر ذلك ، وفرعها المصرح بأنه (يغفر في البقاء ما

(٨) الفروق ١٤٤/٢٦٢/٣ نقلاً عن علي الشنوي في القواعد ٣٩٤ .

(٩) علي الشنوي في القواعد ٣٩٦/١ ولعمال على قواعد ابن رجب ٣٠٠/١ .

(لا يغتفر في الابتداء) ، ومن تطبيقات ذلك أنه (لا يجوز عند الإمامة إلا بالشروط المعيّنة ، فالفسق يمنع انعقادها ، ولكن لو عرض الفسق في الأثناء ، أي فسق الإمام بعد أن تولى الأمر : لم نعهله ، لصعوبة الرفع .) (١٠)

(وقد أُلصِح عن القاعدة الإمامان النووي وابن تيمية - رحمهما الله - بعنوان : الاستدانة لقوى من الابتداء) (١١) لكن هذا إن تصور في الخلافة ، وأشكل عزل الخليفة إذا فسق ، لما معه من السلاح والجند ، فإن عزل الأمير الدعوي أسهل ، ولكن إن كان معه من يزيده ونخاف حصول فتنة : أجلنا ذلك إلى يوم الانتخاب بعد انتهاء ولايته لنتنخب غيره . ويكون التبديل بهنوء .

قال ابن العربي :

(وشرف المنزلة لا يحتمل العثرات فإن من يقتدى به وترفّع منزلته على المنازل : جدير بأن يرتفع فعله على الأفعال ، ويربو حاله على الأحوال .) (١٢)

وقال القرافي :

(إن القضاء يعتمد الحجاج ، والفقهاء تعتمد الأدلة ، وإن تصرف الإمامة لرافد على هذين يعتمد المصلحة الراجحة أو الخالصة في حق الأمة ، وهي غير الحجة والأدلة ، ومظهر أن الإمامة جزؤها القضاء والفقهاء ، ولهذا اشترط فيها من الشروط ما لم يشترط في القضاء والمفتين .) أي الإمامة العظمى .

قال : (وهو دأب صاحب الشرع : متى عظم أمرٌ كثر شروطه .)

(فكذلك الإمامة لما عظم خطرها : اشترط الشارع فيها ما لم يشترطه في غيرها ، وما عزّ شيء وعلا شرفه إلا عزّ الوصول إليه ، وكثرت القواطع دونه ، فالوصول إلى الأمير أيسر من الوزير ، وإلى الوزير أيسر من السلطان ، وهي عادة الله تعالى في خلقه وفي شرعه .) (١٣)

ويكون ذلك بتفاضل نسبي في الشروط ، إذ (لو كان أحدهما أعظم والأخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت ، فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى ، لانتشار الفتور وظهور البغاة : كان الأشجع أحق ، وإن

(١٠) علي التنوي/١٧ ولحل على مخطوطة الإشباه والمنطق للسبكي/٣٧ ولشواه السيويني/١٣٨ .

(١١) علي التنوي/٣٩٨ ولحل على المصنوع/٥٧٤/١٤ ومجموع فتاوى شيخ الإسلام/٣١٢/٣١

(١٢) أحكام لقن/١٥٣٥

(١٣) الأحكام في تمييز الفتوى عن الأحكام/٤٦-٤٣

كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى ، لسكون الدهماء وظهور أهل البدع : كان الأعم لحق . (١١)

وكان الحجاج يستعطي المهلب في حرب الأزرقه الخوارج ، إذ هو مجتهد ، فكثب إليه المهلب : (إن من البلاء أن يكون الرأي لمن يملكه لا لمن يبصره .) (١٢)

ومعنى الرأي هنا يوزي معنى القرار ، وما قتله حق ، فإن من أشد البلاء والمحنة أن يكون القرار لمن بيده سلطة وتخويل وتفويض قانوني ، وإن كان مثلوم الخبرة ولا يباشر الأمور مباشرة ، ولا يكون القرار لمفكر وذو فقه ووعي يبصره بالمواجهة الميدانية ، وكم ضاعت مصالح بسبب ذلك ، وكم بددت جهود وطاقت .

وهذا الوضع النشاز يكون في الإدارة الحكومية ، وفي إدارة الشركات ، وفي الدعوات وتنظيمات الأحزاب أيضاً ، ويمثل ظاهرة مثقلة لفقهاء الدعوة ولعموم الدعاة ، مخالفة أن يشول معنى (الإمارة) الرفيع إلى تبجح عضوض والفنيات على أساليب الشورى ، ولذلك عظمت مباحث الإمارة ، ونضاعت أهميتها ، والعلاج الناجح للسلبات المحتملة : أن يؤسس الدعاة بينهم عرفاً حاسباً يستلذ على رؤى الفقهاء الأولين يكون بموجبه تعاهد بين الدعاة ألا يمكنوا من الإمارة إلا كل أصل ذي فكر ومروءة ونبل وتقوى ، وأن يحذروا بالاشتراط عليه ، وإلزامه بالشورى ، وإلا فتكون حشجة ، ويكون مثل تنهد المهلب .

□ طرق تنصيب الأمراء

□ الركن الثالث : " أن انتخاب الأمير هو الطريق المختار "

قال أبو يعنى للقراء الحنبلي :

(الإمامة تعتقد من وجهين :

أحدهما : باختيار أهل الحل والعقد .

والثاني : بعهد الإمام من قبل .

(١٢) الأحكام السلطانية لقاموردي/٧

(١٣) نلف تفسير للإسكافي/١٢

فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد فوجهها أنه لما اختلف المهاجرون والأنصار فقالت الأنصار :- منا أمير ومنكم أمير - حاجهم عمر ، وقال لأبي بكر رضي الله عنهما :- مد يدك لأبيك - فلم يحتبر الغلبة واعتبر العقد مع وجود الاختلاف .

لكن روي أيضاً عن الإمام أحمد بن حنبل أنها تثبت بالقهر والغلبة ولا تقتصر إلى العقد ، وذلك بدليلين :

(١) ما رواه أحمد بن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرية وقال : نحن مع من غلب .

(٢) لأنها لو كانت تقف على عقد لصح رفعه وفسخه بقولهم وقوله ، كالبيع وغيره من العقود ، ولما ثبت أنه لو عزل نفسه أو عزلوه لم يعزل ، بل ذلك على أنه لا يقتصر إلى عقد .

ويجوز للإسلام أن يعهد إلى إمام بعده ، ولا يحتاج في ذلك إلى شهادة أهل الحل والعقد ، وذلك لأن أبا بكر عهد إلى عمر رضي الله عنهما ، وعمر عهد إلى السنة ، ولم يعتبر في حال العهد شهادة أهل الحل والعقد .) .

وقال شاه ولي الله الدهلوي :

(تتعقد الخلافة بوجود :

(١)بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والزعماء والأمراء الأجناد ممن يكون له رأي ونصيحة للمسلمين ، كما انعقدت خلافة أبي بكر رضي الله عنه .

(٢) وبأن يوصي الخليفة الناس به ، كما انعقدت خلافة عمر رضي الله عنه .

(٣) أو يجعل شورى بين قوم ، كما كان عند انعقاد خلافة عثمان ، بل على أيضاً ، رضي الله عنهما .

(٤) إستيلاء رجل جامع للشروط على الناس ، وتمسلطه عليهم ، كاستيلاء الخلفاء بعد خلافة النبوة) .^(١٦)

وكلام الدهلوي والفراء واحد ، إذ جعل الدهلوي الشورى نوعين ، وجعلها الفراء نوعاً واحداً ، وذكر الدهلوي التسلط والقهر كوجه ، وذكره الفراء كاستثناء ، والأفضل طريقة الفراء .

❑ اختيار أهل الحل والعقد للخليفة

يكفي في ثبوت هذه الطريقة وشرعيتها وأنها الطريق الاعتيادي في تنصيب الخلفاء الذي يجب المصير إليه أن يكون تنصيب أبي بكر رضي الله عنه قد تم كذلك ، وهو أفضل الخلفاء على الإطلاق .

ولعل من المستحسن أن نأخذك أيها الأخ في سباحة نقص عليك فيها تفصيل خير هذا الاختيار من أوثق مصادر ، فلا تبال بطوله إذ أنه سيفيدك تعلم هذا الخبر لغير أغراض هذا الكتاب أيضاً .

أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال :
(كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين ، منهم عبد الرحمن بن عوف ، فبينما أنا في منزله بمنى وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة إذ رجع إلي عبد الرحمن فقال : لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين اليوم فقال : يا أمير المؤمنين : هل لك في فلان يقول : لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً ، فوالله ما كانت بدعة أبي بكر إلا قلقة فتمت ، فغضب عمر ، ثم قال : إني إن شاء الله لنأتم العشي في الناس فمحذر هؤلاء الذين يريدون أن يغضبوا أمورهم . قال عبد الرحمن : قلت : يا أمير المؤمنين لا تفعل ، فإن الموسم يجمع رعاك الناس وغوغاءهم ، فإنهم هم الذين يغلبون على قريك حين تقوم في الناس ، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيرها عنك مطير ، ولن لا يوحها وأن لا يضعوها على مواضعها ، فأمهل حتى تقدم المدينة فإنها دار الهجرة والسنة فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس فتقول ما قلت متمكناً ، فبقي أهل العلم مقاتلك ويضعونها على مواضعها ، فقال عمر : أما والله إن شاء الله لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة .

قال ابن عباس : فتمتوا المدينة في عقب ذي الحجة ، فلما كان يوم الجمعة عجلنا الرواح حين زاحمت الشمس حتى أجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالساً إلى ركن المنبر ، فجلست حوله تسمع ركبتي ركبته ، فلم أنشب أن أخرج عمر بن الخطاب ، فلما رأيت مقبلاً قلت لسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : ليقولن العشي مقالة لم يقلها منذ استخلفه ، فأكر علي وقال : ما عسيت أن يقول ما لم يقل قبله ، فجلس عمر على المنبر ، فلما سكبت المودنون قام فأتني على الله بما هو أهله ، ثم قال : فإني قاتل لكم مقالة قد قدر لي أن أقولها ، لا أدرى لعلها بين يدي أجلى ، فمن عقلها ووعاها فليحدث بها حيث انتهت به رحلته ، ومن خشي أن لا يعقلها فلا أحل لأحد أن يكذب علي : إن الله بعث

محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ولنزل عليه الكتاب ، فكان مما أنزل الله آية الرجم ، فقرأناها وعقلناها ووعيناها ، ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل : والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، والرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا لحسن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل لو الاعتراف .)

إلى أن قال : (ثم إنه بلغني أن قاتلاً منكم يقول : والله لو مات عمر بابتعت فلاناً ، فلا يغترون امرؤ أن يقول : إنما كانت بيعة أبي بكر فقتلته وتمت ، ألا وإنها قد كانت كذلك ، ولكن الله وفي شرها ، وليس منكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر . من بايع رجلاً عن ظهر مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتل .

وأنه قد كان من خبرنا حين توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم إلا أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما ، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر اطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فاطلقتنا يريدكم ، فلما دونوا منهم ، لقينا منهم رجلاً صالحاً ، فنكر ما تمالي عليه القوم ، فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقالا : لا عليكم أن تقرّبوهم ، فقصوا أمركم ، فقلت والله لأنا لنقيمهم ، فاطلقتنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة ، فإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم ، فقلت من هذا ؟ فقالوا هذا سعد بن عبادة . فقلت ماله ؟ قالوا يوعك ، فلما جلسنا قليلاً تشهد خطيبهم ، فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد ... فنحن كنيبة الإسلام وأنصار الله ، وأنتم معشر المهاجرين رهط ، وقد دفت دافة من قومكم ، فإذا هم يريدون أن يبخزلونا من أصلنا وإن يحضتونا من الأمر ، فلما سكوت أردت أن أنكلم وكنيت زورت مقالة أعجبتني تريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر ، وكنيت أدري منه بعض الحد ، فلما أردت أن أتكلم ، قال أبو بكر : على رسلك ، فكرهت أن أعصيه ، فنكلم أبو بكر فكان هو أحلم مني وأوقر ، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قالها في يديه من مثله أو أفضل منها ، حتى سكوت . فقال : ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل ، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط العرب نسباً وداراً ، وقد رضى بكم أحد هذين الرجلين ، فبايعوا أيهما شئتم ، فأخذ بيدي وبيد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا ، فلم لكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي

لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أقامر على قوم فيه أبو بكر ، اللهم إلا
 أن تموت إلي نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن ، فقال قاتل من الأنصار : أنا
 جذيلها المحكك وعقيقها المرجب ، منا أمير ومنكم أمير ، يا معشر قریش ،
 فكثرت اللغط ، وارتفعت الأصوات ، حتى فرقت من الاختلاف ، فقلت : ليمس
 يدك يا أبا بكر ، فيمس يدك ، فباعته وباعه المهاجرون ثم باعوه الأنصار ،
 ونزونا على سعد بن عباد ، فقال قاتل منهم : قتلتم سعد بن عباد ، فقلت : قتل
 الله سعد بن عباد . قال عمر : وإنا والله ما وجدنا فيما حضرنا من أمر أقوى
 من مبايعة أبي بكر ، خشينا أن قارقتا القوم ولم تكن بيعة أن يبايعوا رجلا منهم
 بعدنا ، فإما بايعناهم على ما لا نرضى ، وإما نخالفهم فيكون فساد ، فمن بايع
 رجلا على غير مشورة من المسلمين ، فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن
 يقتل . (١٧)

والطبري يورد محاورة السقيفة بألفاظ أطول وأكثر تشعبا ، وقد اعتمد
 عليها محمد حسين هيكل في كتابه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،
 وكان الفصل الذي عقده لتبيان كيفية بيعته فصلا حسنا يستفيد المتفقه من
 التعليلات التي فيه ، وإن كان يأخذ عليه عدم إيراد الرواية البخاري هذه
 باعتبارها أصح الروايات ، مع العلم أن رواية الطبري لا تخالفها .

وهذا الخبر أخرجه الإمام أحمد بن حنبل ينقص ألفاظه في المسند ٣٩١/١
 بتحقيق أحمد شاكر . ومما قاله أحمد شاكر في شرحه له :

(إسناده صحيح ، رواه البخاري وروى بعضه مسلم ٢/٣٣ و أبو داود
 ٤/٢٥١ والترمذي ١/٢٦٩ وابن ماجه ، كلهم من طريق الزهري ، ورواه ابن
 إسحاق في السيرة ، وكان هذا الحديث في سنة ٢٣ قيل مقتل عمر .

قوله : تقطع إليه الأعناق : أراد أن السابق منكم الذي لا يلحق شأوه في
 الفضل أحد لا يكون مثلاً لأبي بكر . الدقة : القوم يسرون جماعة سيرا ليس
 بالشديد . يخرطونا : يقطعونا ويذهبون بنا منفردين . يحضنونا أي يخرجوننا .
 زورت : هبأت . التثجيل : هو العود الذي ينصب للإبل الجربى لتحتك به ،
 أي : إنا ممن يستشفى برأيه كما تستشفى الإبل الجربى بالاحتكاك بهذا العود .
 النطيق المرجب : أي النخلة التي تعمد ببنا من حجارة أو خشب إذا خيف
 عليها أطولها وكثرة حملها أن تقع . تغرة أن لا يقتل : أي خوف وقوعها في
 القتل ، وفي قاموس لسان العرب : أي لا يبايع الرجل إلا بعد مشاورة العلام من

(١٧) صحيح البخاري ، في موضعين ٢٠٩/٨ وكذلك ٨/٩ طبعة الحلبي .

أشرف الناس واتفاقهم ، ومن بايع رجلا من غير اتفاق من الملأ لم يؤمر واحد منهما بغيره بمكر المؤمر - بفتح الميم المشددة - منهما ، لئلا يقتلا أو أحدهما ، وقوله أن يقتلا : أي حذار أن يقتلا وكراهة أن يقتلا .) .
هذا هو الاختيار ، أو الانتخاب باصطلاح البعض واصطلاح هذا العصر .

□ الاستخلاف

وهو الذي سماه الفراء : عهد الإمام من قبل ، ويكون بأن يقول الخليفة : إن مت فاني اخترت لكم فلانا خليفة بعدي ورضيته لكم ، فإن رضي أهل الحل والعقد بذلك ولم يعترضوا على الخليفة في اختياره لهذا الذي سيكون بعده ، وسات الخليفة ولم ينقض قوله ، وجب على (جميع) المسلمين مبايعة من سماه الخليفة الميت وأوصاهم به ، ووجب طاعته .

ورضا أهل الحل والعقد المطلوب هنا يكون بسكوئهم أيضا ، ولا يشترط النصريح ، إذ السكوت في معرض الحاجة بيان ، كما تقول القاعدة للفقيه .

□ أقوال العلماء في الاستخلاف

قال العلامة ابن خلدون بعد أن ذكر مسائل الإمامة التي نقلناها سابقا :

(اعلم أنا قدمنا الكلام في الإمامة ومشروعيتها لما فيها من المصلحة ، و أن حقيقتها لتنظر في مصالح الأمة لدينهم ودنياهم ، فهو وليهم والأمين عليهم ، ينظر لهم في حياته ، ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد مماته ويقم لهم من يتولى أمورهم كما كان هو يتولاها ، ويتقون بنظره لهم في ذلك كما يتقوا به فيما قبل .

وقد عرف ذلك من الشرع بإجماع الأمة على حوز انعقاده ، إذ وقع بعده أبي بكر رضي الله عنه لعمر بمحضر من الصحابة ، أحازوه ، وأوجبوا على أنفسهم به طاعة عمر رضي الله عنه وعنه وكذلك عهد عمر في الشورى إلى العمة بقية العشرة ، وجعل لهم أن يختاروا للمسلمين ، فنوض بعضهم إلى بعض حتى انتهى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف ، فاجتهد وناظر المسلمين ، فوجدهم متفقين على عثمان وعلى علي ، فأثر عثمان بالبيعة على ذلك موافقته إياء على لزوم الإقتداء بالشيخين في كل ما يعن دون اجتهد ، فاعقد أمره لذلك ، وأوجب طاعته ، والملأ من الصحابة حاضرون للأولى والثانية ،

ولم ينكره أحد منهم فدل على أنهم متفقون على صحة هذا العهد ، عارفون بمشروعيته ، والإجماع حجة .) (١٨)

نقول : وهاتان الحادثتان اللتان أشار لهما ابن خلدون ، والتي يعتمد عليها جمهور من يقول بالاستخلاف ، أخرجهما البخاري في صحيحه ، والإمام أحمد في مسنده ، وغيرهما .

قال البخاري في باب الاستخلاف (حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا سفوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال :

قيل لعمر : ألا تستخلف ؟

قال : إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني ، أبو بكر ، وإن ترك فقد ترك من هو خير مني ، رسول صلى الله عليه وسلم .

فأثبنا عليه ، فقال : راغب وندت أني نجوت منها كذا لا لي ولا علي ، لا تحملا حيا وميتا .) (١٩)

وقال البخاري في (حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره أن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فشاؤوا ، قال لهم عبد الرحمن : لمست بالذي أنا فكم على هذا الأمر ، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم ، فاجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن ، فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم فقال الناس إلى عبد الرحمن بشاؤونه تلك الليلة ، حتى إذا كانت الليلة التي أصبحت فيها فبايعنا عثمان . قال المسور : طرقتني عبد الرحمن بعد هجع من الليل فضرب الباب حتى استيقظت فقال : أراك نائما ، فوالله ما اكتحلت هذه الليلة بكبير نوم ، انطلق فادع الزبير وسعدا ، فدعوتهما له فشاؤوا ، ثم دعاني فقال : ادع لي عليا ، فدعوته ، ففاجاه حتى أجهز لي ليل ثم قام علي من عنده وهو على طمع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى من علي شيئا ، ثم قال : ادع لي عثمان ، فدعوته ففاجاه حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح ، فلما صلى للناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر ، فأرسل إلي من كان حاضرا من المهاجرين والأنصار ، وأرسل إلي أمراء الأجناد ، وكثروا وأقوا تلك الحجة مع عمر ، فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ثم قال لما بعد ، يا علي : إني نظرت في أمر

(١٨) النسخة / ٢١٠ .

(١٩) البخاري ١٠٠/٩ ، وهي في المسند بالأرقام ٣٣٦/٣٢٢/٢٩٧/١ بإسناد مسجحة .

الذات فلم أرهم يعملون بعثمان ، فلا تجعلن على نفسك سبيلًا ، فقال : أتأبئك على سنة الله ورسوله والخليفين من بعده ، وبابعه الناس المهاجرون والأنصار ولأمراء الأجناد والمسلمون) انتهى ما أخرجه البخاري . (٢٠)

قال ابن حجر :

(قال ابن بطال : إن عمر ملك في هذا الأمر مملوكًا متوسطًا خشيبة الفتنة ، فرأى الاستخلاف أضبط لأمر المسلمين ، فجعل الأمر معقودًا موقوفًا على السنة لئلا يترك الإقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، فأخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم طرفًا ، وهو ترك التعيين ، ومن فعل أبي بكر طرفًا ، وهو العقد لأحد السنة وإن لم ينص عليه .

وفي هذه القصة دليل على حواجز عقد الخلافة من الإمام المتولي لغيره بعده ، وأن أمره في ذلك حائز على عامة المسلمين لإطباق الصحابة ومن معهم على العمل بما عهد أبو بكر لعمر ، وكذا لم يختلفوا في قبول عهد عمر إلى السنة ، وهو شبيه بإيصاء الرجل على ولده لكون نظره فيما يصلح أتم من غيره ، فكذلك الإمام) . (٢١)

نقول : وقد سبق بيان قول القراء بالاستخلاف أيضا ، وهو قول جمهور الفقهاء ، وذكر محب الدين الخطيب أن ابن حزم للظاهري عقد فصلا جيدا في إثبات الاستخلاف في كتاب (الإمامة والمفاضلة) المدرج في كتاب (الفصل) ، ونقل شيئا من أقواله ، وبين أن ابن حزم ذهب إلى أبعد من لقول بثبوت استخلاف أبي بكر لعمر وعمر للسنة ، فرأى أن الرسول صلى الله عليه وسلم استخلف أبا بكر رضي الله عنه . (٢٢)

قلنا : واستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر قال به المالكية . انظر مثلا : للقوانين للفقهاء لابن جزري ، ودرء خلاف ما ذكره عمر رضي الله عنه في الحديث الذي ذكرناه عن البخاري ألفا وقال فيه : إن ترك فقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس هذا موضع تفصيل ، ونكتفي بذكر أن

(٢٠) البخاري ٩٧/٩ .

(٢١) الفتح ١٣ / ١٧٦ .

(٢٢) في حاشيته على ص ١٠٧ من رسالة (نحو الفتور الإسلامي) للمودودي ، ولحل على الجزء الرابع ١٦٧ من كتاب (الفصل) .

(٢٣) الفتح ١٣٦/ .

جمهور الفقهاء لم يقولوا بالنص على استخلاف أبي بكر ، وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب (اللمع) : (مما يمثل قول من قال بالنص على أبي بكر : إن أبا بكر قال لعمر : امسك يدك لأبيك - يوم المبيعة ، فلو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على إمامته لم - يجز أن يقول - امسك يدك لأبيك) . (٢٣)

وهكذا يتبين لنا أن البيعة للمعهود إليه واجبة لازمة مادام أهل الحل والعقد قد رضوا به حال حياة الحليفة العاهد الذي استخلفه ، ولا يجوز العدول إلى غيره .

هذا هو الصواب إن شاء الله تعالى ، لكن هذا لا يمنع الفقه المعاصر أن يميل إلى الاختصار على الانتخاب ، إذ الاختلاف لا يزيد على أن يكون فعل الصحابة كما رأينا ، وأنا أرى مجازاة الأعراف السياسية العالمية الحاضرة وللجوء إلى الانتخاب فقط ، فإنه أسلم عاقبة وأرضى للمسلمين ، ولجماع الصحابة هذا إما هو لتجوز هذه الطريقة وليس لإيجابها ، لذلك ما من بأس إن شاء الله أن عافها جيل لاحق .

أما إمامة التغلب التي قال بجوازها كثير من الفقهاء خوفا من الفتنة إذا كان التغلب حائزاً على الشروط ، والتي لا يقرها الشهيد عودة (٢٤) ، فنحن في غنى عن تفصيل القول فيها نظراً لكونها غير متصور حصولها في العمل التنظيمي المبني على الانسجام العميق بين الأعضاء ، وعلى المحبة بينهم ، وعلى التدرج في المسؤوليات .

□ ما نستمدّه لواقعنا التنظيمي من معرفة طرق انعقاد الخلافة

إن الانتخاب والاختيار هو الحريق الاعتيادي الصحيح الشائع في كل تنظيم ، وفي ذلك موافقة لسنة صلى الله عليه وسلم التي مال إليها عمر ، وبه تتحقق مصلحة التنظيم .

لكن قد يكون الذين لهم حق الانتخاب هم أعضاء القيادة العامة أو الهيئة التأسيسية فقط ، ويكون الانتخاب بدرجتين . أي الانتخاب غير مباشر - بأن ينتخب أعضاء كل منطقة أحداً ينلّي مع أمثاله من المندوبين بصوته في

(٢٤) الإسلام وأوضاعنا السياسية/ ١٢٧ .

الانتخاب . وهذه الحالات هي المفضلة حين يكون التنظيم سرىا وتكون المصلحة في عدم اكتشاف طبقة القادة في التنظيم .

فإذا كانت الدعوة في طور عمل علني : فإن الطرق المذكورة جائزة ، ويجوز أيضا ، إن لم يكن من الأفضل : إشراك كافة الأعضاء في الاختيار .

أما الاستخلاف ، بالمعنى الذي قلناه ، فهو جائز في حياتنا التنظيمية ، وخصوصا عندما يكون التنظيم سرىا ، لاتفاق الفقهاء جميعا على جوازه . فإذا رشح قائد التنظيم أحدا ووافقته القيادة العامة على ذلك ، أو الهيئة التأسيسية ، أو أحريين مع هؤلاء من طبقة أهل الحل والعقد في التنظيم كالرقباء ، فقد وجب عدم العدول عنه . وإذا استخلف القائد أحدا في ظرف صعب لم يتمكن فيه من استشارة أهل الحل والعقد في التنظيم وأخذ رضاهم ، لاصتقال مفاجئ مثلا من قبل السلطة وثلوه استشهاد أو سجن منغل طويل ، فإن المعهود إليه يباشر قيادة الجماعة إلى حين الذي يتمكن فيه أهل الحل والعقد المعتادون في التنظيم من الاجتماع ، فإن أقروه على ذلك فيها ، وإن لم يقروه انزل ، مع ملاحظة أن السجن للتصوير الذي يرتجى معه فكأن القائد لا يعزل ويصبح المعهود إليه بمثابة نائب عنه لا يتمكن أهل الحل والعقد من تغييره . وكلام الفراء عن الإمام المأثور يفيد ذلك .

هكذا نفهم مسألة تنصيب قائد للجماعة الدعوية على مسألة تنصيب الخلفاء ، وليس في شيء مما قلناه تضاد مع مصلحة الجماعة ، ولا فيه ما يتصور أنه خال من هذه المصلحة ، ولم نحرم بذلك حلالا ولا حللنا حرما ، ثم سندنا الأحذ بأقوال الفقهاء المتساهلين في الاستخلاف بعدم اشتراطهم موافقة أهل الحل والعقد ، كي لا تكون ذريعة لمفسدة .

والتفاضل بين طريقي الانتخاب و الاستخلاف أمر نسبي ، يكون بالنسبة إلى سرية العمل أو علانيته ، وبالنسبة إلى مدى الوعي التنظيمي ووعي الشروط الواجبة في القادة عند أهل الحل والعقد من الدعاة أو عند صومهم ، وبالنسبة لمدى التماسك الداخلي في الجماعة ، والظروف الخارجية للحرية ، ووجود المحن أو عدم وجودها .

والمهم في هذا الباب أن نتذكر أن الانتخاب أصل والاستخلاف استثناء . هذا من الناحية الشرعية الاجتهادية العامة ، وأما في دعوة الإخوان فقد ألغت هذا الاستثناء ، ومنع النظام العالمي طريقة الاستخلاف ، وأوجب على

دعاة الإخوان في كل قطر أن ينتخبوا مراقبا جديدا إذا انتهت ولاية الأول ، وكذا أوجب انتخاب المرشد العلم العالمي للجماعة ، وصار حديث الاستخلاف بذلك مجرد كلام فقهي علم ، ربما تعمل به دعوة غير دعوة الإخوان ، ولما الإخوان فقد اختاروا الانتخاب وتجديده ، ولهم ذلك لأن الاستخلاف جنز وليس بواجب ، بل إن الإخوان في ثلاثة التنظيمية العالمية حددوا للمراقب القطري أو للمرشد فترة زمنية محدودة تنتهي ولايته وحقوقه بنهائيتها ، ورأوا في ذلك تماشيا مع حاجات العصر وتحقيقا لمصالح كثيرة وإتاحة للكليات أن تخدم الدعوة عند اقتضاء تبديل المرحلة اختلاف السياسة الدعوية ، ولا يمنع هذا أن يعيد الإخوان انتخاب المرشد أو المراقب إذا كانت المصلحة تشير إلى ذلك .

□ جواز عدم معرفة اسم الأمير من قبل جمهور الدعاة

قد يكون من مصلحة التنظيم أن يكون القائد مريا لا يعرفه إلا أهل الحل والعقد في الجماعة . كذلك دلت تجارب العمل الحاضر .

فهذه مصلحة إن من ناحية ، وهي رسالة من ناحية أخرى ، إذ لم يأت في الشرع ما يدل على جواز عدم معرفة الخليفة من قبل غير أهل الحل والعقد ، ولا أتى نص بوجوب تعرف الكل عليه ، وليس في عدم معرفته من قبل غير أهل الحل والعقد مخالفة لأحكام الحلال والحرام ، فجاز الأخذ بهذه المصلحة الرابحة الرسالة .

كما يمكن الصيرورة إلى إخفاء اسم القائد عن عموم الدعاة سوى أهل الحل والعقد منهم استنادا إلى أصل سد الذرائع ، إذ أن مصلحة كشفه تؤدي إلى مفسدة تعرف أعداء الدعوة عليه ، فيكون ذريعة لقتله أو سجنه وحرمان التنظيم من الاستفادة منه .

ولأبي يعلى الفراء فتوى قريبة مما ذهبنا إليه . قال :
(ولا يجب على خافة الناس معرفة الإمام بعينه واسمه ، إلا من هو من أهل الاختيار الذين تقوم بهم الحجة وتصدق بهم الخلافة) .

فناهر لفظ فتوى الفراء يدل على سقوط الإثم عن لا يعرف من العامة ، مع وجوب البيعة عليهم ، لكن يمكن اقتباس هذه الفتوى للمعنى الذي ذهبنا إليه ، وتخريج الأمر على قاعدة الضرورات .
وقريب من هذا قول المازري فيما نقله ابن حجر أنه قال :

(يكفي فيبيعة الإمام أن يقع من أهل الحل والعقد ، ولا يجب الاستئصال ، ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده ، بل يكفي التزام طاعته والانقياد له ، بأن لا يخالفه ولا يشق العصا عليه) (٢٥)

□ تنصيب الأمير لفترة محدودة

لم يرد نص ثابت يقضي بمقدار الفترة التي يمارس فيها الخليفة صلاحياته ، ولكن الذي جرى عليه العمل عند الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ومن جاء بعدهم هو أن يحكموا حتى موتهم مهما طالّت المدة ، ووافقهم الفقهاء في ذلك جميعاً .

لكن الحياة التنظيمية قد تجعل من الأفضل تحديد مدة ممارسة القائد لصلاحياته ، كحصرها في ثلاث سنين أو أربع .

فهذا متروك لأهل الحل والعقد في الجماعة عند اختيارهم للقائد ، إن ارتأوا فوضوه أن يقود الجماعة طيلة حياته ، وإن لم يروا ذلك فوضوه الأمر لمدة معينة يختارونها ، وليس في هذا مخالفة لحرام ، والمؤمنون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً ، ويجوز لهم عند ذلك إعادة تنصيبه مرة أخرى و مرات .

ومن ذلك جواز الاستخلاف لفترة معينة ، فيقول القائد العاهد : قد استخلفت فلاناً أربع سنين يصبح أهل الحل والعقد في الجماعة بعدها في خيرة من أمرهم .

هذا كلفه علم ، أما الإخوان فقد ألغت اللاحقة العلمية تولية القادة مدى الحياة ، كما قلنا ، واختارت توقيت ولاية المرشد والمراقب بوضع سنوات فقط ، مع تجويز إعادة الاستخلاف ، وبذلك لا يكون لمجموعة قطرية من الإخوان مناقضة ذلك وتولية المراقب مدى الحياة أو القول بالاستخلاف ، وإنما تبقى هذه المعاني الفقهيّة جائزة لدعوة إسلامية أخرى ، أن تباع أحداً مدى الحياة ، أو تتركه مستخلف ، وأما الإخوان فلا ، وارتفع عنهم هذا الجواز ، إلا أن يعيد مجلس تشوري علمي صياغة اللاحقة العلمية وينقض اجتهاده الأول ويعود إلى تجويز الاستخلاف والبيعة مدى الحياة ، وهذا بعيد .

(٢٥) فتح الباري ٧ / ٥٦٥

وحجة القائلين بأن ولاية الأمير تكون مدى الحياة ليست إلا عمل الخلفاء الراشدين . قالوا : وقد أمرنا بأن نتبع سنتهم .

وللأسف القرضاوي رد حاسم على هؤلاء ، في أسطر قليلة : (أننا قبل أن نؤمر بإتباع سنة الخلفاء الراشدين . أمرنا أن نتبع سنة النبي صلى الله عليه وسلم .) (وسنة الرسول الكريم كما هو معلوم : قول وفعل وتقرير ، والفعالة خاصة لا تقليد الوجوب بذاتها ، بل تدل على مجرد المشروعية والإباحة ، ما لم ينضم إليها دليل آخر يدل على الاستحباب أو الوجوب ، ولهذا رأينا أن من الخلفاء الراشدين من يخالف سنته الفعلية عليه الصلاة والسلام إذا رأى المصلحة التي روعيت في عهد النبوة قد تغيرت ، ومن ذلك أنه قسم خيبر بعد فتحها بين المعتقلين ، ولم يفعل ذلك عمر رضي الله عنه عندما فتح سواد العراق ، حيث رأى أن الأصلح في زمنه غير ذلك) . (٢٦)

ومنهم من ينقل القضية إلى أنها قضية إجماع لا يمكن أن يخالف . وهنا للأسف القرضاوي رد آخر حاسم فصيح : (أن الإجماع الذي حصل بفيد شرعية استمرار مدة الأمير مدى الحياة ، وهذا لاتزاع فيه ، لما الأمر الآخر ، وهو التحديد أو التآليف : فلم يبحثوا فيه ، بل هو مسكوت عنه . وقد قالوا : لا ينسب إلى ساكت قول ، فلا يجوز أن ينسب إليهم في هذه القضية إثبات ولا نفي .) . (٢٧)

لله دره ما أفقّه .

فإذا كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يجب علينا إلا بقرينة مضافة ، فكيف يجب علينا فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ؟

وقد أكد هذه المعنى في كتابه (من فقه الدولة) وأتى بنظم هذه الحروف ، ثم قال : (وإذا لم يكن فعل الرسول - وهو جزء من سنته - ملزماً لمن بعده ، ووسع الصحابة أن يخالفوه لاعتبارات رأوها ، فكيف يكون فعل المعلمين من بعده ملزماً لمن بعدهم ؟) . (٢٨)

(٢٦) أولويات الحركة / ١٢٤ .

(٢٧) أولويات الحركة / ١٢٥ .

(٢٨) من فقه الدولة / ٤٨ .

وقال : (لما الاحتجاج بالإجماع العملي من المسلمين على عدم تأليف مدة الأمير : ففى هذا الإجماع شيء من المغالطة) . (٣٠)
وهكذا فإن هذا التنبيه إلى هذا المنطق الفقهي جاء من الشيخ القرضاوي كالتقانة مهمة جدا ينبغى أن تقطع الجدل .

□ إذا طرقت بابك البركة فافتح لها

□ الركن الرابع : (الفضلية قبول الثقة بالإمرة ، فليسا على قبول القضاء) .
والحث على قبول الإمارة مستتب من قوله صلى الله عليه وسلم : (لا حسد إلا فى اثنتين : رجل آتاه الله مالا فماله فسلطه علىهلكته فى الحق ، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضى بها ويعلمها) .
قال ابن حجر :

(وفى الحديث الترغيب فى ولاية القضاء لمن استجمع شروطه وقوى على إصالح الحق ووجد له أعوانا ، لما فيه من الأمر بالمعروف ونصر المظلوم وإداء الحق لمستحقه وكف يد الظالم والإصلاح بين الناس ، وكل ذلك من القربات . ولذلك تولاه الأنبياء ومن بعدهم من الخلفاء الراشدين ، ومن ثم اتفقوا على أنه من فروض الكفاية ، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه) .

(وإنما أمر منه من فر خشية العجز عنه وعند عدم المعين عليه . وقد يتعارض الأمر حيث يقع تولية من يشتد به الفساد إذا امتنع المصلح ، والله المستعان . وهذا حيث يكون هناك غيره ، ومن ثم كان السلف يمتنعون منه ويفرون إذا طلبوا له .) (وقال بعضهم : إن كان من أهل العلم وكان خلويا بحيث لا يحمل عنه العلم ، أو كان محتاجا ، وللقاضي رزق من جهته ليس بحرل : استحب له ، ليرجع إليه فى الحكم بالحق وينتفع بعلمه . وإن كان مشهورا فالأولى له الإقبال على العلم والفتوى . وأما إن لم يكن فى البلد من يقوم مقامه فإنه يتعين عليه ، لكونه من فروض الكفاية لا يقتدر على القيام به غيره ، فيتعين عليه) . (٣١)

ويتناول العز بن عبد السلام قضية قبول الإمارة من ناحية مصلحية ، فثبت تحقيق مصالح الإسلام والمسلمين عند تولية الثقة العدل ، كما ثبت عظم أجر الأمير نفسه ، وأنه يزجر بعدد من سينفذ أوامره الصائبة .

(٣٠) من فقه الدولة/ ٨٤ .

(٣١) فتح الباري ١٢/ ١٢٩-١٣٠ طبعة السبعة

يقول العز : (ولجميع المسلمون على أن الولايات من أفضل الطاعات ، فإن الولاية المقسطين أعظم أجرا وأجل قدرا من غيرهم ، لكثرة ما يجري على أيديهم من إقامة الحق ودرء الباطل ، فإن أحدهم يقول الكلمة الواحدة فيدفع بها مائة ألف مظلمة فما دونها ، أو يجلب بها مائة ألف مصلحة فما دونها ، فإيا له من كلام يسير وأجر كبير) .

(فالعدل من الأئمة و الولاية والحكام : أعظم أجرا من جميع الأنام ، بإجماع أهل الإسلام ، لأنهم يقومون بجلب كل صالح كامل ودرء كل فاسد شامل ، فإذا أمر الإمام بجلب المصالح العامة ودرء المفاسد العامة كان له أجر بحسب ما دعا إليه من المصالح العامة وزجر عنه من المفاسد ، ولو كان ذلك بكلمة واحدة لأجر عليها بعد متعلقاتها كما ذكرنا .

وكذلك أجر أعوانه على جلب المصالح ودرء المفاسد ، فإذا أمر الإمام بالجهاد كان متسببا إلى تحصيل مصلحته . بأمره الأجناد بمباشرة القتال ، وللمباشرة القتال أجر الإمام ، لأن الإمام منومل إلى مصلحة الجهاد ، والمقاتل مباشر ، لكن الظاهر أن أجر الإمام الفضل من أجر الواحد من المجاهدين ، فإذا كثروا ألفا : كان لكل واحد أجر مباشرته على حسب ما مباشر ، وللإمام أجر تسببه إلى قتال الألف ، فقد صدر منه ألف تمصيب ، وألف تمصيب أفضل من مباشرة واحدة .) (٣٢)

وهذا يعني أن دعوة إسلامية تبلغ مائة ألف عضو : لقائدها مائة ألف أجر وثواب عند الله ، بما رسم من خطط وأرشد إلى مواقف . فكيف لو بلغت الأعداد المائتين ؟

□ الثقة ينتخب نفسه للإمرة خشية الضياع

والأصل هو اجتنب الحرص على الإمارة .
قال ابن حجر : (قال المهلب : الحرص على الولاية هو السبب في القتال الذي عليها ، حتى سفكت النماء واستبيحت الأموال و الفروج ، و عظم الفساد في الأرض .) .

(٣٢) قواعد الأحكام ١٦٦/١

لكن ظهور فراغ يجعل تصدي العدول لها مستغنا أو واجبا ، لذلك قال المهلب بعد ذلك : (ويستثنى من ذلك من تعين عليه ، كأن يموت الوالي ولا يوجد بعده من يقوم بالأمر غيره ، وإذا لم يدخل في ذلك : يحصل الفساد بضيايع الأحوال .)

ورأى ابن حجر : أن ورود لفظ الحرص في قول النبي صلى الله عليه وسلم (إنا لا نولي أمرنا هذا من طلبه أو حرص عليه) يحصر القضية فيمن يظن منه الحرص ، فقال : (في التعبير بالحرص إشارة إلى أن من قام بالأمر خشية الضياع يكون كمن أعطي بغير سؤال ، لفقد الحرص غالبا عن هذا شأنه ، وقد يفتر الحرص في حق من تعين عليه لكونه بصير واجبا عليه .) ثم قاس الأمر على ولاية القضاء فقال : (تولية القضاء على الإمام فرض عين ، وعلى القاضي فرض كفاية إذا كان هناك غيره .) (٢٣) أي إذا لم يكن هناك غيره فهو فرض عين أيضا ، ويكره عليه . (قال المهلب : وفي معنى الإكراه عليه أن يدعى إليه فلا يرى نفسه أهلا لذلك ، هبة له وخوفا من الوقوع في المحذور ، فله يعان عليه إذا دخل فيه و بسدد ، و الأصل فيه أن من تواضع لله : رفعه الله .) (٢٤)

وعند البخاري قول النبي صلى الله عليه وسلم : (تجدون خير الناس في هذا الشأن أشدهم له كراهية) ، أي شأن الولاية والإمارة . و هذا الحديث لا يؤسس حكما ، لكنه يتحدث عن ظاهرة في الحياة الإسلامية حرية أن ينتبه لها الدعاة ، إذ فيها موعظة عظيمة . قال ابن حجر : (قوله أشدهم له كراهية : أي أن التدخل في عهد الإمرة مكروه من جهة تحمل المشقة فيه ، وإنما تشدد الكراهية له ممن يتصف بالعقل والدين ، لما فيه من صعوبة العمل بالعدل وحمل الناس على رفع الظلم ، ولما يترتب عليه من مطالبة الله تعالى للقيام به من حقوقه وحقوق عباده .) وفي رواية أخرى لهذا الحديث عند البخاري : (تجدون من خير الناس أشدهم له كراهية لهذا الشأن حتى يقع فيه) .

قال ابن حجر :

(إنه قيد الإطلاق في الرواية الأولى ، وعرف أن من فيه مراده وأن من اتصف بذلك لا يكون خير الناس على الإطلاق . ولما قوله " حتى يقع فيه ")

(٢٣) فتح الباري ١٦ / ٢٤٥ .

(٢٤) فتح ١٦ / ٢٤٣ .

فاختلف في مفهومه ، فقليل معناه : إن من لم يكن حريصا على الإمارة غير راغب فيها إذا حصلت له بغير سؤال : تزول عنه الكراهية فيها ، لما يرى من إعانة الله له عليها ، فيأمن على دينه ، ممن كان يخاف عليه قبل أن يقع فيها . ومن ثم أحب من أحب تستمرار الولاية من السلف للصالح حتى قاتل عدلها . وصرح بعض من عزل منهم بأنه لم تضره الولاية بل ساء العزل . وقيل المراد بقوله " حتى يقع فيه " أي فإذا وقع فيه لا يجوز له أن يكرهه . وقيل معناه : أن العادة جرت بذلك وإن من حرص على الشيء وقلت رغبته فيه : يحصل له غالبا . (٢٤)

ويظل الداعية - حين يؤمن - يرتقى ، حتى يكون فوق ترهات الأعراف الضنوبية وهرق المتأصب الخداع ، ويظل أعلى من كل حال واحتمال ، مع الأحنف حين أراد مغوية رضي الله عنه عزله فقليل له : (إن الأحنف بلغ من الشرف والحلم و السؤدد ما لا تتفعله الولاية ، ولا يضره العزل .) (٢٥)

فحفيد الأحنف رفيع قد وصل القمة ، ولا تستطيع الولاية أن تسنحه مزيدا ، فبأنها مسبوبة بخير راسخ العروق قد احتل ما هنالك واسنوع ، حتى لكأنه احتكر المكان ، ولذلك أن يأخذ منه العزل سهما ، ولا يستطيع أن ينزل به درجة ، أو يدفعه إلى وراء ، ولهذا فبأنه يستقبل الإمارة استقبال تكليف ، ويبدأ يفكر في كيفية إتقانها والخروج من عهدتها والتخلف من أنقذاتها والنجاة من ورطتها ، وليس استقبال ناقص يزداد ، أو قصير يتناول ، أو حاسر يتصم ، وتركمت الإيمان التي اختزنتها تلهيه عن إبعاد داهن في ظاهرها لفظ العزل ، وتضع بصره مباشرة على لمعان المعاني الكامنة في حقيقة العزل : أنه براءة من المسؤولية ، وراحة ، وخروج من شك إلى يقين ، حتى ليضحكن على عزله اتجاه وحمل الأثقال ، ويمر له أن يتفرغ لركعات ومأثورات ، تحت قبة واسنة في مسجد عتيق صغير ، على طرف حصير استهلكت أطرافه وكثرت ثغراته ، يرقل ، والقرآن سمير .

□ بين أبهة سوتجها معاوية ... وقميص غليظ على الملك المظفر

□ الزكن الخامس : (الأمير يسوس بالعاطفة والرجاء والفرغوب ، ويظهر بالرخامة التي تنوب عن الصرامة والتهيب) .

(٢٤) فتح الباري ٣٤٠/٧ طبعة الحلبي ، ٦١٢/٦ طبعة القاهرة .

(٢٥) عن (المروءة) لمشهور سلمان ٥٤/ .

فقد روى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال : (كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهارا ، ويخرجوا منها ليلا . وأخرج عن عطاء : إن شئتم فادخلوا ليلا ، إنكم لمستم كرسول الله صلى الله عليه وسلم إنه كان إماما ، فأحب أن يدخلها نهارا ليراه الناس .) .

قال ابن حجر : (إن من كان إماما يقتدى به استحباب له أن يدخلها نهارا .) (٣٦) .

أي ليراه الناس فيقتدون بقطعه ، وأيضا - فيما أرى - ليراه الأعراب ومن يحضر موسم الحج من الأتباع ليتركوأ به ويمنعوا أنظارهم برؤية وجهه الشريف . وأنا أستنبط من هذا أن من تمام صنعة زعامة قادة الدعوة لجمهور المسلمين أن يروا أنفسهم للناس ، لتحصيل تعلق عاطفي مشترك يسير في الاتجاهين ، بحيث تتعلق الجماهير عاطفيا بالقدادعوي ، ويزداد القائد تعلقا بهم فينذر نفسه لتحصيل مصالحهم وارتيك وجوه المنافع لهم ، وينحول معنى الدخول في النهار إلى معنى الأعمال الجهرية المعنوية ، و الحفلات العامة ، و المنظارات ، و زيارة الجامعات و الأسواق و المهرجانات الشعبية ، فالقياس الفقهي يجعل كل ذلك بمعنى الدخول النهاري ، حتى لو كان حضوره هذا المحيط العلم ليلا ، فإن كثافة عدد الناس و أنوار الكهرياء اليوم وإتاحة الفرصة للتلفزيون أن ينقل الحدث و التحرك و التصريح و البسمة و أقسمات التحدي تجعل كل تلك كآفة خروج من ليل المعسرة إلى النهار الجلي المبارك .

وبمقابل ذلك : جوز الفقهاء حياة التكلف و الواجهة للأمرء لجلب احترام العامة .

وقد عد القرافي في البدع المندوب إليها : (إقامة صور الأئمة و القضاء وولاية الأمور على خلاف ما كان عليه أمر الصحابة ، بسبب أن المصالح و المقاصد الشرعية لا تحصل إلا بعظمة الولاية في نفوس الناس ، وكان الناس في زمن الصحابة معظم تعظيمهم إنما هو بالدين وسابق الهجرة ، ثم اختلف النظام وذهب ذلك القرن وحدث قرن آخر لا يعظمون إلا بالصور ، فيتعين

تتخيم للصور حتى تحصل المصالح ، وقد كان عمر يأكل خبز الشعير و الملح ويفرض لعامله نصف شاة كل يوم ، لعلمه بأن الحالة التي هو عليها لو عملها غيره لكان في نفوس الناس ولم يحترموا وتحاسروا عليه بالمخالفة ، فاحتاج إلى أن يضع غيره في صورة أخرى لحفظ النظام ، ولذلك لما قدم الشام ووجد معاوية بن سفيان قد اتخذ الحجاب وأرخى الحجاب و اتخذ المراكب القنيسة و الثياب الهائلة العالية وملاك ما يسلكه الملوك ، فسأله عن ذلك فقال : إنا بارض نحن فيها محتاجون لهذا ، فقال : لا أمرك و لا أنهاك ، ومعناه : أنت أعلم بحالك هل أنت محتاج إلى هذا فيكون حسنا لو غير محتاج إليه . فدل ذلك من عمر وغيره على أن أحوال الأنمة و ولاية الأمور تختلف باختلاف الأعصار و الأمصار و القرون و الأحوال ، فذلك يحتاجون إلى تجديد زخارف و سياسات لم تكن قديما ، وربما وجب في بعض الأحوال (٣٧) . وكرر القرافي ذلك فقال : (ولما النجمل فقد يكون واجبا في ولاية الأمور وغيرهم إذا توقف عليه تنفيذ الواجب ، فإن الهياة فرئة لا تحصل معها مصالح العامة من ولاية الأمور ، وقد يكون مندوبا إليها في الصلوات و الجماعات وفي الحروب لرهبة العدو ، و المرأة لزوجها ، وفي العلماء لتعظيم العلم في نفوس الناس ، وقد قال عمر : أحب أن أنظر إلى قارئ القرآن أبيض الثياب . وقد يكون حراما إذا كان وسيلة لمحرمة ، كمن يترين للنساء الأجنبية ليزني بهن ، وقد يكون مباحا إذا عري عن هذه الأسباب) (٣٨)

ومن هذا أيضا : لزي الحسن للفقير . قال القرافي : (ينبغي للمفتي : أن يكون حسن الزي على الوضع شرعي ، فإن الخلق مجبولون على تعظيم الصور الظاهرة ، ومتى لم يعظم في نفوس الناس لا يقبلون على الاعتداء به و الإقتداء بقوله .)

(وكذلك قول عمر رضي الله عنه : أحب إلي أن أنظر القارئ أبيض الثياب . أي ليعظم في نفوس الناس ، فيعظم في نفوسهم ما لديه من الحق) (٣٩)

ومع ذلك فإن في الأمر نسبية ، ويكون التواضع في الملابس و الاثاث هو الأفضل إذا كان ثم أساس يفهمون ويقتنون . وحكى السيوطي نقلا عن سبط

(٣٧) العروق ٢٠٢/٤

(٣٨) القرون ٢٢٦/٣

(٣٩) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي ٢٧٢/٢

ابن الجوزي في مرآة الزمن أن الملك المظفر كان كريماً كثير الإطعام للفقراء و الوافدين وينفق في ذلك أموالاً ، (وحكت زوجته ربيعة خاتون بنت أيوب أخت الملك الناصر صلاح الدين^(١٠) أن قميصه كان من كرباس غليظ لا يساوي خمسة دراهم . قالت : فعتيته في ذلك فقال : لمسي ثوبا بخمسة و تصدق بالباقي خير من أن البس ثوبا مثمنا و ادع الفقير و المسكين) .^(١١)

ومال القرافي أيضا إلى تجويز ما صار إليه الناس بعد عصر السلف و إلى اليوم من تخيم الروماء و العلماء و الأمراء ، من القيام لهم ، و مخاطبتهم بالانقباب و النعوت ، و نقل عن العز بن عبد السلام أنه أفتى بذلك و أنه قال : إن ترك القيام (يقضي للمقاطعة و المدبرة ، فلو قيل بوجوبه ما كان بعيدا)^(١٢) مع ما عرف به العز من قلة الإكتراف بالأمراء و شدته عليهم ، ثم أوجز القرافي رأيه من بعد شرح فقال : (فيقسم القيام إلى أربعة أقسام : محرم : إن فعل تعظيماً لمن يحبه ، تجبراً من غير ضرورة . و مكروه : إذا فعل تعظيماً لمن لا يحبه ، وأنه يشبه فعل الجبابة و يقع فساد قلب الذي يقام له .

و مباح : إذا فعل إجلالاً لمن لا يريد .

و مندوب : للتقدم من السفر فرحاً بقومه ، ليملم عليه أو يشكر إحسانه ، أو القادم المصائب ليعزيه بمصوبته .

وبهذا يجمع بين قوله عليه السلام : من أحب أن يتملأ له الناس أو الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار ، وبين قيامه عليه السلام لعكرمة بن أبي جهل لما قدم من اليمن فرحاً بقومه ، و قيام طلحة بن عبد الله لكعب بن مالك ليهناه بقربة الله تعالى عليه بحضوره عليه السلام ، و لم يفكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه ذلك ، فكان كعب يقول : لا أنساها لطلحة .

وكان عليه السلام يكره أن يقام له ، فكانوا إذا رأوه لم يقوموا له إجلالاً ، لكرامته لذلك ، وإذا قام إلى بيته لم يزوالوا قياماً حتى يدخل بيته صلى الله عليه وسلم ، لما يلزمهم من تعظيمه ، قبل علمهم بكرامة ذلك . وقال عليه السلام

(١٠) أي الأيوبي

(١١) الجوزي للقاوي المصحفي ١٩٠/١ .

(١٢) العروقي ٢٥١/١ .

للأنصار : قوموا لسيدكم . قيل : تعظيماً له ، وهو لا يحب ذلك . وقيل : ليعينوه على النزول عن الدابة .

قلت و انتهى الولود عن محبة القويم يذبحي أن يحمل علي من يريد ذلك تجبراً ، لما من أراد له لدفع الضرر عن نفسه و النقصة به فلا يذبحي أن يذبح عنه ، لأن محبة دفع الأسباب المؤلمة مأذون فيها بخلاف التكبر . (١٢)

وشروط القرافي لكل ذلك أن لا يبيع محرماً و لا يترك واجباً .

ومن مثل هذا الفقه انطلقت في (المسار) نحو تفصيل حسن الملابس لل داعية (المصري) كما وصفته ، و أفكرت البذلة .

ومن مثل هذا انطلق اثنان من الإخوة النبلاء فأهديا سيارة فخمة إلى الأستاذ المرشد عمر التلمساني رحمه الله ، تشتتل لجهزتها بأزرار ، ويضبط أداها كومبيوتر ، وقد أعجبتني تلك الخطوة التي يتجانس منطلقها مع البيئة المصرية فيما أرى ، و كان الأستاذ التلمساني من عشاق الجمال في كل شيء ، مع تواضع جم و أدب وافر ، وما كانت تلك المظاهر لتحل في قلبه ولا نقطة صغيرة ، ولكنه كان يفهم منطق القرافي ، فقبل الهدية .

وبمثل هذا المنطق أيضاً رأيت أن يشتري الدعاة من مال الجماعة في ماليزيا سيارة مرسيدس ٥٠٠ للقيادة ، لأن البيئة الماليزية ونمط الحياة فيها يستدعيان ذلك ، فلم يفعلوا .

ويعجبني في المؤتمرات الجامعة و المحاضرات و الحفلات أن يظهر الدعاة بأبهى مظهر و أجمل ملابس ، و أنطيب عطر ، ووددت لو أني في كل مؤتمر أشتري عشرين بدلة ، و أدها مع لجنة تقف في باب القاعة ، وتجبر من يلبس اللباس الأفغاني لو " للتشاشة بدون عقال " على خلع ما يلبس و إكسائه بدلة و استبقاء ثمنها بحسبها عنه .

و رأيت الأستاذ عمر التلمساني مراراً إذا لبس بدلته ، و مروح شعره : تخير وردة حمراء لم يكتمل تقطعها ، فوضعها على صدره ، كأنه شاب عاشق يخطب ، وهو إذ ذاك قد تعدى الثمانين ، فيكون في أبهى منظر ، وكان يغسل في أوروبا في الشتاء القارص بالماء البارد كل يوم و البرودة أقل من الصفر ، وتلمس مرة باقة أزهار وضعت على منضدة الاجتماع ، فوجدتها صناعية ، فغضب غضباً شديداً ، و آخر الاجتماع حتى تقطف من الحديقة أزهار بديلة ،

فكان له ما أراد ، ثم ذكر لشعارا البيرم التونسي بحفظها ، ثم سمى الله و بدأ
الاجتماع ، ومذهبه الجمالي هذا يوافق هواي ، ولذلك لم أزل أحترمه و أحبه ،
رحمه الله .

□ الالتزام وامتنال

□ الركن السادس : (ثبوت حق الطاعة للأمر الدعوي إذا قام بواجباته ،
بناء على البيعة الرضائية التي يؤتيها كل منتظم) .

قال الفراء رحمه الله في كتاب الأحكام السلطانية :

(يلزم الإمام من أمور الأمة عشرة أشياء :

- الأول : حفظ الدين على الأصول التي أجمع عليها السلف ، فإن زاغ ذو
شبهة عنه بين له الحجة و أوضح له الصواب ، و أخذه بما يلزمه من الحقوق
و الحدود ، ليكون للدين محروما من خال ، و الأمة ممنوعة من الزلل .
- الثاني : تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ، و قطع الخصام بينهم ، حتى تظهر
الصفة ، فلا يتعدى ظالم أو يضعف مظلوم .
- الثالث : حماية البيضة و الذنب عن الحوزة^(١١) ، ليتصرف الناس في
المعاش و ينتشروا في الأسفار آمنين .
- الرابع : إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن الإتهك ، و تحفظ حقوق
عباده من إتلاف و استهلاك .
- الخامس : تحصين الثغور بالعدة المانعة و القوة الدافعة ، حتى لا تظفر
الأعداء بغرة ينتهكون بها محرما ، و يسفكون فيها نماء لمسلم أو معاهد .
- السادس : جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في ذمة
- السابع : جباية الفية و الصدقات على ما أوجبه الشرع نصا و اجتهدا من
غير عصف .
- الثامن : تقدير العطاء و ما يستحق في بيت المال من غير سرف و لا تقصير
فيه و دفعه في وقت لا تقديم فيه و لا تأخير .

(١١) حالية البيضة و الذنب عن الحوزة : تعبير يستعمله الفقهاء و الأدباء القدامى يعنون به أن
الطليقة بحمي الأمة و يدافع عن دينها و شرفها و شرف الإسلام و ما حرزته الأمة من أموال و أعراض
و علوم و عجم معنوية ، سواء كان الاعتداء من نحو خارجي كفر أو من مصدر داخلي مبتدع ماع .

- التاسع: استكفاء الأسماء و تقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم من الأعمال و يكله إليهم من الأموال لتكون الأعمال مضبوطة و الأموال محفوظة .
- العاشر: أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور و تصفح الأحوال ليهتم بمسألة الأمة وحراسة الملة ، و لا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة لو عبادة ، فقد يخون الأمين و يخش الناسح ، وقد قال الله تعالى :

(يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)

لإذا قام الإمام بهذه العشرة من حقوق الأمة وجب عليهم حقان : الطاعة و النصرة ، ما لم يوجد من جهته ما يخرج به عن الإمامة .)

هذه هي واجبات الإمام كما نقلها الفراء ، و بنفس الألفاظ عن الماوردي ، و ظاهران بعضهما ، كالأمور العالية و العقوبات و تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ليست من واجبات الأمير الدعوي لاختلاف طبيعتها عن طبيعة عمله التنظيمي ، فلا وجه للقبول ، إذ هي ليست مما لا بد منه لدوام عمل الحركة الإسلامية . أما واجباته في جهاد من عاند الإسلام و تحصيل الثغور التي هي مناطق العمل الآن و قطاعه ، فهي واضحة جدا ، و ما قيام التنظيم إلا لتحقيق ذلك ، و ما لخال إخواننا بحاجة إلى تدليل على ذلك .

وبخصوص واجبه العاشر في مباشرته بنفسه مشاركة الأمور و تصفح الأحوال : يجب على القائد ذلك ، فمن ولته الجماعة أمر قيادتها فإن عليه أن يباشر العمل بنفسه و أن يترك كل الأعمال الإسلامية التي تصرفه عن واجبه في إدارة التنظيم ، كالعبادة الطويلة التي تستغرق وقتا طويلا ، و الانتهاء بأعمال الجمعيات الإسلامية الخيرية في البلد والتي تهتم بأعمال إسلامية ثانوية كإقامة الحفلات في الذكريات الإسلامية و رعاية شؤون الفقراء و بناء المساجد ، وكذلك الأعمال التي تقتضي خروجه خارج البلد كثيرا مما لا تأثير مباشر لها في التعجيل بوصول التنظيم إلى غايته ، كالأهتمام بنشر الإسلام في أصقاع من الأرض تسودها الأديان الباطلة ، و ما شابه .

نحن لا نقول بعدم جواز اشتغال المسلم بهذه الأمور ، إنما لا يجوز أن يشتغل فيها من يطلب منه إدارة تنظيم و قيادته و توسيعه و تنميته ، فقد يفوض هو واحدا من أعوانه أو أكثر للاهتمام بهذه الأمور إن رجع فيها حصول النفع .

فإذا قلّم الأمير بواجبه : وجبت طاعة جميع المبايعين له .

• وموضوع حقوق وواجبات الأمير يمكن أن يستقل عن نظرية الإمارة و أن يبحث كنظرية تامة منفصلة عن بقية هذه الأركان ، وعندي أن هذه الطريقة الإستقلالية متجهة ، وتوافقها طريقة التطوير القانوني الحديث ، و التي أرمى دعائمها في الفقه القانوني العربي : الأستاذ عبد الرزاق السنهوري و أوضحها في كتاب ضخم من عدت مجلدات سماه " نظرية الحق " ومزج فيه بين الفقه الفرنسي و الفقه الإسلامي ، وعندئذ يكون حق الأمير أو واجبه ضمن السياق العام لنظرية الحق و الإلتزام ، وواضح أن الحق و الواجب يتكاملان كوجهين لحقيقة واحدة ، فمن شاء فصل • ومن شاء دمج ، كما فعلت .

• و أول ما يثبتته الفقه في نظرية حق الأمير : أن الطاعة إما تكون وتجب إذا كان منه هو الوفاء بواجبه .

ويوضح هذا المعنى حوار جرى بين تابعي زاهد جليل فقيه وصاحب أمر حول معنى الآية الكريمة :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاتَّقُوا اللَّهَ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تِلْكَ حُجَّتُنَا آمَنَّا تَوَلَّيْنَا) . النساء/ ٥٩ .

فقد (حكى أن مسلمة بن عبد الملك بن مروان قال لأبي حازم : أستم أمرتم بطاعتنا بقوله : واتقوا الله ؟

فقال أبو حازم : ليس قد نزعت الطاعة عنكم إذا خالفتم الحق بقوله : فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله وإلى الرسول ؟ أي القرآن و الرسول في حياته و إلى أحاديثه بعد وفاته) . (١٥)

• ومدار وجوب الوفاء بالبيعة : أنها عقد ، وقد قال الله تعالى : (أوفوا بالعقود) . المائدة/ ١

قال ابن العربي : أن من وجوه تفسيرها : أن العقود هي العهود . قال : قاله ابن عباس (١٦) (وتعاقد القوم : أي أعلن بعضهم لبعض بما التزمه له و ارتبط معه إليه و أعطاه به) (١٧) (فكل عهد لله سبحانه أعطانا به ابتداء ، و للترمنا نحن له ، و تعلدنا فيه بيننا : فالوفاء به لازم ، بعموم هذا القول

(١٥) تفسير الشافعي ٣٢٧/١ .
(١٦) (١٧) (١٨) أحكام القرآن ٥٢٤/٣ / ٥٢٥ / ٥٢٦

المطلق الوارد منه سبحانه علينا في الأمر بالوفاء به) ^(١٨) وروى ابن العربي أن بعضهم صرف الآية إلى حلف الجاهلية ، لكنه اعترض فقال :
(وأما من خص حلف الجاهلية فلا قوة له إلا أن يريد أنه إذا لزم الوفاء به - وهو من عقد الجاهلية - فالوفاء بعقد الإسلام أولى ، وقد أمر الله سبحانه بالوفاء به . قال الله تعالى : **وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكَ فَأَنُتُمْ فَائُوهُمْ فَانصِبْهُمْ** . قال ابن عباس : يعني من النصيحة و الرفادة و النصره و سقط الميراث خاصة بآية لفرانض و آية الأنفال . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون عند شروطهم) ^(١٩)

(فإن قيل : فكيف يلزم الوفاء بعقد الجاهلية حين كانوا يقولون : هدمك ، و هدمي دمع ، وهم إنما كانوا يتعلقون على النصره في الباطل .

قلنا : كذبتم ، إنما كانوا يتعقدون على ما كانوا يعتقدونه حقا ، و فيما كانوا يعتقدونه حقا ما هو حق ، كنصرة المظلوم ، و حمل الكل ، و قرى الضيف ، و التعاون على نواصب الحق . وفيه أيضا باطل ، فرفع الإسلام من ذلك الباطل بالبين ، و أوثق عرى الجائز ، و الحق منه بالأمر بالوفاء بإتيانهم نصيبهم فيه ، كما تقدم من النصيحة و الرفادة و النصره) ^(٢٠)
(وعلى المسلمين أن يلتزموا الوفاء بعهدهم و شروطهم إلا أن يظهر فيها ما يخالف كتاب الله ، فيسقط) ^(٢١)

(و لذلك حث على فعل الخير فقال :- **وَاتَّقُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** . وأمر بالكف عن الشر فقال : **لا ضرر و لا ضرر** . فهذا حث على فعل كل خير و اجتناب كل شر .

فأما اجتناب الشر فجميعه واجب . ولما فعل الخير فينقسم إلى ما يجب و إلى ما لا يجب ، وكذلك الوفاء بالعقود ، ولكن الأصل فيها الوجوب ، إلا ما قام الدليل على نفيه .) ^(٢٢)

و أصل البيعة الرضائية عندنا : حديث : " المعلمون عند شروطهم " الذي تكلمنا عنه في فصل سابق . وروى البخاري عن القاضي شريح أنه قال :
" من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه " .

(١٩) أحكام القرآن ٥٢٦/٢
(٢٠) (٢١) (٢٢) أحكام القرآن ٥٢٧/٢

• و ببحثنا لأمرنا الدعوي ، و كل التزاماتنا في أنظمتنا الداخلية مخرجة على قاعدة التراضي هذه .

قال ابن نيمية : (إن العقود و الشروط من باب الأفعال العلية ، و الأصل فيها عدم التحريم ، فيمنسحب عدم التحريم فيها حتى يدل دليل على التحريم ، كما أن الأعيان الأصل فيها عدم التحريم ، وقوله تعالى : و قد فصل لكم ما حرم عليكم علم في الأعيان و الأفعال . و إذا لم تكن حراما لم تكن فاسدة ، لأن الفساد إنما ينشأ من التحريم . و إذا لم تكن فاسدة كانت صحيحة) (و انتقاء دليل التحريم دليل على عدم التحريم ، فثبت بالاستصحاب العقلي و انتقاء الدليل الشرعي عدم التحريم ، فيكون فعلها إما حلالا و إما عفوا ، كالأعيان التي لم تحرم ، و غالب ما يستدل به على أن الأصل في الأعيان عدم التحريم - من النصوص العامة و الأقيسة الصحيحة ، و الاستحضار العقلي ، و انتقاء الحكم لانتقاء دليله - فإنه يستدل به أيضا على عدم تحريم العقود و الشروط فيها ، سواء سمي ذلك حلالا أو عفوا) .

(و إذا ظهر أن العقود لا يحرم فيها إلا ما حرمه الشرع : فإنما وجب الوفاء بها ، لإيجاب الشارع الوفاء بها مطلقا) (و أيضا فإن الأصل في العقود : رضی المتعاقدين ، و نتيجتها هو ما أوجباه على أنفسهما بالتعاقد ، لأن الله تعالى قال في كتابه : " إنا أن تكون تجارة عن تراض ميثكم " وقال " فإن طين لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا " فعلق جواز الأكل بطيب النفس تعليق الجزاء بشرطه ، فدل على أنه سبب له ، و هو حكم معلق على وصف مشتق مناسب ، فدل على أن ذلك الوصف سبب لذلك الحكم ، وإذا كان طيب النفس هو المبيع المصدق فذلك سائر الثمرات قياسا بالعلة المنصوصة التي دل عليها القرآن . و كذلك قوله : " إنا أن تكون تجارة عن تراض ميثكم " : لم يشترط في التجارة إلا التراضي ، و ذلك يقتضي أن التراضي هو المبيع للتجارة ، و إذا كان ذلك فإذا تراضى المتعاقدان أو طابت نفس المتبرع ثبت حله بدلالة القرآن إلا أن ينضم ما حرمه الله و رسوله) (٥٢)

• ومن المهم أن نتذكر إذ نحن في مبحث فقه البيعة أن الوفاء بالبيعة أبعد و أصح من أن نحاكم فيه إلى مجرد التكليف الفقهي لها ، وكأننا أمام قانون

وضعي ، وإما هو أمر تعدي يضرب عمقا في معاني الإيمان ، وغينا أن نتدوله من زلويته الإيمانية هذه .

ولابن تيمية تنكير جيد بهذا ، فيقول : (وكذلك مبايعة السلطان التي أمر الله بالوفاء بها ، ليس لأحد أن يتقنها ، ولو لم يحلف ، فكيف إذا حلف ، بل لو عاهد الرجل غيره ، على بيع أو إجارة أو نكاح : لم يجز له أن يفتري به ، و لوجب عليه الوفاء بهذا العقد ، فكيف بمعاودة ولاية الأمور على ما أمر الله ورسوله من طاعتهم ومناصحتهم والامتناع من الخروج عليهم ؟ فكل عقد وجب الوفاء به بدون اليمين : إذا حلف عليه : كانت اليمين مؤكدة له ولو لم يجز نسخ مثل هذا العقد ، بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا أومن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر) (١٤)

ومن أطاع من ولاء الأمير أمرا أو ناحية : فقد أطاع الأمير ، وتجب طاعة الأمراء في توليياتهم ، ومراعاة مد الزرائع عند الاختلاف . فقد أخرج البخاري في أول كتاب الزكاة عن زيد بن وهب سبب خروج أبي ذر رضي الله عنه إلى الربيعة . قال : (مررت بالربيعة ، فإذا أنا بأبي ذر رضي الله عنه ، فقلت له : ما أنزلك منزلك هذا ؟ قال : كنت بالشام فاختلقت أبا معاوية في (الذين يكفزون الذهب والفضة وما ينفقونها في سبيل الله) قال معاوية : نزلت في أهل الكتاب فقلت : نزلت فينا وفيهم ، فكان بيني وبينه في ذلك . وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني ، فكتب إلي عثمان أن أقم المدينة ، فقممتها ، فكثرت علي الناس حتى كانوا لم يروني قبل ذلك ، فكثرت ذلك لعثمان ، فقال لي : إن شئت تكلمت فكنت قريبا ، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل ، ولو أمروا علي حبشيا لسمعت وأطعت .)

فراى ابن حجر في هذه القصة (التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة ، والترغيب في الطاعة لأولي الأمر وأمر الأفضل بطاعة المفضل خشية المفسدة ، وجواز الاختلاف في الاجتهاد ، والأخذ بالثبوت في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك إلى فراق الوطن ، وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة ، لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب

(١٤) الفتاوى الكبرى ٣/٢٤٦

العلم ، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة ، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه لأن كلا منهما كان مجتهدا . (٥٥)

• ولكن الطاعة إنما تكون بالحسنى ، وفيما للأمور به طاقة ، و لا يجوز التعسف في استعمال الحق .

قال البخاري : باب عزم الإمام على الناس فيما يطيقون . ثم أخرج عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : (لقد أتاني اليوم رجل فسألني عن أمر ما ندرت ما أرد عليه فقال : أرأيت رجلا مؤديا نسيطا يخرج مع امرأنا في المغازي ، فيعزم علينا في أشياء لا نحسبها ؟ فقلت له : والله لا أدري ما أقول لك ، إلا أنا كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فقصي أن لا يعزم علينا في أمر إلا مرة حتى نفعله ، وإن أحكم أن يزال بخير ما اتقى الله ، وإذا شك في نفسه شيء سأل رجلا فشفاه منه ، و لو شك أن لا تجدوه) .

قال ابن حجر :

(المراد بالعزم : الأمر الجازم الذي لا تردد فيه) (و المعنى وجوب طاعة الإمام محله فيما لهم به طاقة) ومؤديا (أي كامل الأداء) وقوله لا نحسبها (أي لا نطبقها ، لقوله تعالى : " عِلْمُ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ " وقيل : لا ندري أمي طاعة لم معصية ، و الأول مطابق لما فهم البخاري فترجم به ، و الثاني موافق لقول ابن مسعود : وإذا شك في نفسه شيء سأل رجلا فشفاه منه . أي من تقوى الله أن لا يقدم المرء على ما يشك فيه حتى يسأل من عنده علم فبذلك على ما فيه شفاؤه) (و العاصل أن الرجل سأل ابن مسعود عن حكم طاعة الأمير فأجابه ابن مسعود بالوجوب بشرط أن يكون المأمور به موافقا لتقوى الله تعالى .) -

(وفي الحديث أنهم كانوا يعتقدون وجوب طاعة الإمام ، و أما توقف ابن مسعود عن خصوص جوبه و عدوله إلى الجواب العام فلا يشكال الذي وقع له من ذلك ، وقد أشار إليه في بقية حديثه .

ويستفاد منه التوقف في الإقتاء فيما أشكل من الأمر ، كما لو أن بعض الأجناد استنقوا أن السلطان عينه في أمر مخوف بمجرد التشهي و كلفه من ذلك ما لا يطيق ، فمن أجابه بوجوب طاعة الإمام : أشكل الأمر ، لما يقع من

(٥٥) فتح الباري ٣/٣٩٩/٣ طبعة السلفية

الفساد . و إن أجابه بجواز الامتناع : لشكل الأمر ، لما قد يفضي به ذلك إلى الفتنة ، فالصواب التوقف عن الجواب في ذلك ومثله . (٥٦)

● ومن الطاعة بالحسنى أن لا نكون مثل الصوفية في قولهم أن المرید يكون بين يدي شيخه بمنزلة الميت بين يدي الغاسل ، إذ وجدنا ديننا يستقر للعقل ، و وجدنا مثل ابن حجر يذهب إلى جواز (مناظرة العالم من هو أكبر منه ، و الابن أباه) ، وبه نأخذ ، و لكننا نلتزم بما استترك حين أوضح أن (محل مشروعية ذلك إذا كان لإظهار الحق ، أو الإزدياد من العلم و الوقوف على حقائق الأمور) . (٥٧)

ولسنا نجادل تحدياً ، أو لرفع صوتاً ، بل هو حوار ، وهي المناظرة ، كما سماها ابن حجر ، نأتيها بهنوء و احترام ، ونوجب أن يبدي العالم المعارض كل التواضع لقرينه ولمن هو أعلم منه ، و أن يترجم الداعية التابع جسيم قاموس الأخلاق إذا ناظر الأمير ، و الطاعة العمياء في التعرف الدعوي قول بامل ، و يفتأ القائد عندنا يطلب الرأي من أتباعه الدعاة ، و يفتأ الدعاة يهادرونه بالافتراء و الاستفسار و النقاش بالحسنى و الأدب ، في حوار إيجابى بقاء ، و الحياة جزء من صورتنا الجميلة ، لكنه لا يمنع الدعاة من بحث صريح مع نقيب أو قبائدي أو مراقب أو مرشد ، لكن باللفظ الرقيق و النبرة الواطئة ، إنما نفكر على مبدئ يتناول و يفرز الحواجز ، أيس إلا .

● ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن وصل يومين في الصوم ، فقالوا : تلك تواصل فقال : إني لست كهيتكم : إني يطعمني ربي و يستقن . قال ابن حجر : (وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتي سر المخالفة) . (٥٨) وإن الأدب مع الأمير لا ينالني سؤاله عما هو غريب في الظاهر .

ففي البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صائماً ، فلما غابت الشمس قال لبعض القوم : يا فلان قم فأجدح لنا . و الجدح هو تحريك السويق ونحوه من الطعام بعد عريضة النهاية و إعداده للأكل - فقلل الصحابي : (يا رسول الله لو أمسيت ! قل أنزل فأجدح لنا ، قال : إن عليك نهراً . قال أنزل فأجدح لنا ، فنزل فجدهج لهم .) قال ابن حجر : (يحتمل أن يكون

(٥٦) فتح الباري ٦/ ١٣٩-١٤٠.

(٥٧) فتح الباري ١٤/ ٣١٦.

(٥٨) فتح ١٠٨/٥.

المذكور كان يرى كثرة الضوء من شدة الصحو ، فيظن أن الشمس لم تغرب ويقول : لعلها عطاها شيء من جبل و نحوه ، أو كان هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس . و أما قول الروي : وغابت الشمس ، فإخبار منه بما في نفس الأمر ، و إلا فلو تحقق الصحابي أن الشمس غربت ما توقف ، لأنه حينئذ يكون معاندا ، و إنما توقف احتياطاً و استكشافاً عن حكم مسألة .

قال الزين بن المنير : ويؤخذ من هذا حوالا الاستسار عن الظواهر لاحتمال أن لا يكون المراد إمرارها على ظاهرها ، و كأنه أخذ ذلك من تقريره صلى الله عليه وسلم الصحابي على ترك المبادرة إلى الامتثال . (٥٩)

□ و وردت شبهة في أن آية (إِمَّا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوا) الفجر / ٦٢ ، إنما هي خاصة بمن كان مع النبي صلى الله عليه وسلم . و أوردها ابن القيم من دون دليل تخصيص ، و الحسن البصري يستشهد بالآية على عمومها ، وجميع الفقهاء .

● قال ابن حجر : (قال ابن القيم : هذه الآية احتج بها الحسن على أنه ليس لأحد أن يذهب من العسكر حتى يستأذن الأمير ، و هذا عند سائر الفقهاء كان خاصاً بالنبي صلى الله عليه وسلم . كذا قال ، و الذي يظهر أن الخصوصية في عموم وجوب الاستئذان و إلا فلو كان ممن عينه الإمام فطراً له ما يقتضي التخلف أو الرجوع إليه يحتاج إلى الاستئذان .) (٦٠)

● ويزيد ذلك تفسير القرطبي لها ، إذ يقول : (قيل : المراد به ما للإمام من حاجة إلى جمع الناس فيه لإذاعة مصلحة ، من إقامة سنة في الدين ، أو لترهيب عدو بأجناعهم ، و للحروب .)

قال : (و الإمام الذي يترقب إبنه هو إمام الإمارة ، فلا يذهب أحد لعذر إلا بإذنه ، فإذا ذهب بإذنه : ارتفع عنه الظن السببي .) (و ظاهر الآية يقتضي أن يستأذن أمير الإمارة الذي هو في مقعد النبوة ، فإنه ربما كان له رأي في حبس ذلك الرجل لأمر من أمور الدين .) (٦١)

(٥٩) فتح الباري ٥/ ١٠٠.

(٦٠) فتح الباري ٦/ ١٤٢.

(٦١) تفسيره ١٢/ ٣١٨.

• وعبارات الفقهاء تذهب هذا المذهب . قال أبو داود : (سألت أحمد عن شيء من أمر السرية ؟ قال ينبغي لهم أن ينتهوا إلى أمره ، إذا جاء الخلاف جاء الخذلان .) (٦٢)

و قال الثيباني : (و إن نهى الإمام الناس عن الغزو و الخروج للقتال فليس لهم أن يعصوه ، إلا أن يكون النفي عاماً .) (٦٣) ولو أن جندياً مسلماً أسر كافراً ، فطلب الكافر منه الفداء بمال : لم يجز للمسلم أن يقديه ، لأن ذلك من رأي إمام المسلمين لا رايه . (٦٤)

• وطاعة الأمير تكون حتى في تأخير الصلاة إذا لزمتم دواعي الحرب ذلك ، كما في القصة المشهورة (لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة) ، بل حتى تكون الصلاة على ظهر الدابة إذا تعقبوا العدو و طلبوه و خاف الأمير قوت العدو . قال البخاري : (باب صلاة الطالب و المطلوب ركعاً و إمساكاً ، و قال الوليد (٦٥) : ذكرت للأوزاعي صلاة شرحبيل بن السمطو لأصحابه على ظهور الدابة ، فقال : كنتك الأمر عندنا إذا تخوف القوت . و احتج الوليد بقول النبي صلى الله عليه وسلم : لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة .)

ونقل ابن حجر عن الطبري و ابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي أن شرحبيل بن السمط الكندي قال لأصحابه (لا تصلوا الصبح إلا على ظهر ، فزول الأشمز - يعني النخعي - فصل على الأرض ، فقال شرحبيل : مخالف خالف الله به .) (٦٦) و شرحبيل هذا هو الذي فتح حمص ثم ولي إمرتها ، وقد اختلف في صحبته .

□ ويتفرع عن مبحث الطاعة ميزان : (احترل النبلاء) .

قال ابن العربي في تفسير آية (لا يحب الله الجهر بالمؤمن من القول إذا من ظلم) النساء / ١٤٨ : (اختلف الناس في تأويلها ، فقال ابن عباس : إنما نزلت في الرجل يظلم الرجل ، فيجوز للمظلوم أن ينكره بما ظلمه فيه لا يزيد عليه .) (و قول ابن عباس هو الصحيح ، وقد وردت في ذلك أخبار

(٦٢) مسائل الإمام أحمد لمسلم بن الأئمت / ٢٥٣ .

(٦٣) شرح السير الكبير / ١ / ١٤٥٧ .

(٦٤) شرح السير الكبير / ٢ / ١٦٢٢ .

(٦٥) أي الوليد بن مسلم صاحب السير .

(٦٦) الفتوح / ٢ / ٨٨ .

صحيحة .) لكن (قال علمونا : وهذا إنما يكون إذا استوت المنزل أو تقاربت ، فأما إذا تفلوتت : فلا تمكن الغوغاء من أن تستطيل على الفضلاء ، وإنما تطلب حقها بمجرد الدعوى من غير تصريح بظلم ولا غضب ، وهذا صحيح و عليه تدل الآثار .) (٦٧)

وبعض الدعاة يجوزون لدعاة جند أن يطيئوا القول في أمرتهم وجيل القدماء بحجة أن جميع الدعاة سواسية و يروون آية : " إنا من ظلم " وليس ذلك بصواب ، بل الواجب أن نصون مكتة نبلاء الدعوة ، وأن نلزم صغار الدعاة و متأخريهم بخفض الصوت و جمال اللفظ حتى ولو ادعوا حصول ظلم عليهم ، وعلى أمير الدعوة أن ينصر أعوانه ووزرائه ، فإن الفقهاء معه في هذا ، ولا ينبغي له أن يجعلهم لعبة في أيدي المعارضين بحجة المساواة ، يلعبون بهم و يسمعونهم و يشاريخهم بطراً و اقتصاراً للنفس ، ولعل مشية واحدة بشمس أو برد زهير مشاهدا القديم في مصطلح الدعوة تعدل تاريخ الطائر بأجمعه ، أو ضربة في زنزقة تعدل نصف عمله ، أو دعة له في محراب بديل عصمت الفتى و آله من شر و عت ، بما كان لها في السماء من جواب .

□ الأمير يرتاد المصالح الدعوية ويسور بالحسنة

□ الركن السابع : (تصرف الأمير منوط بالمصلحة) .
وهي قاعدة أساسية مهمة ، ونصها كما في المادة ٥٨ من مجلة الأحكام العدلية العثمانية : (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة) وهي كذلك عند الزركشي ، ونصه :

(تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة) ثم قال الزركشي : (قال الفارسي في عيون المسائل : قال لشافعي رحمه الله منزلة لوالي من الرعية منزلة لولي من البيتيم . انتهى ، وهو نص في كل وال) (٦٨) قال السيوطي : (وأصل ذلك ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال : قال عمر رضي الله عنه : إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولي البيتيم ، إن احتجت أخذت منه ، فإذا

(٦٧) أحكام لقان ١ / ٥١٣ .

(٦٨) المغاور في فتاوى ٣٠٩ / ١ .

أسرت رددته ، فإن استغثت استعفت (٧٦) ولكن ليس معنى ذلك أن يصل الأمير إلى درجة الوسوسة في التصرف بمال الدعوة ، وقد اقترحت يوما على الأمير بعض الأمور التي تحتاج صرف مال ، فلم يتشجع ، وكان من حجته أنه يتصرف كتصرف الولي في مال اليتيم ، فقلت له : كل الدعاة انضموا إلى الدعوة عن بينة ورضا ، وتبرعوا بأشتر لكتهم و أموالهم ، ولما أيتاما حتى تروسون ، وإنما فوضناك الصرف ، وقرة أعيننا تكون إذا رأينا إنجاز ادعويًا و عملاً تربوياً أو إعلامياً أو سياسياً ، ونحن راشدون ولنا اختيار كامل ، فلماذا تتهمنا باليتم و نتهم نفسك ، بل امض و القبح ، و لا تجعل تمثيلات الفقهاء المجازية فوق مفاد التخطيط والتحليل الذي يدعو إلى استثمار الفرص المتاحة .

ثم قال الزركشي :- (إن عليه التعميم ، و كذلك التسمية) قال : و قال الماوردي : (لا يجوز لأحد من أولياء الأمور أن ينصب إماماً للصلوات فاسقاً و إن صححنا الصلاة خلف الفاسق ، أي لأنها مكروهة ، وولي الأمر مأمور بمراعاة المصلحة ، و لا مصلحة في حمل الناس على فعل المكروه) (٧٧)

• و قال الشيخ أحمد الزرقا : (أي أن نفاذ تصرف الراعي على الرعية و لزومه عليهم شأنوا أو أبو : معلق ومتوقف على وجود الشرة و المنفعة في ضمن تصرفه ، دينية كانت أم دنيوية ، فإن تضمن منفعة ما وجب عليهم تنفيذها : و إلا رد ، لأن الراعي الناظر ، و تصرفه حينئذ متردد بين الضرر و العيب ، كلاهما ليس من الناظر في شيء .

و المراد بالراعي : كل من ولي أمراً من أمور العامة : علماً كان ، كالسلطان الأعظم ، أو خاصاً ، كمن دونه من العمال ، فإن نفاذ تصرفات كل منهم على العامة مترتب على وجود المنفعة في ضمنها ، لأنه مأمور من قبل الشارع صلى الله عليه وسلم أن يحوهم بالنصح ، ومتوعد من قبله على ترك ذلك بأعظم وعيد . و لفظ الحديث أو معناه : " من ولي من أمور هذه الأمة عملاً فلم يحطها بنصح لم يرح راحة الجنة " . (٧٨) ولأنك أن قادة الدعوة و أمراءها مخاطبون بذلك ، وهم ممن تنطبق عليهم القاعدة .

(٧٦) الأئمة و الناظر / ٢٤

(٧٧) المنشور / ٣٠٩ .

(٧٨) شرح القواعد / ٣٠٩

• من تطبيقات هذه القاعدة أنه : (لو عفا السلطان عن قاتل من لا ولي له : لا يصح عفو ، ولا يسقط القصاص ، لأن الحق للعامة ، و الإمام نائب عنهم فيما هو أنظر لهم ، وليس من النظر إسقاط حقهم مجازاً ، وإنما له القصاص أو الصلح) (وكذلك ليس لمولي الوقف و لا للقاضي إحداث وظيفة في الوقف بغير شرط الوقف و إن كان في الغلة فضلة) (و كذا لو زوج القاضي الصغيرة من غير كفء أو قضى بخلاف شرط الوقف ، أو أبرأ عن حق من حقوق العامة ، أو أجل الدين على الغريم بدون رضا الدائن : لم يجر)^(٧١) .

وهذه القاعدة تصلح لمسيط جميع تصرفات أمراء الدعوة ، أن تكون مترددة بين جلب مصلحة أو دفع مفسدة ، مع القيام بمقتضيات الدين ، و الحفاظ على العقيدة الصحيحة ، من غير ابتذاع و لا تعطيل و لا تمثيل .

• وهذه القاعدة في تعبير المبكي : أن (كل متصرف عن الغير فعليه أن يتصرف بالمصلحة)^(٧٢) .

• ولإفادة الجماعة ، وطبقات المسؤولين ، و المفوضين : كلهم مخاطبون أن يسيروا بالجماعة بالحسن ، وينوبوا عنها بالمعروف ، و الصلاحيات الممنوحة لهم شرعاً أو شرطاً أو عرفاً تقصر جميعاً بذلك استنباطاً من القاعدة الأصولية في أن (الأمر بالمأهية لا يقتضي الأمر بشيء من جزئياتها) .

فالتوكيل ببيع شيء لا يتضمن الإنزاع ببيعته بالخبر الفاحش . قال للفخر الرازي : (ولذلك قلنا : الوكيل بالبيع المطلق لا يملك البيع بغبن فاحش ، وإن كان يملك البيع بثمن المثل ، لقيام القرينة الدالة على الرضى به ، بسبب العرف) . قال : (لأن هذين النوعين يشتركان في معنى البيع ، ويتميز كل واحد منهما عن صاحبه بخصوص كونه ولقاً بثمن المثل ، وبالفغن الفاحش ، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ، وغير مستلزم له ، فالأمر بالبيع الذي هو جهة الاشتراك لا يكون أمراً بما به يمتاز كل واحد من النوعين عن الآخر ، لا بالذات ولا بالاستقلال . وإذا كان كذلك : فالأمر بالجنس لا يكون البتة أمراً بشيء من أنواعه ، بل إذا دلت القرينة على الرضى ببعض الأنواع حمل اللفظ

(٧١) شرح القواعد / ٣١٠ .

(٧٢) مخطوطة الأتباع و النظائر للمبكي ٩٦ ، مقلا عن علي شندوي في القواعد / ١٢٣ .

عليه .) قال : (وهذه قاعدة شرعية برهانية ، ينحل بها كثير من القواعد
التفهيية إن شاء الله .) (٧٣)

• ولعل الممارسة الجماعية الشورية لعملية القيادة تجعل عين القبايين
للمصالح الدعوية ناعرا ، وكذا رقبتهم على من دونهم من المسؤولين ، فإن
للقابة دورها في البعد عن الغبن ، لكن الاحتمال الأكثر لظهور هذا الغبن إنما
يكون في حالة بحث الجماعة لداعية يفوض عنها حكومة أو حزبا أو هيئة أو
فردا في أمر من أمورهما ، فإن الغبن قد يتمرب ، وبخاصة في حالات الفتن
وضعف وحدة صفوف الجماعة ، فهذه القاعدة تعظ المفوض بالتقوى وأن لا
يمنح المقابل ما لا يرضاه بقية الدعاة ، وللقادة أن ترفض اتفاقه بناء على هذه
القاعدة ، والأحوط أن لا يفوض المفوض تفويضا مطلقا . ومثله الحكم الذي
يحكم إليه طرفان دعويان ، فإن التصف قد يدر منه ، ويوعظ بالتقوى أيضا ،
لكن لا سبيل إلى رد حكمه بعد تخويله .

• ويمكن استنباط وجوب الصل في الممارسة القيادية أو التفاوضية أو
القضائية من قاعدة لاسولية أخرى أيضا ، مفادها : (أن الأمر بالشيء ؛ نهى
عن ضده .) أو (وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه) قال الفخر
الرقزي : (أعلم أننا لا نريد بهذا أن صيغة الأمر هي صيغة النهي ، بل
المراد : أن الأمر بالشيء دال على المنع من نقيضه ، بطريق الالتزام . وقال
جمهور المعترلة وكثير من أصحابنا : أنه ليس كذلك . لنا : أن ما دل
على وجوب الشيء ؛ دل على وجوب ما هو من ضرورته إذا كان مقدورا
للمكلف .) قال : (والطلب الجازم من ضرورته المنع من الإخلال به ،
فاللفظ دال على الطلب الجازم : وجب أن يكون دالا على المنع من الإخلال
به ، بطريق الالتزام .) (٧٤) فالمسؤول مؤتمن ، والمفوض مؤتمن ، والحكم
مؤتمن ، أن يمارسوا بالعدل ، ويثبوا إيفاء الحقوق والنظر المصالحى لمن
ولاهم ووثق بهم ، والصنى ولجبة ، والمعروف شرط ترضيه الأعراف
والفجوى والافتراضات والبداهة حتى لو ذهل عن النطق به العلقون ، ولذلك
لا مجال للإخلال والإتيان بما هو الضد والنقيض ، استنادا إلى هذه القاعدة
الأسولية ، لكن قواعد الأصول تستعمل جروفا صماء إذا لم تتعامل معها
قلوب حية ونيات صافية ، ويرجع مدار الأمر آخر إلى الإيمان كما بدأ ،
وإلى التقوى وخوف الله تعالى وشدة الاحتياط من التلبس بظلم أو ميل إلى

(٧٣) للمسؤول ٢/ ٢٥٤ .

(٧٤) للمسؤول ٣/ ١٩٩ .

هو ، وأليات القرآن تؤمن في النفس حساسية كافية لتمييز الحق وأداء الواجب ولا تحولنا إلى قرارات أهل الأصول إذا استقام التوجه .

• وعندي : أن واجب قائد الدعوة في الاحتياط وارتداد مصلح الدعوة ومصلح إخوانه : وتجزئها بسرعة : أشبه شيء بالقاضي ، في ما وصف الإمام الحصري الحنفى المتوفى عام ٦٣٦ هـ عمله فقال : (إن القاضي مأمور بالنظر والاحتياط لأنه نصب لنفع الظلم ويصل الحقوق إلى أربابها ، فيحتاط لإيفائها ، ويتحرز عن تعطيلها ، والموهم لا يعارض المتحقق ، فلا يؤخر الحق الثابت بيقين لحق عصى يكون وصى لا يكون ، لأن التأخير يبطال من وجه ، فلا يجوز لحق موهم .) (٧٥)

• ومن تصرف الأمير وفق المصلحة : أن يشح بنفسه فلا يركب مركب الخطر ، لنلا يحرم الجماعة منه . فعند البخاري عن أنس ابن مالك رضى الله عنه قال : (فرزع الناس فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا لأبي طلحة بطيئا ، ثم خرج يركض وحده ، فركب الناس يركضون خلفه ، فقال : لم تراعوا ، إنه لبحر فما سبق بعد ذلك اليوم) وقوله الشريف إنه لبحر : يعني أنه وحده سريعا قويا مثل البحر .

نقل ابن حجر عن ابن بطل أنه يرى (أن الإمام ينبغي له أن يشح بنفسه ، لما في ذلك من النظر للمسلمين ، إلا أن يكون من أهل الغناء الشديد والثبات البالغ ، فيحتمل أن يموغ له ذلك ، وكان في النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ما ليس في غيره ولا سيما مع ما علم أن الله يحصمه وينصره .) (٧٦)

□ أمير الدعوة يقطع ويجزم بطرامة

□ الركن الثامن : (اجتهاد الأمير في الشرعيات نافذ ، ويحسم الخلاف ، واختياره الفقهي واجب الإتياع .)

إن مبحث الأمير لا يأتي كنموذج تطبيقي في سياق العرض الموضوعي لفقه الدعوة ، كما قد يتبادر إلى ذهن المتفقه لأول وهلة ، وإنما هو مبحث أصيل في منهجية التعرف على طبائع الاجتهاد ، لأن الإمارة هي الوسيط الرابط بين الأصول والقواعد من جهة وبين تفاصيل الفقه الدعوي من جهة

(٧٥) مخطوطة شرح الجامع الكبير ٨٣٠/٢ نقل عن علي الندوي في القواعد ١١٢/

(٧٦) منح الباري ٤٦٤/٦ .

أخرى ، وذلك لأن الإمارة الإسلامية ليست إدارة رقابية فحسب محدودة بحدود ضيقة ، ولا هي منزلة ووجاهة رمزية ، وإنما للأمير المسلم اختيار فقهي ترجيحي به يتنقل الحوار الاجتهادي من التعصيم إلى التخصيص ومن القول النظري الافتراضي المجرد التعرض لمختلف الاحتمالات ووجهات النظر المتعددة ليسير أمرا جازما نافذا واجب التطبيق ومنهيا للخلاف في الرأي ، وهذه القوة لمركز الإمارة هي التي تمنحها هذه الطبيعة في كونها أداة ذاتية ومورداً من موارد فقه الدعوة ، فكان هذا التميز في مبحث الإمارة وانتصابها كمفصل مستقل ضمن هيكل منهجية الاجتهاد في القضايا الدعوية ، وتبرز التقديرات المصلحية للأمير المسلم على وجه الخصوص كأحد أهم أركان أدائه لمهمته الاجتهادية هذه ، وبها تتحدد مسائل كان يمكن أن تبقى عامة ففقه غير مستقرة تبعاً للتباين الحاد في طبيعة النظر العقلي الذي يستولي على الفقهام ، فباختياره وترجيحه تستقر النظرات وتتاح طائفة تضدها مسئلة ومقتبسة من البيعة الرضائية التي توفرت له ومن آداب المؤمنين في الاعتراف بفضله واحترامه والتعبد بطاعته فمن ثم التبقي لنا الخوض في مكونات الإمارة وحقوقها .

• وإما يكون تتميم مبحث الاجتهاد عن طريق نسبة صفة الاجتهاد إلى الأمير وإضافتها إليه ، فمستفاض في ذكر معانيه وفروعه وشروطه من خلال ذلك ، وقد أثبتت منهجية التعرف على الفقه الدعوي في محاولتنا هذه على هذا النمط ، ولم نتطرق في ذلك من دون سبب م صوغ ، بل السبب قوي ، وتكمن حقيقته في أن الفقه الدعوي فقه لا يتناول تصرفات الأفراد وإنما تصرفات الجماعة ، وقد يثري الدعاة مباحثه باجتهاداتهم الفردية وتنوع وجهات نظرهم ، ولكننا تبقى رسالة معطلة حتى يمول إليها الأمير أئبئناها و يعتقدها ويختار لجماعته العسل بها ، سواء كان الأمير الأعلى الأول فيما يخص سياسة الجماعة ككل ، أم سلسلة الأمراء الصغار من أعوانه ، كل فيما يهم ولايته وبخصه ، و سواء كان الأمير يميل إلى ما يختار بجهده ونظرة الفردي أم عبر تشاور مع قيادة جماعية تتزمه برأيها الشوري أو تعطيه ، إذ المهم أن الإمارة هي المهيكل لترجمة الرأي إلى قرار واختيار ، فكان من ثم بحث صفة الاجتهاد وحدوده وأدائه عن طريق إضافته إلى الأمير ، بعكس الفقه الإسلامي العام ، فإن معظمه موجه لجميع المكلفين من أفراد المسلمين ، مع أن بعضه موجه للقضاة يعلمهم كيف يقضون مثلاً ، فكانت لذلك بعض شروط اجتهاد القضاة وطرق اجراءاتهم لأحكامهم تلحق بمبحث

القضاء و أدب القاضي ، في منهجية مقارنة لمنهجيتنا هنا و تماثلها و تشبه لها ، بل وفي كتب الميمنة الشرعية ما هو أصل لمسلكتنا من بحثها لاجتهاد الأمراء ، و لكن تلك المباحث لم تظهر قوية لأن تلك الكتب كانت مأسورة إلى وصف واقع فيه بعض التخلف من ناحية أقصور أمراء المسلمين بعد صدر الإسلام عن المشاركة الفقهية و صاروا أتباعاً للفقهاء ، أو كانت فيهم بقية من الجراءة على الفقهاء و التجاوز لهم و التقدم عليهم بجهالة ، وما كانت تلك الحالة لتشجع أصحاب التأليف في الميمنة الشرعية على إضافة معاني الاجتهاد إلى الأمير ، بينما يؤذن لنا في إمارتنا الدعوية أن تنق بلمراننا وأن نرجو منهم الخير و إعادة سنة السلف الأول ، فكلنا هذا المنهج في إضافة بيان حق الأمير في الاجتهاد .

• قال الجويني : (يجب اتباع الإمام قطعاً فيما يراه من المجتهدات ، فيرتب القتل على أمر مقطوع به ، وهو تحريم مخالفة الإمام في الأمر الذي دعا إليه ، و إن كان أصله مظلوناً ، ولو لم يتعين إتباع الإمام في مسائل التحري لما تأتى فصل الخصومات في المجتهدات ، و لا تستسك كل خصم بمذهبه ومطلبه ، وبقى الخصمان في مجال خلاف الفقهاء مرتبكين في خصومات لا تنقطع ، و معظم حكومات العباد في موارد الاحتياط)^(٧٧)

• وجوز السرخسي أن يوقع الإمام عقوبة تعزير على من أظهر بيع الخمر في مصر المسلمين بأن يبيع كسر أنيته . وليس هذا مقصداً ، بل نرى أنه عقب فقال : (لأن هذا منه حكم في موضع الاجتهاد ، وقد بينا اختلاف العلماء في إحراق رجل الغال)^(٧٨) ، وحكم الإمام في المجتهدات نافذ .^(٧٩)

• وقال ابن القيم : (وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أميراً يريد أن ينزل عنوه إذا حاصروهم على حكم الله ، وقال فإني لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن أنزلهم على حكمك و حكم أصحابك . فتأمل كيف فرق بين حكم الله وحكم الأمير المجتهد ، ونهى أن يسمى حكم المجتهد : حكم الله)^(٨٠) وليس انتابها هنا إلى هذا التقريظ ، ولكن إلى الإشارة إلى الأمير المجتهد .

(٧٧) العثاني ٢١٧ .

(٧٨) أي الذي يأخذ الظول من الخيمة

(٧٩) شرح السير الكبير ١٥٤٤/٤ فهي قاعدة عامة لوردها بمناسبة أحد تطبيقاتها

(٨٠) إعلام الموقعين ٣٩/٦ .

• و باب الخلافيات واسع جدا ، وفيه من الغرائب و الشواذ الشيء الكثير ،
و أكثر من ذلك الإقائات التي تقتصر إلى مدرك فقهي قوي ينهض بها ، ولذلك
لا تعتبر الخلافيات حجة لداعية يتمسك بها في فهمه لعلاقاته بالجماعة
و أسيرها ، وإنما القول في ذلك إنما هو النظم الدخلي للجماعة و أعرافها
الراسخة ، فإن لم يكن الأمر مبينا بنظم أو عرف أو تعليمات مشهورة مكتولة
فإن القول فيه إنما هو قول لقيادة تجتهد و لا حرج عليها ، و القول قولها ، فإن
الأمير - في صورة من صور ممارسته لإمرته - إنما هو كالقاضي الذي
يسوغ أن يحكم باعتقاده و فهمه وليس بما يفهمه الخصوم بين يديه من قول لفقه
في قضيتهم . ومن هذا منصوص عليه في الفقه العام ، فقالوا (إن الحنفي إذا
خلل خمرًا فأتلفها عليه شافعي لا يعتد طهارتها بالتخليل ، فخرافعا إلى
حنفي ، وثبت ذلك عنده بطريقة قضى على شافعي بضمائها : لزمه ذلك ،
قولا واحدا ، حتى لو لم يكن للمدعي بينة و مطالبه بعد ذلك بأداء ضماها لم
يجز للمدعي عليه أن يحلف أنه لا يلزمه شيء ، لأنه على خلاف ما حكم به
الحاكم ، و الاعتبار في الحكم باعتقاد القاضي دون اعتقاده)^(٨١)

ولذلك فلا يجوز أن يدافع ناقض بعبء دعوية عن نفسه ويقول : مذهبي
فيها هو مذهب سعيد حوى رحمه الله حين أجاز نقضها بأداء كفارة بعين
فحسب ، مثلا ، فإن القول في ذلك ليس قول سعيد ومن يتابعه ، بل فتون
الجماعة ورسالة التعاليم و العرف الراسخ .

و كذلك الأقوال في هذا الكتاب و غيره ، و أقوال كل الدعاة الذين يؤلفون
في فقه الدعوة ولا تكتسب كتابتهم الاعتراف القلبي بجعلها وثيقة رسمية ،
فإنها أقوال لا تقوم بها حجة لداعية إزاء قيادة تخلفها ، فإن القول قولها و
الاجتهاد اجتهادها ، ليس قولنا و اجتهادنا .

(و لقاعدة المتفق عليها أن مسائل الخلاف إذا اتصل ببعض أقوالها قضاء
حاكم : تعين القول به ، و يرتفع الخلاف) كما يقول العراقي^(٨٢) ونقبس أن
أمير الجماعة في أحد صفاته : قاض ، فيحكم ، ويرتفع الخلاف .
و أقل صفات الأمير الدعوي التي يوجبها القياس : أنه مفت .

(٨١) المنشور في القواعد الفقهية ١/٩٧ .

(٨٢) الفروع ٤/٤ .

وقال الفخر الرازي : (و المراد من قولنا : القياس حجة : أنه إذا حصل ظن أن حكم هذه الصورة مثل حكم تلك الصورة : فهو مكلف بالعمل به بنفسه ، ومكلف بأن يفتي به غيره .) (٨٧)

وبمثل هذا التكليف أفهم أن الاجتهاد صنعة ولجبة على أمراء الدعوة وليست مجرد مندوبة ولا هي مجرد حق ، فالأمير يفتي الدعاة بما ينبغي أن يكون عليه موقفهم الدعوي .

و لو جمعت كل هذا إلى أقوال أخرى في اجتهاد الأمير أوردناها في فصل سابق ، لأنصح لك ما أوردناه جلياً ، فمن جهة : أن تعلم الأمير لصناعة الاجتهاد ولجبة ، يحاولها ما استطاع ، ومن جهة : أن اجتهاد الأمير نافذ قاطع للخلاف . وتظل حقوق الأمير تستطرد وترد في أشكال عديدة ومواطن كثيرة ، و لابد لأعضاء الجماعة من الطاعة .

• منها أن العمل لكي يكون صحيحاً فلا بد من موافقته للشرع أولاً ولقواعد التنظيم وقوانينه وأمر الأمير وخطة الجماعة ثانياً ، و لا ينبغي أن يحتج داعية بأن الشرع قد نبيه لفضيلة فيأتيها إذا لم يكن ذلك من سياسة الجماعة ، كان يشارك بوفد حكومي أو حزبي للإصلاح بين طائفتين متقاتلتين أو متنافستين بحجة (لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس) ، لأن خطة الجماعة قد ترى البقاء بعيداً عن ذلك النزاع بمقوضه مثلاً ، أو لعدم ظهورها بمظهر التكيف لتعهدات و وعود من يدعي الإذعان و الموافقة من الطرفين المتخاصمين ، وقد شارك أخ مرة في وفد حكومي عراقي للتفاوض مع مصطفى البرزاني زعيم الحركة القومية الكردية ، لإنهاء ثورته ، و لم يستأذن الجماعة ، فكانت من أهم أسباب فصله ، لأن هذا الأمر وإن كان إصلاحاً إلا أنه تصرف سياسي . وكذلك قبول المناصب الوظيفية العالية في الدولة ، كالوزارة والسفارة ، مع ما في ثوابها من فوائد ، إلا أن قبولها منوط بإذن الجماعة ، بل حتى لو أقرتها الحطة ، لأن إقرار الخطة لها لا يعني التذلل العلم لجميع الدعاة واستفادهم لتحصيلها ، وإنما الأمير هو الذي يكتب ندبا خاصاً من هو أليق لها وأصلح وكفاً وأثبت وأقرب إلى قلة الاعتراض ببهرج المناصب .

• و مدار الأمر في هذه الأمثلة و أشباهها يقوم على ترويض المنتمي المرنبط ، و كبح جماح رغباته الذاتية ، و تشذيب نزعتة الاستقلالية ، و تعظيمه التكيف مع خطة الدعوة و انتظمتها و أعرفها و أوامر أمراتها ، لأن موافقه لا تنسب إليه ، بل إلى الجماعة ، و الخطأ الذي يرتكبه لا يعثر عليه فحسب ، بل على الجماعة أيضا ، وقد يغريه الشيطان إن أصاب وفتح الله على يده أن يقول : ليس للجماعة فضل و لا لأصحابي ، و إنما هي مبادراتي للشخصية ، فيستبد به الإدلال ، وقد يستتبط من ذلك قاعدة في الفضلية المعنى الممنقل و الخروج على الخطية ، و يستدرجه الشيطان من حيث لا يدري ، حتى إذا انفرد و نأى عن النصير و المعير : أغراه و أجلسه من بعد النفي .

• وقال الزركشي : (صح إكراه الإمام بعض المكلفين للقيام بفرض الكفاية) (٨٤)

و هذا هو الأصل الذي نقيس عليه جواز نصرف أمير الدعوة في تكليفه بعض الدعوة دون بعض بما هو ليس فرض عين عليهم بل من الكفايات . وقد بولي الأمير أحدا من المختصين على عمل لملاحظ يراه و يعتقد معه أنه الأسبب للعمل ، و لا يدرك مخنص آخر ذلك ، فيجد في نفسه شيئا ، في حين أن الأمير له سبب وجيه في اجتهاده .

و حين ولي عثمان بن عفان زيد بن ثابت ، في رجال من قريش ، رضي الله عنهم ، كتابة المصحف : وجد عبد الله بن مسعود شيئا في نفسه و قال مستكرا : (يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ كتابة المصحف و يتولاها رجل و الله لقد أسلمت و إنه لفي سلب رجل كافر . يريد زيد بن ثابت) .

قال ابن حجر (و اعذر لعثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة و عبد الله بالكوفة ، و لم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه و يحضر . و أيضا فإن عثمان إنما أراد بنسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر و أن يجعلها مصحفا واحدا ، و كان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت ، لكونه كان كاتب الوحي . فكتبت له في ذلك أولية ليست لغيره) (٨٥)

(٨٤) المنشور في القواعد ١٩٤/١ .

(٨٥) فتح الباري ٦٣٦/٨ .

بل الأظهر عندي ما قاله عمر قبله لابن مسعود (إن القرآن نزل بلسان قريش ، فأكرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل)^(٨٦) ، فكان عثمان شدد أيضا على لغة قريش و رأى زيد بن ثابت أليق لكتابة للمصحف من ابن مسعود الذي بخالفها ، والله أعلم .

• ومن الإتصاف : استصحاب القرينة في تفسير السلوكيات الدعوية لبعض الدعاة ، فما زلنا نسمع ما يقال من أن فلانا من المسؤولين ينصرف في إمارته بنوع صرامة ، ولا يميل إلى إبطاء النفس في الحوار ، ويسرع الجزم ، وأشياء ذلك .

ومع أن الحوار أصل ، و الذين إلى الدعاة خلق فاضل ، إلا أننا نجد الناول ينجذ للمسؤولين في غالب القصص التي تروى عنهم حين أحدهم يستولي عليه إحساس المسؤولية و وجوب الضبط ، و يرى في الألق بواند تمرد أو فتنة أو عزوف ، أو مخاطر فهو يحفظ دنيوية ، فيتشدد و يعزم ، و يامر و ينهي ، استعمالا لحقوق إمرته ، متوليا وجوب حفظ وحدة الجماعة و لزوم إدامة الجد ، فيفسر المتصلص ذلك منه بتفسير غير جميل ، و يدعي أنه قد عوكمس ، و لا شوري و أن الطاقات مصيرها التعطيل . ولسنا في مقام تبرئة جميع المسؤولين ، فإن أحدهم ربما يتطرف في فرض الرأي ، و لكننا نتحدث عن ملاحظات ميدانية متجمعة لدينا ، و مراقبة للمساحة على مدى دهر طويل ، و علم بمصير و نتيجة أفراد من الدعاة اعترضوا مثل هذه الاعتراضات ، وخرجنا من ذلك بنظرة شاملة ترجع جانب المنهممين بالصرامة في غالب القصص التي يستشهد بها ، و أنهم كانوا أهل حرص على نقاء الصف و إقلال الغلط و اللغط ، و أنهم كانوا أمتن لدينا و لحفظ لسمنا و أصغر قلوبا من آخرين بإزالهم ينغنونهم و يدعون فوت المصالح و تأخر العمل ، و أكثر الذين تلهج لسمنتهم بمثل هذا نرى فيهم استشرافا إلى الصدارة ، وفرحا بالنفس ، مع إسراع إلى ظن ما هو بحسن ، و إلى لفظ يابأه قلموس الإتياء .

فافحص قبل أن تقلد أهل الاعتراض ، و راقب مصائر أصحاب القصص القديمة و نهائيتهم ، تتضح لك معاني القصص الجديدة و بداياتها .
وتجوز رقابة الأمير على أتباعه فيما هو حلال لهم شرعا .

قال محمد الطاهر بن عاشور : قال ابن عطية عبد الحق الغرناطي صاحب التفسير :
(إن أوصياء زعماتهم لا يقبل قولهم في رشد اليتامى حتى يرفعوا إثبات ذلك إلى القاضي) . (٨٧)

قال ابن عاشور (ولم يرهم مصداق لمائة الشريعة في قوله تعالى " فَإِنِ انْتَهَ مِنْهُمْ رُشْدًا فَانْقُضُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ " واستحسن قوله فقهاء المالكية بعده) (٨٨) قال : فمتى ضعف الوزع الديني في زمن أو قوم أو في أحوال يظن أن الدافع إلى مخالفة الشرع في مثلها أقوى على أكثر النفوس من الوزع الديني : هنالك يصار إلى الوزع السلطاني (٨٩) وتأتي بشواهد أخرى من أحكام عدة النساء وغير ذلك ، وجعل ذلك قاعدة فقال : (وعليه فلفقهاء تعين المواضع التي تسلب فيها لمائة تنفيذ أحكام الشريعة من المؤمنين عليها عند تحقق ضعف الوزع أو رقة الديقة أو نقشي الجهالة . وفي نصوص الشريعة ما يسمح بذلك لأن معظم الخطاب القرآني في مثل هذه الأمور ورد بضمائر الجمع الصالحة لاعتبار مخاطبة جماعة المسلمين ، أي أولياء أمورهم . فجعل هذا المطلوب في الخطاب إيماء إلى إعداد الجماعة للإشراف على تلك الحقوق .

ولهذا أحدث عمر بن الخطاب ولاية الحسبة وجعلها غير ولاية القضاء ، لأن من الحقوق ما قصدت الشريعة حفظه وليس في تقريره ضرر شخص معين حتى يقوم لدى القاضي ، أو يكون المتضرر من تقريره ضعيفا عن القيام بحقه) . (٩٠)

واستنادا إلى فقه هذا الميزان أرى أن هذا الحق للأمير يزداد وضوحا وتأكيدا في المسائل التي اختلف فيها الفقهاء اختلافا شديدا ، إذ ذلك أحرى وأسهل في تصور الجواز . ومن تطبيقات ذلك مثلا : منع الأمير الدعاة أن يأخذوا بفتوى عبد العزيز بن باز رحمه الله في جواز الزواج بنية الطلاق لما يؤدي إليه من انحلال العزائم والعبث ، وقد حدث هذا لأعضاء جماعة إسلامية صغيرة ترخصوا كثيرا ، وأفتاهم حزبهم بمثل فتوى ابن باز ، فألهمتهم الدنيا . وذهب الأستاذ فتحى الحريني إلى مثل ذلك وقرر (أن تصرف الأفراد في " حرياتهم العامة " أو " المباحات " مرهون بكيفية بالمشروعية وعدمها ، بما يؤول إليه تصرفهم فيها ، في ظرف من الظروف من مال ، قد يمس الصالح

(٨٧) (٨٨) (٨٩) مقاصد الشريعة الإسلامية / ١٢٨

(٩٠) مقاصد الشريعة / ١٢٩

العام ، أو على العكس بدعوه و يمينه ، حتى إذا تعارض مع المصالح العام لرتقى (المباح) حينئذ من المستوى التقديرى الشخصى المقرر له فى أصل تشريعه عرياً عن لوائمه و نتائجها التى فتحتها الظروف المتغيرة للعرضة ، إلى مستوى تقدير (الحاكم) العدل ، بالنظر إلى ماله و أثره على المصلحة العامة ، فى ظروف معينة ، لا بالنظر إلى ذات المباح وأصله ، لأن المصلحة العامة هي أساس التزامه السياسى ، ومناطق مشروعية ولايته العامة على الأمة ، ولا تقوى المصالح الفردية على نقض هذا الأصل العام الثابت قطعاً ، لأنه أصل العدل فى الإسلام ، ولكن ذلك مشروط بالضرورة ، والخبرة العلمية المتخصصة التى تقدر المصالح وموضوعيتها ، ومدى جدتها ومعقوليتها ، وبذلك يتضح ما للراى والاحتياط والخبرة العلمية من صلة وتقى بمفهوم العدل فى الإسلام ، فهما نظرياً وتطبيقاً عملياً ، وجرى على هذا سياسة الخلفاء الراشدين ، فقد منع الخليفة عمر بن الخطاب على حذيفة بن اليمان ، وأبيه على فارس* ، إبان فتحها ، تزوجه بكتابية أجنبية ، وأمره بتطليقها ، ومنع على قادة الجيش ومقاتليه جميعاً ذلك ، وعلى هذا المنع بأن فيه درء فتنة عامة متوقعة بين فتيات الجزيرة ونسائها ، أو مظنة أن يكون ذلك فتحة لبياب الجاسوسية عن طريق الأجنيات فى هذا الطرف السياسى والعسكرى الدقيق ، أو خشية التأثير فى أولادهم ، وكل هذه التفسيرات تزول إلى حماية المصالح العام الاجتماعى ، أو السياسى ، كما ترى ، فى حين أن التزوج بالكتابات فى الأصل مباح شرعاً ، كما هو معلوم ، لقوله تعالى : " والمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ " أى و أحل لكم التزوج منهن ولكن لغير هذا المال الممنوع ، تحقيقاً للتكافل السياسى والاجتماعى الملزم^(٩١) و أتى بنقول فى ذلك عن على الخفيف وغيره .

• ومن التطبيقات لهذه القاعدة عندي : أن يمنع الأمير أتباعه من الهجرة الإستمرارية إلى بلد آخر إذا رأى أن فى بلده فرصة للنشاط الإسلامى الدعوى جيدة ورجح أن الأتباع سيطيعوه عن رضا ، أو يمنع بعضهم من أهل النشاط أو الخبرة . كذلك أن يمنع أحداً من وظيفة معينة لشبهة أو لأنها ستكلف وقته ، وقد يمنع الجميع من مثل ذلك ، أو يمنع دراسة البعض ، و يزدى هذا المنع بحذر لما فيه من حرمان من مصالح المعاش . وقد يشير بطلاق أيضاً ، و لا أقول يأمر .

* بل المدائن فقط وما جاورها من أرض العراق بما لظن . الراشد .
(٩١) مناهج الاجتهاد ٣١٢ .

• تم يتجلى أخيراً الحق السياسي للأمير في أن يسمو الجماعة في علاقاتها الخارجية مع الحكومات والأحزاب الأخرى . و يؤخذ هذا الحق استنباطاً و قياساً على تصرف النبي صلى الله عليه وسلم بالإمامة ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتصرف في أكثر أموره على أنه مفت محلل ويحرم ، ويتصرف أحياناً على أنه قاض يحكم في خلاف ، ويتصرف تارة على أنه إمام ورئيس دولة ، وهذا هو الذي يعني هنا ، وعليه نفيس . و لكي نفهم هذا المعنى علينا أن نصبر قليلاً مع الفقهاء إذ هم يشرحون الفرق بين هذه التصرفات .

• قال العز بن عبد السلام : (إن من ملك التصرف بقولي بأسباب مختلفة ثم صدر منه تصرف صالح للإستقلال إلى كل واحد من تلك الأسباب فإنه يحمل على أغلبها . فمن هذا تصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفتيا و الحكم و الإمامة العظمى ، فإنه إمام الأئمة فإذا صدر منه تصرف حمل على أغلب تصرفاته وهو الفتيا ما لم يدل دليل على خلافه ، وله أمثلة : أحدها قوله صلى الله عليه وسلم لهذه امرأة أبي سفيان لما شكت إليه إيمانك أبي سفيان و شحه " خذي ما يكرهك و ولتك بالمعروف " احتمل أن يكون فتياً ، واحتمل أن يكون حكماً ، فمنهم من جعله حكماً ، و الأصح أنه فتياً ، لأن فتياً صلى الله عليه وسلم أغلب من أحكامه ، و لأنه لم يستوف شروط القضاء .

المثل الثاني : قوله صلى الله عليه وسلم " من أحيا أرضاً ميتة فهي له " حمله أبو حنيفة رحمه الله على التصرف بالإمامة العظمى ، لأنه لا يجوز الإحياء إلا بإذن الإمام ، وحمله الشافعي رحمه الله على التصرف بالفتيا لأنه الغالب عليه ، و قال بكفي في ذلك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١) لكن إذا كان الحمل على الغالب يجعل تصرفات و أقوال النبي صلى الله عليه وسلم محمولة على أنها فتيا ، لأنه نبي رسول يبلغ الشريعة ، فإن قاعدة الحمل على الغالب هذه نفسها تجعلنا نحمل تصرفات و أقوال رئيس الدولة الإسلامية أو الأمير الدعوي على أنها تصرفات و أقوال سياسية بقرينة مهمته و وظيفته ، وهذا من أنق مسائل المنطق الفقهي و أعضائها ، وبه تقب القرينة تكليف القول و الفعل ، و لذلك يؤذن لنا في هذا الموطن أن نفيس تصرفات و أقوال الأمير الدعوي على أفعال و أقوال النبي صلى الله عليه وسلم التي أتاها بوصفه إماماً ، وبذلك يتضح الحق السياسي للأمير الدعوة .

وزاد القرافي هذه الفروق بين التصرفات النبوية للكرامة شرحا ، فقال :
 (اعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الإمام الأعظم والقاضي الأحكم
 والمفتي الأعظم ، فهو صلى الله عليه وسلم إمام الأئمة وقاضي القضاة وعالم
 العلماء ، فجميع المناصب الدينية فوضها الله تعالى إليه في رسالته ، وهو
 أعظم من كل من تولى منصبا منها في ذلك المنصب إلى يوم القيامة ، فما من
 منصب ديني إلا هو متصرف به في أعلى رتبة ، غير أن غالب تصرفه صلى
 الله عليه وسلم بالتبليغ ، لأن وصف الرسالة غالب عليه . ثم تقع تصرفاته
 صلى الله عليه وسلم منها ما يكون بالتبليغ والتتوي إجماعا ، ومنها ما يجمع
 الناس على أنه بالقضاء ، ومنها ما يجمع الناس على أنه بالإمامة ، ومنها ما
 يختلف العلماء فيه لترده بين ريتين فصاعدا ، فمنهم من يغلب عليه رتبة ،
 ومنهم من يغلب عليه أخرى . ثم تصرفاته صلى الله عليه وسلم بهذه الأوصاف
 تختلف آثارها في الشريعة ، فكل ما قاله صلى الله عليه وسلم أو فعله على
 سبيل التبليغ كان ذلك حكما عاما على التتبعين إلى يوم القيامة ، فإن كان مأمورا
 به : أقدم عليه كل أحد بنفسه ، وكذلك المباح . وإن كان منها عنه لجنبه كل
 أحد بنفسه .

وكل ما تصرف فيه عليه السلام بوصف الإمامة لا يجوز لأحد أن يقدم
 عليه إلا بإذن الإمام إقتداء به عليه السلام ، ولأن سبب تصرفه فيه بوصف
 الإمامة دون التبليغ يقتضي ذلك . وما تصرف فيه صلى الله عليه وسلم
 بوصف القضاء لا يجوز لأحد أن يقدم عليه إلا بحكم حاكم إقتداء به صلى الله
 عليه وسلم ، ولأن السبب الذي لأجله تصرف فيه صلى الله عليه وسلم
 بوصف القضاء يقتضي ذلك .) (١٢)

ثم ضرب القرافي أمثلة لهذه التصرفات فقال : (بعث الجيوش لقتل
 الكفار والخوارج ومن تعين قتاله ، وصرف أموال بيت المال في جهاتها و
 جمعها من محالها ، وتولية القضاء والولاية العامة وقسمة الغنائم وعقد العهود
 للكفار ذمة وصلحا : هذا هو شأن الخليفة والإمام الأعظم ، فمضى فعل صلى
 الله عليه وسلم شيئا من ذلك علمنا أنه تصرف فيه صلى الله عليه وسلم بطريقة
 الإمامة دون غيرها . ومتى فصل صلى الله عليه وسلم بين اثنين في دعاوى
 الأموال أو أحكام الأبدان ونحوها بالبينات أو الأيمان والذكوات ونحوها
 فنعلم أنه صلى الله عليه وسلم إما تصرف في ذلك بالقضاء دون الإمامة ،
 العامة وغيرها ، لأن هذا شأن القضاء والقضاء .

وكل ما تصرف فيه صلى الله عليه وسلم في العبادات بقوله أو بفعله أو لجانب به سؤال مماثل عن أمر ديني فأجابه فيه فهذا تصرف بالقنوى و التبليغ . فهذه المواطن لا خفاء فيها)^(١١) ثم عدد المواطن التي فيها خفاء ، وهي ثلاثة ، التي أوردتها العز قبله .

وهذا القياس لأمر الأمير الدعوي على تصرفات الإمامة النبوية الكريمة قياس مهم جدا ، لأنه هو دليل تخويل الأمير الحقوق السياسية في التصرف ، فيحارب ، ويهادن ، ويعين ، ويستعين ، ويأذن بقبول منصب وزاري أو يمنع ، وعلى جميع أفراد الجماعة أن يطيعوه .

ولكن هذا التاصيل الصائب لصلبه تطور عند الإخوان المسلمين عبر الاجتهاد الدعوي الجماعي و ارتضوا أن يمارس الحق السياسي جماعيا بطريقتين متكاملتين :

• الطريقة الأولى : سلب الأمير الدعوي هذا الحق أن يؤديه منفردا ، وتخويل و تفويض مجالس الشورى الفطري أو مجلس الشورى العالمي هذا الحق ، حسب الصلاحيات ، بحيث يضع مجلس الشورى الخطط الرئيسية لسياسة الجماعة ، فيجيز ويمنع حسب مقتضيات المراحل بقرار يتخذ بالأكثرية .

• الطريقة الثانية : تخويل القيادة أن تختار المواقف الدعوية بقرار الأغلبية الشورية فيها ضمن إرشادات الخطوط الرئيسية التي أقرها مجلس الشورى .

لما تأثير الأمير في القرار فإنه ينحصر في مدى إقناعه للقيادة أو المجلس بوجهة نظره ، و هذا يعتمد على عوامل كثيرة ، أنظرها : فقهاء و منطقة و هيئته .

وسنعود إلى هذه القضية قريبا عند بحث نظرية الشورى ، و المهم أن نتذكر أن الإمارة أصبحت في دعوة الإخوان جماعية ، و أن الاجتهاد الجماعي هو الناظر بقرار الأكثرية ، وقد بلغ الاجتهاد الجماعي من القوة يوما أن الرشيد الطاهر كان المراقب العلم في السودان بعد علي طائب الله و قبل الترابي ، فعقد اتفاقا مع حزب أحرار دون التشاور مع القيادة و المجلس ، ففصل من الجماعة جزاء اختراقه لقاعدة الجماعة ، وكذلك الحزم يكون .

□ الدعاة يتحملون الآثار القضائية لتنفيذهم السياسة الدعوية

وفقاً لقاعدة (يضاف الفعل إلى الفاعل ، لا إلى الأمر ، ما لم يكن مجبراً) وهي المادة ٨٩ من مجلة الأحكام العدلية .

وهي قاعدة مهمة في الفقه الدعوي ، ذلك أن الدعاة ينفذون أوامر القيادة ، لكنهم التزموا ذلك عن رضا من غير إكراه ، لذلك يتحملون الآثار القضائية الحقوقية المترتبة على أفعالهم ، نكينا لوجه الله ، و لا يجوز التصل و وضع المسؤولية على القيادات .

قال أحمد الزرقا :

(" يضاف الفعل " أي ينسب حكمه ، لأن الشرع يبحث عن أفعال المكلفين من حيث أحكامها ، لا من حيث ذواتها . " إلى الفاعل " ويقتصر عليه إذا كان عاقلاً بالغاً ، ولم يصح أمر الأمر في زعمه ، لأنه - أي الفاعل - هو العلة للفعل ، و " لا " ينسب الفعل إلى " الأمر " به ، لأن الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل ، ومتى بطل الأمر لم يضمن الأمر . و لأن الأمر قد يكون سبباً و الفاعل علة ، و الأصل في المعلولات أن تصادف إلى عطلها ، لأنها هي المؤثرة فيها ، لا إلى أسبابها ، لأنها موصلة إليها في الجملة و الموصول دون المؤثر . ثم إنما ينسب حكم الفعل إلى الفاعل دون الأمر " ما لم يكن الأمر " مجبراً " أي مكرهاً للفاعل على الفعل ، فإذا كان مكرهاً له عليه فحينئذ تنسب ما يمكن نسبته من حكم الفعل إليه ، لا إلى الفاعل ، لأن الفاعل بالإكراه صار كالأداة في يد المكره .

قلو أمر إنسان غيره بإتلاف مال أو تعييبه أو بقطع عضو محترم أو بقتل نفس معصومة ففعل : فالضمان و التقصاص على الفاعل لا على الأمر ، إلا إذا كان الأمر مجبراً و مكرهاً للفاعل على الفعل ، فالضمان و التقصاص يكونان عليه حينئذ ، إذا كان إكراهه بملجئ ، و لا معتبر بغير الملجئ في مثل هذا لأنه من التصرفات الفعلية . و من الإكراه المعتبر هذا أيضاً ما إذا كان الأمر سلطاناً ، فإن أمره إكراه) (١٥)

إلا أنه إذا ضمننت الحكومة الداعية عن بعض أفعاله التي أطاع فيها قيادته ، كما في المحاكمات ، أو مالت الجماعة إلى صلح مع حزب آخر أو هيئة و يتضمن الصلح غرامة مالية و ضماناً ، فإن الداعية الفرد لا يتحمل

ذلك ، و إنما صندوق الجماعة ، قياما على قاعدة الفقهية : " خطأ القاضي في بيت المال " .

قال على الندوي (هذه قاعدة مهمة في القضاء ، ترفع الحرج عن الحكام و القضاء . يقول الإمام جمال الدين الحصري في التحرير : إن القاضي متى أخطأ في قضائه : لا يجب الضمان عليه ، لأنه نائب عن الشرع ، عامل لغيره ، وليس في وسعه التحرز عن الوقوع في الخطأ قطعا .. و لأنه لو وجب عليه الضمان مع عجزه عن التحرز : لتقاعد الناس عن تقلد القضاء ، فيتعطل تنفيذ الأحكام و مصالح العامة و إقامة حقوق الشرع . و إذا لم يجب عليه : يجب على من وقع له القضاء ، فإنه عامل له ، كالوكيل يرجع على الموكل فيما يلحقه من العهدة ، إلا إذا وقع القضاء للعامة ، فإنه يرجع إلى بيت المال ، لأنه حقهم)^(٩١) ونقل الندوي أيضا عن عز الدين بن عبد السلام (أن الإمام و الحاكم إذا أنفقا شيئا من النعمان أو الأموال في تصرفهما للمصالح : فإنه يجب على بيت المال ، دون الحاكم و الإمام لأتھما لما تصرفا : صار كأن المسلمين هم المتأثرون ، ولأن ذلك يكثر في حقهما ، فيتضرران)^(٩٢) .

أقول : و أحكام القسامة ترجح هذا الاجتهاد رغم وجود الفارق ، ذلك أن توزع النية على قوم كثير عددهم لم يرتكبوا الجريمة و إنما لمجرد موضع الإبهام يفسح عن معنى شرعي مثيل في تحمل أفراد الجماعة مد صندوق المال في الجماعة بالمال اللازم لضمان التصرفات الدعوية إذا ورد أي ضمان ، بقضاء أو صلح أو نحوهما .

□ أقيم ليقوت ... لا يُشغَب عليه ... و لا لبوسوس

□ الركن التاسع : (انتخاب مجلس الشورى للأمير يؤمن حقوقه ، و لا يقبله غيرهم ، و لا يستقيل الأمير إلا بسبب قوي) .

• ففي قصة الستة الذين عينهم عمر رضي الله عنه و جعل الخلافة من بعده شورى بينهم دليل على (أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عتدوا عقد الخلافة لشخص بعد التشاور و الاجتهاد : لم يكن لغيرهم أن يحل ذلك العقد ، إذ لو كان العقد لا يصح إلا باجتماع الجميع لقال قائل : لا معنى لتخصيص هؤلاء

(٩١) الندوي / ٢٩٣ و أحال على مخطوطة التحرير / ١١٨٩/٢ .

(٩٢) الندوي / ٢٩٣ و أحال على قواعد الأحكام / ١٦٥/٢ .

السنة ، فلما لم يعترض منهم معترض بل رضوا وباعوا : دل ذلك على صحة ما قلناه) .

قال ابن حجر : (انتهى ملخصا من كتاب ابن بطال) .^(٩٨)

ولما استقالة الأمير الدعوي قمبية ، قياسا على استقالة الإمام ، وربما يلزم إذا لم يكن أحد بعد بعده .

• قال الجويني : (فلما الإمام إذا أراد أن يخلع نفسه : فقد اضطربت مذاهب العلماء في ذلك ، فمنع بعضهم ذلك ، وقضى بأن الإمامة تلزم من جهة الإمام لزومها من جهة العقدين وكافة المسلمين ، وذهب ذاهبون إلى أن الإمام له أن يخلع نفسه ، واستمسك بما صح متواترا واستقاضا من خلع الحسن بن علي نفسه ، وكان ولي عهد أبيه ، ولم يبد من أحد نكير عليه .

والحق المتبع في ذلك عندي أن الإمام لو علم أنه لو خلع نفسه لاضطربت الأمور ، وزلزلت الثغور ، وانجر إلى المسلمين ضرر لا قبل لهم به : فلا يجوز والحالة هذه أن يخلع نفسه ، وهو - فيما ذكرناه - كالواقف من المسلمين في صف القتال مع المشركين : إذا أرد أن ينهزم وعلم أن الأمر بهذا السبب يكاد أن يبتلع وينخرم : فيجب عليه المصابرة ، وإن لم يكن متعبا عليه الإبتدال للجهاد مع قيام الكفاة به ، وإن علم أن خلعه نفسه لا يضر المسلمين بل يطفى نائرة ثائرة ، ويحرق أغنا متظفرة ، ويحقن دماء في أهبها ، ويربح طوائف المسلمين عن نصيها ، فلا يمنع أن يخلع نفسه ، وهكذا كان خلع الحسن نفسه . وهو الذي أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذ كان الحسن صبيا رضيعا كان يمر يده على رأسه ويقول : إن لبني هذا سيد و سيصلح الله تعالى به بين فرقتين عظيمتين .

وما روي أن أبا بكر رضي الله عنه قال : " أقبيلوني فإني لست بخيركم " : دليل على أن الإمام ليس له أن يستقل بنفسه تفردا واستبدادا في الخلع ، وإن ذلك سأل رضي الله عنه الإقالة ، قالوا : والله لا نقبلك ولا نستقبلك . وهذا محمول على ما كان الأمر عليه من ارتباط مصلحة الإسلام باستمرار الصديق على الإمامة ، وإدلة الإمامة والاستقامة عليها ، وكان لا يبد أحد في ذلك الزمن بعده^(٩٩) (ولو كان لا يؤثر خلعه نفسه في إلحاق

(٩٨) فتح الباري ٢/٢١١ .

(٩٩) المعاني .

ضرار ، ولا في تسكين ثائرة ، ولو خلع نفسه لقام آخر مستصلح للإمامة مقامه : فلمست قطعاً في ذلك جواباً ، بل أرى القولين فيه متكافئين ، قريبي الأخذ .

و الأظهر عندي أنه لو حاول استخلاء نفسه ، واعتزلاً ، لطاعة الله سبحانه^(١٠٠) : لم يمتنع . و ذلك مظنون ، لا يتطرق إليه في النفي و الإثبات قطع^(١٠١) .

• ولم تبق هذه القضية عند الجويني مجرد نظرية ، بل أفتى بها في مسألة تعاقبية يوم لمس من الوزير نظام الملك نية الاعتزال ، بل إنما أسس كلامه الأول هذا كمقدمة لفتواه ، وكان نظام الملك آنذاك هو الحاكم الحقيقي ، لعجز الخليفة ، ولم يكن أحد يمد يده ، مع علم و تقوى و كفاية ، فأطال الجويني النفس في كتّاب الغيathi في بيان وجوب استمرار نظام الملك في وزارته أيام السلاجقة لرجحان طروء خلل في أحوال الأمة إذا ترك المنصب لغيره ، بل لم يجوز له أن يحج تلك الموانع ، وضرب أمثلة في تحريم إسبال المسلم من صف القتال ، لما في ذلك من تخفيل ، وقد (حسم الشرع سبيل الانصراف و الإنكشاف ، فإن تسويغ الإفلال للواحد يؤدي إلى تسويغه لغيره ، وهذا يتداعى إلى خروج الأمر عن الضبط ، إذا النفوس تتشوف إلى الفرار من مواطن الردي ، و تنكب أسباب التوى . فإذا تقرر ذلك من حكم الشريعة : فمن وقف في الاستقلال بمهمات المسلمين و الذنب عن حوزة الدين موقف من هو في الزمان صدر العالمين ، و لو فرض - و العياذ بالله - تقاعده عن القيام بأمر الإسلام : لا تقطع قطعاً سلك النظام . فلأن تجب عليه المصاهرة - مع العلم بأنه لا يسد أحد في عالم الله مدة بعده ، وقد أضحى للدين وزيراً و عدة ، و لتندب للمنة و الإسلام لجنة وحده - أولى . فخرج من ترديد المقال في هذا المجال ، و الاستشهاد بالأمثال : لول مبتوت ، لا مرأه فيه و لا جدال ، في أنه يجب على صدر العالمين قطعاً من غير احتمال الاستتباب على ما يلبسه من الأحوال . و أنا لتحدي علماء الدهر فيما أوضحت فيه مسلك الاستدلال ، فمن أبدى مخالفة فدونه و النزال ، في مواقف الرجال . و هو قول أضمن الخروج عن عهده في اليوم الحزم الأموالي ، إذا حققت المحقة في السؤال ، من الملك

(١٠٠) يريد أنه يعتزل لطبع الله و يعبد ، فتلك جائز إن شاء الله غير مستنع ، و ليس أن يعتزل الطاعة .

(١٠١) فيتهى ١٢١ .

المتعال ذي الجلال ، ثم قربات العالمين ، وتلوعات المتقربين : لا توازي
وقفة من وقفات من تعين عليه بذل المجهود في الذب عن الدين . (١٠٢)

□ ثمن ... !

□ الركن العاشر : (للتأباع حقوق أيضا يجب أن يراعيها الأمير) .

- و أول ذلك أن ينصح لهم ، و يتجنب الغدر .
وهو أحد المعنيين في الحديث الصحيح عند البخاري (لكل غادر لواء يوم
القيامة) .

قال ابن حجر : (و في الحديث غلظ تحريم الغدر ، و لاسيما من صاحب
الولاية العامة ، لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثير ، و لأنه غير مضطر
إلى الغدر ، لقدرة على الوفاء .

وقال عياض : المشهور أن هذا الحديث ورد في ذم الإمام إذا غدر في
عهده لرعيته أو لمقاتليه أو للإمامة التي تقلدها و التزم للقيام بها ، فمضى خان
فيها أو ترك الرفق فقد غدر بعهده . و قيل : المراد نهى الرعية عن الغدر
بالإمام فلا تفرج عليه و لا تتعرض لمعصيته لما يترتب على ذلك من الفتنة .
قال : و الصحيح الأول . قلت : و لا أخري ما المانع من حمل الخبر على أعم
من ذلك (١٠٣) ، واستدراك ابن حجر لأصح ، لأن ابن عمر استشهد بهذا
الحديث لبيان طاعته لبعض بني أمية .

- و أمير الدعوة يستر على الدعاة أصحاب الصفائر .

قال العز بن عبد السلام و قد عبر عن الثقة بالولي : (ولو رفعت صفائر
الأولياء إلى الأمة و الحكام : لم يجر تعزيزهم عليها ، بل يقبل عثرتهم و يستر
زلتهم ، فهم لولى من قبلت عثرته و سترت زلته) (١٠٤)

- و حقوق التأباع لا يفترض فيها التساوي ، بل يجوز التفاضل ، ذهابا مع
مذهب عمر في عدم التسوية في العطاء .

قال الغزالي في كتاب " حقيقة القولين " :

(١٠٢) الغزالي/ ٣٦٢ .

(١٠٣) فتح الباري ٣٢٨/٦ .

(١٠٤) قواعد الأحكام ١٦٦/١ .

(مقاصد الشرح قبلة المجتهدين ، من توجه إلى جهة منها أصاب الحق .
ولهذا كان مذهب أبي بكر رضي الله عنه التسوية بين المسلمين في العطاء من
غير زيادة ولا نقصان ، ولا تفضيل بزيادة علم ولا سابقة في الإسلام . و
راجعه عمر رضي الله عنه في ذلك فقال : إنما الدنيا بلاغ ، وإنما فضلهم في
أجورهم . فلما رجعت الخلافة إلى عمر كان يقسم على التقاوت .) (١٠٥)

وإنما العطاء صورة من صور الحقوق ، فيسوغ التفاضل في حقوق
أخرى ، كاشتراط السابقة لتولي منصب مثلا .

وهذه القرطبي إلى أن أبة الأتعم (وَلَا تَسْتَوُوا الَّذِينَ يَنْذِرُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
فَيَسْتَوُوا اللَّهُ عَذَابًا غَيْرَ عَم) : (فيها دليل على أن المحق قد يكف عن حق له
إذا أدى إلى ضرر يكون في الدين . ومن هذا المعنى ما روي عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أنه قال : لا تبتوا الحكم بين ذوي القربايات مخافة
القطيعة . قال ابن العربي : إن كان الحق واجباً فيأخذ به بكل حال ، وإن كان
جائزاً ففيه يكون هذا القول .) (١٠٦)

ومن تطبيقات هذه الإشارة أن الأمير أيام الفن والمحن واضطراب
الأحوال قد يعرض عن كثير من حقوقه وعن الحقوق الثانوية للدعوة فلا
يأخذها من المفتتن أو من الممنحن القليل الصبر أو ممن اختلط عليه أمر
الصواب واستعبت الأمور لديه وازدحمت الشهادات المتعارضة عده ، كل
ذلك حذرا من أن يؤدي تشديد المحاسبة إلى زلزال الضعيف وإجائه إلى طيش
أو انتقام مبالغ فيه ، إذ للعقول مكورة ، وللنفوس حيصات ، وفي تجارب الأيام
مواضع توصي الحكيم بالتنازل عن حقوقه مدأ للذراع .

والاستئدلال بأية الأتعم ليس في حريتها ، إنما كونها من أئمة سد
الذرائع ، فكان الاستشهاد بالأية .

وهكذا أوضحت هذه العشرية أركان نظرية الإمارة الدعوية
وشروطها . ❁

(١٠٥) عن كتاب الفرد على من لفت إلى الأرض للسيوطي ١٨٢/ .

(١٠٦) تفسيره ٤١/٧ .

نظرية الشورى

ربما

كلمة " الشورى " أجمل لفظ وأعذب في فقه الدعوة ، وغدت عند الداعية العصري : عنوان وعي ودليل فهم حضاري ، وأصبحت يوماً بعد يوم تستعمل كوصف للتنظيم الجاد ، ورمزاً للتبلي ، فإذا قلت : فلان يؤمن بالشورى ويمارسها ، فكلارك تمدحه وتقول : هو داعية خبير في الإدارة ، منصف في التعامل ، واقعي في النظر . وعلى عكس ذلك تماماً صورة " المسككة " : الذي لا يشاور ويستبد برأيه ، يسبق إلى الذهن أنه بدوي النمط يرتجل ، ويسلب الآخرين حقوقهم ، ولا يعيش عصره ، وتضطره ثورة أهل الرأي عليه إلى عبوس دائم ، والكفهرار مستمر ، واستعمال لفظ غليظ ، فتنفّر منه القلوب ، وتتعامل معه بحذر وتكلف وقانونية صارمة ليس معها من العاطفة شيء ، ولا من معنى الأخوة رباط .

وروى القرطبي عن الحسن البصري والضحّاك قالا : (ما أمر الله تعالى نبيه بالمشارة لحاجة منه إلى رأيهم ، وإنما أراد أن يُعلمهم ما في المشاورة من الفضل ، ولتقتدي به أمته من بعده) (١) .

□ دليل المؤتمر الدعوي

□ ويمكن دليل تجويز المؤتمر الدعوي في قول النبي ﷺ بعد غزوة هوازن " ارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم . " .

قال ابن حجر : (وقع في سير الواقدي أن أبا رهم الغفاري كان يطوف على القبائل حتى جمع العرفاء واجتمع الأئمة على قول واحد) (٢) .

فيمكن أن يكون هذا الخبر مستند الدعاة في عقد المؤتمر التنظيمي واجتماعات التدلول والحوار .

فإذا جاز هذا لمرة واحدة : جاز أن يستقيم في صورة مجلس شوري يجتمع موسمياً .

(١) تفسير ٤ / ١٦١ .

(٢) فتح الباري ١٦ / ٢٩٢ .

وقد أُنْتَبِه الفخر الرازي إلى فائدة عظيمة في أمر الشورى حين تفسيره الآية " وَشَاوِرْهُمْ فِي أَمْرٍ " .

ذلك (أنه عليه السلام شاورهم في واقعة * لحد ، فأشاروا عليه بالخروج ، وكان ميله إلى أن لا يخرج ، فلما خرج : وقع ما وقع . فلو ترك مشاورتهم بعد ذلك لكان ذلك يدل على أنه بقي في قلبه منهم بسبب مشاورتهم بفتة لثر ، فلمره الله تعالى بعد تلك الواقعة بأن يشاورهم ، ليدل على أنه لم يبق في قلبه لثر من تلك الواقعة .) (٣) .

وفي هذه الانتقطة توجيه إلى ما يجب أن يكون عليه الأمر في تنظيمات الدعوة الإسلامية من جعل الشورى أصلاً دائماً مستمراً وطريقة مؤكدة وحتماً لازماً مهما تقلبت الأحوال والنتائج ، بحيث لا يؤثر فيها غضب قائد أو غضب فريق من المشاورين خولف رأيهم ثم أتت الوقائع بما يؤيد ما ذهبوا إليه ، فيستخفون ذلك ذريعة لتعنت فيما يكون من الأمور لاحقاً ، ويكون منهم تعسف يضيقون به سعة التشاور ، بل الغيظ أحرى أن يُكظم ، وأن يلتزم الجميع أخلاقية عالية ، أيها : الحفاظ على آداب الشرع ومنن الإمارة ونوايا الإقنداء ، وتبقى الشورى في مكانها الرفيع وإن أخطأ مستعملوها ، ولم يطالب الله المؤمن بالعصمة ، بل بالاجتهاد والتحري وبذل الوسع .

□ بل قد فهم الفقهاء لية الشورى فهما إيجابياً جازماً ، وأنها إنما نزلت لتطبيق .

قال القرطبي :

(قال ابن صلية : والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام : من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله ولجب هذا لا خلاف فيه .) (٤) .

والقيس بطرد يشمل القائد الدعوي ، بل للشورى في لوساط الدعوة لوجب وأظهر ، لتعليم أمر الدعوة على البيعة الرضائية المحضة التي توجب حفظ حقوق أطراف العقد ، فالقائد الذي لا يشاور يجب عزله ، لتعطيله حكماً شرعياً أسس حقاً ثابتاً لاكتباع .

وبهذا أضحى ركنان في النظرية العامة للشورى : وجوبها ، وعزل من لا يأخذها .

(٣) تفسير ٥١ / ٩ .

(٤) تفسير القرطبي ٩٦١ / ٤ .

□ دليل فاروق في ترجيح رأي الأكثرية

□ وركنها الثالث : اعتقاد الرأي فيها بالأكثرية ، وإلزامها للأمير إذا حصلت كذلك .

وكون الشورى ملزمة أو مُعلّمة لا أبحثه هنا ، لأني قد قررت في " المسار " رأيي ، وبيّنت أن كل ذلك جائز وأنه راجع إلى (الشروط) التي يتعاقد الدعاة عليها ويودعونها نصوص أنظمتهم ونسائيرهم الدعوية ، ونُكرت هناك دلتلي المستنبط مما شرطه عبد الرحمن بن عوف على عثمان وعلي ؓ حين عرض الخلافة عليهما .

هذا من الناحية الشرعية المطلقة ، يجوز الإلزام والإعلام بحسب العقد الذي بين الدعاة ، لكن مجلس الشورى العالمي لحركة الإخوان بما له من سلطة الاجتهاد ، وفق قاعدة " الأمير المجتهد " : اجتهد فأوجب إلزامية الشورى في مجالس الشورى القطرية وفيه ، وأصبح ذلك من الأمور الجائزة التي ليس لغيره أن يخالفها ويجعل شورا مُعلّمة فقط ، بل هو ملزم أن يجعلها ملزمة ، قولاً فصلاً لا حوار فيه .

والأمر كذلك عند الجماعة الإسلامية . قال القرضاوي : (ورأينا الجماعة الإسلامية في باكستان في بيئاتها الانتخابية في حياة الإمام المودودي تتبنى إلزامية الشورى ، على غير ما رآه المودودي من قبل .) (٥) .

وكان أكثر الدعاة يعتقدون أن الإفتاء بالإلزام إنما هو مخرج على المصالح المرسلة فقط ، وأن فيه نوع نقليد للديمقراطية الغربية ، حتى عثرت على نص يشهد لمعنى التصويت بالأكثرية وأنه فعل عمر بن الخطاب ؓ ، فزالت التوسوسة بحمد الله ، وقوي اجتهاد الإلزام ، وأصبح حرياً أن يكتب هذا النص المهم بماء الذهب على الديباج والحرير .

□ فعند البخاري عن ابن عباس أنه (لما خرج عمر ؓ إلى الشام وبلغه خبر الطاعون فيها قال : " ادع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوفاء فدفع بالشام ، فاختلّفوا " ثم قال : ادع لي الأنصار ، فدعوتهم فاستشارهم ، فسلّكوا مسيل المهاجرين ، واختلفوا كاختلافهم ، فقال : ارتفعوا عني ، ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة قريش من مهاجرة

(٥) ابن خلدون / ٧٥ .

الفتح ، فدعوتهم ، فلم يختلف منهم عليه رجلان ، فقالوا : نرى أن نرجع بالذمام .) .

قال ابن حجر : (فيه الترجيح بالأكثر عدداً ، والأكثر تجربة ، لرجوع عصر لقول مشيخة قريش مع من انضم إليهم ممن وافق رأيهم من المهاجرين والأنصار ، فإن مجموع ذلك أكثر من عدد من خالفه من كل من المهاجرين والأنصار ، ووازن ما عند الذين خالفوا ذلك من المهاجرين والأنصار من مزيد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من المن والتجارب ، فلما تعادوا من هذه الحبيثة : رجع بالكثرة .) (٦) .

□ وعهد عصر إلى المنة من بعده أن ينتقوا على أمير يمكن أن يكون سابقة نستند إليها في أن نعهد لمجلس الشورى أن ينتخب أمير الدعوة بالأكثرية ، وليس أن يتخذ القرارات فقط .

□ والركن الرابع لنظرية الشورى : يتمثل في إمكان تجزيء الشورى ، بحيث يرجع في كل أمر إلى أهله .

قال القرطبي :

(وقال ابن خزيمة مُدَدَد :

واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون ، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين .

ووجوه لجيش فيما يتعلق بالحرب .

ووجوه للناس فيما يتعلق بالمصالح .

ووجوه للكتاب والوزراء والعمال فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها .) (٧) .

أي الرجوع إلى أهل الاختصاص في كل فن وحقل ، فإدارة لها خبرائها ، ولتحارب من جربها ، والمسايسة أسرار وتحتاج ركائماً من الأخبار وسعة في العلاقات ، فلها أهلها ، والقائد الدعوي يمكنه أن يجعل تشاوره منقسماً على هذه الأجزاء ، فيشاور أصحاب التخصص ، لكن هذا لا يقتضي عن مشاورة عدد من أهل الشمول من بعد في نفس القضايا لاتخاذ القرار الأخير ، لما عند هؤلاء من سعة نظر تحيط بحركة الحياة من جميع أقطارها ، بل أنا

(٦) فتح الباري ١٢ / ٢٩٨ .

(٧) تفسير القرطبي ١ / ١٦٦ .

أشدد على ذلك ، وأرى أن المختص مهما بلغ من اتقان لا يمكن أن يكون قراره صحيحاً تماماً كمثل قرار أهل الشمول ، لأن مراقبة حركة الحياة تفيد بأن أي حدث سياسي يؤثر فيه قضايا اقتصادية واجتماعية ونفسية ، فضلاً عن ميزان القوى والفكر والدعاية الإعلامية ، وكذا الأحداث الاجتماعية تؤثر فيها هذه الجوانب الأخرى ، وصاحب الشمول يبقى محتالاً للمختص حاجة مؤكدة ، لكنه هو الذي ينزل الأمور منزلها الصحيحة في الآخر ، والمختص لا يستقل بقرار ، إنما ندع له فرصة إثبات منطقته وتعديل فئاعات أهل الشمول ، وكل لمصلحة الدعوة بلتتمن ويريد .

□ مجال الشورى يشمل السياسة الدينية أيضاً

□ الركن الخامس : أن الشورى تشمل مسائل النظر العقلي وسياسات الحروب والهدنة ومواقف الدعوة عامة .

وهذا ميزان من أهم الموازين التي يجب علينا وعليها ، لأن الحكامات الذين لا يؤمنون بالشورى يثيرون شبهة ويفقدون في خندق الأخير فيزعمون أن الشورى إنما تنحصر في استنباط حكم شرعي اجتهادي ، فتجب عندئذ ، وأما في مسائل الرأي المحض والمواقف فتلأ رأى الأمير .

وهذه قرية ، بل تصويغ الشورى في قضايا الرأي لظهور لمن يتأمل ، وما حصل في الدعوات التي سلبت الأمير حقه في الاجتهاد المنفرد وحولته الى مجلس الشورى ، مثل دعوة الإخوان ، يكون تحكيم الشورى في قضايا الرأي نحصيل حاصل ، لا يستدعي معركة براهين ، ولكن مع ذلك نسد الطريق على الوسوسة أن نتدسس فنستشهد بقول لলাম الرأزي بوزيد مذهبنا ، وما أكثر نجدة الرأزي لنا في الغوامض ، فقد فعلها كثيراً وأبدى فهماً ومروءة حقاً .

بقول رحمه الله : (اختلفوا في أن الإجماع في الآراء والحروب هل هو حجة ؟
منهم من أنكره .
ومنهم من قال : إنه حجة بعد استقرار الرأي ، وأما قبله فلا .

والحق : أنه حجة مطلقاً لأن أقلية الإجماع غير مختصة ببعض الصور .^(٨)

والممارسة الدعوية كلها مواقف ومياعات وحروب ومهاتنات ومخالفات وآراء ، فإجماع أهل الحل والعقد من الدعاة على جواز شيء أو منعه حجة على من دوتهم من الدعاة ممن ليسوا من أهل الاجتهاد ، وقراراتهم ملزمة ...

وأقسم بالله إن "سكاكة" سيتسلم ويحاول الحبيصة فيقول على عادة المتناظرين ولغتهم : سلمنا ، ولكن الرزي يذكر الإجماع ، وشوراكم تقول بالأكثرية !

فدعه عند ذلك وشأنه ، إذ يتحول الأمر إلى جدل ، وليس عندنا أقوى من الأدلة العمرية والرزية التي سردناها .

والذي أراه : أن تنزل الداعية المقود عن رأيه واجتهاده لصالح الرأي الشوري وقرارات مجلس الشوري يمكن أن يقاس بسهولة على سلطة قضاء القاضي وكونه فوق رأي الفقهاء وإفتاء المفتين .

فقد نقل ولي الله الدهلوي المجتد في حجة الله المألغة عن محمد بن الحسن الشيباني في أماليه أنه قال :

(كل فصل مما يختلف فيه الفقهاء من تحريم أو تحليل أو إعتاق أو أخذ مال أو غيره : ينبغي للفقهاء المتضي عليه الأخذ بقضاء القاضي ، ويدع رأيه ، ويلزم نفسه ما أئزم القاضي ، ويأخذ ما أعطاه .

قال محمد رحمه الله : وكذلك رجل لا علم له ، أبلى ببلىة ، فسأل عنها الفقهاء فأفتوه فيها بحلال أو بحرام ، وقضى عليه قاضي المسلمين بخلاف ذلك ، وهي مما يختلف فيه الفقهاء : فينبغي له أن يأخذ بقضاء القاضي ، ويدع ما أئناه الفقهاء)^(٩) .

ونذكر الدكتور فتحي الدريني أن (الإمام ابن تيمية يرى أنه لا يشترط في صحة الولاية العامة ، إلا اتفاق السواد الأعظم من الأمة على اختيار من

(٨) المصمبول ٢٠٦/٤ .

(٩) حجة الله البالغة ١ / ١٦٠ ، نقلاً عن كتاب الصلوة الإسلامية للقرضاني / ٥٩ .

ينهض بالرياسة العليا للدولة لاختياراً حراً ، مستنداً بقوله ﷺ : " عليكم بالسواد الأعظم " .

وبهذا يرمي الإسلام " مبدأ الأغلبية " في الشورى ، للاعتبار والترجيح ، وهو ما يشير إليه ابن تيمية بقوله : " ولا يقدح في اتفاق أهل الحل والعقد ، شذوذ من خالف " (١٠) .

ونكرر الأستاذ الدريني أيضاً أن (ممن أقر مبدأ الأغلبية : الماوردي حيث يقول : " ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار ، إذا اختلف أهل المسجد في اختيار إمام ، عمل على قول الأكثرين .) .

(وكذلك الإمام الغزالي يرى أن الكثرة هي مناط الترجيح ، بل المشروعية ، بقوله : " والكثرة في الأتباع والأشياع ، وتناصر أهل الاتفاق والاجتماع ، أقوى مسلك من مسالك الترجيح " ويقول أيضاً : " الإمام من اعتقدت له البيعة من الأكثر ، والمخالف باغ يجب رده إلى الانقياد إلى الحق ") (١١) .

□ الاجتهاد الشرعي الجماعي يحقق أبعد مرامي الشورى

□ الركن السادس : وجوب الاجتهاد الجماعي من قبل مجلس شوري فيه دعاء علماء شرعيون وأهل اختصاص وليس مجرد مسؤولين إداريين .

وبهذا الاجتهاد الجماعي يتحقق الهدف الأكمل للشورى ، والرياسة الحقيقية عند الفقهاء هي رياسة الفتوى .

فقد روى البخاري قول النبي ﷺ " إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً ، فسئلوا فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا . " .

واستدبط ابن حجر منه أن (الفتوى هي الرياسة الحقيقية) (١٢) .

ويقاس هذا الاجتهاد الجماعي الشوري الدعوي على الاجتهاد الذي يدعو إليه الفقهاء المعاصرون في حالة وجود حكومة إسلامية تستعين بمجالس

(١٠) خصائص التشريع الإسلامي . ولéal على المنالقي / ٥٤٩ .

(١١) خصائص التشريع / ٤٢٢ . ولéal على الأحكام السلطانية / ٩٨ . وورد على البيهقي / ٦٢ .

(١٢) فتح الباري / ١ / ٦٠٦ .

شورية ، ومن أوثق الكلام في ذلك وأتمه : كلام الأستاذ فتحي الدريني إذ يقول :

(أما فيما يتعلق بالنص غير القاطع من حيث الدلالة ، ففيه مجال للاجتهاد الفردي ، فكذلك الجماعي من باب أولى ، نفعاً للفوضى ، وذلك لترجيح أحد الاحتمالات أو البدائل ، حتى إذا ترجح أحدها بالاجتهاد الجماعي من أهله ، وأصدره الحاكم تنظيمياً عاماً ملزماً في الدولة ، لم يعد مباحاً العمل بغيره من البدائل التي يحتملها النص ، إلى أن يصدر تنظيم لاحق يلغيه ، ويرجح الاحتمال الآخر ، تبعاً للمصلحة ، وتغير الظروف ، وذلك لأن من المقرر لجماعاً ، أن حكم الحاكم بترجيح أحد الاحتمالات في المسألة المجتهد فيها ، والمنصوص عليها ، يجعله ملزماً دون غيره ، حصماً لنزاع ، وتوحيداً للنظم القضاء ، نقاءً لصدور الأحكام المتضاربة في المسألة الواحدة ، مما يضعف الثقة بالقضاء وعده ، والحكم ونظامه .

لما إذا لم يكن قد ورد نص في الواقعة المعروضة ، أو نظير يقاس عليه ، أو إجماع نعتقد على حكمها ، فيما لا يكون مستنده المصلحة المتغيرة ، فإن " للشوري " مجالاً واسعاً في مثل هذه الحالة ، سواء أكانت المسائل المعروضة ، مما يتعلق بالحرب ، أم بغيرها على الأصح ، - ومعظم شئون السياسة والحكم من هذا القبيل - فيعود إلى استنباط أحكامها عن طريق مجلس الشورى ، بناء على " المصالح " و " قاعدة مقننة الواجب " وقاعدة " فتح الذرائع وسدها " بمعنى تشريع نظم اجتهادية يتوصل بها إلى تحقيق مقاصد التشريع في الدولة ، وتنظيم إدارتها ، ومؤسساتها ، في كل ما لم يرد فيه نص ، وهو يرجع إلى " فقه المصالح " في الواقع .

هذا من حيث الاستنباط أو الاستدلال النظري للأحكام فيما لا نص فيه .

أما من حيث التطبيق العملي ، فالأمر - في نظرنا - يختلف ، ذلك ، لأن في التطبيق مجالاً للاجتهاد بالرأي لا يقل أهمية وخسراً عن الاجتهاد في الاستنباط والاستدلال النظري البحت ، إذ التطبيق هو الاجتهاد الذي تتعلق به شرة التشريع كله ، وعن طريقه يتم تحقيق المصالح المرجوة منه ، حتى ولو كانت الأحكام منصوصة ، ولذا كان الاجتهاد الجماعي أوفى بالغرض في هذا المجال ، ذلك لأنه يقتضي دراسة الوقائع القائمة ، وظروفها المتغيرة ، ليصار إلى تطبيق الأحكام التي تناسبها شرعاً في ظل تلك الظروف ، مما يستلزم بالتالي تحليل الوقائع ، بالاستعانة بأهل الخبرة ، والعلم والاختصاص ، وتبيين

مدى أثر الظروف على مآل تطبيق الحكم المنصوص عليه ، ولا سيما إذا كانت الظروف استثنائية ، إذ قد ينشأ من هذه الظروف المحققة بالواقعة دلائل تكليفية أخرى تعارض حكم الأصل ، وهنا يجب الاجتهاد في تحري حكم الله تعالى من بين الأحكام المتعارضة ، لتبينه ، وترجيحه ، إذ ليس لله تعالى إلا حكم واحد في المعاملة على المحتد أن يتحراه ، ولا يجوز إبقاء الحالة على ما هي عليه من التعارض ، بل يجب رفعه بترجيح الحكم الذي يغلب على الظن أنه مراد للشارع ، وهذا قد يقتضي استثناء الواقعة من حكم نفاذها ، ليطبق عليها حكم جديد اقتضته الظروف ، تقاديا لما يتوقع من ضرر أو مفسدة راجحة يزددي إليها تطبيق حكمها الأصلي ، وتحقيقا للمصلحة والعدل في تطبيق الحكم المناسب الذي اقتضته سياسة التشريع عن طريق مبدأ سد الذرائع عدلا ومصلحة .

هذا ، ومبدأ " الاستحسان " عند الحنفية الذي يطلق عليه قانون العدل والإنصاف في ظل الظروف المتغيرة ، من الخطط التشريعية التي يستند إليها الاجتهاد بالرأي في مورد النص في التطبيق مما يؤذن بسعة هذا التشريع السياسي ، واستجابته لما يقتضيه تطور الحياة بالناس ، وتحقيق مصالحهم عن طريق الاجتهاد بالرأي الذي يتصرف في مقررات الوحي ، بما يحقق المصلحة والعدل في كل زمن وبينة ، ومن هنا ندرك مدى صلة الاجتهاد بالرأي الجماعي - وهو خير من الاجتهاد الفردي بلا ريب - بالعدل والإنصاف ، فكيف يتأتى القول مع هذا بأن الاجتهاد عن طريق الشورى من أهل العلم والاختصاص ، أمر جائز لا واجب ، وهل تحقيق العدل والمصلحة الحقيقة العامة ، في الواقع المعاش ، أمر جائز فحسب ، أو هو في أعلى مراتب الطلب والتكليف !!؟

وبيان ذلك ، أن الحكم الأصلي المنصوص عليه للواقعة المعروضة ، لو طبق تطبيقاً لياً غير مستمر ، ودون اجتهاد في دراسة تلك الواقعة ، وتحليلها ، ودراسة الظروف التي تلائمها ، وتبين مدى أثر تطبيق الحكم المنصوص عليه في ظل تلك الظروف ، وما بغضى إليه من نتائج متوقعة ، من قبل أهل النظر والاختصاص ، أقول : لو طبق الحكم المنصوص عليه دون اجتهاد بالرأي من أهله ، فقد يؤدي إلى مآل ونتائج لا تتفق وسنن^(*) المشرع في التشريع ، أو قد تكون تلك النتائج المتوقعة مناقضة لمقصد المشرع من تحقيق المصلحة من تشريع أصل الحكم المنصوص عليه ، إذ قد

(*) يقع الدين : الخطة التشريعية التي ملكتها المشرع في التشريع حملة .

تربو المبادئ المتوقعة على المصلحة المتوخاة من أصل تشريعه ، نتيجة للظروف الجديدة ، وما لهذا شرعت الأحكام ، وحينئذ يجب ترجيح الحكم الناشئ عن الظروف الاستثنائية أو الطارئة ، كما يقول الإمام الشاطبي . فقهاء ذلك المال الممنوع ، وهو ما يطلق عليه " تحقيق المناط الخاص " وهو أمر اجتهادي من أهم أسباب اختلاف الفقهاء في الاجتهاد بالرأي في تطبيق الأحكام المنصوصة في ظل الظروف المتجددة ، ولا سيما الاستثنائية منها ، مما يتعلق بمصلحة الدولة .

ومن هذا القبيل أيضا ، الاجتهاد بالرأي في تقيد المباح ، وتوقيف العمل بأحد طرفي حكمه الأصلي ، وإيجاب أو منع الطرف الآخر ، بحيث يرفع ما كان للمكلف من خيرة فيه ، فيصبح واجبا ، أو معنوعا ، فترة معينة من الزمن ، تقتضيها ظروف طارئة ، ولا سيما عند الإساءة في التصرف المباح ، إضراراً بالمصالح العام ، وقت الأزمات ، مما يوجب على الرئيس الأعلى في الدولة ، أخذ الحيطة للحيلولة دون وقوع الضرر العام ، من جراء استعمال المباح على وجه الإساءة من قبل معظم الأفراد ، وهذا من مشمولات سلطة رئيس الدولة التقديرية ، ولا يتم ذلك على الوجه الأكمل ، إلا عن طريق أهل الخبرة والاختصاص بالشؤون العامة ، ولأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . " .

هذا ، والاجتهاد بالرأي الجماعي " للشورى " في مورد النص تطبيقاً ، لا يعم النصوص التي تتعلق بها مصالح ثابتة على مر الزمن ، مهما تبدلت الظروف ، واختلفت العصور والبيئات ، من مثل العبادات ، وأحكام الإرث ، والمحرمات من النساء ، وما إلى ذلك من الأحكام المفصلة المحكمة ، بل نقصد تلك الأحكام المنصوصة التي تتعلق بالمصالح المتغيرة كأحكام المعاملات ، والشؤون السياسية ، والاقتصادية ، وما إليها .

ولا يرد علينا أن الاجتهاد بالرأي الجماعي في مورد النص تطبيقاً ، افتتات على حق الله في التشريع ، بل العكس هو الصحيح ، إذ هو اجتهاد بالرأي لتحري مقصد الله في التشريع ، وتحقيقه عملياً ، بتجنب التناقض بين النتائج المتوقعة من جهة ، والمصلحة التي رسمها الشارع غاية للنص من جهة أخرى ، إذ لا يجوز وقوع التناقض في التطبيق على الإطلاق ، بل يجب الاجتهاد في رفعه ، بترجيح ما يحقق مقصد الشارع على مقتضى سننه في التشريع ، وهذا جهد عقلي اجتهادي كبير يبذل في تحصيل المصالح - الحقيقية

الجادة والمشروعة - ودرء الأضرار المفاسد ، مما يحرم معه التطبيق الآلي
غير المدروس وغير المستبصر والمستشرف للمال ، إذ العبرة بالفتننج .

وهذا الضرب من الاجتهاد الجماعي إبان التطبيق مسلك دقيق يفتقر إلى
التعمق والتحصيص والنزاهة في التحري ، ووزن الاعتبارات القائمة ، إذ
التسريع للواقع المعاش ، لا للتنظر المجرد المنفصل عن الواقع .

على أن عمر بن الخطاب - ؓ - قد ضرب لنا أروع الأمثلة الحية والواقعية
في الاجتهاد بالرأي في مورد النص تطبيقاً ، فاجتهاده في تطبيق قوله تعالى :
" وأعلموا أنما غنيمتكم من شيء فإن لله خمسة " لا يخفى على أحد ، إذ
جعل التقسيم في المنقول ، لا في العقار .

ولجته كذلك ، في تطبيق آية السرقة ، فمنع لقطع أيام المجاعة ، كما هو
معلوم ، للظروف القائمة .

ولجته كذلك في تطبيق آية التزوج بالكتابات الأجنبية " والمحصنات
من الذين أوثقوا الكتاب " أي يحل لكم التزوج منهن ، ومع ذلك فقد منع هذا
المباح في ظل ظروف الفتح والحرب ، دفعا لما يتوقع من ضرر عام ، لم
يشرع حكم هذا الزواج لمثل هذا المال . (١٣) .

□ شروط أعضاء مجلس الشورى

□ شروط أهل الشورى وصفاتهم .

ونقاس شروط الدعاة أعضاء مجلس الشورى على الشروط التي وضعها
الفقهاء المعاصرون لأعضاء الشورى في الحكومة الإسلامية ، سواء أوتوا
بالتخاب أو تعيين .

ومرة أخرى نجد أن الأستاذ الدريني أوسع الباحثين المعاصرين تفصيلا
للأمر وبسطاً له ، فيذكر أن (أهل الاختيار أو أعضاء مجلس الشورى ، هم
الذين يمثلون الأمة بكاملها ، تمثيلاً كاملاً ، من الرؤساء ذوي النفوذ والمكانة
فيها ، والفقهاء المجتهدين ، وأرباب الكفاءات العلمية المتخصصة ، والخبرة
المكتسبة في شتى الشؤون : السياسية ، والاقتصادية ، والزراعية ، والتجارية ،
والصناعية ، والصحية ، والتشريعية ، ورؤساء المهن ، ومن إليهم ، إذ لكل

(١٣) لعلمي الدريني في حسان لشرع / ٤٤٥ - ٤٤٦ .

من هذه الفئات مصالحه التي لا يحسن القيام عليها إلا من كان خبيراً بها ، وهذا من باب توسيد الأمر إلى أهله .

وتأسيساً على هذا ، ليس أهل الحل والعقد هم خصوص الفقهاء المجتهدين ، لأن هؤلاء ليسوا إلا عنصراً تكوينياً لأهل الحل والعقد ، بل وفي مقدماتهم ، ومجالهم مقصور على تخصصهم في الاجتهاد الفقهي ، ولكن ثمة " مصالح جدية وحيوية " لا تخصي ، لا يمكن القيام عليها إلا من قبل أهل الشأن فيها ، وهذا المعنى بقوله سبحانه : " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم " أي أصحاب الشئون والاحتصاص ، إذ لا يتم تحقيق مصالح الأمة إلا بذلك ، وهو ما استقر عليه رأي كثير من السلف ، ومعظم الباحثين للمحدثين . (١٤١) .

ولاحظ الأستاذ الدريني أن (معظم الشروط التي اشترطها الفقهاء في أهل الحل والعقد ، أو " أهل الاختيار " وهم أعضاء مجلس الشورى ، اجتهادية مستوحاة من " ظروف الوقت " وهي شروط يسيرة تتركز في الخصائص الخلقية ، والنفسية ، والاجتماعية ، وبعضها شروط ثابتة ، لاتصلها سياسة الحكم .

ونحن نرى وجوب إعادة النظر الاجتهادي في هذه الشروط ،، في ضوء ظروفنا الزاهنة ، جريباً على سئلة السلف من استيحائهم معظم شروطهم من ظروف أزمانهم ، وما عدا الثابت منها ، وذلك نظراً لتعدد الحياة ، وتعمق التخصص العلمي للذيق ، وتشعبه في شتى الشئون في عصرنا هذا ، وقد قلنا أن أهل الحل والعقد ، يجب أن يمثلوا الأمة تمثيلاً كاملاً بجميع فئاتها ، واختلاف مصالحها ، مما يستلزم ضرورة ، أن تتوافر فيهم يمثلها شروط من الكفاءات التي تتعلق بكافة مصالح تلك الفئات ، وإلا كان التمثيل ناقصاً أو مبتوراً ، لا يؤدي الغرض الأوفى منه ، إن لم يكن مؤدياً إلى الإضرار بالمصلحة العامة ، لإهداره جانباً مهماً ، ولأن النقص في الشروط يؤدي حتماً إلى الإخلال بحكمة المشروط ، ولا سيما إذا كان النقص في مكوناته الجوهرية .

والضابط في الاشتراط ، أن كل ما تتوقف عليه حكمة المشروط ، تحقيفاً وحماية ، وجب اشتراطه بوجود تلك الحكمة ، وإلا كان التباين والتدافع والخلف ، ولا يتسق هذا مع منطق التشريع .

على أن تمثيل بعض الفئات دون بعض في مجلس شورى الدولة ، يستلزم التفرقة والتمييز والتطبيق ، بحكم الثراء أو الجاه أو النسب ، وهذا منافي للعدل ، والمساواة ، وهما ركضان أساسيان من أركان سياسة الحكم في الإسلام ، ويقضيان بأن مصالح الأمة بجميع فئاتها ، مرعية على وزن واحد في الاعتبار .

فمال الأمر في أساس الشورى - كما ترى - هو العدل والمساواة ، وكلاهما واجب ، فالشورى واجبة ، لأن ما بني على الواجب ، فهو واجب بالضرورة ، ومرجع ذلك المصلحة العامة للأمة والدولة .

ولأيضا ، الشورى مؤسسة سياسية وتشريعية قصد التشريع السياسي الإسلامي من إقامتها ، بما عرضنا من الأدلة ، لنقاء التفرّد بالرأي ، والاستبداد في الحكم ، ولأن التفرّد بالرأي مظنة الخطأ أو الهوى غالبا . على أن الشورى كانت مَنحةً متبعة في عهد الرسالة ، والخلافة الراشدة ، يلتزم بها بوزاع الدين ، مع بساطة الحياة ، فهي في زماننا هذا لوجب ولشد ضرورة ولزوما ، لغلبة الهوى ، وتعدد ظروف الحياة ، وتشعب المصالح التي لا يدركها إلا أهل العلم والاختصاص .

وعلى هذا ، فإن شروط أعضاء مجلس الشورى ، يجب أن تشتق من الفرص الذي أقيم من أجله ، أو من الحكمة التشريعية التي استوجبت إنشائه ، وهي الوظائف المنوطة به .

ولما كانت هذه الوظائف متعددة ومختلفة باختلاف المصالح التي ترفعها ، فإننا نرى أن هذه الشروط على قسمين :

الأول : شروط عامة تتعلق بكل عضو مُنتخب ، من الثقافة العامة ، والدراسة بشئون السياسة بوجه عام ، والاستقامة ومن المعروفين بالولاء السياسي للدولة ، مما يتعلق بالصلاحيات للعمل السياسي بوجه عام .

الثاني : شروط خاصة تتعلق بالتخصص العلمي ، والخبرة المكتسبة ، في فروع العلوم التي يفتقر إليها المجلس في القيام بمهامه ، ولذا رأينا أنه لا بد أن يكون لرئيس الدولة سلطة تقديرية في هذا الشأن ، لتعيين الكفاءات الممتازة التي قد لا يصيبها الانتخاب ، سدا لحاجة المجلس ، وتمكيننا له من أداء واجباته على الوجه الأكمل . (١٥)

(١٥) خلاصن التشريع / ٤٩٤ - ٢٩٦ .

وكل هذا من الكلام الصحيح السوي ، وتقاس عليه الشروط الدعوية لأعضاء مجل الشورى الدعوي ، وهو معنى سيزداد وضوحاً من خلال الفصل القادم المخصص لبيان النظرية العامة للشروط ، وبهنا هنا أن نؤكد على ضرورة أن يكون أعضاء المجلس من قماء الدعاة الذين حصلت لهم خبرة تجريبية طويلة ، وأن تكون لهم ثقافة شمولية ، مع نوع تخصص لكل عند منهم ، كأن يكون بعضهم أصحاب وعي سياسي ، والبعض أصحاب علم شرعي ، والبعض لهم خبرة تربوية ، مع رجل أعمال وإداري وإعلامي ، وعسكري ، وهذه التخصصات لا يمكن ضبطها ولا ضمان دقة وصف اكتساب الداعية لها ، وهي أمور تقديرية وقراسة عامة ، ولذلك لا يمكن وضعها في نصوص نظامية حرفية التحديد ، إذ سيختلف الدعاة في الإقرار بتحقيقها لدى الدعاة الذين يرشحون ، والأفضل أن يكون الاعتماد في ذلك على تأسيس وعي التخلي لدى الدعاة الذين ينتخبون أعضاء مجلس الشورى ، بحيث يساعدهم هذا الوعي على تمييز صفات إخوانهم الدعاة معتمدين لا على الإدعاء وإنما على ما تراكم عندهم من انطباعات عنهم عبر الملاحظة الطويلة .

ولكي يكون عنصر التكامل التخصصي متوفراً في أعضاء المجلس فإني ، وبحسب خبرتي ، لا أحبذ أن تتولى كل محافظة في القطر إرسال ممثلها إلى مجلس الشورى ، إذ ربما يتكسب أصحاب الشمول فقط ، بقرينة أنهم سيكونون من المسؤولين ، وغالباً ما يكون شرط المسؤول الشمول وليس التخصص ، ولذلك فإن الأصوب عندي :

- إما أن يجتمع من كل محافظة وقطاع تنظيمي عدد من الدعاة لتكوين منهم هيئة انتخابية تتولى كل واحد منهم تسمية أعضاء المجلس كلهم كما هم في تصوره ، بحيث يتصد تحقيق التكامل ، وعندئذ تكون الأصوات هي المرجحة ، وتضمن إلى حد ما تنوع التخصص .

- أو أن تتولى كل محافظة أو كل محافظتين إرسال مندوب يمثلها في المجلس ، ويضاف لهم ممثل عن كل لجنة تخصصية في التنظيم ، أو أكثر من ممثل في اللجان المهمة ، كأن ترسل اللجنة السياسية اثنين ، واللجنة التربوية اثنين ، واللجنة الإعلامية واحداً ، وهكذا تضمن وجود التخصصات .

- وفي جميع الأحوال أستحسن أن يُعطى المجلس في النظام الحق في أن يضيف له أعضاء بالتعيين يراعي في اختيارهم أن تكتمل بهم التخصصات

الفقهاء ، أو أن يقوى بهم جانب تخصص معين تمليه المرحلة والظروف ، أو حتى أن يرجح جانب الشمول والخبرة العلمية ووفور الحكمة والعقل إذا رأى أن الانتخابات لم تكن دقيقة جداً وأهملت انتخاب نبيل معروف برجاحة الرأي ، بل لا أنكر أن يُمنح أمير الدعوة الحق في تعيين مثل هذا النبيل أو أكثر إذا رأى الأمير أن بعض تحيزات داخل تنظيمه صلت بخفاء على الترحيح بدافع عصبى ربما وأهملت من هو لوثق ولولى ، وهذا وإن كان من الأمور المكروهة المنكرة ولكن قد تهتلى به الدعوات أحياناً ، بدافع ولاء قومي أو جهوي .

□ وما دامت العملية الشورية تؤسس حقوقاً انتخابية ، فالرأي أن تتخذ الدعوة سبيل التعداد والإحصاء لحفظ ذلك .

وللتعداد أصل في السنة ، فعن البراء بن عازب رضي الله عنه (خرجنا - يعني يوم بدر - فلما سرنا يوماً أو يومين أمرنا رسول الله ﷺ أن نتعاد ، ففعلنا ، فإذا نحن ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً ، فأخبرنا النبي ﷺ بعدتنا ، فسرّ بذلك وحمد الله وقال : عدة أصحاب طأوت .)^(١٦) .

وتكرر ذلك في أخبار الحديبية ، فكانوا خمس عشر مائة كما في نص البخاري .

فكن المنصف لنفسك ، و" شاور صديقك في الخفي المشكل " ، ولا تكن السكافة فيصكك ضيق الرأي وتدهشك حيرة الاستعداد . ❁

(١٦) تلميز القرطبي ٧ / ٢٢٧ .

في شروط التوثيق

بحيث

جبل الدعاة الحالي في رغب معنوي فقهي ، إذ الفكر الإسلامي عامر ، وفقه الدعوة منتشر ، وقلّة منهم من يقطعن لمدى المعاناة الفقهيّة التي أرهقت الأجيال التي قبلهم ، إذ الدعوة الإسلاميّة بدأت في كلّ الأقطار على يد الشباب الصغار ، وإن كان من عالم يزيدهم فهو عالم في العبادات والأحوال الشخصيّة والذنوب ، بعد نفسه لإفتاء العامة في قضاياهم ، وليس له من فقه السياسة والدعوة نصيب ، وإذا وجد صاحب نباهة من العلماء فهو يعادي هؤلاء الشباب بدافع الحسد ، لأنهم سلبوه مكانته بين العامة وسبقوه ، وكان الوصف الذي انتهى إلى صياغته التهديد عبد القادر عودة جد صحيح ، حين أوجز الاستقراء واكتشف أنّ محنة الإسلام الحقيقيّة إمّا تدور بين (جهل) لهذاه وعجز علمائه) ، وكان الدعاة في أول أمرهم من هؤلاء الأبناء الجاهلين بالإسلام وإنّ منحتهم الدعوة عاطفة غامرة وروحاً من التحدي والتصميم على تكليل الصنّاع ، إذ هم ضحايا للتربية المدرسيّة الفاشلة ، ولغو الإعلام الفارغ .

وقصص سذاجة الأجيال الأولى في كلّ بلد تدعو إلى التعجب ، ولو رويناهما لنفتر بها عدو شامت ، ولكن رويداً رويداً كان الوعي التجريبي يتنامى ، وكان بعض الدعاة ينكتب نفسه ليتخصّص بعض كتب الفقهاء فيرجع بحصيلة من المنقول غير مكتملة ، ولكنها تنقل الدعاة خطوات في درب الوعي ، وأنت كتب ابن تيمية وابن القيم بخاصّة دوراً مهماً عندنا في العراق ، لشبوع التربية السلفيّة في أوساط الدعاة التي تتقبل قولهما وتقدّمه ، وهما معن أكثر من بحث القضايا التي يركز عليها فقه الدعوة ، كمباحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والمصالح ، والتوليات ، وأحكام الجهاد ، ولكن بلاداً أخرى يسيطر عليها التقليد المذهبي لم تنح للدعاة مثل هذا المنهل ، فلبثوا مع الحيرة أطول ، وجاءهم الوعي متأخراً .

□ الوضوح أولاً ، والوصول من أقوى الطرق أسلم

ومن أقوى الذرور التجريبية التي علمتنا المعقاة ليها ، أن الأحكام التفصيلية في الأنظمة الداخلية ، مما يبين شروط المسؤولين في الدعوة مثلاً وصيغ البيعة ، وعقوبة المخالفين ، وكيفية عقد الانتخابات ومجالس الشورى والمحاكم الدعوية ، وأمثال ذلك :

يجب أن يراعى في جميعها الوضوح وضرورة حصول المقصود .

قال الطاهر بن عاشور :

(وأما الوسائل فهي الأحكام التي شرعت لأن بها تحصيل أحكام أخرى ، فهي غير مقصودة لذاتها ، بل لتحصيل غيرها على الوجه المطلوب الأكمل ، إذ بدونها قد لا يحصل المقصد ، أو يحصل معرضاً للاختلال والانحلال .)^(١)

(ويدخل في الوسائل : الأسباب المعرفات للأحكام ، والشروط ، وافتقار الموانع . ويدخل أيضاً ما يفيد معنى ، كصيغ العقود ، وألفاظ الواقفين ، في كونها وسائل إلى تعرف مقاصدهم فيما عقدوه أو شرطوه .)^(٢)

ويدخل فيها أيضاً : شهادات التهود ، والولاية على المرأة ، ومن افتقار المانع : فتتجيز في العطايا والهباء خشية حصول مانعها وهو الموت .

ثم قال ابن عاشور محدثاً قاعدة مهمة في طريقة العمل بها :

(وقد تتعدد الوسائل إلى المقصد الواحد ، فنحنير الشريعة في التكليف بتحصيلها أقوى تلك الوسائل تحصيلاً للمقصد المتوهم إليه ، بحيث يحصل كاملاً ، راسخاً ، عاجلاً ، ميسوراً ، فنقتنمها على وسيلة في دولها في هذا التحصيل .

وهذا مجال متسع ظهر فيه مصداق نظر الشريعة إلى المصالح وعصمتها من الخطأ والتعريب ، ولم أر من ذنبه على الإنكسار إليه . ولعصب أن عظماء المجتهدين لم يغفلوا عن إعتباره .

(١) (٢) مقاصد الشريعة لابن عاشور ١٢٨

ويجب أن يكون تتبّع أساليب مراعاة الشريعة لهذا الأصل من أكبر ما يهتم به المجتهدون والفقهاء في الاستنباط والتشريع وتعليل الشريعة ، وما يهتم به القضاء والولاية في تنفيذ الشريعة ، فبِه متشعب متقن (٣).

ونقول استطراداً : وما يهتم به أمراء الدعوة ، وواضعو القوانين الدعوية والأنظمة ، وفقهاء الدعوة .

❑ فساد الزمان يقتضي تضعيف الناس حتّى يثبت توثيقهم

وعند البحث في تولية الدعاة المسؤوليات ، بل في قبولهم أعضاء في الجماعة قبل ذلك : أرى أن ننظر نظرة تضعيف ، فحنط ، حتّى يثبت لنا توثيقهم ، وهذا الميزان الفقهي المتليم كان سبباً في محنة نفسية شديدة الوطأة على قبل أربعين سنة ، ففي أول شبلي كنت طالب علم شرعي نشط ، أجلس بين يدي العلماء طويلاً ، وأكثت بين رفوف المكتبات الشرعية ساعات عديدة كل يوم ، حتّى تحصلت لي حصة شرعية طيبة بحمد الله كان بعض أقراني عارياً عنها ، فجهرت بهذا الميزان وكنته ، فاستكره أحد هؤلاء الأقران الذي لم يشم رائحة الفقه يوماً ، فأخذ يشنع عليّ ويزعم أنّي أربني الدعاة على سوء الفطن ، وأنّ في ذلك إلحاحاً حتّى حيّر المسؤول المباشر عنّا وجعله لا يترى ما يقول ، أضعف حصيلة الفقهية أيضاً ، فوقف بين مصنق ومكتب ، مما ضاعف لي ، واستمرّ التشنيع عليّ عدة مواسم بلغ فيها الأذى مبلغاً ولا أجد من أهل الفقه نصيراً ، ولم يكن المحرك غير الحسد والجهل والغبلا بالله عند اجتماعهما .

❑ (وأصل منك : أن للناس على النجرة حتّى تثبت عدالتهم...) (٤) .

ولا أنكر أن بعض الفقهاء يرون : (تحسين الفطن بالمسلمين ومباعدة المعاصي عنهم ، فلا يعدل عنها لظنون كاذبة وتوهّمات واهية ..) (وقد يجوز في الخفاء وفي نفس الأمر أن يكون ارتكب كبيرة) وقالوا بأن (هذا التجويز مطروح والحكم للظاهر ، إذ هو الأرجح ، إلا أن يظهر من المخاليل ما يخرج عن العدالة فيجب التوقف حينئذ) (٥).

(٣) مقصد الشريعة لابن عثور / ١٤٩ .

(٤) المعبر المعرب ٩٥/١٠ .

(٥) المعبر ١٠٨/١٠ .

ولكن أحمد بن نصر الذودى فهم نسيبة الأمر ورجح الجرحه، لفساد العصر ، فقال :

(كان الصنذر الأول الذين فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على العدالة حتى يظهر فيهم الجرحه ، والناس اليوم على الجرحه حتى تتبين فيهم العدالة) ^(١).

فقاعدة حسن الظن صحيحة ، ولكن الزمان حرب .

وهذا عند الإمكان ، أما حيث لا يوجد إلا الفسق فإن الضرورة تبيح .

(وقال القرافي في باب المؤامه من الذخيرة :

ومن ابن أبي زيد في التواتر على أن إذا لم نجد في جهة إلا غير العدول : أمنا أسلحهم وأقلهم فجورا للشهادة عليهم . ويلزم مثل ذلك في القضاء وغيرهم ، لئلا نضيق المصالح . وما ظنن أنه يخالفه أحد في هذا ، فإن التكليف مشروط بالإمكان ، وإذا جاز نصب الشهود فسق لأجل عموم الفساد : جاز التوسع في الأحكام السياسية لأجل كثرة فسق الزمان وأهله ، قال : ولا شك أن قضاء زماننا وشهودهم وولاتهم وأساقمتهم لو كانوا في العصر الأول ما وتوا ولا عرج عليهم ، فولاية مثل هؤلاء في مثل ذلك العصر : فسق ، فإن أخيار زماننا هم أرذل ذلك الزمان ، وولاية الأرذل فسق ، فقد حسن ما كان قبيحا ، واتسع ما كان ضيقا ، واختلفت الأحكام باختلاف الأزمان) ^(٢).

وقال متأخروا الحنفية : (إما كان قول المجهول مقبولا في أول الإسلام ، حيث كان الغالب العدالة ، فالحق القادر بالغالب ، فجعل الكل عدولا . وأما اليوم فالغالب الفسوق ، فالحق القادر بالغالب حتى تثبت العدالة) ^(٣).

وعند القرافي أن تعديل المشهود "حق لله تعالى" يجب على الحاكم أن لا يحكم حتى يتحقق من العدالة .

وقال القاضي ابن العربي في تعليقه على قوله تعالى : "ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو كاذب الخصام .."

(١) شمس ١٠/١٤٤ .

(٢) شمس ١٠/١٤٥ .

(٣) فروع ٤/٨٢ .

(في هذه الآية عدد علمائنا دليل على أن الحكم لا يصل على ظاهر أحوال الناس ، وما يبدو من إيمانهم وصلاتهم ، حتى يبحث عن باطنهم ، لأن الله تعالى بين أن من الخلق من يظهر قولاً جميلاً وهو ينوي قبحاً .

وأنا أقول : إنه يخاطب بذلك كل أحد من حاكم وغيره ، وأن المراد بالآية : ألا تقبل أحد على ظاهر قول أحد حتى يتحقق بالتجربة حاله ، ويختبر بالمخالطة أمره .

فإن قيل : هذا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم : (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا " لا إله إلا الله " ، وفي رواية : إنما أمرت بالظاهر والله يتولى السرائر) .

فالجواب : أن هذا الحديث إنما هو في حق الكفا عنه وعصمته ، فإنه يكتفي بالظاهر منه في حالته ، كما قال في آخر الحديث : فإذا قاتلوا عصبوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها .

وأما في حق ثبوت المنزلة بلضاء قوله على الغير فلا يكتفي بظاهرة حتى يقع البحث عنه ، ويختبر في نقلته وأحواله . (١١)

وهذا التفريق الذي أفلس به ابن العربي إنما هو أحد مواطن المنطق الفقهى العالى الذي يقر في الناس من يدرسه ، وهو الذي ضمير فهمه على الواشى المشنع على حتى تلطع ، وبسبب تلك العائنة قوي الوازع عندي لتدوين " إحياء فقه الذعوة " ، وخلاصة المنطق الرقيق هنا أن نفرق بين رجل على الهامش يريد أن يستر نفسه ويحور كفافاً ، فهذا لا نتكلف الفحص عنه ، إلا ما لنا وما له ؟ يريد أن يكفأ شره عن المسلمين ، فلماذا لا نمكته ؟ أما آخر فهو رجل يرشح لمنزلة فيها سلطة ، لذلك (لا يكتفي بظاهرة حتى يقع البحث عنه ، ويختبر في نقلته) كما قال ابن العربي .

ولما شرح ابن حجر حديث الخوارج وعنايتهم بالقرآن قال معقبا :

(وفيه أنه لا يكتفي في التنديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعبيله الغاية في العبادة والتشف والورع ، حتى يختبر باطن حاله .) (١٢)

(١١) الحكم القرآن ١٤٢/١ .

(١٢) فتح ٣٣٢/١٥ .

وأما القرطبي فقد كان أول ما شرع في التفسير يرجع الأخذ بالطاهر ، وظلَّ على ذلك حتى توسط ، لكنه لما بلغ آخر القرآن تمَّ فقهه فأوجب التثبت .

فعندما كان ما يزال في البقرة وفي تفسير الآية الكريمة (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو لئذ الخصم) :

قال القرطبي إلى أنها (دليل وتنبيه على الاحتياط فيما يتعلق بأسور الذين والدنيا ، واستبراء أحوال القتهود) (وأن الحاكم لا يصل على ظاهر أحوال الناس وما يبدو من إيمانهم وصلاتهم حتى يبحث عن باطنهم ، لأنَّ الله تعالى بين أحوال الناس ، وأنَّ منهم من يظهر قولا جميلا وهو ينوي قبيحا .

فإن قيل : هذا يعارضه قوله عليه السلام : " لمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلاَّ الله " ، الحديث . وقوله : فأقضي له على نحو ما أسمع . فالجواب : أن هذا كان في صدر الإسلام ، حيث كان إسلامهم : سلامتهم ، ولما وقد عم الفساد فلا . قاله ابن العربي . (١١)

ثم استكف فقال :

(والصحيح أن الظاهر يُعمل عليه حتى يتبين خلافه ، لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في صحيح البخاري : " أيها الناس ، إن الوحي قد انقطع ، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أصالكم ، فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقريناه ، وليس لنا من سريره شيء ، الله يحاسبه في سريره ، ومن أظهر لنا سوءا لم نؤمنه ولم نصدقه ، وإن قال إن سريره حسنة . ") (١٢)

ولم ينته إلى أن قول ابن العربي أصوب ، وأن التحقيق لحوط ، ولأنه ليس في قول عمر رضي الله عنه دليل كامل ، لأنه على التوثيق ولتضعيف على ما يظهره المرء وليس على ما يقوله فقط ، وأفعال المرء كلها شواهد لظاهرة وليس لخلق لسانه فقط .

وظلَّ على مخالفة ابن العربي حين لمَّا لية : (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضلَّ إذا اهتديتم) .

إذ استشهد بفهم ابن خزيمة مندد البصري المألوكي من أنه قد (تضمنت الآية لشغل الإنسان بخاسنة نفسه ، وتركه للعرض لمعانيب الناس ، والبحث عن

(١١) تفسير القرطبي ١١/٣ .

لحوالهم ، فإبتهم لا يسألون عن حاله ، فلا يسأل عن حالهم ، وهذا كقوله تعالى : " كل نفس بما كسبت رهينة " (١٢)

فشرد ذهنه عن أن حاجة القضاء والتأخير وأنواع المعاملات هي التي أجازت هذا الفحص للضرورة ، فبإباح بمقدارها ، وأن الآية هي موعظة تنهي عن الاسترسال الذي تستلذ به النفوس فلأنها تفرح باكتشاف أسرار الآخرين ، فيجذب فطماها ما استطاع صاحبها ، ووظفها وزجرها وإلا لأنت به هذه المناحي التسمية إلى مرض مهلك مستفح ، علامته الطرب إذا الغير هنا ، فيكون فضول تتبع الأخبار ، ويقود ، ذلك إلى حكر طاقته العقلية لمتابعة المتقطعات ، فيغفل عن تكثير خبري وتأمل منتج ، ويحجزه الفضول عن نوايا العمل الصالح ، ولربما تلب ذلك المتهم ونجا ، إذ القاحص الموسوس أسير هواجسه المتأغلة عن البر .

فلما وصل القرطبي إلى سورة الحجرات جزم بالتثبت ، فقال في تفسيره آية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِیَا فَنَبِّئُوهُ أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَابِئِينَ) (الحجرات: ٦) .

(وفي الآية دليل على قصد قول من قال : إن المسلمين كلهم عدول حتى تثبت الجُرحة ، لأن الله تعالى أمر بالتثبت قبل القبول ، ولا معنى للتثبت بعد إفاد الحكم ، فإن حكم الحاكم قبل التثبت فقد أصاب المحكوم عليه بجهالة .) (١٣)

قال : (فإن قضى بما يطلب على الثنن : لم يكن ذلك عملاً بجهالة ، كالتضاء بالشاهدين العدلين ، وقول قول العالم المجتهد ، وإما العمل بالجهالة قبول قول من لا يحصل غلبة الثنن بقبوله . ذكر هذه المسألة القشيري ، والذي قبلها : المهدي .)

واللغة المعاصر يذهب إلى أن الاحتياط أولى ، وأن التثبت في الشروط لازم ويُقاس ذلك على احتياطات القضاء ، وهو ما ذهب إليه الظاهر بن عاشور فقال :
(لقد كانت طرق المرافعات في عهد النبوة وما يليه بسيطة جداً ، فقد كان الناس يومئذ متخلفين بالتقوى والصنق والطاعة لولاة أمورهم .)

(١٢) تفسير القرطبي ٢٢١/٦ .

(١٣) تفسيره ٢٩٨/١٦ .

(ثم إن الناس اجترأوا على الحقوق تكريهاً ، وابتكروا تحيلات ، وظهرت شهادة الزور في الإسلام في آخر خلافة عمر ، واستباحوا للكلية بخصومهم وإثارة التشغب) ، (فأخذ القضاة والعلماء يجعلون أساليب في أجراء الخصومات تقطع التشغب وتحقق الحق . وأول ذلك : البحث عن أحوال الشهود .) ، (وقد قال عمر بن عبد العزيز : تحدث للناس القضية بقدر ما أحدثوا من الفجور . ثم أضيفت إلى ذلك ضوابط كثيرة مفصلة في كتب التوزل ، وقد اختصم علماء المالكية بأقنن كثيرة في ذلك .) .

(وقديماً اتخذ قضاء الإسلام دولوين يكتب ما يصدر عنهم من أجال وقبول بيئات ونحو ذلك ، لتكون منكرة للقاضي وللمن يجيء بعده ، فيبني على فعل سلفه لكيلا تعود الخصومات أئفاً ، وربما كتبوا ذلك كله بشهادة عدلين .

ومن أصله كتابة الأحكام بشهادة العدول . ولا شك أن في كثير مما أحدثه العلماء تطويلاً في سير التوزل ، ولكن طوله قصر من التطويل الذي يحصل من مزاومات الخصوم وتحيلاتهم .)^(١١)

وهذا العرف القضائي في تكوين الحقوق والبيئات يليق أن تأخذ به الدعوة الإسلامية فتلجأ إلى تكوين وثائق دعوية إذا لم تمنع من ذلك شدة الظرف الأمني ، وفي التكوين تطويل ، ولكننا نقول كما قال ابن عاشور : إن التطويل يقصر من تطويل آخر يحصل من خلاف الدعاة في المستقبل حين تتعارض الدعاوى ، وقد سن التنظيم العالمي سنة حسنة في ذلك وكتب عدة وثائق عالية المستوى ، فيها فقه ومنطق وجدال بالتي هي أحسن ، ومن آخرها وثيقته المباركة في خلاف دعاة العرق مع مسؤولهم .

□ ما يرد على أسرار الداعية من جرح يقتضيه التثبت خلال

وأما ما في تطبيق نظرية الشروط من الحاجة إلى ذكر عيوب الناس فهو مباح وليس من الغيبة ، لأن منع المفسدة التي هي ديدن الفقيه يقتضي ذلك .

قال ابن حجر : (ما يترتب عليه حكم شرعي فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه .

(١١) مقاصد الشريعة/ ٢٠٢-٢٠٣ .

وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا يُذَكِّرُ الْقَصْدَ النَّصِيحَةَ ، مِنْ بَيَانِ غُلُطٍ مِنْ يَخْشَى أَنْ يَتَّقِدَ
أَوْ يُخْزِرَ بِهِ فِي أَمْرٍ هَا ، فَلَا يَدْخُلُ ذِكْرُهُ بِمَا بَكَرَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْغِيبةِ الْمَحْرُومَةِ .

ثُمَّ قَالَ : (قَالَ الْعُلَمَاءُ : تَبَاحُ الْغِيبةِ فِي كُلِّ غَرَضٍ صَحِيحٍ شَرْعًا حَيْثُ
يَتَعَيَّنُ طَرِيقًا إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِهَا ، كَالْتِظْمِ ، وَالِاسْتِعَانَةِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَذْكَرِ ،
وَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَالْمَحَاكِمَةِ ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْفِتْنَةِ . وَيَدْخُلُ فِيهِ تَجْرِيجُ الرِّوَاةِ
وَالشُّهُودِ ، وَإِعْلَامُ مَنْ لَهُ وَلَايَةُ عَامَّةٍ بِسِيرَةٍ مِنْهُ هُوَ تَحْتَ يَدِهِ ، وَجَوَابُ
الِاسْتِثْنَاءِ فِي نِكَاحٍ ، أَوْ عَقْدٍ مِنَ الْعُقُودِ . وَكَذَا مِنْ رَأْيٍ مَتَّقَاهُ يَتَرَدَّدُ إِلَى
مُبْتَدِعٍ أَوْ فَاسِقٍ . وَيُخَالَفُ الْإِقْدَاءُ بِهِ . وَمِمَّنْ تَجُوزُ غِيبتُهُمْ : مَنْ يَتَجَاهَرُ بِالْفِسْقِ
أَوْ الظُّلْمِ أَوْ الْبِدْعَةِ) (١٥)

وَعَدَّدَ الْفَرَاغِيُّ صُورًا مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ مِنَ الْغِيبةِ .

وَهِيَ النَّصِيحَةُ ، وَالتَّجْرِيجُ وَالتَّحْذِيلُ ، وَالْمَعْلَنُ بِالْفِسْقِ ، وَأَرْبَابُ الْبِدْعِ
وَالنَّصَائِفِ الْمُضِلَّةِ ، وَالدَّعْوَى عِنْدَ وَلَاةِ الْأُمُورِ . (١٦)

وَقَالَ الْكِرَائِسِيُّ أَسْعَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التُّوسَانِيُّ : (وَالْفِسْقُ يُعْرَفُ بِالِاجْتِهَادِ
وِغَالِبِ الظَّنِّ) (١٧)

وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ فِسْقِ الشَّاهِدِ وَعِدَائِهِ ، لَكِنِّي أَرَاهَا قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ ، إِذَا لَا يَكُنُّ
أَحَدٌ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْيَقِينِ أَوْ اِشْتِرَاطِهَا ، وَلَكِنْ مَا يَتَرَجَّحُ فِي ظَنِّ الْقَاضِي أَوْ
صَاحِبِ الْفَرَارِ ، وَالْقَوْلُ بِالِاجْتِهَادِ لَا يَحْضُرُ أَنْ يَدْعِيَ كُلُّ مُوسِمٍ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ ،
لَأَنَّ كَلِمَةَ الْاجْتِهَادِ تَعْنِي أَنَّهُ قَدْ بَدَّلَ كُلَّ جَهْدِهِ فِي التَّحْرِي .

□ وَمِنْ لَفْظَةِ الْقِسْمَةِ الْإِمَّاكُ : (اسْتَصْحَبَ حَالٌ مِنْ أَلْتَهُمْ بِسُوءٍ إِذَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ
مَعْرُوفًا بِالْخَيْرِ إِذَا لَمْ يَتَّظَرَّ عَنْهُ بِالْبَحْثِ مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ) . (١٨)

□ وَإِذَا اتَّهَمَ دَاعِيَةً أَخَالَه ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ تَأْوِيلٌ ، فَلَا حَرَجَ .

فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اجْتَمَعُوا بِبَيْتِ
عُثْمَانَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، (فَقَالَ قَاتِلْ مِنْهُمْ : لَيْنَ مَالِكٍ بَيْنَ الدُّخَانِ ،

(١٥) فَتْحُ الْبَارِي ٨٢/١٣ ، طَبْعَةُ الْبَاهِي .

(١٦) وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ وَشَرْطُهُ فِي الْفُرُوقِ لِلْفَرَاغِيِّ ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ .

(١٧) الْفُرُوقُ لِلْكِرَائِسِيِّ ٢١٢/١ .

(١٨) فَتْحُ الْبَارِي ٢٢٧/٨ .

أو ابن النخشن ؟ فقال بعضهم : ذلك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقل ذلك ، ألا تراء قد قال : لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : فإنا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإن الله قد حرّم على الناس من قال : لا إله إلا الله ينفي بذلك وجه الله .)

قال ابن حجر : (وقال ابن عبد البر : لم يختلف في شهود مالك بدرأ ، وهو الذي أمر سهيل بن عمرو ، ثم ساق بإسناد حسن عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن تكلم فيه : ليس قد شهد بدرأ ؟)

قلت : وفي المغازي لابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مائكا هذا ومعن بن عدي فحرقا مسجد الضرار ، فدل على أنه بريء مما اتهم به من اللعن ، أو كان قد ألتع عن ذلك ، لو التقا لأدّاهم به ليس نفاق الكفر إنما أنكر الصحابة عليه توكده للمنافقين ، ولعل له عذرا في ذلك كما وقع لحاطب .)

ثم أورد ابن حجر أن من فوائد هذا الحديث جواز (التنبيه على من يُظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ، ولا يُعد ذلك غيبة ، وإن على الإمام أن يتنبّه في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجميل .) (وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق ، بل يُعذر بالتأويل .) (١٩)

بل للداعية ذلك حتى ولو لم يكن المعاب متلبا بما فيه الضرر ، وإنما يخشى الداعية الجارح له ضررا منه في المستقبل ، وهذه الصورة وإن كانت نادرة في الحياة العامة ، إلا أنها كثيرة الوقوع في الحياة الدعوية ، وبحاجتها الفقه الدعوي ، إذ يستعمل الدعاة الجرح عند ترشيح أحد لعضوية الجماعة أو لمهمة دعوية ، فيضطرون معه علم إلى أن ينكر معائب المرشح ، مع أن المرشح في تلك الساعة في أتم المسالمة ولم يرتكب إثما ، ولكن لأن قوله أو تأويله تتيح المجال له لأن يسبب ضررا معنويا للجماعة في الأغلب : يمارع الدعاة الذين يرون فيه الضعف إلى تضعيفه ، من باب الاحتياط المستقبلي ، وليس عليهم حرج إن شاء الله .

(١٩) فتح الباري ٦٢٢/١ ، طبعة المطبعة .

ونقيس ذلك على ما قاله القرافي من جواز (التجريح والتعجيل في الشهود وعقد الحاكم عند توقيع الحكم بقبول المجروح ولو في مستقبل الزمان)^(٢٠).

فلا ننتظر حصول أخطائه أو إفساده لننطق ، بل نحتاط ابتداء ، ولا ننكر على من يبادر ونرده بأن المعاب لم يقترب من العمل ما فيه خطأ . ولكن يوعظ الجارح أن يتقى الله ويتجنب البغي ، وتبلى عليه إية (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وأثابتم ، والتقى بغير الحق)^(٢١).

قال القرطبي : (قال ثعلب : البغي أن يقع الرجل في الرجل فينتكمت فيه ، ويبغي عليه بغير الحق ، إلا أن ينتصر منه بحق . وأخرج الإثم والبغي من الفواحش وهما منه لعظمهما وفحشهما ، فنصن على ذكرهما تأكيداً لأمرهما وقصدًا للزجر عنهما)^(٢٢).

ونقل عن القرأء أنه الاستطالة على الناس .

والذي أراه أن القضية يمكن أن تنقلب من حق للجارح في أن يجرح ، إلى حق للمجروح في أن ينتهت صاحب القرار ، إذ في التثبت احتمال براءته.

وقد استنبط ابن حجر من ثانيا رواية عائشة رضي الله عنها لواقعة الإفك ومزال النبي صلى الله عليه وسلم لها ولغيرها مشروعية (البحث عن الأمر القبيح إذا شيع وتعرف صحتة وإفساده بالتنقيب على من قبل فيه ، هل وقع منه قبل ذلك ما يشبهه أو يقرب منه ، واستصحاب حال من اتهم بسوء إذا كان قبل ذلك معروفا بالخير إذا لم يظهر عنه بالبحث ما يخالف ذلك)^(٢٣).

وعندي : أن الأهم في ذلك ليس تجويز البحث والتنقيب ، كما يفهم ذلك للوهلة الأولى من النص ، ووفقاً لأعراف التحقيق المتوارثة لدى أمة الإسلام وجميع الأمم ، وإنما عنصر الأهمية هنا في أن هذا التحقيق يُنظر إليه على أنه (حق) لمن قُفِّ بكتب أو سوء ، لتظهر براءة البريء ، ويتأكد هذا في المحيط الدعوي والسياسي حيث الأعمال الجماعية التي تجمع أرهاضا أقرقا ليس الحسد عنهم ببعيد ، ولا الغيرة ، ولربما تعزل الوشائيات أعلى

(٢٠) الفروق ٢٠٦/٤ .

(٢١) الأعراف ٢٢ .

(٢٢) تهذيب القرطبي ١٢٩/٧ .

(٢٣) فتح الباري ٩٦/١٠ .

الكفاليات الدَعَوِيَّة إذا تقبلها الأمير من دون تفتيش ، وفي التاريخ قصص تشهد .

وعند ذلك نسمح للمجروح أن يدافع عن نفسه ويعتد مآثره وأفعاله الحسنة ، ولا يكون منحه لنفسه في هذه الحالة مكروهاً .

وقد استنبط ابن حجر من تعداد عثمان رضي الله عنه لحباد أفعاله يوم حوسبر (جواز تحدث الرجل بمناليه عند الاحتياج إلى ذلك ، لدفع مضرة أو تحصيل منفعة ، وإما يكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والعجب .)^(٢٤)

وأحب للداعية أن يكون (حَمْدٌ) بعد ما يكون (نَمْنَةٌ) .

قال القرطبي : (الحمد نقبض النَم . تقول : حمدتُ الرجلَ حمداً فهو حميد ومحمود ، والتحميد أبلغ من الحمد ، والحمد أعم من التكرار ..) . قال :

(والمُحَمَّدة : خلاف الممنة .

وأحمد الرجلُ : صار أمره إلى الحمد .

وأحمدته : وجدته محموداً . تقول : أنبتُ موضع كذا فأحمدته ، أي صانفته محموداً موافقاً ، وذلك إذا رضيت سعادته أو مرعاه .

ورجلٌ حَمْدَةٌ - مثلُ هَمْزَةٍ - : يكثر حمد الأشياء ويقول فيها أكثر مما فيها ..)^(٢٥)

وليعلم الداعية أن المبالغة في فحص أحوال الناس مذمومة كذلك ، وأحد وجوه تفسير آية المسائدة الكريمة : (لا تسألوا عَنْ أَثْنَاءِ إِنْ تُبَذَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ)^(٢٦)

أنها في لثمي عن الإلحاح في تحقيق أمور الناس .

قال القرطبي في هذه الآية وفي حديث التهي عن كثرة السؤال : (قيل : المراد بكثرة المسائل : السؤال صملاً لا يعني من أحوال الناس ، بحيث يؤدي ذلك إلى كشف صوراتهم والإطلاع على مساوئهم ، وهذا مثل قوله تعالى : (ولا تجسسوا ولا يغتبوا) يغتبكم بعضاً) (المجرات: من الآية ١٢) .

والتوازن أسوأ ، والتعادل أبرأ ، والتوسط أليق بالمؤمنين .

(٢٤) الفتاوى ٢٢٧/٦ .

(٢٥) قصص القرطبي ٩٢/١ .

(٢٦) المسألة ١٠١ .

□ الشروط القرآنية

سبق ذكر شروط توثيقية قرآنية في ثنايا البحث ، وسياقي منها شيء آخر يتناثر في هذا الفصل وبقيّة الكتاب ، ولكن لحاول هنا حشد بعض الموازين الصريحة وعرضها متصلة لتبين أن الفقهاء ما تكلموا في المتروك تكلفاً ، وإنما كانوا يستمدون منه القرآن قبل كل شيء .

□ فالتمس في القرآن صلح وفلج ، لا يستون .

• (أفجعل المؤمنين كالمجرمين) (النم: ٣٥) .

• (لم نجعل للذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض لم نجعل للمتقين كالفجار) (من: ٢٨) .

□ والتمس أخيراً وأشرار : (إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمؤمنين في نار جهنم خالدين فيها أولئك هم شر البرية * إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية) (البقرة: ٦٠ ، ٧٠) .

□ والعمل يضع المؤمنين في درجات ، وليس القاعد كالمجاهد ، (لا يمتلوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة وكلّا وعذ الله الضعفاء وفصل الله المجاهدين على الضعفاء أجراً عظيماً) (النساء: ٩٥ ، ٩٦) .

(أقمن التبج رضوان الله لمن بآء بسخط من الله ومنأه جهنم وبئس المنصير * هم درجات عند الله والله بصير بما نعمتون) (إل عمران: ١٦٢/١٦٣) .

قال القرطبي :

(قيل : هم درجات متقونة ، أي هم مختلفو المنازل عند الله ، فمن اتبع رضوانه الكرامة والثواب العظيم ، ولمن بآء بسخط منه المهانة والعذاب الأليم .

ومعنى هم درجات : أي ذوو درجات ، لو على درجات ، لو في درجات ، أو لهم درجات .
وأهل النار أيضاً ذوو درجات .) .

قال : (فلمؤمن والكافر لا يستويان في الدرجة ، ثم المؤمنون يختلفون أيضاً ، فبعضهم أرفع درجة من بعض ، وكذلك الكفار .

والترحة : التوبة ، ومنه الدرج ، لأنه يُطوى رتبة بعد رتبة . (٢٧)

□ وهذا يميز الناس إلى عدول وغير عدول : (يُحْكَمْ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ) . (٢٨)

□ في مراتب متفاوتة : (ثُمَّ لَوْزَنَّا الْكُتَابَ الَّذِينَ اسْتَفْتَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِنَّ اللَّهَ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ) (فاطر: ٣٢) .

□ ويكون المرء أحياناً مقرباً من الخير أو الشَّرُّ غير منغمس فيه بالكلية ، وذلك واضح من خلال قوله تعالى في المنافقين : (هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ قَرَبٌ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ) (آل عمران: من الآية ١٦٧) ، لكن هذا القرب يلحقهم بالسقطة التي اقترفوا منها .

□ ولسنا نطلب الذكيول المعادي المرسي دائماً ، بل يمكن أن تكون القريضة والمنعماء كافية : (يُحْضِنُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْيَاءٌ مِنَ التَّعَفُّفِ يَعْرِفُهُمْ سِيمَاهُمْ) (البقرة: من الآية ٢٧٣) .

□ ولذلك ينبغي أن تُحصى مناقب اليافكول ليبرزوا بها ، لقوله تعالى : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطَؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ) (التوبة: من الآية ١٢٠) .

□ وإمامة المؤمنين منزلة عليا :

• (واجعلنا للمتقين إماماً) (الفرقان: من الآية ٧٤) ، ولذلك تكون محكورة لأهل المناقب .

• وقد يجوز للتفة أن ينصدي لتعظيم غيره وقبائنه إذا رأى أن منزلته عند المقابل المحتاج مجهولة ، فحين طلب المنجيدان من يوسف عليه السلام تأويل رؤياهما لم يجبهما فوراً ، بل قدم قبل جوابه تعريفهم بما وهبه الله تعالى من التعبير والتوحيد :

(لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا) . (٢٩)

(٢٧) تفسير القرطبي ١/ ١٦٨ .

(٢٨) المائدة/ ٦٥

(٢٩) يوسف/ ٣٧ .

قال التفسري:

(فيه أن العالم إذا جهلت منزلته في العلم فوصف نفسه بما هو بصدده -
وغرضه أن يقتبس منه - لم يكن من باب التزكية) (٣٠)

□ وعنوان الخبرية: القوة والأمة: (إن خير من استأجرتا القوي
الأمين) (القسم: من الآية ٢٦).

□ لأن العلم مظنة العقل والإيمان:

• (ويرى الذين آمنوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق) (٣١)

• وقد يزداد علم العالم عن الدرجة العادية فيكون مبسوطاً ، فيرشح صاحبه
لقيادة فومه: (إن الله استغفاه عليكم وازداده بسطة في العلم والجسم) (٣٢)

• ويظل العلم يزداد حتى يصل درجة الرسومخ .

(والرأسخون في العلم يقولون لئلا يك) (ال عمران: من الآية ٧)

(لكن الرأسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك) (٣٣)

□ وقوة الجسم وتجاوز سن الشباب مظنة للتكليف بالقيادة ، لما مضى من
ذكر البسطة في الجسم ، ولقوله تعالى: (ولما بلغ أشده فأنزاه حكماً
وعِلماً) (يوسف: من الآية ٢٢) .

□ وللذين يثبتون في المحن والفتن وساعات العسرة الفضلية ، لقوله
تعالى: (لقد شاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في
ساعة العسرة) (التوبة: من الآية ١١٧).

□ وسبق الانتماء والانحياز والإسلام سبب تفضيل آخر .

• لقوله تعالى: (والمشاقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين
اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) (التوبة: من الآية ١٠٠).

• ولقوله تعالى: (لا يستوي من لئن من قبل الفتح وقاتل أولئك أضخم
نرجة من الذين اتبعوا من بعد وقاتلوا وكذا وعد الله الحسنى والله بما تعملون
خبير) (الحديد: من الآية ١٠) .

(٣٠) تفسير التفسري ١٠٠/٢ .

(٣١) مجاً ٧/ .

(٣٢) سورة ٢٤٧/ .

(٣٣) النساء ١٦٢/ .

□ والذي عركته المندائد فنجح في الاختبار ووفى بعهده الفضلية : (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر) (الأحزاب : ٢٣) .

□ والواجب تقديم ظن الخير بالمؤمنين ، والعدالة لا يزيلها خبر محتمل وإن شاع .

(لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا) .

قال القرطبي :

(هذا عتاب من الله سبحانه وتعالى للمؤمنين في ظنهم حين قال أصحاب الإفك ما قالوا .

قال ابن زيد : ظن المؤمنون أن المؤمن لا يفجر بأمره . و " لولا " بمعنى : هلا .

وقيل : المعنى أنه كان ينبغي أن يتيسر فضلاء المؤمنين والمؤمنات الأمر على أنفسهم ، فإن كان ذلك يبعد فيهم فذلك في عائشة وصفوان أبعد .

وروي أن هذا النظر الشديد وقع من أبي أيوب الأنصاري وأمراته ، وذلك أنه دخل عليها فذالت له : يا أبا أيوب ، أسمعنا ما قيل ؟ فقال : نعم ، وذلك الكذب ! أكنث يا أم أيوب تعطين ذلك ؟ قالت : لا والله . قال : فعائشة والله أفضل منك . قالت أم أيوب : نعم) .

قال :

(فأوجب الله على المسلمين إذا سمعوا رجلا يقذف أحدا ويذكره بقبیح لا يعرفونه به أن ينكروا عليه) .

ثم قال :

(ولأجل هذا قال العلماء : أن الآية أصل في أن درجة الإيمان التي حازها الإنسان ، ومثزلة الصلاح التي حلها المؤمن ، وثبسة العفاف التي يستتر بها المسلم : لا يزيلها عنه خبر محتمل وإن شاع ، إذا كان أصله فاسداً أو مجهولاً) .^(٢٤)

فهذه قاعدة وأصل مهم في منطق الفقه .

(٢٤) تفسير القرطبي ٢٠٦/١٢ .

□ واغفر له تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْتَنُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ)

قال القرطبي :

(والذي يميّز الظنون التي يجب اجتنابها عما مواها : أن كل ما لم تعرف له أمارة صحيحة وسبب ظاهر : كان حراماً واجب الاجتناب ، وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهده منه المنكر والصلاح ، ولو نعت منه الأمانة في الظاهر ، فظن الفساد به والخيانة محرم بخلاف من اشتهر الناس بتعاطي الركب والمجاهرة بالخبائث ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم : " أن الله حرم من المسلم دمه وعرضه وأن يظن به ظن الموت " وعن الحسن : كنا في زمن الظن بالناس فيه حرم ، وأنت اليوم في زمن عمل وأسكت وظن في الناس ما شئت).

قال :

(وللظن حالتان :

حالة تعرف وتقوى بوجه من وجوه الأدلة ، فيجوز الحكم بها ، وأكثر أحكام الشريعة مبنية على غلبة الظن ، كالقياس وخير الواحد ، وغير ذلك من قيم المتكفلات وأروش الجنائيات .

والحالة الثانية : أن يقع في النفس شيء من غير دلالة ، فلا يكون ذلك أولى من ضده ، فهذا هو الشك ، فلا يجوز الحكم به ، وهو المنهي عنه .

قال :

(ولكن العلماء على أن الظن القبيح بمن ظاهره الخير لا يجوز ، وأنه لا حرج في الظن القبيح بمن ظاهره القبح ، قاله المهدي .) (٢٥)

□ والمسلم مطالب بأن يبلدر هو نفسه إلى وزن نفسه وقياسها ومعرفة خفيها ، ليرفع عن إخوانه نقل الفتنة : (بل الإنسان على نفسه بصيرة * ولو ألقى معاذيره) (القياس : ١٥) .

□ وهذه الموازين تصدق على الكافرين أيضاً .

فمن الكافرين قادة ومنهم أتباع : (فَقَاتِلُوا أَمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٢٦)

(٢٥) تفسير القرطبي ٣١٦/٦ .

(٢٦) فتاوى ١٦٠ .

□ مع ملاحظة أن أكثر المشركين أهل فسوق : (وثأبى قلوبهم وأكثرهم فامبثون) (النوبة: من الآية ٨) .

□ ولذلك فإن ميزان الكثرة مهنور في الثقويم ، لا تنهض به حجة ، والكثرة العدنية لا تركي أصحابها إن لم يكونوا أزكياء بشاهد آخر ، ولية العائدة : (قل لا ينشئ الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث) (المائدة: من الآية ١٠٠) أصل في هذا الباب صريح ، تقرر بوضوح تهمة من ضد ولو كثر أضرايه وأثكله ، بل وإن صاروا مولداً أعظما .

فادرس القرآن ، وقم بتجزئته موضوعياً : يُختصر لك طريق التعرف على النظرية العامة لشروط التوثيق ، ويفتح لك باب فهم جميع نظريات فقه الدعوة .

□ إخوان ليلي ... !

ومن حقائق الحياة الكبرى التي لا يعسر فهمها على أحد : تمايز الناس ، واختلاف طباعهم وأخلاقهم ، وأهل السوق لا يساوون بينهم عند البيع ، والعوائل لا تتقبل جميعاً عند المساهرة ، فلماذا تفتح أبواب الدعوة للجميع ؟ بل نشترط وننتق .

و (الناس كالقبت ، والقبب ألوان)

فاربأ بنفسك أن تستأنس بمن لا عقل له ، ولا يسير إلى غاية .

فبعض الرجال نخلة لا جنى لها ولا ظل إلا أن كعد من النخل

أنشده سيدي

وحاشاك أن يكون هؤلاء لك أصحاباً ، فإن القلب يستوحش عند مخالطة أمثالهم ، ممن ليس لهم قضية ولا هدف ، ولا يحركهم شعور بمسؤولية لو بهزهم خبر المسلمين وثأ الصراع ، ولا تكويهم حرارة التحذيرات .

لكن هناك ، عند إخوان ليلي : نعطي صفة قلبك وتباعد .

وهناك ، عند إخوان ليلي : نقم معنى الزعامة حقاً .

عندما قالت ليلي الأخيلىة ترثي أخاها :

ومُخْرِقُ عَمَةِ الْقَمِيصِ تَخَالَفَهُ يَوْمَ التَّلَقَاءِ مِنَ الْحَيَاءِ سَقِيمًا
حَتَّى إِذَا رُفِعَ التَّوَاءُ رَأَيْتَهُ نَحْتَ التَّوَاءِ عَلَى الْخَمِيصِ رُعِيمًا^(٣٧)

وكم أرتنا الذعوة وأحداثها إخوان لبلى هؤلاء ، الذين امتزجت أرواحهم
بروح الذعوة ، وذابت رغبتهم وطموحتهم وآمالهم في تيار الذعوة ،
وصفروا في غفور النشاط على سعة التواضع والفقر ، بغير مال ، ولا
شهادة دراسية عليا ، ولا لقب ولا سيارة ، ولا مركز مرموق ، بل بالقميص
المخرق المرقن ، حتى إذا جد يوم البذل والتفليس الخيري رأيتهم الزعماء
حقا ، يقولون جمهرة المومنين ، ويضربون الأمثال لمن يروم التحذي
والتهني عن المنكر الفاضل ، ولو صلتهم الناظر لهم بعين المولايين الذنوبية
والأعراف الوظيفية نوضعهم في المؤخرة ، لكن العارف بلغات القلوب
ولهجات الأرواح يميز المنزل السامية التي احتلوها ، فيؤسر إعجابها ،
وينشد احترامها ، فينطق لسانه بلزكي الذعاء لهم ، لما رأى من نبض
ووميض .

□ الوصف المثالي لمن يتولى إمدّة في خيال الجويني

ومما يقتبس من شروط الإمامة ما يصلح لشروط القيايين في الذعوة مما
ذكرها الفقهاء في ذلك قول الجويني في اشتراط الشجاعة والثناء لها ، ولكن
مع عدم التهور .

قال : (وهذه الصفة يجب اكتسابها بالإيثار والاختيار ، وإن كان قد يفيد
كثرة مصانعة الخطوب ومعارضة الحروب : مزيد إلى ، ومزية إقدام ، إذا
صانحت جمورا مقدما . ومن كمل على الجبن واستشعر الحذر لا يزداد على
طول المراس إلا لمرط الخور .

ثم التهمة مرعية مع كمال العقل ، ولا يصلح مقتحم هجم لهذا الشأن ،
وهذا المنصب إلى رأي أحوج منه إلى ثبات الجنان^(٣٨) .

وتأسرنا صورة أمير جيش المسلمين في ذهن الجويني كيف أنه يراه :

(٣٧) تفسير القرطبي ١/١٥٢ .

(٣٨) الفتاوى ٨٢/١ .

(مَنْ حَكَمَهُ التَّجَارِبُ ، وَهَذَبَهُ الْمَذَاهِبُ ، لَا يَسْتَقِرُّ نَزَقٌ ، وَلَا يَضْحَرُ حَقٌّ ، وَلَا يُعْلَنُ عَنْ الْقِرْصِ إِذَا أَمَكْتُتْ خُورٌ .

يُطْرَقُ لِلضُّدْعِ ، كَالصَّلِّ النَّضْمَانِ ، وَيَتَوَشَّدُ فِي لَوَانِ الْقِرْصَةِ كَالصَّنْعِ بِهِوِي فِي الْإِنْتِضَاضِ . وَلَيْكُنْ طَبَا بِالْغُرُزِ ، هَجُومًا فِي مِظَانِ الْحَاجِلَاتِ عَلَى الْغُرُزِ ، عَارِقًا بِغَوَائِلِ الْقِتَالِ ، مُصْطَبِرًا فِي مِلْطَمِ الْأَهْوَالِ ، مُحْيِيًا فِي الْجَنْدِ ، لَا يُمَقَّتْ لِقِرْطِ مِثْلَانَةٍ ، مَهِيًا لَا يُزْلَجُ فِي التَّكْيَاتِ) .^(٢٩)

ولنا في مثل هذا موعظة ، ونقتبس شروطنا الذعوبة منها ومما قلناه للفقهائ في بقوة الولايات ، وليس النص على الصفة يجعلها حتمًا لازمًا ، إنما تستد وتُقارب ، والمهم هو التيقظ عند الثولية ، ومغزى الفقه تنبيه المسلمين إلى الخروج من الاختيار العشوائي المنمائل إلى الاحتياط وإتقاء أصحاب التجابة والنباهة والشجاعة والكرم والرفق والحلم ، فمثل هذه الصفات هي أساس كل ولاية ، ثم تكون هناك نسبة في إضافة صفة أخرى أو صفات ، أو إهدار صفة أو صفات ، بحسب طبيعة التكليف والظرف الخارجي والداخلي ، وبمثل المرجع الأول هو الاجتهاد في تولية الأصلح كقاعدة عامة ، وللدراسة والأوقاف الخاصة حكم ساه في هذه المناحة ، وهي صنعة تزيدها الأيام دقة وبعداً عن المجازفات والخطأ .

(ثم الإمام لا يستوزر إلا شهما كاليا ، ذانجدة ، وكفاية ، ودراية ، وتفاذ رأي ، وإستقاد قريحة ، ونكاه فطنة ، ولا بد أن يكون متلقعا من جلايب الذبابة بأسبقها وأصفها وأصفها ، راقيا من أطوار المعالي إلى ذراها ، فإنه متصد لأمر عظيم وخطيب جسيم ، والاستعداد للمراتب على قدر أخطار المناصب) .^(٣٠)

□ النِّقَّةُ مِنْ رِجَحَتِ طَاعَتِهِ وَالْمَوَازَنَةُ فِي الْحَيِّ الطَّرِيقِ

وفي كلام بعض الفقهاء ما يؤخذ صواب نظرية تقسيم الناس إلى منازل ومراتب ، وفي نظرية مهمة في فقه الدعوة المعاصر ، إتبنت عليها عمليات شروط التوثيق والتضعيف ، التي هي من لوازم التنظيم الجاد .

(٢٩) العياشي/٢٩٤

(٣٠) العياشي/٨١/١٢ .

ففي البخاري أن أبا سعيد المتاعدي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " خير دور الأتصار بنو النجار " .

قال ابن حجر : (قال ابن القتين : في حديث أبي سعيد دليل على حواز المتاضلة بين الناس لمن يكون عالماً بأحوالهم ، لينبئه على فضل القاضل ومن لا يلحق بدرجته في الفضل ، فيتمثل أمره صلى الله عليه وسلم بتزويل الناس منازلهم ، وليس ذلك بغيبة)^(١١)

فليس الأمر هو مجرد الاحتياط ومنع الضعيف من الصدارة ، وإنما هو أبعد من ذلك : أن ندع التنظيم يتمنع بتصدير الثقات ونمكينهم من وضع مؤهلاتهم في خدمة الدعوة ، وليس صحيحاً ما يذهب إليه البعض من أن المسلمين سواء لا فرق بينهم ، فهذا قول عاطفي ينكره منطقي الفقه وشاهد الوقائع والشجارب بضده ، بل العدالة شرط في قبول المسلم المنقلب داعية ضمن الجماعة ، واستمرارها ونموها شرط آخر في توليته شيئاً من المسؤوليات .

وقل السيوطي تعريف مقتضى الشافعية للعدالة بأنها :

(ملكة ، أي هيئة راسخة في النفس تمنع من إقرار كبير أو صغيرة دالة على الخسة أو مباح يخل بالمروءة) .

قال السيوطي :

(وهذه أحسن عبارة في هذا) .

ولضعفها قول من قال : احتجاب للكبار والإصرار على الصغار .^(١٢)

لأن مجرد الاجتناب من غير أن تكون عنده ملكة وقوة تردعه عن الوقوع فيما يهواه غير كافٍ في صدق العدالة . ولأن التعبير بالكبار بلفظ الجمع يوهم بأن إرتكاب الكبيرة الواحدة لا يضره ، وليس كذلك .

ولأن الإصرار على تصغير من جملة الكبار .^(١٣)

(١١) الفتح ٨١/١٢ .

(١٢) أي لاحتجاب الإصرار عليها أيضاً ، ويوضحه كلام السيوطي الأتي .

(١٣) الأثناء والنظر ٤١٣ .

ونذكر المَبرُوطي كذلك عن جمهور الفقهاء أن : (من غلبت طاعته معاصيه كان عدلاً ، وعكسه فاسق .)

قال :

(ولنظ التلغفي في المختصر يوافقه) . (١٣)

قال المَبرُوطي :

(والذي صحَّح عن التلغفي أنه قال : في الناس من يمتنع الطاعة فلا يمزجها بمعصية . وفي المسلمين من يمتنع المعصية ولا يمزجها بالطاعة . فلا سبيل إلى ردِّ الكلِّ ، ولا إلى قبول الكلِّ ، فإن كان الأغلب على قرْنِ رجل من أمره : للطاعة والمروءة : قبلت شهادته وروايته . وإن كان الأغلب المعصية وخلاف المروءة : رددتها .) (١٤)

فالتلغفة إذن : من رجحت طاعته وزالت إيجابيته على سلبهاته ، وهذا يوجب الموازنة ، فنزَّه الداعية بحسناته وسنَّهاته معا ، ونعطي لكلِّ منها قيمةً ، ونجمع في الآخر النقاط لنرى إن كان ناجحاً أم ساقطاً في الهوة ، وهذا الوزن هو ركن في فقه التوثيق .

قال الخطيب البغدادي : (ليس أحد من المسلمين بذلك من الاهتمام بشيء من الطاعات ، ولا يعتمد أحد من أن يمتنع ببعض معاص ، فلم يكن لمعرفة العدل من الفاسق طريق غير موازنة أحواله وترجيح بعضها على بعض : فإن رجحت معاصيه صار بذلك فاسقاً ، وإن رجحت طاعته صار بذلك عدلاً .

وفي معنى ما ذكرناه ، قول الله تعالى : (وتضع الموازين القسط ليوزم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أثينا بها وكفى بنا حاسبين) (الانبياء : ٤٧)

وقوله تعالى : (فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون * ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون) .

فجعل الحكم للأرجح من الطاعات أو المعاصي .

فكذلك معرفة العدالة والفسق .) (١٥)

(١١) إرشاد الفحول / ٥٢ .

(١٢) الفقيه والمتفقه / ١٧٦ .

وليست العبرة بوجود الميزان فقط ، وإنما العبرة بالمعيار الذي تستخدمه في الوزن : أهو ثقيل أم خفيف ؟

فتقد الرجال بوجوب عبثاً تقبلاً وتمحبصاً دقيقاً .

أي لا بد لنا أن نتشدد في شروطنا ، وبعض الحركات تريد التكرار ، والأرقام الكبرى ، من أجل الدعاية ، فتتساهل ، ولكن الذي يريد النجاح حقاً يأتيه من طريقه الصحيح ، فيختار الرجال ، ولا يلتفت لمزايدات ليس لها في الحياة أثر ، بل يتشدد في شرطه ويمشي وثقلاً .

ولا أعلم بيتاً قالته الشعراء استوعب معاني التخطيط التربوي كلها وجمعها من أنظارها فأحاط بها : مثل قول شاعرٍ ، فذل لا أعلم اسمه :

لقد كثر الأقوال قلة ناقد لهم ، المتساوى مخطئ ومصيب^(١١)

فالاستكثار والمبالغة في العدد طريق خطر ، لأنه إنما يقوم على إهدار قانون نقد الرجال ، فتختلط الأنواع والمطبقات والمستويات ، وليس الضعيف كالقوة ، ولا التلاصق كالمسكن ، ولقد علمنا أحداث الأيام المؤالف والتجارب وتصاريح النشاط الجماعي أن الكمير المميز اللاحق لا يداني الصحيح الصريح ، وهبهات .

ولمنا نغفل عن أثر الكثرة في الحياة النيابية الحاضرة ، من أجل الضغط ، والانتخابات البرلمانية ، ولكن الكثرة إنما نطلبها بعد المراحل الأولى ، بعد مرحلة التأسيس وبعد إتقان الانفتاح الأول والتربيات التخصصية ، وبصنعها لنا الإعلام وظهور الزعامات حين نتساهل في الشروط ، وقد تكفل " المسار " بشرح ذلك .

□ شروط التقريب هيئي الشروط القياسية ثم تتعاضد وتتنازل

والذي أقترحه ، للوصول إلى دقة القياس والوزن : أن نجعل من صفات التقريب وشروطه المرجع الوصفي والمثال القياسي ، ثم تكون شروط الفيلاديين أعلى من ذلك ، بزيادة طردية مع تناسب مقدار المسؤولية ، وتكون بالمقابل شروط العضوية والتأييد أدنى من ذلك .

(١١) المعيار المحرر للونشريسي ، ٢٦٥/٩ .

□ قال القرطبي : (النقيب : كبير القوم ، القائم بأمرهم الذي يُنقب عنها وعن مصالحهم فيها .

والنقيب : الرجل العظيم الذي هو في الناس على هذه الطريقة ، ومنه قيل في عمر رضي الله عنه : إنه كان لنقيباً .

فالنقباء : الصُّنَّان ، وأحدهم نقيب ، وهو شاهد القوم وضمينهم . يُقال : نقيب عليهم ، وهو حسن النقيبة ، أي حسن الخليفة .

والنقيب والنقيب : الطريق في الجبل . وإما قيل : نقيب ، لأنه يعلم دخيلة أمر القوم ، ويعرف مناقبهم ، وهو الطريق إلى معرفة أمورهم .

وقال قوم : النقباء ، الأبناء على قومهم .

وهذا كله قريب بعضه من بعض .

والنقيب أكبر مكانة من العريف . (١٧)

وقد استعارت دعوة الإخوان هذا الاصطلاح المبارك ، ولكنها لا تعني به كبير القوم كما في هذا المفهوم القديم ، وإنما تعني به داعية يكون أفقه من أقرانه وأكثر منهم خبرةً وأقدم في الغالب ، فيكون المسؤول للمنظم المرهبي لهؤلاء الأكران ، وينقسمهم إلى محاسن رباعية أو خماسية ، وتسمى المجموعة الواحدة " الأسرة " .

ولست شروط النقيب حرفية ، كاشتراط سن معينة ، أو عدد سنين من الانتماء يفتق في حصوله بصرامة ، وإنما هي شروط عامة عرفية فيها مرونة وإن حوثها وثائق ، وأهم ما فيها : أن يكون حسن التدوين ، عالي الأخلاق ، ثام الولاء للجماعة ، وقد حوى بعض العلم الشرعي ، واستوعب فكر الجماعة ونمطها في الفهم ، ومضت مدة على انتمائه للجماعة ، هي أكثر من سنة عادة ، كان جيد الانضباط خلالها ، وقد حصلت له خبرة إدارية يستطيع بها ضبط الاجتماع وأحوال إخوانه ، مع حكمة في التصرف ، وغالب ما يكون ذلك صبر تقدير عالم بمستواه يقره نقيب فيوصي بتسليمه إدارة أسرة ، ثم أكثر إذا نصح ، وتكون دراسة من يعرفه من مسؤولي المنطقة أو القطاع

(١٧) تفسير القرطبي ٧٥/٦ .

الذي ينتمي إليه مؤيدة لتقرير نقيبه أو رفضه ، وغالباً ما يتمّ تسميت الأخ المرشح للنقابة إلى (دورة نقباء) يحضر دروسها ، تعلمه أشياء من الوعي التنظيمي الإداري والوعي المناسبي والعلم الشرعي وأنظمة الجماعة وأعرافها ، وخلال ذلك يُكلف بمطالعة كتب مسماة ، وحفظ مزيد من آيات القرآن ، وتهجد جماعي ، وحضور مخيمات ورحلات تعلمه التعامل السليم واحتمال المصاعب وروح اقتحام المجهول ، إذا كان الظرف الأمني يسمح بذلك .

وأعلى من النقيب درجتان :

درجة " القائد " مسؤول الجماعة في القطر المسمّى عند الإخوان بـ " المرآب العام " وأعلى منه مرشد الجماعة كلها في امتدادها العالمي .

ودرجة " القيايين " ، وهم أعضاء القيادة ، وأعضاء مجلس الشورى ، ومسؤولي المحافظات أو الوحدات الإدارية في البلد ، ومسؤولي القطاعات المتخصصة ، كقطاع التربية وقطاع المناسبات ، والإعلام ، والمال ، ثم رؤساء المؤسسات الذعرية الكبيرة ، كالجامعات مثلاً . ويون هؤلاء مجموعة من الرقباء الذين هم مسؤولي النقباء ، ومسؤولي المناطق والشعب التنظيمية ، ومسؤولي المؤسسات الذعرية الصغيرة ، ولا أحب أن أميزهم كطبقة أو درجة أخرى ، بل أصفهم ضمن درجة القيايين ، ولكن نطبق الشروط عليهم بمرونة أكثر ولا نتشدّد كثيراً ، ذلك لأن شروط جميع هؤلاء المذكورين واحدة من النواحي الفقهية والموضوعية ، وإنما تتناسب في حجم توفرها طردياً مع حجم المسؤولية ، فالوعي المناسبي وصف مرين يمكن أن يكون قليلاً ومتوسطاً وكثيفاً ، وكذا العلم الشرعي والخبرة الإدارية والتفاهة الشمولية ، ولكن تطلب شروط محددة غير موضوعية أحياناً لتكون قريفة على أهلية الذاهية للمعصب الكبير ، كاشتراط مرور عشر سنين أو عشرين على قدماته ، أو بلوغه ستاً معينة ، أو حيازته لشهادة جامعية ، أو أن يكون متزوجاً وله أولاد ، لأن الزواج جزء الرشد ، وفي إدارة العائلة وترسية الأولاد مظنة رفور وتبعد عن التهور والمجازفة ، ومرة أخرى تكون " الدورات القيادية " و " الدورات التخصصية " مكتملة لنقص البعض ، مع ما يوزيها من مطالعات لكتب معينة ، وزيارات ميدانية ، وغير ذلك مما شرّخته رسالة " معاً نمتوز " أو أوجه المنهج التربوي العالمي أو اقترحه

دعاء لخرون من أهل التحرية ، ولا شك في أن " المعاناة " التي يحوزها الداعية عبر " التدرج " في تكليفه : أصل رئيس في الإعداد القيادي .

ودرجة المراقب أو المرشد يطلب فيها كل ذلك بمقادير كثيفة تناسب المكانة . وكلام الفقهاء يؤكد كل ذلك ، ولكن لا تتوقع أن الفقهاء وقد عاشوا قبل أكثر من ألف سنة في الغالب يضعون لك قوالب وصفية محددة لما أنت عازم على إجرائه في دعوة إسلامية معاصرة ، وإنما نحن لمتعين بالأوصاف العامة التي وضعوها ، وبالمنطق الذي أوجبوا به ما أوجبوا ، ثم لكل وقت حكم ، ولكل بلد ظرف ، ولكل جيل ظرف ، فاستقبل قول الفقهاء وأنت مستحضر لهذا المعنى ، ولا تتصنف وترهق نفسك ، ولينما لا تتهم نفسك بعجز عن إيجاد شرط جديد ، أو الاختيار من مجمل كلامهم ، إذ لا يستطيع داعية أن يستفيد من فقه الأولين ما لم يكن صاحب مرونة في تنزيل كلامهم على الواقع المعاصر ، وما لم ترشده نسبة ومسطبة في تلك ، وينفعه جداً في هذا الموطن بخاصة : علمه بحركة الحياة ، وطبائع النفوس ، وكلما اطلع أكثر على سير قادة الأمم والناس وقادة الحروب ، مسلمهم وكافرهم : كلما كان لمهر في تطبيق فقه التوثيق الإسلامي وأقدر على تمييز مراقب الشروط في الأهمية ونسبية وجوب توفرها تبعاً لطبيعة الوظيفة الدعوية .

□ شروط القائد الدعوي

وإجمالاً نقول : إن شروط القائد الدعوي يمكن أن تقاس على شروط الخليفة ، ولذلك يكون مدخلنا الصحيح أن نتعرف على شروط الخليفة عند الفقهاء .

قال أبو يعلى الفراء الحنبلي :

(ولما أهل الإمامة فتعبر فيهم شروط :

- ١ . أن يكون قرشياً من الصميم .
- ٢ . أن يكون على صفة من يصلح أن يكون قاضياً ، من البلوغ والعقل والعلم والعدالة .
- ٣ . أن يكون قنباً بأمر الحرب والنساسة والذب عن الأمة .
- ٤ . أن يكون من أفضلهم في العلم والدين .) .

ثم قال :

(وذهاب البصر يمنع من عقدتها واستدامتها ، لأنه يبطل القساء ويمنع حوار الشهادة ، فأولى أن يمنع من صحة الإمامة ، وكذلك الصنم والخرس وذهاب اليدين والرجلين . وأما تغطية اللسان وتثاقل السمع مع إدراك الصوت إذا علا فلا يمنع الابتداء ولا الاستدامة ، لأن نبي الله موسى عليه السلام لم يمنعه عقد لسانه من النبوة ، فأولى أن لا يمنع الخلافة . وكذلك ضعف البصر وقطع الأذنين .)

نقول : لوضوح ما في اشتراط : الإسلام ، والذكورة ، والبلوغ ، والعقل ، من تفاصيل فقهية ووضوح المصلحة في اشتراطها وكونها ضرورية فإننا نترك شرحها ، ونحيل إلى شرح حسن لهذه الشروط الأربعة في " الإسلام وأوضاعها السياسية " ، وسنكتفي بشرح الشروط الأخرى التي قد يكون فيها بعض الغموض .

□ وقال ابن خلدون عن شروط الخلافة :

(وأما شروط هذا المنصب فهي أربعة : العلم والعدالة والكفاية وسلامة الحواس والأعضاء مما يؤثر في الرأي والعمل ، واختلف في شرط خامس ، وهو النسب القرشي :

(١) فأما اشتراط العلم فظاهر ، لأنه إما يكون منفذاً لأحكام الله تعالى إذا كان عالماً بها . وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها ، ولا يكفي من العلم إلا أن يكون محدثاً لأن التقليد نفص والإمامة تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال .

(٢) وأما العدالة فلائحة منصب ديني ينظر في سائر المناصب التي هي شرط فيها ، فكان أولى باشتراطها فيه ، ولا خلاف في انتقاء العدالة فيه بنفسه الجوارح من ارتكاب المحظورات وأمثالها ، وفي انتقائها بالبدع الاعتقادية خلاف .

(٣) وأما الكفاية فهو أن يكون جريئاً على إقامة الحدود وقمع الحروب بصبراً بها كفيلاً ، يحمل الناس عليها ، قوياً على معاناة السياسة لصلاح له بذلك ما جعل إليه من حماية الدين وجهاد العدو وإقامة الأحكام وتنبيه المصالح .

(٤) وأما سلامة الحواس والأعضاء من النقص والعمالة كالجنون والعمى والصمم والخرس وما يؤثر فثمة من الأعضاء في العمل فكذلك اليدين والرجلين ، فتشترط السلامة منها كلها ، لأن تأثير ذلك في تمام عمله وقوامه بما جعل إليه ،

وإن كان بما يشين في المنظر فقط كلفه إحدى هذه الأعضاء فشرط السلامة منها شرط كمال . (١٨)

□ قال الشهيد عبد القادر عودة عن شرط العلم :

(يُشترط في الإمام أو الخليفة أن يكون عالماً ، ولول ما يجب عليه علمه هو أحكام الإسلام لأنه يقوم على تنفيذها ويوجه سياسة الدولة في حدودها ، فإذا لم يكن عالماً بأحكام الإسلام لم يصح تقديمه للإمامة ، ويرى البعض أنه لا يكفي الإمام من العلم أن يكون مقتداً لأن التقليد عندهم نقص ويوجبون أن يكون مجتهداً ، لأن الإمامة في رأيهم تستدعي الكمال في الأوصاف والأحوال ، ولكن البعض الآخر يجيز أن يكون الإمام مقتداً ولا يستلزم أن يكون مجتهداً .

ولا يكفي الإمام أن يكون عالماً بأحكام الإسلام ، بل يجب أن يكون متقناً ثقافتاً علميةً ملماً بأطراف من علوم عصره ، وإن لم يكن متخصصاً في بعضها ، وأن يكون على علم بتاريخ الدول وأخبارها وبالقوانين الدولية والمعاهدات العامة والعلاقات السياسية والتجارية والتاريخية بين مختلف الدول . (١٩)

□ وقال رحمه الله عن شرط العدل : (ويشترط في الإمام أن يكون عدلاً ، لأنه يتولى منصباً يشرف على كل المناصب التي يشترط فيها العدالة فكان الأولى أن يشترط العدالة في الإمامة ، والعدالة عند الفقهاء هي التحلي بالفرائض والفضائل والتخلي عن المعاصي والذنوب وعن ما يخل بالمروءة ، ويشترط بعضهم أن تكون العدالة مأكدة لا تكلفاً ، ولكن البعض يرى أن التكلف إذا التزم أصبح مأكدة وخلقاً) .

وعن السلامة قال رحمه الله : (ويشترط البعض في الإمام أو الخليفة سلامة الحواس والأعضاء من النقص والعطلة كالغمي والصمم والحرص وتجديع الأطراف ، وحجتهم أن عدم السلامة على هذا الوجه يقتل من الكفاية في العمل ، أو من الإتيان به على وجه تام ، ولكن البعض يرى أنه لا ضرر من أن يكون في خلق الإمام أو الخليفة عيب ، كما في الأعشى والأصم

(١٨) السقمة لأن جلتون ١٩٦٢ .

(١٩) الإسلام وأوضاعها السياسية ١٠٢ .

والأجنم والأجنبد والذي لا يدان له ولا رجلان ومن بلغ الهرم ما دام يعقل ، فكل هؤلاء إمامتهم جائزة ، إذ لم يمنع منها نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا نظير ، ولا دخل لهذه العميوبة في قيام الإمام على أمر الله بالحق والعدل والله تعالى يقول " كونوا قوامين بالقسط " ، فمن قام بالقسط فقد قام بما أمر به .(١٠٠)

❑ ثبوت وجوب شرط القرشية

قال ابن خلدون :

(ولما اتسبب القرشي ، واجتماع الصحابة يوم المنيفة على ذلك ، واحتج قريش على الأنصار لما هموا يومئذ بببيعة سعد بن غنادة ، وقالوا : " منا أمير ومنكم أمير " ، بقوله صلى الله عليه وسلم : الأئمة من قريش ، وبأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصانا بأن نضمن إلى محصلكم ونتجاوز عن مسيئكم ، ولو كانت الإمارة فيكم لم تكن الوصية بكم ، فحجوا الأنصار ، ورجعوا عن قولهم " منا أمير ومنكم أمير " ، وعدلوا عما كانوا هموا به من بيعة سعد لذلك . وثبت أيضا في الصحيح : " لا يزال هذا الأمر في هذا الحي من قريش " وأمثال هذه الأدلة كثيرة .

إلا أنه لما ضعف أمر قريش وثلاثت عصبيتهم بما نالهم من الترف والتعظيم ، وبما أنفقته الذولة في سائر أقطار الأرض ، عجزوا بذلك عن حمل الخلافة ، وتغلبت عليها الأعاجم ، وصار الحل والعقد لهم ، فاشتبه ذلك على كثير من المحققين ، حتى ذهبوا إلى نفي اشتراط القرشية ، وعولوا على ظواهر في ذلك ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم " اسمعوا وأطيعوا وإن وكى عليكم عبد حبشي ذو زبيبة " وهذا لا تقوم به حجة في ذلك ، فإنه خرج مخرج للتمثيل والفرض للمبالغة في إيجاب السمع والطاعة .

ومثل قول عمر رضي الله عنه : " لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته " لو لما دخلتني فيه الظنينة ، وهو أيضا لا يديد ذلك ، لما علمت أن مذهب الصحابي ليس بحجة ، وأيضا فمولى القوم منهم ، وعصبة آلولاء حاصلة لسالم في قريش ، وهي الفائدة في اشتراط التسبب ، ولما استعظم عمر أمر الخلافة ورأى شروطها كأنها مفقودة في ظنه عدل إلى سالم لتوفر شروط

(١٠٠) الإمام ولومنا هذا السياسية / ١٠٢ - ١٠٤ .

الخلافة عنده فيه حتى من التصب المغيد للعصبية كما نذكر ولم يبق إلا صراحة التصب فرأه غير محتاج إليه إذ الفائدة في التصب إنما هي للعصبية وهي حاصلة من الولاء ، فكان ذلك حرصاً من عمر رضي الله عنه على النظر للمسلمين ، وتقليد أمرهم لمن لا تلحقه فيه لائمة ولا عليه فيه عبثاً .

ومن القائلين بنفي اشتراط القرشية القاضي أبو بكر الباقلاني لما أدرك ما عليه عصبية قريش من الثلاثي والاضمحلال واستبداد ملوك العجم من الخلفاء ، فأسقط شرط القرشية وإن كان موافقاً لرأي الخوارج ، لما رأى حال الخلفاء لعهد ، وبقي الجمهور على اشتراطها وصحة الإمامة للقرشي ولو كان عاجزاً عن القيام بأمر المسلمين ، ورّد عليهم سقوط شرط الكفاية التي يفرض بها على أمره لأنه إذا ذهبت الشوكة بذهاب العصبية فقد ذهبت الكفاية ، وإذا وقع الإخلال بشرط الكفاية تطرق ذلك إلى العلم والدين وسقط اعتبار شروط هذا المنصب ، وهو خلاف الإجماع .^(٩١)

وفي فتح الباري لشرح البخاري^(٩٢) تعليقات طويلة على حديث " الأمراء من قريش " الذي ذكره البخاري ، ورّد ابن حجر على من أنكر ذلك .

ولكنني هنا بما نقلناه من مقنعة ابن خلدون عن شرط القرشية ، ونحيل إلى شرح الشهيد له أيضاً ، فقد تكلم بكلام وافٍ عنها في " الإسلام وأوضاعنا السياسية "^(٩٣) ، مستنداً إضافة إلى المقنعة ومصادرنا إلى كتب " المسامرة " و " المواقف " للإيجي و " الملل والنحل " للشهرستاني و " المحلى " لابن حزم وغيرها .

□ حكمة اشتراط القرشية

قال ابن خلدون :

(إن الأحكام الشرعية كلها لا بد لها من مقاصد وحكم تشتمل عليها ونشرع لأجلها ، ونحن إذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط التصب القرشي ومنصبت للشارع منه لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبي صلى الله عليه وسلم كما

(٩١) المقنعة / ١٩٤ .

(٩٢) الفتوح / ١٠٠ / ١٠٢ طبعة الدي .

(٩٣) الإسلام وأوضاعنا السياسية لعدد الدكتور حنون ١٠٥ .

في المشهور وإن كانت تلك قوصلة موجودة والتبرك بها حاصلاً ، ولكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية ، فلا بد إذن من المصلحة في اشتراط التمسك ، وهي المقصودة في مشروعيتها ، وإذا سيرنا وقسمنا لم نجد لها إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب ، فتسكن إليه الملة وأهلها وينتظم حول الإلفة فيها ، وذلك لأن قريشاً كانوا عصبه مضر وأهلهم وأهل القلب منهم ، وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والضرف ، فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك ، ويستكينون لقلبهم ، فلو جعل الأمر في سواهم لوقع التراق الكلمة بمخالفتهم وعدم تقبلهم ، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يرددهم عن الخلاف ، ولا يحملهم على الكرة ، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة والضارح محذر من ذلك حريص على اتفاقهم ، ورفع التنازع والشتات بينهم ، لتحصل الوحدة - بضم الهمزة المشددة وسكون الحاء - والعصبية وتحسن الحماية ، بخلاف ما إذا كان الأمر في قريش لأنهم قادرون على سوق الناس بعضا الغلب إلى ما أراد منهم فلا يخشى من أحد من خلاف عليهم ولا فرقة لأنهم كفيلون حينئذ يدفعها ومنع الناس منها ، فاشترط نسبهم القرشي في هذا المنصب وهم أهل العصبية القوية ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة ، وإذا انتظمت كلمتهم ، انتظمت بانتظامها كلمة مضر أجمع فأذن لهم سائر العرب واتفادت الأمم ممن سواهم إلى أحكام الملة ووطنات جنودهم قاصية البلاد ، كما وقع في أيام الفتوحات ، واستمر بعدها في التوالتين ، إلى أن اضمحل أمر الخلافة ، وثلاثت عصبية العرب ، ويعلم ما كان لقريش من الكثرة والتغلب على بطون مضر من مازن وأخبار العرب وسيرهم وتعلمن ذلك في أحوالهم . وقد ذكر ذلك ابن إسحاق في كتاب السيرة وغيره .^(٩١)

□ شروط سكنى دار الإسلام

وجعل المودودي سكنى دار الإسلام شرطاً في الإمام وأهل الثغور ، مستندا إلى الآية الكريمة : (والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا) .^(٩٢)

(٩١) المقدمة/ ١٩٥ .

(٩٢) نحو الدستور الإسلامي/ ٩٢ .

□ هل من شروط أخرى ؟

قال عبد القادر عودة :

(ليس من ثمة ما يمنع من اشتراط شروط أخرى إذا اقتضتها المصلحة العامة ، فيحوز مثلاً أن يشترط في الإمام أن يكون قد بلغ سنّاً معينة ، ويحوز أن يشترط فيه الحصول على درجات علمية معينة ، ويحوز أن يشترط فيه أي شرط آخر إذا دعت لذلك المصلحة العامة أو اقتضته ظروف الحياة التي تتغير بمرور الأيام .)^(١١)

□ قياس شروط قائد التنظيم على شروط الخليفة

لو أخذنا بالقاعدة التي وضعناها ، وقبضاً شروط قائد التنظيم على الشروط الخاصة بالخلافة ، بالقدر الذي تحصل فيه مصلحة القضية الإسلامية ، مع سّد القياس الصحيح الذي يؤدي إلى مفسدة ويكون ذريعة لها ، لنتمكن أن نشترط في القائد الدعوي الشروط الآتية :

(١) حيازته على الشروط التي تجعل منه عضواً في الجماعة الدعوية ، وهي الإسلام بأركانها الخمسة ، وثبوت إخلاصه ، وإيمانه بأن الطريق الوحيد لإقامة الخلافة هو العمل بالتنظيمي الجماعي ، وثبوت عضويته الفعلية لا الشكلية فقط .
(٢) البلوغ والعقل وكونه ذكراً .

(٣) عدالة ، بالمعنى الذي ذكر ، ويجب أن يكون من أولئك الذين يشهد حالهم لهم بأنهم أكثر الدعاة عدالة ، ويلاحظ أن الحلاف الذي ذكره ابن خلدون في انتقاء العدالة بالبدع الاعتقادية غير وارد هنا ، ويجب اشتراط خلوه من يتصدى للقيادة من البدع الاعتقادية ، ذلك أن التنظيم يلزمه من وحدة الكيان قدر أكثر مما يلزم الأمة الإسلامية في حال وجود إمام يرعاها ، ولا يخفى أن وحدة المفاهيم عند الأعضاء دعامة أساسية في وحدة الكيان التنظيمي ، والعقيدة من جملتها ، وفي صعود قائد (تثبت) أنه متلبس ببدعة اعتقادية مستمر عليها شيء من الخطر على وحدة المفاهيم ، إذ قد تسبب بدعته تبعاً لطبيعة مركزه .

(٤) ينبغي أن يكون من العليقة الأكثر علماً من بين الدعاة .

(١١) الإسلام وأوضاعها الدينية ١٠٩ .

ويلاحظ هنا أن قائد التنظيم ينبغي له الإحاطة القائمة بالتفصيلية بصورة مفهومة بالأحكام الشرعية والسياسية والتنظيمية التي عقدت لبدايتها بصورة موجزة هذه الفصول من هذا الكتاب .

لما الاجتهاد الذي قال يوحوبه ابن خلدون ، وذكر الخلاف فيه عبد القادر عودة رحمه الله ، فلا يرى اشتراط بلوغه من قبل القائد ، لوقوع الحرج في ذلك ، إذ صار من أصعب الصعوبات الآن أن يصل داعية مسلم مشغول بدعوة الناس وغير مستترغ للنظم إلى مرتبة الاجتهاد المطلق في جميع الحوادث وفي كل مسائل الإسلام ، وهي التي صاها من اشتراط الاجتهاد ، وهو المتعارف عليه بين الفقهاء ، وبه يفسرون اصطلاح الاجتهاد .

ولكن لا يعني هذا أن للقائد أن يلجأ إلى التقليد المطلق لإمام معين ، فذلك مذموم لمن له نصيب من العلم .

لما نشترط أن يكون القائد على صفة يتحرى فيها الأحاديث النبوية الشريفة عند كل حادثة ووقعة تخص الدعوة ، فما ثبت من الحديث - اعتماداً على تصحيحات فحول علماء الحديث - فوجب الأخذ به ، والحديث الثابت لما صحيح أو حسن ، ولذلك أجمع كثير من العلماء الحسن مع قسم الصحيح وقالوا بأن الحديث صحيح وضعيف ، ولكل أشكال ، وفي الأمر تفصيل .

وإن لم يكن هناك حديث ثابت في المسألة اجتهاد رآه بعد استقراغ وسمعه في مشاورة الطائفة الأكثر علماً من الدعاة ، أو العلماء المتأهلين عن الانتظام معن عرفتهم عنهم الأمانة ، قائماً ومتبعاً للمصلحة ، ومساعداً للذرائع ، مع الابتعاد عن التثببات .

ولجتهاده القياسي المصلحي هذا موافق لحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه : " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن ، يعني قاضياً ، قال : - أي امتحاناً له - كيف تقضي إذا عرض لك القضاء ؟ قال : أقضي بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لأجتهد رأيي ولا ألو - أي لا أقصر في الاجتهاد والتحرري للصواب - قال : - أي الرأوي - فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى به رسول الله " .

رواه أبو داود والترمذي والذاري والحمد والطبراني ، وهو معصون به عند جمهور الفقهاء ، وقد أسلفنا أن تنظيم الإخوان سلب الفائد حقه في الأفراد في الاجتهاد وحول هذا الحق إلى مجلس الشورى .

(٥) الكفاءة : يشترط أن يكون القائد الآن خبيراً في فنون التنظيم والتربية ، ذا لباقة في تفهم سياسة الحكومات والأحزاب ومقاصدها ، متمكناً من التخطيط والبرمجة ، عارفاً بواقع التنظيم وواقع البلد وأحزابه ورجاله ، مطلعاً على أحوال باقي قوى الحركة الإسلامية في غير بلده .

إضافة إلى الصفات الطبيعية الأخرى من الحزم والشجاعة والظلم والكرم ..

(٦) أما سلامة الأعضاء فلا نرى اشتراطها ، لأننا بحاجة إلى عقل مفكر يتقيد بالشرع ويصل بالتنظيم إلى غايته ، وهذا متصور حصوله وإن كان صاحبه غير سليم الأعضاء ، كأن يكون مقعداً ، وهذا نادر .

(٧) شرط سكنى دار الإسلام الذي ذكره المودودي له مسند في فتاوى الفقهاء ، ذلك أنهم أخذوا بعزل الخليفة إذا أسره العدو لعدم تمكنه من مباشرة أمور المسلمين ، وكذا عدم جواز تنصيب المأسور .

قال الفراء : (فإن صار مأسوراً في يد العدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه ، منع ذلك من عقد الإمامة له ، لعجزه عن التطرف في أمور المسلمين ، سواء كان العدو مسلماً باغياً أو كافراً ، ولأنه فصح في اختيار من عداه من ذوي القدرة .)

ثم قال :

(فإن أسير بعد أن عقدت له الإمامة فعلى الأئمة استنقاده ، إما أوجبه من نصرته ، وهو على إمامته إذا كان يرجى خلاصه ويؤمل فكاكه إما يقال لو فدام ، وإن وقع الإيأس منه نظرت فيما أسره ، فإن كان من المشركين خرج من الإمامة واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره . فإن عهد بالإمامة في حال أسره ، نظرت ، فإن كان بعد الإيأس من خلاصه لم يصح عهده لأنه عهد بعد خروجه من الإمامة ، وإن كان قبل الإيأس من خلاصه صح عهده ، لبقاء إمامته واستقرت إمامة ولي عهده بالإيأس من خلاصه لزوال إمامته ، فإن خلاص من أسره بعد عهده ، نظرت في خلاصه ، فإن كان بعد الإيأس منه لم يعد إلى إمامته ، لخروجه منها بالإيأس ، واستقرت في ولي عهده ، وإن

« خُصَّ قَبْلَ الْإِيَّاسِ مِنْهُ فَهُوَ عَلَى إِمَامَتِهِ وَيَكُونُ الْعَهْدُ فِي وَلِيِّ الْعَهْدِ ثَابِتًا . وَإِنْ كَانَ مَأْسُورًا مَعَ نِفَاةِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ كَانَ يُرْجَى خُلَاصُهُ فَهُوَ عَلَى إِمَامَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُرْجَ خُلَاصُهُ نَظَرْتُ فِي الْغَاةِ ، فَإِنْ كَانُوا لَمْ يَنْصَبُوا لِأَنْفُسِهِمْ إِمَامًا فَإِلَامَامُ الْمَأْسُورِ فِي أَيْدِيهِمْ عَلَى إِمَامَتِهِ ، لِأَنَّهُ بَعِثَهُ لَأَرْسَلَهُ لَهُمْ ، وَطَاعَتُهُ عَلَيْهِمْ وَاجِبَةٌ ، فَسَارَ كَوْنُهُ مَعَهُمْ مِثْلَ كَوْنِهِ مَعَ أَهْلِ الْعَدْلِ إِذَا سَارَ مُحْجُورًا . وَعَلَى أَهْلِ الْاِخْتِيَارِ أَنْ يَسْتَكْبِرُوا عَنْهُ نَظَرًا يَخْلِفُهُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِسْتِقَابَةِ ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا كَانَ لِحَقِّ بَاخْتِبَارِ مَنْ يَسْتَكْبِرُهُ مِنْهُمْ . » (١٧٧)

ثُمَّ قَالَ :

(فَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْبَغْيِ قَدْ نَصَبُوا إِمَامًا لِأَنْفُسِهِمْ دَخَلُوا فِي بَيْعَتِهِ وَلِقَائِدَاوَا طَاعَتِهِ ، فَإِلَامَامُ الْمَأْسُورِ فِي أَيْدِيهِمْ خَارِجٌ مِنَ الْإِمَامَةِ بِالْإِيَّاسِ مِنْ خُلَاصِهِ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ اتَّحَازُوا بِدَارِ الْعِزْلِ حُكْمَهَا عَنْ الْجَمَاعَةِ وَخَرَجُوا بِهَا عَنِ الطَّاعَةِ ، فَلَمْ يَبْقَ لِأَهْلِ الْعَدْلِ بِهِمْ نَصْرَةٌ وَلَا لِمَأْسُورٍ مَعَهُمْ قُدْرَةٌ . وَعَلَى أَهْلِ الْاِخْتِيَارِ فِي دَارِ الْعَدْلِ أَنْ يَعْتَدُوا الْإِمَامَةَ لِمَنْ لَوْ تَصَوَّهَ ، فَإِنْ نَخَلَصَ الْمَأْسُورُ لَمْ يَعُدْ بَلَى الْإِمَامَةَ لِفُرُوحِهِ مِنْهَا .)

نَقُولُ : وَالْأَمْرُ الَّذِي لَا يَبْلُغُ دَرَجَةَ الْإِيَّاسِ مِنْهُ أَمْرٌ نَفْسِيٌّ ، إِلَّا أَنَّهُ كَمَا فِي ظَاهِرِ هَذِهِ الْفَنَوَى وَطَبِيعَةِ الْإِمَامَةِ إِمَّا يَكُونُ لِأَيَّامٍ قَلِيلَةٍ ، كَمَا أَنَّ سِجْنَهُ سِجْنًا مُشَدَّدًا نَحْتٌ رَقَبَةٍ غَلِيظَةٍ لَا يَتِمَكَّنُ مَعَهَا مِنَ الْاِتِّصَالِ بِأَحَدٍ مِنْ أَصَوَانِهِ أَوْ مِنْ أَعْضَاءِ التَّنْظِيمِ ، إِمَّا هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ صُورَةٌ مِنْ صُورِ الْأَمْرِ .

وَنَحْنُ نَرَى سَرِيانَ شَرِطِ سَكْنَى دَارِ الْإِسْلَامِ عَلَى قَائِدِ التَّنْظِيمِ ، وَنَقُولُ بِوُجُوبِ وَجُودِ الْقَائِدِ قَرِيبًا مِنَ التَّنْظِيمِ ، لِيُشْرِفَ عَلَى يَوْمِيَّاتِهِ وَيُلَاحِظَ تَنْفِذَ الْبَرَامِجِ ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى ذَلِكَ إِذَا وَجَدَ بَعِيدًا عَنِ التَّنْظِيمِ .

إِنْ يَجِبُ وَجُودُهُ لَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْوَاسِعَةِ ، وَلَا فِي دَارِ الْعَدْلِ فَحَسَبِ ، بَلْ حَرًّا فِي الْبَلَدِ الَّذِي يَبْعَثُ فِيهِ التَّنْظِيمَ لِيَتِمَّ التَّنْفِذُ مِنْ تَنْصِيهِهِ فَإِنَّهُ .

إِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَعْتَرِفُ بِالرَّكَاسَةِ الْفَخْرِيَّةِ الَّتِي نَسْمَعُ بِهَا فِي الْجَمْعِيَّاتِ وَالْقَوَلِ وَالْأَحْزَابِ .

إِنْ وَجُودُهُ مِنْ يَصْلُحُ لِلْقِيَادَةِ ، أَوْ الْقَائِدِ نَفْسُهُ ، فِي غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي يَوْجَدُ فِيهِ التَّنْظِيمُ وَلَوْ كَانَ بِلَادًا إِسْلَامِيًّا ، طَوْعًا ، لِمَدَّةٍ طَوِيلَةٍ ، يَجْعَلُ لِنُخْتَارِهِ لِلْقِيَادَةِ ،

أو بقاءه فيها ، أسراً غير ذي نفع ، وترفضه مصلحة الجماعة ، ولما للضرورة فتحكمها نسيي ولكل حالة حكمها .

(٨) ما نستفيد لواقعا التنظيمي من شرط القرشية .
قال ابن خلدون : (إذا ثبت أن اشتراط القرشية إما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب ، وعلمنا أن التنازع لا يخص الأحكام بجبل ولا عصر ولا أمة ، علمنا أن ذلك من الكفاية ، فردناه اليها ، وطرفنا العلة المشتملة على المقصود من القرشية ، وهي وجود العصبية ، فاشتراطنا في الفهم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبة على من معها لعصرها ليمتدعوا من سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية ، ولا يُعْم ذلك في الأقطار والأقاليم كما كان في القرشية ، إذ الدعوة الإسلامية التي كانت لهم كانت عامة وعصبية العرب كانت وطنية بها ، فغلبوا سائر الأمم ، وإما يخص لهذا العهد كل قطر بمن تكون له فيه العصبية الغالبة ، وإذا نظرت سر الله في الخلافة لم تغد هذا لأنه سبحانه إنما جعل الخليفة نائباً عنه في القيام بأمور عباده ليحملهم على مصالحهم ويرداهم عن مضارهم وهو مخاطب بذلك ، ولا يخاطب بالأمر إلا من له فرة عليه .) (٩٨)

هذا هو تحليل العلامة ابن خلدون للمسألة ، فما أحسنه وأجمله وأصدقه .
وعليه فإثنا نستحسن أن تكون للقاء هذه العصبية التي نكرها ابن خلدون بعد استيفائه الشروط السابقة .

ونعني بالعصبية لا عصبية النسب فقط ، إذ إن العصبية في الحياة الحركية الإسلامية قد تحصل من جراء قدم المرشح للقيادة في الانتماء للتنظيم بحيث أنه قطع مرحلة طويلة يتدرج في طبقات المسؤولية وأصبح شرفاً عند كثير من الأعضاء أمر الرضا بتأييده عليهم ووجد بذلك ميل نفسي عندهم يحدوهم إلى تفضيله لميراً عليهم .

وهذه أقوى درجات العصبية في الحياة التنظيمية كما يبدو من استقرار التجارب التي مررنا بها ، وخصوصاً إذا اتصف التنظيم بالمرنية .

وقد يكون من أصحاب السوابق الكريمة في مجال الدعوة ، وله عذة وقائع اشتهرت بين أعضاء التنظيم منك فيها مملك كبار الدعاة الربانيين

الذين ذكرهم الشارح وخرج بذلك عن مجرد كونه من طبقة الدعاة المعتدلة ، بحيث أصبح أعضاء التنظيم ينظرون له بسبب وقته بعين الإعبار والاحترام ، كصير وصلابة في محنة طويلة ، أو بذل ثروة ضخمة في سبيل الله ، أو أن يكون من العلماء وله فكر مسطر وأثر عالمي وما شابهه ، فهذا نوع آخر من العصبيّة .

هذه هي الشروط التي تراها في فائد التنظيم ، فنادها على شروط الخليفة بالقدر الذي نتحقق فيه مصلحة الدعوة ومن غير مخالفة للحلال والحرام مع العمل بأصل مذ الفرائع .

□ النسبة في تفضل شروط القائد

إذا لم يكن لحد أعضاء التنظيم قد وصل إلى مرتبة استكمال جميع هذه الشروط التي ذكرناها ، فيُصار عندئذٍ إلى اختيار أفضل الموجودين وأمثلهم وأكثرهم جماعاً لها .

وإذا وجد عدد من الدعاة ، كل منهم قد استوفى بعض الشروط ، لكنه ضعيف في الشروط الباقية ، فليست هناك قاعدة في تفضيل توفّر شرط دون شرط ، وإنما هي مسألة تمحيّة ، المخرج منها يكون بالنسبة إلى مدى قوة التنظيم وأنواع الأعوان الذين سيعاونون القائد إذا ولى الأمر ، وأي شروط توفّرت فيهم ، وكذلك بالنسبة إلى طبيعة الفترة المناسبة للبلد .

فإذا وجد مرشح لذلك ، علمه أكثر من حزمه ، وآخر حزمه أكثر من علمه ، فإن التفضيل بينهما يكون بناء على نوعية الأعوان ومقدار ما يتمكنون من سدّ نقص القائد ، فإن كان الحزم هو الراجح فيهم يُختار الأكثر علماً ، أو العكس ، وكذلك بناء على طبيعة المرحلة التي تمرّ بها الدعوة ، فإن كانت المرحلة تربيويّة يُختار الأعم ولو لمدّة محدودة ، وإن كانت المرحلة متقدّمة ، فيُختار الأكثر حزمًا .

وهكذا يكون التفاضل نسبياً أيضاً في كمّيات العصبيّة ، والورع المؤثر في العدالة ، والكفاءة ..

إن قاعدة ما ، لا يمكن أن توضع في هذا الدب ، إنما هي مسألة وقائع وتقدير قبي .

□ وقال أبو يعلى الفراء :

(وإذا اجتمع أهل الحل والعقد على الاختيار تصفحوا أحوال الإمامة الموجودة فيهم شروطها ، فقتلوا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً ، فإذا تعيّن لهم من بين الجماعة من أدام الاجتهاد إلى اختياره ورضوها عليه ، فإن أجاب إليها بايعوه عليها وانعقدت له الإمامة ببيعتهم ، ولزم كافة الأمة التخلّول في بيعته والافتقاد إلى طاعته ، وإن امتنع عن الإمامة ولم يُجب إليها لم يُجبر عليها وعدل إلى سواء من مستحقّيها .

فإن تكافأ في شروط الإمامة ثلثان قدم أَمَهما ، وإن لم يكن ذلك شرطاً ، فإن بويع لصخرهما جاز . فإن كان أحدهما أعلم والأخر أشجع نظرت ، فإن كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى ، لانتشار الشّور وظهور البغاة ، كان الأشجع أحقّ ، وإن كانت الحاجة إلى فضل العلم ، لمسكون الذمّاء وظهور أهل البدع ، كان الأعلم أحقّ .

فإن وقف الاختيار على واحد من اثنين فنلّز عاها ، لم يكن ذلك بمنعها منها ، إذ لَنْ يطلب الإمامة الكبرى غير مكروه ، وقد تنلّز عاها أهل الشّورى ، وهم القتر المنة الذين جعل عمر رضي الله عنه الخلافة فيهم لما ضرب . وإذا تنلّز عاها مع تكافؤ أحوالهما ، نستعمل القرعة بينهما ، وذلك هو قياس الإمام أحمد بن حنبل على المؤتئتين يتنلّز عاها على الأذان فيقرع بينهما كما لقرع بينهما سعد بن أبي وقاص يوم القاسمية .)

وما ذهب إليه أبو يعلى هو الصواب ، مع العلم أنّ في وجود هيئة تأسيسية وأعضاء قيادة عامة تتمكّنان من الانتخاب غنى ومندوحة عن القرعة ، فيولي الحائز على أغلبية الأصوات ، أو يُصار إلى التحكيم ، كما كان عبد الرحمن بن صوف رضي الله عنه حكماً بين عثمان وعلي رضي الله عنهما .

❑ هذا ما يمكن أن يبيّن في مسألة شروط قائد التنظيم ، وعلى ضوء هذا الشرح يجب أن يسير الدعاة في تصويب قانئهم عند حصول حاجة لذلك .

وانتبه إلى ناحية مهمة جداً تجعل الفائدة من هذا الفصل عظيمة ، تلك هي أنه بإمكاننا أن نقبض هذه القُروط نفسها لطبقات المسؤولية الأدنى من مركز القائد العام ، كأعضاء القيادة العامة ، والهيئة التأسيسية ، ومسؤولي المناطق والمدن ، فنختار أفضل الموجودين لذلك حسب كمية ما يوجد من كلّ شرط ، لو بتفاضل نسبي بين هذه القُروط على ضوء ما قلناه .

نعم ... لنا الاستئناس بها لمعرفة أصول كلفة طبقات المسؤولية في التنظيم بالقدر الذي يكون فيه الأخذ بها هنا مفيداً للدعوة ومحققاً لمصالحها ، ذلك أن السياسة الشرعية أكثر ما تكون مائلة إلى الأخذ بالمصالح ، بل هي وجدت لتحقيق المصالح وطلبها وإيجادها ، وما نحسب أن ذلك يكون بأدق مما يكون من الاستئناس بشروط الخلافة لتوضيح كفاية أنواع المسؤوليات .

□ شروط أعوان القائد وطبقات القياديين

ذكرنا أن شروطهم بصورة عامة هي شروط القائد ، من العلم والكفاية والخبرة ، ولكن بحجم أقل ، تبعاً لعدم استقلالهم وكون فرارهم يسري على قطاع محدود وليس على عامة التنظيم ، ولكي نرى أن الشطور الذي حصل في دعوة الإخوان من تحويل اجتهاد الأمير إلى اجتهاد جماعي بمارسه مجلس الشورى يوجب التشدد في اختيار أعضاء الشورى أكثر من ذي قبل ، ويدفع إلى المطالبة بتوفر حجم أكبر من إحياء معنى الحجم القليل من شروط القائد التي ينبغي أن يتصفوا بها ، إذ أصبحوا قيادة جماعية ، وهذا من الضرائب الضخيلة التي تفرض على من يلغي القيادة الفردية وينتحوك إلى القيادة الجماعية ، ثم هذا من المعاني التي لم يدركها الدعاة جيداً حتى الآن ، فبلن الجماعية تقتضي منهجية في شروط أخرى تميل إلى التدقيق ، ومنهجية في الشريعة القيادية العالية المستوى نظايرها وتحقق المقصد الحقيقي من الشحوك ، لا المقصد العاطفي فقط .

ويليق بنا أن نمكث ساعة نأمل أنوال الفقهاء في الأعوان .

ولقدماء الفقهاء وفقهاء السياسة الشرعية والأحكام السلطانية اصطلاح جميل يجعلونه عنواناً لمياسة التأخير واختيار الأعوان ، فبسموتها :

" استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء "

أي اختيار أمين في كل جهة ومقصد فيكفي هذا المختار الخليفة أمرها ومنذ الشفرة التي هناك ، ويختار الخليفة هؤلاء من أهل النصيحة فيقدمهم الأمر .

وكما قسمنا شروط القائد الدعوي على شروط الخليفة : نفيس هنا شروط الدعاة القياديين على شروط الأعوان ، لإيجاد العلة ، فيقول :

قال الشافعي رحمه الله : (والواجب أن يكون أول ما يبدأ به الإمام سداً لطراف المسلمين بالرجال ، حتى لا يبقى للمسلمين طرف إلا وديه من يقوم بحرب من يئيه من المشركين ، وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فعل .
ويكون الثامن بولايتهم أهل الأمانة والعقل والتسوية للمسلمين والعلم بالحرب والنجدة والأناة والرفق والإقدام في موضعه وقلة البطش والعلة)^(٩١)

وقال المترخي الحنفي رحمه الله : (وعلى إمام المسلمين في كل وقت أن يبذل مجهوده في الخروج بنفسه أو يبعث الجيوش والمترافا من المسلمين ، ثم يثق بجميل وعد الله تعالى في نصرته بقوله تعالى (إن تصروا الله بنصركم) .

فيذا بعث جيشاً ينبغي أن يؤمر عليهم أميراً ، هكذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأن به يجتمع كلامهم وتتألف قلوبهم ، وبذلك يُنصرون ، قال تعالى (هو الذي أتتك بنصره وبالمؤمنين وألف بين قلوبهم) .
وإنما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك ، بأن يكون : حسن التدبير في أمر الحرب ، ورعاً ، مشفقاً عليهم ، سخيّاً ، شجاعاً)^(٩٢)

وقال ابن قدامة الحنبلي رحمه الله : (وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده ، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك ، وينبغي أن يبتدئ بترتيب قوام في أطراف البلاد يكفون من بإزائهم من المشركين ، وبأمر بعمل حصونهم وحفر خنادقهم وجميع مصالحهم ، ويؤمر في كل ناحية أميراً يقاتله أمر الحروب وتبدير الجهاد ويكون ممن له رأي وعقل وندة وبصر بالحرب ومكايده العدو ، ويكون فيه أمانة ورفق ونصح للمسلمين ، وإنما يبدأ بذلك لأنه لا بأمن عليها من المشركين)^(٩٣)

وفي شرح كتاب " المنير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة " للمترخي أيضاً جاء في باب الإمارة قوله :
(قال المترخي : قال الشيباني : ينبغي للإمام إذا بعث سرية قلت أو كثرت أن لا يبعثهم حتى يؤمر عليهم بعضهم .

(٩١) كتاب الأم ٩١/٤ .

(٩٢) المبسوط ٤/٦٠ .

(٩٣) المعنى ٢٥٦/٨ .

قال المرخسي : وإِما يجب هذا إقتداء برسول الله عليه السلام ، فإنه دُوم على بعث المنرايا وأمر عليهم في كل مرة ، ولو جاز تركه لفعله مرة تعليمًا للجواز ، ولأنهم يحتاجون إلى اجتماع الرأي والكلمة ، وإِما يحصل ذلك إذا أمر عليهم بعضهم حتى إذا أمرهم بشيء اطاعوه في ذلك ، فالطاعة في ذلك تقع من بعض القتال ، ولا تظهر فائدة الإمارة بدون الطاعة .

قال عليه السلام : " من أطاعني فليطع أميري ، ومن عصى أميري فقد عصاني " .

قال المرخسي : (ثم استدل الثنيداني رحمه الله على ما قلنا بحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا اجتمع ثلاثة نفر فليؤمهم أكثرهم قرآنًا وإن كان أصغرهم ، وإِما قلتموه لأنه الفضل ، ثم قال : إذا لمهم فهو أميرهم ، فذلك أمير أمره رسول الله عليه الصلاة والسلام .

قال المرخسي : وينحو هذا الحديث استدل الصحابة على خلافة أبي بكر رضي الله عنه وقالوا : قد اختاره رسول الله لأمر دينكم فكيف لا ترضون به لأمر دنياكم .

وكذلك إن كنا رجلين ليس معهما غيرهما ، فالأفضل أن يؤمر أحدهما على صاحبه ، لأن ذلك أحرى أن يطلوعا ولا يختلفا .

قال المرخسي : وذكر الثنيداني رحمه الله في الكتاب حديث سلمان بن عامر أن النبي عليه السلام كان في بعض أسفاره ، فأمرى من تحت الأبل - أي سار - فنقطع الناس - أي تفرقوا - في غلبة النوم ، فصالت راحلتا أبي بكر وأبي عبيدة رضي الله عنهما بهما إلى شجرة فجعلتا تصديان منها وهما نائمان ، فاستيقظا وقد مضى النبي عليه السلام وأصحابه ونزلوا ، فلما كانا بحيث يسمعهما النبي ناداهما : ألا هل أمرتُما ؟ قالا : بلى يا رسول الله ، فقال : ألا رشدتما - أي أصيبتما الصواب - .

وكذلك المصنفون إذا خافوا التصوم ، فينبغي أن يؤمروا عليهم أميرا ليطلبوه ويصدروا عن رايه عند الحاجة إلى القتال ، فإِما إذا لم يحالفوا ذلك فلا بأس بأن لا يؤمروا أحدا .

ثم قال الثنيداني : وينبغي أن يستعمل على ذلك البصير بأمر الحرب ، الحسن للتدبير لذلك ، ليس ممن يقم بهم في المهالك ، ولا ممن يمنعهم عن

الفرصة إذا رآوها ، لأن الإمام فاعل لهم ، وتامم القدر أن يزمر عليهم من جرنه بهذه الخصال ، فاته إذا كان يمنعهم من الفرصة فيوتهم ما لا يقدرون على إنراكه على ما قيل : الفرصة خلسة . وإذا اقتحم في المهالك من جرأته لم يجدوا بُدًا من متابعته ، ثم يخرج هو بقوته ، وربما لا يقدرون على مثل ما قدر هو فيهلكون . (٦٢)

□ وقال المترخسي : (قال الثنوياني : فإن كان الأمير لا بصر له بذلك فليجعل معه وزيراً يبصره بذلك ، قال الله تعالى : (واجعل لي وزيراً من أهلي ، هارون أخي ، أشدد به أزري وأشركه في أمري ..) ، فإن لم يجعل معه وزيراً فليدع الأمير قوماً من المزية يبصرون ذلك فيشاورهم فيأخذوا بقوله ، لأن النبي عليه السلام كان يشاور الصحابة حتى في قوت أهله وإدائهم ، وبذلك أمر ، قال الله تعالى : (وشاورهم في الأمر ..) ، وقال النبي عليه السلام " ما هلك قوم عن مشورة " . (٦٣)

□ وقال شاء ولي الله الدهلوي : (وجب أن يكون للملك بإزاء كل حاجة أعوان ، ومن شرط الأعوان الأمانة والقدرة على إقامة ما أمروا به ، وانتقادهم للملك ، والتصح له ظاهراً وباطناً ، وكل من خالف هذه الشريطة فقد استحق العزل ، فإن أهمل الملك عزله فقد خان المدينة وأفسد على نفسه أمره .) . (٦٤)

□ وعن شروط أهل الحل والعقد ، قال الفراء : (أهل الاختيار يُعتبر فيهم ثلاث شروط :

١ - العدالة .

٢ - العلم الذي يُتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة .

٣ - أن يكون من أهل الرأي والتدبير المزدبيين إلى اختيار من هو للإمامة أصح .) .

□ وقال الشهيد عبد القادر عودة رحمه الله في ذلك :

(ليكون الشخص من أهل الثنوى يجب أن تتوفر فيه الشروط الأتية :

١ - العدالة : يُشترط فيمن يصلح للثنوى أن يكون عدلاً ، والعدالة هي التحلي بالفرائض والفضائل والتحلي عن المعاصي والذاتل ، وعمّا يخل

(٦٢) تفسير الكبير ٦٠/١ - ٦٢ .

(٦٣) تفسير الكبير ٦٣/١ .

(٦٤) حجة الله البالغة ٢٥/١ .

بالمروءة أيضاً ، ويرى البعض أن تكون العدالة ملكة لا تكلفا ، وهو رأي لا محل له لأن التكلف إذا التزم صار خلقاً .

٢ - العلم : يُشترط أن يتوفر العلم في أهل التشوري ، والعلم المفصود هو العلم بمعناه الواسع فيدخل فيه علم الدين وعلم المياسة وغيرهما من العلوم ، ولا يُشترط أن يكون العالم منهم ملماً بكل العلوم ، بل يكفي أن يكون ملماً بفرع من العلوم ، كالمهندسة أو الطبيب أو غير ذلك ، وليس من الضروري أن يكون العلماء جميعاً مجتهدين فيكفي أن يتوفر الاجتهاد في مجموعهم لا في كل فرد منهم .

وإذا توفّر في جماعتهم العلم حاز أن يكون فيهم خير عالم ، ولا بأس أن يكون ذا ثقافة لثقله لأن يُدرك ما يعرض عليه إدراكاً يمكنه من الحكم عليه وإبداء رأي فيه .

٣ - الرأي والحكمة : ويُشترط فيمن يصلح للتشوري أن يكون ممن 'عرف بوجوده الرأي والحكمة ، ولا يُشترط فيه أن يكون من ذوي العصية ، لأن أساس التشوري هو الرأي الصحيح الحكيم المتفق مع الفزع المجرد من الهوى والعصية . (١٥)

هذه هي شروط أهل الاختيار ، ذكرناها باعتبارهم من الأعوان .

□ النظرية العامة في التأمير عند ابن تيمية

لابن تيمية كلام جيد حسن في بيان القواعد التي تراعى في التأمير ، وجمع فيها كلام السابقين وغيرهم فرتبه بترتيب متسلسل ، وصاغه بعبارات قونية وأصطلاحات فقهية ، فجاء بحق خير كلام في هذا الباب ، واستحق أن يُسمى " النظرية العامة في التأمير وتخاذ الأعوان " .

قال رحمه الله في أول كتابه " المياسة الشرعية " :

(أولويات تحتاج إلى من يقدّمها وينقلدها بأمان ، فهي باب من أذاء الأمانات التي ذكرت في قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ مُبْصِرًا) .

(١٥) الإسلام وأوضاعنا الفقهية/ ١٥٦ .

والكلام فيها يكون بأربعة فصول :

□ الفصل الأول : " استعمال الأصلح " :

فإنَّ للنبيَّ صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة وتسلم مفاتيح الكعبة من بني شيبه ، طلبها منه العباس ، فانزل الله هذه الآية المتعلقة بأداء الأملات إلى أهلها ، فدفع مفاتيح الكعبة إلى بني شيبه .

فيجب على وليّ الأمر أن يولي كلَّ عملٍ من أعمال المسلمين ، أصلح من يجده لتلك العمل . قال النبي صلى الله عليه وسلم : " من ولي من أمر المسلمين شيئاً ، فولي رجلاً وهو يجد من هو أصلح منه ، فقد خان الله ورسوله " .

وقال عمر رضي الله عنه : " من ولي من أمر المسلمين شيئاً ، فولي رجلاً لمودة أو قرابة بينهما ، فقد خان الله ورسوله والمسلمين " .

وهذا واجب عليه ، فيجب عليه البحث عن المستحقين للولايات ، من نوابه على الأمصار من الأمراء ، والقضاة ، وأمراء الأجداد ، والوزراء ، وغير هؤلاء ..

وعلى كل واحدٍ من هؤلاء أن يستتيب بدوره ويستعمل أصلح من يجده .

ولا يُقدّم الرجل لكونه طلب الولاية ، أو صدق في الطلب ، بل ذلك سبب المنع ، ففي الصحيحين أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن سمرّة : " يا عبد الرحمن ، لا تسأل الإمارة ، فإني إن أعطيتها من غير مسألة أعطتها عليّ ، وإن أعطيتها عن مسألة وكلتُ إليها " . وقال : " إنا والله لا نولي أمراً هذا من طلبه " .

وقد ثبتت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الولاية أمانة يجب أدائها ، مثل قوله لأبي ذر رضي الله عنه في الإمارة : " إنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها " . (١١)

□ الفصل الثاني : " اختيار الأمتل فالأمتل " :

إذا عُرف هذا قلبي على أن يستعمل إلا أصلح الموجود ، وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الأمانة . فيكثر الأمتل فالأمتل في كل منصب

(١١) رواه مسلم

بحسبه ، وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد الشَّام ، وأخذَه للولاية بحقها ، فقد أدى الأمانة ، وقام بالواجب في هذا ، وصار في هذا الموضوع من أئمة العدل عند الله ، وإن اختلف بعض الأمور بسبب من غيره ، إذا لم يكن إلا ذلك ، فإن الله يقول : (فاتقوا الله ما استطعتم) ويقول : (لا يكلف نفسا إلا وسعها..) فمن أدى الواجب المطلوب عليه فقد اهتدى .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم " إذا لم تكم بأمر فاتوا منه ما استطعتم .. " (٦٧) .

وينبغي أن يُعرف الأصل في كل منصب ، فإن الولاية لها ركنان : القوة والأمانة : (إن خير من استأجرت القوي الأمين) .

وقال صاحب مصر ليوسف : (إنك اليوم لدينا مكين أمين) .

والقوة في كل ولاية بحسبها ، فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب ، والخبرة بالحروب ، والمخبرة فيها ، وإلى القدرة على أنواع القتال ... والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة ، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام .

والأمانة ترجع إلى خشية الله ورك خشية الناس ، وألا يشري بآياته ثمناً قليلاً ، وهذه الخصال الثلاث التي اتخذها الله على كل حكم على الناس ، في قوله تعالى : (فلا تخشون الناس وتخشون الله على كل حكم . على الناس ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) .

□ الفصل الثالث : " قوة اجتماع الأمانة والقوة في الناس " :

اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ، فالواجب في كل ولاية : الأصل بحسبها ، فإذا تعين رجلان ، أحدهما أصلم أمانة ، والآخر أعظم قوة ، فقدم أنفعهما لتلك الولاية ، وأقلهما ضرراً فيها ، فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع ، وإن كان فيه فجور ، على الرجل الضعيف العاجز ، وإن كان أميناً ، كما سئل الإمام أحمد : عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو ، أحدهما قوي فاجر ، والآخر ضعيف صالح ، مع أنهما يُعزى ؟

(٦٧) أخرجه البخاري ومسلم .

فقال : أما الفاجر القوي ففوقته للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصانع الضعيف ، فصلاحه لنفسه وضطرته على المسلمين ، فيغزى مع القوي الفاجر ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر " فإن لم يكن فاجراً ، كان أولى بملء الحرب معن هو أصلح منه في الدين ، إذا لم يسد معده .

ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل خالد بن الوليد على الحرب منذ أسلم ، وقال : " إن خالدًا سيف الله على المشركين " ، مع أنه أحياناً كان قد يعمل ما ينكره النبي صلى الله عليه وسلم حتى أنه رفع يديه إلى السماء وقال : " اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد " لما أرمته إلى جذيمة فقتلهم بنوع شبيهة ، ولم يكن يجوز ذلك .

وكان أبو ذر رضي الله عنه ، أصليح منه في الأمانة والصنق ومع هذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم : " يا أبا ذر ! إني أراك ضعيفاً ، وإني أحب لك ما أحب لنفسي ، لا تأمرن على اثنين .. " (٦٨)

بهى أبا ذر عن الإمارة والولاية لأنه رآه ضعيفاً ، مع أنه قد رآه ، مع أنه قد روي : " ما أنظت الخضراء ولا قلت الغبراء أصنق لهجة من لبي ذر " . وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مرة عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل ، استعطافاً لأقاربه الذين بعثه إليهم ، على من هم أفضل منه ، وأمر أسامة بن زيد ، لأجل ثأر أبيه ، ولذلك كان يستعمل الرجل لمصلحة راجحة ، مع أنه قد يكون مع الأمير من هو أفضل منه في العلم والإيمان .

وهكذا أبو بكر رضي الله عنه ، ما زال يستعمل خالدًا في حرب الردة وفي فتوح العراق والشام ، وبدت منه هفوات كان له فيها ثلويل ، وقد نكر له عنه أنه كان له فيها هوى ، فلم يعزله من أجلها ، بل اكتفى بالمعاقبة ، لرجحان المصلحة على المصدة في بقاته ، وإن غيره لم يكن يقوم مقامه .

وفي سائر الولايات إذا لم تتم المصلحة برجل واحد ، جمع بين عدد ، فلا يذ من ترجيح الأصلح ، أو تعذر الموالي ، إذا لم تقع الكيفية بواحد نام .

ويقدم في ولاية القضاء الأعظم الأورع الأكفأ ، فإن كان أحدهما أعلم والأخر أورع ، فتم ههنا قد يظهر حكمه ، ويخاف فيه الهوى : الأورع ، وإيما يذق حكمه ، ويخاف فيه الاستيلاء : الأعظم .

(٦٨) رواه مسلم .

ويُفْتَمَنان على الأكفأ ، إن كان القاضي مزيداً تأييداً تاماً ، من جهة وإلى الحرب ، أو العاصّة ، ويُؤَدَمُ الأكفأ ، إن كان القضاء يحتاج إلى قوّة وإعانة للقاضي ، لكثرة من حاجته إلى مزيد العلم والورع ، فإنّ القاضي المطلق ، يحتاج إلى أن يكون عالماً قادراً عادلاً ، بل وكذلك كلّ والٍ على المسلمين ، فأَيُّ سِفَةٍ من هذه الصفات نقصت ، ظهر الخلل بسببها ، والكفاة : إما بقهر ورغبة ، وإما بإحصان ورغبة ، وفي الحقيقة لا بدّ منهما .

ومع أنّه يجوز تولية غير الأهل وللضرورة ، إذا كان أصلح الموجود ، فيجب مع ذلك السعي في إصلاح الأحوال ، حتّى يكمل في الناس ما لا بدّ منه ، من أمور الولايات والإمارات ونحوها ، فإنّ ما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب . ()

□ الفصل الرابع : " معرفة الأصلح وكيفية تنمائها " :

ذكر ابن تيمية هذا كلاماً طويلاً في أن : (معرفة الأصلح إمّا تتمّ بمعرفة مقصود الولاية ، ومعرفة طريق المقصود ، فإذا عرفت المقاصد والوسائل فقد تمّ الأمر) ، وذكر : (أن قصد الدنيا إذا غلب في الملوك قنموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد) ، بينما لما قصد الرسول صلى الله عليه وسلم للدين (كان إذا أمر أحداً على حرب أمره بالصلاة في أصحابه ، وكذا إذا استعمله نائباً على مدينة ، ذلك لأن أهمّ أمر الدين الصلاة والجهد ، ولهذا كثرت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والجهد ، ولما بعث معاذاً إلى اليمن قال : " يا معاذ ، إن أهمّ أمرك عندي الصلاة .. " ، وذكر رحمه الله عدداً من الأحاديث في أهمية الصلاة ، وقال : (فالمقصود الواجب بالولاية : إصلاح دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرواً مريباً ، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلاّ به من أمر الدنيا .) ، ثم ذكر أحاديث في الإمام العادل الذي يقيم الدين ، المساعي إلى أن تكون كلمة الله هي العليا ، (فمن عدل عن الكتاب قوم بالحديد ، ولهذا كان قول الذين المصحف والسيف ..) ، ثم قال : (فإذا كان هذا هو المقصود ، فإنه يتوسّل إليه بالأقرب فالأقرب ، ويُفْظَرُ إلى الرجلين ، أيهما كان أقرب إلى المقصود وليّ ، فإذا كانت الولاية مثلاً : إمامة الصلاة فقط تقدّم من قنمه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : " يوم تقوم أروهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء ، فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء ، فأقدمهم ميثاً " . (١٩)

فإذا تكافأ رجلان أو خفي أسلحهما ، أفرع بينهما - أي أجرى القرعة - كما أفرع سعد بن أبي وقاص بين الناس يوم القادسية ، لما تشاجروا على الأذان ، فإذا كان التقديم بأمر الله إذا ظهر ، وبفعله هو ما يورجحه بالقرعة إذا خفي الأمر ، كان المتولي قد أدّى الأمانات في الولايات إلى أهلها .)

انتهى ما ذكره ابن تيمية في أول رسالة " التنبيهة للشرعية " ، نقلناه باختصار . (٧٠)

وقال ابن تيمية أيضاً في رسالة " الحسبة في الإسلام " : (يجب على كل ولي أمر أن يستعين بأهل الصدق والعدل ، وإذا تعذر ذلك : استعان بالأهل فالأهل وإن كان فيه كذب وظلم فإن الله يؤيد هذا الذين بالرجل الفاجر ويقولون لا خلاق لهم ، والواجب إنما هو فعل المقدور ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لو عمر بن الخطاب : من قتل رجلاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين .

فالواجب إنما هو الأرضى من الموجود ، والغالب أنه لا يوجد كامل ، فربما خير الخيرين ويدفع شرّ الشرّين ، ولهذا كان عمر يقول : (اللهم إني أشكو إليك جلد الكافر وعجز الثقة ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفرحون بانتصار الروم وفتصارى على المجوس وكلاهما كافر لأن أحد الصنفين أقرب إلى الإسلام ، وأنزل الله في تلك سورة " الروم " لما فتكت الروم وفارس ، والقصة مشهورة ، وكذلك يوسف كان نانياً لفرعون مصر وهو وقومه مشركون وفعل من العدل والخير ما قدر عليه ودعاهم إلى الإيمان بحسب الإمكان .) (٧١)

□ ما نستمدّه لواقعنا التنظيمي مما تقدّم

يتبيّن مما تقدّم أن للمسؤول صفات خاصة لا بدّ من توفرها فيه ، كي يتمكن القائد من إسداء المسؤولية له ، ذلك إضافة إلى الشروط الأساسية للذاعية ، وهي توفر أركان الإسلام الخمسة فيه إضافة إلى البيعة وحفظ المزمّز وتوفر بعض الأخلاق الإيمانية فيه .

(٧٠) مجموع الفتاوى ٢٥٢/٢٨ وما بعدها .

(٧١) مجموع الفتاوى ١٧/٢٨ .

نتمكن أن نحصر الصفات التي ذكرها الفقهاء في نصوصهم المتأخرة بما يلي :

(١) الورع : وهو كلمة جامعة لتوفر أخلاق المؤمنين في الأعوان . أنسى كمية الورع ما ذكره عبد القادر عودة في تصوير الورع في معرض كلامه عن أهل الثورى . وأكثر الورع : الالتزام بكل ما جاء به القرآن والسنة في وصف المؤمنين ، والورع هو المقصود من كلمة " الأمانة " في كلام الشافعي وابن تيمية وغيرهما ، ومن كلمة " العدالة " في كلام الآخرين ، وكذا ما ذكروه من النصيحة للمسلمين .

(٢) رجحان العقل .

(٣) العلم بالحرب وحسن التدبير فيها ، والتبصر فيها . ويقصد به عندنا العلم بالتنظيم وطرق العمل .

(٤) الشجاعة والنجدة ، والإقدام في موضعه ، والسخاء .

(٥) الأمانة والرفق ، وقلة البطش والعجلة ، ولا يقم بهم في المهالك .

(٦) عدم تأخير الفرص . والمقصود به عندنا أن يكون نشاطاً عاماً متابعاً لعمله .

(٧) العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة ومن هو أصلح لها ، ويقال له في حياتنا التنظيمية : الوعي التنظيمي ومعرفة شروط طبقات المسؤولين وسياسات الجماعة ، أي يكون فاهماً لما في هذا الكتاب وأمثاله ، ومنهج التقية ، والمناهج الأسرية ، وبعض المثي عن تاريخ الجماعة .

(٨) لا يطلب المسؤولية ، لتنتهي الولد .

(٩) مقادير كافية من الإطلاع على الأحكام الشرعية التي قد يحتاجها في عمله .

(١٠) التتم في الهجرة ، يقاس عليه القم في الانتساب عند تساوي اثنين .

• هذا مع ملاحظة :

□ أن هذه هي أهم الشروط المطلوبة في طبقات المسؤولين ، والقدر الذي يجب توفره منها يكثر كلما كبرت المسؤولية الملقاة على عاتق المسؤول ، وقد تتمايز المسؤوليات بلوحة الشروط ، كأن تكون حاجتها لنوع من هذه الشروط أكثر من غيرها ، وهذا موضح في كلام ابن تيمية السابق .

□ أنه يمكن وضع شروط أخرى خاصة بكل مسؤولية لم ترد في كلام الفقهاء .

□ الأعراف والتقاليد الفقهي

لقد اشترطنا في القائد أن يكون على صفة من يتحرى الأحاديث الثبوتية الثمينة ، فما ثبت من الأحاديث : أوجب على نفسه الأخذ به ، وقصرنا حصول هذه الصفة عنده تجاه المسائل التي تخص سياسة الجماعة ، ولم نشترط صفة الاجتهاد المطلق .

فهل نشترط هذا الشرط في الأعوان أيضاً ؟

الصواب هو وجوب تحري الحديث الثابت على كل مسلم والعمل به بعد معرفة معناه ومدلوله تماماً وما قاله العلماء فيه وفي معناه ، إلا إذا خفي عليه ذلك فيقتل أحد المجتهدين الأربعة أو غيرهم . وإن لم يكن له نصيب من العلم يكون عليه أن يستفتي عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسألة التي واحته ، وليس من الصواب أن يتقيد بمذهب معين . في تلك المسألة إذا نطق حديث صحيح بخلاف ما عليه ذلك المذهب الذي تقيد به . بهذا انتهى جميع العلماء الفحول حتى المذاهب الأربعة رحمهم الله .

لكن لما كانت الحركة الإسلامية الآن ما زالت تعمل في ظروف صراع التقليد فيها شائعاً شيوعاً كبيراً : تعرضت إلى أن يدخل في صفوفها جماعات من المؤمنين الغياري أصحاب الكذابات ممن يلزم التقليد ولا يرضى مفارقه ، فكان من تمام مصلحة الدعوة أن لا يكون الشخص من التقليد المطلق شرطاً في إنباد المسؤولية إلى أحد أو قبوله عضواً في الجماعة ، وإلا حصل الحرج الكبير وحرمت الجماعة من عناصر لها من القوة والأمانة شيء طريـب كثير ، وفي ذلك تفويت منفعة للإسلام وتأخير لإقامة دولة الإسلام .

والذي يشجع على هذا الموقف كون سياسات الجماعة صابرة عن شخص اشترطنا فيه شرط إتباع الحديث الثابت وعدم التقليد ، فيكون الأعوان منقذين فقط لأوامره ، ولا تحصل حالة يخالف فيها الحديث الثمينة . وما لم تصل فيه تعليمات من المسائل والأمر وعرضت له في عمله إحداهما : فإن بإمكانه استنقاء القيادة فيها ، ويبقى تقليده في مسائله الشخصية فقط ، كعاملاته مع الناس من بيع وإيجار وشركة وكفالة ومزاولة ، وكعبادته من صوم وصلاة ، إلا أعضاء مجلس الشورى فإنه يلزمهم الاقتراب من الاجتهاد ، لما ذكرنا من اجتهادهم الجماعي .

□ كيفية انتقاء الأعوان

الغالب أن القائد هو الذي يعين الذعاة في طبقات المسؤولية ، فيختارهم وفق القواعد التي ذكرناها عن ابن تيمية . وهذا ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم في معظم سوايق تأميره للصحابة على أمور المسلمين التي استعملهم لها .

وقد يفوض القائد إلى قسم من الأعضاء اختيار أميرهم ومسؤولهم الذي سيعمل تحت إشراف القائد ، وذلك إذا رأى القائد مصلحة في هذا التفويض ، ولذا في ذلك سابقة النبي صلى الله عليه وسلم في بيعة العقبة حين بايعه أكثر من سبعين أنصارياً فقال لهم : " أخرجوا لي اثني عشر قريباً منكم " .

فهي عملية إخراج ، أي انتخاب واختيار وليس بتعيين ، ولكن هذا الأسلوب ليس من الحقوق المكتسبة للأعضاء ، إذ يلزم فيه الإذن والتفويض من قبل القائد أو النص عليه في النظام الداخلي ، والعمل جار على ذلك في أغلب الذعوات .

□ تجاوز السلسلة التنظيمية

وقد يتجاوز أحد الأعضاء المتصلة التنظيمية فيذهب إلى القائد مباشرة إن كان يعرفه أو إلى المسؤول عن مسؤوله ، ويبحث معها مسائل تخص الذعوة ، فهل من حق القائد رفض التفاهم معه ثم إرشاده إلى تفهيم المسؤول المباشر عنه ليقوم هذا بدوره بتفهم الأعلى منه ؟ أم يجب على القائد الاستماع له والتفاهم معه مباشرة ؟

نقول إنه يجوز للقائد التفاهم المباشر مع الأعضاء ، لكن ذلك ليس بواجب ، ومن حق القائد أن يرد من يطلب ذلك من الأعضاء ، ولذا في ذلك سابقة :

أخرج البخاري (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين أنزلهم المسلمون في عتق سبي هوازن : " إني لا أدري من أنتم ممن لم يأن ، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفانكم أمركم ، فرجع الناس فكلهم عرفانهم ، فرجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه أن الناس قد طوبوا وأنتم ") . (٧٢)

(٧٢) البخاري ٨٩/٢ .

والحادثة وردت لما رد النبي صلى الله عليه وسلم حصته من سبي هوازن إلى وفد هوازن لما أسلموا فخلعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامة المسلمين وطلب منهم أن يقتلوا به فيقتلوا حصتهم وأن يعرضهم من أول ما يفى الله على المسلمين ، قال الناس : قد طيبتنا ذلك لهم يا رسول الله - أي سمحنا برد سبيهم إليهم - فأمرهم بالرجوع إلى العراء في الجيش .

وإن قلا موجب لأن يضيق صدر الذاعية من رد القائد أو المسؤول الأعلى في المنطقة له ، وإذا أُرْسِدَ إلى إتباع الطريق التنظيمي فليتبّع .

ثم إنه حتى لو لم تكن هذه المتابعة فيمكن من باب مدّ الذرائع ، في الحالة التي يكون فيها القائد علنياً معروفاً ، أن يردّ القائد من يأنه ، إذ في مواجهتهم له مصلحة ، لكن غالباً ما يسعى العضو استعجالها ، فيأخذ من وقت القائد قسطاً كبيراً ، ويضع له قائمة أسئلة طويلة ويسأله عما يعنيه وعما لا يعنيه . فإذا تكرر هذا كل يوم مع عدد من الأعضاء ضاع وقت القائد ، ولم يتمكن من متابعة التنظيم والنظر في سياسات الجماعة ، وتلك مفسدة ، كانت ثريعتها السماح للأعضاء بمواجهته مباشرة في المسائل التي تخص الدعوة ، فتمدّ هذه الذريعة .

❏ التذنب الإنفي للقيام بالأعمال الوقتية غير المستمرة

قد يندب ويوعز القائد إلى أحد الأعضاء أمر القيام بعمل آني سريع ، وهذا غير التأمير ، إذ يقوم هنا بالعمل بمفرده دونما جنود تحت إمرته .

وفي هذا التذنب تطبق نفس شروط الأعوان ونفس القواعد المذكورة عند ابن تيمية في انقضاء الأعوان ، إذ الغاية واحدة ، وهي الوصول إلى الهدف المراد الوصول إليه بأقل جهد وأكسر طريق .

وهذا هو النفاذ في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكان إذا قال : قم يا فلان وأخرج من الصف فيارز فلاناً : فتذنب أحد من شجعان الصحابة ، كما حدث في كثير من غزواته ، أو فتذنب من يكافئ العدو في المركز الاجتماعي ، كما حدث يوم بدر مع علي وغيره . وإذا قال : قم يا فلان فردّ على خطيب أو قصيدة فلان : فتذنب أحد من فصحاء الصحابة وأدبائهم . وإذا قال : قم يا فلان فخصني لنا خير العدو : فتذنب من لم يشهر إسلامه بين الكفار أو من أصحاب النكاح المتمكنين من الخديعة والتورية .

وهكذا نجد عشرات الأمثلة .

وقد يعلن النبي صلى الله عليه وسلم عن صفة المهمة التي يراد إنجازها ،
مطلباً ممن يجد في نفسه الكفاءة أن يتقدم ، فيتقدم الصناديق ، فيعرض عن
البعض ويختار البعض .

وقد يعلن ذلك ولا يتقدم أحد ، فيعيّن هو صلى الله عليه وسلم أحداً ويندب
له القيام بالفعل ، كما فعل يوم الأحزاب حين أُرِدَ من يأثبه بخبر العدو ، فلم
يتقدم أحد ، فتدب لذلك من رآه صالحاً .

وقد يتعلّو أحد من الصناديق لأداء عمل فرعي أثناء ندب الجميع لعمل
كبير ، ويبدأ هذا الصناديق التقدّم ، لكن لا يرى فيه الرسول صلى الله عليه
وسلم صلاحاً لذلك ، فيؤخره ويتقدم غيره ، بل يؤخره ويأخذ منه فرسه
ويعطيهما إلى آخر أكفأ . كما ذكر ابن هشام أنه في غزوة ذي قرد التي كانت
بعد الخندق ، عندما أغار المشركون على سرح المدينة وأنهىوه ولحق بهم
المسلمون ، كان لأبي عيش رضي الله عنه فرس لحق بها المشركين مع بقية
المسلمين ، ولم يكن فارساً على ما يبدو ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم له :
" يا أبا عيش : لو أصليت هذا الفرس رجلاً ، هو أفرس منك ، فلحق
بألقوم ؟ " .

وكل هذه الأمثال من التدب والتعيين أو طلب التقدّم لأداء المهمات الأتية
للمستعجلة ، إنما هي نماذج محتملة لوقوع في حياتنا التنظيمية ، وتؤتى على
ضوء شروط الأعوان وقواعد الاختيار ، ولو أن مسؤولاً اليوم أنزل داعية
من سيارته أو دراجته وأعطاهما غيره في عملية تنفيذية لوجد الداعية في نفسه
شيئاً ولربما غضب ، وأولى له أن يتألم .

□ استشارة الخبراء

وقد يحتاج القائد أو من هو أختى منه مسؤولية إلى استشارة كبير من
الخبراء في مسألة سياسية أو تنظيمية أو فقهية وما شابه ، فهل يجوز أن
يكون هذا الخبير من غير طبقة المسؤولين ؟ وهل يجوز أن يكون مسلماً
سابقاً غير داعية ؟

الأرجح أنه يجوز للمصلحة في ذلك إذا كان مظهره العمالة والورع ،
ويحفظ السر ، ولم نجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دعا أحداً

من عامة الصحابة ومطلب منه إبداء الرأي في مسألة ما ، لكن كانوا يشيرون عليه ليقتل مشورتهم ، كما حدث يوم نزل بندر بأرض غير تعبوية من التحية الحربية ، أو يقول لعامة الصحابة : اشيروا علي .. لكن يمكن الاستئذان بما يلي :

أخرج المترخسي في شرح السيرة الكبير للفتيشي : (أن أمراء جيش المسلمين في غزو الشام اجتمعوا يبرمون أمر الحرب بينهم ، فاقبل أبو سفيان يتوكأ على عصاه ، فقال : السلام عليكم ، فقالوا : وعليكم السلام لا تقربنا .

قال المترخسي : وإنما قالوا له ذلك لأنهم كانوا يتهمون به بأنه لم يحسن إسلامه .

فقال أبو سفيان : ما كنت لأرى أن أعيش حتى أكون بحضرة قوم من قریش يبرمون أمر حربهم وأنا بينهم ولا يحضرنى أمرهم .

وإنما قال ذلك لأنه كان مشهوراً بينهم بالرأي في الحرب .

فقال بعضهم : هل لكم في رأي شيخكم ، فإن له رأياً في الحرب .

قالوا : نعم ، لدعوه فدخل فقالوا : أشر علينا ، فأشار عليهم . (٧٣)

أي أشار عليهم بنوع تعبئة حسنة ذكرها المترخسي لم تر موجبا لإيرادها .

نحن نشبه من لم يحوزوا شروط التوثيق للمسؤولية ، أو من هم خارج التنظيم ، بابي سفيان رضي الله عنه .

□ ما قاله أبو يعلى الفراء الحنبلي في الولايات

□ في هذا الباب نحاول أن نطلع على ما كتبه الفراء الحنبلي في الولايات ضمن كتاب " الأحكام السلطانية " ، أنواعها وأقسامها وشروطها وواجبات وحقوق كل وال ، كالوزارة وإمارة الأقاليم وإمارة الجيوش والقضاء وولاية المظالم والحسبة ، أي طبقة الأعوان .

ولم نذكر هذا لكي نقبس اقتباساً كاملاً ما فيها من فتوى وأحكام ، إذ أن أنواع المسؤولية في تنظيمنا الحاضر المبكدة من النقابة حتى عضوية القيادة

العامة تختلف عن مسؤولية تلك الولايات لاختلاف الظروف والحاجة ، ولا تحددها تحديدا كاملا شروط نوع من أنواع الولايات المذكورة .

ولكن كما أسلفنا القول ، إن مسؤولياتنا في التنظيم تدور في الحدود التي تحقق المصلحة ، بالتقدير الذي هو أقرب إلى التمسك مع فتاوى الفقهاء السابقين بالنسبة لما لا نص فيه ، مع سد الفراغ .

ومن هنا نستظفر كل الفتاوى القادمة - بخصوص الولايات بأنواعها - لكشف أحكام مسؤولياتنا بطبقاتها ، لا عن طريق القياس التام ، إنما عن طريق (تنمية الحاسة الفقهية) وللإجابة التي نملكها في كيفية اشتراط الشروط والحدود التي يدور فيها الاشتراط ، وفي كيفية التعرف على الواجبات والحقوق لمسؤولية ما ، وفي الإطلاع على (أمثلة عملية للتفاضل التسبيبي بين الشروط) نبعا لنوع المسؤولية والحاجة لها والغاية منها .

هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام القادم الذي سنقله عن الفقهاء .

وهذا الكلام الذي سنقله كله من ألفاظ أبي يعلى ، ولكن لم يرد عنده بالسباق نفسه ، إذ حذفنا ، دون الإشارة إلى ذلك ، كثيرا من الفقرات ، وأحيانا عدة صفحات ، نخلت القول التي سنذكرها ، لأسباب عديدة ، ككونها تكرارا فقط لنفس المعاني ، أو لوجودها في كتاب آخر نقلنا منه نفس الكلام في موطن آخر ، أو لعدم الحاجة إليها ، كأحكام العبيد ، أو الأحكام المالية ومسائل العقوبات وما شابه ، وهذا المنب الأخير هو أكثر أسباب الحذف .

فهذه للنقول إن هي مختصر فصول - الولايات - من كتاب " أبي يعلى " مع مراعاة الإتيان باللفظ نفسه ، وأكثر من هذا ، هي مختصر المواضيع التي تقيدنا للوصول إلى نظرة شاملة لكشف أحكام مسؤولياتنا من مواضيع فصول الولايات من الكتاب المشار إليه . فانتبه إلى ذلك .

□ قال أبو يعلى الفراء الحنبلي :

□ (ولايات الإمام :

ما يصدر عن الإمام من ولايات خلفائه أربعة أقسام :

(١) من تكون ولايته عامة في الأصال العامة ، وهم الوزراء ، لأنهم مسئولون في جميع الظروف من غير تخصيص .

(٢) من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة ، وهم الأمراء للأقاليم والبلدان ، لأن النظر فيما خصوا به من الأعمال عام في جميع الأمور .

(٣) من تكون ولايته خاصة في الأعمال العامة : وهم مثل قاضي القضاة ، ونقيب الجيوش ، وجابي الصدقات ، لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال .

(٤) من تكون ولايته خاصة في أعمال خاصة ، مثل قاضي بلد ، أو جابي صدقاته أو نقيب جنده ، لأن كل واحد منهم خاص بالنظر مخصوص بالعمل .

ولكل واحد من هؤلاء شروط تتعقد بها ولايته ويصح معها نظره .

□ تقليد الوزارة :

ولما تقليد الوزارة فجائز ، لما حكاه الله تعالى عن نبيه موسى عليه السلام : (واجعل لي وزيراً من أهلي * هارون أخي * أشد به أئزري *)
والشركة في أمره (طه / ٢٩ - ٣٢) .

والوزارة على ضربين : وزارة تفويض ووزارة تنفيذ .

أما وزارة التفويض : فهي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه ، وإمضاؤها على اجتهاده . فيعتبر في تقليدها شروط الإمامة .

وتشمل الوزارة على لفظين : صوم النظر ، والنيابة ، فإن اقتصر على واحد منهما لم تتعقد به الوزارة فإذا جمع بينهما انعقدت ، والجمع بينهما أن يقول : فذلك ما إلي نيابة علي . فتعقد به الوزارة لأنه جمع بين صوم النظر والإستابة .

وعلى الوزير وزارة التفويض مطالعة الإمام بما أمضاه من تدبير وأخذ ، من ولاية وتقليد ، لنلا يصير بالامتناد كآته إمام ، وعلى الإمام أن يتصفح أفعال الوزير وتدبير الأمور ليقر منها ما وافق الصواب ويستترك ما خالفه ، لأن تدبير الأمة موكل إليه وإلى اجتهاده .

• ويجوز لهذا الوزير :

أ . أن يحكم بنفسه وأن يقتد الحكم ، كما يجوز ذلك للإمام ، ولأن شروط الحكم فيه معتبرة .

ب - ويجوز أن يتولى الجهاد بنفسه وأن يقاد من يتولاه ، لأن شروط الجهاد فيه معتبرة .

ج - ويجوز أن يباشر تنفيذ الأمور التي دبرها وأن يستتيب في تنفيذها لأن شروط الرأي والتبدير فيه معتبرة .

• وكل ما صح من الإمام صح من هذا الوزير ، إلا ثلاثة أشياء :

(١) ولاية العهد : للإمام أن يعهد إلى من يرى وليس ذلك للوزير .

(٢) للإمام أن يستعفي الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير .

(٣) أن للإمام أن يعزل من قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل من قلده الإمام .

وما سوى هذه الثلاثة فحكم التفويض إليه يقتضي حوازل فعله وصحة نفوذه منه .

هذا حكم وزارة التفويض .

وأما وزارة التنفيذ : فحكمها أضعف وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتبديره ، وهذا الوزير وسيط بينه وبين الرعايا والولاية ، يؤدي عنه ما أمر ، وينفذ ما ذكر ، ويمضي ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاية ونجهيز الجيش والحماة ، ويعرض عليه ما ورد منهم وتجدد من حدث ملزم ليعمل فيه بما يؤمر به ، فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوالٍ عليها ولا مقدم لها ، فإن شورك في الرأي كان باسم الوزارة لخص ، وإن لم يشرك فيه كان باسم الوساطة والمتفارة لشبهه .

ولا يُعتبر في الموهل لها شرط العلم لأنه لا يجوز له أن يحكم ، وإنما هو مقصور النظر على أمرين : أن يؤدي إلى الخليفة وأن يؤدي عنه .

• وعلى ذلك يُراعى في وزير التنفيذ سبعة أوصاف :

(١) الأمانة حتى لا يخون .

(٢) صدق اللهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤتبه ويعمل على قوله فيما ينهيه .

(٣) قوة الطمع حتى لا يرتضي فيما لا يندفع فيما سهل .

(٤) أن يعلم فيما بينه وبين الناس من عدلوة وشحناء ، لأن العدلوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف .

(٥) أن يكون ذكورا لما يؤتبه إلى الخليفة وعنه لأنه شاهد له وعليه .

(٦) الذكاء والفظنة ، حتى لا تكلم عليه الأمور فتشبهه ، ولا تموء عليه فتكلم ، فلا يصح مع اشتباهها عزم ، ولا يتم مع التباسها حزم .
 (٧) أن لا يكون من أهل الأهواء ، فيخرجه الهوى عن الحق إلى قباطيل .
 فإن كان هذا الوزير مشاركا في الرأي احتاج إلى وصف ثامن ، وهو الحنكة والتجربة التي تؤتیه إلى صحة الرأي وصواب التدبير .
 • ولا يجوز أن يقوم بذلك امرأة - ما لفتح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة - وفي جواز قيام النسي بهذه الوزارة خلاف .

□ ويجوز للخليفة أن يقدد وزيري تنفيذ على اجتماع وإنفراد ، ولا يجوز أن يقدد وزيري تفويض على اجتماع متلما لا يجوز تقليد إمامين ، لأنهما ربما تعارضا في العبد والحل والتقليد والعزل ، ولكن يجوز أن يقدد وزيري تفويض إذا كانت الوزارة فيهما لا في واحد منهما ، أي لهما تنفيذ ما اجتماعا عليه ، وليس لهما تنفيذ ما اختلفا فيه في النظر حتى ولو تابع أحدهما صاحبه مع بقاءه على الرأي المخالف ، لأنه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراء صوابا .
 □ نقول : قال ابن خلدون :

(جاء في الدولة العباسية شأن الاستبداد على السلطان وتعاور فيها استبداد الوزارة مرة والسلطان أخرى ، وصار الوزير إذا استبد محتاجا إلى إستدابة الخليفة ليأه لذلك ، لتصح الأحكام الشرعية وتجيء على حالها كما تقدمت ، فانقسمت الوزارة حينئذ إلى وزارة تنفيذ ، وهي حال ما يكون السلطان قائما على نفسه ، وإلى وزارة تفويض ، وهي حال ما يكون الوزير مستبدا عليه .) (٧١)

□ نقول : وعضوية القيادة العامة أقرب ما تكون شبيها عندنا بالوزارة ، ونظرا لهذا الاستبداد الذي ذكره ابن خلدون والذي أكتج الخنفرقي بين وزارتي التفويض والتنفيذ ، فإن شأن الوزارة صار على غير شأن الوزارات المعروفة زمن الخلفاء الراشدين الذين كانوا يستعينون بوزراء دون تسميتهم بتلك ودون تخصيصهم بكل ما للوزير من حقوق ، فبعض الحقوق التي ذكرها الغراء لوزير التفويض كانت لوزراء ذلك الوقت ، لكن لم يؤثر عن أحد منهم - أي الخلفاء - أنه فوض كل أموره لوزير معين ، ولا عهد للشرع بمثل هذه الحالة ، إذ يلزم أن يباشر الإمام أمور الأمة بنفسه .

وهذا ما يحدث الآن في تنظيمنا ، إذ الأصل أن عضو القيادة العامة بمنزلة وزير تنفيذ لجزء معين من قضايا التنظيم ، كأن يكون نقضها الطلاب أو العمال ، أو لمنطقة من البلاد . وخلال تنفيذه هذا قد يعهد القائد له ويفوضه اتخاذ قرارات بشأن مسائل تخص القطاع الذي يسأل عنه ، فيجوز بذلك بعض حقوق وزير التفويض ، مع بقاء حق القائد في نقض قراراته بعد اتخاذها . كما أن القائد يشاوره في أي مسألة من مسائل الدعوة دون وجوب .

□ وعلى ذلك فواجب عضو القيادة العامة يكون :

(١) اتخاذ قرارات معينة بشأن جزء من التنظيم بناءً على تفويضه من قبل القائد ، وقد يكون من جملة ذلك تفويض القائد له اختيار مسؤول منطقة معينة ونقياتها .

(٢) إبداء المشورة إذا طلبها القائد منه .

(٣) مطالعة القائد بالقرارات التي اتخذها ليفرّ منها ما وافق الصواب .

(٤) تنفيذ أوامر القائد ، ويعرض على القائد ما ورد من الأدعاء الذين هم تحت إمرته .

- وشروطه هي الشروط التي فصلناها سابقاً ، لا الشروط التي ذكرها القراء بالنسبة لوزير التنفيذ فقط ، لأنه في بعض عمله كوزير للتفويض .
- وكونهم أكثر من واحد جائز لأن كل واحد ينفذ جزءاً فقط ، أو يفوض إليه معه اتخاذ قرارات تخص ذلك الجزء فقط . والحالة التي ذكرها القراء من اختلاف وزير تفويض لا تتصور عندها ما دام أعضاء القيادة بهذا الوصف .
- وفي كل هذا الذي ذكرناه من القياس تحقيق لمصلحة الدعوة وسد لنزعة الاستبداد الذي لا يسند حق .

□ تقليد الإمارة العامة (الولاية العامة)

قال القراء : (وإذا قلّد الخليفة أميراً على إقليم أو بلد ، نظرت ، فإن كانت إمارته عامة - وهو أن يفوض إليه الخليفة إمارة بلد أو إقليم ، ولاية على جميع أهله ، ونظراً في المعهود من سائر أعماله - فيسير عام للنظر فيما كان محدوداً من عمله .

(أ) الإمارة العامة : ومن الأمور التي يشملها نظره ، تدبير الجيش ، والنظر في الأحكام ، وتقليد القضاة والحكام ، وقبض للصنقات ، والذب عن البيضة ، وإقامة الحدود .

ويعتبر في هذه الإمارة الشروط المعبرة في وزارة التفويض .

ويحتاج في ابتداء تقليدها أن يقول : (قلنك ناحية كذا إمارة على أهلها ونظرا في جميع ما يتعلق بها على تفصيل لا يدخله إجمال ولا يتناول له احتمال .) .

وإذا فصل من مال الخراج فافصل عن أرزاق جيش هذا الأمير جعله إلى الخليفة لوضعه في بيت المال العلم المعد للمصالح العامة ، وإن نقص طالب الخليفة بتامها . هذا هو حكم الإمارة العامة .

(ب) الإمارة الخاصة : وهو أن يكون الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيوش وسياسة الرعية وحماية البيضة وليس له أن يترخص للقضاة والأحكام ولا لجلبية الخراج والصنقات .

فإن تاختت ولاية هذا الأمير ثغرا لم يندى بجهد أهله إلا بإذن الخليفة ما لم يهجموا عليه فعدنن لا يحتاج إلى إذن .

ويعتبر في ولاية هذه الإمارة الشروط المعبرة في وزارة التنفيذ ولكن لا يجوز أن يتولاها نسي بالتعلق الفقهاء ، ولا يعتبر فيها شرط العلم والفقه ، فإن كان فزيادة فضل .

□ قال الفراء : (وهكذا صارت شروط الإمارة العامة معبرة بشروط وزارة التفويض لإستوائهما في عموم النظر وإن اختلفا في خصوص العمل .

وشروط الإمارة الخاصة تقصر عن شروط الإمارة العامة بشروط واحد ، وهو العلم ، لأن لمن عنت إمارته أن يحكم ، وليس ذلك لمن خصت إمارته .

وليس على أحد من هذين الأميرين مطالعة الخليفة بما أمضاه في عملها على مقتضى إمارتهما إلا على وجه الاحتياط ، فإن حدث غير معهود وقاه على مطالعة الإمام ، وعلافيه برأيه ، فإن خلافا من تصاع الخرق . إن وقاه . قاسما بما يدفع الخصومة ، حتى يرد عليها أمر الخليفة فيما يعملان به ، لأن رأي الخليفة أمضى في الحوادث النازلة ، لإشرافه على عموم الأمور .) .

□ نقول : سبق وأن نهبنا على أن مراكز المسؤولية عندنا ذات طبيعة حاسنة مثالية من الطبيعة الخاصة للحركة الإسلامية ولخلافها عن الحكومة الإسلامية في بعض الأمور ومن اختلاف مركز قائدها في بعض الحقوق والواجبات عن مركز الإمام واختلاف نوع المعونة التي يحتاجها عن نوع المعونة التي يحتاجها الإمام . وعلى ذلك لا يمكن تشبيه مراكزنا بمراكز الإمارات المختلفة التي تشبهها في الاسم أو التنوع تشبيها كاملاً ، أي لا يمكن قياس أحكامها على أحكام الإمارات والولايات الحكومية قياساً كاملاً ، لكن نقيس بالقدر الذي نتحقق به المصلحة مع سبب كل قياس يكون ذريعة لمفسدة تلحق بالحركة .

وعلى هذا لمسؤولية المناطق في التنظيم الآن شبيهة بمسؤولية الإمارة الخاصة ، فالمسؤول عن المنطقة عليه تكبير أمور الدعاة ومياسة الأعضاء وحماية سمعة الدعوة ومكتسباتها ، من غير تعرض للقضاء وأحكام وخراج وصنقات .

لكن ليس معنى هذا الانحصار في تبيان حدود مسؤوليته على ما بينه الفقهاء من حدود مسؤولية الأمير الخاص .

فشروط وزارة التنفيذ اللازمة للأمير الخاص ، هي عندنا الحد الأدنى فقط لشروط مسؤول المنطقة ، ويجوز لشروط غير شروطها تبعاً لمصلحة التنظيم مع ملاحظة ما قلناه أن العبرة بأحسن الموجودين ، والمعتبر الآن من حاز أكبر كمية من كل الشروط .

ومسألة مطالعة القائد بما يمس به مسؤول المنطقة ، اقتضت مصلحة الدعوة أن يكون من الواجب على المسؤول مطالعة القائد ببعض المسائل المهمة التي تحدث نوعيتها سلفاً ، وأغني من مطالعة القائد ببعض الآخر ، مع بقاء حق التفاد لرأي القائد في كل المسائل عند الاختلاف .

وبصورة عامة يكون مركز مسؤول المنطقة شبيهاً بمركز عضوية القيادة العامة ، فتلقه نفس الشروط والحقوق ، وقد بينا أن شروط عضوية القيادة وحقوقها مستمدة من وراثتي التفويض والتفويض استمداداً غير كامل .

وهكذا يتضح ما قلناه من تغاير كل الفئات ، بخصوص الولايات بأنواعها ، لكشف أحكام مسؤولياتنا بملفاتها .

□ الولاية الخاصة

□ تقليد الإمارة على الجهاد :

قال الفراء : (فأما الإمارة على الجهاد فهي مختصة بفئال المشركين ، وهي على ضربين :
أحدهما : أن تكون مقصورة على سياسة الجيش ، وتدبير الحرب ، فيعتبر فيها شروط الإمارة الخاصة .

والثاني : أن يفوض إلى الأمير فيها جميع أحكامها ، من قسم الغنائم ، وعقد الصلح ، فيعتبر فيها شروط الإمارة العامة ، وهي أكثر الولايات الخاصة أحكاما .

والذي يتعلق بها من الأحكام إذا عمت خمسة :

- (الأول) : في تسيير الجيش وإعداده ، وعليه في ذلك عدة حقوق ، منها :
١ - أن يعرف على الجيش العرفاء ، وينقب عليهم للتقياء ، ليعرف من عرفاتهم وتقباتهم أحوالهم ، ويقربون عليه إذا دعاهم . قد فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة العقبة ووضع على الأنصار اثني عشر تقية .
٢ - أن يجعل لكل طائفة شعارا يتداعون إليه ليسيروا به متميزين ، وبالا اجتماع فيه متظاهرين .
٣ - أن يتصفح الجيش ومن فيه ، فيخرج منهم من كان فيه تخذيل للمجاهدين ، وإرجاف بالمسلمين ، أو عين عليهم للمشركين . وقد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي بن سلول في تبوك لتخذيله للمجاهدين .

• (الثاني) : في تدبير الحرب :

والمشركون في دار الحرب على ضربين :

- ١ - من بلغتهم دعوة الإسلام ، فاستمعوا منها وتأبوا عليها ، فأمر الجيش مخير بين أن يبيتهم ليلا ونهارا بالقتل ، وبين أن يصافهم للقتال .
٢ - من لم تبلغهم الدعوة ، وقل أن يكون اليوم قوم لم تبلغهم الدعوة ، وهؤلاء تحرم مقاتلتهم قبل إظهار الدعوة (أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ..) .

ولا يجوز لزعم الجيش أن يجيب من يدعو من جيش الكفار إلى المبارزة فيخرج ويبارزه، لأنَّ فقهه يؤثر فيهم، فإنَّ فقد الزعيم للمدبر يقضي إلى الهزيمة، وإقدام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد على مبارزة أبي بن خلف حين دعاه للمبارزة كان من ثقته بنصر الله تعالى وإيجاز وعده، وليس ذلك لغير الرسول.

وإذا شتر من الكفار بأسارى المسلمين، ولم يتوصل إلى الكفار إلا بقتل الأسرى، جاز قتلهم. وقد أوما إلى ذلك الإمام أحمد بن حنبل في رواية بكر بن محمد.

• (الثالث) : ما يلزم أمير الجيش في مياستهم.

والذي يلزمه فيهم :

١ - أن ينخبر لهم المنازل - موضع نزولهم - لمحاربة عدوهم، بأن يكون أوطأ الأرض مكاناً، وأكثرها مرعى وماءً، وأحرسها لكثافتها وأطرافها، ليكون أعون لهم على المنازلة.

٢ - أن يعرف أخبار عدوه، حتى يقف عليهم، ويتصقح أحوالهم، فيأمن مكرهم، ويلتصم العزة في الهجوم عليهم.

٣ - ترتيب الجيش في مصاف الحرب، والتحويل في كل جهة على من يراه كفواً لها، ويتقنّد الصفوف من خلل فيها، ويراعي في كل جهة بميل العدو عليها بمدد يكون عوناً لها.

٤ - أن يقوّي نفوسهم بما يشعرهم من الظفر، ويخوّل لهم من أسباب النصر، ليقاوا العدو في أعينهم، فيكونون عليه أجراً. قال تعالى في الأنفال : (إذ يريكم الله في مقامك قليلاً، ولو أراكم كثيراً لفشتنم ولتنازعنم في الأمر).

٥ - أن يعزّ أهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله.

٦ - أن يشاور ذوي الرأي فيما أعضل من الأمور، ويرجع إلى أهل الحزم فيما أشكل، ليأمن من الخطأ، ويسلم من الزلل، فيكون من الظفر أقرب (وشاورهم في الأمر).

٧ - أن يأخذ حيطته بما أوحى الله تعالى من حقوقه، حتى لا يكون بينهم تجوز في الدين.

٨ - أن لا يمكن أحداً من جيشه أن يتشاغل بتجارة أو زراعة، يصرفه الاهتمام بها عن مصيرة العدو.

• (الرابع) : ما يلزم المجاهدين معه من حقوق الجهاد ، وهو ضربان :

(أ) ما يلزمهم في حق الله تعالى .

(ب) ما يلزمهم في حق الأمير عليهم .

لَمَّا افلَظَ لَهُمْ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى :

١ - مصابرة العدو عند اللقاء الجمعين ، وأن لا ينهزم عدد من مثليه فما دون :
(الآن خفت عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً ، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ..) .

وحرّم على كلّ مسلم أن ينهزم من مثليه إلا لإحدى حالتين : إمّا أن يتحرف لقتال ، فيولي لاستراحة أو مكيدة ويعود إلى قتالهم ، وإمّا أن يتحيز إلى فئة أخرى يجتمع معهم على قتالهم : (ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ..) .

٢ - أن يقصد بقتاله نصره دين الله ، ويبطال ما خالفه من الأديان ، فيكون مطيعاً لله تعالى في أوامره ، ولا يقصد بجهاده استعادة المغنم ، فيصير من المتكسبين لا من المجاهدين .

٣ - أن لا يُعالي من المشركين ذا قرى ، ولا يحابي في نصرته الله ذا مودة ، قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق) .

□ ولَمَّا ما يلزمهم في حق الأمير فثلاثة أشياء :

١ - التزام طاعته ودخول ولايته .

٢ - أن يفوضوا الأمر إلى رأيه ، ويكلوه إلى تدبيره ، حتى لا تختلف أرواحهم ، قال تعالى : (ولو رثوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ..) .

فإن ظهر لهم صواب خفي عليه بثبوت له ، وأشاروا به عليه ، وقد ندب الله تعالى إلى المشاورة .

٣ - أن يسارعوا إلى امتثال أمره ، والوقوف عند نهيه وزجره ، فإن توافوا عما أمرهم ، وأقدموا على ما نهاهم عنه ، كان له تأديبهم على المخالفة حسب أحوالهم ، ولا يظلمون .

● (الخامس) : مصابرة الأمير قتال العدو وأن يطاول به المدة ، ولا يولي عنهم وفيه قوة .

قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا) .

قال الحصن البصري : (أي اصبروا على طاعة الله ، وصابروا أعداء الله ، ورابطوا في سبيل الله .) .

وإذا لم تدع الضرورة إلى عقد الهدنة لم تجز مهانتهم ، ويجوز موادعتهم أربعة أشهر ، للآية التي في أول سورة " التوبة " (صبحوا في الأرض أربعة أشهر ..) .

هذه هي أحكام الإمارة على الجهاد ، فإذا عقدت هذه الإمارة على غزاة واحدة لم يكن لأمرها أن يغزو غيرها سواء غنم فيها أم لم يعم .

وإذا عقدت عموماً عاماً بعد عام ، لزمه معاودة الغزو في كل وقت يقدّر عليه ، ولا يفتر عنه مع ارتفاع الموانع إلا قدر الاستراحة . وأقل ما يجزئ أن لا يعطل عاماً من جهاد .

ويلزم هذا الأمير أن ينظر في أحوال المجاهدين ، ويقم الحدود عليهم .

وإن كانت إمارة هذا الأمير خاصة تجري عليها أحكام الخصوص .

□ ويمكننا نحن في التنظيم أن نقيم كيفية ممارسة المسؤولين لنشاطهم وكيفية تنفيذهم الخطة على هذه الحقوق والواجبات المذكورة ، ومنها نرى :

١ - عقد الصلح الذي جعل الفرء بمسببه ولاية الجهاد من الإمارة العامة قد يفوضه القائد إلى مسؤول منطقة ، تفويضاً نسبياً خاصاً بطرف معين . تجاه عدو معين في وقت معين . وليس تفويضاً مطلقاً .

٢ - أن يضع المسؤول نقباء و'عرفاء (رقباء) ويبني بذلك التنظيم الهرمي .

٣ - وضع الشعار جانز في التنظيم ، ويشمل كلمة سرّ فيما بين الأعضاء يعرف بعضهم بعضاً بواسطتها ، أو وضع نشيد يحفظه الأعضاء ، أو 'هاتف' .

٤ - فصل المختل والمرجف والجاسوس جانز .

٥ - عدم جواز خروج المسؤولين عن التنظيم في المظاهرات وما شابه التي فيها احتمال القتل والأسر إلا بإذن القائد ، قياساً على عدم خروج زعيم الجيش للمبارزة ، لنلا يخلّ التنظيم بنقده .

٦ - يُقاس على تترس الفكر بأمرى المسلمين ما إذا اعتقل العدو بعض الدعاة وجعلهم رهينة لديه وجعل إبقاءه على حياتهم ثمنا لعدم مهاجمتنا ومحاربنا إياه ، فهنا يوازن القائد بين الضررين : ضرر ترك قتل هذا العدو ، وضرر إعدام الدعاة إذا نفذنا خطة مهاجمتنا إياه ، فيوازن بين الشرين والضررين أو المصلحتين المتعارضتين ويتخذ موقفا بناءً على ذلك ، وليس هناك قاعدة في الموازنة غير اعتبار " كمية المصلحة " بناءً على تقدير القائد ، والمكاسب المعنوية من جملة المصالح .

٧ - تخير المائل شبيه بتخير وقت القيام بفعالياتنا الآن ، فنختار انسب الأوقات من ناحية كون النشاط فيها يكون بأقل كلفة وجهود ومراعاة ضمان وصول التنظيم إلى نهاية خطته بأن يتمكن من جني ثمرات الخطة لا أن يجنيها عدو لنا هو بنفس الوقت عدو الذي حربناه فنكون ضحية لغيرنا .

٨ - التعرف على أخبار الأحزاب والحكومات المعادية واجب .

٩ - اختيار الأساليب والأشكال التنظيمية واجب يقاس على تركيب الجيش في مصافة الحرب ، وتقتد إنجازات كل مسؤول من قبل المسؤول الأعلى يقاس على تقيد الصئوف .

١٠ - تقوية النفوس واجب بواسطة التحرير والمساهة والأدب والشعر والخطابة .

١١ - عدم قبول التفسير في حقوق الله من صلاة ولتعاذ عن الكفار .

١٢ - إصدار الأمر إلى الدعاة بعدم التوظيف عند الحكومة والشركات أو المتاحرة أمر جاز قياساً على عدم تمكن أمير الجهاد أحدًا من جيشه للتعاغل بتجارة أو زراعة إذا كان مقرعا .

١٣ - مصابرة العدو وإخلاص الفية أمران واجبان .

١٤ - وكذا الطاعة وتقويض الأمر إلى رأي القائد والامتثال لأمره ونهيه .

١٥ - العقوبات التنظيمية جائزة دون تنفير وغلظة .

١٦ - إذا كلف القائد أحدًا بعمل وقتي طارئ قلنى التكليف بوقت يحنده له القائد أو بإنجاز المهمة ، ولا تكون له صفة الإمارة صفة دائمة . وعلى الدعاة الذين اشتغلوا تحت إمرته في أداء ذلك العمل الطارئ أن لا يستمروا بطاعته إذا لم تتجدد إمارته ولا يطلعوه على ما يخص قطاعهم من أسرار .

هذا ما نتمكن منه من قياس كيفية ممارسة طبقات المسؤولين في التنظيم لمسؤولياتهم بالقدر الذي تتحقق به المصلحة دونما الوصول إلى مفصلة .

ثم ذكر الفراء قتال أهل البغي ، وتولية القضاء ، مما لا علاقة له بأشكال الولايات التي نحتاجها في التنظيم ، ثم ذكر شروطاً عامة لكل ولاية . قال رحمه الله :

(تنقصر صحة كل ولاية إلى شروط) :

١ - معرفة المولى للمولى وأتته على الصفة التي يحوز أن يولي معها ، فإن لم يعلم أنه على الصفة التي تحوز معها تلك الولاية لم يصح تقلده .

٢ - معرفة المولى أن المولى على الصفة التي تستحق الولاية .

٣ - ذكر ما تضمنته التقليد : من ولاية القضاء ، أو إمارة البلاد ، أو جباية الخراج ، لينظر على أي صفة انعقدت .

٤ - ذكر البلاد التي انعقدت الولاية عليها ، فإن عدت مع الجهل لم يصح .

وإذا صحت الولاية بما ذكرنا فقد قيل : إن المولى يصير بمركز وكالة عن المولى ، فكان للمولى عزله متى شاء وللمولى الاعتزال عنها إذا شاء ، غير أن الأولى بالمولى أن لا يعزله إلا بعذر ، وأن لا يعتزل المتولي إلا من عذر ، لما في هذه الولاية من حقوق المسلمين .

وقد قيل : ليس للمولى عزله ما كان مقيماً على الشروط ، لأنه بالولاية يصير ناظرًا للمسلمين على سبيل المصلحة لا عن الإمام .) .

□ نقول : نستمد من هذا :

١ - على الداعية أن لا يقوم بتنفيذ عمل تنظيمي أو سياسي ما لم يأمره بذلك المسؤول عنه حتى ولو كان الأمر من أحسن الدعاة ، قياساً على معرفة المولى للمولى أنه على الصفة التي يجوز أن يولي معها .

٢ - معرفة المولى أن المولى يستحق الولاية تتم بأن لا يعتمد القائد على ظاهر داعية يريد أن يوليّه ، بل يستعين بلجنة الأسر أو مسؤول المنطقة لمعرفة سيرته في التنظيم ، وهذا إذا لم يعرفه القائد المعرفة الكافية التي يبني عليها استحقاقه الولاية .

٣ - ذكر موضوع الولاية بتفصيل للمولى وكذا مكانها لازماً .

٤ - العزل يكون للمصلحة حتى ولو اقتضى إخفاء هذه المصلحة عن المعزول ، وطلب الاعتزال جائز لكن لا يتوقف عن ممارسة مسؤوليته ما لم يؤذن له وبمسلم ما يخص المسؤولية إلى المسؤول الجديد ، وطلب الاعتزال إذا كان لكسلاً فهو نقص في شخصية المولى ، وطلبه خوفاً من المسؤولية واحتمال وقوعه في خطأ رياء مثل رياء الحرص على المسؤولية .

هذا هو القياس الذي به تتحقق المصلحة .

□ تقليد الولاية على المظالم :

قال الفراء : (والنظر في المظالم هو قود المتظلمين إلى التناصف بالرهبة ، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهبة .

ومن شرط الناظر فيها : أن يكون طليق القدر ، نافذ الأمر ، عظيم الهبة ، ظاهر العفة ، كثير الورع ، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماية ، وثبوت القضاة ، فاحتاج الجمع بين سفتي الفريقين .

فإن كان ممن يملك الأمور العامة كالخلفاء ، أو من فوض إليه الخلفاء في الأمور العامة ، كالوزراء والأمراء ، لم يحتج الناظر فيها إلى تقليد وتولية ، إذا اجتمعت فيه الشروط المتقدمة .

ولم ينسب للمظالم من الخلفاء الأربعة أحد ، لأنهم في الصدر الأول ، وظهور الذين عليهم بين ، بقودهم إلى التناصف وإلى الحق .

ولما كانت المنازعات تجري بينهم في أمور مستقبلية يوضحها حكم القضاة ، فإن طلب الجور أحد من حفاة أعرابهم ومال إليه ، ثناء الوعظ أن يدبر ، وقاده العنف أن يخشن ، فالتصير خلفاء المتلف على فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء . واحتاج على رضي الله عنه حين تأخرت إمامته واختلط الناس فيها ومالوا للجور ، إلى فصل صرامة في المياسة .

ثم انتشر الأمر من بعده حتى تجاحد الناس بالمظالم ، ولم تكفهم زواجر السلطنة ، فاحتاجوا في ردع المتغلبين إلى ناظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة .

وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أول من نصب نفسه للمظالم ، ورد مظالم بني أمية على أهلها .

ثم جلس لها من خلفاء بني العباس : المهدي ، والهادي ، ثم الرشيد
والمامون وآخر من جلس لها المهدي .

وَيُسْتَكْمَلُ مجلس من يُنْتَكَبُ للمظالم بحضور خمسة أصناف لا يُستغنى
عنهم ، ولا ينتظم نظره إلا بهم :

- (١) الحماة والأعوان ، لجذب القوي وتقويم الجريء .
 - (٢) القضاة والحكام ، لاستعلام ما يثبت عندهم من الحقوق .
 - (٣) الفقهاء : ليرجع إليهم فيما أشكل ، ويسألهم عما تشبهه .
 - (٤) الكتّاب : ليثبتوا ما جرى بين الخصوم ، وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق .
 - (٥) الشهود : ليشهدهم على ما أوجبهم من حق ، وأمناهم من حكم .
- فإذا استكمل مجلس المظالم بمن ذكرنا من الأصناف الخمسة شرع حينئذ
في نظره .

ومما يشتمل عليه النظر في المظالم ما يأتي :

- (١) النظر في مسيرة الولاية مع الرعية ، فيتسقى عن أحوالهم ، ليقوّمهم إن
أنصوا ، ويغفّرهم إن صفوا ، ويستبدل بهم إن لم ينصفوا .
- (٢) تنفيذ ما وقف من أحكام القضاة ، لضعفهم عن إقلاذه ، وعجزهم عن
المحكوم عليه لتعزّزه ، وقوة يده ، أو لعلوّ قدره ، وعظم خطره ، فيكون ناظر
المظالم أقوى يداً ، وأنفذ أمراً ، فينفذ الحكم على من توجب عليه .
- (٣) النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحمية ، من المصالح العامة ،
كالمجاهرة بمنكر ضيعف عن دفعه ، والتشحيف في حق لم يقدر على رده ،
فيأخذهم بحق الله تعالى في جميعه ، ويأسر بحملهم على موجه .
- (٤) مراعاة العبادات الظاهرة ، كالجمع والحج والجهاد ، من تقصير فيها ،
أو إخلال بشروطها . فإن حقوق الله تعالى أولى أن تُمنوفى ، وفروضه أحقّ
أن تؤدّى .
- (٥) النظر بين المتشاجرين ، والحكم بين المتنازعين ، فلا يخرج في النظر
بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ، ولا يجوز أن يحكم بينهم بما لا يحكم به
الحكام والقضاة .
- (٦) مسائل الأوقاف والتنازع فيها ، والأملاك المغصوبة ، والضرائب .)

وهذه المهام قد يحتاج القائد إلى من يقلده إياها تقليداً وقتياً أو دائماً ،
ولسبحت المحكمة الآن واجبة في كل قلمر بنص النظام ، وقد يأتيها القائد
نفسه إن توفر له الوقت ، أو كانت المسائل خطيرة .

وقد يستعين هؤلاء الذعاة بهذه المهام بأهل العلم الفقهي من إخوانهم ، أو
بأهل الخبرة التنظيمية ، أو بالمشهود ، أو بالتقارير الكتابية ، كل ذلك بإذن
خاص من القيادة في الاستعانة بهؤلاء لأداء المهمة ، كما يستعين والي المظالم
بالفقهاء والقضاة والشهود والكتّاب .

وكما ينظر والي المظالم في سيرة الولاة مع الرعية ينظر المفتش في سيرة
المسؤول مع الأعضاء ، أبو صبي باستدراك التقصير ، ويشجع الأمور
الحسنة ، أو يوصي باستبدال المسؤول إن أهمل عمداً أو كان ضعيفاً أو
تعتف .

وقد يستعين المفتش أو الحاكم أو رئيس اللجنة بالصلاحيات الواسعة
والعقوبات التنظيمية ، لإنفاذ القرارات والاستمرار بالخطّة ، تجاه المعاند
والمخالف ، تماماً كما ينقذ والي المظالم ما وقف من أحكام القضاة لضعفهم
عن إنفاذه وعجزهم عن المحكوم عليه لتعزّزه .

وهؤلاء أيضاً يلاحظون الإخلال بالأعراف الدعوية ، كما يراعي والي
المظالم العبادات الظاهرة .

هذا ما يمكن استمداده للتنظيم من أحكام ولاية المظالم بالقدر الذي يحقق
المصلحة من دون استعمال ما يكون ذريعة لمفسدة .

□ وبقيّة الفقهاء يوثقون ويؤمّرون بتفسير الموازين

بعد هذه الجولة الطويلة مع الفراء وابن خلدون والمرخسي وابن تيمية في
نظريته الثابتة: يؤذن لنا أن نعود إلى استعراض فهم عامة الفقهاء الآخرين لفقه
الشروط ، بحيث نتضح معالم النظرية العامة في ذلك ، عبر إضافة كل فقيه
لجزء من أجزائها ، من ركن أو شرط ، وينضطر إلى إعادة ذكر بعض
المعاني المتألّفة ، وبخاصة معاني نظرية ابن تيمية ، ولكن من خلال كلام
غيره ، وهذا في صورته الظاهرة يُعدّ خلافاً في منهجية البحث ، ولكي لجأت
إليه عامداً ، من أجل أن أدع للقارئ يستشعر أن المكنة التنظيرية التي فيها

شمول وتناسق ليست جديدة تختص بهذا العصر ، وإنما هي صفة لتقنها للفقهاء الأوّلون ، فأردت أن يلمس الذّاتية تكامل نظريّة ابن تيمية واستقلالها ، وشمول كلام الفراء ، ومن قبله الماوردي الذي اعتمد الفراء على كثرته كلياً ، واستقصاء التّشبياتي ثمّ المترخسي لجوانب القضية .

أما وإنّه قد ثبت ذلك وتوضّح ، وقدمنا كسر حكمة الالتزام المنهجي ثمنا لذلك ، بما لا نستعبد معه أن توجّه لنا تهمة الاضطراب والتكرار ، فليعد إلى سوابقنا الأوّل ونترك التهمة لسعة الصدر .

وأول ما نستأنف به : رؤية محاولات أخرى للفقهاء في وصف جانب من الشروط ، وعن طريق جمعنا لأجزاء أقوالهم : نتضح جمهرة الشروط أكثر .

□ فعن ابن عباس رضي الله عنه في معنى " لقويّ الأمين " قال :
(قويّ فيما ولي ، أمين فيما أسودع ..) (٧٥)

□ وعند أية (إنّ الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم) ، يقول القرطبي :

(إنّ الله اصطفاه : أي اختاره ، وهو الحجة القاطعة .
ويبين لهم مع ذلك تعليل اصطفاه طالوت ، وهو بسطته في العلم الذي هو ملاك الإنسان ، والجسم الذي هو معينه في الحرب وغدته عند اللقاء ، فتضمنت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة ، وأنها مستحقة بالعلم والدين والقوة لا بالنسب ، فلا حظ للنسب فيها مع العلم وفضائل النفس ، وأنها متقدمة عليه ..) (٧٦)

ثم ذكر أن هذه الآية أصل في بيان شروط الإمامة .

□ ولم أجد للإمامة الذّعويّة شروطاً أدقّ من التي جاءت على لسان ابن حبيب حين استدرك على مالك شروطه في القاضي .

قال مالك : (لا بدّ أن يكون القاضي عالماً عاقلاً) .

قال ابن حبيب : (فإن لم يكن علم فعقل وورع ، لأنّه بالورع يقف ، وبالعقل يسأل . وهو إذا طلب العلم : وجده ..) (٧٧)

(٧٥) مخارج الفاري ٢٤٦/٥ .

(٧٦) تفسير القرطبي ١٦١/٦ .

(٧٧) مخارج الفاري ٢٤٧/١٦ .

فَنَقْتَبِسُ ذَلِكَ لِلدَّاعِيَةِ أَيْضاً .

وَيَكْمَلُهُ قَوْلُ الْمُهْلَبِ : (لَا يَكْفِي فِي اسْتِحْبَابِ الْقَضَاءِ أَنْ يَرَى نَفْسَهُ أَهْلًا لِذَلِكَ ، بَلْ أَنْ يَرَاهُ النَّاسُ أَهْلًا لِذَلِكَ) . (٢٨)

فَنَسْتَعِيرُ ذَلِكَ لِنَاسِنَا ، وَنَقُولُ لِلدَّاعِيَةِ الَّذِي يَرْضَى عَنْ نَفْسِهِ : لَا يَكْفِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَرَاهُ إِخْوَانُكَ الدَّاعِيَةُ أَهْلًا .

وَفِي انْتِهَاءِ الشَّرْطِ إِلَى وَرْعٍ وَعَقْلِ : دَلِيلٌ عَلَى مَا قَدْ نَافَاهُ أَنْفَاءُ مِنْ صَعُوبَةِ وَضْعِ شُرُوطٍ حَرْفِيَّةٍ لِلدَّلِيلَةِ ، وَإِنَّمَا هُوَ انْطِبَاحٌ عَامٌّ يَقُومُ فِي نَفْسِ الْأَمِيرِ الَّذِي يَرِيدُ تَوَلِيَةَ أَعْوَانِهِ ، أَوْ فِي نَفْسِ الدَّاعِيَةِ الَّذِي يَسْتَعْمَلُ حِفْظَ النِّظَامِ فِي انْتِخَابِ مَسْئُولِيهِ أَوْ لِقَائِهِ تَعَضُّوِيَّةً مَجْلِسَ الشُّرُورِ أَوْ الْقِيَادَةِ أَوْ مَا يُقَارِبُ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَكَيْفَ تَضْبِطُ صِفَةَ الْعَقْلِ ؟

وَكَذَلِكَ مَعْنَى الْوَرَعِ وَاسِعٌ ، وَقَرَانُهُ مُخْتَلَفٌ ، فَكَيْفَ يُضْبَطُ ؟

وَهَذَا يَعْنِي أَنْ نُدَوِّرَ الْفَرَاسَةَ فِي التَّوْثِيقِ وَالتَّوْلِيَاتِ هُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ ، وَالْفَرَاسَةُ نَفْسُهَا تَحْتَاجُ إِلَى عَقْلٍ وَوَرَعٍ ، فَتَصْبِيحُ صِنْعَةُ التَّوْثِيقِ كُلُّهَا دَائِرَةٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعَقْلِ وَالْوَرَعِ ، فَالْمُطَرِّفُ الَّذِي يَدُلِّي بِصَوْنِهِ الْإِنْتِخَابِي لَيْسَ أَكْثَرُ شَيْئًا مِنْ مَنْ سَنُودِعُ إِلَيْهِ الْأَمَانَتَ وَنُسَمِّدُ إِلَيْهِ الْوَلَايَةَ ، وَهَذِهِ الظَّاهِرَةُ مِنْ أُنْقِ ظَوَاهِرِ عَمَلِيَّاتِ التَّوْثِيقِ وَأَخْصَصُ جَوَابَهَا ، وَهِيَ نَعْتَلْنَا بِوُجُوبِ نَشْرِ فِقْهِ التَّوْثِيقِ بَيْنَ كُلِّ الدَّاعِيَةِ ، وَنَجْمِلُ جَمِيعَهُمْ بِالثَّقَافَةِ الشَّمُولِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ ، إِذْ هِيَ سَوْرِدُ مَهْمٍ مِنْ مَوَارِدِ الْفَرَاسَةِ ، وَكَذَا نَرِييْنَهُمْ عَلَى مَعَانِي الْإِيمَانِ وَالْوَرَعِ نَرِييَّةٍ عَمِيقَةٍ ، إِذْ أَنْ نُورِ الْوَرَعِ هُوَ الَّذِي يَقْدَفُ صَحِيحَ الْفَرَاسَةِ ، وَلَنْ يَسْتَطِيعَ التَّفَرُّسُ دَاعِيَةً بِقَتَحِ الشُّبُهَاتِ وَلَا يَحْتَاطُ ، أَوْ نَرَاهُ أَبَدًا فِي صَفَةِ الصَّلَاةِ الرَّابِعِ أَوْ الْخَامِسِ .

□ وَآيَةً (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ) هِيَ دَلِيلُ الْفَرَاسَةِ .

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ :

(التَّوَسُّمُ : وَهُوَ فِعْلٌ مِنَ التَّوَسَّمَ ، وَهُوَ الْعَلَامَةُ الَّتِي يُسَمَّنُ بِهَا عَلَى مَطْلُوبٍ غَيْرِهَا ..) .

(وَهِيَ الْفَرَاسَةُ أَيْضاً ، يُقَالُ : تَوَسَّمتُ وَتَوَسَّمتُ .. وَحَقِيقَتُهَا : الْإِسْتِدْلَالُ بِالْخُلُقِ عَلَى الْخُلُقِ ، وَذَلِكَ بِكَوْنِ بِحُودَةِ الْقَرِيبَةِ ، وَحِدَةِ الْخَاطِرِ ، وَصَفَاءِ الْفِكْرِ) .

أو هي (استدلال بالعلامة ، ومن العلامات ظاهر يبدو لكل أحد ، بأول نظر ، ومنها ما هو خفي فلا يبدو لكل أحد ، ولا يُدرك ببدائي النظر)

نكتة : (إذا ثبت أن التوهم والتفكر من مدارك المعاني ومعالم المؤمنين ، فإن ذلك لا يترتب عليه حكم ، ولا يؤخذ به موسوم ولا متفكر . وقد كان قاضي القضاة الثنائي الملاكى بهداده أيام كوني بالثنائم يحكم بالفراسة في الأحكام جرياً على طريقة إياس بن معاوية لئلا كان قاضياً ، ولشيخنا فخر الإسلام أبي بكر الثنائي جزء في الرِّكَز عليه ، كتبه لي بخطه ، وأعطانيه ، وذلك صحيح ، فإن مدارك الأحكام معلومة شرعاً ، مدركة قطعاً ، وليست للفراسة منها .) (٧١)

أقول : فحكم الأمير على الداعية لا يجوز بفراسة ، ولكن ما هو دون الحكم بجور ، من تولية ونحوها ، بل ذلك هو محل اجتهد الأمراء في المناسة وفهم الرجال وكشف الخفوس ، وتبعاً لمقايير فراسنتهم يكون نجاحهم في اختيار الأعوان وتولية الدعاة على الأعمال .

□ لكن الفقهاء عند المفاضلة : يفتنون العقل والخبرة على الورع إذا تفاوت مقدارهما عند المرء ، ففقه الجويني واضح جداً في تأييد ما ينكره فقهاء الدعوة دائماً من أن كثرة العبادة وصلاح الطوية وعشق الزهد ليست بكافية في التولية ، وإنما هي القدرة على القيام بتكاليف الإمارة والولجب الذي يُلَاط بالمسؤول .

• **يقول الجويني :** (القول في التفاضل والمفضول ليس هو على أعلى القدر والمرتبة وارتفاع الدرجة والتفكر إلى الله تعالى في عمله ، فرباً وفي من أولياء الله هو قطب الأرض ، وعماد العالم ، لو أقسم على الله لأبره ، وفي العصر من هو أصلح للقيام بأمر المسلمين منه ، فالتمعي بالفضل استجماع الخلال التي يشترط اجتماعها في المنتصدي للإمامة ، فإذا اطلقتنا الأفضل في هذا الباب عنيماً به : الأصلح للقيام على الخلق بما يصلحهم) (٨٠)

ولطامار ردتنا هذا الكلام اجتهداً قبل أن نرى كلام الجويني ، فكان بعض الإخوة يظن في شك ، لجمال التقوى والعبادة ، فيؤسرون إلى من يتحلّى بهما ، لكن الجويني يشهد لصحة مذهب الفقه الدعوي المعاصر في هذا الصدد ، وكلامه صريح فيصل مؤيداً لاجتهادات فقه الشروط ، وعلى أجيال

(٧١) أحكام القرآن ١١٣١/٣ .

(٨٠) ثغواني/١٦٥ .

الدعاة أن تعصم بمعاني إمام الحرمين ، وإن تتشدد في التولية ، فتحجبها عن عابدين مبتدئ ضعيف الحزم والإدارة .

ثم أخذ الجويني كلامه لاحقاً فجزم (أن الأفضل هو الأصلح ، فلو فرضنا مستجعماً للشرائط ، بلغنا في الورع الغاية القصوى ، وفقرنا آخر أكفا منه ، وأهدى إلى طرق المنسلسة والرئاسة . وإن لم يكن في الورع مثله - : فالأكفا أولى بالتمسك .) (٨١)

إذا مزيد ورع الورع له ، ينجيه ، وأما مزيد خبرة الخبير فليست مسلمين ، تجزيهم .

• وابن حجر يوافق مع الجويني ، ويمسك بأن : (الذي يظهر من سيرة عمر في أمراته الذين كان يؤمرهم في البلاد أنه كان لا يراعي الأفضل في الذين فقط ، بل يضم إليه مزيد المعرفة بالمنسلسة ، مع اجتناب ما يخالف الشرع منها ، فلأجل هذا استخلف معاوية والمغيرة بن شعبة وعمر بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم ، كابي الذرءاء في الشام ، وابن مسعود في الكوفة .) (٨٢)

وهذا أيضاً من المنطق الفقهي الذي يذهل عنه أكثر المبتدئين من الدعاة ، لأن المفهوم الغالب عند الناس أنهم يقدمون صاحب الورع ، لذلك يليق أن يكون هذا الميزان الفقهي موطن نوعية مبدئية بين الدعاة ، ولكن استقراني للحياة الدعوية في جميع الأنظار يشير إلى أن ميزان تقديم الأكفا هو الغالب عملياً وإن لم يتضح أسسه النظري الفقهي تماماً ، والمنيب أن الله تعالى خلق الإنسان حريصاً على مصالحه ، فيتصرف الدعاة تلقائياً في ذلك ويقدمون الأكفا ، وإن كانت خيالهم ورمزياتهم توشق التثني ، وأما أخشى من مضطرب تربوي إيماني يعزري الدعوة بسبب ذلك وهي لا تشعر ، لاستمرار التواصي العملي بالمنهج غير الخبراء ، ولست أوصي بمعاكسة ذلك ، ولكن أوصي بدراسة هذه الظاهرة وفق مفاد قواعد علم النفس الإسلامي الدعوي ، وتحديد خطة تربوية استدرائية مفادها معاني الإيمان وإظهار أدوات تعلم منهم الدعاة صنعة الورع ، بل أنا أرى وجوب تعديل في خططنا الإدارية أيضاً ، والتي تقوم على كثرة الاجتماعات المرهقة والإحاح على جعلها أسبوعية ، إذ أن أكثر المسؤولين لا يتذكرون لمعنى التربية ،

(٨١) الغبائي / ١٧٠ .

(٨٢) فتح الباري ٣ / ٢٢٤ ، طبعة النجف أو فتح الباري ١٣ / ٢١١ طبعة السلفية .

ويؤذون أن لو كان لهم وقت لمواجهة محراب وتلاوة الكتاب ، ولكن الخطة الإدارية تستهلكهم تماماً وتدعهم في آخر كل يوم متعبين مرهقين يسلمون أنفسهم للنوم ، ولست أتهمهم ، بل أشواقهم الإيجابية واضحة ، ولكني أتهم الأعراف الإدارية المتوارثة التي تجزم بضرورة أسبوعية الاجتماعات ، مع أن علم الإدارة الغربي الحديث يوصي بتقليل الاجتماعات ما لم يكن ، إلا أنني لا أستند إليه في ملاحظتي هذه ، وإنما أستند إلى خبرة خاصة وتجربة تنظيمية طويلة قادنتني إلى أن لجزم بأن طيقنا الفيدائية هي ضحية الخطة الإدارية الخاطئة ، ولو صارت بعض الاجتماعات نصف شهرية وبعضها الآخر شهرية لتضاعف وقت الدعاة جميعاً ، المسؤول منهم والمتابع ، ولو أجدنا الاستفادة من وسائل الشريط المنمعي والمرئي ومن الإنترنت ونشرنا الإعلامية : لانتفت الحاجة إلى اجتماعات طويلة وتضاعف الوقت ثلثية ، وكلما حدثت بعض القادة بضرورة الجراءة واللجوء إلى هذا الجهد الإداري المركز بدل الجهد العريض المتشعب ، وإلى الجهد المسند بتسهيلات العصر الإلكتروني بدل الطريقة الرجعية في استهلاك المسؤول : جبنوا عن أن يبدأوا ذلك ، لقوة العرف المسيطر وخوف الكثير عليهم من أسرى هذا العرف الذي أصبح هو المتهم عندي بتسبب الضعف الثربوي والثركل ، خلافا لما يظنون من أن نباعد الاجتماعات سيؤدي إلى وهن ، فهذا مفهوم عتيق لم يعد صالحاً ، وطرائق الإبداع المعاصرة تقول بغير ذلك ، وتجاربنا تؤكد ذلك لو لجأنا إلى تحليل دقيق ، وكان عجمي باشا المنهون عندنا في العراق من كبار المجاهدين ضد الجيش البريطاني المحتل ، وكانت طريقته الحربية تقوم على تسلي المجاهدين من جهات شتى إلى نقطة مركزية واحدة يحنثون فيها الضربة المفاجئة بسرعة ثم ينفرقون فوراً إلى جهات شتى ، فلم يزعج الجيش البريطاني أسلوب أكثر من هذا ، لأنهم ما إن يستعدوا للدفاع حتى يكون جميع المجاهدين قد تفرقوا سريعاً كما اجتمع في الموعد الدقيق سريعاً . وأنا لشبه ما ينبغي أن يكون عليه الاجتماع الدعوي الإداري بل والثربوي أيضاً بهذا الأسلوب الجهادي ، فيكفي أن يلتقي الدعاة شهرياً لمدارسة أمرهم وتنفيذ الخطة وتلقي التوجيهات ورفع الإقتراحات ، ثم ينفرقون ، لا إلى مجهول وفراغ ، بل إلى عمل وفي رعاية إنتاج إعلامي واسع وكتب وأشرطة ونشرات وإمداد إلكتروني متلاحق ومكالمات هاتفية وفكسات ودروس مسجنية وروية قنوات وعمل مؤسسات ، وظهور الزعيم الدعوي الموفق وانصابه كرمز سيعوض عن كل النقص الذي تولده قلة الاجتماعات ، ولست أستثنى من خطة تقليل الاجتماعات إلا المنتمي الجديد ، فبني ألزمه في

السنوات الثلاث الأولى باجتماع "أسري أسبوعي" وأتمّ نه الرضاعة ، ثم
الظلمه وأطلق سراحه يعيش في المجتمع بلا تغلغل ويزورني في المثابة كل
شهر ، وكفى الله المؤمنين تكفيدات الإدارة الانتحارية الحالية...!

فهل في العادة مجتهد في الإدارة غير مقلد ؟ الإدارة مثل الفقه فيها اجتهاد
وتقليد ..

وقد قلنا اقترأحي هذا في " المسار " فلم يستجب أحد ، ومازالت قناصتي
كما هي ، وأمنت باليانس ، ولأطرن قومي على الإبداع أطراً ..!

□ الأمتل فالأمتل ... ولأهل السابقة حق

واختيار الأمتل عند التقاد الكامل : منطلق فقهي صحيح ، إذ ما حيلناك ؟
ففي البلد الذي يتعذر وجود العدول فيه : (تقبل شهادة أمتلهم حالاً ، لأنه
ضرورة ..) كما قال أبو محمد بن أبي زيد الفقيه المالكي المشهور .^(٨٣)

ويمكن تخريج بعض التصرقات التنظيمية في تولية بعض الضعفاء على
مثل هذا التخريج ، ولذلك قال ابن أبي زيد عقب ذلك مباشرة : (وكذلك يلزم
في القضاء وولاة الأمور) .

و (لو "فرض زمان خالي من العدول جملة لم يكن يذ من إقامة الأشبه ،
فهو العدل في ذلك الزمان ، إذ ليس بجار على قواعد الشرع تعطيل المراتب
الدينية ، لإنصاته إلى مبادئ عامة يتسع خرقها على الواقع ولم شعبها ، وهذا
الأصل مستمد من قاعدة المصالح المرسله) (ومثل ظرف الزمان في
المصاحبة) : (ظرف المكان ، فليس العدول في الحواضر الأمتل بمن
تلاختيار فيهم مجال من يعتمد عليه في مثل هذا المقام كالعدول في
البوادي) .^(٨٤)

فإذا توفر من بعد من هو أرجح فإتاه : (يُعزل المرحوح عند وجود
الرجح ، تحصيلاً لمزيد المصلحة للمسلمين .

واختلّف في عزل أحد المساويين بالآخر ، فقيل : يمتنع ، لأنه ليس أصلح
للمسلمين ، ولأنه يؤذي المعزول بالعزل والتهم من الناس ، ولأن ترك الفساد
أولى من تحصيل الصلاح للمتولي .) .^(٨٥)

(٨٣) الشريعة للقرافي ١/١٢١ .

(٨٤) المعارج المعرب ١٠/٢٠٤ .

(٨٥) العروى ٤/٢٩٤ .

وابتداءً فليَنَ من أحسن سياسة الأمير في التأمير و لختيار أحواله أن لا يبعد عن جمهرة الدعاة الذين قامت بهم أعمال الدعوة وصاحبوه عند التأسيس وتحملوا أُنْقَال الأثام الأولى ، بل يختارهم ويقنمهم حتى ولو كان فيهم بعض ضعيف ، وبخاصة أن يضعهم في المراكز الإستشارية .

وكان أبو بكر رضي الله عنه قد انتبه لهذه الخصلة من العدل وتأليف القلوب فقال في خطبته يوم المقيقة ، فيما رواه ابن سعد ، وهو يخاطب الأنصار :

(نحن الأمراء وأنتم الوزراء ، وهذا الأمر بيننا وبينكم) (٨٦) ، فأرضاهم بذلك وبايعوه .

ومن المبادئ الفقهية التي تشهد لها القواعد العامة أن : (" الجزاء على قدر الجهد الذاتي " أو " إعطاء كل ذي حق حقه " لقوله تعالى . (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ، ولقوله سبحانه : (ولكل درجات منا عملوا) ، ولقوله عز وجل : (وإن ليس للإنسن إلا ما سعى) وذلك من مقومات العدل في الإسلام) (٨٧) .

فكما يطبق هذا المبدأ في العلاقة بين الحاكم المسلم ورعيته ، يطبق في المجال الدعوي ، إذ يجب على قيادة الدعوة أن تقسم المجال لكل داعية ثقة أن يخدم الدعوة من خلال مركز أو وظيفة دعوية تناسب الكفايات التي يتمتع بها الداعية ، ولا تحرمه ، وتعطيل الداعية عن تشغيل ملكاته ومقدرته تصنف وفظلم ، وعلى القيادة أن تتحلى الله حين تجتهد في التوليات وتوزيع الققات على ثغور العمل والنشاط ، ويبقى الأمر مرده إلى المنطق القلبي والذرايا ومراقبة الله عز وجل قبل أن يكون منطقاً فقهياً ، ويعوظ بذلك القائد والتابع معا .

□ النسبة في التوثيق والتولية

والتوثيق والتضعيف جزء الفقه . إذن فيهما اجتهاد وتقليد أيضاً .

وذكر لي شيء من سمة علم فلاّن في الجرح والتعديل ، وكان يقوم بتدريس هذا العلم في الجامعة ، فقلت لصاحبي : أجيني ، هل هو محتهد في

(٨٦) فتح الباري ٣٩/٧ . مطبعة السلفية .

(٨٧) لفتي تدريتي في " المفاهيم الأصولية " ٢٥٩ .

علمه لم يقلد ؟ قال : بل يقلد . قلت : إن دعك من الاتيهار بمسعة حفظه لأقوال العلماء ، فإنها ليست بضاعة ، بل الاجتهاد نريد .

وقد صدقت فراسني ، فإن الرجل تورط من بعد في التكبير على الدعا ؛ وللتشهير بهم .

ويترجم الاجتهاد في التوثيق والتضعيف باختصاصهما لنسبية وتكامل ، فمن خرج من القاميين عن " القلب " لوالحد المنكرز : فقد اقرب من الاجتهاد .

وسبب الحاجة إلى النسبية أن اجتماع الصفات الإيجابية في الناس قليل ، فيضطر إلى المناضلة .

□ وقد استنبط ابن حجر من ظاهر الأحديث التي نصف أبواب الجنة وأن كل باب منها لأهل فضيلة من الفضائل (إن أعمال البر قل أن تجتمع جميعاً لشخص واحد على السواء)^(٨٨)

وهذه قاعدة مهمة من قواعد علم التوثيق لشديدة الظهور لأصحاب الفقه ، شديدة الخفاء على المستعجلين ، وأهم مفادها أن يكون التوثيق نسبياً ، فهناك من جهاده أظهر ، وهناك من عبادته أكثر ، وهناك من إتقانه أوفر ، ولكل مجال يخدم فيه ويصول .

□ وهذه النسبية ظاهرة في فقه الجويني ، ويسمونها " حكم الوقت " ، وأرشد إلى أنه (لو كان أحدهما أفقه ، والثاني أعرف بتجنيد الجنود ، وعقد الأوبة والبنود ، وجزر الصاكر والمقاسب)^(٨٩) ، وترتيب المراتب والمناصب ، فلينظر ذو الرأي إلى حكم الوقت :

فإن كانت أكتاف خطة الإسلام إلى الاستقامة ، والمملك منفضة عن ذوي العرامة ، ولكن ثارت بدع وأهواء ، واضطربت مذاهب ومطالب وآراء ، والحاجة إلى من يسوس الأمور الدينية أمن : فالأعلم أولى .

وإن كصورت الأمور على الضد مما فكرنا ، ومشت الحاجة إلى شهامة وصرامة ، وبطاش يحمل الناس على الطاعة ولا يحاش : فالأشهم أولى بأن يقيم .^(٩٠)

(٨٨) فتح ٢٦/٨

(٨٩) المنائب : جمع مقب ، وهي الجماعة من الخيل دون المائة توضع للعاره

(٩٠) الخيشي ١٧٠/١

□ وللقرافي شرح لعدد ، وأتى خلال كلامه بمثال جيد عن حاجة القضاء إلى فطنة زائدة على مجرد علم الحلال والحرام ، وغدت هذه لفظة الخاصة شاهدة على معنى التسمية فقال : (أعلم أنه يجب أن يُقَدَّم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها على من هو دونه ، فيُقدَّم في ولاية الحروب من هو أعرف بمكائد الحروب وسياسة الحيوش والصنوفة على الأعداء والهيبة عليهم . ويُقدَّم في القضاء من هو أعرف بالأحكام الشرعية وأشدَّ تقطُّناً لحجاج الخصوم وحُدُودهم وهو معنى قوله عليه السلام : " لقضاكم عليّ " ، أي هو أشدَّ تقطُّناً لحجاج الخصوم وخدع المتحاكمين ، وبه يظهر الجمع بينه وبين قوله عليه السلام : " أعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل " ، وإذا كان معاذ أعرف بالحلال والحرام : كان لقضي الناس ، غير أن القضاء لما كان يرجع إلى معرفة الحجاج والتقطُّن لها كان أمراً زائداً على معرفة الحلال والحرام ، ففد يكون الإنسان شديد المعرفة بالحلال والحرام وهو يُخدع بأيسر الشبهات ، فالقضاء عبارة عن هذا التقطُّن ، ولهذا قال عليه السلام : " إنما أنا بشر ، وإكم تختصمون إليّ ، ولعلَّ بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض فاقضي له على نحو ما أسمع .. " الحديث . فذلك على أن القضاء تبع الحجاج وأحوالها ، فمن كان لها لشدَّ تقطُّناً كان أقضى من غيره ويُقدَّم في القضاء . ويُقدَّم في أملة التَّيَمُّن من هو أعلم بتكمية لموال الأيتام .

وَيُقَدَّم في جباية الصدقات من هو أعرف بمقادير التَّسْبب واحكام الزكاة ، من الخلطة وغيرها) (٩١).

□ وكرَّر القرافي هذا المعنى فقال : (ولقاعدة أنه يُقدَّم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها ، ولذلك قدَّم في القضاء من هو أبغض وأكثر تقطُّناً لوجوه الحجاج وسياسة الخصوم واضبط للفقهِ . ويُقدَّم في الحروب من هو أعرف بمكائد الحروب وسياسة الجند والجيوش . ويُقدَّم في الفتيا من هو أوعر واضبط لمنقولات الفقهِ) (٩٢).

□ وينظر العز بن عبد السلام من زاوية أخرى توجب للتسمية ، وهي المفاضلة بين القيام بالأركان والقيام بالسكن ، ولا شك في تقديم القائم بالأركان ، فيقول : (والضابط في الولايات كلها : ألا لا تقدَّم فيها إلا أقوم الناس بجلب

(٩١) العروق ١٠٨/٢ .

(٩٢) العروق ١٠٣/٢ ، وكررها في ٢٠٦/٣ أيضاً .

مسلحها ودرء مفاسدها ، فنبغى الأقوم بآركاتها وشرائطها على الأقوم بستها
وأدائها . (١٢٣)

ولو رعى أئمة المساجد وعلماء العائمة ورجال التصوف وأساتذة الجامعات
الإسلامية هذا الميزان جيداً واستقبلوه بإتساف : لزال معظم خلاصهم مع الدعاة
المتشابه الذين لم يبلغوا مبلغهم في علم المتن والأدب وفي تطبيقها ، فإن
المتشابه مع أنفسهم : ينصتون للتعليم بما هو ركن وأساس ، من التبشير بالدعوة
وهداية أكرامهم إلى درب المساجد ، ومن الركن على الملاحدة وأهل البدع
والشبهات ، ومن لشكال التشر الفكري والعمل الخيري ، ومن إنباغ الحجاب
على شغفائهم وأهانتهم وبنات أصنامهم ، وإسناد الجهاد الفلسطيني وغيره مما
لا يتقنه إمام ولا يتفرغ له أستاذ ، ونظرة الإتساف توجب عليهم المباركة
والإسناد والمظاهرة بالدعاة ، أنهم بكونهم ذلك مع نقص فيهم يقال عنهم وما
هو بصحيح عند التدقيق .

□ وأما شرح ابن القيم لمذهب النسبية في التولية ، فهو أوفى ، وكذا
يقابل نظرية ابن تيمية في التامير ، ولا غربة في ذلك ، إذ عنه أخذ . فيقول
رحمه الله : (ولعمد بوجب تولية الأصل فالأصلح من الموجودين ، وكل
زمان بحسبه ، فيبغى العدل على الأعظم الفاجر ، وقضاة السنة على
قضاة الجهمية ، وإن كان الجهمي أفقه ، ولما سأل المتوكل عن القضاء
أرسل إليه نرجساً مع وزيره يذكر فيه تولية أنس وعزل أنس ، وأمسك عن
أنس وقال : لا أعرفهم ، وروجع في بعض من سمي لقلته عنه فقل : لو لم
يولوه لولوا فلاناً ، وفي توليته مضرة على المسلمين .

وكنك أمر أن يولي على الأموال الذين سمي دون الداعي إلى التشطيل ،
لأنه يضر الناس في دينهم ، وسئل عن رجلين أحدهما أتى في العدو مع
شربه الخمر والأخر أمين ؟ فقال : يقرى مع الأتكي في العدو لأنه أنفع
للمسلمين . وبهذا مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه كان
يولي الأنفع للمسلمين على من هو الفضل منه ، كما ولى خالد بن الوليد من
حين أسلم على حروبه لتكاينه في العدو ، وقنمه على بعض المتأيقين من
المهاجرين والأنصار مثل عبد الرحمن بن عوف ومسلم مولى أبي حنيفة
وعبد الله بن عمر ، وهؤلاء ممن ألق من قبل الفتح وقتل ، وهم أعظم
نرجة من الذين تأنفوا من بعد وقتلوا .

(١٢٣) قواعد الأحكام ٦٥/١ .

وخالد كان ممن أُنقذ بعد الفتح وقَاتل ، فبِاتِه أسلم بعد صلح الحديبية ، هو وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة الحنفي ، ثم إِيَّاه فعل مع بني جذيمة ما تبرأ النبي صلى الله عليه وسلم منه حين رفع يديه إلى السماء وقال " اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد " ، ومع هذا لم يعزله ، وكان أبو ذرٍّ من أسبق السابقين وقال له : " يا أبا ذرٍّ : إني أراك ضعيفاً ، وبني أحب لك ما أحب لنفسي : لا تأمرنَّ على اثنين ، ولا تولين مال بيتي " ، وأمر عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل ، لأنه كان يقصد أخواله بني عذرة ، فعلم أنهم يطيعونه ما لا يطيعون غيره ، للقرابة . وأيضاً لحسن سياسة عمرو وخبرته وذكائه ودهائه ، فإنه كان من أدهى العرب ، وُدَّهاة العرب أربعة هو أحدهم . ثم أرذفه بأبي عبيدة وقال : " تطاوعا ولا تغتفلا " ، فلما تنازعا فِيمَن يصلي : سلم أبو عبيدة وقال : لعمرى ، فكان يصلي بالطائفتين وفيهم أبو بكر . وأمر أسامة بن زيد مكان أبيه ، لأنه - مع كونه خليفاً للإمامة - أحرص على طلب ثار أبيه من غيره ، وقدم أباه زيدا في الولاية على جعفر ابن عمه ، مع أنه مولى ، ولكنه من أسبق الناس إسلاماً قبل جعفر ، ولم يلتفت إلى طعن الناس في إمارة أسامة وزيد وقال : " إن تطعنوا في إمارة أسامة فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبل . وألم الله إن كان خليفاً للإمامة ومن أحب الناس إليّ " . وأمر خالد بن سعيد بن العاص وإخوته لأتهم من كبار قريش وساداتهم ، ومن السابقين الأولين ولم يتول أحد بعده .

والمقصود : أن هداه صلى الله عليه وسلم تولية الأئمة للمسلمين وإن كان غيره أفضل منه ، والحكم بما يظهر الحق ويوضحه إذا لم يكن هناك أقوى منه ، فسيرته تولية الأصح ، والحكم بالأظهر .. (١١)

□ التكامل في التولية

لطالما يؤدي اختلاف الموازين إلى اختلاف التوثيق ، وهي ظاهرة فاشية في بعض المجتمعات الذوقية إذا قلَّ الفقه ، وقلة الفقه الذوقي معضلة لا تؤدي إلى أن نظلم للشقة فحسب ، وإما إلى أن نحرم الدعوة من الاستفادة من طائفة رجال نضعفهم بلا مسوغ قوي ، ووطن مجرد ، ونمتزج بثقة الفقه أحياناً أنواع من التلبيلات القلبية ، من غرور وكبرياء ورياء ، فيتضاعف ظلم اللغات .

□ والمخرج من ذلك هو المبالغة في تنقية النفوس وفهم جدول تفاضل الأعمال ومراتبها المتصاعدة والنازلة ، وفهم جدول نعدن أسباب الخيرية وتنوع مصادر المحاسن ، ثم قضية التسمية الزمانية والمكانية ودورها في إعادة جدولة هذه المراتب والمصادر مرة بعد مرة ، بحيث تؤخر منزل كانت متقدمة ، وتقدم مراتب بعد تأخير ، أو أن نصل بضد ذلك في مكان آخر في نفس الوقت ، بحسب اختلاف الظروف والبيئة ، وفقاً لاختلاف المراحل ومقاصد الخطط وأولويات المواقف ، فأوقات المنعة والعافية غير أوقات المحن والفنن التي يكثر خلالها اللجوء إلى أحكام الضرورات والاستثناء ، وولجبات المراحل الأولى غير واجبات المراحل المتقدمة التي يحصل فيها إستنفار جميع الطاقات ونحتاج فيها إلى مساهمة كل ذي خبرة في الحملة ولو كان صاحب نقص .

وقد وقع من بعض الذعاة ذهول عن هذه الموازين الأساسية التي أطلنا نريدوها وشرحها ، فأوقعهم ذهولهم في تضعيف رجال ما هم في عداد الأعوان والاتباع فحسب ، إنما يليقون لمراتب القيادة والصدارة .

فمن رأى أناء من إخوة قد وقهم الله لمزيد من العبادة والنوافل والتهجد والناثرة أنهم مع مرور الأيام أصبحوا يستذكرون ما عليه لقرآن لهم من الانقطاع للعلم والبحث والتفقه ، من غير إتفات إلى ميزان الإمام الشافعي في ذلك مما أجمع عليه العلماء ، وقوله بأن طلب العلم أوجب من الصلاة النافلة ، ومن الطبيعي أن كثرة النظر في الكتب تنحس من الوقت ، ونؤذي إلى نعب البدن والنظر والرأس ، فنقل نوافل طالب العلم ، وهو معذور أن شاء الله ، وما زالت مرتبته ضمن مراتب الثقات .

كذلك من نكثف أعماله الذعوية الميدانية ، ويكثر النزول إلى ساحة الناس ، نشاطه المخالطة عن النوافل ونصرفه الإداريات عن مزيد نالوة .

ومفتاح حل إشكال اختلاف التوثيق الذي يتسبب عن مثل هذا أن ننتبه إلى التوزيع الغدري الربي لأخلاق والطياح والهويات بين البشر ، وإن كلاً يميز لما خلق له .

□ وكذلك يحصل لأهل الولع بالمناسة أو البحث أو العمل الميداني نوع من الزهد بأدوار العباد المتنفذين من الذعاة ، المنقطعين إلى تنقية قلوبهم

وتربية إخوانهم ، وهذا أهول من نوع آخر عن ميزان التكامل في الأعمال والأدوار والواجبات ، لا يعترف به فقه ، ولا تشهد له خبرة دعوية ، ذلك أن وجود مثل هؤلاء العباد في المجتمع الدعوي ضرورة قصوى تفضيها ضراوة الحياة المادية التي نغزو من خلال مخالطتنا للمجتمع العلم ، وهجمة الملهيات المسيية للفطنة وقسوة القلب ، ومن برامج التلفزيون وكلام الصحافة ونفاس الناس في طلب الرزق وكضهم وراء الدرهم والدينار ، إذ لا بد في المجتمع الدعوي أن يوجد من يرفع الأذان محذراً وناصحاً وواعظاً ، فيكون الاعتدال إذا انتصبت الشبهات ، ويقومون بمهمة كبح الجماع ، ونهر الجريء في مواطن الشبهات ، بل ويلجأ لهم الدعاة للدعاء أيام الشدائد ، وعسى الله أن يرحم بدعاتهم عياده فيكشف غمة أو ينزل نصراً ، ولن يزهو بأدوار هؤلاء الغوم علماء القلوب غير جاهل أو راغب في التفلت من صرامة أوصاف الإيمان .

وتطرد الظاهرة لتلمسها عند بعض أهل الفقه من الدعاة ، الذين يحصرون سبب التوثيق في العلم فقط ، ويمسولي عليهم غرور فينبهون كثيراً على شجاع يقتل ، وزاهد يتبتل ، وأمر بمعروف يصدع ، وإداري يتكلم ، وصافي يتبرع ، وأسي يحرس ويرتب أملكن الاحتفالات .

لكن أفسى الدعاة في هضم حقوق الآخرين واعتكاف لسانه الزلل وتضعيف إخوانه : بعض من قاتل وجاهد وعرض نفسه للتكف ، فإن في هذا الصنف من يرى الجهاد أرفع الصل وهو كذلك ، لكنه ينظر إلى الخطة الإسلامية من خلال الجهاد فقط ، فيمنهون ويمنقل ما عدا من الأعمال التي هي في حقيقيتها من مقدمات الجهاد ولوازمه ومكملاته ، بل يبالغ بعضهم فيحجب توثيقه حتى عن جاهد إذا لم يجرح ويتضخخ بدم .

وكل ذلك من العدوان الذي يباه الفقه الصنحج ، والنظر التكاملي هو الصواب ، وتوثيق كل من يضيف شيئاً نافعاً هو الأصل ، ويتوسع هذا التوثيق جداً تجاه الأكابر الذين يعاونون من خارج الصف ، فإن معونتهم مقبولة حتى ولو تلبسوا بالمعاصي ، وكم من ذي جاء أو سطوة بحب الدعاة ويمكثهم وليس هو منهم ، وكم من غني يتبرع وذي فقم يدافع .

وهذا النظر يجعلنا ننظر إلى الدعاة على أنهم " كتلة " توظف كلها في خدمة الدعوة ، وليس فيها ما يهمل ، وإنما هم طاقات متنوعة يتكامل أدائها .

وهذا هو الذي كان عليه فهم المتلف ، فحين تيمنة بشور بوضوح إلى ما كان من تكامل في أداء أبي بكر وخالد رضي الله عنهما ، هذا خليفة رفيع مثله ، وهذا قائد جيش الخلافة ، يتصلب ويقنح . وكذا ما كان من تكامل آخر في أداء عمر وأبي عبيدة رضي الله عنهما ، هذا خليفة صارم جازم في أقصى الحزم ، بيده النزة يهتد ، وهذا قائد جيش حليم يخلط مع شجاعته وإقدامه تمهيداً ، ويخطط للحرب بعين الرحمة .^(٩٥)

□ بقاء صاحب الصفات في دائرة الثقات

ومن مكنات المعنى الثمني في التوثيق : أن صاحب المعاصي القليلة والصفات يبقى قريباً من دائرة الثقات ، إذ التقص ظاهراً من ظواهر الحياة رصدها للثقوي ثقة أبو هلال العسكري ، وأخبرنا : (أن التقص منوط بالإنسان ، لا يسلم منه خلقه ولا خلقه ، وقوله وقطعه . وقد شمل العيب كل شيء ، حتى صارت في وجنة القمر منعة) وقد روى من شعره أنه قال :

وفي كل شيء حين تُخبرُ أمرٌ معائبٌ ، حتى البدر كلف لسفح

قال : (والثني إذا سلمُ جُله : فقد حُسن كله) .^(٩٦)

□ (ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وأثر حسنة وهو من الإسلام وأهله يمكن . قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور ، بل وماجور لاجتهاده ، فلا يجوز أن يتبع أثرها ، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين) .^(٩٧)

□ ولذلك أقر المنطق الفقهي بأنه : (ليس من شرط ولي الله العصمة ، وقد تقتل أولياء الله في صفين بالسيف ، ولما سار بعضهم إلى بعض كان يُقال : " سار أهل الحق إلى أهل الحق " .

وكون ولي الله يرتكب المحظور والمكروه ، مثولاً أو عاصياً ، لا يمنع ذلك من الإتيار عليه ، ولا يُخرجه عن أصل ولاية الله) .^(٩٨)

(٩٥) مجموع الفتاوى لابن تيمنة ٤٥٥/١ .

(٩٦) ديوان المعنى لأبي هلال العسكري ١٥/١ .

(٩٧) إعلام الموقعين لابن القيم ٢٩٥/٣ .

(٩٨) مدارج السالكين لابن القيم ٥٠٠/١ .

□ (فانظر إلى المتجدد العبد ، الزاهد الذي بين عينيه أثر المنجود ، كيف أورثه طغيان عمله : أن تكرر على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولورث أصحابه احتقار المسلمين ، حتى سلوا عليهم سيوفهم ، واستباحوا أماءهم .

وانظر إلى المشرئب المغرور الذي كان كثيراً ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيحذه على الشراب ، كيف قامت به قوة إيمانه ويقينه ، وصحبته لله ورسوله ، وتواضعه وانكساره لله ، حتى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لعنته ..)^(٩٩)

والأول هو : ذو الخويصرة التميمي الذي قتل يوم النهروان .

والثاني هو : عباس بن عبد الله رضي الله عنه ، وتلفت بعراض بن حمير .^(١٠٠)

□ ومال ابن تيمية إلى تثبيت هذه المعاني وتقعيدها ، فأشار إلى (أنه كثيراً ما يحتج في الفعل الواحد ، أو في الشخص الواحد : الأمران ، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنته أحدهما ، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر ، كما يتوجه المدح والأمر والتوب إلى ما تضمنته أحدهما ، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر . وقد يمدح الرجل بترك بعض السيئات للدعة والفجورية ، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السيئة البرية . فهذا طريق الموازنة والمعادلة ، ومن سلكه كان قائماً بالقسط الذي أنزل الله به الكتاب والميزان .)^(١٠١)

□ بل ذهب الراغب الأصمعي إلى تفضيل من أنذب فتأب ، فمن أنق الإلتفات في أمر التوحيات ما ذهب إليه واعتقده من : (أن المذنب الثائب محتشم قد غلب الخوف على قلبه ، فيأتي مولاه خزيئاً منكسراً ، ومن لم يذنب ريماً تعجب بنفسه ويذل بقلعه) .

ثم قال : (إن الذنوب حلب الذهر بشطريه ، خيره وشره ، وحلوه ومره ، فهو أرفق بالمتنبين ، وأرفق لهم ، وأصلح للرياسة ممن يظن أن الذنوب خارج عن الطبيعة الإنسانية فيعجب بنفسه ويذري بغیره .)^(١٠٢)

(٩٩) لأن القيم في المدارج ٢٢٥/٣ .

(١٠٠) المحاري ١١٧/٨ .

(١٠١) مجموع الفتاوى لأن تيمية ٣٦٦/١٠ .

(١٠٢) التريمة إلى مكارم الشريعة ١٧٨/١ .

وهذا المنطق يصلح أن يكون ضمن معالم علم النفس الإسلامي .

□ لذلك ينبغي عدم الجري مع العاطفة الإيمانية ومزاخنة صاحب الصغيرة بأكثر مما يقتضيه حكمها الشرعي بادعاء أن أي معصية لله عز وجل تعتبر جرأة على الله تعالى ، بل لابد من الإقرار بهذا الميزان المهم المثبت لوجود صغائر هن أقل خطراً من الكبائر ، ثم الكبائر درجات .

وفي تعقيب ابن حجر على حديث " ألا أتنبئكم بأكبر الكبائر ؟ " قال :
(وفي الحديث لتمام الذنوب إلى كبير وكبير ، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر ، لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها .

والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور ، وأكثر ما تتمسك به من قال : ليس في الذنوب صغيرة ، كونه نظراً إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه ، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة .

لكن لمن ثبت الصغائر أن يقول : وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة ، كما دلّ عليه حديث الثعلبي ، وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع ، وسبق في أوائل الصلاة^(١٠٢) ، ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر ، فثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات ، ومنها ما لا يكفر . وذلك هو عين المرعي ، ولهذا قال العزالي : إكثار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه .

ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر مختلف بحسب تفاوت مقامها .^(١٠٣)

□ وقلة فقه الناس تقودهم إلى أحكام ظالمة ، فقد روى العزّ بن عبد السلام أن : (منهم من يسطو الولاية بصغيرة يرتكبها الولي ، وهؤلاء جهلة ، لأن اجتناب الصغيرة ليس بشرط) .

(ومنهم من إذا عرف صغيرة الولي أخرجه عن الولاية وطعن فيه ، ورتباً هجره ورفضه وقلاه وأبغضه ومنع الناس من الإقتداء به)^(١٠٤)

وقد عبر عن الثقة بالولي .

(١٠٢) أي كتاب الصلاة من صحيح البخاري .

(١٠٣) فتح ١٢١/٦ .

(١٠٤) قواعد الأحكام ١٢١/٦ .

وكم من جاهل يسبق للدعاة إلى الصنعة الأول في المساجد ، يمنع الناس من الإقْداء بالدعاة ، ويبغض الدعاة ، لا لذنوب ارتكبوها بل لأمر لهم فيه تأويل وتسلطهم فتوى ، أو لمكروه تزيهي لا يوجب نقصاً .

□ وابن هذا النمط من الجهل والعذون ، ونمط الإمام القرطبي في إدراك المنطق الفقهي الصحيح الكامن في حديث صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم " ؟

ففي النقطة مهمة جداً أدرك القرطبي أنه أمام (حديث عظيم يترتب عليه ألا يقطع بعيب أحدٍ لما يرى عليه من صور أعمال العتاة أو المخالفة ، فعلن من يحافظ على الأعمال الظاهرة يعلم الله من قلبه وصفاً مذموماً لا تصح معه تلك الأعمال . وعلن من رأينا عليه تزيهاً أو معصية يعلم الله من قلبه وصفاً محموداً يغفر له بسببه . فالأعمال أمارات ظنية لا أدلة قطعية . ويترتب عليها عدم الغلو في تعظيم من رأينا عليه أفعالاً سالحة ، وعدم الاحتقار لمسلم رأينا عليه أفعالاً سيئة ، بل تحقير وتدنٍ تلك الحالة السيئة ، لا تلك الذات السيئة ، فتنبه هذا ، فإنه نظر دقيق ، وبالله التوفيق) . (١٠٩)

لذلك : (اتفق الجميع على أن المعاصي تختلف بالتدح في العدالة ، وأنه ليس كل معصية يسقط بها العدل عن مرتبة العدالة ..) كما يقول القرافي ..
فالكبائر قاذبة ، ثم (ما وجدنا قاصراً عن أدنى رتب الكبائر التي شهدت لها الأصول : جعلناه صغيرة لا تدح في العدالة ولا توجب فسوقاً ، إلا أن يصير عليه ، فيكون كبيرة إن وصل بالإصرار إلى تلك الغاية ، فإنه لا صغيرة مع إصرار ولا كبيرة مع استغفار ، كما قاله السلف ، ويعنون بالاستغفار التوبة بشروطها ، لا طلب المغفرة مع بقاء العزم ، فإن ذلك لا يزيل كبير الكبيرة لئلا) . (١١٠)

□ ومع ذلك فإن منطق جعل الإصرار على الصغيرة كبيرة منطق فيه نزاع بين الفقهاء ، ولا نسلم به ، وجزم الشوكاني بأنه : (ليس على هذا دليل يصلح للتمسك به ، وإنما هي مقالة لبعض الصوفية ، فإنه قال : لا صغيرة مع إصرار . وقد روى بعض من لا يعرف علم الرواية هذا اللفظ وجعله حديثاً ،

(١٠٩) تفسير القرطبي ٢١١/٦ .

(١١٠) الفروق ٦٧/٤ .

ولا يصح ذلك ، بل الحق أن للإصرار حكم ما أصرّ عليه ، فالإصرار على الصغرة : صغرة (١٠٨).

□ لذلك فإن الفقه يجيز تأمير الداعية الذي فيه عيب ، ما دام العرق الإيماني فيه بنض .

وروى الأتباري في " الزاهر " أن حنيفة بن اليمان قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما : (إنك تسمعين بالرجل الذي فيه عيب !

فقال : أستمعه لأستعين بقوته ، ثم أكون بعدّ على فوائده (١٠٩) ، أي على تحفظ أخباره .

قال أبو عبيدة : القنان عند العرب الذي يتتبع الرجل وينحفظه ثم يحاسبه عليه .

□ ولظن أنه قد أن الأولان لأن تراجع الدعوة سياستها في التأمير وتوظيف الطوائف ، فإن من الناس من يقصر حالهم عن كمال اللياقة للإمارة والصدارة ، ولكن بعض ما يختصون به من علم الإسلام أو فنونه أو خدمة المسلمين تجعل الاستعانة بهم واردة وتقديمهم في الاختصاصهم أشبه بالواجب ، ويؤذن لكل أمير أن يمضي على هذه القاعدة في استعمال الكفايات الثائرة والثقة بأصحابها ، بينما شاع عند الدعاة نوع من التشدد هو أشبه بالغلو يرفضون معه كل القتراب من المفضولين ، وليس ذلك بصواب ، بل فيما رويّا من تأمير أصحاب العيوب سبب إقتداء لمن يرى استغفار كل من له في الثقة بهم . ومصاولة الباطل المستولي اليوم تستدعي حشد الطوائف بجميع درجاتها وإيجاد صلة نسب لها بالخطّة العامة وتوجيهها كلها لإحداث الثقل الحضاري والعلمي للأمة والاستدراك المعنوي الشامل لها ، وجسم الدعوة هو المركز الصحيح الأمن الذي يمكن أن تستقطب حوله هذه العناصر التي تقصر عن مثاليّتها ، ولكن لها خيرة معينة يمكن توظيفها ضمن جهودنا في تنفيذ خططنا الإستراتيجية والمرحلية ، ولا يحتاج الغلاة أن يمسند إمارة لمنك هذه العناصر الخبيرة التي يعثرها نقص ، وإنما يكفي أن يوظف طاقاتها في مؤسسة دعوية ضمن فريق دعاء يمثلونه في خبرته

(١٠٨) إرشاد القبول ٥٢/ .

(١٠٩) " الزاهر " للأتباري ١٨٢/١ . والفصحة أيضا في " العائق في غريب الحديث " ٢١٥/٣ . و " منهاج " ٩٢/٤ ، كما نكر محقق " الزاهر " .

ويريدون عليه فكراً نقياً وسماً إيمانياً ، فتباح له أن يفيد ثم أن يقتبس من هديهم فيطور نفسه في آن واحد .

□ وينبغي التوبة باب استنكارك دافئ ، وترميم ، واستئناف للخير ، وينبغي أن يكون الميزان الإيماني عندنا فرين موازين الحلال والحرام ، وصاحب العذر أو التائب لن يبرح أرض التوثيق بحمد الله .

قال القرطبي : (قال العلماء : إن من كان إماماً لظالم : لا يصلي وراءه ، إلا أن يظهر عنده لو يتوب ، فإن بني عمرو بن عوف الذين بنوا مسجد " قباء " سألوا عمر بن الخطاب في خلافته لئاذن لمجمع بن جارية أن يصلي بهم في مسجدهم ، فقال : لا ، ولا نعمة عن ! ليس بإمام مسجد الضرار ! فقال مجمع : يا أمير المؤمنين ، لا تعجل علي ، فوالله لقد صليت فيه وأنا لا أعلم ما قد أضمرنا عليه ، ولو علمت ما صليت بهم فيه . كنت غلاماً قرأنا للفران ، وكانوا شيوخاً قد عاشوا على جاهليتهم ، وكانوا لا يقرؤون من القرآن شيئاً ، فصليت ولا لحسب ما صنعت إنمّا ، ولا أعلم بما في أنفسهم .

فغذره عمر رضي الله عنه وصنقه وأمره بالصلاة في مسجد قباء) (١١٠)

□ إلا أن يكون مبتدعاً داعياً إلى بدعه :

قال ابن نيمية : (والتحرير يكون لمن ظهر منه ترك الواجبات وفعل المحرمات ، كمنار الصلاة والزكاة والتظاهر بالمظالم والفواحش ، والداعي إلى البدع المخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة التي ظهر أنها بدع . وهذا حقيقة من قال من السلف والأئمة : إن الدعاة إلى البدع لا تقبل شهادتهم ، ولا يصلي خلفهم ، ولا يؤخذ عنهم العلم ، ولا يُشاكحون ، فهذه عقوبة لهم حتى يلتجئوا) (١١١)

والقبول في الجماعة أكبر من قبول الثنهادة وأكبر من قبوله صيراً الذي شرف .

بل حتى إذا لم يكن داعية إلى بدعه ، فإن لا تقبله عضواً إذا كانت بدعه كبيرة وتتضمن طعناً بالصحة ، فإن العلماء إنما قبلوا المبتدع غير الداعي إذا كان يقول بالإرجاء والقدر وشيء من الاعتزال ، أما أن يكون طعناً لعائنا فيعتونه في الغلاة المعرفيين .

(١١٠) تفسير القرطبي ١٦٢/٨ .

(١١١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠٥/٢٨ .

وهذا مبحث متشعب لو فتحنا بابَه لاستدعى فصلاً طويلاً ، والدعاة في عافية من البدع بحمد الله ، ولا نرى له ضرورة .

□ تأمير الفضول على الفاضل

ولا شك في أن انعكاس الميزان يولد حيرة والتباساً ، إذ كيف تتقلب المفاهيم ؟ ولكن كذلك هو الواقع ، ما دلت مصلحة الإسلام هي المبتغاة .

□ فعند البخاري " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل " وكان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ضمن الجيش .

قال ابن حجر : (في الحديث جواز تأمير الفضول على الفاضل إذا امتاز الفضول بصفة تتعلق بتلك الولاية) (١١٢)

والصفة التي عند عمرو هي الخبرة في الحرب .

□ وبعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه جيشاً يغزو الفرس ، وجعل الصحابي الجليل الثعلبي بن مقرن أميراً (فخرج معه الزبير وحذيفة وابن عمر) رضي الله عنهم .

ونستنبط من ذلك (أن الفضول قد يكون أميراً على الأفضل ، لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه الثعلبي بن مقرن ، والزبير أفضل منه اتفاقاً) . (١١٣)

بل الزبير فارس شجاع ، وشق صفوف الروم يوم اليرموك حتى بلغ آخرها ثم رجع سالماً إلا من جرح يميز تحت عاتقه .

فهو مقاتل من طراز استثنائي نادر ، لكنه فيما يبدو لم تكن له مؤهلات القيادة الحربية بالدرجة التي يملكها الثعلبي .

□ ورصد العز بن عبد السلام حالة أخرى ، فيها (يكون الأصحح بغيضاً للناس أو محقراً عندهم ، ويكون الصالح محبباً إليهم عظيماً في أعينهم ،

(١١٢) فتح الباري ١٣٧/٩ .

(١١٣) فتح الباري ٧٦/٧ طبعة الباس ، ٢٠٧/٦ طبعة السلطية .

فِيُتَقَدَّمُ الْمَصَالِحُ عَلَى الْأَصْلَحِ ، لِأَنَّ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ مُوَحِّبٌ لِلْمِمَارَعَةِ إِلَى طَوَاعِيهِ ، وَلَمْ تَكُنْ أَمْرُهُ فِي جَلْبِ الْمَصَالِحِ وَدَرءِ الْمَفَاسِدِ ، فَيَصِيرُ حِينَئِذٍ أَرْجَحَ مِمَّنْ يَنْفَرُ مِنْهُ لِنَقَاعِ أَعْوَانِهِ عَنِ الْمِمَارَعَةِ إِلَى مَا يَأْمُرُ بِهِ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ وَدَرءِ الْمَفَاسِدِ ، فَيَصِيرُ الْمَصَالِحُ بِهَذَا السَّبَبِ لِمُصْلِحٍ . (١١٤)

وَالذَّاعَةُ رَهْطٌ فَاضِلٌ تَعْلُوهُ سِهَامُ الْأَدَبِ وَالْوَقَارِ ، وَحَاشَا أَنْ يَكُونَ فِيهِمُ الْبَغِيضُ ، وَلَكِنْ هُوَ مِيلُ قُلُوبِ الذَّاعَةِ أَحْيَانًا إِلَى لَعْدٍ ، وَنَفَرْتِهِمْ مِنْ عُبُوسٍ سَدِيدٍ ، فَيَسْرِي هَذَا الْمُنْطَقُ ، وَلِلْقُلُوبِ لُغَةٌ خَاصَّةٌ مُتَبَادِلَةٌ ، وَمَا نَسْتَطِيعُ مَنَعَ حَدِيثِهَا وَتَقَابُحِهَا وَتَقَابُحِهَا .

□ ثَلَاثُ ظَوَاهِرَ حَيَوِيَّةٍ نَوْثَرُ فِي فِقْهِ التَّوْنِيهِ

قَدْ فَرَّغْنَا مِنْ أَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى حَرَكَةِ الْحَيَاةِ هُوَ جُزْءٌ مِنْ مَنِهْجِيَّةِ الْاجْتِهَادِ ، وَتَتَبَّعَ مُحَلُّو الْحَيَاةِ وَعُلَمَاءُ هُنْدَسَةِ الْقُصَصِ الْإِنْسَانِيَّةِ ثَلَاثَ ظَوَاهِرَ يُكْمِلُ أَنْ تَتَرَكَ أَثْرًا عَلَى اجْتِهَادِ الْأَمِيرِ فِي اخْتِيَارِ أَعْوَانِهِ .

□ فعند البخاري : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَغَلَّ لِقَوْمِهِ : لَا يَتَّقِنِي رَجُلٌ مُلْكٌ يُضَيِّعُ امْرَأَةً وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يُبْنِيَ بِهَا . وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ سَقُوفَهَا . وَلَا آخَرُ اشْتَرَى غَنَمًا لَوْ خَلْفَاتِ وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَا دَنَهَا . "

لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ (مُتَعَلِّقٌ بِالرَّجُوعِ إِلَيْهَا ، وَيَجِدُ الشَّيْطَانَ السَّبِيلَ إِلَى شُغْلِ قَلْبِهِ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الطَّاعَةِ .) .

قَالَ ابْنُ حَرَرٍ : (وَفِيهِ أَنَّ الْأُمُورَ الْمَهْمَةَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَقْوَضَ إِلَّا لِحَازِمٍ فَارِغٍ إِلَيْهَا ، لِأَنَّ مِنْ لَهْ تَعَلُّقٍ : رِيْسًا ضَعُفَتْ عَزِيمَتُهُ وَقَلَّتْ رَغْبَتُهُ فِي الطَّاعَةِ ، وَالْقَلْبُ إِذَا تَفَرَّقَ : ضَعُفَ فِعْلُ الْجَوَارِحِ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ : قَوِيَ .) (١١٥)

وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْسُودٌ ، وَنَعْتَظُنَا هَذِهِ الظَّاهِرَةَ مَوْعِظَةً عَامَةً أَنْ لَا تَكُونَ مِثَالِيَيْنِ وَتَضَعِ الشَّرْطَ أَوْ تَأْمُرَ بِمَوَاقِفَ قَبِيْهَا تَعْجِيزَ لِلذَّاعَةِ وَمَنَعَ عَنْ مَصَالِحِهِمُ الْمَعَاشِيَّةَ ، بَلْ أَنْ نَمْلِكَ مَعَهُمُ بِالْحَمْنَى ، وَنَعْتَرِفَ بِنَدَاءِ الْفُطْرَةِ ، وَنَضَعِ الْحَسَابَ لِفَرَائِزِ إِسْلَامِيَّةٍ نَسْتَوْلِي عَلَيْهِمْ كَمَا نَسْتَوْلِي عَلَى بَقِيَّةِ النَّاسِ ،

(١١٤) فَوَائِدُ الْأَحْكَامِ ٦٤/١ .

(١١٥) مَنَاجِزُ الْبَارِي ٣٢/٧ .

وإنما يكون ذلك ربما لموسم واحد تنقصاعد فيه الأعمال حين يكون البلد في مفترق طرق ومن يكسب الجولة يكسب رجحان أمره لسنوات طويلة ، ولما في الأحوال العادية فطينا أن نكون واقعيين منطقيين ، ولذلك قلنا ألفا بأن الزواج شرط في المسؤولية أحيانا ، لأننا ندرك هذه الأحوال الإستثنائية التي تكلم عنها هذا النبي عليه السلام .

□ ثم ما رصده ابن القيم من أن : (الكذب له تأثير عظيم في سواد الوجه ، وبكسوه برفعا من المقت يراه كل صادق . فيما الكاذب في وجهه ينادي عليه لمن له عيذان ، والصادق يرزقه الله مهابة وجلالة ، فمن رآه هابه وأحبته ، والكاذب يرزقه إهانة ومقتا ، فمن رآه مقته واحتقره) .

(ولهذا نرى الصادق من أثبت الناس ولشجعهم قلبا ، والكاذب من أمهن الناس وأخبثهم وأكثرهم تلوتا ولقتهم ثباتا . وأهل الفراسة يعرفون صدق الصادق من ثبات قلبه وقت الإخبار وشجاعته ومهابته ، ويعرفون كذب الكاذب بعض ذلك) .^(١١٦)

وفراسة الأمير هي التي تمكته من التعامل الناجح مع هذه الظاهرة .
وأشد نفظويه :

إِنَّ الْكَرِيمَ إِذَا نَشَأَ خَدَعْتُهُ وَثَرَى الْفَنِيمَ مَجْرَبًا لَا يُخْذَعُ

وهي صورة من ظاهرة جلد الفاجر وعجز الثقة التي شرحناها سابقا ، ولن نمكن فاجرا لو أنيما من أمرنا . ولكني لا أمتنع أن نجاري الطبائع التي خلقها الله ، فنضع من فيه نوع فجور ونوع لؤم مستشارا لنا في عملية تقاضية مثلا نستدعي خبرة وتجربة ومقداراً من الذكاء ، من دون أن نمنحه سلطة ، لأن الفاجر ربما يكون ماليا لنا بدافع العصبية وإن ضئف دافع الإيمان عنده ، ويكون إخلاصه لنا من باب حقه بمنطق " لو ادفعوا " الذي ورد في أية سورة " آل عمران " مما سنورده بعد قليل .

□ والعرق دستار

ونجربتي الطويلة ، وطول تأملي في مسافر أقراني الذين كانوا معي في أول النحائي بالذروة قبل نصف قرن ، ومصائر أجيال أخرى ثوابت مسؤولية

(١١٦) إمام الموقنين ١٢٢/١ ١٢٧ .

تربيتها أو قيامتها ، ومطالعة قصص من ثبت منهم ومن اتخذ ، ومن أنصف
ومن ظلم ، ومن اعتدل عند الخلاف ومن أسف وأغدر وبأغ ، ومن
هزته الأريحية والقرم المروءة والتذ بالكرم ومن عطفه رجفات البخل والذم
فلتب براوغ ويحيص . كل ذلك غرس في أعصابي قناعة راسخة بأن شرف
النسب ووضوح الأصل الثعلبي : هو شرط مهم عند التولية ، وتزداد أهميته
طرفياً مع علو المكانة والإمرة ، إذ العرق تسلسل ، وابن الحرزة خسر ،
وضغها في رقة أصيل ، ثم اسرح ولمرح كيف شئت ونم ناعم البال .

ولي شاهد آخر ، أنه ما نعت نبي إلا في توسط قومه ، وكان نبيتنا صلى الله
عليه وسلم في الذروة من النسب وهو الكريم بن سلمة الكرماء .

ولورد البخاري في أول كتاب المناقب من صحيحه قول الله تعالى :
(واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام ..) ، فقال ابن حجر :

(والمراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى الاحتياج إلى معرفة النسب أيضاً ،
لأنه يُعرف به ذور الأرحام المأمور بصلتهم .

ونذكر ابن حزم في مقدمة كتاب " النسب " له فصلاً في الرّد علي من زعم
أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر بأن في علم النسب ما هو فرض
على كل أحد ، وما هو فرض على الكفاية ، وما هو مستحب . قال : فمن ذلك
أن يعلم أن محمداً صلى الله عليه وسلم هو ابن عبد الله الهاشمي ، فمن زعم
أنه لم يكن هاشمياً فهو كافر . وأن يعلم أن الخليفة من قریش ، وأن يعرف من
يلقاه بنسب في رحم محرمة ليتجنب تزويج ما يحرم عليه منهم ، وأن يعرف
من يتصل به ممن يرثه أو يجب عليه برة من صلة أو نفقة أو معاونة ، وأن
يعرف انتهاء المؤمنين وأن تكاهن حرام على المؤمنين ، وأن يعرف
الصحابه وأن حاتم مطلوب ، وأن يعرف الأنصار ليحسن إليهم ، لثبوت
الوصية بذلك ولأن حاتم يمان وبغضهم نفاق . قال : ومن الفقهاء من يفرق في
الجزية وفي الاسترقاق بين العرب والعجم ، فحاجته إلى علم النسب أكد ، وكذا
من يفرق بين نصارى بني تغلب وغيرهم في الجزية وتضعيف الصدقة ،
قال : وما فرض عمر رضي الله عنه الذنون إلا على القبائل ، ولولا علم
النسب ما تخلص له ذلك ، وقد تبعه على ذلك عثمان وعلي وغيرهما ..

وقال ابن عبد البر في أول كتاب " النسب " : ولعمري لم ينصف من زعم
أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر .

وعند البخاري : قول النبي صلى الله عليه وسلم : " ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر بالله ، ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسباً فليتبوأ مقعده من النار " .

وفي لفظ مسلم : (ومن ادعى ما ليس له فليس منا)

قال ابن حجر : (المراد من استحل ذلك مع علمه بالتحريم .) .

(وفي الحديث : تحريم الإنقاء من التصب المعروف والإنقاء إلى غير ، وقيد في الحديث بالعلم ، ولا بد منه في الحالتين ، إثباتاً وبغياً ، لأن الإثم إنما يترتب على العالم بالشئ المعتمد له ، وفيه جواز إطلاق الكفر على المعاصي لقصد الزجر) .

(ويؤخذ من رواية مسلم تحريم الدعوى بشئ ليس هو للمدعي ، فيدخل فيه الدعوى الباطلة كلها ، مالا علماً وتعلماً ونسباً وحالاً وصلاً ونعمةً وولاءً ، وغير ذلك ، ويزداد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة على ذلك)^(١١٧) . وهذا أحياناً تراه في الغرباء الذين هاجر أبائهم ، فيحاول الولد أو الحفيد إلحاق نفسه بقبائل الوطن الجديد .

وإذا أذهب مذهب الثوري في طلب الأصالة ، وتابع الشاطبي .

قال الشاطبي :

(قال الغريسي : كان سفيل الثوري إذا رأى هؤلاء الذئب يكتنون العلم : تغير وجهه ، فقلت : يا أبا عبد الله ، أراك إذا رأيت هؤلاء يكتنون العلم يشد عليك ؟

قال : كان العلم في العرب وفي سادات القس ، وإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء الذئب والسقاة شؤر الذين)^(١١٨) .

والذئب : هم الفلاحون وأمثالهم في سواد العراق الذين هم بقايا الأمم التي سكنت العراق قبل الفتح الإسلامي .

قال الشاطبي : (ولعلك إذا استقرت أهل البدع من المتكلمين ، أو لكثرتهم وجدتهم من أبناء سبائا الأمم ، ومن ليس له أصالة في الثمان العربي ، فعنا قريباً منهم كتاب الله على غير وجهه) .

(١١٧) فتح الباري ٢/٢٠١ طبعة لبنان .

(١١٨) الاعتصام/٢٨٩ .

وليس قول الثوري ولا تعقيب الشاطبي ولا متابعي من القومية في شيء ، كما أنه ليس على إطلاقه ، فقد كان الزعفراني راوي فقه الشافعي في العراق وتلميذه المعظم : نبطياً وتلم الفصاحة ، وفي الفقه وعلوم الإسلام من غير العرب أصحاب جلالة ومكانة عالية ، وإليهم أشار الثوري حين سماهم : " سادات الناس " ، لكنهما يتحدثان عن ظاهرة لها نوايل ظاهر : أن البعد عن الفصاحة العربية سبب من أسباب سوء الفهم ، وقد كثرت ذلك من متطعين أعاجم ، كما أن العزلة الشريفة والمكانة إذا التفت لبعض العوائل في كل قوم : عرباً وأعاجم ، كانت سبباً من أسباب الوفاء والحياء ، والبعد عن الحياة والدنيا والآراء الغربية الفسادة والسدود ، وعصمت الشريف عن الاستهتار في الدين وإفناء الظلمة بما يريدون ، وعن الحرص على الرخص والجميل ، والحكم للأغلب لا النادر ، وإلا فلي للقاح العرب ملاحظة وفستق ، وفي التبط وسبيلها الاسم لئمة فقهاء ، وليس الشريف هو الغني وكثرة المال ، وإنما هو مجموعة من الأحوال المعنوية تجتمع لبعض العوائل حتى ولو أرهفهم الإملائي . والكلام حق إذا فهم في حدوده الوسطى ، وبهذه الاعتبارات .

ورأيت الشوكاني في " أدب الطلب " يذهب هذا المذهب أيضاً ، ويدعو إلى تفرّد العوائل الشريفة بطلب العلم الشرعي ومنع العامة ، ولم يفهم محقق كتابه مقصده فردّ عليه وأفكر ، بينما لقول الشوكاني وجه قوي ، لأن العلم الشرعي ما هو طيب أو هنمة حتى نقول أنه لا يحكرهما أحد ، وإنما هو دين الأمة وفكرها وأخلاقها ومعاييرها السامية ومبادئها ، وبخشي الشوكاني إن حملة وضيع أن يسرف ويقضي بباطل ويحرف الكلم عن مواضعه ، ويدهن الجائرين ، إذ المطالعة الاجتماعية في بلاد شتى توضح أن أكثر علماء السوء ووغاظ المصلطين والمتعاونين مع المستعمرين من حملة العلم الشرعي إنما هم من بيوت مسافلة ، وقد قلت أن لكل ظاهرة شواذ ، ورب بيت شريف لحق به عار من أحد أبنائه ، وعصامي آخر بنى لنفسه وبنيته أركان الشرف ، وإنما نتحدث عن الأعم الأغلب .

وكانت معاني حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " للناس تبع لفريش " قد شجعت ابن حجر وجمهرة من الشافعية على اعتقاد منزلة خاصة للإمام الشافعي ، ومالوا إلى (الاستدلال بها على تقدم الشافعي ومزيته على من

مساروا في العلم والدين ، لمشاركته له في الصنفين ، وتميَّزه عليه بالقرشية . وهذا واضح .) (١١٩) وذكر ذلك الحويني بحماسة في " الكافية في الجدل " .
وأطنَّ لَنَ للمنطق ولحدَّ .

ولنا موقن بأن كلامي يثير انسا ، يظنون بي طنَ القعالي والتكثر القومى والاجتماعى ، وإما أدغ هؤلاء قليلا حتى يلدغوا يؤمنوا بما آمنَّا .

□ تعليق الإمارة بالشروط

قال محمد صديق حسن خان نبيل الهند :

(قال البعض : لا يجوز تعليق الولاية بالشرط .
ولكن في الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أميركم زيد ، فإن قتل فعبد الله بن رواحة ، فإن قتل فجعفر .
فهذا يدل على جواز تولية امرء ، أو حكام ، أو متولين ، مرتكين ، واحد بعد واحد .) (١٢٠)

□ انتخاب أمير عند موت الأمير المعين

وترجم البخاري لمثل هذا الغرض فقال : (من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو .

وأخرج فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم يوم مؤنة : " أخذ الزاية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب ، ثم أخذها خالد بن الوليد عن غير إمرة ففتح الله عليه " .

قال ابن حجر :

(قال ابن المنذر : يؤخذ من حديث الباب أن من تعين لولاية وتعدت مراجعة الإمام أن الولاية تثبت لذلك المعين شرعا وتجب طاعته حكما .
كذا قال ، ولا يخفى أن محله ما إذا اتفق الحاضرون عليه .) (١٢١)

(١١٩) فتح الباري ٦/٦١٢ .

(١٢٠) الدين المألف ٤/٤ .

(١٢١) فتح الباري ٦/٢٠٨ .

قال ابن قدامة الحنبلي : (فإن بعث الإمام جيشاً وأمر عليهم أميراً فقتل أو مات : فلجيش أن يؤمروا أحدهم ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش مؤتة لما قتل أمرؤهم) (١١٢)

وهذا في الحقيقة لحد الأئمة الفقهية التي تسوغ قتل أمير على دعاء اليوم ، إذ لما أعدم وجود خليفة ، وصار المسلمون في حالة تسيب فيما يخص شؤونهم الإسلامية ، فلمهم أن يقتلوا بما فعل الصحابة يوم مؤتة ، فيؤمروا على أنفسهم أحداً بعتر رضائي .

□ القائد يوصي أعوانه بتقوى الله

ذكر المترجمي في الميسوط بعد ذكره لشروط الأعوان ، قال : (وإذا أمر عليهم بهذه الصفة ينبغي له أن يوصيه بهم - أي بجنوده - ، فعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيشاً أو سرية أوصى صاحبهم بتقوى الله في خاصة نفسه . وفي تخصيصه بالوصية بيان أن عليهم طاعته ، فلا تغفروا فائدة الإمارة إلا بذلك ، وإنما يوصيه بتقوى الله تعالى لأنه بالتقوى ينال النصر والمدد من السماء .

وبالتقوى يجتمع للمرء مصالح المعاش والمعاد ، قال صلى الله عليه وسلم : " ملائكتكم الورع " .

وقيل في معنى " في خاصة نفسه " : أنه كان يوصيه سرّاً حتى لا يفتن على جميع ما يوصيه بهم غيره ، والأظهر أن المراد أنه كان يوصيه في حق نفسه أولاً ثم يوصيه بمن معه من المسلمين خيراً . (١١٣)

□ سوابق من سياسة التأمير في السنة وعند الراشدين

هناك سوابق عديدة رصدناها يتضح فيها اتساحاً كاملاً فقه التأمير الذي رويناها :
من ذلك :

(١) عدم تأمير الجريء الذي يفتح المهالك :

(١١٢) المغني ٢٥٢/٨

(١١٣) الميسوط ٤/١٠

قال للتبليغي : (كان عمر يكتب إلى عماله : لا تستعملوا البراء بن مالك على جيش من جيوش المسلمين فإنه هلكة من الهلك ، يقدم بهم) ، والبراء أخو أنس .

قال المترخسي : (وفي درجته ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ربنا أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه به لو أقسم على الله لأبره " ، منهم البراء بن مالك . وقد روي أن الأمر اشتد على المسلمين في بعض الغزوات ، فقيل للبراء بن مالك : ألا تدعو ؟ وقد قال رسول الله عليه السلام ما قال ، فرفع يديه وقال : اللهم امحننا لكتفهم . فولوا منهزمين في الحال .

ومع هذا نهى عمر رضي الله عنه عن تأميره لجركته ، فإنه كان يقتحم المهالك ولا يبالى . (١٢١)

(٢) تأمير الأكثر علما وقهبا :

أخرج الترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم نعتا وهم ذوو عدى ، فاستقر أم ، فقرأ كل رجل منهم ما معه من القرآن ، فأتى على رجل من أحدثهم سنا فقال : ما معك يا فلان ؟ قال : معي كذا وكذا وسورة البقرة . فقال : لمحك البقرة ؟ قال : نعم . قال : لذهب فأتى أميرهم) . (١٢٢)

(٣) تأمير الحريص على التفقه وعدم الالتفات إلى السن :

قال ابن هشام : (لما أسلم وفد ثقيف ، أمر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن أبي العاص ، وكان من أحدثهم سنا ، وذلك أنه كان أحرصهم على التفقه في الإسلام وتعلم القرآن ..) . (١٢٣)

وقال ابن القيم : (وولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد مكة وإقامة الموسم بالحج للمسلمين سنة ثمان للهجرة وله دون العشرين سنة .) . (١٢٤)

وظاهر أن كثيرا من الصحابة لفضل من عتاب .

(١٢١) شرح السير الكبير ٦/٦٢ .

(١٢٢) نقل عن كتاب الجامع لأصول ١٤/٤ .

(١٢٣) السير ٢/٥٤٠ .

(١٢٤) زاد المعاد ١/٣٢ .

(٤) وضع المؤلفة قلوبهم في مراكز غير مهمة ، وإبعادهم عن سلطة فيها من يطيعهم ولكن في صورة تولية .

قال ابن القيم : (وولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباه سفيان صخر بن حرب نحران وولى ابنه يزيد تباه .) (١٢٨)

(٥) تلميز من يطيعه الناس أكثر من غيره ، لعصبية أو رئاسة سابقة :

قال ابن القيم : (ومن أمروا صلى الله عليه وسلم بإذن بن مسلمان من ولد بهرام جور ، أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل اليمن كلها بعد موت كسرى ، فهو أول أمير أمر في الإسلام على اليمن ، وأول من أسلم من ملوك الحزم ، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موت بإذن ابنه شهر بن باذان على صنعاء وأصاها .) (١٢٩)

وهذا عندنا كإصطاء مسؤولية العشرة أحياناً إلى رئيسها وشيخها ، وكذا مختار القرية بالنسبة لقريته ، لوقور المصلحة في ذلك ورجحانها مع وجود من هم أفضل منهم في العلم والوعي التنظيمي ، على أن تتوفر في رئيس العشرة شروط لاداعية وعدم وجود مائع ما يمنع من تصيينه ، كأن يكون مطعوناً فيه أو رديء المتعة .

ومثل هذا أن نخرج كتلة من حزب آخر فتميل إلينا ، وتحصل لدينا قناعة كافية أن إسلامهم صادق ، لقد نؤثر عليهم نفس مسؤوليتهم .

(٦) تلميز الخبير على من يفضل في الورع والتقوى :

أخرج الحاكم النيسابوري عن عبد الله بن بريدة رضي الله عنه قال : (بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل ، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما انتهوا إلى مكان الحرب أمرهم عمرو بن العاص أن لا ينزروا ناراً ، فغضب عمر ، وهم أن ينال منه ، فنهاه أبو بكر رضي الله عنه ، وأخبره أنه لم يستعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم عليك إلا لعلمه بالحرب ، فهذا عمر رضي الله عنه .)

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح ولم يخرجه البخاري ولا مسلم . (١٣٠)

(١٢٨) زاد المعاد ٣١/١ .

(١٢٩) زاد المعاد ٣١/١ .

(١٣٠) المستدرک علی الصحيحین ٤٢/٣ .

وواقفه الذهبي في مختصر المستدرک علی صحة الحديث ..

ومن هذا نستدل علی جواز تأمير الأكثر خبرةً للنسب الرواية ، أو استعاضافاً لأقاربه في تعليل ابن تيمية المتأنيق ، علی من يفضله في اللتين ، إذ أن لها بكر وعمر أكثر ورعاً وديناً من عمرو بن العاص رضي الله عنهم لجمعين . وفي هذا الخبر إشارة إلى وجوب الطاعة للأمراء .

(٧) عدم تأمير الثقة الذي لا يرضاه الناس :

وقام بعض أهل الكوفة علی سعد رضي الله عنه أمير عمر بن الخطاب رضي الله عنه علی الكوفة ، وطعنوا في دينه ، ولم يثبت فيه الطعن ، فعزله عمر عن الإمارة .

وقد أشار ابن حجر العسقلاني في فتح الباري ^(١٢١) إلى أن بعض الفقهاء يرى أن عزل سعد إنما كان لفقه ومصلحة ، إذ احتمل عمر أخف المفسدين ، فرأى أن عزل سعد أسهل من فتنة يثيرها من قام عليه من أهل تلك البلاد ، وقد قال عمر في وصيته : لم أعزله لضعفه ولا خيائته ..

وإن فقد نصائب نحن هذه الحالة فننتج ما فيه المصلحة للذخيرة تجاه داعية ثقة خروفاً من فتنة ، وهذا من باب مدّ الذراع .

□ ذم طلب الإمارة والحرص عليها

وعند البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " إنكم ستحرصون علی الإمارة ، وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرزعة ، وبئست القاطمة "

وفي لفظ مسلم حين قال أبو ذرٍّ للنبي صلى الله عليه وسلم : ألا تستعملني ؟ قال : " إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى لذي علی فيها " .

قال النووي فيما نقله ابن حجر عنه :

(هذا أسهل عظيم في اجتناب الولاية ، ولا سيما لمن كان فيه ضعف ، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل ، فإنه يلزم علی ما فرط منه إذا حوزي بالخزي يوم القيامة .

(١٢١) فتح الباري ١٣ / ١٥٢ .

وأما من كان أهلاً وعدل فيها فالحره عظيم كما تطايرت به الأخبار ، ولكن في التخلو فيها خطر عظيم ، ولذلك أمتنع الأكابر منها (١٣١)

وأخرج البخاري بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن - لو لا - نستعمل على عملنا من أراد " .

قال ابن حجر :

(وظاهر الحديث : منع تولية من يحرص على الولاية ، إما على سبيل التحريم ، أو الكراهة ، وإلى التحريم جنح القرطبي .) (١٣٢)
وأما طلب يوسف لها في قوله : (إجملي على خزائن الأرض) ، فله تأويل .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : (كيف سأل الإمارة وطلب الولاية وقد قال صلى الله عليه وسلم لمنزلة : لا تسأل الإمارة ؟)
قال :

(وعس ذلك أربعة أجوبة :

• الأول : أنه لم يقل : إني حميد كريم ، وإن كان كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : " الكريم ابن الكريم ، ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم " . ولا قال : إني مليح جميل ، إنما قال : (إني حفيظ عليم) . سألها بالحفظ والعلم لا بالصيب والجمال .

• الثاني : سأل ذلك ليوصل إلى الفقراء حظوظهم لا حظ نفسه .

• الثالث : إنما قال ذلك عند من لا يعرفه ، فأراد التعريف بنفسه ، وصار ذلك مستثنى من قوله : (فلا تزكوا أنفسكم ..) .

• الرابع : أنه رأى ذلك فرضاً متعيقاً عليه ، لأنه لم يكن هنالك غيره . (١٣٣)

وإلى هذه الأجوبة ذهب القرطبي ، وزاد بأن قاس عليها حكماً يأن للمعلم أن يشير إلى نفسه إذا كان في مثل حالة يوسف عليه السلام .

بل بدأ القرطبي بذلك فذكر أن الآية دللت (على جواز أن يخاطب الإنسان عملاً يكون له أهلاً .

(١٣٢) فتح الباري ٢/١٦ .

(١٣٣) فتح الباري ٣/٥ .

(١٣٤) لمكمل قراتل ١٠٩٦/٢ .

فإن قيل : فقد روى مسلم عن عبد الرحمن بن سمرة قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة ، فإِنَّك إن أصطبتها عن مسألة ، وكلت إليها ، وإن أصطبتها عن غير مسألة أعنت عليها " . وذكر الحديث الآخر : " لا تستعمل على عملنا من أراد " ، ثم قال :

(فالجواب :

• أولاً : أن يوسف عليه السلام بما طلب الولاية لأنه علم أنه لا أحد يقوم مقامه في العدل والإصلاح وتوصيل الفقراء إلى حقوقهم ، فرأى أن ذلك فرض متعين عليه ، فإنه لم يكن هناك غير ، وهكذا الحكم اليوم : لو علم إنسان من نفسه أنه يقوم بالحق في القضاء أو الجبلة ولم يكن هناك من يصلح ولا يقوم مقامه لتعين ذلك عليه ، ووجب أن يتولاهما ويسأل ذلك ، ونخير بصفاته التي استحقها به من العلم والكفاية وغير ذلك ، كما قال يوسف عليه السلام . فأمّا لو كان هناك من يقوم بها ويصلح لها وعلم بذلك فالأولى ألا يطلب ، لقوله عليه السلام لعبد الرحمن : " لا تسأل الإمارة " ، وأيضاً فإن سؤالها والحرص من عليها مع العلم بكثرة فائتها وصعوبة التخلص منها دليل على أنه يطلبها لنفسه ولأغراضه ، ومن كان هكذا يوشك أن تغلب عليه نفسه فيهلك ، وهذا معنى قوله عليه السلام : وكل إليها . ومن أباها ، لعنه بأفاتها ، ولخوفه من التصيير في حقوقها : فرم منها ، ثم إن لبس بها فيزجي له التخلص منها ، وهو معنى قوله : أعين عليها .

• والثاني : بما قال (بني حفيظ عليم) فسألها بالحفظ والعلم ، لا بالنسب والجمال .

• والثالث : بما قال ذلك عند من لا يعرفه ، فأراد تعريف نفسه بذلك ، فصار مستثنى من قوله تعالى : (فلا تتركوا أنفسكم) .

• الرابع : أنه رأى ذلك فرضاً متعيناً عليه ، لأنه لم يكن هناك غير ، وهو الأظهر ، والله أعلم . (١٢٥)

ومثل هذا التعليل نجده عند العزّ بن عبد السلام ، وأنه : (لا يمدح المرء نفسه إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، مثل أن يكون خاتماً إلى قوم يريد شتمهم في نكاحه ، أو لشرف أهليته للولايات الشرعية والمناصب الدينية ليقوم بما فرض الله عليه عيناً أو كفاية " ، كقول يوسف عليه السلام " اجعلني على خزائن الأرض ") . (١٢٦)

(١٢٥) تفسير القرطبي ١٤١/٩ - ١٤١ .

(١٢٦) قواعد الأحكام ١٧٨/٢ .

وهذه التقريرات صحيحة ، ويحتملها منطق الفقه ، وإن كان شرطها إنما يوكل إلى القلوب ، والله هو العليم بها ، ولكن ما من شك في قياس القرطبي وتاويلاته وتاويلات غيره تجبر أمراء الدعوة على أن يفهموا أحاديث المنع من طلب الولاية بالحسن ، وأن لا يجعوا تطبيقها حرفياً ظاهرياً بحيث يكون منهم الشؤق الثام عن إسناد ولاية لداعية لآله رشح نفسه لها ، ويؤمنون أن لو لم يكن قائلها ليكلفوه بها ، وأتما يكون تطبيق ذلك بشيء من المرونة إذا دل حال الداعية على كراهته ذلك وكان معروفاً بالثوابيع وحسن الإسلام ، وفي التآول مندوحة ، وإن كانت الأحاديث تمنع حقاً ظاهراً لا خلاف فيه لكل أمير في أن يميل إلى المنع وإن يجتهد في ذلك ، لكنه مطالب إذ هو بمنع أن يستحضر معنى الإثم إن هو منع الدعوة من أن تستفيد من خبرة أحد أبنائها إذا لم يكن العيب قوياً ولا الفراسة تامة في نسبة محرك الداعية إلى ذلك بأنه دنيوي مصلحي ، فإذا كان الأمير مستعداً لحمل هذا الإثم على رقبته ثبغاً لرجحان الفراسة عنده : فليمنع ، وهو ساجور إن شاء الله ، وإن كان الراجح عنده إخلاص الداعية حين طلب الإمارة ، وإنما يمنعه أنه طلبها ، وليس يعلم إلا خيراً : فليؤله ، ولا يلتفت إلى الشكليات والوسوسة ، ثم ليعظ الداعية بتقوى الله ، عسى الموعظة تنجي شيئاً من طمع في قلب أخيه ، والخير فيما يختاره الله .

□ استقالة القائد أو الأعوان

واستزال الداعية عمله . إن سبب حرجاً وضعفاً في صف الدعوة . لا يجوز ، قياساً على إغناء الجويني بوحوب مصابرة الوزير نظام الملك في زمانه فيما كان فيه من القيام بأمر المسلمين ، وقد دخل الجويني إلى هذا المعنى دخولاً حصناً بتبنيه إلى أن الجهاد الكفائي إذا خرج له مسلم وسار في الصنف فلا يجوز له الرجوع والاتسحاب وانقلب في حقه فرضاً ، وقياس القيام بالولاية على ذلك ، فقال : (أقرب مثال إلى ما نحاول الخوض فيه : الجهاد ، فهو في وضع المتزع مع استقرار الكفار في الديار من فروض الكفايات ، ولو فرض من هو من أهل القتال في الصنف ، وعدد الكفار غير زائد على الضعف ، ثم أشر بعد الوقوف للمناجزة المجازة والإصراف من غير تعريض لقتال أو تحييز إلى فئة ، فقد باء بغضب من الله وماواه جهنم وبئس المصير ، فيصير ما كان فرضاً على الكفاية متعزاً بالملامة) .^(١٢٧)

وكذا من خرج للجهاد بدون إذن والديه ، لئيم له الرجوع ، وطاعتهما إذا وقف في الصف لأغية .

(فإذا تقرر ذلك من حكم الشريعة : فمن وقف في الاستقلال بمهمات المسلمين والذب عن حوزة الدين موقف من هو في الزمان صدر العالمين ^(١٣٨) ، ولو فرض - والعياذ بالله - تقاعده عن القيام بأمر الإسلام لانتفطع قطعاً سلك النظام ، فلأن تجب عليه المصابرة ، مع العلم بأنه لا يسد لحد في عالم الله مسدده بعده ، وقد أضحى للدين وزيراً وعُدة ، وانكسب السنة والإسلام "جنة" وحده : لولى .) ^(١٣٩)

ثم جزم بأن المصابرة في قيادة المسلمين أعظم من التنفل والقربات والخطوعات ، وشهد بذلك على نفسه أنه مسؤول عن هذه الفتوى يوم الدين ، فقال :

(وأنا أتحدى علماء الدهر فيما لو ضحت فيه مسلك الاستدلال ، فمن أهدى مخالفةً فدونه والنزاع في مواقف الرجال .

وهو قول أضمن الخروج من عهنته في اليوم الجمّ الأهوال ، إذا حققت المحالة في السؤال من الملك المتعال ذي الجلال .

ثم قربات العالمين ، وتطوعات المتقربين ، لا توازي وقفة من وقفات من نعين عليه بذل المجهود في الذب عن الدين .)

بل أفنى الحويني نظام الملك بتأخير الذهاب إلى الحج ، إما في أثناء أدائه من احتمالات ضعف سيطرته على البلاد وشغب الفساق ^(١٤٠) .

وأقيم على هذا : تشاغل القائد الدعوي بدراسة الدكتوراه ، أو تكرار السفر للتجارة كثيراً بحيث تلهيه ، بل حتى التصدي للأعمال الخيرية في غير بلده ، فإنها تستهلك طاقته ووقته في حين إمكان قيام بعض أعوانه بها .

□ كَسْرُ... وَجَبْرُ

واضح أن من يملك حق التأمير : يملك حق العزل والإقالة ، ولا يحتاج ذلك إلى دليل .

لكن إما يكون ذلك لمرعاة مصلحة ، أو درء فتنة .

(١٣٨) أي الوزير نظام الملك

(١٣٩) قعني / ٣١٢ .

(١٤٠) قعني / ٣١٦ .

وذهب ابن حجر إلى : (جواز عزل الإمام بعض عماله إذا اشتكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت المصلحة ذلك . قال مالك : قد عزل عمر سعداً وهو أحدل ممن يأتي بعده إلى يوم القيامة . والذي يظهر أن عَمَرَا عزله حسماً لمادة الفتنة .) (١١١)

إلا أن الحكمة تقتضي أحياناً جبر الخواطر المنكسرة ، إذ العزل يوحى بمعالي التضعيف ويفتح باب التخرص والإعابة ، بل يتحول أحياناً إلى عقوبة يراها المعزول علراً وثمناً لشخصيته وسمعته ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لاحظ كل ذلك حين عزل سعد بن عباد عن قيادة كتيبة قومه يوم فتح مكة لما عبر أبا سفيان ، لكنه في نفس الوقت أعطى الزاية ولده فيس بن سعد بن عباد . (١١٢)

وسنعود إلى هذه القصة وملاحظة هذه الحكمة في الفصل القادم عند الكلام عن المداراة التبريرية .

□ ونحاول تمكين الأقل شراً في الأحزاب العلمانية إن استطعنا

وجميع هذه الموازين والقواعد في التوثيق والتأشير تقودنا أيضاً لطريقة التصرف خارج محيط الدعوة الإسلامية ، بأن نسعى على نفس النمط ، إن استطعنا ، لتمكين بعض العلمانيين الأقل شراً وانحرافاً في أحزابهم ، عن طريق الذعم المذّي والمعنوي لهم ، وتقدير خيراتها لهم ، وأيضاً : ربما تمكين بعض موظفي الجهاز الحكومي الأقرب لنا أو الأقل شراً من الارتقاء الوظيفي واستلام المراكز القيادية في الدولة ، وكل ذلك يجعل طريقنا أيسر ، والمنطق الفقهي الآنف يسوغ لنا ذلك .

فعند العز بن عبد السلام أنه إذا تعترت العدالة في جميع الناس : (فقمنا أمثل القسقة فأمثلهم ، وأصلحهم للقيام بذلك فاصلحهم ، بناء على أن إذا أمرنا بأمر أثينا منه بما قدرنا عليه ونسقط عنا ما عجزنا عنه ، ولا شك أن حفظ البعض أولى من تضییع الكل) . (١١٣)

وحديثنا معهم يكون هو الحديث القرآني . حين قال الله تعالى : (وَلْيَعْلَمِ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَسَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ ادْعُوا) (آل عمران : من الآية ١٦٧)

(١١١) فتح الباري / ٣٨٢/ .

(١١٢) فتح الباري / ٦٨/٩ .

(١١٣) قواعد الأحكام ٣٧/٢ .

قال النخعي الرزقي : (يعني إن كان في قلبكم حبّ الدين والإسلام ، وإن لم تكونوا كذلك : فقاتلوا دفاعاً عن أنفسكم وأهلكم وأموالكم . يعني كونوا بنا من رجال الذين لو من رجال الدنيا .
قال السندي وابن جريج : انفعوا عدا العدو بتكثير موانئنا إن لم تقاتلوا معنا .
قالوا : لأنّ لكثرة أحد أسباب الهيبة والعظمة .
والأول هو الوجه) .^(١١٤)

فلأن هؤلاء العلمانيين لا يحركهم ميزان إيماني فإنه لا يجدي معهم أن نذكر الأئمة الإيمانية والشرعية لناؤيدنا ، فإنهم لا يفهمونها ، مع أننا نبذلهم بها لإفامة الحجة عليهم ، وإنما نذكر لهم لسان الحق على الدفاع عن البلد أمام هجمة النظام العالمي الجديد والتطبيع ، وهو معنى " أو انفعوا " ، أي دافعوا ، ونذكر لهم أننا الأكثر في الساحة على قيادة هذا الدفاع ، وأن عليهم أن ينسقوا معنا ، وأن يضيفوا جهودهم إلى جهودنا ، وأمثال ذلك .

وهكذا يطرد منطق موازين الوثيق ليسري على تصنيفنا لرجال الصنف المخالف لنا . فكما نحرص على تقديم الأكثر خيراً وصلاً في صلتنا الذعوي : نحاول نمكين الأقل شراً والأضعف كفاية في الصنف العلماني ، والتجربة تدعونا إلى أن نخاف من الفاسق الذكي .

ونستل ذلك من قول الجويني في شروط بعض الأمارات :
(لما الشجدة والكفاية فلا بد منهما ، وكذلك الورع ، فإنه رأس الخيرات وأساس المناقب ، ومن لم يتصف به فجميع ما فيه من المائر نصير وسائل ووصائل إلى الشر ، وطرائق إلى اجتلاب الضرر ، ولا يخفى على ذي بصيرة أن الفطن الماخن غير المرضي : أضر على خليفة الله من الأخرق الأحمق الغبي) .^(١١٥)

وهذا الميزان يدعونا إلى مراجعة خطة التحالف مع العلمانيين التي يبشر بها البعض ، وربما جُرّبت في بعض البلاد ، ونحن نبشر أيضاً بالتحالف إذا كنا الجهة الأيسرى فيه ، وكان هناك وضوح في أهداف الناس لناؤيدنا وشخصيتنا وهويّنا الإسلامية . ولم تكن الصنحات الإعلامية كثيرة يزدحم بها الميدان ، وإنما كانت قليلة معيّزة ، ولكن مذهب الاستقلال هو الأصوب في

(١١٤) تفسير الرزقي ٦٩/٩ .

(١١٥) القماني ١٥٠/٧ .

يوم الاختلاط ، وفي مرحلة ضيعنا ، وقد جرت البعوض دفع علماني ذكي إلى الحكم حين رأوا تقصير عبي صاحب تفریط ، فكان الذكي للعب أضرب على قصيتنا وعلى الشعب بمقدار مائة مرة من ذلك العاجز الذي خلطنا ، وكان في فعلنا الدليل على أننا نمشي أحيانا مع دعاية العدو أو المنافس بلا دراية ولا تمييز لخصوصية وضعنا الإسلامي .

وهذه الخطط الدعوية الخارجية لإعادة ترتيب الصف العلماني والجهاز الحكومي هي العمل المكمل لترتيب صفنا الداخلي .

□ تنظيم نظرية التوثيق عبر 'مشاريات ثلاث

الآن ، بعد مررنا لجميع الموازين وشرح ما فيها من منطق فني : يليق أن نرتبها ونصقها في صورة نظرية عامة دعوية لشروط التوثيق والتولية ، واجتهادي في ذلك أنها تكون بهذا الوصف الآتي :

□ أركان النظرية : وهي عشرة أركان :

- أن الناس صالح وطالح ، وهم أخيار وأشرار ، وعدول وفسقة .
- أن الناس درجات في الخير والشر ، ولذلك تتنوع التوليات ، وتنتج من نقيب إلى قياديين إلى قائد .
- أن الناس على الجرحا حتى تثبت العدالة ، إذ الاحتياط أولى .
- جواز التجريح ، وأنه حلال ، مع تقديم ظن الخير بالمؤمنين وتجنب البغي بغير حق .
- أن فساد الزمان يبيح التشدد مع الجميع بصورة عامة .
- كل إنسان مخلط ، لا يوجد لكامل ، والموازنة هي الطريق ، فمن رجح خبره غير .
- إمامة المؤمنين منصب ديني شريف يُصان عن أن يحتله غير متدين مهما كان خيرا ، وفي جميع درجات الولايات الدعوية شيء من هذه الإمامة ، حتى للتقاية .
- تأمير الفاضل على المفضول أصل ، ويجوز الاستثناء وتأسير المفضول على الفاضل بسبب .
- الاستقالة جائزة ، إنما لصورة ، والإقالة جائزة ، لسبب ، والجبر محبذ .
- الفسوف درجات أيضا ، وإذا استنطقنا إعادة ترتيب الصف العلماني وفق هذه النظرية : فعلنا .

- "الشروط الموضوعية" للنظرية ، وهي عشرة شروط يلزم توفرها كلها أو بعضها فيمن يتولى ولاية دعوية :
- الأمانة والتقوى والورع ، والتوبة باب استكرام قريب لمن قارب .
- القوة والمنجاعة والصبر .
- العقل والحكمة والرأي .
- الخبرة والكفاية والتجربة .
- العلم الشرعي ، والثقافة المعرفية ، ويزدادان إلى بسطة ، ثم يزدادان إلى رسوخ ، والاجتهاد شرط كمال .
- سلامة الحواس والأعضاء ، بمقدار حصول المقصود ، ويزداد الشرط إلى أن يكون بسطة في الجسم وجمالاً .
- بلوغ الأشد مطلقاً للكفاية ، والرشد يكتمل بزواج ومهنة ودلر ، وبذكر الله ثم بها تطمئن القلوب .
- أصالة النسب ، وشرف العائلة حتى ولو كانوا أهل إملاق ، فإن " العرق دمناس " .
- العصبية معتبرة ، والمسبق حق .
- رضا الناس والأتباع معتبر .
- الطرقي التكليفية للنظرية ، وهي عشرة طرق :
- التسمية في التوثيق والتولية بخسب حاجة الولاية .
- تزداد الشروط طردياً مع علو الدرجة والولاية ، ويجب أن يكون النظام الداخلي واضحاً في إثباتها ووصفها .
- اختيار الأمثل فالأمثل ، وتولية الأصلح .

• التكامل بين طبائع المتولين طريق لمدّ الققص وحصول نتيجة إجمالية متعادلة.

- غلبة الخنثى في حكم اليقين ، ونحكم بالأظهر .
- الصغائر لا تلغى العدالة ، ونصاحب العيب مكان .
- نجري مع الفطرة وحركة الحياة .
- الفراسة محكمة ، وبين انطلاق الأسارير وسواد الوجه يكمن خبراً صادقاً .
- الحرص على الإمارة باطل ننعقف عنه ، فلا نسألها ، إلا للقيادة العليا قياساً على قولم للرءاء والماوردي قاسوه على تنازع الصحابة وطلبهم للخلافة .
- استنقاز الفاسق والعلماني ليعمل الخير بخطبة الدفاع عن الوطن والاقتصاد ، وتوليتهما في تنفيذ من دون سلطة وتفويض .

وبهذه الموازين الثلاثين تكتمل (النظرية الدعوية العامة في شروط التوثيق والتأشير) ، وتستبين أركانها وشروطها وأساليبها التنفيذية ، ثم الله يتولى المؤمنين . ❁

نظرية المداراة التربوية

هذه

النظرية في المداراة التربوية ليست هي " النظرية العامة في التربية الدعوية " التي يفترض السياق الموضوعي للكتاب إيرادها في هذا الموضوع ، وإنما هي جزء من النظرية العامة ، يتكامل مع كتابي الآخر " منهجية التربية الدعوية " ، ومع " أرقائقي " و " المواقف " ، وبعض فصول " المسار " ، وبعض " رسائل العين " لنشكل من الجميع " النظرية العامة في التربية الدعوية " .

ومن أركان النظرية العامة المبينة في المنهجية : التقنين في المسموع والمنظور لإحداث التأثير التربوي ، والأخلاق الإيمانية ، والروح الجهادية ، والمواد المعرفية ، والعلم التطبيقي الذي يقود إلى الترحيد ، لكنني أخوض محاولة جريئة غير مسبقة لجعل لحياء الصناعة محور التطوير وأداة الأحاسيس الجهادية ، ومن الدعاة مستوعب ومتردد هباب ملهم .

ونتم هناك شرح تلك الأفاق ، وإنما أركز هنا على جزء من فن التربية تشهد له حركة الحياة وتبينه معالم المنة الغراء ، يتجلى في " المداراة " ، بما يحويه من حنان ورفق وتوسط .

تعريف المداراة وسمتها الملائكي

والتربية كلها مداراة ، وتقلب لوجوه التعامل ، ويذهب مع الرغبات الفطرية ، حتى إذا كان مبدئياً أن يذهب : حصل عذ ومنع . ثم هي حصن تلت ، وتلطف ، وتلن لا يلبي مسارعة إلى خير ، ولا يزهد ببغداد ، وفيها اعترافاً بحق ، ولغد يب ، وترميم لصدع ، وجبر لانكسر .

قال ابن حجر :

(قال ابن بطال : المداراة من أخلاق المؤمنين ، وهي خفض الجناح للناس ، ولين الكلمة ، وترك الإغلاظ لهم في القول ، وذلك من أقوى النافذة .)
(و هي الرفق بالجاهل في التعليم ، وبالفاسق في النهي عن فعله وترك

الإعلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه ، والإنكار عليه بلطف القول والفعل ، ولا سيما إذا احتيج إلى تألفه ، ونحو ذلك . (١)

□ تمييز المداراة عن المداينة

قال ابن حجر عن ابن بطال : (وظن بعضهم أن المداراة هي المداينة ، فغلط ، لأن المداراة مندوب إليها ، والمداينة محرمة ، والفرق أن المداينة من الدهان ، وهو الذي يظهر على الشيء ويمتد باطنه ، وفسرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه .) (٢)

بينما المداراة فعلٌ من حكيم يتخذ شعاراً له أن :

(ادفع بالتي هي أحسن السيئة)

وخلال تفسيرها : وضع الرازي قاعدة عامة في المداراة ، فقال :
(قيل : هذه الآية منسوخة بأية السيف .

وقيل : محكمة ، لأن المداراة محدث عليها ما لم تؤد إلى نقصان دين أو مروءة .) (٣)

وواضح أن لا دليل على النسخ ، وإنما هي عادة المفسرين والفقهاء أن يلهجوا بالنسخ ، ومن ثم تبقى القاعدة العامة تعمل : أن المداراة مطلوبة ، ما لم تؤد إلى مداينة أو زيادة سطوة الجاهل ، مثلاً .

وفي البخاري أنه قيل لأسامة بن زيد رضي الله عنه : ألا تكلم هذا ؟ أي عثمان بن عفان رضي الله عنه في شأن أخاربه ، فقال أسامة :
(قد كلمته ما دون أن أفتح باباً لأكون أول من يفتحه .)

قال ابن حجر :

(أي كلمته فيما أشرتم إليه ، لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر ، بخبر أن يكون كلامي ما يثير فتنة أو نحوها .)

ثم قال أسامة : " وما أنا بالذي أقول لرجل بعد أن يكون أميراً على رجلين : أنت خير " .

(١) فتح الباري ١٤٤/١٣ .

(٢) فتح الباري ١٤٥/١٣ .

(٣) تفسيره ١٠٣/٢٢ .

قال عياض فيما نقله عنه ابن حجر : (فيه ذم مداينة الأمراء في الحق ، وإظهار ما يبطن خلافه ، كالمتملق بالباطل ، فأشار أسامة إلى المداراة المحمودة والمداينة المذمومة . وضابط المداراة أن لا يكون فيها قدح في الدين ، والمداينة المذمومة أن يكون فيها تزوير للتدبير وتصويب الباطل ، ونحو ذلك .)^(١)

قال ابن حجر : (وفي الحديث : تعظيم الأمراء والأدب معهم ، وتبليغهم ما يقول الناس منهم ، ليكفوا ويأخذوا حذرهم ، بلطف وحسن تدلية ، بحيث يبلغ المقصود من غير لنية للغير .)^(٢)

وذم النبي صلى الله عليه وسلم عيينة بن حصن الفزاري ، لكنه لقبه بالطلاقة والاتبساط ، كما في صحيح البخاري ، فاستنبط الفقهاء من ذلك جواز المداراة .

نقل ابن حجر عن القرطبي أنه قال : (والفرق بين المداراة والمداينة : أن المداراة : بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين ، أو هما معاً ، وهي مباحة ، وربما استحبت . والمداينة : ترك الدين لصالح الدنيا ، والنبي صلى الله عليه وسلم إنما بذل له من دنياه ، حسن عشرته والرفق في مكالمته ، ومع ذلك فلم يمدحه بقول ، فلم يناقض قوله فيه فعله ، فإن قوله فيه قول حق ، وفعله معه حسن حشرة ، فيزول مع هذا التقرير الإشكال بحمد الله تعالى .)

قال ابن حجر : (قال عياض : لم يكن عيينة والله أعلم حينئذ أسلم ، فلم يكن القول فيه غيبة ، لو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحاً ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين ذلك لئلا يغتر به من لم يعرف باطله ، وقد كانت منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وبعدة أمور تدل على ضعف إيمانه ، فيكون ما وصفه به النبي صلى الله عليه وسلم من حملة علامات النبوة . وأما الآية القول له بعد أن تدخل فعلى سبيل التألف له .)

قال ابن حجر : (وهذا الحديث أصل في المداراة ، وفي جواز غيبة أهل الكفر والمنقوص .)^(٣)

والقلب يشهد للمداري ، والمداهن مفضوح مهما استعان ببلاغة ومنطق.

(١) فتح الباري ١٦/١٦٢ .

(٢) فتح الباري ١٦/١٦٤ .

(٣) فتح الباري ١٣/١٦٢ .

□ بعض الإحياءات التربوية لبعض الموازين القرآنية

وكما كانت هناك موازين قرآنية في التوثيق ، وموازن قبلها تؤسس منطقاً فقهياً علماً استعرضناه : فإن هناك جمهرة من الموازين لها إحياء تربوي بليغ ، وهي مثلما تشير إلى بعض جوانب نظرية التربية الإسلامية وتعرف بها ، فإنها أيضاً تصلح أن تكون من موجهات فتوى الفقيه في أمر التربية أو غيرها ، وعلى الفقيه أن يستحضرها إذ هو يعد فتواه لو إذ هو يتقنها .

□ فانظر الإحياء التربوي لميزان : " أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا وندخلونهم من سيئاتهم " (الأحقاف : من الآية ١٦) . فهذا الميزان هو من موازين التوثيق ، أنه ليس هناك الصافي المحض ، لكن انظر إلى معنى الواقعة الذي يتركة هذا الميزان في نفس المربي ، ووعظه له أن يملك بالحصنى مع تلميذ له يتعثر .

□ وانظر الحث الذي يبديه المربي للتلميذ حين يستند إلى ميزان " فاستبقوا الخيرات " (المائدة : من الآية ٤٨) ، وتصويره الحياة كأنها مساحة سباق ومنافسة ، وإمداده المربي بالليل على حقه في ذم التباطؤ وسير الهوينى .

□ وميزان " فخذها بقوة " (الأعراف : من الآية ١٤٥) قوي كظاھر لفظه ، بمنح المربي سلطة واسعة في شد عضلات تلميذه ، يمنعه من التراخي ، ويقطع عنه التردد ، ويؤسس له حزمًا وجزماً .

□ والتعطيل واضح إذا أراد المربي أن يخوض جدالاً منطقيًا بالتي هي أحسن مع أتباعه ، إذ الندرة تامة في ميزان " إنا سنثقيّ عليك قولاً ثقيلاً " ، والثقل في أحد كفتي الميزان يوجب ثقلًا في الهمم والتواهي ومحركات النفس والعزمات والتهضبات والخواطر والأمانى والأحلام في الكفة الأخرى ، ليتوازى رد الفعل مع الفعل ، والجواب مع عبق السؤال ، والردة مع البرقة ، والانفجار مع شدة ومضة شرارة الصاعق .

□ ولن يكون انطلاق مثل هذا إلى مجهول ومتاهة ووجهة حائرة ، وإنما على نصيرة ووتيرة وجند في معالم ، محدّد بخارطة " فاستقيم كما أمرت " (هود : من الآية ١١٢) ، بالمرشح المضبوط نحو هدف نعيم منشود .

□ لنلك يقوم أمرنا على بحثٍ ونظرٍ وتاملٍ وسباحةٍ في الأرض فاحصةٍ محللةٍ مقارنةٍ مستنتجةٍ : " قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " (العنكبوت: ٢٠) ، وهذه السباحة منهج تربية كامل واف ، والداعية أحق من دارون أن يذهب إلى الجزيرة المنفردة النائية في المحيط الهادئ التي احتفظت بالخلق القديم ، ليرى كيف بدأ الخلق وكيف كان التطور ، لكن عوار عين دارون جعله ينظر الأشياء والنظر فقط ، وعسر عليه أن ينظر الفروق واختصاص الأنفاس الزكية وأحسن التكوين ، فقلرب ، ومد يده ليتأوش ، فعثر ، فاتكبح ، وفقهنا المربي رصد الفروق كما أحصى الأشياء ، فأمن بالله ربنا ، وبالإنسان خليفة ، وبالعالم وسيلة ، فطلق بربي من معه على سبيل في الأرض مبصر ، وتفكر في الأمر واع ، وبقين بنشأة آخرة ويحث ونشور .

□ وواقعته قللت في منهجه الاعتدال ، فلم يقتصر على التكمل ، بل نزل إلى أرض المتورطين يحسن لهم الإجابة ، ينادي كل يوم حتى يصحبل صوته : " فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ فَأَسْكَنْهُ فِي اللَّهِ يُثَوِّبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " (المائدة: ٣٩) ، يحيي أملاً من بعد قفوط ، ويرسم خطة استئناف لمعارف باتس ينتقم من نفسه الخاطئة بالتغمس في الذنب .

□ لكن المربي القرآني لا يلجأ إلى المنطق في هذا الوضع ، إذ في المنطق بؤسة وصرامة ، إما بلاطف ويدغدع العواطف ، ويمتدج المسميء إلى ابتسام ، فيلقنه التوبة في صورة معتب ملهم ، وبهمس في أنفه أن " يا أيها الإنسان ما غررك بربك الكريم " (الانفطار: ٦) ، الودود البر الرحيم ، يشجعه ، وينسبه في تلك اللحظة أنه المنتقم الجبار العظيم .

□ لأن اللقمة والجبروت تنصب على الكفرة والملاحدة والعناة ، فيسهب المربي شرح أحوالهم ، وحمية الجاهلية التي تسيرهم " وكَشَّيْنَاهُمْ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ " (الأنعام: من الآية ٥٥) ، ويتضح مفترق الطرق في خارطتنا ، فإن المنطق النقيي الجلي يقول بالقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم .

□ قائدهم ومقدمهم ، فالإمام إلى الذار ، ومدعي الضعيف الذي أطاع ملأه وكبراء الجهل فأوردوه الردى ، إذ أن جرمه أنه كان طائشاً منعجلاً فاسقاً ، تهمة ثابتة بالبيننة وشهادة الرب سبحانه " فاستخف قوماً فأتاغوه إلهم كانوا قوماً فاسقين " (الزحرف: ٥٤) ، وتلك ورطته ، إذ لماذا أختار أن يكون خفيفاً

والخيار يعرض له القول الثقيل ؟ إن كن ثقيلًا يوم القيامة ركسًا في قدر النار ، وليكن المهتدي خفيفًا يخلق في كُرى الحنان ، هو الجزاء الوفاق .
فهذه عشرة موازين قرآنية ذات إحياء تربوي ، هي مثال لعشرات أخرى ، نحيلك إلى همتك أن تستقصيها فتغنم .

□ لتربّيَن طبقة السياسة عن طبق أساسيات الحياة

وقبل أن نداري نحن صاحبًا الذي نداريه : يذاريه الله تعالى ، وهذه المدارة الربانية في جزء من الهيئات الرحمانية التي تحصل بسبب إيمان المرء ، فإن الله عز وجل يهبه المنحة بعد أخرى ، فهو في رعاية الله وكلاءة الله ، حتى يستقيم ويصلب صوده .

ففي البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " مثل المؤمن كالخامة من الزرع ، تقيئها الريح مرة ، وتعدلها مرة . ومثل المنافق كالأرزة ، لا تزال حتى يكون تجعلها مرة واحدة " .

والأرز : شجرة للصنوبر ، على الأرجح .
واتجعلها : انقلعها .

قال ابن حجر : (قال المهلب : معنى الحديثان المؤمن إذا جاءه أمر الله : أنطاع له ، فإذا وقع له خير : فرح به وشكر ، وإن وقع له مكروه : صبر ورجا فيه الخير والأجر ، فإذا اندفع اعتدل شاكرًا . والكافر لا يتفقه الله باختباره ، بل يحصل له التيسر في الدنيا ليتصر عليه الحال في المعاد ، حتى إذا أراد الله إهلاكه : قصمه ، فيكون موته أشد عذاباً عليه وأكثر ألمًا في خروج نفسه) .^(٧)

وفي رواية أخرى : " والفاجر كالأرزة صفاء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء . " .

فالمؤمن ينكرج الله معه على طريقة المدارة ، تدريبيًا له .

وأظهر من هذا : ما يحصل لقادة المؤمنين من الأتبياء عليهم السلام ، بالإلهام والقدر الرباني الخفي ، فإن الله تعالى يتيح لهم رعي الغنم ، ليتعلموا

(٧) فتح الباري ٢١٠/١٢ .

الرأفة والصبر ، وليتقربوا على رعاية البشر ، وليتأملوا حكمة الله إذ هم في ظل صخرة ، مع الخضرة الفسيحة ، في السكون الواعظ .

فعند البخاري عن جابر رضي الله عنه قال : " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحكي الكبات ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : عليكم بالأسود منه ، فإنه أحليه . قالوا : أكنث نرعى الغنم ؟ قال : وهل من نبي إلا وقد رعاها !! " .
والكبات : ثمر الإنخز .

قال ابن حجر : (والذي يميز بين أنواع ثمر الأراك غالباً من يلزم رعي الغنم على ما ألفوه) .

(والذي قاله الأئمة أن الحكمة في رعاية الأنبياء للغنم ليأخذوا أنفسهم بالتواضع وتعتاد قلوبهم بالخلوة ويترقوا من ميامنها إلى مياسة الأمم) .^(٨)

فمن المدارة التربوية لشباب الدعوة إذن : تدريب من تفيد قرأستنا أنه سيتولى إمارة أو ولاية مهمة على أداء عمل بضائع أحاسيس الخير الفطرية فيه ، ويمده بالأخلاق الطبيعية العالية ، من الصبر والحلم والشجاعة ، ليكون بذلك أهلاً حين تكتمل رجولته للأعمال الجنية والتنفيذ الصعب وحمل الشدائد ، وتلك قياساً على ما ورد في هذه الأحاديث الصحيحة من أن النبي صلى الله عليه وسلم رعى الغنم لأهل مكة ، وأن الرعي مهنة موسى والأنبياء عليهم السلام .

قال ابن حجر :

(قال العلماء : الحكمة في إلهام الأنبياء من رعي الغنم قبل النبوة : أن يحصل لهم القنن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهم ، ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة ، لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها في المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ، ودفع عنوها من سبع وغيره ، كالمسارِق ، وعظموا اختلاف طبائعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة : ألفوا من ذلك الصبر على الشدة ، وعرفوا اختلاف طبائعها وتفاوت عقولها ، فجبروا كمرها ، ورفقوا بضعيفها ، وأحسنوا التعاقد لها ، فيكون تحملهم لمثقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة ، لما يحصل لهم من الترويح على ذلك برعي الغنم . وخصت الغنم بذلك لكونها

(٨) فتح الباري ٢٥٠/٧ .

أضبط من غيرها ، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل أو البقر ، لإمكان ضبط الإبل والبقر بالربط دونها في العادة المألوفة ، ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع لقبولها من غيرها . (٩١)

فالمداواة حقيقة حيوية بئن ، وشاهد قلبي يشهد لاجتهادنا ، وأرى أن نقيس على رعي الغنم : المهنة التي هي أساس الحياة ، فإن إتقان المرء لمهنته فريضة على إمكاني إتقان عمله الدعوي أيضاً ، وإما تكوين الرحمة الناتجة عن رعي الغنم مثال لحاجة المومنين ، وإلا فبقية محتاج لصلابة وقوة تربى النار مع الطرق كل حداء عليها ، ولجماليت يربي الزرع كل فلاح عليها ، وبقية تربى المقلبين كل مهندس عليها ، وإما العاقل فيربي الفراغ على المومنين ، ولذلك كان خير الدعاة : العصامي الكاد المتوكل ، وأبطا الدعاة : ابن المترفين المتوكل ، في الأعم الأغلب .

□ القاطرة . . . ١

ولسادة التربية يدركون هذه الظواهر الحيوية ، فيجمعون لأنفسهم أنواعاً من الطباع والأخلاق عبر شمول الثقافة والممارسة من أجل أن يتيح لنفسه التكيف مع حال كل تلميذ ، وذلك معني ما وصفوا به عظمة بن قيس النخعي حين قالوا : (كان عظمة مع البطيء ، ويدرك السريع) (٩٢)

وهذا ينتج من السيطرة والتمكن والعلو فوق المشاكل والتفرق فوق مستويات الناس ، بالخصوصية العلمية والنفسية التي هي منحة ربانية للقياديين أولاً ، ثم هي تكريب واقتناء ومزاول وفحص وتحليل وتركيز نظر ، بحيث لا تلهيه الصور والمرئيات والخارجيات والطلاء ، وإنما يفرس في الأعماق ، ويخترق ، ليعرف سر حركة الحياة ، بما معه من أيزر ، وهذا هو سبب تمكنه من السير المزدوج بالسيرين معا في الآن الواحد ، إذ إنه يوازي السريع ، ولا يلحق له إلا ذلك ، ويحبه أن يكون في الصف المتأخر ، لكنه إنما يمد يده إلى خلف ، إذ هو في سيره الطموح إلى تقدم ، فيصافح بها البطيء ، بمحبته ويجره معه .

وهذا أحد أسرار بركة العمل الجماعي التي لا يظن لها إلا من تمتع بها وعصرته وتكرعته ، لأن الإبطاء قد لا يكون من ضعف وعلة لازمة ، وإنما

(٩١) فتح الباري ٣/٤٨٥ .

(٩٢) المجلة لأبي بكر الدينوري ٣٠٧/١ .

يكون أيضاً من فتور بعد الشرة ، فإذا كانوا رهطاً وأعترت أحدهم الفترة المحتومة على كل نفس بشرية : مَدَّ متقدم يده إلى خلف ، فربط الذنر ، لم يظل يجذبه حتى تتجلى الضلالة فيستقيم في السير ذاتياً ثانية كما كان ، ولذلك لن يكون تفرد الثقلت عن العمل الدعوي الجماعي إلا عن وهم وقلة إدراك لهذه الظاهرة في " الميكتيك الدعوي " ، يظنون أن معنواهم فوق الاحتياج لهذه المصافحة الخلفية ، بل تلك غرور منهم ينبغي أن يتوبوا منه فوراً ، إذ ليس أحد فوق ظاهرة الفترة ، كان تلك في قدر ربك على النفس الإنسانية حتماً مفضياً ، كما أخبر الإمام أحمد في أكثر من موضع من المسند بأساليب ذكر أحمد محمد شاكر أنها صحيحة : قوله صلى الله عليه وسلم : " إن لكل عمل شرة ، ولكل شرة فترة ، فمن كانت شركته إلى سلتني فقد أفلح ، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك " . (١١)

والشرّة : الضابط .

قال ابن القيم : (الطالب الجاد لابد أن تعرض له فترة ، فيشتاق في تلك الفترة إلى حالة وقت الطلب والاجتهاد .

ولما فتر الرحي عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغدو إلى شواطئ الجبال ليلقي نفسه ، فيبدو له جبريل عليه السلام فيقول له : إني رسول الله ، فيسكن لذلك جائشه ، وتطمئن نفسه .

فتخلل الفترات للمساكين : أمر لازم لابد منه ، فمن كانت فترته إلى مقاربة وتشدّد ، ولم تخرجه من فرض ، ولم تدخله في محرم : رجى له أن يعود خيراً مما كان .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه : إن لهذه القلوب إقبالا وإقبارا ، فإذا أقبلت فخذوها بالنواقل ، وإن أدبرت فألزموها القرائض .

وفي هذه الفترات والغيوم والحجب التي تعرض للمساكين من الحكم ما لا يعلم تقصيله إلا الله ، وبها يتبين الصادق من الكاذب ، فالكاذب ينقلب على عقبيه ، ويعود إلى رسوم طبيعته وهواه .

والصادق : ينتظر الفرج ، ولا ييأس من روح الله ، ويلقي نفسه بالباب طريحا تلبلا ممكينا ممكينا . (١٢)

(١١) المسند حديث رقم ٦٢٩٤ ورقم ٦٤٧٧ .

(١٢) المدارج ١٦٦/٣ .

□ رفوق . . لا فطاطة

وفي هذه التقارير ما يوجب رفوق العربي بتلاميذه ، إذ ربما لا يكون الحب الذي يبدر منهم غير عرض جاني من أعراض الفتور ، ولن لو رجعوا إلى حالهم من اليقظة والنشاط لما تلبموا به . والرفق خير كله .

□ وفي جامع الترمذي أن عبادة بن بشر . وأسيد بن حضير رضي الله عنهما سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم سؤالا تمعر له وجه النبي صلى الله عليه وسلم ، أي تعير وجهه من قولهما ، حتى ظننا أنه غضب عليهما ، فاستقبلتهما هدية من لبن ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فسقاهما ، فعلمنا أنه لم يقضب . (١٣)

□ وذكر صديق حسن خان من وظائف المعلم : (أن يزرع المتعلم عن سوء الأخلاق بطريق التعريض ما أمكن ولا يصرح ، وبطريق الرحمة لا بطريق التوبيخ ، فإن التصریح بهتك حجاب الهيبة ويورث الجراءة على الهجوم بالخلاف ويهيج الحرص على الإصرار .) (١٤)

□ وللإمام ابن حزم كلام جيد في هذا الباب ذكره في كتابه التائيد (الأخلاق والمسير) . قال رحمه الله :

(الإنشاء بالنبي صلى الله عليه وسلم في وعظ أهل الجهل والمعاصي والردائل واجب ، فمن وعظ بالجفاء والكفهرار فقد أخطأ وتعدي طريقته صلى الله عليه وسلم وصار في أكثر الأمر مغريا للموعوظ بالتتمادى على أمره لجأجا ، وجردا ومغليظة للواعظ الحافي ، فيكون في وعظه ممينا لا محسنا .

ومن وعظ ببشر وتبسم ولين وكأنه مشير برأي ومخير عن غير الموعوظ بما يستتبع من الموعوظ : فذلك أبلغ وأتجع في الموعظة ، فإن لم يتقبل فلينتقل إلى الموعظة بالتحشيم وفي الخلاء ، فإن لم يقبل ففي حضرة من يستحي منه الموعوظ ، فهذا أدب الله في أمره بالقول واللين .

وكان صلى الله عليه وسلم لا يواجه بالموعظة ، لكن كان يقول : ما بال أقوام يفعلون كذا ؟ ، وقد أثنى عليه الصلاة والسلام على الرفق وأمر بالتيسير

(١٣) فتاح الجامع للأصول ٥٥/٤ .

(١٤) لجد العلوم ٢٩/١ . متبعا في ذلك فرقي .

ونهى عن التنفير ، وكان يتحول بالموعظة خوف الملأ ، وقال تعالى : " وتوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ " .
وأما الغلظة والشدَّة فإنما تجب في حد من حدود الله تعالى ، فلا لئ في ذلك للفتنر على إقامة الحد خاصة .

ومما ينجع في الوعظ أيضاً : الثناء بحضرة المسمي على من فعل خلاف فعله ، فهذا داعية إلى عمل الخير . وما أعلم لحب المدح فضلاً إلا هذا وحده ، وهو أن يقتدي به من يسمع الثناء ، ولهذا يجب أن تؤرخ الفضائل والردائل لينفر سامعها عن القبيح المنقور عن غيره ، ويرغب في الحسن المنقول عن تقدمه ويتعظ بما سلف . (١٠)

□ والقائد يعاقب ، لكن في الحدود التي لا يجرح فيها شعور الجندي ، ويدون أن يحمله على الطاعة مع المضض . ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أعطى راية كتيبته الخضراء يوم الفتح إلى سعد بن عبادة رضي الله عنه ، وقال سعد لأبي سفيان لما مرَّ به ، يا أبا سفيان : اليوم يوم الملحمة ، اليوم تستحل الحزمة ، اليوم أكل الله قریشاً . فشكا أبو سفيان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قول سعد ، فأجابه الرسول : يا أبا سفيان : اليوم يوم الرحمة ، اليوم يوم أعز الله فيه قریشاً . وأرسل إلى سعد فعزله وجعل اللواء . في رواية . إلى أبنه قيس بن سعد بن عبادة . (١١)

ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يجرح فرحة سعد بيوم النصر بإعطاء الراية لغريب فأعطاهما لأبنه ؟

والرفق يسري حتى فيما إذا صدر من الجندي ما يدل على عدم اقتناعه بخطة القائد ما دام مطيعاً لها ، يدل على ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يؤنب عمر بن الخطاب حين بدأ منه ما يدل على عدم اقتناعه ورضاه بصلح الحديبية .

□ تحويل التلميذ عن الاهتمامات المرحوحة

وروي أن رضي الله عنه أن سائلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : متى الساعة ؟ فلم يجبه ، ولكن حول السؤال فقال له : ما أعددت لها ؟ .

(١٠) الأخلاق والسير لابن حزم/ ١٧ .

(١١) إسناع الاسماع للمقرئزي ، ٢٧٠/١ ، وفتح الباري ٧/ ٦١٠ .

قال ابن حجر : (قال ابن بطال : في حديث أنس جواز سكوت العالم عن جواب السائل والمستفتي إذا كانت المسألة لا تعرف ، أو كانت مما لا حاجة للناس إليها ، أو كانت مما يخشى منها الفتنة أو سوء التأويل .) (١٧)

وقال ابن حجر في موضع ثان : (قال الفكراني : سلك مع السائل أسلوب الحكيم ، وهو تلقي السائل بغير ما يطلب ، مما يهمه ، أو هو أهم .) (١٨)

فهذا نمط آخر من المداراة والأسلوب التربوي : أن لا يسترسل المربي مع الاهتمامات المرجوحة التي تسيطر على التلميذ ، بل يوجهه إلى ما هو أنفع له ، ويكون المربي هو السائل ، وهو الذي يبدأ .

وأكثر ما يكون ذلك في المرحلة الأولى من حياة الداعية ، إذ لم يكتمل فقهه بعد ، ويكون ما يزال واقعا تحت تأثير الإعلام العام ، ولا يميز أولويات العلم والوعي ، ولذلك فإن من مهمات المنهج التربوي الجماعي أن لا يحطيه حشداً من المعلومات فقط بل يوجه اهتماماته ويديره على حسن السؤال ، وإنما تتكفل بذلك فصول تحليلية في المنهج تخرج عن السرد وتقل الخبر وجزيئة العلم إلى ملاحظات نقدية للواقع الإسلامي والواقع العام ، تحزن مواطن الخلل ، ما كان منه فعولج ، أو ما لا زال ينتظر العلاج ، وبذلك تكون اهتمامات الدعاة ، والجدد بخاصة ، «مجدولة مرتبة ذات مغزى ، ولها أول وآخر ، وليست مجرد ارتجال . لكن الدراسات التي يتضمنها المنهج غالباً ما تكون في كتب ولسان الإطلاق والتعميم ، وليس كل أحد يقدر على تخصيص العام والقياس بموجبه ، ولذلك ينبغي لأساتذة التربية أن يردفوا للمقدار الثابت من المنهج بمقدار متحرك آتي متكيف ، يتمثل في نشرات صغيرة إخبارية وتحليلية نقدية ، كتابع الأحداث ، لا السياسي منها فقط ، بل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، بحيث تكون مع تطور الحياة واسترسالها دوماً ، لتقطع طريق نثر الجديد والتصور بأقوال غيرنا ، وتلك في مهمة الصحافة في الحقيقة إن كانت متاحة ، فإن لم تكن فلتنشرات بديل .

□ ومن المداراة : أن نمهد للأمر المهمة

والأمور المهمة العظيمة لابد أن تسبقها تمهيدات تربوية وتدرجات في الأمر بها ، وللدعاة موعظة فيما كان حين بدء النبوة الكريمة .

(١٧) فتح الباري ١٦/٢٥٠ .

(١٨) فتح الباري ١٧٩/١٣ .

نقل ابن حجر عن الإسماعيلي قال : (إن عادة الله جرت بأن الأمر للجليل إذا قضى بينصالحه إلى الخلق أن يقبضه ترشيح وتلميس ، فكان ما يراه النبي صلى الله عليه وسلم من الرؤيا المصادقة ومحنة الخطوة والتجبد : من ذلك .

فلما فجأه الملك : فجاء بغتة لمرّ خالف العادة والملوف ، فنفر طبعه البشري منه وهاله ذلك ، ولم يتمكن من التأمّل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزيل الطباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجرع مما يلقاه وينفر طبعه منه ، حتى إذا تدرج عليه ولفقه : استمر عليه ، فلذلك رجع إلى أهله لآتي ألف تأنيصها له ، فأعلمها بما وقع له ، فهوكت عليه خشيته ، بما عرفت من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة .) (١٩)

وكان تحويل القبلة أحد هذه الأمور المعظومة لخصاً ، وسبقه ذكر البهت الحرام وبناء إبراهيم عليه السلام له ، في تدرج ذكره ابن القيم نقلناه في المسار.

ومن الانعطافات المهمة في حياة الداعية التي تحتاج تدرجاً وشيئاً من الإسهاب في التعليم : طلب البيعة من أول مرة ، وحضور الانتخابات أول مرة ، إذ يذكر له فقه الثموري ، وعند اختياره ليرشح كمثل عن الدعوة في البرلمان ، فكل ذلك مما يلزمه تهيم وإعداد نفسي .

□ تعالوا بنا نسمر عند القائد ليلة

ومن قصص المداراة التربوية الواضحة : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مع جابر بن عبد الله الأنصاري من مساومته له على بيعه ، وما كان من شرفائه منه ، ثم وخبه الجمل له ، كما في صحيح البخاري .

قال ابن حجر : (وفيه تنقد الإمام والكبير لأصحابه ، وسوّاه عما ينزل بهم ، وإعانتهم بما تيسر من حال لو مال لو دعاء .) (٢٠)

وعند البخاري أنه لما بات ابن عباس حين كان صبيّاً عند خالته لم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها وقام النبي صلى الله عليه وسلم يتهدّد وقام معه ابن عباس : أخذ النبي صلى الله عليه وسلم لأن ابن عباس يقتلها .

(١٩) فتح الباري ١٢/١٦ .

(٢٠) فتح الباري ٢٥٠/٦ .

قال ابن عباس : (عرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني بيده في ظلمة الليل.)

قال ابن حجر شارحاً ما في ذلك من الفوائد :
(وفيه الملاحظة بالصغير والقريب والضعيف ، وحسن المعاشرة للأهل ، والرد على يؤثر دواء الانقباض.) (١١)

وفي هاتين القصتين وما يقتبس منهما من الهدى النبوي الشريف للعربي والداعية الرئيس ما يوضح أن الإمارة الدعوية ليست رئاسة عسكرية ، ولا تؤدي بالخشعة الداعية العليمة التي توصف للقضاة ، وإنما هي بصحبة الأقران أشبه ، وتؤدي بالمشاشة والبسمات ، والمسامحة والملاطفة ، وكان الجميع شباب قرية تقاربوا في السن ، فصاروا حركتهم مثل كتلة واحدة ، يقومون ويقعدون ، ويمشرون ويتنكرون ، معاً لا يشعر أحدهم بفوقية ، وإذا صاد أحدهم حمامة صغيرة : شووها وأكلوا منها جميعاً حتى لو كانوا عشرين ، فتكون عندهم كأنها وليمة تامة .
بل هو خلق النبي صلى الله عليه وسلم .

قال البخاري :

باب : الطعام عند القنوم ، وكان ابن عمر يفرط لمن يغشاء .
وأخرج حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة من غزوة (أمر بيقرب فذبحت فأكلوا منها .)

قال ابن حجر :

(قال ابن بطال : فيه إطعام الإمام والرئيس أصحابه عند القنوم من السفر ، وهو مستحب عند السلف ، ويسمى النقيعة ، بذون وقاف ، وزن عظيمة.) (١٢)

وأنا أحب لأمراء الدعوة ذلك ، وأن يقدموا لإخوانهم الحلوى ، والفاكهة ، والهدايا ، وأن يذعوا لإخوانهم في مرح وفرح ، فإن الأحزان كثيرة ، وكذا فرط الجذل أن يكون رهقاً ، كما أحب لقائد الدعوة في كل قطر أن يظهر لأصحابه وللناس يوماً في الأسبوع في دار استقبال دعوية ذات قاعة واسعة ، فيذبح ويولم ذلك اليوم وتعين له الجماعة طباخاً ومعاونين ، ويكون

(١١) فتح الباري ٣/١٢٨/١٢٨

(١٢) فتح الباري ٦/٢٢٤ طبعة السلفية

يوم مهابة ممزوجة بفرح ، وتتعشى عنده في ذلك اليوم الوفود الزائرة للبلد ، ورجال الصحافة والنبلاء ، وتلقى القصيد بين يديه ، وكان يزيد بن هارون شيخ الإمام أحمد على هذه الهيئة ، وله مجلس وديوان في مدينة واسط ، وكان يسمى ملك المحدثين ، ومن شعره : علي بن الجهم . وكان قتيبة بن سعيد شيخ البخاري على هذا النمط ، ولولم في قريته مرة " لعشرة آلاف ، ومن لا يفهم حركة الحياة هو الذي ينكر ذلك ويختلط عليه معنى الزهد والنسك مع هذا المعنى فيحار ، لأنه لا يدري كيف تؤمن العلاقات وتدار ، ولا كيف تصنع الأخبار .

□ تفقد الحالة النفسية للأتباع

والمربي والقائد يجب أن يتبعها تطور نفسية تلاميذها أو جنودها ، فيعالجها إذا انكسرت ، ويوضحها لهم ما يذهب بالشكوك والظنون .

ألا نرى الرسول صلى الله عليه وسلم التفت التفتة تربية دقيقة في غزوة حنين لما طرقت سمعه اعتراض الأنصار رضوان الله عليهم على تقسيمه الفء وإعطاء المألفة قلوبهم منه ، فجمعهم وخطب فيهم وعالج نفسياتهم وبين لهم عظم حبه لهم ، حتى وصل تلك الأوج حين قال : (ألا ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالنساء والبعير وترجعون برسول الله إلى رحالكم ، فوالذي نفسي محمد بيده لما تغلبون به خيراً مما ينقلبون به ، ولو لا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار ، ولو سلك الناس شعباً وواديّاً وملكت الأنصار شعباً وواديّاً لسلكت شعب الأنصار وواديها .) فبكى القوم حتى أخضلت لحاهم وقالوا : رضينا برسول الله صلى الله عليه وسلم ضمّاً وحظاً .^(٢٣)

وإذا لمس المربي عند بعض تلامذته شكوكاً أو ظناً بإحوائهم الآخرين فليبين لهم ، فحينئذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزاة فقال : إن أقواماً بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعباً ولا واديّاً إلا وهم معنا فيه حبسهم العذر .^(٢٤)

فبيان أعدائ المتخلفين واجب كي لا يحتقرهم الحاضرون المنفذون .

(٢٣) والفصة في البخاري . راجع فتح الباري ٤/٤٨٧ ، والمغربي في إبداع الاسماع ١/٤٣١ .

(٢٤) رواد البخاري وسلم وغيرهما نقلوا عن قتادة الجاهل للصلول ٢٠٥/٤ .

□ الداعية يُداري نفسه

والداعية ينبغي أن يدلّي نفسه ويكرج معها ويوغل في الدين برفق ، لئلا يسلّم من بعد .

□ ورأى ابن حجر رحمه الله أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل وأبي رضي الله عنهما " يَمْرَأُ وَلَا تَصْرَأُ ، وَبَقْرَأُ وَلَا تَقْرَأُ ، وَتَطَاوَعَا " يفيد معاني التكرج التربوي في تكريب النفس فقال :

(في الحديث : الأمر بالتيسير في الأمور والرفق بالرعية ، وتحبيب الإيمان إليهم ، وترك الشدة لئلا تنفر قلوبهم ، ولا سيما فيمن كان قريب العهد بالإسلام ، أو قارب حد التكليف من الأطفال ، ليتمكن الإيمان من قلبه ويتمرن عليه . وكذلك الإنسان في تكريب نفسه على العمل إذا صُنِّقَتْ إِرَاقَتُهُ : لا يشدد عليها ، بل يأخذها بالتكرّيج والتيسير ، حتى إذا آتست بحالة ودامت عليها : نقلها لحال آخر وزاد عليها أكثر من الأولى ، حتى يصل إلى قدر احتمالها ، ولا يكلفها بما لعلها تعجز عنه .) (١٥)

وهذا هو المعنى الأظهر في المدراة ، ويصلح قوله هذا في التكرّيب كتعريف للمدراة ، ويتقوى معنى التكرج هذا بحديث " إن هذا الدين متين ، فأوغلوا فيه برفق " ، وأمثاله .

□ وفي البخاري : (إن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليقوم أو يصلي حتى ترم قدماه) .

ومال ابن بطال استناداً إلى هذا الحديث إلى (أخذ الإنسان على نفسه بالشدة في العبادة وإن أضر ذلك ببدنه) .

لكن ابن حجر استترك فقال :

(محل ذلك ما إذا لم يفض إلى الملل ، لأن حال النبي صلى الله عليه وسلم كانت أكمل الأحوال ، فكان لا يعمل من عبادة ربه ، وإن أضر ذلك ببدنه ، بل صح له قال : وجُعِلَتْ قُرّة عوني في الصلاة ، كما أخرجه النسائي من حديث أنس . فأما غيره صلى الله عليه وسلم فإذا خشي الملل : لا ينبغي له أن يكره نفسه ، وعليه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم : خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يعمل حتى تملوا .) (١٦)

(٢٥) فتح الباري ٢٨٦/١٦ .

(٢٦) فتح الباري ٢٥٧/٣ .

وأكد ابن حجر وغيره، هذا المعنى في التعقيب على ما في صحيح البخاري من أن (أحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام ، وأحب الصيام إلى الله صيام داود . كان يقام نصف الليل ، ويقوم ثلثه ، وينام ستمه ، ويصوم يوماً ويفطر يوماً .) .

قال ابن حجر :

(بما صارت هذه الطريقة أحب من أجل الأخذ بالرفق للنفس التي يُحشى منها السامة . وقد قال صلى الله عليه وسلم : إنَّ الله لا يمل حتى تملوا . والله يحب أن يديم فضله ويوالي إحصائه ، وإنما كان ذلك أرفق لأن النوم بعد القيام يريح البدن ويذهب ضرر السهر وذبول الجسم ، بخلاف السهر إلى الصباح . وفيه من المصلحة أيضاً استقبال صلاة الصبح وتذكير النهار بنشاط وإقبال ، وأنه أقرب إلى عدم الرياء لأن من نام العمد الأخير أصبح ظاهراً للكون سليم القوى ، فهو أقرب إلى أن يخفي عمله الماضي على ما يراه . أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد .) .

ثم ذكر (الاقتصاد في العبادة وترك التعقيد فيها ، لأن ذلك أنشط ، والقلب به لشدة انشراحه .) (٢٧)

□ ويصل التسهيل على الجديد إلى درجة ترك النوافل ، كما في الحديث الصحيح ، لما علم النبي صلى الله عليه وسلم الأعرابي أركان الإسلام قال الأعرابي : " والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا . فلما ولي قال النبي صلى الله عليه وسلم : من سُرَّ أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا . " .

قال القرطبي فيما نقله ابن حجر عنه : (في هذا الحديث ، وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرها دلالة على جواز ترك التطوعات ، لكن من دلوم على ترك السنن : كان ناقصاً في دينه . فإن كان تركها تهاوناً بها ورغبة عنها : كان ذلك فسقاً ، يعني لورود الوعيد عليه ، حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم " من رغب عن سنتي فليس مني " ، وقد كان صدر الصحابة ومن تبعهم يؤمنون على السنن مواظبتهم على الفرائض ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابها ، وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها ، ووجوب العقاب على الترك ونفيه ، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام فالتفتى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك

(٢٧) فتح الباري ٢/٥٨٣/٢٥٩ وكرر ذلك في ٢/٧٦٣ .

الحال لنقل ذلك عليهم فيملوا ، حتى إذا تشرحت صدورهم للفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المتدوبات : سهلت عليهم . (٢٨)

□ وأما المتوغل فيجهد نفسه ويستريح ، ويشد ويرخي .
 ففي البخاري : قال عبد الله بن عمر رضي الله عنه :
 (قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألم أخبر أنك تقوم للليل وتصوم النهار ؟ قلت : أفعل ذلك . قال : فإنيك إذا فعلت هجمت عينك ونهيت نفسك .
 وإن لنفسك عليك حقاً ولأهلك عليك حقاً ، فأصم والطر ، وأقم ونم .) .
 قال ابن حجر (فيه تعليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك .) (٢٩)
 أي لمن يستوعب .

فمن حسن التربية : تعليل الأوامر ، وبيان فقه الأحكام وطريق التدرج التربوي ومسببه والحكمة فيه ، وأخذ الراحة بين كل جدين ، والجد بين راحتين .

□ وعند البخاري عن ابن مسعود رضي الله عنه : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحولنا بالموعدة في الأيام كراحة السامة علينا " .

قال ابن حجر : (يستفاد من الحديث استعجاب ترك المداومة في الجد في العمل الصالح خشية الملل ، وإن كانت المداومة مطلوبة ، لكنها على قسمين : إما كل يوم مع عدم التكلف ، وإما يوماً بعد يوم ، فيكون يوم الترك لأجل الراحة ، لتقبل على الثاني بنشاط . وإما يوماً في الجمعة ، ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط : الحاجة ، مع مراعاة وجود النشاط .) (٣٠)

□ وروى البخاري أيضاً أن سلمان نهى أبا الدرداء رضي الله عنهما عن قيام أكثر الليل ، وأحازه أن يقوم آخره ، وذكر له من الأسباب التي حملته على ذلك : (ولأهلك عليك حقاً) ، ثم صدقه النبي صلى الله عليه وسلم .

قال ابن حجر : (فيه حواجز النهي عن المستحبات إذا خشي أن ذلك يفضي إلى السامة والملل وتقويت الحقوق المطلوبة الواجبة والمتدوبة الراجح فعلها

(٢٨) فتح الباري ٢/٤ .

(٢٩) الفتح ٢٨١/٣ .

(٣٠) فتح الباري ١/١٧٢ .

على فعل المستحب المذكور ، وإتمام الوعيد الوارد على من نهى مصلياً عن الصلاة مخصوص بمن نهى ظلاً وعدواً (٣١) .

حتى ليكون من المداراة : لئلا يجزى ، بترك المربي تلامذته يفعلون ما نهاهم عنه إذا جادلوا أو تأخروا في الطاعة ، ليرهقهم بذلك ، فيكون في الإرهاق دهم لهم واتعاط ، وذلك يعني أن المداراة ليست دائماً تسهيل إلى التسهيل والتخفيف ، بل هي تشديد أيضاً ، لتحصيل المقصود التربوي عبر الحرج الذي سيقع عليهم .

من ذلك : أن الصحابة رضي الله عنهم لما أبوا أن ينتهوا عن وصال يومين في الصوم : واصل بهم النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا هلال شوال ، فقال : (لو تأخر لزدتكم ، كالتكثير لهم حين أبوا أن ينتهوا) .

قال ابن حجر : (أما مواصلة بهم بعد نهيه فلم يكن تقريراً ، بل تقريباً وتكديلاً ، فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم ، لأنهم إذا باشروه : ظهرت لهم حكمة النهي ، وكان ذلك ادعى إلى قلوبهم ، لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح ، من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ، والوعود الشديدة بنافي ذلك) (٣٢) .

وبلاحظ أن مبنى الشريعة قد قام ابتداء على مراعاة قدرة المكلفين ، وعلى التخفيف ، ولذلك قال البخاري في باب الوصال : (وما يكره من التعمق في الدين) .

قال ابن حجر : (والتعمق : المبالغة في تكليف ما لا يكلف به ، وعصى الوادي قهره) .

وأشار إلى أن البخاري أخرج حديثاً فيه ذكر هذا التعمق ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : (لو مدّ بي الشهر لوصلت وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم) .

ومن هنا فإن في فتاوى التسهيل كلها مداراة تجري مع مجرى الشريعة هذا ، ومذهب القرضاوي في التيسير كله كذلك مداراة .

(٣١) فتح الباري ١/١١٥ .

(٣٢) منح الباري ١٠٨/٥ .

□ التعادل أولاً ..

وهذا التوازن في العمل إما يكون إذا توازنت النفس .
ومن تمام معنى المداراة التربوية : التعادل بين الخوف والرجاء ، لنلا
يطغى أحدهما فيختل وضع المؤمن ...
ومن ذلك ما (روى الطبراني وغيره : أن كعب الأحبار جعل يذكر نعيم
الجنة فلما فرغ قال عمر :
ويحك يا كعب ، هذه القلوب قد استرسلت ، فاقبضها .
فقال كعب : والذي نفسي بيده ، إن لجهنم يوم القيامة لزفرة ...)^(٣٣)
ثم أفاض في ذكر العذاب .

والقياس : أن يستلزم هذا المذهب العمري في الفقه التربوي في الحالات
المعاكسة أيضاً فودع الواعظ القلوب تسترسل في رجائها إذا رأى خوفها زلدا .

ووصف ابن الجوزي علاجاً عاماً ووضع معادلة له فقال :
(ينبغي أن يتأوم المريض بضده .
فمن كان قاسياً شديد القسوة ، وليس عنده من المراقبة ما يكفه عن الخطأ ،
قاوم ذلك بذكر الموت ومحاضرة المحتضرين .
فأما من قلبه شديد الرقة فيكفيه ما به ، بل ينبغي له أن يتشاغل بما ينسيه
ذلك لينتفع بعيشه ، وليفهم ما يفنى به ، وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم
يمزح ويساق عاتشة رضي الله عنها ويتلطف بنفسه .)^(٣٤)
ولكن من منا اليوم من لم تجعل هذه المدنية الحاضرة قلبه قاسياً شديد
القسوة .

وهذا في مثل هذا المواطن يبرز سؤال عند الفقهاء لهم ولع به ، وأخذ عنهم
ابن رجب الحنبلي وأجاب ، فالعمل عنده يتقاسمه : (رجلان : أحدهما
ارتاضت نفسه على الطاعة ، وانتشرت بها وتعمت وبادرت إليها بطواعية
ومحبة ، والآخر يجاهد نفسه على تلك الطاعات ويكرها عليه ، أيهما أفضل؟

(٣٣) عن عروة للزوا/ ١٧٦ ، لإبراهيم آل عبد الممن .

(٣٤) سيد الخلفاء / ١٤٥ .

قال الخلال : كتب إلي يوسف بن عبد الله الأسكافي : حدثنا الحسن بن علي بن الحسن ، أنه مائل لآب عبد الله ^(٢٥) عن الرجل يشرع له وجه بر فيحمل نفسه على الكراهة ، وآخر يشرع له فيأبى بذلك ، أيهما الفصل ؟

قال : لم تسمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : من تعلم القرآن وهو كبير يشق عليه فله أجران .

وهذا ظاهر في ترجيح المكروه نفسه ، لأن له عملين ، جهاداً وطاعة أخرى ، ولذلك له أجران . وهذا قول ابن عطاء وطائفة من الصوفية من أصحاب أبي سليمان الداراني .

وعند الجنيد وجماعة من عباد البصرة : أن البازل لذلك طوعاً ومحبة أفضل ، وهو اختيار الشيخ تقي الدين ^(٢٦) ، لأن مقامه في طمأنينة النفس أفضل من أعمال متعددة ، ولأنه من أرباب المنازل والمقامات ، والأخريين أرباب السلوك والبدنيات ، فمثلهما كمثل رجلين أحدهما مقدم بمكة يشتغل بالمطواف والأخر يقطع المفاز والتفار في السير إلى مكة فعمله لثق والأول أفضل ، والله أعلم . ^(٢٧)

وأنا لمست لك في أن الذي تشرحت نفسه لقطاع الفضل ، إذ أن هذا الانشراح قرينة على أن الله يعينه به ، بصفاء قصده ، ولكني أرى أن نتجاوز هذه المحاكمة لنقرر المجاهدة وإكراه النفس كطريق تربوي صحيح للاستكثار يتجاثم مع منطق المدارة ، والمنهج التربوي الدعوي لا يدع الداعية الضعيف وقدره ، بل يجعله يصارع القدر بالقدر ولو شق عليه ذلك وشعر بالكراهة ، إذ أنه إذا قلل يدأب ويقصر نفسه الكسولة فعما قريب يرجى له أن يعتاد ويثبت ، وذلك هو الفقه الذي يلحظه اجتماع الدعاة للتهجد معاً ، إذ يتكوى الجديد بمن سبقه .

□ التربية تجري مع الرغبات والحاجات النسبية لكل داعية

□ لكن الإكراه التربوي له حدود يفهم بها ، وينبغي أن لا يتحول إلى تعذيب نفسي يؤدي إلى نتيجة معاكسة إذا زاد ، إذ النفس تجزع ، ولا بد أن نفهم الأمر بالحصنى وفق مفاد النسبية والتعامل ، والحجة الفقهية في ذلك تكمن في أن

(٢٥) أي لمعد بن حنبل .

(٢٦) أي ابن تيمية شحبه .

(٢٧) القواعد لآب رجب/ ٢٣ .

أشكال الخير التي أقرها الشرع عديدة ، ولجنة أبواب ما هو بيباب واحد ، ومن الممكن أن نستعمل مع رغبة المتربي وميله الذاتي إذا كان متوافقاً مع أحد هذه الأشكال .

قال ابن تيمية :

(لابد من الإيمان الواجب ، والعبادة الواجبة ، والزهد الواجب .
ثم الناس يتفاضلون في الإيمان كتفاضلهم في شعبه ، وكل إنسان يطلب ما يمكنه طلبه ، ويقدم ما يقدر على تقديمه من الفضل .
والناس يتفاضلون في هذا الباب .
فمنهم من يكون العلم أيسر عليه من الزهد .
ومنهم من يكون الزهد أيسر عليه .
ومنهم من تكون العبادة أيسر عليه منهما .
فالمشروع لكل إنسان أن يفعل ما يقدر عليه من الخير ، كما قال تعالى :
فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ .

وإذا ترحمت شعب الإيمان : قدم ما كان أرضى لله وهو عليه أكثر ، فقد يكون على المفضول أقدر منه على الفاضل ، ويحصل له أفضل مما يحصل من الفاضل ، فالأفضل لهذا أن يطلب ما هو أنفع له ، وهو في حقه أفضل ولا يطلب ما هو أفضل مطلقاً إذا كان متعذراً في حقه .) (٣٨)

فمن الخطأ إذن أن يجري المتربي مع رغبته هو في عمل معين يجد من نفسه نشاطاً فيه وإليه مولاً ، وإنما يدع تلميذه بتخير من أنواع الخير ما يصادف رغبته ، ولا يمنع هذا أن يعينه المتربي على أن يعرف نفسه على حقيقتها ، ثم على أن يختار ، ثم الجديد قد لا يحسن اكتشاف ذاته وقابليته ، ويمكن أن تملكه عاطفة طارئة متوقدة إلى طريق لا قبل له به .

□ ومتلماً تجري الترتبة مع الرغبات بشكل نسبي : تجري نسبياً أيضاً مع حاجات المتربي ، بحيث نراعي سد نقصه ، وكذلك تحري نسبياً في صورة ثالثة مع حاجات الظرف والمرحلة ، وهذا فن نبوي أصيل كان المسعجلون يظنون أنه من ابتكارات التربية الحديثة .

قال العز بن عبد السلام : (قد مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : بر الوالدين .

(٣٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦٥١/٧ .

وسئل : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : الصلاة لأول وقتها .

وسئل : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : حج مبرور .

وهذا جواب لسؤال المسائل ، فيختص بما يليق بالمائل من الأعمال ، لأنهم ما كانوا يميلون عن الأفضل إلا ليقربوا به إلى ذي الجلال ، فكان للمسائل ذال : أي الأعمال أفضل لي ؟

فقال : بر الوالدين . لمن له والدان يشتغل بدرهما . وقال لمن يقدر على الجهاد لما سأله عن الفضل الأعمال بالنسبة إليه : الجهاد في سبيل الله . وقال لمن يعجز عن الحج والجهاد : الصلاة لأول وقتها .

ويجب التنزيل على مثل هذا ، لئلا يتقاض الكلام في التفضيل . (٢٩)

وفهم النووي - فيما نقله ابن حجر عنه - من تعيين النبي صلى الله عليه وسلم لسئلة الرحم جوابا للمسائل أنه قد : (خص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظرا إلى حال المسائل كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به ، لأنه للمهم بالنسبة إليه ، ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحرص عليها بحسب حال المخاطب وافتقاره للتدبير عليها أكثر مما سواها ، إما لمشتقتها عليه ، وإما لتسببها في أمرها .) (٣٠)

□ وعقب ابن حجر على تنوع مواضع البيعة التي يأخذها النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه وممن يسلم ، فقال :

(كان النبي صلى الله عليه وسلم أول ما يشترط بعد التوحيد : إقامة الصلاة ، لأنها رأس العبادات البدنية ، ثم أداء الزكاة ، لأنها رأس العبادات المالية ، ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أمس ، فبايع جريرا على النصيحة لأنه كان سيّد قومه ، فأرشده إلى تعليمهم بأمره بالنصيحة لهم . وبايع وفد عبد القيس على أداء الخمس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يليهم .) (٣١)

وكرر هذا المعنى في تعليقه على أسئلة توجه للنبي صلى الله عليه وسلم عن أي الأعمال أفضل ، فيجيب بأجوبة مختلفة (ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال : أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال المسائل بأن أعظم كل قوم بما يحتاجون إليه ، أو بما لهم فيه رغبة ، أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره . فقد كان الجهاد

(٢٩) قواعد الأحكام ٦/١

(٣٠) فتح الباري ٦/٤

(٣١) فتح الباري ١٤٧/٢

في ابتداء الإسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها ، والتمكن من أدائها ، وقد تضاعفت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، ومع ذلك فهي وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل . (١١)

□ ومن التناصب مع الظرف المحيط ما حكمت عليه سياسة الثوري في التعليم .

قال عمرو بن حصان : (كان سفيان الثوري نعم المداوي : إذا دخل البصرة حدث بفضائل علي ، وإذا دخل الكوفة حدث بفضائل عثمان .) (١٢) وهذا لأن الكوفة شيعية ، والبصرة عثمانية .

ويرويه عطاء بن مسلم بلفظ آخر فيقول : (قتل لي سفيان : إذا كنت في الشام فأنكر مناقب علي ، وإذا كنت بالكوفة فأنكر مناقب أبي بكر وعمر .) .

□ والرفق أو الإغلاظ نسبي كذلك

□ وتشتهر الوصية بالرفق بين المريبي ، لكن أصوب السياسة التربوية : أن تكون نسبية بحسب حاجة الظرف أو المنزبي ، ولذلك ورد تأويل مزدوج للآية الكريمة " وتبشع فيما تآكل الله الدار الآخرة ولا تشن نصيبك من الدنيا " (القصص: من الآية ٧٧) .

قال القرطبي : (اختلف فيه .

فقال ابن عباس والجمهور : لا تصبغ عورك لي ألا تعمل عملاً صالحاً في دنياك ، إذ الآخرة إنما يعمل لها ، فنصيب الإنسان : عمره وعمله الصالح فيها . فالكلام على هذا التأويل : شدة في المرعلة .

وقال الحسن وقتادة : معناه : لا تصبغ حظك من دنياك في تمتك بالحلال وطنك فياء ، ونظرك لعاقبة دنياك .

فالكلام على هذا التأويل : فيه بعض الرفق به ، وإصلاح الأمر الذي يشنهيه ، وهذا مما يجب استعماله مع الموعظة خشية الذنوة من الشدة . قاله ابن عطية .) (١٣)

(١٢) فتح شاري ١٤٩/٢ .

(١٣) حلية الأولياء ٢٧/٧ .

(١٤) تفسير القرطبي ٣٢٦/١٣ .

□ والشيخ القرطبي جري مع الأشهر ويوجب الرفق ، وينتبه إلى دقة لطيفة في الفرق بين الموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن ، حين جمعتهما الآية الكريمة " لاغ إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن " (النحل: ١٢٥) .

قال :

(وهذا نجد تفرقة في التعبير بين المطلوب في الموعظة والمطلوب في الجدال .

ففي الموعظة الحسنة اكتفى بأن تكون حسنة ، أما في الجدال فلم يرض إلا أن يكون بالتي هي أحسن ، بمعنى أنه إذا كان هناك أسلوبان ، أو طريقتان : أحدهما حسنة ، والآخرى أحسن منها والفضل : فالأمر أن نبيع التي هي أحسن .

وسر ذلك : إن الموعظة ترجع صادة إلى المواقفين المعتزمين بالمبدأ والفكرة ، فهم لا يحتاجون إلا إلى موعظة تذكرهم ، وترقق قلوبهم ، وتجلو صدادهم ، وتقوي عزائمهم . على حين يوجه الجدال عادة إلى المخالفين ، الذين قد يدع الخلاف معهم إلى شيء من القسوة في التعبير ، أو الخشونة في التعامل ، أو للعنف في الجدال ، فكان من الحكمة أن يطلب القرآن اتخاذ أحسن الطرائق وأمتثل للجدال أو الحوار ، حتى يؤتي أكله ، ومن هذه الطرائق أو الأساليب : أن يختار المجال لرق التعابير وألفها في مخاطبة الطرف الآخر .) (١٥)

□ وكان أسلوب الإمام البنا يبعث ثقة في النفوس ، ويغرز الشعور بأهمية الإصلاح لدى التلميذ ، لأن ظرفه وظرفنا الحالي يستلزم ذلك ، وما مشكلة المسلمين إلا فقدان هذه الثقة وهذا الشعور .

□ بينما فترة أواخر الزمن العباسي ، مثلاً : تصمت بالانقسام المذهبي العنيف ، واستأثرت بشيوع البدع والتراجع السياسي والعسكري على الأغلب ، واصطبغت شخصية الفرد المسلم في بغداد آنذاك بالنعقيد والاضطراب ، ولذلك نجد أسلوب الشيخ عبد القادر الكيلاني أسلوباً عريقاً تقريباً استنكالياً حين يخاطب أهل بغداد ، وذلك واضح في مجالسه الوعظية المثبته في كتاب " الفتح الربيعي والفيض الرحمتي " ، وكان أغلب خطابه لهم :

(١٥) المسوعة الإسلامية بين الاختلاف المشروع والتطرف المذموم / ١٤٧ .

يا منافقون يا صخور ...

إلى متى أتديكم وأنتم لا تستجيبون ...

وكانوا يقبلون ذلك منه ، لجلالة قدره ، وظل أتباعه يزيدون ، حتى صار زعيم العامة في العراق ، أو كما نقول اليوم " الزعيم الشعبي المطلق الملهم " ، وما كان ليفعل ذلك عن جهل بعلوم التربية ولزوم الرفق ، فإنه كان فقيهاً بقوة عليّ الكعب ، وإنما رأى وجوب المصارحة والتبكيك ، لتعقيد الاحتراف ، ولا تتلف رتبة خليفة عليّ الكعب ، وإنما يقتضي الأمر " نفضة " وهزة ، بل وصلعة .

□ وللفضيب في الموعظة أصلٌ مني ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (يغضب حتى يُعرف الغضب في وجهه) . كما روى البخاري .
من هنا نبه ابن حجر إلى : (مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعي ، والإنكار على الحائق المتأهل لفهم المعنى إذا قصُر في الفهم ، تحريضاً له على التنبُّط .) (١٦)

□ وتوب البخاري للغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره . وروى فيه قصة من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن مسألة الأبل ؟ (فغضب حتى أحمرّت وجنتاه أو قال أحمرّ وجهه فقال : ومالك ولها ؟ معها سفارها وحذالها ، ترد الماء وترعى الشجر ، فذرها حتى يلقاها ربُّها .)

قال ابن حجر : (إن الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان ، لأن مقامه يقتضي تكلف الانزعاج ، لأنه في صورة المنذر . وكذا المعلم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه ، لأنه قد يكون أدعى للقبول منه ، وليس ذلك لازماً في حق كل أحد ، بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين .) (١٧)

□ وفهم ابن حجر من دلالة بعض خطب النبي صلى الله عليه وسلم (ترجيح التخويف في الخطبة على الترويح في الترخيص ، لما في ذكر الرخص من ملامة النفوس لما حُبِلَتْ عليه من الشهوة ، والطبيب الحائق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيدها .) (١٨)

ولذلك مال الغزالي إلى ترجيح ميزان التخويف ، واستشهد له بشواهد قرآنية . (١٩)

(١٦) فتح الباري ٧٨٦/١ .

(١٧) فتح الباري ٦٩٧/١ .

(١٨) فتح الباري ١٨٥/٣ .

(١٩) إحياء علوم الدين ٢٨٥/١ .

❏ قِلَّةُ فِقْهِ الْمُؤْمِنِ رِيَاءً تَعْطِلُ الْمَسَاجِدَ

وكما أن بعث الهمة وإيقاد جذوة الأمل هي في الأعم الأغلب أنفع في التربية من التكبُّيت والتفريع والتخفيف ، فإن حمل التلاميذ على حسن ظنهم بأنفسهم وانتظار رحمة الله وعفوه ومغفرته لا بد أن يقترن بالتخفيف إذا أراد المربي تخويف تلاميذه من عيوب النفس ، كالتكبر والعجب بالنفس ، والله در ابن القيم حين يقول :

(بين القلب وبين الرب مسافة ، وعليها قطاع تمنع وصول العمل إليه ، من كبر وإعجاب وإدلال ، وروية العمل ، ونسيان المنة ، وعزل خفية لو استقصى في طلبها لرأى العجب ، ومن رحمة الله تعالى : سترها على أكثر العمال ، إذ لو رآوها وعلموها لوقعوا فيما هو أشد منها ، من اليأس والقنوط والاستحسان ، وترك العمل ، وخمود العزم ، وقتور الهمة . ولهذا لما ظهرت " رعاية " أبي عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي واشتغل بها العباد عطلت منهم مساجد كانوا يعسرونها بالعبادة ، والطبيب الحافق يعلم كيف يطب النفوس ، فلا يعمر قصراً ويهدم مصراً .) (١٠)

ورعاية أبي عبد الله يعني بها ابن القيم كتاب : " الرعاية لحقوقي الله " للحارث المحاسبي ، وأما عليه ابن القيم والتفقه لأن المحاسبي رحمه الله قد اقتصر فيه على ذكر العيوب التي تمنع قبول الأعمال وأسرف في ذلك ، حتى عده ابن القيم من عوائل شك الناس في إخلاصهم التوبة ومدى قبول أعمالهم ، وتذكير المسلم لأخيه المسلم بموانع قبول العمل الصالح من مثل الكبر والعجب بالنفس سائغ ومقبول ، لورود القرآن والمنة بذلك ، لكنه حين يكون يسراف ، ودونما تذكير بعفو الله وبرحمته الواسعة التي تقابل تلك الموانع ، فإنه يؤدي إلى نتيجة ضئيلة ، وهي ترك العمل الصالح نفسه بأساً من قبوله ، وهذا ما أشار ابن القيم إلى أنه حدث بعد صدور كتاب المحاسبي ، أي في أواسط القرن الثالث ، والعهدة على ابن القيم في صحة وقوع ما أشار إلى وقوعه بين الناس لتذكير من ترك العمل بعد صدور هذا الكتاب ، ولكن هذه الالتفاتة التربوية البارعة من ابن القيم رحمه الله جديرة بأن يضعها رجال التربية الإسلامية في مستورهم ، وتجاربنا الحاضرة تدل على صحتها ، وبذلك تنتصب هذه الوصية معلماً بارزاً من معالم نظرية المداراة التربوية .

(١٠) مدارج السالكين ٤٣٩/١ .

والمياسة التربوية التي هي أصوب من تخريب الحارث المحاسبي : أن ندعو أصحابنا إلى توبة، فإن باب المغفرة قريب، ويتوب الله على من تاب ، وريح القرآن دعوة إلى التوبة، وهي طريقة الراشدين.

قال القرطبي :

(وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه افتقد رجلاً ذا بأس شديد من أهل الشام ، فقبل له ، فتابع في هذا التراب ، فقال عمر لكتابه : كتب : من عمر إلى فلان : سلام عليك ، وأنا أحمد الله إليك الذي لا إله إلا هو . بسم الله الرحمن الرحيم " حم * نزل الكتاب من الله العزيز الحكيم * غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا إله إلا هو إليه النصير " ، ثم ختم الكتاب وقال لرسوله : لا تكفمه إليه حتى تجده صاحبا ، ثم أمر من عنده بالدعاء له بالتوبة .

لما أتته الصحيفة : جعل يقرؤها ويقول : قد وعدني الله أن يغفر لي ، وحذرنى عذابه ، فلم يبرح يرددّها حتى بكى ، ثم نزع فأحسن النزاع وحسنت توبته .

لما بلغ عمر أمره قال : هكذا فاسنعوا إذا رأيتم أحدكم قد زلّ زلة ، فسدّوه ، ودعوا الله له أن يتوب عليه ، ولا تكونوا أعواناً للشيطان عليه . (٥١)

بل من سياسة الراشدين أيضاً : تأخير الحكم على منسي . لو تكب بساءة قطعية ، من أجل أن نعيه على أن يتوب .

ففي البخاري أن أبا بكر قال لو قد قبيلة بُزاعة الذين اقترفوا الردة : تشيرون لأتباع الإبل حتى يُري الله خليفة نبيه صلى الله عليه وسلم والمهاجرين أمراً يعزرونكم به .)

فنزع سلاحهم ، وهو ما كنّى عنه أبو بكر بقوله : تتبعون أذناب الإبل ، لأنهم إذا نزعت منهم آلة الحرب رجعوا أعراباً في الديار . (والذي يظهر أن المراد بالغلبة التي تظفرهم إليها : أن تظهر توبتهم وصلاحهم بحسن إسلامهم .) (٥٢)

(٥١) تفسير القرطبي ٢٧٩/١٥ .

(٥٢) فتح الباري ٣٣٧/١٦ .

وإنما فعل أبو بكر ذلك لأن التعزيرات من حقه كإمام .

قال الحويني: (والتعزيرات مفوضة إلى رأي الإمام ، فإن رأى التجاوز والصفيح تكرماً : فعل ، ولا معترض عليه فيما عمل . وإن رأى إقامة التعزير تأديباً وتهذيباً فإنه المتبحر .

وفي العفو والإقامة منفع .

والذي ذكرناه ليس تخيراً مستنداً إلى التمتي ، ولكن الإمام يرى ما هو الأولى والأبقى والأحرى ، فرب عفو هو أوزع لكريم من تعزير ، وقد يرى ما صدر عنه عثرة هي بالإقالة خربة ، والتجاوز عنها يستحث على استقبال التوسيم المرضية ، ولو يؤخذ الإمام الناس بهفواتهم : لم يزل دافعاً إلى عقوباتهم ، وقد قل المصطفى عليه السلام : قبلوا ذوي الهيئات عثرانهم .) (٥٢)

ولكن الفقه لا يوجب العفو عن سقطات النبلاء دائماً ، بل يجوز أن يخفف الإمام على البعض ويثقل على آخرين .

كمثل تخفيف العقوبة لأمانات الناس وذوي المنزلة فيهم ، وأكثر مما يعاقب العامي . ويقاس على ذلك قدماء الدعاة وأهل الإمرة فيهم .

قال العز بن عبد السلام :

(تعذيب الأمانات على الإساءة : أشد من تعذيب الأراذل . لأن صدور المعصية منهم مع الإتعلم عليهم والإحسان إليهم أقيح من صدورها من الأراذل .

• ألا ترى إلى قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَاكُمْ بِغُفْرَانٍ مَبِينَةٍ •

• وَإِلَى قَوْلِهِ : لَقَدْ كُنْتُمْ تَركُنْ فِيهِمْ مَبِينَةً قَبِيلاً • إِذَا لَأَنَّكَ ضَبَعُ الْحَيَاةِ وَضَبَعُ الْمَمَاتِ •

• وَإِلَى قَوْلِهِ : وَلَوْ تَقَوَّيْنَا عَنْهُ غُلُوبَ الْفَاقِلِينَ • لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ • ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ •

وإنما كان ذلك لما يوجب على النعم عليه المفضل من شكر إحصان المنعم المتفضل ، فإذا قابل إحصائه بمعصيته كان ذلك أقيح من عصيان غيره ، ولذلك قُبِحت معصية الوالدين وعقوقهما .) (٥٣)

(٥٢) الفتاوى / ٢١٨ .

(٥٣) قواعد الأحكام / ٣٥١ .

ويستلزم هذا الفقه حتى يصل الأمر بأمر الدعوة إلى أن يمنع الدعاة من مباح ، قايماً على رأي الإمام مالك في وجوب إذن الإمام لحيازة سلب القتل للكافر في الحرب ، إذا رأى احتمال وقوع المجاهدين في مكروه ، أو حصول مضرة ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - كما في الصحيحين - : " من قُتل قتلاً فله سلبه " .

قال القرافي :

(قال مالك : هذا تصرف من النبي صلى الله عليه وسلم بالإمامة^(٩٥) ، فلا يجوز لأحد أن يختص بسلب إلا بإذن الإمام في ذلك قبل الحرب ، كما اتفق ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال الشافعي : هذا تصرف من رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبيل الفتيا ، فهو مستحق الفاتل السلب بغير إذن الإمام ، لأن هذا من الأحكام التي تستنبط أسبابها كسائر الفتاوى .)^(٩٦)

إذ (الغالب في تصرفه صلى الله عليه وسلم : الفتيا : لأن شأنه الرسالة والتبليغ .) .

ونذكر القرافي أن من أسباب ما ذهب إليه مالك في مسألة السلب هذه :

(أن إباحة هذا تقتضي إلى فساد النيات ، وأن يحمل الإنسان بنفسه على قترته من الكفار لما يرى عليه من السلب ، فربما قتله الكافر وهو غير مُخلص في قتاله ف يدخل النار ، فتذهب النفس والدين ، وهذه مزية عظيمة تقتضي أن يُترك لأجلها الحديث ، لأن الأحاديث قد تترك للقواعد^(٩٧) لا سيما والحديث لم يترك ، وإنما حملناه على حالة ، وهو أن يجعل من باب التصرف بالإمامة ، فإذا قاله الإمام صح .) .

(وذلك أن هذا القول منه صلى الله عليه وسلم يتبدل للذهن منه إنما قاله صلى الله عليه وسلم لأن تلك الحالة التي كانت : تقتضي ذلك ، ترغيباً في القتل .

فلذلك نقول : متى رأى الإمام ذلك مصلحة قاله ، ومتى لا تكون المصلحة تقتضي ذلك لا يقوله ، ولا نعتي بكونه تصرفاً بالإمامة إلا هذا القدر .)^(٩٨)

(٩٥) أي بسببه إماماً للمسلمين وليس بمجرد صفة الإفتاء .

(٩٦) الأحكام في شيز الفتاوى عن الأحكام ١٠٦/ .

(٩٧) أي صلاة مفردة بد الزريعة ، كما هو الأمر هنا ، أو الضرورة .

(٩٨) الأحكام ١٠٨/١٠٧ .

قال محقق الكتاب عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله :
(زاد المؤلف في الفروق ٢٠٩/١ : وسبب مخالفة مالك لهذا الأصل -
أصل تغليب سفة الفتوى على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم - أمور : منها :
أن ذلك ربما قصد الإخلاص عند المجاهدين ، فيقاتلون لهذا السلب دون نصر
كلمة الإسلام . ومن ذلك أنه يزدي أن يُقبل على قتل من له سلب دون غيره ،
فيقع التخاذل في الجيش ، وربما كان قليل السلب أشد نكاليةً على المسلمين .)

□ فقه شغوف بتوزيع الحقوق

والحديث قد جزئ بعضه فصار ذكر العقوبة والمنع ، وإنما هو يجري مع
منطق الفقه لمحسب ، وإلا فنحن دعاة لا قضاة ، والأصل أن نمنح الحقوق لا
أن نسلبها ، ونضع المقابل يرضى لا أن يسخط :

□ حق الجميع في الرضا ، وإن يجبر الأمير خواطر الكتلة الدعوية .

وفيه ما ذكرناه آنفاً من خطبة النبي صلى الله عليه وسلم المشهورة في
إرضاء الأنصار بعد يوم حنين ، حين قال : " ألا ترضون أن يذهب الناس
بالشاة والبعير وتذهبون بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى رحلكم . لولا الهجرة
لكنت امرأة من الأنصار ، ولو سلك الناس وأديا وشعباً لسلكت وادي الأنصار
وشعبها . الأنصار شعار ، والناس دثار . " .

(وإنما قال صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعاً منه وإنصافاً ، وإلا ففي
الحقيقة : الحجة البالغة والمئة الظاهرة في جميع ذلك : له عليهم ، فإنه لولا
هجرته إليهم وسكناء عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق ، وقد نبه على ذلك
بقوله صلى الله عليه وسلم " ألا ترضون " إلى آخره ، فنبههم على ما غفلوا
عنه من ضلیم ما اختصوا به منه بالنسبة إلى ما حصل عليه غيرهم من
عرض الدنيا الفانية .) (٥٩)

□ وحق المتن في أن يُعزف له بآلته .

كما (ضرب الزبير بن العوام يوم الخندق عثمان بن عبد الله بن المغيرة
بالميف على معزفه ، فقلعه إلى قبروس) (٦٠) ، فقالوا ما أجود منك !
فغضب الزبير .

يريد أن العمل لهذه لا لميفه .) (٦١)

(٥٩) فتح الباري ١١٢/٩ .

(٦٠) أي مضم لمروج .

(٦١) لمجاسة للتدويري ٨٠٢/٢ ، وشار المسق إلى أن الأثر في حيون الأسرار ٢٩/١ ، وسير القاهي ١/١ .

والشاهد فيه عدم غلط المعق حقه ، وليس ذلك من مدح النفس المكروه ،
فإن الزبير لم يبادئ ، ولو أنهم سكتوا السكت ، لكن لما حركوا الحق عن
مواضعه : دافع .

□ وحق الجندي والمنفذ والتلميذ في التشجيع .

لما في ذلك من باعث التحريك ومضاعفة السعي ، إلا أن يكون باباً لغرور .

• قال النووي : (روي في صحيح البخاري ومسلم عن سلمة بن الأكوع
رضي الله عنه في حديثه الطويل في إشارة الكفار على سرح المدينة وأخذهم
للقناح وذهاب سلمة وأبي قتادة في أثرهم ، فذكر الحديث إلى أن قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم :

كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة ، وخير رجلتنا سلمة .

وفي هذا ما يدل على جواز ثناء الإمام على من ظهرت منه براعة في
القتال . (٦٦)

• والثناء على التلميذ أو الجندي عند إسناد عمل له أمر جائز ، فقد قال أبو
بكر رضي الله عنه لزيد بن ثابت لما أُرِدَ منه جمع القرآن : إنك رجل شاب
عاقِل لا تنهك (٦٧)

• وقال الرسول صلى الله عليه وسلم لصهيب رضي الله عنه لما دفع ماله
لقريش ثمناً لهجرته : ربح صهيب ربح صهيب . (٦٨)

• وقال النووي معقباً على قول الرسول صلى الله عليه وسلم لوفد عبد
القيس : مرحباً بالقوم غير خزايا ولا بدلي : (فيه استحباب قول الرجل
لزمومه ولقادمين عليه مرحباً ونحوه ، والثناء عليهم أينما وبسطا ، وفيه
جواز الثناء على الإنسان في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجاب ونحوه ،
وأما استحبابه فيختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وأما النهي عن المدح
في الوجه فهو في حق من يخاف عليه الفتنة بما ذكرناه ، وقد مدح النبي صلى
الله عليه وسلم في مواضع كثيرة في الوجه ، فقال صلى الله عليه وسلم لأبي
بكر رضي الله عنه : لست منهم . (٦٩) ثم ذكر النووي وقائع أخرى مدح
النبي فيها أبا بكر ، وقوله لعلي : أنت مني وأنا منك ، وقوله لبلال : سمعت دق
نعليك في الجنة .

(٦٦) الأذكار للنووي/١٩٣/ وفتح الباري ٥٢٩/٧ .

(٦٧) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ مَذْهَبِي . الفتح ٢٨/٤ .

(٦٨) لفرجه ابن كثير في التفسير ٢٤٧/١ ، عن ابن مردويه .

(٦٩) ترويح صحيح مسلم ١٩٥/١ .

- وقال النبي صلى الله عليه وسلم لزيد بن ثابت بن الضحك حين كان يتغلب القرب في الحنق : لما إله نعم الغلام^(٦٦)
- وقال نعم المرء سعد بن عبادة^(٦٧)
- وقال لرشيد القارمي رضي الله عنه في أحد : أحسنت يا أبا عبد الله^(٦٨)
- وقال عن قتال تسمية العارنية يوم أحد : لمقام تسمية بنت كعب اليوم خير من مقام فلان وفلان^(٦٩)
- ونقل المقرئ عن مصنف أبي بكر بن أبي شيبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن أبي وقاص والنفر الذين تعثم معه لعزو وحى من كنانة في لشهر الحرلم فاختلفوا في جواز القتال : لأذهبتم من عندي جميعاً وجنتم متفرقين ؟ إنما أهلك من كان قبلكم الفرقة ، لأبعثن عليكم رجلاً ليس بخيركم ، أصبركم على الجوع والعطش . قال سعد : فبعث علينا عبد الله بن جحش الأسدي ، فكان أول أمير في الإسلام^(٧٠)
- وأخرج الإمام مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاث شج ، أشج عبد النفس : إن فيك خصلتين يحبهما الله ورسوله : الحلم والأناة^(٧١)
- وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن ابن عمر قال : كنت في سرية من سرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فحاص الناس حيص ، وكنت فيمن حاص ، فقلنا : كيف نصنع وقد فررنا من الزحف وبؤنا بالغضب ؟ ثم قلنا : لو دخلنا المدينة فلبنا ، ثم قلنا : لو عرضنا أنفسنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن كانت له توبة ، وإلا ذهبنا ، فأتيناه قبل صلاة الغداة ، فخرج فقال : من القوم ؟ قلنا : نحن الفرزدق !
- قال : لا ، بل أنتم العكارون ، أنا فئمة المسلمين ، فأتيناه حتى قتلنا بده^(٧٢)

قال أحمد محمد شاكر في شرح المسند : إسناده صحيح ، ورواه أبو داود وابن الحارود في المنقلى أيضاً ، وقال ابن الأثير : حاصوا : أي جالوا جولة يطلون القرار . والعكرون : أي الكركرون في الحرب والعطافون نحوها .

(٦٦) إمتاع الأسماع للمقرئ ٢٢٦/١ .

(٦٧) إمتاع الأسماع ٢٦٣/١ .

(٦٨) إمتاع الأسماع ٦٤٦/١ .

(٦٩) إمتاع الأسماع ١٤٩/١ .

(٧٠) إمتاع الأسماع ٥٩/١ .

(٧١) شرح صحيح مسلم ١٨٩/١ .

(٧٢) المسند حديث ٥٣٨٤ .

• نقول : وفي قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : آمِنُوا " فيه زيادة تشريف للمؤمنين ومدح وثبيت .

• ونقل ابن كثير عن ابن مَرْبُوه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر العباس يوم ولى المسلمون هاربون يوم حنين أن يناديهم : يا أصحاب الشجرة ، يعني أهل بيعة الرضوان ، وفي رواية : يا أصحاب سورة البقرة (٧٣)

□ وكما يشجع العربي التلميذ الواحد فإن عليه أن يشجع المجموع ويبعث في نفوسهم الحمية ، حمية الإيمان ، لا بالقول العادي فقط ، بل بالكلام الأدبي من نثر أو شعر أيضاً .

نعم ... الأئيب جزء من سلاح المعركة لا يستغنى عنه .

إن الكثيرين لم ينفظنوا إلى ما في سورة النبي صلى الله عليه وسلم من المعارك الأدبية الحماسية شعراً ونثراً .

في عقب كل معركة : كانت ألسن شعراء المسلمين تنطق فخراً أو رداً على شعراء المشركين ، وإذا بالحماسة تتواصل ، والشعور بالعزة يزداد علواً ، والنفوس تتحرك ، والحزین يواسى ، والبهائم يامل .

وما أحوجنا لمثل ذلك الأئيب اليوم .

• كان الرسول القائد صلى الله عليه وسلم يحرض حسناً على القول ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع لحيان منيراً في المسجد يقوم عليه قائماً يفاخر وينافح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله يزيد حسان بروح القدس ما يفاخر أو ينافح عن رسول الله (٧٤)

• وكان عمر ، القريب من القائد ، يحرض حسناً على هجو هند بنت عتبة .
• وعندما قال أبو سفيان في أحد : أعل هبل ! : أمر النبي صلى الله عليه وسلم صمراً أن يصرخ :

(الله أعلى وأجل .. لا سواء .. قتلنا في الجنة ... وقتلكم في النار .)

• وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر حين استنكر على كعب بن مالك إنشاء الشعر بين يدي الرسول وفي حرم الكعبة :

(٧٣) التفسير ٢٥/١ .

(٧٤) رواه الترمذي ، وهو دلوذ سند صحيح . إتحاح الخبث لأصول ٢٥٧/٥ .

(خَلَّ عَنْهُ يَا عَمْرُ ، فَلَمَّي أَسْرَعَ فِيهِمْ مِنْ نَضْحِ الذَّبَلِ .)
أي تَوَلَّاهُمْ أَكْثَرَ مِنْ رَشْقِ الذَّبَلِ . (٧٥)

كل هذا يحدث وللقارئ ينزل ضمنا طريا ، فكيف الآن ؟

إن الذي يقرأ منا سيرة فين هشام يجد صفحات طويلة من الشعر و اللثر بعد ذكر كل معركة وغزوة ، ولا يخرج أحدنا من تلك القراءة إلا بنتيجة واحدة هي أننا الآن بحاجة إلى هذا الأندلس القربوي .

□ ثم حق المترجمي في أن يُفسِّر له فعل المترجمي إذا لُفَّه غموض ، لنلا ببذر الشيطان المشكوك .

● فقد رأى صحابيَّان رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً مع امرأة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(إنما هي صفيّة بنت حُني .

فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، وكذب عليهما .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم ، وإني خشيت أن يقتف في قلوبكما شيئا .) .

قال ابن حجر : (فيه التحرز من التعرض لسوء الظن ، والاحتفاظ من كيد الشيطان ، والاعتذار .

قال ابن دقيق العيد : وهذا متأكد في حق العلماء ومن يقتدى بهم ، فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب سوء الظن بهم ، وإن كان لهم فيه مخلص ، لأن ذلك سبب إلى إبطال الانتفاع بعلمهم . ومن ثم قال بعض العلماء : ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافياً ، نفيًا للتهمة .) . (٧٦)

● وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم التراويح يوماً في بيته ولم يخرج إلى المسجد ، فلما أصبح قال : (لم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تقرض عليكم .) .

قال ابن حجر : (فيه أن الكبير إذا فعل شيئاً خلاف ما اعتاده أتباعه أن يذكر لهم غرضه وحكمه والحكمة فيه .) . (٧٧)

(٧٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ . الْقِتَاجُ ٢٥٨/٥ .

(٧٦) فَتَاوَى الْبَارِي ١٨٥/٥ .

(٧٧) فَتَاوَى الْبَارِي ٢٥٦/٣ .

□ وحق التابع في أن يبدأ المتبوع الفعل ليقندي .

فمن قصص المنازاة التربوية ما أثارته به أم سلمة رضي الله عنها على النبي صلى الله عليه وسلم بذبح الهدي قبل أصحابه لما رأهم أبطأوا عن الإسراع حين أمرهم بذلك لما حزنوا على ما كان من ظاهر شروط صلح الحديبية (٧٨).

□ وحق الغريب في أن يحفظ لنفسه حسن ظنه بنا .

كما قال ابن الحوزي :

(روينا عن إبراهيم بن آدم أن أصحابه كانوا يوماً يتمارحون ، فنقّ رحل الباب ، فأمرهم بالسكوت والسكون ، فقلّوا له : تعلمنا الرياء ؟ فقال : إني لكره أن يعصى الله فيكم .)

وذلك أن إبراهيم يعرف ما جمع هؤلاء من العمل والعبادة والجد ، والمزاح التذليل لا يضرهم ، ولما الغريب قريباً يظن أنهم يقضون كل أوقاتهم باللهو ، فيعتقد الموه فهم ، أو يتأدّبهم في المزاح دون العمل والتعبيد فيحصل (٧٩).

□ وحق المتربّي في أن يستر المرّبي عيبه وسره .

قال ابن القيم :

(المفتي والمعزّز^(٨٠) والطبيب : يطلعون من أسرار الناس وعوراتهم على ما لا يطلع عليه غيرهم ، فعلمهم استعمال السرّ فيما لا يحسن إظهاره .) (٨١) ويغاس عليه النقيب والأمير الدعوي .

□ وحق البدوي النّاسي في الصحراء أن يرسل إليه من يعلمه ، ودعوتنا الإسلامية المعاصرة يجب أن تكون شاملة عريضة ، فكما نضم الأستاذ الجامعي ، والمهندس ، والطبيب : نضم البدوي راعي الإبل ، والتخبوية في دارنا باطنة .

(وعن ابن أبي غيلان قال : بعث عمر بن عبد العزيز يزيد بن أبي مالك الدمشقي والحارث بن سنجد الأشعري يفتّحان الناس في البدو .) (٨٢)

(٧٨) فتح ٢٧٥/٦ .

(٧٩) تليس بليس / ١٥٠ .

(٨٠) أي معزّز الرّؤية .

(٨١) إعلام الموقعين ٢٥٧/٤ .

(٨٢) فتبه والمنقّ ٣٠٦ .

لَا وَحَقَّ الْمَتَلَخَّرُ فِي أَنْ يَسْتَمَعَ بِعَاطِفَةِ أَهْلِ السَّبْقِ .

(وذلك في قوله عليه الصلاة والسلام : " المهاجرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى الله عنه " .

قال ابن حجر : (قيل : خصَّ المهاجر بالذكر تعلييلاً لقلب من لم يهاجر من المسلمين ، لفوات ذلك بفتح مكة ، فأعلمهم أن مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى الله عنه : كان هو المهاجرُ للكمال .) . (٨٢)

لَا وَحَقَّ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ أَنْ تُرْضِيَهُ وَتُعْنِمَهُ تَسْلِيَةً .

فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يعادر مكة بعد أن أدى العمرة القضية تبعته بثلث حمزة رضي الله عنه وهي صنية ، فتنازع حصانها علي وزيد بن ثابت ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخى بيته وبين حمزة ، وجعفر أخو علي ، لأن خالته كانت عنده ، رضي الله عنهم أجمعين ، لحكم النبي صلى الله عليه وسلم بالحضائنة للخالة وقال : " الخالة بمنزلة الأم " .

ثم استترك وقال لعلي " أنت مني وأنا منك . وقال لجعفر : أشبهت خلفي وخلفي . وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا " .
قال ابن حجر :

(فوقع منه صلى الله عليه وسلم تطبيب خواطر الجميع ، وإن كان قد قضى لجعفر ، فقد بيّن وجه ذلك ، وحاصله أن المقضي له في الحقيقة : الخالة ، وجعفر تبع لها .) . (٨٣)

وهذا مهمة المفتي الدعوي بعد ما يرجح جانباً أن يتعطف فيمنح الآخر قولاً يزنسه ويقال أمسه .

لَا وَحَقَّ الَّذِي كَسَرَنَاهُ أَنْ نَجْبِرَهُ .

قال القرطبي :

(قال الإمام أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي رضي الله عنه :
كان يقال زيد بن محمد ، حتى نزل : ادعوهم لأبائهم " فقال : أنا زيد بن حارثة ، وحرم طبعه أن يقول : أنا زيد بن محمد . فلما نزع عنه هذا الشرف وهذا الفخر ، وعلم الله وحشته من ذلك : شرّقه . بخصيصه لم يكن يخاص بها

(٨٣) فتح الباري ١٠ / ١٤ .

(٨٤) فتح الباري ٤٨ / ٩ .

أحدًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي أنه سماه في القرآن ، فقال تعالى : " فلما قضى زيد منها وطرا " ، يعني من زينب . ومن ذكره الله تعالى في الذكر الحكيم حتى صار اسمه قرأاً يتلى في المحاريب : نوه به غيبة التثنية ، فكان في هذا تأنيص له وعوض من الفخر بأنوة محمد صلى الله عليه وسلم له .

ألا ترى إلى قول أبي بن كعب حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم " إن الله أمرني أن أقرأ عليك سورة كذا " : فبكى وقال : لو ذكرتُ هذا لك ؟

وكان بكاؤه من الفرح حين أخبر أن الله تعالى ذكره ، فكيف بمن صار اسمه قرأاً يتلى مخلداً لا يبيد ، يتلوه أهل الدنيا إذا قرءوا القرآن ، وأهل الجنة كذلك أبداً ، ولا يزال على السنة المؤمنين ، كما لم يزل منكورا على الخصوص عند رب العالمين ، إذ القرآن كلام الله القديم ، وهو باق لا يبيد ، فاسم زيد هذا في الصحف المكرمة المرفوعة المطهرة ، تذكره في الخلاوة السفرة للكرام البررة ، وليس ذلك لاسم من أسماء المؤمنين إلا للنبي من الأنبياء ، ولزيد بن حارثة تعويضاً من الله تعالى له مما نزع منه .

وزاد في الآية أن قال : " وإذ تقول للذي أتعلم الله عليه " أي بالإيمان ، فدل على أنه من أهل الجنة ، علم ذلك قبل أن يموت ، وهذه فضيلة أخرى . (٨٥)

□ حتى لم ينس هذا الفقه الرابع العادل حق الفرحان بعمره في أن نشاركه فرحه ، وإذا غبتا : نغيب بحجة فقهية .

قال ابن رجب الحنبلي : (إذا دعاه اثنان إلى وليمة عرس واستويا في الصفات الموجهة : أقرع بينهما .) (٨٦)

• وبمقابل هذه الحقوق : منح الفقه المراء والمربين حقوقاً مقابلة .

□ مثل حق العالم العربي في أن يلاطف .

فلما اختلف أبو ذر مع معاوية رضي الله عنهما في لكتناز الذهب والفضة قال أبو ذر : " فكان بيني وبينه في ذلك ، وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني " .

(٨٥) تفسير القرطبي ٩٨٨/٦٤ .

(٨٦) الفتاوى ٣٨٥/٢٨٥ .

قال ابن حجر : (فيه ملاطفة الأنسة للعلماء ، فإن معاوية لم يجسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره ، وعثمان لم يحق على أبي ذر مع كونه كان مخالفاً له في تأويله .) (٨٧)

□ وحق العربي في أن يعد باب الغرور في وجه تلامذته .

فعن ابن عباس قال : دخل علي ابن أبي طالب علي فاطمة يوم أحد فقال : خذي هذا السيف غير ذميم .

أي إشارة إلى أنه ضارب به كثيراً ، وفي بعض الروايات أنه مدح نفسه بالكثرة من ذلك .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لنن كنت لأصنفت القتال لقد أحسنه سهل بن حنيف وأبو دجانة سمك بن خرشة . (٨٨)

وفي هذا إشارة إلى أن القائد يحب عليه ملاحظة مداخل الشيطان التي قد يدخل منها إلى قلوب جنوده ، فبعد عليهم باب الغرور .

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يشي على رجل ويطريه في المنحة ، فقال : أهلكتم لو قطعتم ظهر الرجل .

وذلك لأن الإسراف في المدح يؤدي إلى الغرور والتعالي .

وعن أبي بكر رضي الله عنه قال : نكر رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى عليه رجل حيراً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وبك ! قطعت عنق صاحبك . يقوله مراراً ، إن كان أحدكم مانحاً لا محالة فليقل : أحسبه كذا وكذا إن كان يرى أنه كذلك ، وحسببه الله ، ولا يزكي على الله أحداً . (٨٩)

وقال صديق حسن خان أن من واجبات المعظم : (أن لا بدع من نصيح المتعلم شيئاً ، وذلك بأن يمنعه من التسدي لرتبة قبل استحقاقها ، والتشاغل بعلم خفي قبل الفراغ من الجلي ، ثم ينبيه على أن يطلب العلوم للقرب إلى الله دون الرياسة والمباهاة والمنافسة ، ويقدم تقبيح ذلك في نفسه بأقصى ما يمكن .) (٩٠)

(٨٧) فتح الباري ١٧/٤ .

(٨٨) امتاع الأسماع ١٣٨/١ ، ومجمع الزوائد للحافظ الهيثمي ١٢٣/١ وقال : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح .

(٨٩) رواه البخاري ومسلم .

(٩٠) أبجد العلوم ٧٩/١ ، متاع العرالي .

وعلى كل ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم مدح الكثير من الأصحاب كما
سأفنا ، فيكون انتهى منحرفاً إلى من يصيبه الغرور .

□ حق المؤمن في امتلاك قلب ساكن لا تقلقه الوسوسة

ومن أظهر هذه الحقوق التي تعترف بها نظرية المداراة التربوية
للمتربي : حقه في حياة النفس مطمئنة التي لا يزعجها حديث الخطرات
الشیطانية .

فكثيراً ما يتعرض العربي إلى مصالحة حالات عند إخوانه يثبون له فيها أن
خواطرهم أحياناً تتعرض لوسوسة شيطانية حول أمور العقيدة والإيمان ،
فيلبغى له أن يتلطف في ذلك ، ولا يهول لهم شأن هذه الوسوسة ، ويحمل لهم
ذلك على أنه من قوة الإيمان ، ويأمرهم بالإعراض عن الخواطر الباطلة
والإلتجاء إلى الله تعالى في إذهابها ودفع شرها عنهم ، فإنه أدعى إلى تخلصهم
منها ، وبهذا المعنى أخرج الإمام مسلم عن أبي هريرة قال :

جاء أناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألوه : إنا نجد في
أنفسنا ما يتعاضم أحياناً أن يتكلم به . قال : وقد وجدتموه ؟ قالوا : نعم . قال :
ذلك صريح الإيمان . وفي رواية أخرى عندما سئل عن الوسوسة فقال : تلك
محض الإيمان .

قال النووي : (قوله صلى الله عليه وسلم ذلك صريح الإيمان ومحض
الإيمان معناه : استعظامهم الكلام به هو صريح الإيمان ، فإن استعظم هذا
وشدة الخوف منه ومن النطق به فضلاً عن اعتقاده إنما يكون لمن استكمل
الإيمان استكمالاً محققاً وانتفت عنه الريبة والشكوك .)

ثم قال النووي : (وقيل معناه أن الشيطان إنما يوسوس لمن ليس من
إغوائه ، فينكد عليه بالوسوسة لعجزه عن إغوائه ، ولما الكافر فإنه يأتيه من
حيث شاء ولا يقتصر في حقه على الوسوسة بل يتلاعب به كيف أراد ، فعلى
هذا ، معنى الحديث : سبب الوسوسة محض الإيمان ، أو الوسوسة علامة
محض الإيمان ، وهذا القول اختيار القاضي عياض .)^(٩١)

(٩١) شرح صحيح مسلم ١٥٤/٢ .

وقال القرطبي : (والصريح الخالص ، وهذا ليس على ظاهره ، إذ لا يصح أن تكون الوسوسة نفسها هي الإيمان ، لأن الإيمان اليقين ، وإنما الإشارة إلى ما وجدوه من الخوف من الله تعالى أن يعقبوا على ما وقع في أنفسهم ، فكأنه قال : جزعكم من هذا هو محض الإيمان وخالصه ، لصحة إيمانكم ، وعلمكم بنفسها . فسمى الوسوسة إيماناً لما كان دفعها والإعراض عنها الرد لها وعدم قبولها والجزع منها صندراً عن الإيمان .) (٩٢)

(فالخواطر التي لمست بمستقرة ولا اجتلبتها الضبهة فهي التي تندفع بالإعراض عنها ، وعلى مثلها يطلق اسم الوسوسة .) (٩٣)
فهذا هو الطريق للصواب في معالجتها .

لكن ابتدع المحاسبي وغيره طريقة مخالفة ، تجر المؤمن جراً إلى حديث الوسوسة ، وتدفع قلبه منزعاً أشد الانزعاج ، وهم يظنون أنهم بذلك يحسنون حسناً وأن المؤمن سينقي قلبه مما قد يكون فيه من خواطر شيطانية ، وقد كان غافلاً عنها وناسياً لها ، ومائساً في درب الطاعات دون أن يلتفت إلى شيء اسمه وسوسة ، فلما بقرا ما كتبوه عن الوسواس مضطرب ، ويبدأ يفكر بها ، ويلبث مع التدقيق والفحص ، فيصرف وقته في غير ما طائل ، ويتعطل بذلك عن خير كثير يسير كان يؤديه بطوية ويستمرسل فيه على المسجية ، وهذا هو سر إكثار أحمد وأمة السلف على هذه الطريقة الواهمة ، إذ سئل الإمام أحمد (عن الوسواس والخطرات فقال : ما تكلم فيها الصحابة ولا التابعون .) (٩٤)

وضرر هذا الإطناب في ذكر الوسواس والمهلكات ومحبطات الأعمال لا شك فيه ، ولابد من فتح بابي الرغبة والرهبة معاً ، وذكر للنقمة والرحمة معاً . بل عذاها الإمام القدوة أبو زرعة بدعة .

قال البردعي :

(سئل أبو زرعة عن المحاسبي وكتبه فقال للسائل : إيلك ، وهذه لكتب بدع ومضلالات ، عليك بالأثر ، فإتاك تجد فيه ما يفنوك عن هذه الكتب .
قيل له : في هذه لكتب عبرة .

(٩٢) تفسير القرطبي ٢٢١/٧ .

(٩٣) تفسير القرطبي ٦٦١/٧ .

(٩٤) منقلب أحمد لابن الجوزي ١٧٩ .

فقال : من لم يكن له في كتاب الله عيرة فليس له في هذه عيرة .
بلغكم أن سالكا أو الثوري أو الأوزاعي أو الأئمة صنفوا كتباً في الخطرات
والوساوس وهذه الأشياء ؟

هؤلاء قوم قد خالفوا أهل العلم .

يأتونا مرة بالمحاسبي .

ومرة بعبد الرحيم الديلمي .

ومرة بحاتم الأصم .

ثم قال : ما أسرع الناس إلى البدع . (٩٥)

وقيل إن الحارث المحاسبي تاب مما انتقده عليه أحمد . (٩٦)

وعن محمد بن ريان قال : (سمعت ذا النون - وجاء أصحاب الحديث

سألوه عن الخطرات والوساوس - فقال :

لنا لا نكلم في شيء من هذا ، فإن هذا محدث . سلوني عن شيء في

الصلاة أو الحديث .) (٩٧)

وهو ذو النون المصري .

□ عشاوية الأحكام الشرعية البانية للشخصية الإسلامية

ويليق التذكير في هذا الموضع أن هذا الكتاب كتاب أصول وقواعد وأحكام

وفتيا واجتهاد ، وليس هو كتاب عواطف وحماصة وأدب أو كتاب رأي تأملي

محض يعتمد التجريب الذاتي ، وإنما نبحث هنا عن الدليل وعن مدارك الشرع

ومنطق الفقه .

ولذلك ينعطف مبحث المداراة بنا بعد ما تم استعراضها نحو التعرف على

جمهرة من الأحكام الشرعية التي تحدد معالم الشخصية الدعوية الإسلامية ،

وثبني نموذجاً لداعية ناجح في حياته الإسلامية ، يؤثر خيراً ، وينتصب قدوة .

ونركز على عشر صفات ، لكل صفة حكم شرعي يستدعيها ويبينها ، منها :

□ عدم الاعتداد بالقول الفقهي الشافعي .

(٩٥) نهجيب النهجيب ١٣٥/٢ ، وكذلك تاريخ بغداد ٢١٥/٨ .

(٩٦) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥٢١/٦ .

(٩٧) تقيس تقيس/ ١٧ .

فالدعوة لم تلزم أعضائها باتباع مذهب معين في معاملاتهم الشخصية وعباداتهم ، ولكن أمراء الدعوة لهم أن ينهوا داعية إذا تتبع قولاً شاذاً في مسألة للفقيه يخالف علماء الأمة وليست الفتوى عليه .

قال القرافي :

(إذا رأينا من فعل شيئاً مختلفاً في تحريمه وتحليله وهو يعتقد تحريمه : أنكرنا عليه ، لأنه منتهك للحرمة من جهة اعتقاده . وإن أعققت تحليله : لم ننكر عليه ، لأنه ليس عاصياً ، ولأنه ليس أحد القولين أولى من الآخر ، ولكن لم نتعين المفسدة الموجبة لإباحة الإتيان .

إلا أن يكون مدرك القول بالتحليل ضعيفاً جداً يُنقَضُ قضاء القاضي بمثله لبطالته في الشرع .) (١٨)

ومضرب له مثلاً : شارب النبيذ معتقداً مذهب أبي حنيفة .

وأقول : مثله أيضاً عندي المتعامل بالرأيا في دار الحرب ، بل ومتبع فتوى شيخ الأزهر في تجويز الربا ، فإنها شاذة ، ومتبع الفتوى السريجية أو المفتي بها .

وقال القرافي أيضاً :

(كل شيء أفتى فيه المجتهد فخرجت فتياه فيه على خلاف الإجماع أو القواعد أو النص أو القياس الجلي السالم من المعارض الراجح : لا يجوز لمقلده أن ينقله للناس ولا يفتي به في دين الله تعالى ، فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لنقضناه ، وما لا نقره شرعاً بعد تقرر بحكم الحاكم أولى أن لا نقره شرعاً إذا لم يتأكد ، وهذا لم يتأكد فلا نقره شرعاً ، والفتيا بغير شرع حرام ، فالفتيا بهذا الحكم حرام ، وإن كان الإمام المجتهد غير عاص به بل مثاباً عليه لأنه بذل جهده على حسب ما أمر به ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران ، فعلى هذا يجب على أهل العصر تنقذ مذاهبهم ، فكل ما وجدوه من هذا النوع : يحرم عليهم الفتيا به ، ولا يجرى مذهب من المذاهب عنه ، لكنه قد يقل وقد يكثر .

غير أنه لا يقدر أن يعلم هذا في مذهبه إلا من عرف القواعد والقياس الجلي والنص الصريح وعدم المعارض لذلك ، وذلك يعتمد تحصيل أصول الفقه والتبحر في الفقه ، فإن القواعد ليست مستوعبة في أصول الفقه ، بل

لشريعة قواعد كثيرة جداً عند أئمة الفتوى والفقهاء لا توجد في كتب أصول الفقه أصلاً .^(٩٩)

ونحن نحسب للداعية أن يكون تقياً تقياً ، يمسد الباب على حاسد يراقب ليسقط سقطة بروجها .

□ والعقل في القول والفعل .

نقوله تعالى : (وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْلُوا وَتَوْكَانَ ذَا فُرْنَى وَيَعْنَى اللَّهُ أَوْفُوا) .^(١٠٠)

قال الرازي :

(المنفرون حملوه على أداء الشهادة فقط ، والأمر واللهي فقط .)

لكنه استدرك فنقل عن القاضي عبد الجبار المعتزلي أنه قال :

(وليس الأمر كذلك ، بل يدخل فيه كل ما يتصل بالقول ، فيدخل فيه ما يقول المرء في الدعوة إلى الدين وتقرير الدلائل عليه ، بأن يذكر الدليل ملخصاً عن الحشو والزيادة ، بالمفاظ مفهومة معتادة ، قريبة من الفهم . ويدخل فيه أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واقعاً على وجه العقل من غير زيادة في الإيذاء والإحاش ، ونقصان عن قدر الواجب . ويدخل فيه الحكايات التي يذكرها الرجل لا يزيد فيها ولا ينقص عنها ، ومن جملتها تبليغ الرسائل عن الناس ، فإنه يجب أن يؤديها من غير زيادة ولا نقصان .)^(١٠١)

□ والانتصاب بين عقله ورهطه وجبراته كمصلح ومرجع وحكم .

فإنه بائن الله وافر العقل ، ظاهر المروءة ، ولا يسبق أن يختلي ويستضعف نفسه ، أو ما هو العكس : أن يتعالى عليهم ويفاضل ويفظ ، بل هو الفقد لهم والأمير العرفي بلا إمرة ، فهو واعظهم ومفنيهم وحلّ مشاكلهم ، ويأتي كل ذلك بالسلمة والبشر والرفق ، وإذا اضطر إلى الكذب من أجل إصلاح ذات البين جاز له .

وفي صحيح البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ليس الكذاب الذي يصلح بين الناس فيئتي خيراً أو يقول خيراً " .

(٩٩) الفروق ١٠٩/٢ .

(١٠٠) الأنعام ١٥٢ .

(١٠١) تفسير ١٩٢/١٢ .

وزاد حديث آخر عند النسائي : الكذب في الحرب ، وفي حديث الرجل لامرأته .

قال ابن حجر :

(ذهب طائفة إلى جواز الكذب لتقصيد الإصلاح ، وقالوا : إن الثلاث المذكورة كالتمثيل . وقالوا : الكذب المذموم إنما هو فيما فيه مضرة أو ما ليس فيه مصلحة ، وحملوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض ، كمن يقول للظالم : دعوتك لمن ، وهو يريد قوله : قلهم اغفر للمسلمين ، وبعد امرأته بعملية شيء ، ويريد : إن قدر الله ذلك ، ولن يظهر من نفسه قوة .)

قال ابن حجر : (وبالأول جزم الخطابي وغيره . وبالتالي جزم المهلب والأسدي وغيرهما .) (وتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يستحقا عليه أو عليها ، أو أخذ ما ليس له أو لها . وكذا في الحرب في غير التأمين .) (١٠٢)

□ وإن يحيى سنة التلخي ، فإن الدعوة قلمة على لسان " المأخوذة " أصلاً ، وفي زمن الجفاء والظلم هذا تكون هذه الخصلة مضاعفة الأثر .

أخرج البخاري عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال : ألقى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي فترداه " .

قال ابن حجر :

(ذكر أصحاب البخاري أن المأخوذة بين الصحابة وقعت مرتين : الأولى قبل الهجرة بين المهاجرين خاصة ، على المواصلة والمناصرة ، فكان من ذلك أخوة زيد بن حارثة وحمزة بن عبد المطلب . ثم ألقى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار بعد أن هاجر ، وذلك بعد قدومه المدينة .)

(وذكر الواقدي أن ذلك كان بعد قدومه صلى الله عليه وسلم بخيضة لشير والمعجد يبنى ، وقد سمي ابن إسحاق منهم جماعة) ، وكان ذلك (هو ابتداء الأخوة ، ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يزلي بين من بقي بعد ذلك ، وهم جراً .) (١٠٣)

وحكم هذه الأخوة مستمر ، ما عدا التوارث ، فإنه منسوخ ، وقد أخرج البخاري في موضع آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية

(١٠٢) فتح الباري ٢٢٨/٦ .

(١٠٣) فتح الباري ٢٤٧/٤ .

الكريمة : " ولكل جعلنا موالى " قال : (ورثة) وفي قوله تعالى : " والذين عقدت أيمانكم " قال : (كان المهاجرون لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وزلت المهاجر الأتصاري دون ذوي رحمه ، للأخوة التي آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ، فلما نزلت " ولكل جعلنا موالى " تسخت . ثم قال : " والذين عقدت أيمانكم " : إلا النصر والرقادة والنصيحة . وقد ذهب الميراث . ويوصى له .) (١٠٤)

وهذه الأخوة هي الحلف نفسه الذي كان في الجاهلية .

قال ابن حجر : (قال الخطابي : قال ابن عريينة : حالف بينهم أي آخى بينهم ، يريد أن معنى الحلف في الجاهلية معنى الأخوة في الإسلام ، لكنه في الإسلام حار . على أحكام الدين وحدوده ، وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتواضعونه بينهم بأرائهم ، فبطل منه ما خالف حكم الإسلام وبقي ما عدا ذلك على حاله .) (١٠٥)

ويليق للداعية أن يبذل في أداء حقوق الإخاء وأحياء رسومه ، ولعلك تعجب أن يبلغ الفقه والإفتاء مبلغ التفصيل في هذه الحقوق حتى شمل عدّ التعمات عند الأكل وكمية الماء عند الاغتسال ، وقد بين الفقهاء أن مقدار حقوق الأخوة الواجبة بين الدعاة من خلال اتسائهم للدعوة : إنما يجري في ذلك تحكيم العرف والمقدار المعقول .

قال العز من عبد السلام :

(لو كان أحد الضيفان يأكل لكلة مثل عشرة أنفس ، ورب الطعام لا يشعر بكثرة أكله ، فهل يجوز له أن يأكل قدر شبعه ؟)

قلت : لا يجوز له أن يتناول فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الأكل ، لاتقاء الإذن اللفظي والعرفي فيما جاوز ذلك .

وكذلك لو كان الطعام كثيراً فأكل لثماً كبيراً مسرعاً في مضغها وابتلاعها حتى أكل أكثر الطعام ونحرم أصحابه : لم يحز له ذلك ، لعدم الإذن العرفي واللفظي فيه ، ولتنبيه صلى الله عليه وسلم عن القُرآن في التمر من غير إذن .) (١٠٦)

(١٠٤) فتح الباري ٥/٥٥٦ .

(١٠٥) فتح الباري ٤/٥٥٤ .

(١٠٦) قواعد الأحكام ١١٢/٢ .

وكذلك (دخول الحمامات والقياسير والخانات إذا فتحت أبوابها في الأوقات التي جرت العادة في الارتفاق بها فيها ، فبته جائز إقامته للعرف المطرود مقام صريح الإذن ، ولا يجوز لدخول الحمام أن يقيم فيه أكثر مما جرت به العادة ولا أن يستعمل من الماء أكثر مما جرت به العادة ، إذ ليس أنه إن لفظي ولا عرفي ، والأصل في الأموال التحريم ما لم يتحقق السبب المبرح .) (١١٦)

وهذه الأمثلة لا تترك لذاتها ، فإن العلاقات التي بين الدعاة أجل وأعلى ، وإنما أريدناها لنفهم عليها غيرها مما يخفى لدينا ويستب من المعقبات الأخوية ما قد يتراكم ويقضى إلى برود وغيبة ، فلي مثل هذه الإقتضات رادع للمعاتب أن لا يطلب من الحقوق أكثر مما جرى به العرف ، وأن لا يرهق إخوانه المؤمنين ، فإن المروءة شعار الدعاة ، وإنما يكلفون بها بالحصنى .

فلا تحقرن مثل هذه المباحث وتدعي الحياء من بحثها ، أو تضحك منها ، فإن المصارحة بذلك أولى ، وفي التماس بعض الدعاة غرائب سلوكية يجب أن تضبطها ، وإن من عظمة الفقه الشرعي أن ينزل إلى مستوى بحث هذه الصفات .

ومما يحدث في مجتمعنا التربوي تحايب اثنين من الدعاة تحايباً أخوياً ظاهراً وامتزاج روحيهما امتزاجاً قوياً ، فيصطححا أكثر وقتهما ، يقومان ويقعدان سوية أو يروحان ويحيان .

ومجرد هذا التحايب لا خطر منه ولا عيب فيه ، بل كان في الصحابة من يؤثر عنه ذلك ، كصحبة عليّ والمقداد بن الأسود الكندي رضي الله عنهما ، وتواند سلمان الفارسي وأبي ذر رضي الله عنهما .

إنما الخطر في أن تصرفهما هذه الصحبة عن الواجبات التي يكلف بها الجميع ، أو أن تختلط مجالسهما بحدِيث غير ذي نفع وفيه لغو ومزاح .

والنسبة الطيبة الرفيعة تنفع هؤلاء في الغالب ، ولكن المعول عليه هو وضوح معاني الدعوة عندهما ، ومجالات العمل النافع ، فإن ذلك كفيل بإخراجهما إلى الجد بالتفكير ، ويفترقان عن بعضهما في زحمة تبار النشاط المتعدد الوجود .

فالمربي إن لا يحتاج إلا إلى الصبر تجاههما ، يصبر على حالتهما حتى تعالجهما الأيام ، لا يستعجل بلخرجهما إلى الحزم ، فيفران .

إلا أن يكونا نواة تتجمع حولها عناصر تلذذ بالحديث معها ، فعدنذ يكون من حماية المجموعة أن تشدد في نصحتها إلى درجة الغلظة ، أو تكلفهما بعمل في مجال بعيد مكانه عن بقية الدعاة ، فلنلا تسمري العدوى ونعم البطالة .

□ والوقوف عند الحد المُنهي في السلام والمصافحة .

قال القرافي :

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تلاكى الرجلان فتصافحا تحانتا لذوبهما ، وكان أقربهما إلى الله أكثرهما بشرا .

فدل الحديث على مشروعية المصافحة عند اللقاء ، وهو يقتضي أن ما يفعله أهل الزمان من المصافحة عند الفراغ من الصلاة بدعة غير مشروعة ، وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام ينهى عنه ويذكره على فاعله ويقول : إما شرعت المصافحة عند اللقاء .) (١٠٧)

ولست أبه لهذا كثيرا ، فإنه إن كان بدعة فهو بدعة جد صغيرة ، ولكني أبه إلى الإسراف في المعانقة والتقبيل للرجال .

قال القرافي :

(المعانقة كرهها مالك ، لأنها لم ترو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إلا مع جعفر ، ولم يصحبها الصل من الصحابة بعده .

قال ابن رشد في كتابه البيان والتحصيل : ولأن النفوس تنفر عنها ، لأنها لا تكون إلا لوداع من فرط ألم الشوق ، أو مع الأهل .

ودخل سفيان بن عيينة على مالك فصاحه مالك وقال له : لولا أن المعانقة بدعة لعانقتك : فقال سفيان : عائق من هو خير مني ومنك : لئنني صلى الله عليه وسلم عائق جعفرا حين أدم من الحبشة . قال مالك : ذلك خلص بجعفر . قال سفيان : بل علم ، ما يخص جعفرا بخصنا وما يعم جعفرا يعمنا إذا كنا صالحين .) (١٠٨)

(١٠٧) لفروق ٢٥٢/٤ .

(١٠٨) لفروق ٢٥٣/٤ .

لما التقيل في الخد فقد كرهه ملك أكثر ، ونقل جوازه عن ابن عمر ، وفيه
في الترمذي حديث حسن عريب .

ونقل القرافي عن ابن رشد قوله : (ولما القيلة في النعم من الرجل للرجل
فلا رخصة فيها بوجه .)

وكنيت فضلت الطريقة السودانية في المصافحة ووضع اليد الأخرى على
الكف ، أو وضع اليد على الكتف قليلاً ثم المصافحة ، ولكني لا أرى الدعاة
يفعلونها ، نظرية العرف ، وهم واهمون ، وأحبب على الأقل - إن سلمت
عليهم أن يتقبلوا طريقتي السودانية ، وإن سلموا على : تبعوها .

لما وحفظ السر من المروءة ، وبه يتبين تمام علل الداعية وأنصافه ، ومن
كان من المذابيح فاعلم نقص عقله ورجولته ، وهو بالتمسك أشبه .

وقد أخرج البخاري عن أسد رضي الله عنه قال : (أسر إلي النبي صلى
الله عليه وسلم ميراً فما أخبرته به أحداً بعده .)

قال ابن حجر :

(وقال ابن بطلال : الذي عليه أهل العلم أن السر لا يباح به إذا كان على
صاحبه منه مضرة ، وأكثرهم يقول : إنه إذا مات لا يلزم من كتمان ما كان
يلزم في حياته إلا أن يكون عليه فيه مضاضة .

قلت : الذي يظهر أنقسام ذلك بعد الموت إلى ما يباح ، وقد يستحب ذكره
ولو كره صاحبه السر ، كأن يكون فيه تزكية له من كرامة أو منقبة أو نحو
ذلك ، وإلى ما يكره مطلقاً ، وقد يحرم ، وهو الذي أشار إليه ابن بطلال ، وقد
يجب ، كأن يكون فيه ما يجب ذكره كحق عليه كان يعتذر بترك القيام به
فيرحى بعده إذا تذكر لمن يقوم به عنه أن يفعل ذلك .) (١٠٩)

□ وإحياء ما يكاد أن يندرس من طاعة الوالدين وتوقير الكبير .

حتى قال القرافي :

(قال الأصحاب : لا يعصيهما في الخروج للغزو إلا أن يتعين بمفاجأة
العدو ، أو ينثرهما ، فيتأخر السنة والسنتين ، فإن أناله وإلا خرج .) (١١٠)

(١٠٩) فتح الباري ٨٥/٦١ .

(١١٠) الفروق ١٤٣/١ .

ثم قال : و (قال الشيخ أبو الوليد الطرطوشي في كتاب بر الوالدين : لا طاعة لهما في ترك سنة راتبة ، كحضور الجوامع وترك ركعتي الفجر والوتر ونحو ذلك إذا ساءلنا ترك ذلك على الدول ، بخلاف ما لو دعوا لأول وقت الصلاة : وجبت طاعتها وإن فلقته فضيلة أول الوقت .)

وكان بر الوالدين في الجيل الذي قبلنا أكثر عمراً ، وتروى قصص عجيبة .

وأحب للداعية أن يفرع على ذلك : الإحسان للزوجة ، والمبالغة في الرفق بها ، وإشعارها بالحنان ، وبذل الاحترام لها ، وملاحقتها بالهدايا ، وفطم لسانه عن حديث حول زوجة ثانية إن لم يكن فاعلاً ، وليعلم أن أهلها ما كانوا عاجزين عن إطلاعها حين زواجه ، وإنما أرادوا أن تقوم في الأرض وفي مجتمع المؤمنين مودة جديدة .

وإن بروح النفس من صرامة الجد بالمعاش والريضة والتزهر والمغفرة وصعود الجبال واختراق الغابات والإيفال في البحر وركوب الخيل ، فإن في كل ذلك تقوية للشخصية ، وتجييداً للهمة ، وقد وجدت أكثر الدعاة عن تلك في انصراف ، ويظنون منافاة ذلك للولجب الدعوي أو للوقار .

وفي تفسير القرطبي^(١١) مبحث في سباق الخيل والهجـ والتصل والركض ، وأن كل ذلك سنة ، حتى المراهنة بين الاثنين المتسابقين على مال جائزة شرعاً ، فتأمل !!

ولذلك كان الدعاة في خطأ حين أنكروا على شيوخ الخليج سباق الهجن والزوارق والأشربة ، وإنما الخطأ في إسراف مالي يصاحبها وفي إبطام النوق الطعم الغالي .

وكان الدعاة في الكويت إلى الوعي لسبق حين جطوا نظم الجودو والكراتيه شرطاً في قبول انضمام الجديد . ولو يؤذن لي أن أختار شروط العضوية لجعلت تعلم السباحة وقيادة الدراجة النارية من جملة الشروط ، وفي البلاد المتقدمة : لجعل تعلم استعمال الكمبيوتر شرطاً ، ولوجب مسافات يقطعها الداعية راجلاً ، وأخرى في قارب ، وأن توظف داعية تعلم اسحبته تفكيك الساعة والراديو والتلفون والتلفزيون ومحرك السيارة ثم

(١١) تفسير ، ٩٧/٩ .

تركيبها ثنائية ، وآخر معه تلمس كوب يري إخوانه تباعاً مواقع النجوم
والقمار المشعري وحلقة زحل وبعض المجرات والسُكُوم ويروي لهم خبر
السماء ، في أشياء كهذه توسع المدارك وتفتح النفوس ، وأما الطبقات
المتقدمة فلا اكتفي بهذا ، بل أدعهم يتعلمون ركوب المناطيد الحرارية ،
والنزول بالباراشوت ، وذلك متوفر في الغرب بالآجرة ، وأرسلهم إلى جنوب
شرق آسيا ، لينحدروا مع نهر نهر في غابة مئة كيلو متر ، وليفحصوا قرب
جزيرة يسمعون برؤية السمك الملون والمخلوقات البحرية العجيبة الأخرى ،
وكل ذلك أقيسه على سباق الخيل وأمثلة مما ورد في السنة الشريفة ، وهذا
هو وجه ارتباط هذا المبحث بكتف أصولي فقهي .

□ ثم يراعي الداعية زي الزمان في ملبسه ويكون عصرياً .

قال ابن حجر بعد سرد أقوال الفقهاء في لبس الأحمر - والأظفر جوازاً :
(الذي أراه جواز لبس الثياب المصبوغة بكل لون ، إلا أني لا أحب لبس
ما كان مشبعاً بالحمرة ، ولا لبس الأحمر مطلقاً ظاهراً فوق الثياب ، لكونه
لبس من لباس أهل المروءة في زماننا ، فإن مراعاة زي الزمان من المروءة
ما لم يكن إثماً ، وفي مخالفة الذي ضرب من الشهرة .) (١١٢)

ولسنا هنا بصدد تحقيق حكم لبس الأحمر ، ولكننا نسأل قاعدة أن مراعاة
زي الزمان ليق بالداعية الذي يراعي المروءة ، وأن اللباس جزء من شخصية
الداعية .

□ وأجمل جمال الشخصية الدعوية : التزعم بالعربية والتقي بها لمن كان
أعجمياً ، فإنها لغة القرآن ولا يتم تذوقه له إلا بها ، وهي لغة الفقه والفكر
الإسلامي المعاصر ، وكل زهد بالعربية أو كراهة للحدث بها فاته منكر وبقية
من تأثر قومي يحب على الداعية أن يبرأ منه ، وقضية اللغة العربية ليست
مثل قضايا اللباس والعادات التي يصح أن يكون فيها المرء قومياً محافظاً على
تراثه ، وإنما العربية جزء الفقه وبها يحصل كمال الإيمان ، إذ من المحال أن
يفهم القرآن كما يفهمه العربي مهما كانت الترجمة متقنة . وكلام ابن تيمية في
هذا في كتابه " اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الحذيم " كلام واف .

ويلحق بهذا المعلم : مراعاة اللغة الشرعية في نصوصها الدعوية ، فإن
خطابنا جزء من شخصيتنا الإيمانية ، ولا نعدل عنها إلا لضرورة أو مصلحة

تبيين زائد في المعنى ، ولا بد أن نقول الاصطلاح الشرعي المأثور الذي يكون علماً لنا في موضوعه ، وقد علم النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه فقال : (لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم " المغرب " . قال : وتقول الأعراب : هي العشاء) ، وكذا تسمية العشاء : العتمة ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل لفظ العتمة ، لكنه - عند النووي - : (خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء ، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية)^(١١٣) ويعجبني قول ابن حجر أنه (لا بعد في أن ذلك كان جائزاً ، فلما كثر إطلاقهم له : نهوا عنه ، لئلا تغلب العتمة الجاهلية على السنة الإسلامية ، ومع ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذي رويوا للنبي استعملوا التسمية المذكورة .)^(١١٤) ، لكن الأمر لا يقتصر على هذا المصطلح العبادي ، وإنما هي لغة شرعية عريضة يحتاجها إعلامنا للدعوي وتحتاجها كتاباتنا في زمن اختلاط يومهم السامع ، بل في زمن تقوى للإعلام العلماني على إعلامنا ، ولا بد أن نحفظ شخصيتنا عبر استعمال الاصطلاح الإسلامي ، وأبرز ذلك إبراز اصطلاح الشورى بدل الديمقراطية ، وبدون ذلك يضعف التميز الذي نحرم عليه ، ويكون نزولاً عن استعلاء دعاينا إليه سيئ .

وبهذه العشارية : تقترب معاني المداراة التربوية من استيفاء التكامل التطويري ، سيما إذا اقترنت بمعاني منهجية التربية الدعوية . ❁

(١١٣) فتح الباري ٢/ ١٨٦ .

نظرية تمييز الفتن

نظرية تمييز الفتن سبعة أركان ، وثلاثة شروط ، وفيها أسباب ، ولها نتائج ، وربع القرآن تحذير من الفتن وبيان أسبابها .



والنظرية تفيد بأن المعصوم من عصمه الله وهذاه ، أهدت للكتابات تنجيته ، ولا التخليق يقتضيه ، وقد جلس معنا في البدايات شباب ، ثم افتتنوا ، فخيرهم اليوم الذي يصلي من دون أن ينكأ عوا أو ينفع صديقاً ، وفيهم من كسر الكأس وشرب الخمر بحذائه ، يحقق المثل الذي نقوله العامة ، وبذلك درجات ، والله يعلم المصلح من المفسد .

□ كبريات الدعوات أحق بجهود المسلمين

□ الركن الأول : أن العمل الإسلامي لا يمكن لأحد احتكاره ، وكل مسلم مكلف بالمعمل من أجل إدامته واستمراره وتقويته وتكثير أنصاره ، ولكن يلزمه مراعاة مسائل :

(١) أن أحد التنظيمات لا يجوز له أن يتعرض بأذى مادي أو معنوي للتنظيم الآخر أو للتنظيمات الأخرى ، كالطعن فيه ، ودعوة المسلمين إلى عدم الدخول فيه ، ما دام مستكملاً لشروط الإسلام الشرعية ، وغير متعرض بأذى للتنظيمات الأخرى .

(٢) يعتبر أحد التنظيمات غير مستكمل الشروط الإسلامية الشرعية إذا خالفت أعماله الجماعية أمراً من أمور الإسلام الثابتة قطعاً ، كإتيان فعل محرم ، أو الفتوى بتحليل الحرام القطعي وتحريم الحلال ، أو وضع شروط لقبول الأعضاء أقل وأخفى مما يتطلبه الشرع ، كأن يسقط أحد شروط المسلم ، كالصلاة وبقية الأركان الخمسة والإيمان بمسائل العقيدة ، وهي الإيمان بالأنبياء والكتب والأخيرة والملائكة والجن والقدر خيره وشره من الله تعالى ... إذ بدون هذه يكون الشخص وراء حائط الإسلام .

(٣) إن قيام تنظيم صغير جداً إلى جانب آخر قوي تفوق قوته قوة للتنظيم الأول كثيراً ، مع استكماله شروط الإسلام ، إنما هو عمل قليل الفائدة ،

واتصمام الأول إلى الثاني فيه أضعاف فوائد تعزله ، والوحدة هي الوصع الأفضل الذي لا جدال في أفضليته ، فإن لم تكن وحدة فتحالف ، وإن لم يكن تخصص وتوزيع للواجبات .

بهذه المعايير الثلاث ينبغي للمسلم أن يمشى عند اعتناقه بثيرة ذمته أمام الله تعالى .

وبقياس الواقع بهذه المعايير نجد ما يلي :

" ١ " إن تنظيم الإخوان لا يتعرض بأذى مادي أو معنوي لتنظيم إسلامي آخر .

" ٢ " إن تنظيم الإخوان قد استكمل شروط الإسلام ، فلنرى ما يشترط لقبول الأخ هو حيازته لشروط المسلم ، إن لم يكن التمسك حاصل في اشتراط كثير من شروط المؤمن ، كما أن استقرار تاريخ الإخوان يدل على أنهم لم يعملوا محرماً ، ولا أفوا بنحرهم حلال أو تحليل حرام قطعي .

" ٣ " إن أي دعوة أخرى إما قوتها ضئيلة جداً بالنسبة إلى دعوة الإخوان في امتدادها العالمي الحاضر وخيرتها المزاكمة عبر تاريخها الطويل ، مما يجعل انضمام المسلم إلى الدعوات الصغيرة قليل الفائدة .

وعلى هذا ينبغي على المسلم الذي يريد خدمة الإسلام خدمة مؤثرة ويعمل على إقامة أحكام الله وتنفيذها ، أن ينضم إلى جماعة الإخوان المسلمين ، فتريد قوتهم ويكثر عددهم ويقرب يوم النصر للفلاحين بإذن الله . أما القعود والافتراء بمعزل عنهم فتأخير ليوم النصر ونقصير لا نجد له مبرراً ، وترك للعاملين وحدهم في الميدان وإيثار للكسل والراحة مع تفويت للأجر ونقصير في أداء واجب الجهاد بمعناه العلم ، فإن رأى المسلم العمل مع غير الإخوان جاز له ذلك ، بشرط أن يسلمهم ولا يؤذيهم بفعل أو قول .

أما الصد عن الإخوان وتغيير الناس عنهم فهو صد عن سبيل الله وإثم كبير جداً قد يمسود صحيفة المسلم وقد يكون هذا منه قرينة على اسوداد قلبه وانكاسه ، نعوذ بالله من الخذلان .

إن تغيير النفس عن الإخوان بأي أسلوب كان ، سواء كان بذمهم أو بالافتراء عليهم أو بهنش أعراضهم أو برميهم بالشعوت الباطلة أو بإلقاء الشبه عليهم ، أجرة لا تخطى بأن مرتكب ذلك من الصالحين عن سبيل الله ،

ذلك أن الذي يرى الإخوان المسلمين - كجماعة إسلامية كبرى - ولا يراها أهلاً للتأييد ، لا يمكن أن يُبصر أسوار الحق ولا يميز بين أولياء الله وأولياء الشيطان ، ونحن في هذا القول لا ندعي العصمة لجماعة الإخوان ولا نذكرهم على الله ، ولكن نُصر على أنها جماعة تستحق التأييد والنصرة من المسلمين ولا يباح لأحد محاربتها أو تنفير الناس عنها ، وهذا الاستحقاق الذي تدعيه لها يكفي فيه حال الجماعة ونهجها الإسلامي ولا تشترط له العصمة من الأخطاء .

ومع هذا ، فنحن لا نبيح لأنفسنا محاربة أي جماعة إسلامية وإن كنا نرى جماعة أحق منها بالتأييد والنصرة ، وإنما نبيح لأنفسنا منع إصرار أية جماعة بنا بالتقدير المشروع وبالبوسيلة المشروعة .

لـا و القياس في ذلك وارد على أحكام جماعة المسجد .

قال القرطبي :

(لا يجوز أن يُبنى مسجد إلى جنب مسجد ، ويجب هدمه ، والمنع من بذائه ، لئلا ينصرف أهل المسجد الأول فيبقى شاغراً ، إلا أن تكون المحلة كبيرة فلا يكفي أهلها مسجد واحد فيبنى حينئذ .

وكذلك قالوا : لا ينبغي أن يُبنى في العصر الوليد جامعان وثلاثة ، ويجب منع الثاني ، ومن صلى فيه الجمعة لم تجزه ، وقد أحرق النبي ﷺ مسجد انضرار وهدمه . (١) .

□ كَلَّتْ كَلْبِلَةُ ... فاستيقظ المامون

□ ومن التحليل وروية الأسباب أنه إذا حدث الخلاف في مجتمع المسلمين العام ، يعقوبة من الله جزء ما يقتربون من المعاصي :

سرى ذلك الخلاف عن طريق العدوى والمخالطة إلى مجتمع الدعاة الخاص ، فإن النفس تتأثر ، ويطغى في الشعور المرء بعض ما يرى ويسمع إن لم يكن له اليقين الراسخ .

وقد نزل عذاب الاقتران في المسلمين والعيال بالله ، وعوقبوا مراراً ، ليس اليوم فقط ، بل منذ قرون ، في أيام القرطبي ، فوصف حال المسلمين آنذاك

(١) نصيره . ١١٢/٨ .

بمناسبة تفسيره آية (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْضِكُمْ أَوْ يَبْعَثَ شَيْعًا وَيَذِيقَ بَعْضَكُمْ بَعْضًا) فقال : (وهذا اللبس بأن يخلط أمرهم فيجعلهم مختلفي الأهواء ، عن ابن عباس . وقيل : معنى يلبسكم شيعا : يقوي عدوكم حتى يخالطكم ، وإذا خالطكم فقد لبسكم .

شيعا : معناه فرقا ، وقيل : يجعلكم فرقا يقاثل بعضكم بعضا ، وذلك بتخليط أمرهم واختراق أمرانهم على طلب الدنيا ، وهو معنى قوله : ويذيق بعضكم بعضا ، أي بالحرب والقتل في الفتنة . عن مجاهد .

والآية عامة في المسلمين والكفار ، وقيل هي في الكفار خاصة . وقال الحسن : هي في أهل الصلاة .

قلت : وهو الصحيح ، فإنه المشاهد في الوجود ، فقد أسنا العدو في ديارنا ، واستولى على أنفسنا وأموالنا ، مع الفتنة المسئولية علينا بقتل بعضنا بعضا واستباحة بعضنا أموال بعض . (١) .
وحدث مثل هذا قبل القرطبي وبعده ، والفتنة اليوم أشد ما تكون ، ولذلك يكون تخوفا .

□ وفي فتح الباري عن الطبري وصف يوم الجمل وكيف (أن أول ما وقعت الحرب : أن صبيان العسكرين تسلبوا ، ثم تراموا ، ثم تبعهم العبيد ، ثم السفهاء ، فتشتت الحرب) (٢) .

وهكذا الفتن تكون :

أسانكتها صبي ومغيبه ، وهم توادها ، وأهل الحنة وقودها .

فتساق لمن لم يعظه التاريخ ، ويريد أن نؤلف له عشرين مجلدا عن الفتن ليقنع ، ولا يكفي ما في هذين السطرين ، ولا يكفي الجمل حتى يرى الحوت والكركدن والماموث ، وما يكفي أن الزرافة اليوم تهبع ، يُغودها النسر الأصغر !!

□ ومن أغرب الظواهر في تاريخ الحياة الدعوية : إفضاء رغبة تحويد العمل عند بعض الدعاة إلى تحديث وافتتان ، حتى لكان هناك نوع تلازم يتوهمونه بين التطوير والتمرد ، أو هو التملص يموء نفسه بفلسفة نقدية ، ربما .

(٢) تفسيره ٨/٧ .

(٣) فتح الباري ١٦/١٦٧ .

وسبحان الله الذي خلق في النفوس هذه النزعات المتناقضة ، وإلا أفلا يسع من يدعي التفلق بفن التطوير في وجهه أن يعتزل مثلاً ، بملم وهذوء ، ويقنع نفسه بأنه أراد الإصلاح ما استطاع فلم يتمكن ، ونصح وأذى الأمانة ؟ إلا أن يرفع عقبرته بخلاف ويخرج بغضب ويعتكم ويسفل أفراده ومعلميه ؟

ولقد شاهد بألم عينه كيف أن الجماعة أقوى من الفرد ، وأقوى من التجمعات الصغيرة ، وأن أفعالاً خرجوا فطورتهم الأيام ، ومجموعات شاكست فافصلت أو فصلت فتصلبت ولم تتحج في تحقيق أصل مرادها .

إن في تاريخ التحديثات عبرة للحريص على التطوير حقاً : أن يصبر على الطاعة والإسجام ، ويعرض مقترحاته ونظراته في العمل بهذوء ، مع الحفاظ على المودة والكلام الجميل ، بلا نوثرات وتشنجات ، فإن ذلك لا يلقى لحصول المقصود ، والوعي لا يفرض وإنما تنمو مكوناته ، أو إن لم يستطع ذلك ورغب في النزول إلى درجة مرجوحة : فليطلب لنفسه ومن معه وضعاً مستقلاً ، بطريقة أصلحية ، ليجربوا تطبيق نظرياتهم بأنفسهم في عالم الواقع ، ويكونوا رافداً من روافد العمل الإسلامي ، يشعرون بشعور الحليف . في أنسي الإيمان . إن لم يكن بشعور الوحدة والخوة ، والميدان يجمع الجماعة وعشرة أمثالها . أما التصرف في النزول إلى أبعد من ذلك ، والاستغفار وإطالة اللسان ، فهو إشغال وعدوان .

□ عهد لازم ، يؤكد ثلاث مبادئ ، وبحركة الحياة رابعها

□ الركن الثاني : نفص الميثاق المؤكد بحقق وصف الفتنة .

وقد تم الله تعالى " الذين يتقضون عهد الله من بعد ميثاقه " .

□ قال القرطبي : (الميثاق : العهد المؤكد باليمين ، مفعول من الوثائق والمعاهدة ، وهي الشدة في العقد والربط وتحموه ، والجمع : الموائيق ، على الأصل ، لأن أصل ميثاق : موائيق ، صارت الواو ياء لإتكسار ما قبلها ، والموائيق والموائيق أيضاً .) .

قال : (والموائيق : الميثاق ، والموائقة المعاهدة ، ومنه قوله تعالى : وميثاقه الذي ولعكم به .) .

(وفي هذه الآية دليل على الوفاء بالعهد والتزامه . وكل عهد جائز الزمه المرء نفسه فلا يحل له نقضه سواء كان بين مسلم أم غيره ، ألزم الله تعالى من نقض عهده ، وقد قال : " لو قوا بالعقود ")^(١) .
ولا شك في أن بيعتنا اليوم رضائية ، وقد ألزمنا أنفسنا بها باختيارنا ، فالوفاء واجب .

□ وإذا تضمنت البيعة ذكر أمور هي واحدة في الشرع أصلاً : تضاعف مقدار الواجب على من بايع .

قال البخاري : البيعة على إيتاء الزكاة . " فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِذَا أَتَى النَّكْمَ فِي الْفِتْنِ " . ثم ذكر حديث جرير رضي الله عنه ، بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم .

قال ابن حجر : قال الزين بن المنير : (إن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة ، وأن مانعها ناقض لعهد مبادل لبيعته ، فهو أخص من الإيجاب ، لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب ، وليس كل واجب تضمنته بيعة . وموضع التحصيل : الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة . قال : واتبع المصنف الترجمة بالآية معتزداً بحكمها ، لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر وبطلان أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة)^(٢) .

ولمثال وإن كان هذا في الزكاة ، إلا أن القاعدة مطردة ، فما من بيعة فيها إيجاب الطاعة وعدم الخلاف إلا أصبح ذلك الواجب مضاعفاً في مقداره ، جزء من وجوبه يرجع إلى أنه وصية الله في دينه خلقه ، وجزء يرجع لالتزامه بالبيعة التي نصت عليه .

□ وعند أبي حنيفة ، خلافاً للشافعي : أن التطوع يلزم بالشرع ، وأن المنسوب يصير واجباً بعد الشرع فيه .^(٣)

وعملك الجماعي ، وبيعته ، تطوعات رفقت بغيرها لاذاتها طويلاً ، فوجب عليك على مذهب أبي حنيفة ، أن لا تنفك منها ، ولا تتسبب ، فهذه مضاعفة أخرى للوجوب ، وتأكيد ثان .

(١) تفسير القرطبي ١ / ١٧٢ / ١٧٢ .

(٢) فتح الباري ٩ / ٩ .

(٣) المحصول للقرني ٣ / ٢١٠ .

لما ونحن على شجرة من الخير ، لأن مرشدنا الموقر قد أمر وحكم بأن نلتزم ونندمج ولا نرفع صوتاً بخلاف ، ولا نجاهر بشقاق ، ولأن نطبع خطة السير الموفق في كل قطر ، نقتضي في ذلك أثر ذلك المصيب من السلف ، الذي قال :

قال الإمام عليكم أمر سيدكم

فلم نخالف وانصت كما قالاً (٧)

فجعلها حجة ودليلاً ، وذهب تأكيداً ثلاثاً ، وسنة حسنة ، وعرفاً جميلاً من أعراف المؤمنين ، أن إسامهم يحكم لهم وفيهم ، وترفع له نتائج الانتخاب الشوري ، فيقر الاختيار الجماعي ، ويبارك ، ويأمر بالطاعة ، فيكون مضاعفة قوة الإلزام .

لما وإنما يلقي كل امرئ ما كتب له من القدر ، وما هو أهل له ، فالتاكس الرجوع إلى آخر الصف أو البقاء إلى خارجه : ما هو بمنفعة مما يفعل ، وإن أغرته الوسوس ، والثابت المتقدم المتدفع إلى الأسفل ، المتسابق إلى أن يكون رأس النخيلة : ما يلقي الأخير ، ولا يضره الإصرار على الثبات .

وهذه الظاهرة هي من ظواهر حركة الحياة التي يدركها أصحاب القلوب ، وكان قد فطن لها شاعر حر ، فخلد وصف حال الطائفتين ، من أهل السلب ، وأهل الإيجاب فقال :

وما ينفع المستأخرين نكوسنهم

ولا ضرر أهل السابقت: التقدم (٨)

وتلك موعظة لنا ، أن يكون منا الوفاء ، وأن لا تكون منا حيصة ، والمفروض أن يتثبت المؤمن عند ما يفهمه من ظواهر الشرع وأنب الإيمان وأخلاق الأخوة ، ويكل الأمر بعد ذلك إلى الله ، بجأزيه بما يشاء ، ولكن قد علمتنا التجربة ولقننا موزين الإحسان أن الله أرحم بعباده ، ولن يختار لعبده الوقوف عند الشبهات غير الحمى .

(٧) بيت مقتبس من قصيد الفرصاني ١٢٤ / ٧ .

(٨) عن تفسير الفرطبي ١٩ / ٨ .

□ أما النخلص ، فيختار له القسوة ، كما رسدها للفقير ابن عقيل شيخ النحاة
فقال : (يا من يجد في قلبه قسوة ، أحذر أن تكون نقصت عهداً ، فإن الله تعالى
يقول : " فيما نقصهم ميتة لهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية ") (١) .

□ إثم إغراء الظالمين أن يبطشوا بالدعاة

□ الركن الثالث : إغراء السلطان بالتنصيق على الدعاة هو أعظم درجات
الفتنة .

يأتيه وعاضد السلاطين ، وعلماء المسوء ، والنكرات المتعيشة ، وخبر
التقارير التي طابت باعقالي وسجني ، وأخرى تطالب بمنع كتبي خبر
مشهور ، لم يكتبها صحفي ، ولا علماني ، ولكن كتبها لحية طويلة فتدلى
شبرين .

□ وحديث البخاري عن النبي ﷺ : " إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله
لا يلقى لها بالاً يرفعه الله بها درجات ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله
لا يلقى لها بالاً يهوي بها في جهنم " .

قال ابن حجر :

(قال ابن عبد البر : الكلمة التي يهوي صاحبها بسببها في النار هي التي
يقولها عند السلطان الجائر .

وزاد ابن بطال : بالبغي والمعي على المعمل ، فتكون سبباً لهلاكه وإن لم
يورد القائل ذلك ، لكنها ربما أدت إلى ذلك فيكتب على القائل إثمها ، والكلمة
التي ترفع بها الدرجات ويكتب بها الرضوان هي التي ينفع بها عن المعمل
مظلمة أو يفرج بها عنه كربة أو ينصر بها مظلوماً .

وقال غيره في الأولى : هي الكلمة عند ذي السلطان يرضيه بها فيما
يسخط الله .

قال ابن التين : هذا هو الغالب ، وربما كانت عند غير السلطان ممن يتأتى
منه ذلك ، ونقل عن ابن وهب أن المراد بها : التلطف بالمسوء والفحش ما لم يرد
بذلك الجحد لأمر الله في الدين .

(١) نيل مبيتك الحائلة لابن رجب ١/ ١٦١ .

وقال القاضي عياض : يحتمل أن تكون تلك الكلمة من الخنا والرفث ، وأن تكون في التعريض بالمسلم بكبيرة أو مجون ، أو استخفاف بحق النبوة والشرعية وإن لم يعتقد ذلك . (١٠)

ولأن أكثر علاقة الدعوة إنما هي بالحكام وبالناس ، في أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، وأن السلطان له سطوة وقوة يستطيع بها إزى الدعاة ، كان هذا التفسير واجب الإيراد هنا ، لبيان شناعة التثويب على الدعاة من الحسدة والمخالفين لهم ، وأن وصف الفتنة يتحقق به ، بل أعنى الفتنة وأهلكها ظلاماً وظلماً .

وكنا نعلم ذلك نظرياً ، ولا ندري خبر الواقع ، حتى ميزه لنا القاضي الفاضل الثقة بكر بن عبد الله أبو زيد لما اكتشف أن (من الأم المسالك : ما تسرب إلى بعض ديار الإسلام من ديار الكفر ، من نصب مشائق التجريح للشخص الذي يراد تحطيمه ، والاحباط به بما يلوث وجه كرامته .

ويجري ذلك بواسطة سفيه يمسأفه عن غيره ، متلاعب بدينه ، قاعد مزجر القلب الضامح ، سائل في خلقه ، مسموخ الخاطر ، صفيق الوجه ، مغبون في أدبه وخلقه ودينه) (١١) .

فماذا أفعل إزاء المخلوق المخترع للكلام .

من كان يخلق ما يقر لى فحيلى فيه قليله

لكن حيلة الله لكبر ، ويمكرون ويمكر الله .

□ برنامج الحماني المحركة .. الخرساء المنطقية

□ الركن الرابع : سلاطة اللسان علامة تامة على حصول الافتتنان .

كما قال الشافعي :

(إن الأفئدة مزارع الأسمن ، فازرع الكلمة الطيبة ، فإنها إن لم تثبت كلها : لبث بعضها . وإن من المنطق ما هو أشد من الصخر ، وأنفذ من الصبر ، وأور من الرحي ، وأحد من الأسمنة .) (١٢) .

(١٠) فتح الباري ١١ / ٣٦٧ .

(١١) تصنيف الناس بين الحق واليقين / ١٤ .

□ حتى في دار القضاء وعند التحاكم : لا يسوغ اتهام الخصم بالفاظ نابية ، وقد نفى العلماء ما قد يتوهمه البعض من ذلك قياساً على قول العباس لعمر حين شكاً طياً - راجع لجمعين - : قض بيني وبين هذا الكاذب الأثم ، كما في صحيح مسلم :

قال القرطبي :

(قال علماؤنا : هذا إما يكون فيما إذا استوت المنازل أو تقاربت ، ولما إذا تقاربت فلا تمكن الغشاء من أن تستطيل على أعراض الفضلاء ، وإنما تطلب حقها بمجرد الدعوى ، من غير تصريح بظلم ولا غصب . وهذا هو الصحيح وعليه تدل الآثار . ووجه آخر : وهو أن هذا القول أخرجه من العباس للغضب ، وسؤلة سلطة العمومة ، فإن العم صفو الأب) (أشار إلى هذا المازري والقاضي عياض وغيرهما) (١٧) .

□ وأغراً من عرفاً الطغنين : بكر بن عبد الله بن زيد .

ونامنه واضح ... (أنك ترى الجراح القصاب كلما مرَّ على ملا من الدعاة اختار منهم ذبيحاً ، فرماه بغذيفة من هذه الأكلاب شجرة) .

(ونرى دأبه التربص ، والترصد : عين للترقب ، وأذن للنجس) (١٨) .

(من كل أبواب سوء القول قد أخذ بنصيب ، فهو يقاسم القاذف ، ويقاسم البهات ، والفتات ، والنام ، والمغتاب ، وينصير الكذابين الوضاعين في أعز شيء يملكه المسلم : عقوبته وعرضه .) (١٩) .

(فإذا رأى المغبون في حظه من هبوط منزلته الاعتبارية في قلوب الناس ، وجفولهم عنه ، بجانب ما كتب الله لأحد أقرانه من نعمة . هو منها محروم . من القبول في الأرض ، وانتشار الذكر ، والنفاد الطلاب حوله : أخذ بنهوين حاله ونمه .) (٢٠) .

(وهكذا في سبيل مستغرق سبيل على ألسنة كالمسايط ، دأبها التريص ، فالنوثب على الأعراض ، والتمعض بالاعتراض ، مما يؤنن جراح الأمة ،

(١٧) مناقب الشافعي للمازري / ٣١٢ .

(١٨) تفسير القرطبي ٩ / ٦ .

(١٩) تصنيف الناس بين الظن واليقين / ٢٢ .

(٢٠) تصنيف الناس بين الظن واليقين / ٢٣ .

(٢١) تصنيف الناس بين الظن واليقين / ٣٤ .

ويُلغى الثقة في عطاء الملة ، ويغثال الفضل بين أفرادها ، ويقطع أرحامها تأسيساً على خيوط من الأوهام ، ومنازلات بلا برهان ، تُجرُّ إلى فتن تنق الأيواف ، وتضرب الثقة في قوائم الأمة من خيل العباد . فيفس المنتجع ، وينبت الهواية ، ويا ويجه يوم تبلى المرافز يوم القيامة (١٧) .

وتألم بكسر بن عبد الله بن عبد الله بن زيد من أناس (تثروا بشهوة التجريح ، ونسخ الأحاديث ، والتعلق بخيوط الأوهام ، فبهذه الوسائل ركبوا تبحر التصنيف للآخرين ، للتشهير بهم ، والتغفير ، والصّد عن سواء الصبيل .

ومن هذا المنطلق الواهي : غمّسوا المنتهم في ركاب من الأوهام والآثام ، ثم بسطوها باسدار الأحكام عليهم ، والتشكيك فيهم ، وخذشهم ، وإساق التهم بهم ، وطمس محاسنهم ، والتشهير بهم ، ونوزيعهم أشداتاً وعززين : في عقائدهم ، وسلوكهم ، ودواخل أعمالهم ، وغلجبت قلوبهم ، وتسير مقاصدهم ونياتهم . (١٨) .

ثم قال :

و (مرت في عصرنا ظاهرة الشعب هذه إلى من شاء الله من المنتسبين إلى السنة ودعوى نصرتها ، فاتخذوا التصنيف بالتجريح ديناً وديناً ، فصاروا إلهاً على أقرانهم من أهل السنة ، وحرّبا على رؤوسهم وعلمائهم ، يلحقونهم الأوصاف المردولة ، وينبذونهم بالانقلاب المستشفعة المهزولة ، حتى بلغت بهم الحال أن قاهوا بقولتهم على إخوانهم في الاعتقاد والسنة والأثر : هم أضرب من اليهود والنصارى ، وفلان زنديق !! وتعاملوا عن كل ما يجنب ديار المسلمين ، ويفرق أقاليمهم ، من الكفر والشرك والزندقة والإلحاد . (١٩) .

ولن يغير من وصف الفئة اجتماع عدد من أهل سوء معا ، وإطلاق اسم على جماعة تضمهم ، إذ أن ذلك من ظواهر الحياة ، وقد أشار إليها الشاعر فقال :

إن المريب يتبع المريباً

كما رأيت الذئب يتلو الذئباً (٢٠) .

(١٧) تصنيف الناس بين الفتن واليقين / ١٧ .

(١٨) تصنيف الناس / ٩ .

(١٩) تصنيف الناس / ٣٩ .

(٢٠) عن قصور القرطبي ٢١٣ / ٨ .

لأن لغة الريب واحدة ، وأمنياتهم مشتركة ، وقد اختلطت هواجسهم ، وتضاعفت لحون لهجاتهم ، وانتظمتهم الوساطوس ، فلا يستغرب أن يتجمعوا في فصيل ناشز ينادي عن الحرف المسائر والفقه المتوارث .

ولذلك رأى القرطبي أن يبقى العلم عزيزاً وأهل العزة والشرف فقط ، وأنه : (لا يجوز تعليم المبتدع الجدال والحجاج ليجادل به أهل الحق . ولا يُعلم الخصم على خصمه حجة يقطع بها ما له . ولا السلطان تأويلاً يتطرق به إلى مكاره الرعية . ولا ينشر الرخص في السفهاء فيجعلوا ذلك طريقاً إلى ارتكاب المحظورات وترك الواجبات)^(٢٢) .

كذلك (كره بيع السلاح في أيام الفتنة) (لأجل استعماله من قبل المشركي ، لصار بتسليح السلاح معيناً له على استعمال المحظور ، والإعانة على المحظور محظور ، فكره)^(٢٣) .

□ وعند شجقة المظلوم النبأ !

بل إن تكوين الهاميين لتنظيم وانتسابهم إلى جماعة يجعل واجب مقاومتهم أظهر ، قياساً على ما ذهب إليه الوزير الثقة يحيى بن هبيرة الدوري حين عتب على حديث الخوارج " يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية " فقال :

(في الحديث أن قتل الخوارج أولى من قتل المشركين ، والحكمة فيه أن في قتلهم حفظ رأس مال الإسلام ، وفي قتل أهل الشرك طلب الربح)^(٢٤) .

وواضح أن محل ذلك ما لم يكن المشركون قد غزوا ديار الإسلام .

إنما في إشارة ابن هبيرة إلىصاح عن أهمية نقاء الصف الداخلي وضرورة دفع عوامل التخريب والفتن ، ولسنا نجهل فوق جهل الجاهلينا فنزعم أن أهل الفتنة مرقوا من الدين ، وإنما أتينا بقول ابن هبيرة كمثل المنطق التقني الذي يلتفت إلى ضرورة تنقية صف المسلمين الداخلي إذا أردنا الجهاد ، وعلى هذا المنطق كان قياسنا .

(٢١) تفسير ٢ / ١٦٤ .

(٢٢) المرق ٢ / ٢٨٣ .

(٢٣) فتح الباري ١٥ / ٣٢١ .

وما بدنا ولا بانرنا ، وإما نحن ندافع .

وفي التاريخ قصص ومواعظ ترينا كيف تعدأ الفتنة بكلمتين ، ثم كيف تنتهي بنماء .

كمثل ما نقل الشاطبي عن ابن العربي في العواصم أن أبا القاسم عند الكرم بن هوازن القشيري صاحب الرسالة المشهورة قد ورد إلى مدينة السلام ببغداد من نيسابور ، فعقد مجلساً للذكر وحضر فيه كافة الخلق ، وقرأ القارئ " الرُخْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى " ، فصار بعض من هنالك ينادي بأن الأستواء للعود ، وثار إليهم أصحاب القشيري من العامة ، فاشتبكوا ، وكلا الطائفتين من أهل السنة ، (وثناور الفتنة ، وعلبت العامة ، فأحجروهم إلى المدرسة النظامية وحصروهم فيها ورموهم بالنشاب ، فمات منهم قوم ، وركب زعيم الكفاة وبعض الدالية فسكنوا ثوراتهم .) (٢٤) .

والمدرسة النظامية ما تزال بعض أحنائها عامرة ببغداد في سوق الشرايين قرب المستنصرية ، وصليت بمسجدها مراراً .

ثم إن صديقي الأستاذ نوري القاسم ، وهو من مشاهير السلفية ببغداد ، وشاركتة في التلمذة على شيخنا عبد الكريم الشخلي الملقب بصاغة ، رحمه الله ، قال لي :

يبدو أن شيخنا كان له علم بتفصيل الحادثة ، إما من كتاب أو مما توارثه علماء بغداد من أخبار ، فذهب بنا إلى المدرسة النظامية ، وكشط بعض الجص عن بعض جذرتها العتيقة ، فإذا ثلر النماء الحمراء المسودة تحت الجص ، وقال : هذه نماء من قتل في تلك الفتنة : جصصوا عليها ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وانا لم أسمعها من شيخنا حال حياته ، لكن صاحبنا نوري القاسم أخبرني بها .

فأنظر مدى الجهالة حتى تقضي إلى النماء .

ولذلك أجتزأ الشرع دفاع المظلوم عن نفسه . من أجل أن لا يتماهى الظلم ويتورط بعض المسلمين بتصديق ما يقال فيزداد الظالم عتواً وإيغالا حين يرى جمهرة تؤيده وتصدق له ، بل يحسن للمظلوم أن يبين الحقيقة ، ليس دفاعاً عن نفسه وتثبيتاً لحقه فقط ، بل دفاعاً عن مجتمع المؤمنين كله في أن يعيش بعيداً عن الفتق ، وفي قصص الجزائر ما يشرح ذلك .

□ شرط . قال الله تعالى : " لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ " النساء/ ١٤٨

قال القرطبي :

("قالت طائفة: المعنى لا يحب الله أن يجهر أحد بالسوء من القول إلا من ظلم فلا يكره له الجهر به .
ثم اختلفوا في كيفية الجهر بالسوء وما هو المباح من ذلك .

فقال الحسن : هو الرجل يظلم الرجل فلا يذغ عليه ، ولكن لبقل : اللهم أعني عليه ، اللهم استخرج حقي ، اللهم خلّ بينه وبين ما يريد من ظلمي .
فهذا دعاء في المدافعة وهي لكل منازل السوء .

وقال ابن عباس وغيره : المباح لمن ظلم أن يدعو على من ظلمه ، وإن سنّره فهو خير له ؛ فهذا إطلاق في نوع الدعاء على الظلم . وقال أيضاً هو والعدي : لا بأس لمن ظلم أن ينتصر ممن ظلمه بمثل ظلمه ويجهر له بالسوء من القول . (٢٥)
ثم قال :

(والذي يقتضيه ظاهر الآية أن للمظلوم أن ينتصر من ظالمه - ولكن مع التقصّد - وإن كان مؤمناً كما قال الحسن ؛ فأما أن يقابل التقف بالتقف ونحوه فلا .

قال : (وإن كان كافراً أرسل لملكك وادع بما شئت من الهلكة ، وبكل دعاء ؛ كما فعل ﷺ حيث قال : اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسلي يوسف . وقال : اللهم عليك بفلان وفلان : سبأهم .
وإن كان مجاهرًا بالظلم : دعي عليه جهراً ، ولم يكن له عرض محترم ، ولا بدن محترم ولا مال محترم .) (٢٦)

□ ولك أن تعجب مع بكر بن عبد الله بن زيد كيف أن هذه الفتن آتت ، (وكم أورت هذه التهم الباطلة من لذي للمكلم بها ، من خلفه في الصدر ، وبمعة في العين ، وزفرات تظلم يرتجف منها بين يدي ربه في جوف الليل ، نهجاً بكشفها ، ماذا يدب إليه مغيث المظلومين ، كسر الظالمين ، والظلم يخط في نومه ، وسهام المظلومين تتقذفه ؟) (٢٧)

(٢٥) تفسير القرطبي ٢/٦

(٢٦) تفسير القرطبي ٤/٦

(٢٧) تصنيف ابن تيمية ٢٥ / ٢٥

لكن عجبني كبير ، إذ من أراءه أنْ تُمّ لمعة حبوسة في عوشي ونحن ما
تلاقينا ؟

❏ تربية شافية شعارها " جَلَمَ إِلَى الطَّرِيقِ "

❏ ومع ذلك ، ومع جواز اندفاع ، فإنه مشغلة ، يلهي المصلح عن المضي في
خطته ، وإن (العلماء ورثة الأنبياء ، ينبغي أن يغضوا عن الجهلة الأغبياء
الذين يطعنون في علومهم ويَلْعَوْنَ في قوالهم ويفهمون غير مقصودهم ، كما
فعل المشركون في القرآن المبين فقالوا : لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه
لعلكم تخطئون .

فكما جعل لكل نبي عدوا من المجرمين ؛ جعل الله لكل عالم من المقربين
عدوا من المجرمين . فمن صبر من العلماء على عدواة الأغبياء كما صبر
الأنبياء : صبر كما نصروا ، وأحر كما أجزوا ، وظفر كما نظفروا .
وكيف يفلح من يعادي حزب الله ؟) (٦٨) .

فكما أن المسلم مطالب بالبعد عن الفتن وأسبابها ، والشقاق ، وقيل وقال ،
فإنه مطالب أيضا باستقبال ما يكون من اعتداء عليه استقبالا حسنا ، بهرود قلب
وهذوء أعصاب ، طلبا للثواب .

وروي عن ابن عمر قال :
(قرض من عرضك ليوم فتركه) .

قال القرطبي : (يعني من منك فلا تأخذ منه حقا ، ولا تقم عليه حدا ، حتى
تأتي يوم القيامة موفر الأجر .) (٦٩) .

فابن عمر يجعله قرضا ، كالصدق ، وكمن يقرض الله قرضا حسنا ،
والمؤمن لا يعجز عن ذلك إن نظر بعين العاقبة ورنا نحو الدرجات العلى ،
وقد صرح القرطبي بهذا ونص على أن التصديق يكون من المال ، ويكون من
العرض ، واستشهد بحديث أبي ضمضم ؓ الذي كان إذا خرج من بيته قال :
اللهم إني قد تصدقت بعرضي على عبائك .

والشاعر يُخلد هذه الخصلة الفلانة في الإيمان ، فيقول :

(٦٨) (للمزين عبد السلام في قواعد الأحكام ٢٤ / ١ .

(٦٩) تفسير القرطبي ١٥٨ / ٣ .

وَبَقُصْتُمَا ، فَتَرَى الْأَتْرَافَ مَسْفُورَةً

لَا صَفْحَ كَذَلِكَ ، وَلَكِنْ صَفْحَ أَحْلَامٍ .

□ وفي تربية الملوك والقوم الذين هي الثرى الذين يطلبون الأوفى .

● يفخر بها معاوية رضي الله عنه فيقول : (إِنِّي لَأَرْفَعُ أَنْ يَكُونَ ذَنْبُ لَوْزَنْ مِنْ حُلْمِي) (٢٠) .

فَتَنْتَبُ الذَّنْبُ مِمَّا كَثُرَ فَإِنْ حُلِمَ الرَّأْسُ أَعْظَمَ مِنْهُ .

● وهي التي صاغت المنصور العباسي فتملقوا له بها حيث أني برجل لبعاليه ، فقالوا له : (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ : الْإِنْتِقَامُ عَدْلٌ ، وَالنَّجَازُ فَضْلٌ ، وَلَنْ نَعِذُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنْ يَرْضَى لِنَفْسِهِ بِأَوْكُسِ النَّصِيبِينَ دُونَ أَنْ يَبْلُغَ أَرْفَعِ الدَّرَجَتَيْنِ) (٢١) .

□ ويتأكد ذلك إذا ناب للمميء واعتذر ، وفي فانون المروءة له :

يَسْتَوْجِبُ الْعَفْوَ الْفَتَى إِذَا اصْطَرَفَ

ثُمَّ انْتَهَى عَمَّا لَئَاهُ وَانْتَرَفَ (٢٢) .

فَالْإِقْرَارُ ، وَالتَّمْلِقُ ، وَالْاعْتِذَارُ ، وَالتَّوَقُّفُ ، كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْإِحْسَانِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَقَابِلَهُ إِحْسَانُ الْمُتَمَكِّنِ وَالْكَبِيرِ .

وهي الإيجابية التي عرفها الإمام الشافعي فأوجبها عليك ونصحك ...

وَلَا تَأْخُذْ بِعَثْرَةِ كُلِّ قَوْمٍ

وَلَكِنْ قُلْ : هَلُمَّ إِلَى الطَّرِيقِ

فَإِنْ تَأْخُذَ بِعَثْرَتِهِمْ يَقْلُوا

وَيَبْقَى فِي الزَّمَانِ بِلَا صَدِيقٍ . (٢٣) .

(هَلُمَّ إِلَى الطَّرِيقِ) هذه هي الروح الإيجابية السامية ، وهي عنوان خطة تربية كاملة .

(٢٠) المجالس الننبوري ٢ / ٥٨٠ .

(٢١) المجالس الننبوري ٢ / ٥٩٥ .

(٢٢) عن تفسير القرطبي ٧ / ٢٥٥ .

(٢٣) مناهج الشافعي للزوي ٣٠٩ .

والأمر أكبر من أن تنزل فيه إلى كلام ، بل اصعد وحلق مع الاهتمامات
الكبار ، مع خطة الاستراتيجية ، ومع الهدف بعيد .

□ مَنْ ذَكَرَ الدُّعَاءَ بِسُوءٍ فَهُوَ عَلَىٰ غَيْرِ سَبِيلٍ

الركن الخامس : الانتصار للمظلوم واجب ، ووصف الأحوال حق .

فعما يستفاد من قصة الإفك واضطراب عائشة لمرد ما وقع لها :
(جوزا حكاية ما وقع للمرأة من الفضل ولو كان فيه مدح ناس وذم ناس إذا
تضمن ذلك إزالة توهم النقص عن الحاكي إذا كان بريئاً عند قصد نصيح من
يدلغه ذلك ثلاً يقع فيما وقع من سبق ، وأن الاعتناء بالسلامة من وقوع للغير
في الإثم وتحصيل الأجر للموقع فيه) (٢١) .

وفي سورة يوسف :
" وَقَالَ الْمَلِكُ فُتُونِي بِهِ فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ فَمَا تِلْكَ
بِالْشُّعْرَةِ الثَّانِيَةِ قُلْ لَّيْسَ لِيَ فِيهَا لُبٌّ " .

قال النسفي :
(فيه دليل على أن الاحتهاد في نفي التهم واجب وجوب اتقاء الوقوف في
مواقفها) (٢٢) .

وكما يكون ذلك من المقته النري : يكون من العلماء الناهين عن المنكر ،
يهادرون إلى الدفاع عن الدعوة ، كالقول الحسن الذي وفق له الشيخ الفاضل
بكر بن عبد الله أبو زيد في الانتصار للعلماء العاملين ، فإنه ينتصر للعالم
المعتمد (حسبة الله ، لا دفاعاً عن شخصه فصعب ، بل وعن حرمان علماء
المسلمين ، ومنهم دعائهم ورجال الحسبة فيهم ، إذ بدأ لقاء ما يحملونه من
الهدى والخير والبيان : اختراق ظاهرة التجريح لأعراضهم ، بالوقعة فيهم ،
وفري الجرحين في أعراضهم وفي دعوتهم) (٢٣) .

(ولعظم الجناية على العلماء : صار من المعقود في أصول الاعتقاد : "
ومن ذكرهم بسوء فهو على غير سبيل " . وعلى نحوه كلمات حسن نحدد
من الأمة الهداة) .

(٢١) فتح الباري ٨ / ٣٧٧ .

(٢٢) تفسير الشامي ٢ / ١١١ .

(٢٣) تصنيف فتن بين الفتن والفتن / ٥ .

ومما استحسنه منهم : أنهم (لم يتخلفوا في كهوف القعدة الذين صرّفوا
وجوههم عن الالم أمّتهم وقالوا " هذا مثمنل بارد وشرب ") (بل نزلوا
ميدان الكفاح ، وساحة التصير بالدين ، وهم الذين يُنبؤون عن مقياس العظمة
العصامية التاريخية في أشباحهم المضمورة ، لا العظمة العظامية الموهومة ،
كما لبعض أصحاب الترتب والشارات) .

ورأى (ابن القيم ، والأقذار ، وآثارها الحسان ، المعتمدة على مسارب
الزمن ، لا تقوم بالجاه ، والمنصب ، والمال ، والشهرة ، وكيول المدائح ،
والألقاب ، وإنما قوامها وتقويمها بالفضل ، والجهاد ، وربط العلم بالعمل ، مع
ثبل نفس ، وأدب حم ، وُحمن سمث) .

وأن النصر للمظلوم هي (من محاسن الإسلام وأبواب الجهاد ، وتعلن
الغذارة لنزوي النفوس الشريرة خملة الشقاق والشغب أن على الدرب رجالاً
بالمرصاد ، على حد قول الله تعالى " فشرذ بهم من خلفهم لعلهم يذكرون " .
فتسمع نفوسهم) .
كما إن فيها (سلوة لمظلوم مضرج برماح الجراحين) (٢٧) .

ونحن نشهد أنه قد قام الشيخ جزاء الله خيراً بواجب النصر خير قيام .

□ كن صاحب الميزان المستريح ، ولا تكن صاحب القلب الجريح

□ الركن السادس : واجب الجميع في التعطف والبراءة من الفتن .

وفي كتاب " العوائق " ورسالة " قبائح الفتن " مواضع كثيرة تلقتي مع
معاني هذا الركن .

• وأول البراءة الدعاء إلى الله والاستعانة به .

وقال ابن مسعود :

(لا تقولن لأحدكم : اللهم اعصمني من الفتنة ، فإنه ليس أحد منكم يرجع
إلى مال وأهل وولد إلا وهو مشتمل على فتنة ، ولكن ليقل : اللهم إني أعوذ بك
من مضلات الفتن) (٢٨) .

(٢٧) تصنيف الناس / ١٨

(٢٨) تفسير القرطبي ١٨ / ١٢٩ .

• ومع ذلك نتأول خيراً ، كما تأولت أجيال المسلمين من قبل حين ضربوا للمثل المشهور فقالوا :
(لا تكرر هوا الفتن ، فإنها حسنة المناقبين) (٢٩) .

• ورأس أخلاق التعفف : ظن الخير بالمؤمنين ، للآية الكريمة :
" لولا إذ سمعتموه من المؤمنين والمؤمنات بأنفسهم خيراً وقالوا هذا إفك مبين " .

قال الرازي :
(وهذا جملة الأدب التي كان يلزمهم الإتيان بها) (والمراد : كان الواجب على المؤمنين إذ سمعوا قول القائل أن يكتنبوه ويشنفوا بإحسان الظن ولا يسرعوا إلى التهمة فيمن عرفوا فيه الطهارة .

وما هنا سؤالات :
السؤال الأول : هلا قيل : لولا إذ سمعتموه ظننتم بأنفسكم خيراً وقتلتم ؟ فلم عدل عن الخطاب إلى الغيبة وعن المنعمر إلى الظاهر ؟

الجواب : ليدالغ في التوبيخ بطريقة الالتفات ، وفي التصريح بلفظ الإيمان دلالة على أن الاشتراك فيه يقتضي أن لا يظن بالمسلم إلا خيراً ، لأن دينه بحكم يكون المعصية منشأ للضرر ، وعقله يهده إلى وجوب الاحتراز عن الضرر ، وهذا يوجب حصول الظن باحترازه عن المعصية ، فإذا وجد هذا المقتضى للاحتراز ولم يوجد في مقابلته راحح يساويه في الفوة : وجب إحسان الظن ، وحرّم الإقدام على الطعن .

السؤال الثاني : ما المراد من قوله : بأنفسهم ؟

الجواب : فيه وجهان :

الأول : المراد أن يظن بعضهم ببعض خيراً ، ونظيره قوله " ولا تلمزوا أنفسكم " ، وقوله : " فاذنوا أنفسكم " ، وقوله " فإذا دخلتم بيوتنا فصلتوا على أنفسكم " ، ومعناه أي بأمتالكم من المؤمنين الذين هم كأنتفسكم .

(الثاني : أنه جعل المؤمنين كالنفس الواحدة فيما يجري عليها من الأمور ، فإذا جرى على أحدهم مكروه فكانه جرى على جميعهم .) .

(قال أبو بكر الرازي : هذا يدل على أن الواجب فيمن كان ظاهره العدالة أن يظن به خيراً) (وهو يدل أيضاً على قول أبي حنيفة رحمه الله في أن المسلمين عدول ما لم يظهر منه ريبة ، لأننا مأمورون بحسن الظن .) (٤٠).

• وينزل الناس منازلهم الثلاثة بهم .

إذ ليس هو واجب المفتون أن يثوب فحسب ، وواجب المتهتم أن يصبر ، وإنما هو أيضاً واجب السامع أن يحسن الأخبار ، ويرفض الوشاية ، ويفترض احتمال الأعراض الشخصية والثارات الدنيوية وراء العز والقبح ، وبذلك يكون كما كان الشاعر إذ قال :

• جندي لكل مخاصم ميزاته (٤١) .

فالمسلمون منزل ودرجات ، والنفوس شتى ، ومن غير العدل أن يبنى أحداً لنفسه ميزاتاً واحداً يحشر بين جوانبه الضيقة كل ضروب الخلاف والشكال المختلفين ، ولكن يقومع بنسبية تلبيق بالمقامات وأهلها ، ويعدد موازينه ، ويلجأ إلى تمحيص ورفض وقبول ، ولهجة الصديق غير خلفية ، كما أن لجلجلة الريب طغية ، والقلب الذكي يدعو صاحبه إلى أن يفرس إلى أعصى مما تنهى به الظواهر ، ونمط الإيمان يحثه على أن يحافظ إزاء أعراض الناس وسمعتهم وممارساتهم ونوايخهم ، وليس أجمل عند أهل الفن من تقية الصالحين وتزيينها بكون برافة ، ووردي وأخضر ، ولا يعلق الأسود المكفهر ويلطخ به البياض ويسرف غير نوقى منتكس نمده نفس جبلت على النطق ، أو عوقبت بذنب فنفرت عن الغرف والحسن ، وطربت للشكوك ، فعكرتها الوسوس .

• ويسعك السكوت والإعراض إن جوبهت .

إلا أن نجيب ؟

(نذكر أن أعرابياً منياً آخر ، فأعرض المسبوب عنه ، فقال له الصاب : ليك أعني ! فقال له الآخر : وعك' أعرض) (٤٢) .

(٤٠) تفسير ١٥٤/ ٢٣ .

(٤١) شطر لورده القرطبي ١٠/ ١٠ .

(٤٢) تفسير القرطبي ١٠٢/ ١ .

وكانها للدعاة موعظة يوم الفتن ، فإن المفتتن يلج ، لكن العفيف يبالغ في الصمت .

• ويحك أن تغفل أسرار من يريد أن يفشي لك الأسرار وخفايا أخبار الناس ، أبس لأن ذلك من الفضول والعدوان فحسب ، وإما لأن في قبولك ذلك فتح باب الفتق على نفسك أيضاً ، وتشغل القلب .

وفي الحكمة : أن رجلاً قال لصديقه : أريد أن أخشي إليك مرأ تحفظه علي ! فقال : لا أريد أن أجعل صدري خزانة شكوك ، فبقلي ما ألقك ، وبزقني ما أركك ، فتبيت بإفشاءه مستريحاً ويبعث قلبي جريحاً .

فقبولك الأسرار تكمير فعلي لأرحمتك وخططك والسلب حياتك اليومية ، وهو ورطة لا نعرف للتخلص منها مخرجاً .

هكذا تقرير للمجربين .

• فإن قارفت وكبت من قريب ، فاكذب :

• رسالة براء ، أن :

صحبتك إذا عيني عليها عشاوة

فلما تجلست: قطعت نفسي الوهمها (١٢) .

• ورسالة ولاء ، أن :

إذا كبت الوشون "عدنا لوصلنا

وعاد التصافي بيننا والوسائل" (١٣) .

❏ ونتعالي على خلاف حول منصب ودرجهم

ويبقى خلاف الدعاة في الأمور الدنيوية في عداد الأمور القبيحة ، من خلاف حول مال أو منصب ، وعليهم القزم العناب إذا حاول الشيطان أن ينزغ بينهم ، ولئن يقترب الداعية من التواضع فيهم نفسه خير له من أن يبتعد

(١٢) تفسير القرطبي ١/ ١٣٤ .

(١٣) تفسير القرطبي ١/ ١٠٤١ .

بالتأويل والنظن والمزلحمة والحرص والإلحاح ، وهذا الاقتراب سابقة من جميل الأخلاق سبقك لها الصحابي الجليل عبادة بن الصامت ، فحين سُئل عن الأتقال وكونها لله ولرسوله وسبب الوصية بإصلاح ذات البين " فأتقوا الله وأصبحوا ذات بينكم " قال :

(فينا نزلت أسحاب بدر نزلت حين اختلفنا في النفل ، وساعت فيه لأخلاقنا ، فنزعه الله من أيدينا وجعله إلى الرسول ، قسمه رسول الله ﷺ عن يواه .) (١١) أي عن سواء .

فقد اتهم نفسه ومن معه بمسوء الخلق ، وهم أشرف الصحابة أهل بدر ﷺ ، وذلك منه تواضع واضح ، وكفاه يريد أن يلقن لجيل المؤمنين فضيلة اتهم النفس ومعلمتها إذا أخذ الجدل حول دينار أو صدقة ، فازدراء الذات والصاق صفة سوء الأخلاق إذا تصاعدت قفعة العناصير هو حسن الأخلاق بتمامها وجذر مكارمها ، وبه مضت هذه البكرة العبادية وترسخت درسا بليقا يعظ دعاء الإسلام أن ينظروا إلى الأجر الأجل ، وإلى ما ينخره الله للعاملين بصمت ، إذ ثم هناك المغفم .

قال القرطبي في قوله تعالى " فاتقوا الله وأصبحوا ذات بينكم " .
(دلّ هذا التصريح بأنه شجر بينهم لاختلاف أو مالت النفوس إلى التشاخ) (١٢) .

□ المحكمة الدعوية

□ وأهم شروط نظرية درء الفتن : إحالة الخلاف إلى محكمة دعوية ، من أجل تحقيق العدل أولا من قبل طرف ثالث غير الأمير والتابع الذي اختلف معه ، ومن أجل تجنب مقالة سوء تشكك في عدل الأمير إذا عاقلب المعسرة وأنهم بأنه الخصم والحكم في أن واحد .

□ والذي ألقمه أن نقص الأمير يجب أن تكون ذات حساسية مفرطة بحيث يفهم نفسه كما فهمها عمر بن الخطاب لما قال في أول خطبة له : (أيها الناس : إن الله قد كفني أن أصرف عنه الدعاء) .

(١١) تفسير القرطبي ٢٢٩/٧ .

(١٢) تفسير القرطبي ٢٣٢/٧ .

قال العز بن عبد السلام :

(ومعنى صرف الدعاء عن الله : أن ينصف المظلومين من الظالمين ، ولا يحوجهم أن يسألوا الله ذلك . وكذلك أن يدفع حاجات الناس وضرورتهم ، بحيث لا يحوجهم أن يطلبوا ذلك من رب العالمين .

فما أفصح هذه الكلمة وما أجمعها لمعظم حقوق المسلمين !)^(١٦) .

وهذا الإنصاف إنما يتحقق إذا وجدت محكمة دعوية وشهر وخودها بين الدعاء ، لينجا إليها كل مظلوم من الدعاة يحس أن القيادة ظلمته أو أحد إخوانه ظلمه ، وعلى ذلك فإن الظلم الداخلي للجماعة يجب أن يحوي مادة صريحة توجب قيام المحكمة وتحدد صلاحياتها ، وأن يسمى الحاكم من قبل مجلس الشورى .

□ بل نحن نفهم الأمر أبعد من ذلك ، ونعتقد أن القائد ينبغي أن يحاسب نفسه وإن يقتصر من نفسه إذا اعتدى على أحد من الدعاة .

قياساً على السلطان .

قال القرطبي :

(وأجمع العلماء على أن على السلطان أن يقتصر من نفسه إن تعدى على أحد من رعيته ، إذ هو واحد منهم ، وإنما له مزية النظر لهم كالوحي والوكيل ، وذلك لا يمنع التفاضل ، وليس بينه وبين العامة فرق في أحكام الله عز وجل .) .

(وروى أبو داود والطبراني عن أبي هريرة قال : خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : ألا من ظلمه أميره فليرفع ذلك إليّ فليده منه ، فقام عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين : لئن أقب رجل من أهل رعيته لنقصته منه ؟ فقال : كيف لا نقصته وقد رأيت رسول الله ﷺ يقتص من نفسه !)^(١٧) .

□ ويجوز أن يتولى الحكم داعيتان ، لقوله تعالى : " نَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّبْتَكِمُ " .

(١٦) قواعد الأحكام ١/ ١٣٣ .

(١٧) ١٧٢/ ٢ .

قال ابن العربي :
 فيها (دليلٌ على أنه يجوز أن يتولى فصل القضاء رجلان ، وقد
 منعه الجهلة) .

(فإن اتفقا : لزم الحكم) (وإن اختلفا : نُظر في غيرهما)^(١٨) .
 ويجوز أن يتولاه ثلاثة أو خمسة ، ويكون الحكم بالأكثرية .

□ وتخضع المحكمة خضوعاً صارماً لطرق الحكم والقضاء الشرعي العام ،
 بحيث تتبع البرينات ، ولا يعلى الأمير أو القاضي من ذلك بسبب مكانته ، بل
 يطالب بتقديم البرينة ، وذلك - كما يقول القرافي - : (ربما اجتمعت الأمة على
 أن الصالح النقي الكبير العظيم المنزلة والشأن في العلم والدين ، بل أبو بكر
 الصديق أو عمر بن الخطاب : لو ادعى على نفق الناس وأدناهم درهما لا
 يصدق فيه ، وعليه البرينة ، وهو مدع ، والمطلوب مدعى عليه ، والقول
 قوله مع يمينه .
 وعكسه : لو ادعى الطالح على الصالح لكان الحكم كذلك) .^(١٩)

لكن مع ملاحظة أن الأمير ، أو مجلس الشورى الذي أحييت إليه حقوق
 الأمير : يجتهدان في التوقيات والتقديم والتأخير ، وليس المنصب من الحقوق
 المكتسبة للعضو حتى يتظلم إذا لم تُسند إليه ولاية ، ولكن العزل يصح فيه
 التظلم ، فإذا أباد الأمير أن السبب يكمن في ضعف الأداء : كان القول قوله ،
 ولا يمكن للمحكمة أن تجبره ، إذ لا معنى للإمرة إن لم تصاحبها صلاحية
 الفراسة والنقد للدعاء ، ولما إذا كان السبب إدعاء خيانة أو مخالفة وأن العزل
 خرج مخرج العقوبة : فإن من حق المحكمة أن تحكم .

ولا يقال هنا أن الأمير عندئذ مسلحاً إلى إدعاء الضعف كلما أراد عزل
 أحد ، إذ أن لبقية الدعاة حاسة نقدية كذلك ، وليس من مصلحة سمعة الأمير أن
 يسرف في إدعاء ضعف الثقات ، إذ أن النتيجة سترتد إليه في صورة من
 الاستنكار الجماعي والانتصار للمعروف القوي المذهب بالضعف .

□ وليس معنى التزلم المحكمة طلب البرينات أن تتساوى البرينات في
 أهميتها ، إذ لا تأتي كل مدع بعدد كبير من الشهود يشهدون له ، ولكن المحكمة
 ترجح شهادة على أخرى وفق قواعد الجرح والتعديل ونظرية الشروط التي
 ذكرناها ، وقد تُرجح شهادة واحدة على شهادات عديدة .

(١٨) أحكام القرن ٢/٦٧٥ .

(١٩) الفروق ٤/٢٦ .

قال القرافي :
(قال أصحابنا وغيرهم من العلماء :
إذا تعارضت البيّنات في الشهادة : يُقبل الترجيح بالعدالة) (٥٠) .

ثم قال :
(إن الحكومات * بما شرعت لدرء الخصومات ورفع التظالم
والمنازعات ، فلو ربحنا بكثرة العدد لأمكن للخصم أن يقول : أنا أزيد في
عدد بيّنتي ، فمنهله حتى يأتي بعدد آخر ، فإذا أتى به قال خصمه : أنا أزيد
في العدد الأول ، فمنهله حتى يأتي بعدد آخر أيضاً ، فيطول النزاع وينتشر
الشغب ويبطل مقصود الحكم . أما الترجيح بالأعدلية فلا يمكن
للخصم أن يسعى في أن تصير بينته أعدل من بينة خصمه بالديانة والعلم
والفضيلة .) (٥١) .

وذهب الفقيه المهلب شارح البخاري إلى الإقرار بقاعدة (التفاضل بين
الشهود بقدر عقلهم وضبطهم ، فتقدم شهادة الفطن البهظ على الصالح
البليد .) (٥٢) .
وهذا جري واضح مع مفاد نظرية التوثيق .

□ كما (أن للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال وتعددت البيّنات أن يستدل
بالقرائن على الترجيح .) (٥٣) .
وما أكثر هذه القرائن أمام القاضي الدعوي ، لأنه إنما يقضي بين دعاة
يعيشون في مجتمع خاص ، فيقلب أن تكون أحوالهم معروفة للقضاء منهم ،
والقاضي من هؤلاء القضاة ، وليس الأمر كما في القضاء بين عامة
المسلمين ، إذ لا يعرف القاضي أطراف الدعوى ، لسعة المجتمع العام . وهذه
الملاحظة تمثل أحد الفروق المهمة بين القضاء الدعوي والقضاء العام .
□ وإذا أتهم الأمير أحد الدعاة بتهمة رديئة غير ضعف الإدارة ، فهل يجوز
للمحكمة أن تفتش أوراق الداعية المتهم ، أو أن تتجسس عليه ، أو أن تأمر
جهة ثالثة بذلك أقرب إلى الحياد ؟

(٥٠) لقروى ١٦/١ .

(٥١) أي التحكم في القضاة .

(٥٢) لقروى ١٧/١ .

(٥٣) فتح الباري ١/ ١٥٠ .

(٥٤) فتح الباري ٧/ ٣٢٦ .

الأظهر عندي أنه يجوز قياساً على ما أجاز الفقهاء من ذلك .

قال البخاري : باب من نظر في كتاب من يُحترق على المسلمين ليستبين أمره . أي : وماله .

ولورد فيه حديث للمرأة التي أرسلها حاطب بن أبي بلتعة .

قال ابن حجر :

(كأنه يشير إلى أن الأثر الوارد في النهي عن النظر في كتاب الغير يخص منه ما يتعين طريقاً إلى دفع مفسدة هي أكبر من مفسدة النظر . والأثر المذكور أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ : من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكانما ينظر في النار . ومنه ضعيف) .

ثم نقل عن ابن بطل قوله (وما روي أنه لا يجوز النظر في كتاب أحد إلا بإذنه لما هو في حق من لم يكن متهماً على المسلمين ، وأما من كان متهماً فلا حرمة له .)^(٥١) .

لكن هذا الأمر حساس جداً في المحيط الدعوي ، وله آثار تربوية سلبية عديدة ، وللداعية "حرمة" ، ولذلك أرى أن المحكمة عليها أن تستأنن مجلس الشورى في ذلك ، لئلا يساء الاستعمال ، وإذا كان أحد أعضاء المجلس هو المتهم فيكون استئذان القيادة ، وإذا كان أحد أعضاء القيادة هو المتهم فيتم استئذان مكتب الإرشاد .

وفي البخاري : (أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليُصلح بينهم .) .

قال ابن حجر :

(واستنبط منه : توجه الحاكم لسماع بعض الخصوم إذا رجع ذلك على استحضارهم .)^(٥٢) .

والذي أراه أن تلك مندوب إليه في المحاكم الدعوية ، لأن انعقاد المحكمة في الصورة العرفية الشائعة بين الناس ومجيء الدعاة لها فيه معنى من تصعيد الخلاف الذي ينظر فيه الحاكم ، وفيه الوصول إلى نقطة المفصلة والتكليف في إثبات الحقوق ونفيها ، وذلك يورث الغلظة والقطعية

(٥١) فتح الباري ١١ / ٤٩ .

(٥٢) فتح الباري ٣ / ٢٦٠ .

والتنظر بين الدعاة ، وإنك يترجح عندي ذهب الحكم الدعوي إلى مكلن
المختلفين ، إذ تكون معني الأخوة والإصلاح والتجاوز أذاك أقرب ، تبعاً
للاستمرال الذي عليه من اختلف ، ولقريهم من الدعاة الذين يحبون معهم
الحياة العلفية اليومية المستمرة ، فيكون بعض حياء ثم يستولي على
المدعي والمدعى عليه ، ويكون إتصاف لحد على التسهيل ينصح به
الأقران ، وهذه احتمالات اجتماعية معهودة في أولى من صرامة وبيوسة
تحيط بمجلس القضاء تضيق المجال على العاطفيات أن تجد لها دوراً في
التسويات الرقيقة الهلينة التي هي سليفة الدعاة اليومية ، والمفروض أن
الحاكم الدعوي أوفر استعداداً للغة القلوب من لغة العقول والنصوص ، وإنما
ذلك هو القاضي الموق الذي يفصل بين العامة بالأحكام ، وأما الداعية
المفترض الذي يكلف بالقضاء فإن لمسة حذية منه تكفي في أن يطلب
الطرفان منه التناظر وتجاوز شكليات النظم .

□ لكن ذلك لا يكون على طول المدى ، وإنما يجب أن نبدي حزمأ نجاه
المفتتن ، وأن نعاقيه بالتفصل إذا رأينا أن مصلحة الجماعة تقتضي ذلك .

وقد يكون مع الفصل هجر وتترك السلام على المفتتن ، أو يهجر لمدة
محددة دون فصل ، فإن شاء الانتصار لنفسه بعدها ابنعد ، وإن شاء التواضع
والقوبة والحرص على أجر العمل الجماعي رجع معذراً . لو يكون فصل
بكون هجر من أجل استمرار محاولة لإرقاه له لعله يعتدل ويعدل عن توليا
سوء انتقامية ، وكل ذلك نسبي تبعاً لدرجة عصيانه وقوة الجماعة وطبيعة
الظرف ، وكل ذلك نثبتته بالتجارب على عقوبة وهجر أهل المعاصي .

قال البخاري : باب من لم يسلم على من ائترف لقباً ، ولم يرد سلامه حتى
تتبين توبته .

قال ابن حجر : (وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يسلم على الفاسق ولا
المبتدع . قال النووي : فإن اضطر إلى السلام بأن خاف ترتب مفسدة في دين
أو دنيا إن لم يسلم : مسلم . وكذا قال ابن العربي وزاد : ويؤوي أن السلام أسم
من أسماء الله تعالى ، فكأنه قال : والله رقيب عليكم . وقال المهلب : ترك
السلام على أهل المعاصي مثنة ماضية ، وبه قال كثير من أهل العلم في أهل
البدع ، وخالف في ذلك جماعة .)

(وألحق بعض الصنفية بأهل المعاصي من يتعاطى خوارم المروءة ،
كثرة المزاح واللايو وفحش القول .) (٥١) .

وشرح ابن تيمية جانب التسمية في ذلك فقال :
(الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقتلهم وكثرتهم ،
فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العالمة عن مثل حاله ، فإن
كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشر وخفيتها :
كان مشروعاً . وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك ، بل يزيد الشر ،
والهجر ضعیف ، بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته : لم يشرع
الهجر ، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر .

والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف ، ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قوماً
ويهجر آخرين ، كما أن الثلاثة الذين حلقوا كانوا خيراً من أكثر الموثقة
قلوبهم ، لما كان أولئك سادة مطاعون في عشارهم ، فكانت المصلحة الدينية
في تأليف قلوبهم ، وهؤلاء كانوا مؤمنين ، والمؤمنون سواهم كثير ، فكان في
هجرهم عز الدين وتطهيرهم من ذنوبهم ، وهذا كما أن المشروع في العدو
القتال تارة ، والمهادنة تارة ، ولأخذ الجزية تارة ، كل ذلك بحسب الأحوال
والمصالح .

وجواب الأئمة - كأحمد وغيره - في هذا الباب مبني على هذا الأصل ،
ولهذا كان يفرق بين الأئمة التي كثرت فيها البدع ، كما كثر القدر في
البصرة ، والنجهم بخراسان ، والتشيع بالكوفة ، وبين ما ليس كذلك ، ويفرق
بين الأئمة المطاعين وغيرهم ، وإذا عُرِف مقصود الشريعة : سلك في
حصوله أوصال الطرق إليه .) (٥٢) .

□ وقد خطب فينا الأستاذ أبو محمد يوماً فقال :
(حين تمر الجماعة في ظرف صعب فإن الصعوبة تكون مصدر تربية
للدعاة ، ولكن كما يربي ذلك الدعاة فإن الظرف ربما يتبع تخلفاً أخلاقياً ، لأن
الجماعة لا تخلص من فوضوي ، فإن كان ما يأتيه صغيرة : دخلت في باب
الغف ، وإن كان كبيرة : فلربما يكون تفضيل منع العقوبة مداً للذريعة ، لكن
هذه المسامحة تغريه ، فيزداد في السوء ، ويورط غيره ، وينتصب قنوة لمن

(٥١) فتح الباري ١٣ / ٢٧٨ .

(٥٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٨ / ٢٠٦ .

يشاغب . وهذه ظاهرة من ظواهر المحن ، وتقع أثناء الهجرة من البلاد ، وقل من المربين من ينته لها .

إن العقوبة في الجماعة مفتاح خير ، ولابد منها ، وإلا شاع بين الدعاة التحاسد والتباعد ، ويصل الأمر إلى الكذب لحيثاً ، ولا ينبغي التوسع في الأخذ بسد الذرائع بمجرد ورود هاجس من أن فلاناً يقدر على إحداث فتنة ، أو على إهالة لسان .

الشائع الآن هو قول العفو ، ولم تشمل ، وإن ظنرك لا تخلعه .
وليس الأمر بهذا الإطلاق ، بل لابد من تربية الفوضويين بفصل فوضوي منهم يكون عبرة لهم .)

وهذا منطق صحيح ، ولكن ذلك لا يلغي حق الأمير في أن يفض الطرף في وقت الشدة والحرج عن المصيبة إذا خشي منه نفورا يجمله عند عقوبته على الانتقام لنفسه بكشف سر العدو أو غير ذلك من وجوه الضرر .
والأصل في ذلك ما ذكره الفقهاء من تحميل الحدود في دار الحرب ، ورووا مقالة عمر في كتابه إلى عسائه :

(ألا يجلدن أمير الجيش ولا السرية أحداً حتى يخرج إلى الدرب كافلاً ، لنلا بلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار .) (١٨٨) .

(وهكذا نقل عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه كان ينهى أن تقام الحدود على المسلمين في أرض العدو مخافة أن تلحقهم الحمية فيلحقوا بالكفار) (١٨٩) .

□ والأظهر في الأحكام الدعوية : تحميل خطية الصلح ، فإن " الصلح خير " بنص القرآن ، إذا تأكدت نوايا الجميع ، ويمثل الصلح الركن السابع في نظرية درء الفتن ، وإلا فإن المخادعة مقبولة .

و (الصلح الجائز بين المسلمين هو الذي يعتمد فيه رضى الله سبحانه وتعالى ورضى الخصمين ، فهذا أعدل الصلح وأحقه ، وهو يعتمد العلم والعقل ، فيكون المصلح عالماً بالوقائع ، عارفاً بالواجب ، قاصداً للعقل . فدرجة هذا أفضل من درجة الصائم القائم .) (١٩٠) .

(١٨٨) شرح السير الكبير للشيخ أبي بكر بن عبد الله بن أبي شامة ١/ ١٨٥١ .

(١٨٩) نفس المرجع والصحة .

(١٩٠) لأن القيم في إعلام الموقعين ١/ ١٠٩ .

وقال تعالى : " لا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ لَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا " (النساء: ١١٤) .

وقال الأوزاعي :
(ما خطوة أحببنا إلى الله عز وجل من خطوة في إصلاح ذات البين) (٦٠) .

❑ فيجزم الحاكم الدعوي ، والحكم : الصلح ، ثم يقف خطيباً ، فيقول متقللاً مستبشراً بما قال الشاعر :

منضتِ العداوة فالتقت أسبائها

وانت لو اصرر بيضنا وحلوم (٦١) .

ويذكر بأصل شعارنا :

" فأصبحتم بنعمته إخواناً "

(أي صرتم بنعمة الإسلام إخواناً في الدين) (والإخوان جمع أخ ، وسُمي أخاً لأنه يبوخى مذهب أخيه ، أي يقصده) (٦٢) .

❑ فأقوم أنا عند ذلك خطيباً ، أشكره على عدله وحرصه ورفقه ونظره ، البعيد ، فأثقفه ببيت نظمته له ، وأعترف له أن :

أثمنت في تمييز حكمك يا حكم
ومهرت في إبطاق مكنون الحكم

(٦٠) تفسير القرطبي ٥ / ٢٤٧ .

(٦١) عن تفسير القرطبي ٦ / ٢٦٦ .

(٦٢) تفسير القرطبي ٤ / ١٠٦ .

النظرية المالية الدعوية

تتجامله

هذه النظرية المالية مع النظرية العامة للإغاثة والعمل الخيري التي سنتكلم بعدها ، وتتكامل كذلك مع نظرية التربية بإحياءات الصناعة التي أوردتها ضمن كتابي الآخر حول " منهجية التربية الدعوية " ، ولا بد من اجتماع هذه النظريات الثلاث في ذهن طالب العلم ليفهم كل واحد منها لفهم الأولى .

كذلك : لا يمكن فهم تقديرات الفقهاء لأحكام المال الضابطة لتصرفات الدعاة إلا عن طريق فهم النظرية المالية الإسلامية العامة ، إذ بينهما لقاء و اشتراك ، جزئياً ، وبينهما تمايز أيضاً ، ذلك أن تصرفات الدعاة المالية تستند إلى أحكام المعاملات الإسلامية عموماً ، لكنها تحتاج لحكاماً أخرى مستقلة زيادتها عليها ، لكننا لا نستطيع إيراد جميع النظرية المالية الإسلامية بسبب هذا الاشتراك ، إذ هو مبحث أوسع من أن يكون ضمن موضوع كتابنا ، وإنما يستحضر طالب العلم في ذهنه ما يمكن منه إذا أراد فهم نظرية المال الدعوية ، كما أن المفني الدعوي يستحضر ذلك إذا أراد أن يفني في تصرف مالي دعوي . فالنظرية المالية الإسلامية هي جزء من النظرية المالية الدعوية بهذا الاعتبار ، وينضج ذلك جلياً عبر رصد الآثار النفسية والمعنوية والتربوية في المحيط الدعوي بخاصة والمجتمع الإسلامي عامة الناتجة من نوع النشاط الاقتصادي ، والآخر المتعاكس للزراعة والصناعة في الروح الجهلية والأخلاق الإيجابية رغم ما بينهما من تكامل أيضاً ، وكذا علاقتهم المؤكدة بالتطور العلمي والأداء المنبسط والإسراع بالتجربة الأمنية العامة للأمة الإسلامية ، مما حياء مشروحاتاً بوفاء في " منهجية التربية الدعوية " .

وجميع ذلك مرتبط كذلك بنظرية حركة الحياة ، فكثير من الدعاة يعيش يوم البشرية ولم يتأمل تمام التأمل في أسسها وتأريخها ، فهو يتعامل مع الواقع الحالي تعاملًا مبرسلاً ، فقد فتح عينيه على ذلك وتلقى الواقع كحقائق مفروسة عليه ، لكنه لم يحاول تحليل ذلك وكيف بدأ وكيف كانت بدايات الإنسانية في طلب المعيشة والتعامل مع حاجاتها ، وليس في ذلك خير جديد ،

وإنما جميع ذلك من البديهيات ، لكن للبديهة الواحدة إذا نظرتها مستقلة فلاها لا تعني شيئا كثيرا ، وإذا فهمتها في سياقها مع نظائرها وأحوالها تجلت لك معاني أخرى فيها ، وتلك صنعة تحليلية يحتاجها المفتي الذعوي حتماً ليجري مع المنطق الأساسي لجريان الحياة وليس مع نتائج الأحكام فقط ، وهو ما سنباحله هنا في بداية الكلام عبر استعراض نظريتين مهمتين رغم بساطة مظهرهما :

● الأولى : نظرية المعيشة في القرآن ، ومجرى الحياة ، ومنشأ العلاقات بين البشر ، وبين الإنسان وبقية ما خلق الله من حيوان وجماد ، وكيف حصل الإلهام الفطري من الله تعالى للإنسان في أن يسعى إلى عمران الأرض والتمتع بما خلق الله له . وهنا يبدو المنهل المعجز في أن واحد ، فالقرآن الكريم صالح لأن يرشد البشرية إلى طريقها الصحيح إذ هي اليوم في قمة تطوّر ما العمراني ، لكنه يرجع بالمسلم إلى تلك البديهيات الأولى التي بدأت عبرها الحياة الإنسانية ، ليدّعه يكتشف أن أساسيات الحياة ما زالت هي هي لم تتغير ، ولكن المسلم لا ينتبه لذلك أحياناً لأن خبرها ورد متفرقاً في القرآن ، ويحتاج إلى من يجمعه ويرتبه لتبدو نظرية المعيشة في القرآن واضحة نائمة ، وهو ما تكشّلت به دراستنا هذه .

● الثانية : نظرية المال والتجارة في القرآن ، وهو الذي مازال ينقص الفقه المالبي للشرعي ، فإن الفقهاء توسّعوا في دراسة الأحكام المالية والتجارية ، لكنهم لم يتيسّموا في إيجاد مقامة وافية لذلك ، تخبر المسلم عن النظرة الإيمانية لهذه المعاملات ، والنظرة للفطرية أيضاً والتي تتلقى مع حقائق حركة الحياة وتستمد منها وإليها تستند ، ولذلك نبتت نفسي كذلك للتذكير بهذه المقننات القرآنية للأحكام الشرعية ، والتي يمكن أن تزوّدنا بنظرة تحليلية للخلافات النفسية والفطرية والإيمانية للحركة التجارية في حياة الإنسان ، الصحيح منها والمنحرف الخاطي ، فبالا لننسخ ذلك : اتضح المنطق الذي يستند إليه المفتي الذعوي في التحليل والتجريم والإجازة والمنع ، إذ أنه سوف لا ينظر إلى القضايا نظرة 'تجزئية' ، وإنما نظرة شمولية ضمن الصورة الواسعة لحركة الحياة وطبائع النفس الإنسانية في ضوابطها الثقافية والتقاليدية وتحدياتها ، وفي حالتي قدرتها وعجزها معاً ، وبها نعلم حالة العلاقات الإنسانية المانحة ذات العنقون والتأثير والبطش في كلّ مرحلة من مراحل حياة مجتمع ما أو شعب أو بلد أو في حياة الإنسانية كلها ، وعندي أن مفتاح فهم الصراع الاقتصادي المعاصر الذي أفرزته الحياة

السياسية وفكرة النظام العالمي ، إنما يفهم عبر هذه النظرية القرآنية والأخبار التي تتضمنتها عن بدايات الحياة الإنسانية وتاريخ قارون ، بل و أناس تحدثت الآية عنهم كانوا قبل قارون أكثر منه مالا وقوة ، أي في بدايات التاريخ المدني ، مما يمنحك تصور تلك البدايات أنها مثلما كانت مسترسلة هادئة فاتها كانت صاخبة أيضاً ، وبها قوة تحطيم للضعيف ، ولكن في الأخير لا يصح إلا الصحيح ، ولا تبقى إلا موازين الإيمان وإرادة الله تعالى ، ويكون تمرّد بعض البشر مثل عاصفة تقجا ، تأخذ حظها من التدمير والتخريب والإقلاق والإرهاب ، ثم تسكن الحياة خاضعة لموازينها ومعاييرها الأصيلة الاعتيادية غير الاستثنائية ، وكثيراً ما ألّف عند نظرة تأملية بسيطة تقتضي بمعان كثيرة ، حين أرجع بالذاكرة إلى تصور ما كانت عليه الحياة قبل مائة وخمسين سنة فقط قبل عصر الآلة البخارية وتطوّر ها اليوم إلى كمبيوتر وموبايل وأدوات رقمية وثرّة واختراعات دقيقة ، فاكتشف أن الحياة في أوائل القرن للتاسع عشر كانت تماماً مثل الحياة قبل ألف سنة وألفين وخمسة آلاف سنة ، بحدافها وبالكامل ، فنمط المعيشة واستعمال الحبول والعجالات وطرق الإنارة والحياكة والتسيج وما إلى ذلك هو نفس النمط ، وتكشف الآثار عن ذلك بجلاء ، ثم تحدث التقلّة المفاجئة الواسعة ، فذهل إنسان بدايات القرن الحالي عن فهم بدايات الحياة وموازين استرسالها ، مما يُنبئ عن أننا نعيش عصراً استثنائياً ، لكن بموازين بابل وروما ، لأنّ النفس الانسانية ثابتة لم تتغيّر ، ومن لم يصدق هذا ذهب مثلي كما ذهبت إلى آثار مدينة "بومبي" قرب فيزوف بجنوب إيطاليا وليتأمل في المدينة ذات الألفي سنة يجدها كأي مدينة في القرن التاسع عشر ، ولحسن من آلاف مدّن العالم الفقير اليوم ، وليذهب إلى روما القديمة ، وإلى بابل ، وليقض عشرين ساعة في كلّ من متاحف لندن وباريس والقاهرة وعواصم أخرى كما قضيت ، ليوطن ، بل عندي أنّ كلّ ذلك إنما هو من الدلائل على أننا نعيش آخر الزمان ، مهما أنكر طيّ المنكرون ، وأنّ ذلك مرتبط بزوال إسرائيل بعد عشرين سنة بإذن الله بعدما حصل العلوّ الكبير ، وتفسيل ذلك إنما محله أولخر "موسوعة التطور اللاعوي" التي مازلت أدوتها وأمل أن لا يطول انتظارك لها أكثر من سنة واحدة إن شاء الله تعالى .

□ نظرية المعيشة وجريان الحياة في القرآن

أحياناً من أية واضحة ، وأحياناً من كلمة واحدة في آية : نستطيع التعرف على جزء من الحياة أو طريقة عيش وتعامل ، أو أثر من آثار الفعل الإنساني ،

ومن تجميع هذه الأجزاء تتضح صورة الحياة المعاشية والكسبية اليومية التي كان الإنسان يحيها وما يزال .

□ ظاهرة التوكل واعتقاد أن الرزق من الله تعالى :

- يعتقد المسلم أنه عبد فقير محتاج لرحمة إله غني :
(وربك الغني ذو الرِّحمة) (الأنعام: من الآية ١٣٣) .
- وهذا الرب الغني (يذاه منسوطان يُنقِ كَبَفَ يشاءُ) (المائدة: من الآية ٦٤) .
- (يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بغزٍ جنب) (البقرة: من الآية ٢١٢) .
- و (الله يَنْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ بِقَدَرٍ) (الفرق: من الآية ٢٦) .
- لذلك صيغ المسلم وشربى على أنه إن أراد رزقا : فتم عند الله الرزق ويتوجه إليه : (فابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ) (المائدة: من الآية ١٧) .
- والمسلم يعلم كذلك أن نقطة الضعف الرئيسة في النفس الإنسانية هي ميلها إلى البطر والبغي والجحود إذا زاد نعيمها ، ولذلك فإن حكمة الله تجعل الرزق مفرأ محدوداً .
(وَكَوْنُ بَسْطِ اللَّهِ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبِغْوًا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرِ مَا يَشَاءُ إِيَّاهُ بِحَيَاةٍ خَيْرٍ بِصِيرٍ) (الشورى: ٢٧) .

وقارن بين وصول أمريكا إلى لوج الغنى ، وبغيتها ونظامها العالمي الجديد ودعاء نهاية التاريخ . وارجع إلى السياسات الاستعمارية الأوروبية ، واليابان بعد نجاح نهضتها .

□ والمعيشة الربانية في رزق بعض الناس دون بعض أوجدت تفاوتاً دائماً ظاهراً في حياة الأفراد أو الشعوب ، وصار الناس درجات وطبقات .

- (والله فضل بعضكم على بعض في الرِّزْقِ) (النحل: من الآية ٧١) .
- (وأهو الذي جعلكم خلائف الأرض وزرع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم) (الأنعام: من الآية ١٦٥) .

إلى درجة تسخير البعض لخدمة بعض . من أجل أن تجري حركة الحياة :
(نحنُ قسماً بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليَتَّخِذَ بعضهم بعضاً مَخْرِجاً) (الزخرف: من الآية ٣٢) .

ولولا هذا التسخير لما تحركت الحياة أبداً ، فأحياناً صاحب مال يجلس جانباً والغير يبني له ويزرع ويصنع . وأحياناً تكون الحلة نميرية حسب

التخصص وإتقان العمل، فالعلاج يحتاج الحذاء، والحذاء يحتاج التجار، في سلسلة كذا نحفظها حين كذا أطفالاً كما يحفظها أطفال كل الشعوب، ولما تصورت الشيوعية إمكان إلغاء هذا التقالوت، سقطت، إذ الخيالات لا تلغي حقائق الحياة وتركيبتها، وكما يتفاوت الأفراد، تتفاوت الشعوب، ويخدم شعباً شعوباً أخرى، وليس معنى ذلك الرضا بهذه الأقدار الثنائية والحري معها كحتم لازم، وإنما النظرة الإيمانية تقود إلى مصارعة قدر التمر الذي ينزل بدرجة إنسان بقدر الخير الذي يرفع درجته، وهذا المنطق قد بحثناه من قبل في فصل سابق، فالتقدير الحتمي هو وجود درجة لنقى نسخرها درجة أعلى، لكن من هذا الأدنى؟ أنت لم غيرك؟ هذا ممكن الحل بالخروج إلى إيجابية وتدافع ومناقشة، ثم لله بوقت بعضاً دون بعض ويختار، وانظر إلى شعوب فقيرة هي اليوم مجرد يد عاملة رخيصة للفروع شركات عبارة للقارات في بلادها تحميها اتفاقية التجارة الدولية لا تستطيع حراكها، ولقي نظيرة "مسفياً" هذه، وانظر شعوباً أخرى لها حسن تخطيط وتحاول أن تنمض وتتبع ذاتها، وترفع درجتها، وفي التمنص "لوف" الذبذبات الحركية كل دقيقة تحاول تبديل الواقع القدرى، فمنازلة أو إخفاق يحظر بتكرار المحاولة، ومن نامل: أدرك، والمفني الدعوي الذي لا يلحظ هذا أولى له أن يمكث طويلاً مع التاريخ والجوراء اليومية ليعرف أسرار الشعوب قبل أن يفتي.

□ والتمكين الرباني لأحد، أو لشعب: يبدأ بالتمكين العام الشامل، فهو بداية ونهاية معاً في أن واحد. بداية من ناحية كونه نعمة ربانية عامة يتفضل بها الله وتعرفها بقرينة حصولها في زمن قصير وجهد قليل، ونهاية من ناحية كونها قد تطورت على يد من شكرها وأتقن الاستفادة منها كفرصة متاحة حتى نستوي نامة.

● وانظر مثلاً قوله تعالى: {والأرض مددناها واللقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون} * وجعلنا لكم فيها مغايش ومن لستم له يرزقين * وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم * والرمثا الرزاق نوالح قانركنا من السماء ماء فأنسناكم وما أنتم له بخازنين (الحجر: ١٩، ٢٢)

فهذا تمكين عام لكل البشر، ولكن هي قسمة أرزاق، معايش قوم وفيرة ومطرهم غنى، وغيرهم في صحراء أو تلج.

- ولفظ " التمكن " ورد في الآية الأخرى : (ولقد مكثناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش) (الأعراف: من الآية ١٠).
- ويتعدى الأمر الضروريات ويمد خطه الجائع إلى زينة وطيب عيش : (قلنا من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والملائكة من الرزق) (الأعراف: من الآية ٣٢).
- ونحدث فرعون عن انتظام الحياة في " المدينة " وأنها مكسب ثمين ، فقال للمسحرة لمّا آمنوا : (إن هذا لمكر مكرثوه في المدينة لئخرجوا منها أهلها) (الأعراف: من الآية ١٢٣).

وخروج الأهل منها تخريب لها ، وهذه الحملة الواردة على لسان فرعون هي عندي خلاصة بحث دكتوراه في علم الاجتماع ، فالمدينة مرحلة متقدمة في الحياة الإنسانية ، إنما تبنىها الجهود المدنية والروزي الحضارية ، وتظل مستمرة في التطور وتتج بدورها مدنية وحضارة ، فتغدو منتجة بعدما كانت مستهلكة ، وبدفعة البداية تلك تدب الحياة في حركتها ، ولكن انفذاح الشرارة التي أنتجت دفعة البداية تلك لتتجها مجموعة غرائز بشرية مفرونة بعقل ونفس ذات إحساس وعاطفة ، وهي منح ربليّة ، اهتزت وربت بالتمكن العالم الرباني الذي ذكرناه ، فبدأت قصص الحضارات ، وإما عرف فرعون فلسفة المدينة لأنه حاكم ، فبدأ أفراد داعية تمام فقه الإضواء والاجتهاد فليحكم ، فإن ممارسة السلطة تلقن الفقه .

- ولذلك عرفها يوسف عليه السلام وميزها ونطق بها وجعلها نعمة من الله بها على أبويه وإخوته فتحدث بها لهم وشرح كيف أن الله (وجاء بكم من اليمن ...) (يوسف: من الآية ١٠٠) ، إلى مجتمع مدني حضاري ، وهذه النعمة هي التي وجهت ذكر " ليلاف كريتس " ورحلات التجارة ، وهي التي فهمها الصحابه رضي الله عنهم لما صارت " يثرب " : " مدينة الإيمان والإسلام " ونهيات أن تكون منطلق حضارة كاملة ، وذلك هو سر جمال النبي صلى الله عليه وسلم " الأعربية بعد الهجرة " ردة ، وليس مجرد إثم ، لأن بداية الحضارة الإسلامية كانت تحتاج إلى زخم شديد هائل لتتبعها ولتجيزها لمرآل التحدي ، فكان الفرد الحضاري الواحد بإيمانه وكنهه الأخلاقية والمعرفية شريكا رئيسا في التأسيس الحضاري ، ولذلك لا محال للتماسيح مع هوامسه في التعرب ، إذ كل باطل لا بد أن يتعب ويكلى ، فتحتته الوسوس بأن يعتزل ويتعرب ، وما أجمل منظر كثبان الرمال وسطح ناقة تثرب حليها

عند أخيلات قليلات تهزها فتصاقل عليك رطباً جدياً ، ولكن المهمة كانت حتمية ، وكلف كل أحد أن يضغط على نفسه وأن يجتاز الصعاب من أجل تثبيت الحضارة الإيمانية الوليدة على الطريق ، وقد كان ، فأتى لمن لم يدرك هذا بعد أن يحدث نفسه بفتوى ؟

وقريب من هذا : تمكن الله تعالى العرب من حرم أمن :
(لَوْ كُنْ لَكُمْ لَهُمْ حَرَمًا لَمِنَّا يُجَنَّبِي إِلَهِ شِعْرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا ...) (القصص: من الآية ٥٧) .

إذ الأمن شرط التطور ، ولذلك أثر هذا الأمن في أجيال قريش تأثيراً إيجابياً جيل بعد جيل ، حتى حصلت حالة تقوى في جودة الرأي والخبرة التي أخذ معظمها من النجاة ، فصارت قريش في منزلة القيادة العرفية لبقيّة العرب ، وهو ما يعبر عنه بصفة " شرف قريش " ، وما الشرف في الحقيقة إلا هذه الميزات في الشخصية القرشية التي أتت لها الظروف التجارية ونمّنها البيئة الأمية ، لذلك سرعان ما فقهت البعد الحضاري لما جاءها الإسلام وكثروا هم أساس النهضة اللاحقة ، وأنظر القوة والذكاء والحكمة في شخصيات أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وحمزة وخالد وعمرو ومعاوية وأضرابهم ، رضي الله عنهم ، حتى أن عمر يعزل يزيد بن أبي سفيان أخا معاوية عن إمارة الشام ، وتهمنه في قول عمر : (إني كرهت فضل عاتك على الناس) ، أي فرط نكاته وكبر عقله بالنسبة إلى عموم الناس ، فعمر يخشى أن يكون الثقلوت مصدر إرهاب للناس ، إذ سيأمرهم بما لا يطيقون وهو بحسب أنه يأمر بمستطاع ، لأنه يقبس على نفسه وعلى عقله الكبير ، ثم يأتي اليوم قلند دعوي وأهم يمنع الدعاة من التجارة ليركز جهودهم في النشاط الدعوي اليومي ، وما درى أنه حجر على عقولهم بذلك أن تنمو .

□ وهذا التمكن العام أدى إلى عمران الأرض والمدنيات .

- (وَتَنَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا) (الروم: من الآية ٩) .
- فأنشأ الإنسان المدن ، وبنيت " بلدة طيبة " هنا ، وأخرى هناك .
- وشيدوا " قرى ظاهرة " منحها الله نعمة الأمن ، (سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين) (سبا: من الآية ٦٨) .

فازداد الإنسان عقلاً وحكمة ، كالذي رأيناه في قريش من بعد ، يستنبذ عنصر الأمن ، واجتماع كل درجات الناس في مكان واحد ، بعضهم يخدم

بعضاً ، ثم يأتي رئيس لجنة تربية يأمر في منهجه بالعزلة ، تبصت لتصبح خاضعة من الحارث المحاسبي وينسى مفاد القرآن .

❏ واُزدهرت الزراعة :

- فهناك حرائة للأرض ، وعرف الإنسان بقرة هي (تلسون تثير الأرض) (البقرة: من الآية ٧١) .
- فاكل من (جنات وغيون * وزروع) (النخ: ٥٢/٥٢) ، وصار في (مقام كريم) (النخ: من الآية ٢٦) .
- واستمتع بما أناح الله له من (جنات وحب الحصيد * والتخل بالنقات لها طلع نضيد * رزقا للعباد) (ق: ٩- ١١) .

وهذا لوحده كاتب ، فهل أكثر من فوائد الحنطة ، وفوائد التمر ؟

- ولكن الله زاد له مسكر العنب ، حتى ليملك الواحد (جنات من أعقاب وحفناهما بخل وجعلنا بينهما زرعاً) (الكهف: من الآية ٣٢) .
- بل جعلها الله (حذائق ذات بهجة ما كان لكم أن تشبهوا شجرها) (النمل: من الآية ٦٠) .
- فهي ليست إذن مجرد حبوب ، وإنما يسانين من الطرף الأول .

- وأضيف العصور إلى طعم الإنسان ، عصير لفاكهة ، أو عصير قصب السكر ، أو عصير الزيتون وزيت .
- (غام فيه بغاث الناس وقيه يغصرون) (يوسف: من الآية ٤٩) .
- ولذلك أطال هيرودوتس في تاريخه الكلام عن نجارة زيت الزيتون .

❏ والزراعة تحتاج الماء ، ومنه ما ينزله الله من السماء ، ومنه ما يفجروه عبونا ، ومنه مما يلهمه الله للإنسان من طرق السعي .

- (وأنزلنا من السماء ماءً بقدر فأسكنناه في الأرض وإنا على ذهابهم لقادرون * فأتيناكم به جنات من نخيل وأعقاب لكم فيها فواكه كثيرة ومنها تأكلون) (المؤمنون: ١٨- ١٩) .

- فهو في حينه سقياً ، ثم هو ماء جوفي منخر أيضاً (فأسكنناه في الأرض) (المؤمنون: من الآية ١٨) .
- فتجري الأنهار من ذلك . (ويجعل لكم أنهاراً) (هود: من الآية ١٢) .

- ويكون مبدؤها من يتابع : (أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض) (الزمر: من الآية ٢٦) .
- وهي العيون : (وقدرنا فيها من العيون) (نمل: من الآية ٣٤) .
- وبعضها الجوفي الذي يُنزل ، ومن ثمّة الله أن يجعله قريباً ليس صعباً ، (قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم بماء معين) (الملك: ٣٠) .
- (لو يصبح ماؤها غوراً قلن شئطين لهُ طلباً) (الكهف: ٤١) .
- فنعلم الإنسان لذلك أن يستخرج الماء من المستوى العميق ويستعين بالحيوان والآلة في ذلك ، فالقرآن يتحدث عن بقرّة (تعمق الحرت) (الغرة: من الآية ٧٦) .
- ثم بنى الإنسان السدّة الحاجز للماء ، وهو الذي سبب (سيل الغرم) (سبا: من الآية ١٦) .
- وأضاف لكل ذلك : الاستعمالات الإنسانية للماء ، وتوحي البرودة فيها ، الكسرة لمرق الحر والصيف .
- (هذا مغسّل بارد وشراب) (عن: من الآية ٤٢) .

فهذا خبر الماء والسقي ، ولأنها مألوفة لديك لا نقيم لإكتشاف نكرها الفرائي كبير وزن ، وكذلك نذهل عن أن هذه البديهة المرهودة بها هي التي ستكون سبب حروب القرن الواحد والعشرين ، والخلاف حول مياه النيل ودجلة والفرات سيتهي بالخيار كبيرة ، وإرثة إسرائيل مائية قبل أن تكون أمنية ، كل هذا وينمى الانسان أن طريق أمته المائي هو طريق إيمانه ، والآيات تصدع بهذا المعنى في كل إذاعة وعبر ملايين نسخ القرآن ، ثم يأتي الإنسان إلا التمرّد ، ثم تأتي أنت ونقول : ما من جديد في أن نكتشف أن الزراعة تحتاج إلى ماء ونهر و تدبوع ونهر وسدّ ! كلا ، بل هي قضية أمنية سياسية لها ما بعدها .

□ وبدأ الإنسان يسعى في الأرض ، يتاجر ، يحمل منتوجه الغائض عنده ، ويأتي بما ليس عنده ، فاكشف طرق المير .

- (الذي جعل لكم الأرض مهذا لتمكّنكم فيها مثلاً) (طه: من الآية ٥٣) .
- (وجعلنا فيها فجاءة سبلاً لعلهم يهتدون) (الانبيا: من الآية ٣١) .
- وانتظمت تجارته عبر (رحلة السماء والصيف) (فريش: من الآية ٢) .

□ وركب الإنسان البحر من أجل ذلك ، واهتدى بالتجم حيث لا معالم .

- (وَتَرَى الثَّلَاثَ مُوَأْخَرٍ فِيهِ) (النحل: من الآية ١٤) .
- (لِمَا السَّيِّئَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ) (الكهف: من الآية ٧٩) .
- وَلَهُمْ (عِلَامَاتٌ وَبِالنَّحْمِ هُمْ يَهْتَكُونَ) (النحل: ١٦) .
- وسعيًا نحو التكامل : اتخذ الرعي ، وصارت له ثروة حيوانية .
- (كُلُوا وَارْزُقُوا أَغْنَاكُمْ) (طه: من الآية ٥٤) .
- (وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ ثَعَالًا لَّخْوَى) (الأعراس: ٤ - ٥) .
- (وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا * أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا) (النازعات: ٣١) .
- فَرَبَّى الْغَنَمَ : (وَأُخْسُ بِهَا عَلَى عَتَمِي) (طه: من الآية ١٨) .
- حَتَّى لَيْكُونَ الْفَطْيَعُ كَبِيرًا : (لَهُ يَنْعَمُ وَيَسْتَعُونَ ثَعْبَةً) (ص: من الآية ٢٣) .
- ثُمَّ أَنْوَاعِ الْأَنْعَامِ (أَلْجَلْتُ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ) (السجدة: ١) .
- (وَلَتَرْكَبُنَّ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ) (الزمر: من الآية ٦) .
- (ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ) (الأنعام: من الآية ١٤٣) ،
- (وَمِنَ الْبَاقِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ) (الأنعام: من الآية ١٤٤) .

ثم نزهة مرة أخرى بمثل هذا الذكر وتسمى أن شركة " نسله " العويسرية العاهرة للقرارات نجني مليارات الدولارات كل عام من حلب هذه الأنعام ، ومظهر مألوف للمناخ في سويسرا أن يرى راعي البقر يركب " المارسيكس " بعد قليل من حلبا .

□ وحيوانات الخدمة أيضا :

- كي (تَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغَيْهِ إِلَّا يَشُقُّ الْأَنْفُسَ) (النحل: ٧) .
- (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا) (النحل: من الآية ٨) .
- وما كان يمكن ذلك لولا أن الله جعل فيها طبيعة المصانة وقابلية التحسين .
- (وَتَلْبَسْنَاهَا لَكُمْ فَعْثَا رُكُوبَهُمْ * وَفِيهَا يَأْكُلُونَ * وَلَهُمْ فِيهَا مَنَاقِبُ وَمِمَّنْ رُبُّ الْعَالَمِينَ) (النمل: ٢٢ - ٢٣) .
- والخيل بخاصة : فيها جمال ، ولها سرعة وشجاعة ، فإنها : (الصَّافِيَاتُ الْجِيَالُ) (ص: من الآية ٣١) .
- لذلك استعملها الإنسان للحرب والقتال في المعارك ، ومنظرها في الإغارة وإشارة الغبار ، والانتفاخ : منظر خالد ، ولقطة فنية جميلة : (وَالْعَادِيَاتُ ضَبْحًا * فَالْمُورِيَاتُ دَحَا * فَالْمُعِيرَاتُ صُبْحًا * فَأَنْرُ بِهِ نَعْمًا فَوْسَظْنِ بِهِ جَمْعًا) (المعاديات ١ - ٥) .

• ثم " الفيل " منكور في القرآن ، ولله يدرك ويحمل الأثقال ، ويستعمل حتى الآن في نقل جنوع الأمجاد ومهام أخرى .

ولئن نزهت بتذكيرك بحيوانات الخدمة فارجع إلى مائة سنة فقط لنرى أن الخيل كانت هي العماد الرئيس للقوة الهجومية في كل جيش ، بل دخلت بولندا الحرب العالمية الثانية وقوتها للرئيسة الخيلة ، أي منذ ثلاث وستين سنة فقط ، فكان واقعياً ولا ننس في عهد الأسلحة الحديثة اعتماد البشرية على حيوانات الخدمة كوف المتين وإلى نهاية الثلث الأول من القرن العشرين ، بل وإلى الآن في غير الحرب لو ذهبت إلى الصين والهند وإفريقيا ، فليس كل العالم غرباً .

□ وكان من نتيجة كل هذا التكامل : تجويد طعام الإنسان وتنوعه ولذته .

- فهو يشرب اللبن الحليب : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِمُنْتَبِهِمْ بِمَا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَفَرْثٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ) (النحل: ٦٦) .
- (لِمُنْتَبِهِمْ بِمَا فِي بُطُونِهَا) (الموسى: من الآية ٢١) .

وتحليلات الغذاء المعاصرة تبدي أن الحليب طعام كامل يفي بحاجات الجسم كلها ويمكن للإنسان أن يعيش عليه .

- ثم لحوم الأنعام : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً) (وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) (هود: من الآية ٣٤) .
واللحم يروثن مهم في التغذية ، والأحماض الأمينية فيه تنمي النكاه .
(فِجَاءٌ بِعِجْلٍ سَمِينٌ + فَتْرَةٌ إِلَيْهِمْ قُلٌّ : أَلَا تَأْكُلُونَ) (الزبريت: ٢٧) .
- واللحم البحري ينضم الفوائد ، وينجد من ليس له أنعام وهو البديل .
(مَنْخَرٌ الْبَحْرِ لِيَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا) (النحل: من الآية ١٤) .
(وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمَنْ كُلَّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا) (فاطر: من الآية ١٢) .

- ويأكل قبله وبعده (رَطْبًا جَبِينًا) (سريم: من الآية ٢٥) ، وفيه سكر أحادي خفيف وبوتاسيوم ، واليوداسيوم ينمي كل المشاعر الإيجابية في الإنسان ، من تناول ونقعة وخبز .

- و (حَبًا) (نيس: من الآية ٣٣) ، نكرناه ولله غذاء رئيس .
- و (زَيْتُونًا) (ص: من الآية ٢٩) يخفّض الكوليسترول ويقاوم السرطان .
- فلين كان نقص : فيكملة ما (مِمَّا تَبِتُّ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَكَبْأَتِهَا وَقَوْمِهَا وَغَصْبِهَا وَنَصْلَهَا) (البقرة: من الآية ٦١) .

- (وَقَصَّرْ مُشِيمَ) (الحج: من الآية ٤٥).
 - (فَأَوْقِدْ لِي يَا هَامَانَ عَلَى الطَّيْنِ قَائِحَةً لِي صَرْحًا) (الفصص: من الآية ٣٨).
 - (يَا هَامَانَ إِنَّ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أُلْتَمِعَ الْأَمْتَابَ) (غافر: من الآية ٣٦).
 - (وَمُطَلُّوا لَهُمْ مَالَعْنُهُمْ خُصُوفُهُمْ) (الحشر: من الآية ٢٤).
 - (وَاتَّخِذْ) (قُرَى مُحَصَّنَةً) (الحشر: من الآية ١٤).
 - (وَالزَّلْزَلَةُ الَّتِي مَظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ مِنْ صِبْيَانِهِمْ) (الأحزاب: ٢٦).
- ولا يحتاج كل ذلك برهانا ، وإنما الآثار ببقية .

□ وليست هي الهندسة المدنية المصاروية فقط بل هندسة المعادن والميكانيك والصناعة والهندسة العسكرية الدفاعية .

- (وَتَتَخَذُونَ مَصْنَعَكُمْ تَحْتِلُونَ) (الشعراء: ١٢٩) .
- (فَأَعْيُونِي بِقُوَّةٍ لَجْعَلُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَحْمًا * أَتَوْنِي زُجْرَ الْحَدِيدِ حَتَّى إِذَا مَسَّاهُ الصُّدُوفُ قَالَ اتَّقُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتَوْنِي أَنْزَعَ عَلَيْهِ يَطْرًا * لَمَّا اسْتَأْذَنُوا أَنْ يظهروا وما استأْذَنُوا لَهُ نَبَأُ) (الكهف: ٩٥-٩٧) .
- (وَعَمَّاءُ صَنَعَةٍ لِيُوسَ لَكُمْ لَتُخْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ) (الأنبياء: من الآية ٨٠) .
- (وَأَتَانَا الْحَدِيدَ * أَنْ اضْعَلْ سَبْعَاتٍ وَتَذَرْ فِي السَّرَدِ) (سبا: ١٠-١١) .
- (لَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا إِذَا تَمَّ مِثْلُ ثَوْبٍ لَوْ يَكُونُ) (جس: ٨٠) .
- ثُمَّ لِلتَّجَارَةِ وَالْتَمِيعِ (هُمُ أَحْسَنُ أَتَانًا) (مريم: من الآية ٧٤) .

□ ووصل الأمر إلى درجة العظمة والأبهة والمقاييس الاستثنائية :

- (وَأُورِثَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ) (النمل: من الآية ٢٣) .
- (وَأَمْنَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا) (الإسراء: من الآية ٦) .
- (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُفْرِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَلُوهُ بِالْعَصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (نصر: ٧١) .
- بل كان هناك (مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِثْلَ قُوَّةٍ وَلَكِنَّهُ جَمْعًا) (الفصص: من الآية ٧٨) .

وكان الداعية البسيط القانع الذي يعيش بين البيت والمسجد لا يعلم غير ذلك يظن أنه متأخر عشرين سنة حين تصبفه بأنه رجعي غير متطور ، وما يدري أنه بهذه المقاييس هو متأخر سبعة آلاف سنة !!!

أخي ... أين أنت ؟

أفنى ... افتح عينيك على نظرية الحياة في القرن .

وقبل أن تحارب عدوك : فتتغص ضد شخصيتك الرجعية .
ولن فجر قوي، وذو مال فكن أنت القوي المتمول المؤمن .
فلا يصدك عن احتلال مساحة الحياة وصناعتها غلط التأويل .

□ لقد نتج عن كل ذلك سوق الخدمات والمقاولات والتعاوض والأجور .

- (فوجدوا فيها جذرا يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لأخنت عليه أجرا)
(الكهف: ٧٧) .
- (أين لنا لأجرا إن كنا نحن الغالين ؟ قال : نعم) (الشعراء: ٤١) .
- (فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبيئهم سدا) (الفصل: من الآية ٩٤) .
- حتى أن تستأجر المرأة نفسها للإرضاع : (لا تمسني أخذك فتقول هن أذككم على من يكلن) (طه: من الآية ٤٠) .
- وأشهر من كل ذلك قول الحينة : (إن أبي يذعنوك لبجزيك أجرا ما سئلت لنا) (الفصل: من الآية ٢٥) ، ثم قالت : (يا أبت استأجرة) !!

وكان كلينتون قد أعلن أن أحد تنصيرات النظام العالمي : تحرير سوق الخدمات عبر " اتفاقية التجارة العالمية " ، ثم أتت ما نزل وأهمل ، والوهم بفورك إلى فراغ ، والفراغ يقودك إلى نوم .

□ لكن ذلك ليس دائما ، بل الإيمان والمروءة فهما تفصل وصدقات .

- (فسقى لهما) (الفصل: من الآية ٢٤) .
- وتلك نظرية أخرى في الإغاثة ستأتيك مستقلة .

□ نظرية المال والتجارة في القرآن

وهي مكملة لنظرية المحيثة والعلاقات الحيوية ، لا تتفصل عنها .

□ فنلاحظ أولا : أن الله هو المنعم ، وله الفضل ، ويعمل قوام الحياة .

- (ووجدك عثلا فأغنى) (الضحى: ٨) .
- (يا أيها الثامن كلوا مما في الأرض حلالا طيبا) (البقرة: من الآية ١٦٨) .
- (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله) (البقرة: ١٧٢) .
- ووصف الله الأموال بأنه جعلها لنا (قايما) (النساء: من الآية ٥) ، أي كما نقول اليوم : قوام الحياة .

□ وإن التجارة حلال ، بل ظاهر ألفاظ الأمر في الآيات تشير إلى القرب ، وقيل : مجرد الإباحة .

• (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِمَّا بَيْنَكُمْ) (النساء: من الآية ٢٩) .

• (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) (البقرة: ١٠)

• (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ) (الملك: من الآية ١٥) .

• (وَمِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجَالٌ يُخْزِنُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) (المزمل: من الآية ٢٠) .

• وهذا التعبير متكرر في القرآن ، يسمى الله التجارة " المترب في الأرض " .

• وفي الإخبار عن مضي الرَّمَل في الأسواق إيماء إلى التبايع والتجارة التبادلية: (وَكُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَابْتَاعُوا فِيهِ وَأَنْتُمْ مِنْكُمْ) (الفرقان: ٧) .

• (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ) (الفرقان: من الآية ٢٠) .

□ والركن الرئيس في التجارة الإسلامية : البراءة من الربا .

• (وَلَعَلَّ اللَّهُ يَبْذِيعَ خَيْرَ الْرَبَا) (البقرة: من الآية ٢٧٥) .

• (وَهُمْ الَّذِينَ) (قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا) (البقرة: من الآية ٢٧٥) .

• (إِذْ يَتَحَقَّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ) (البقرة: من الآية ٢٧٦) .

• والأمر جازم فيه إقرار وأقصى التحذير ، أن (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِخَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رَأْسُكُمْ وَأَمْوَالُكُمُ لَا تَنْظُلُمُونَ وَلَا تُلْغَمُونَ) (البقرة: ٢٧٨- ٢٧٩) .

• (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ) (الروم: ٣٩) .

• (وَمَا قِيلَ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُو فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ) (الروم: ٣٩) .

• (فَيُطْلَمُ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَزْمًا عَلَيْهِمْ مَطَائِبُ أَجَلَتْ لَهُمْ وَيَصْدَهُمُ عَنْ مَسِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَلَكِهِمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ..) (النساء: ١٦٠- ١٦١) .

□ ثم شروط أخرى في التجارة المترعنة الصنيحة :

- أولها : الوفاء : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (المائدة: من الآية ١) .
 - (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتَانِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ) (المؤمنون: ٨) .
 - ثم أن لا تلهيه عن واجبه الإيماني : (رَجُلًا لَا تَهْيِئُهُمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) (الشورى: من الآية ٣٧) .
 - وأن لا يستعين في تجارته بفاض ولا وال يرشيهما ليسامحاه في احتكار بضاعة تجارته أو يخص حقوق من يتعامل معه : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَتَّبِعُوا فِيهَا إِلَى الْحُكْمِ لِتَأْكُلُوا قَرِيبًا مِمَّا أَمْوَالُ النَّاسِ بِالسَّيِّئِ وَأَنْتُمْ نَعْتَمُونَ) (البقرة: ١٨٨) .
 - وأن لا يبغي على حق شريكه : (وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخُطَاةِ لِتُغْنِي عَنْكَ بَعْضُهَا) (من: من الآية ٢٤) .
 - ولا يصغّب مع شريكه ويكثر نزاعه ويقلقه فالمتمومون هم (شركاء متشاكسون) (الزمر: من الآية ٢٩) .
 - وأن يتقبل ظاهرة كساد التجارة ، فليس الربح بمتروك : (وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا) (التوبة: من الآية ٢٤) .
 - والعدل في التعامل مع المستهلك والمشتري : (وَيَلْزَمُ الْمُتْلَقِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ * وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) (سجدة: ٢٠١) .
 - (فَاوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) (الأعراف: من الآية ٨٥) .
 - وأن يضبط تجارته وديونه بحساب وكتاب ووثائق : (إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِذَيْنَ إِلَى أَحَدٍ مِنْكُمْ فَأَكْثَرُهُ) ، (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ) ، (وَلَا تَسَامُوا أَنْ تَكْثُرَ صَغِيرًا أَوْ كَثِيرًا إِلَى أَحَدٍ) ، (إِنْ لَمْ تَكُنْ بِتِجَارَةٍ حَاضِرَةً) (البقرة: ٢٨٢) .
 - وإذا كذب الله له الربح والشراء فليعتدل في إنفاقه : (وَلَا يُبْذَرُ تَبَذُّرًا * إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ) (الاسراء: ٢٦ ، ٢٧) .
 - (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَنضُورًا) (الاسراء: ٢٩) .
 - (وَالَّذِينَ إِذَا أَتَقَوْا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) (العرفان: ٢٧) .
- وفي الإيمان نقطة ضعف ظاهرة تتمثل في حبه التكثر في المال ، فلا يكاد يشبع ، وما لم يكن التاجر المسلم قوي الإرادة فإنه ينساق إلى هذا التكثر ، وتقل عبادته ، ولعله يهمل .
- (وَتَأْكُلُونَ الثَّرَاثَ لَكُلًّا مَتًا * وَرُحْبُونَ الْمَالِ حُبًّا جَمًّا) (النور: ١٩ ، ٢٠) .

- والحياة الدنيا (نكثرت في الأموال) (الحديد : من الآية ٢٠) .
- (يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا) (البلد : ٦) .
- (أَهْلَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ) (التكاثر : ١ - ٢) .
- (الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ) (الهمز : ٢) .
- (وَتَوَدُّونَ أَنْ تُخْرَجَ دِمَاسُ الشُّوْخَةِ تَكُونُ لَكُمْ) (الأنفال : من الآية ٢٤) .
- وَمِمَّا زَيَّنَ لِلنَّاسِ حُبَّهُ : (لِقَا طَيْرٍ مَقْنُطَرَةٍ مِنْ الذَّهَبِ وَالْقَصْصَةِ وَالْخَزَلِ الْمُسْوَمَةِ وَالنَّاعِلِ وَالْحَرَكَةِ) (آل عمران : من الآية ١٤) .

□ لذلك يوعظ المتمول بأن ما عند الله خير وأبقى وأفضل :

- (مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ النَّارِ وَمِنْ التَّجَارَةِ) (الجمعة : من الآية ١١) .
- (وَأَعْظَمُوا أَلَمًا أَمْوَالَكُمْ وَلَوْلَا تَكُنْ فِتْنَةٌ) (الأنفال : ٢٨) .

□ وينصح الفقير أيضا أن لا يتكلف التمول لئلا ينفق ، فإن الله يتقبل منه نية بما يعلم منه من نصيحة :

(وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ خَرَجٌ إِذَا لَصِقُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) (التوبة : ٩١)

□ ومن القواعد الفرائضية الكبرى : أن لا ينحصر تداول المال بين الأغنياء :

- وجاءت الآية خاصة بسبب توزيع الفيء ، ومدلولها علم : (مَا آفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) (الحشر : ٧) .

والذي أفهمه أن المدلولات العامة تحال تخصصها إلى اجتهاد الأمراء ينزلونها على الواقع ويطبّقونها في سلسلة من الإجراءات المحققة للمقصود ، كما كان لاجتهاد التسعير ومنع الاحتكار والاستعانة بأموال الأغنياء في دفع العدو والتجهز للجهاد ، في لشبء أخرى ، ولكل عصر حاجاته .

□ وأخوف ما يخاف على المتمول أن يخرج إلى ضرور ، إذ أن من ظواهر الحياة الدائمة : أن الفساد والتخريب ومعداة المؤمنين إنما تكون من أهل الأموال المتبطرين ، الذين ينكرون فضل الله ويزعمون أن مهارتهم وعلومهم هي التي أنقذتهم .

- (إِذَا خَوْلَاكَ نِعْمَةٌ مَثَلًا قُلْ إِنَّمَا أُوثِّقْتُ عَلَى عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (الزمر : من الآية ٤٩) .

- (إِنَّمَا أُوثِّقْتُ عَلَى عِلْمٍ) (القصص : من الآية ٧٨) .

- (يُضَيَّبُ لَنْ مَالَةٍ لَعَلَّاهُ) (الهمز : ٢) .

- (وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمَلِكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ) (البقرة: من الآية ٢٤٧) .
أي يكون المال هو مقياس التوثيق ، فينافسون الثقة في الملك .
- وخلال هذه المنافسة يكون الفساد والطمع ، لأنهم لا علم لهم ولا إدراية ،
وإنما كلٌ يعتادهم بأنفسهم يرجع إلى أنهم أهل مال .
- (وَإِذَا نُوتِيَ سَخَى فِي الْأَرْضِ لِيَقْضَى فِيهَا وَيَهْلِكَ الْحَرْثُ وَالشَّجَرُ) (البقرة: ٢٠٥) .
- وبشر المال ما يستعمل للإسبال والصدّة عن سبيل الله وإقصاء المتقين
عن مراكز القوة والقرور : (وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ هَارُونَ وَمَلَأْتَهُ رِزْقًا
وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ) (يونس: من الآية ٨٨) .
- وهؤلاء سفهاء ، ولذلك حكم الشرع أن لا يُمَكِّنُوا من أموالهم :
(وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا) (نساء: من الآية ٥) .
- وعقوبتهم عند الله أن معيشتهم مكذرة لا يعرفون راحة ولا سكينة : (وَمَنْ
أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا) (طه: من الآية ١٢٤) .
- ومن هنا جاء التهيئ الكثير عن أشكال من العدوان على الأموال ، فإما
المؤمن فينقطع ، وإما الكافر فيسدر .
- فمنهم الأخبار :
(الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيُسْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا لَوْلَاكَ مَا يَأْكُلُونَ
فِي بُطُونِهِمْ إِنْ لَأُنْزِلَ) (البقرة: من الآية ١٧٤) .
- و لكنوا مال اليتيم الضعيف .
- (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا) (نساء: ١٠) .
- (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْمَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ) (الأنعام: ١٥٢) .
- والملوك والحكام في عدوانهم على ضعفاء الناس .
- (وَكَانَ زَوْرَاهُمْ مَلِكًا يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيحَةٍ فَغَضِبَا) (الكهف: من الآية ٧٩) .
- والمزاق :
(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاتْلُمَا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا) (المائدة: ٣٨) .
- والأغنياء في تملصهم من الواجبات .
- (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ) (التوبة: من الآية ٩٣) .
- والغشاشون :
(وَبَا قَوْمٌ لَوْفُوا الْبِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ بِالْقِصْطِ وَلَا تَجْحَسُوا النَّاسَ) (هود: ٨٥) .
- (وَلَا تَقْصُوا الْبِكْيَالِ وَالْمِيزَانَ) (هود: من الآية ٨٤) .

(وَأُولَئِكَ السَّكِينَةُ إِذَا كُنْتُمْ وَرَثُوا بِالْمَقْصَاسِ الْمُتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) (الإسراء: ٣٥).

□ ولذلك قد نصيبهم عقوبة من الله بذهاب المال أو نقصانه :
(وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّبْكِ وَنَقَصْنَا مِنَ الثَّمَرَاتِ) (الأعراف: من الآية ١٣).

□ أو نصيب المؤمن حالة ضرورة وعندئذ يجب الرِّقُّ به .
• (وَأِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ يَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة: ٢٨٠).
• (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلْيُنِّ لِقَاءَ عُسْرِهِ رَحِيمًا) (الفتح: من الآية ١١٥).

□ أو نصيب مجتمع المؤمنين كله ضائقة من باب الإمتحان وتعليم الصبر :
• (وَلَذَلِكُمْ يُنْشِئُ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَيُنْشِئُ الْمُشْكِرِينَ) (البقرة: ١٥٥).

فجميع هذه المعاني يحسن استحضارها عند دراسة الأحكام الشرعية المالية ، لإتراح كثير من حكمها ومنطقها .

□ الأركان العشرة للنظرية المالية الدعوية

□ الركن الأول في نظرية المال الدعوي :

أن التصرف بالمال الدعوي يكون وفق المصلحة .

قال القرطبي : (اعلم أن كل من ولي ولاية - الخلافة فما دونها إلى الوصية - لا يحل له أن يتصرف إلا بمصلحة أو درء مفسدة ، لقوله تعالى : (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) . ولقوله عليه السلام : " من ولي من أمور أمتي شيئاً ثم لم يجندها لهم ولم ينصح فالجنة عليه حرام " فبكون الأئمة والولاة معزولين عما ليس فيه بذل الجهد ، والمرحوح أبداً ليس بالأحسن ، بل الأحسن ضده ، وليس الأخذ به بذلاً للجتهاد ، بل الأخذ بضده ، فقد حذر الله تعالى على الأوصياء التصرف فيما هو ليس بأحسن مع فئة الثلاث من المصلحة في ولايتهم ، لخصتها بالنسبة إلى الولاية والقضاء ، فأولى أن يحجر على الولاية والقضاء في ذلك . ومقتضى هذه التصوص أن يكون الجميع معزولين عن المفسدة الراجعة والمصلحة المرجوحة والمسئولة

وما لا مفسدة فيه ولا مصلحة ، لأن هذه الأقسام الأربعة ليست من باب ما هو لحسن . (١)

فالمسألة مخروجة قياساً على التصرف بمال اليتيم ، وعلة التصرف الدعوي تماثل ذلك ، فاتبى القياس ثانياً ، إن ثبتت قلت هو قياس على قياس ، أو ثبتت قلت هو قياس ثان مباشر للتصرف الدعوي على صرف مال اليتيم ، لإتحاد العلة ، وهذا أقوى ، ولكن مع ملاحظة ما ذكرناه في فصل سابق من أن الدعاة والمثبرعين للدعوة ليسوا أيتاماً ، بل هم أصحاب خيار ويريدون تطوير الدعوة به ، ولذلك لا تصح وسوسة فقد الدعوة في التصرف ، بل عليه أن ينطلق بشجاعة ويحرص على تحقيق مقاصد المثبرعين ، إذ يتضمن تبرع المثبرعين تقويضه بذلك ، وضرراً لخطأ يقع فيه بسبب اجتهاده في التصرف ، وهذا فرق كبير عن موقف اليتيم الضعيف للقاصر ، ولذلك ينحصر القياس في معنى وعظمي عالم للقائد أن يتقي الله في صرفه ويبعد نفسه عن شبهة الاستفادة الشخصية من مال الدعوة ، وعندئذٍ يتدخل الولائم والهدايا مثلاً ضمن الاجتهاد المتأد في التصرف الدعوي ، لما أسلفنا من ضرورتها لتأسيس العلاقات الدعوية والتأثير في أنصار الدعوة وتربية الدعاة بظهور التقنيين ومخاطبتهم للدعاة وللتاس ، وإذا جاز ذلك رغم حفاء تأويله إلا على مجرب ومخطط فتجوز ما هو أظهر من ذلك عرفاً أكثر تسويغاً .

□ راتب المتفرغ للعمل الدعوي جائز بل مفضل

□ الركن الثاني : التصرف على موظفي الدعوة :

ففي قصة أبي بكر المشهورة حين نزل إلى السوق يتجر بعد توليه الخلافة واعتراض الصحابة عليه ما يشير إلى أن أمراء المسلمين وكل راسم لنفسه في مصالحهم لهم أن يأكلوا من المال العام بما يكفي منزلتهم ويليق لها .

قال ابن حجر : (قال ابن التين : وفيه دليل على أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر حاجته إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له أجره معنوية .

ومبقة إلى ذلك الخطابي .) (٢)

(١) العروق ٢٩/٤ .

(٢) فتح الباري ٢٠٨/٥ .

والمشهور في قصة أبي بكر أن القدر الذي كان يتكلم به فرض له بقتل من الصحابة ، وهو ما قرره ابن حجر بعد قوله هذا وعزا إلى رواية ابن سعد ، ومثله اليوم : تقرير مجالس المتورى أو ما وازاها مقادير رواقب القيانين والمتفرغين لأمر الدعوة .

وقال محمد بن الحسن الشيباني : (ذكر عن حبيب بن غنير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن مثل الذين يغزون من أمتي يأخذون الجعل يتقون به على عدوهم كمثل أم موسى : ترضع ولدها وتأخذ أجرها . "

قال المترجم في شرحه : (يعني أن الغزاة يصلون لأنفسهم ، قال الله تعالى : " إن أحببتم أحببكم لأنفسكم " ثم يأخذون الجعل من إخوانهم من المؤمنين ليتقوا به على عدوهم ، وذلك حلال ، كما أن أم موسى كانت تعمل لنفسها في إرضاع ولدها وتأخذ الأجر من هرعون تتقوى به على الإرضاع ، وكان ذلك حلالا لها) (١٢)

وعند عبد الله بن عمر البضاي القاضي المفسر أن (الفقيه ابن ثوبان تلقه بالكعب : له تركه ، وأخذ منهم الفقراء) (١٣) . أي من الزكاة .

وروى البخاري أن عمر رضي الله عنه قال : (كان النبي صلى الله عليه وسلم يملئني العطاء فأقول : أعطه أفقر إليه مني ، حتى أعطاني مرة ما لا أقتل : أعطه من هو أفقر إليه مني ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : " خذ فتمول به وتصدق به ، فما جاءك من هذا المال فخذ ، وما لا : فلا تدعه نفسك " .)

قال ابن حجر : (قال الطبري : في حديث عمر التكيل الواضح على أن لمن شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله ذلك ، كالولاية والتضام وجباة الفيء وعمل الصدقة ، وشبههم ، لإعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر العمالة على عمله .)

• فلن كانت من سلطان مغلط ؟

قال ابن حجر عن النووي : (الصحيح أنه إن غلب الحرام : حرمت ، وكذا إن كان مع عدم الاستحقاق . وإن لم يظلم الحرام وكان الأخذ مستحقاً : فيباح) ، وهذا غير متصور دعويًا .

(١٢) شرح مسير الكبير / جزء الأول .

(١٣) العاية القسوى في دراية الفتوى ٢٩٠/١ .

ولماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يفضل للعامل أن يأخذ ؟

قال ابن حجر عن ابن المنير : (لوجه في تعليل الأفضلية أن الأخذ أصون في العمل والأزم للصراحة من التارك ، لأنه إن لم يأخذ : كان عقد نفسه منطوقاً بالعمل ، فقد لا يجد حذ من أخذ ، وكوناً إلى أنه غير ملتزم ، بخلاف الذي يأخذ ، فإنه يكون مستشعراً بأن العمل واجب عليه ، فيجد حذ فيها) .^(٥)

□ شروط الاعتدال واعتقاد البركة

وإنما شرط التجارة للداعية أن يعتقد أن كل بيعه ومعاملاته معلقة على حصول البركة من الله تعالى ، كما في خبر عمرو البارق رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري : (أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ديناراً يشتري له به شاء ، فاشترى له به شاتين ، فباع إحداهما بدينار ، وجاءه بدينار وشاة ، فدعا له بالبركة في بيعه ، وكان لو اشترى التراب لربح فيه) .^(٦)

فيخرجه هذا إلى شدة يقين بأن الرزق من الله تعالى ، وأن ما أخطأ ما كان ليصوبه ، وأن ما كُتِب له سيلقاه ويجمعه ، وتكون له موعظة في قصة الأعراب أهل الزرع والمرأة التي كانت لفقته منهم .

قال القرطبي :

« روي أن لوماً من الأعراب زرعوا زرعاً فأصابته جائحة ، فحزنوا لأجله ، فخرجت عليهم أعرابية فقالت : ما لي أراكم قد تكسستم رؤوسكم ، وضالقت صدوركم ؟ هو ربنا والعالم بنا ، رزقنا بكتونا به حيث شاء . ثم أنشأت تقول :

لو كان في صخرة في البحر راسية	صمّاً مُطمئنة ملماً نواحيها
رزق لسفح براها الله لا تفلقت	حتى تؤدي إليها كل ما فيها
لو كان بين الطباقي الصبع مسلها	لمسه الله في العرقى مرافها
حتى تنال الذي في اللوح خط لها	إن لم تنله ، وإلا سوف يأتيها ^(٧)

(٥) فتح الباري ٢٧٥/١٦ .

(٦) فتح الباري ٤٤٦/٧ .

(٧) تفسير القرطبي ٤٦/١٧ .

ثم قد ذكره العلماء الإسراف في الإتفاق التكتويي ، وقد نقل ابن حجر عن
الباجي المالكي أنه قال : (ويكره كثرة إتفاقه في مصالح الدنيا ، ولا بأس به
إذا وقع نادراً ، لحادث يحدث ، كضيغ لو عيّد لو وليمة) .

ومما لا خلاف في كراهته : مجاوزة الحد في الإتفاق على البناء زيادة على
قدر الحاجة ، ولا سيما إن أضاف إلى تلك المبالغة في الزخرفة . (٨)
وهذا إذا لم نجعله فضيحة نجعل بها الناس ، فإن جعله قضية تربوية نعلمها
الدعاء ورد لائق ، ولكن اعتدال الإتفاق في البناء بخاصة لا يعني هدر الجانب
المعماري الجمالي ، إذ هذا شأن آخر ويمكن حصوله دون زخرفة وبذخ ، بل
حتى في أبلية اللبن على طريقة القنماء ، كما في مذهب معماري شائع اليوم
في أريزونا وما جاورها بأمريكا ، وفي تونس والمغرب ، إذ يلتزم المعماري
استخدام الطين والطين والخشب نصف المنجور ، ويركز إلى البساطة
والتجانس مع البيئة ، ولكنه ينتج تحفاً فنية رائعة الجمال والتناسق والاندماج
مع المحيط ، وليس هذا محل الإطناب في ذلك .

□ حرمة الربا ، ونسعى إلى طلب المال

□ الركن الثالث في النظرية المالية الدعوية : الالتزام الصارم بأحكام
الشروع المالية ، من حرمة الربا ، وتحريم الغش ، وعصوم ما تداولناه من
معاني النظريتين القرآنيتين في المال والمعيشة وجريان الحياة .

وهذا الالتزام يفصل إلى ثلاثة التزامات فيما أرى :

● الالتزام بالأحكام الواردة في ذلك من حلال وحرام ، كدعوة وكدهاء ،
وبخاصة حرمة الربا ، ولا أقدم وزناً لمن يفتي بالحل اليوم من المفتين
المتساهلين على طريقة الطنطاوي ، ورأي الفتيخ القرضاوي في ذلك جازم ،
وكذا الأستاذ أنحي للزبلي مما نقلناه ضمن مبحث " مفهوم المخالفة " من
كنايه في " المذاهب الأصولية " ، وهو كلام جيد حقاً وواضح ويدل على
استقامة الرجل .

● ثم الالتزام بهاتين النظريتين الإسلاميتين العامين في المال والمعيشة كنكر
دعوي ، فهما جزء مهم من فكرنا الدعوي الذي نبشر به الناس ونسوغ به
مذاهبنا الإصلاحية المزاجية الاقتصادية الاجتماعية ، وهما وجهتان

(٨) فتح الباري ١٢ / ١٢ .

لمشروعنا الحضاري الإسلامي الذي نجتهد كدعاة في ترشيحه كطريق لنهضة الأمة ، ونسند إلى مؤسسات الإعلام الدعوي شرح ذلك والتذكير الدائم به .

● سعي الدعوة إلى حيافة المال كأداة تنافسية ، عبر التجارة والصناعة والزراعة والخدمات ، ومكنهج تطويري أيضاً في رفع الكفاية لدى الدعاة وتدريبهم ومدهم بخبرة حيوية ووعي عبر الممارسة الاقتصادية ، وبحري ذلك بالنزاع توجيه الدعوة إلى هذه الممارسة وانتظار ارتداد آثارها الإيجابية عليهم وعلى الدعوة بصورة عامة ، كقنراح المشروع الصناعي العريض الذي دعوت إليه في كتاب " منهجية التربية الدعوية " أو التوجيه العام للإيجاد طبقة من رجال الأعمال الدعاة والإسلاميين يرتكز ثراؤهم على الجماعة ، أو في استثمار المال الدعوي العام نفسه في مشاريع بواسطة مؤتمنين خبراء من الدعاة ، ولست أفضّل ذلك إلا بشروط وحدود ، وهذا الباب فيه تفصيل كثير لحوله إلى آخر هذا الفصل .

❏ رواتب الدعاة الموظفين في الحكومات الحالية المخلطة

ورواتبنا الآن من الحكومات حلال إن شاء الله ، مع ما في أموال الدولة من مخالطة الربا وغيره .

وما رأيت فيها أشبه من قول ابن تيمية حين سئل رحمه الله :
(عن رجل فقير ملازم الصلوات الخمس غريب ، فهل إذا حصل له من المنطمان راتب يتقوت به ويمتغني عن المنال يكون مأثوماً ؟ وهل يحصل له المسامحة ؟

فأجاب :

(نعم ، إذا أعطى ولي الأمر لمثل هذا ما يكفي من أموال بيت المال كان ذلك جائزاً ، ومال الديوان الإسلامي ليس كله ولا أكثره حراماً ، حتى يقال فيه ذلك ، بل فيه من أموال الصدقات والفيء وأموال المصالح ما لا يحصى إلا الله ، وفيه ما هو حرام أو شبهة ، فإن علم أن الذي أعطاه من الحرام : لم يكن له أخذ ذلك ، وإن جهل الحال : لم يحرم عليه ذلك ، والله أعلم .^(٩)

وواضح أن ميزانية الحكومات اليوم تعتمد على بيع نفط ومعادن في كثير من البلاد ، وذلك حلال محض ، والثمن أحق بذلك ، والحكومة وكيلة عن

(٩) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٨٩/٢٨ .

الشعبي في استخراجه ، ثم في بلاء آخرى حيث لا يكون ذلك فإن الحكومة تعتمد الضرائب على الجميع ، ولذلك يجوز أن ترتد إلى الجميع أيضاً في صورة رواتب مع ما هناك من تفاوت في مبلغ دفع الضريبة من قبل الشخص ومبالغ الرواتب التي ترتد لهم ، إذ تفاوت بينها الفرض والخبرات ، ويتندر أن يكون هناك ظلم مخصص على بعض الناس دون بعض ، وإن كانت هناك محاباة تعفي بعض الناس من بعض الضرائب ، ولذلك فإن ذلك حلال في الجملة فيما أرى والله أعلم .

ونقل القرطبي (٧٥/٢) عن ابن خنوزر مندداً قال :
 (وأما أخذ الأرزاق من الأئمة الظلمة ، فذلك ثلاثة أحوال :
 □ إن كان جميع ما في أيديهم مأخوذاً على موجب الشريعة فجازل أخذه ، وقد أخذت الصحابة والتابعون من يد الحجاج وغيره .
 □ وإن كان مختلطاً : حلالاً وظلماً ، كما في أيدي الأمراء اليوم ، فالورع تركه ، ويجوز للمحتاج أخذه ، وهو كالمس في يده مالٌ مسروق ، ومالٌ حيد حلال ، وقد وكله فيه رجل ، فجاء للنص يتصدق به على إنسان ، فيجوز أن تؤخذ منه الصدقة ، وإن كان قد يجوز أن يكون النص يتصدق ببعض ما سرق .)

(وكذلك لو باع أو اشترى ، كان العقد صحيحاً لازماً وإن كان الورع المتكبر عنه ، وذلك لأن الأموال لا تحرم بأعيانها وإنما تحرم لأعيانها .
 □ وإن كان ما في أيديهم ظلماً صراحاً فلا يجوز أن يؤخذ من أيديهم .)

□ عطية السلطان

وقد كرر البخاري رواية صر الأئمة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء ، فأقول : أعطه من هو أفقر إليه مني ، قال : " خذ ، إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير متصرف ولا سائل فخذ ، وما لا فلا تتبعه نفسك " .

والإشراف : للتعرض للشيء والحرص عليه ورغبة القلب له .

فكرر ابن حجر شرحه وقال : (وأخرجه مسلم) (وزاد فيه أن عطية النبي صلى الله عليه وسلم لعمري بسبب العمالة ، ولهذا قال الطحاوي : ليس معنى هذا الحديث في الصدقات ، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام ،

وليست هي من جهة الفقر ، ولكن من الحقوق ، فلما قال عمر : أعطه من هو أفقر إليه متى : لم يرش بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر . قال : ويؤيده قوله في رواية شعيب " خذ قمصه " ، قل على أنه ليس من الصدقات . وقال الطبري : اختلفوا في قوله " فخذ " بعد إجماعهم على أنه أمر نذ ، قيل : هو نذ لكل من أعطي عطية أبي قبيلا كانتا من كان ، وهذا هو الأرجح ، يعني بالشرطين المتقدمين ، وقيل : هو مخصوص بالسلطان ، ويؤيده حديث سمرة في السكن : " إلا أن يسأل ذا سلطان " .

وكان بعضهم يقول : يحرم قبول العطية من المملطان ، وبعضهم يقول : يكره . وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر ، والكراهة محمولة على الورع ، وهو المشهور من نصرف السلف ، والله أعلم .

والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا كره عطيته ، ومن علم كون ماله حراماً فتهرم عطيته ، ومن شك فيه فالاحتياط رده ، وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالأصل . قال ابن المنذر : واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود : " سماعون للكذب ، كذالون للسحت " . وقد رهن الشارع درعه عند يهودي مع علمه بذلك . (١٠)

ولله در أبي ترّ حين سأله الأحنف بن ليس : (ما تقول في هذا العطاء ؟) .

أي الأعطيات التي يأخذونها من الأمراء بمقام الرواتب اليوم .

فقال أبو ترّ رضي الله عنه : (خذ ، فإن فيه اليوم معونة ، فبئذا كان ثمتاً لديك فدعه) . (١١)

خذ إلا أن يكون ثمتاً لديك ..

ترى ، لكن أحداً من الأمراء يمكنه أن يطلب من الأحنف ولمثله ترك الصلاة والصوم حتى يسعنيه ثمتاً للدين ؟

ما عني والله إلا المداينة وترك الأمر بالمعروف ، فجعل الجهر بكلمة الحق ديناً ، بهيه المنكوت ، وفي تلك عبرة لمن يعتبر من علماء المسلمين الذين يترخصون لأنفسهم ويتأولون حتى غدت العزائم مجرد أثر ترفيحي تحويه بطون الكتب .

(١٠) فتح الباري ٨٠/٢ مطبعة الطلي ، فتح الباري ٢٩٦/٢ مطبعة السبعة .

(١١) مسلم ٧٧/٢ .

والغزالي^(١٢) كلام جيد في أن المسلمين اليوم لا يعطون العلماء مالا إلا لشرائهم وكسب ثقتهم ، وعلى ذلك لا يُعَاس لأخذنا منهم بأخذ الصّحابة من الرّاشدين والأمويين ، فإذا كان هذا في عصر الغزالي فما بالك في هذا العصر ؟
وهناك تفصيل آخر للمتخشي قريب من هذا .^(١٣)

□ الهدية ... وشبهة الرّشوة

قال البخاري : (باب : من لم يقبل الهدية لعلة . وقال عمر بن عبد العزيز : كانت الهدية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية ، واليوم رشوة) .

قال ابن حجر :
(رشوة : يستلم الرّاء وكسرها ، ويجوز الفتح ، وهي ما يؤخذ بغير عوض ويُعاب أخذه .

وقال ابن العربي : الرّشوة كلّ مال تُفع لِبِئاع به من ذي جاه عونا على ما لا يحلّ . والرّشي قايضه ، والرّشي معطيه ، والرّتش الواسطة .

وقد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في لعن الرّاشي والمرتشي . أخرجه الترمذي وصحّحه . وفي رواية : والرّتش والرّشي . ثم قال : الذي يُهدي لا يخلو أن يقصد ودّ المهدي إليه أو عونه أو ما له . فأفضلها الأول ، والثالث جائز ، لأنه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل ، وقد يُستحب إن كان محتاجا والمهدي لا يتكلف ، وإلا فأكره . وقد تكون سببا للمودة وعكسها .

وأما الثاني : فإن كان لمعصية فلا يحلّ ، وهو الرّشوة . وإن كان لطاعة فمُستحب .

وإن كان لحائز فجائز ، لكن إن لم يكن المهدي له حاكما . والإعانة لدفع مظلمة أو إيصال حق فهو جائز ، ولكن يُستحب له ترك الأخذ ، وإن كان حاكما فهو حرام . انتهى ملخصا .)^(١٤)

(١٢) إحياء علوم الدين .

(١٣) شرح المير الكبير ٩٩/١ .

(١٤) فتح الباري ١٤٨/٦ .

(ومنع الأصحاب من قبول القاضي هدية من لم تجز العادة بهديته قبل ولايته).^(١٥)

(ومنها : الهدية لمن يشفع له بشفاعته عند السلطان ونحوه ، فلا يجوز ، ذكره القاضي ، ولو ما إليه كالأجرة ، و الشفاعة من المصالح العامة فلا يجوز أخذ الأجرة عليها ، وفيه حديث صريح في المكن).^(١٦)

□ جواز قبول الهدية من المشركين وأن يهدي لهم ..

وعقد البخاري باباً خاصاً لقبول الهدية من المشركين ، وأورد فيه ثلاثة أحاديث ، الجواز في كلها ظاهر ، أولها : إهداء ملك دومة الجندل جبة سندس إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي بلدة بين القنم والحجاز ، ثم قبوله الشاة المسمومة من اليهودية ، والثالث : مواله في غزوة لراع مشرك جاء بغنم إن كان يبيع أو يهب ، ووجه الدلالة أنه استند لقبول الهدية منه بالمنزلة .

وكذا جواز أن يهدي المشركين ، وقد عقد له البخاري باباً آخر ، واستشهد بكية : (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتسلموا إليهم إن الله يحب المتقطين) (المتحنة: ٨) .

وأورد حديثاً ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى إلى عمر رضي الله عنه حلة ، فأهداها عمر إلى أخ له بمكة قبل أن يسلم . وكذا إنّه لأسماة رضي الله عنها أن تصل إليها .

□ نسيئة التعامل مع طاحب المال المخلط

تسيطر على الفقهاء جفلة من كل المال الحرام ، ويجعلون الحلال عنوان التقوى ، وأساس تربية القلوب .

واشتهر جواب الإمام أحمد لما سُئل : (بم تلون القلوب ؟ فقال : بأكل الحلال) .^(١٧)

وتعلم منه أنباعه أن الزهد في الدنيا ، والنظر إلى ثواب الآخرة هو العنوان الذي يجب أن يتميز به العالم ، وإلا فلا يكون من العلماء ، كما فسر الفقيه

(١٥) القواعد لابن رجب: ٢٤٨ .

(١٦) طيفات الطائفة لابن أبي بطة: ٢١٩/١ .

أوزير العباسي ابن هبيرة قوله تعالى : (وقال الذين 'أوتوا العلم : ويلكم ، ثواب الله خير لمن آمن) فقال :

(يثابر ثواب الأجل على العاجل حالة العلماء ، فمن كان هكذا فهو عالم ، ومن أثر العاجل على الأجل فليس بعالم) .^(١٧)

ولذلك لم يهرج عبد القادر الكيلاني يقول : (ويحك .. في فنيك زجاج مكسّر وأنت تأكله ولا تعلم به لقوة شرهك وغلبة شهوتك وهواك وشدة حرصك . بعد ساعة تقطع معدتك ونهلك) .^(١٨)

والإشكال ليس في الحرام البتّة الذي لا نجد فيه خلافاً ، إنما في المال المخلط ، فقد اختلف الفقهاء فيه إلى مسلكين في العموم :

□ مسلك أول يعمل إلى التماسه وحصر الحرام فيما نعين وتم تمييزه أو تنديده بالمغاربة ، فيكون من أصل الورع أن نتركه ، ونبقى بقية المال على أصل الجبّة .

● نحديث رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعه عند اليهودي ('استنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام) كما يقول ابن حجر^(١٩) .
ويؤكد ذلك إذا كان الحرام قليلاً .

● ويكثر السؤال عن رجل مراب خلع مالا وولداً ، هل يحل لولده أكل ميراثه ؟
'سئل ابن نيمية هذا السؤال فأجاب بإخراج ما يتيسّر أنه حرام ويأكل الباقي حلالاً^(٢٠) .

● وهل يحل للذاصية التعامل بالبيع والشراء مع من هم غالب أموالهم من حرام مثل الرّيا وأعان الولادة ؟
'سئل ابن نيمية فأجاب بأنّه حرم إذا 'عرف أنه يعطيه من القسم المحرّم ، وإن كان الحلال هو الأغلب لم يحكم بتحريم المعاملة ، وإن كان الحرام هو الأغلب قبل : تحلّ ، وقيل : تحرم ، والمرابي أكثر ماله حلال^(٢١) .

(١٧) ذيل ملبقات العصابة ٢٦٨/١ .

(١٨) فتاوى الرباعي ٦٨ .

(١٩) الفتاوى ٦٧/٦ .

(٢٠) مجموع الفتاوى ٢٠٧/٢٩ .

(٢١) مجموع الفتاوى ٢٧٦/٢٩ .

• وسئل ابن تيمية (عن الرجل إذا كان أكثر ماله حلالاً ، وفيه شبهة قليلة ، فإذا أضاف الرجل أو دعاه هل يجيبه أم لا ؟) .
فأجاب :

(الحمد لله . إذا كان في الترك مفسدة - من قطيعة رحم أو فساد ذات الدين ونحو ذلك - فإنه يجيبه ، لأن الصلة وصلاح ذات البين واجب ، فإذا لم يتم إلا بذلك كان واجباً ، وليست الإجابة محرمة . أو يقال : إن مصلحة ذلك الفعل راجعة على ما يخاف من التثنية . وإن لم يكن فيه مفسدة ، بل الترك مصلحة تنوقبه الشبهة ، ونهي الداعي عن قليل الإثم ، وكان في الإجابة مصلحة الإجابة لقلوبها مفسدة الشبهة ، فأتى أجمع ؟

هذا فيه خلاف فيما أسأله ، وفروع هذه المسألة كثيرة ، وقد نقل أصحابنا وغيرهم فيها مسائل .

قد يرخ بعض العلماء جانب الترك والورع ، ويرجح بعضهم جانب الطاعة والمصلحة) . (٢٢)

□ ومسلك آخر يبلغ في الاحتياط ويميل إلى التحريم ، إلا إذا كان الحرام قليلاً وأكثر المال حلالاً .

• قال ابن رجب (إذا اختلط مال حلال بحرل ، وكان الحرل أغلب ، فهل يجوز التناول منه أم لا ؟

على وجهين ، لأن الأصل في الأعيان الإباحة والغالب ها هنا الحرل .

قال أحمد في رواية حرب : إذا كان أكثر ماله الذهب أو الرُّبَا ونحو ذلك فكأنه ينبغي له أن يتركه عنه ، إلا أن يكون شيئاً يسيراً أو شيئاً لا يعرف) . (٢٣)
وتعبر أحمد هنا ينصرف إلى الكراهة وضرورة التتركة .

وسئل أحمد بن العباس الفونشيسي : (عن رجل من طلاب العلم فقراء أو غير فقراء يأكلون من طعام الجبارة مثل التيوخ والسناطين ، ومالهم فيه الحلال والحرل : هل يجوز أكلهم أم لا ؟ والفرس : عدم تعيين الحرل من الحلال .) .

فأجاب :

(الحمد لله تعالى وحده ، الجرب والله سبحانه وليّ التوفيق بفضلته : أن المال إذا لم يتجرد عن شائبة الحرمة ولا انفك عنها كما في فرس سؤلكم فلا

(٢٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٤/٢٢ .

(٢٣) القواعد لابن رجب ٢٧٠٠ .

يخلو حاله من أن تكون شائبة الحرمة أغلب ، أو شائبة الحلية أغلب ، أو الشائبتان سواء ولا رجحان لإحدهما على الأخرى .

فإن كانت الأولى ، وهي جانب الحرمة أغلب في نظر المكلف : فالحكم الفقهي التحريم ، ترجيحاً للغالب .

وإن كانت الثانية أغلب في نظره : فالحكم الفقهي أيضاً في هذا الوجه للغالب ، فتناول ما هذه صفته من أموال من ذكرت حلال في حكم الفقه) .

قال :

(وإن كانت الثالثة ، وهي ما تكافأت فيها الشائبتان فالحكم الفقهي وجوب التبرك وتحريم تناول ، لأن ترك الحرام واجب ، وما لا يتوصل للوجوب إلا به فهو واجب ، وحكم الحرام بين ومقابلة بين ، وبهما تنتهي أقسام الأموال في الجملة إلى خمسة .

وبالجملة فبعض هذه المنازل والمراتب في التحريم أقوى من بعض ، فأقواها : الحرام المطلق . وبإيه : ما قويت فيه شائبة التحريم ، ويلحق بهما ما استوت شائباته ، والله سبحانه أعلم) (٢٤)

وهذه أقوى واسحة حسنة الترتيب ، وهو يعول إلى احتياط كامل عند تساوي الثواب مع الحلال فيفتي بالحرمة ، ويقرّر ميزاناً متكرّحاً فيحسب قوة الشائبة تكون قوة التحريم .

وأكثر إفتاءات المنشريسي في " المعيار المعرب " تدور مع تحريم أو كراهة التعامل مع من أكثر ماله من حرام ، من غصب أو ربا ، وعلى المتورّع عن أكل طعامهم إذا أولموا ، وعلى التنزه عن هدايا وطلعام الولاء للظلمة و'أمراء المتوء ، وكثرة إقراره في ذلك رأيت الإحالة فقط إلى بعض مواضع ورودها عنده (٢٥)

وبلغ من غلبة مسلّك الاحتياط هذا أن صاغة الفقهاء في قاعدة فقهية مفادها له (إذا اجتمع الحلال والحرام : غلب الحرام الحلال .

وأساسها حديث : " الحلال بين والحرام بين ، وبينهما مشبهات " .

(٢٤) معيار المعرب ١١٩/٥ .

(٢٥) راجع مثلاً ٦٠٦ المعيار ٦٠٦/١٧٨ ، ١٨٠/١٨٦ ، ١٨٧/١٨٧ .

والمشبهات : جمع مُشْبِه ، وهو كل ما ليس يوضح الحل والحرمه مما
تقارن عنه الأدلة وتجاذبته المعاني ، فبعضها يعضده دليل الحرام ، وبعضها
يعضده دليل الحلال .^(٢٦)

ومفاد ذلك (الاحتياط للذين والعرض ، وعدم تعاطي ما يسيء الظن أو
يوقع في محذور) .^(٢٧)

وفيما أوردناه في شرح قاعدة الاحتياط ألفاً زيادة تفصيل .

□ ويقود هذا المبحث إلى بحث حالة أكثر إحراراً للفقهاء ، فإنه ربما يتجنب
التعامل مع أصحاب الأموال الممزوجة ، ولكن ما موقفه إذا ورث مالا
تخالطه الشبهات ؟

اختلفت أجوبة الفقهاء ، فمنهم من أجاز ، ومنهم من منع وأبى ، وتوسط
مالك فأفتى بالتزّنه من غير إيجاب الوارث على ذلك .

فقد سئل بعض علماء المغرب (عمن هلك عن مال حرام من ربا أو
غيره : هل يطيب ميراثه لورثته ؟ وعن الاختلاف في ذلك ؟

فأجاب : قال ابن شهاب : تجوز وراثته ، وهو قول الحسن البصري .
ولياء القاسم بن محمد وغيره .

ومذهب مالك وأصحابه : إن كان حرامه من جهة الغصب : فليرد ذلك إلى
أهله إن عرفوا ، وإن لم يعرفوا فينبغي للوارث أن يتصدق به . يؤمر بذلك ولا
يجبر عليه .

وإن كان من جهة فساد البيع والربا ومنع الزكاة : فيؤمر الورثة بالتمسك
برأس المال إن عرفوه وتصدقوا بما بقي ، وإن لم يعرفوه تصدقوا بالجميع .
يؤمرون ولا يُحبرون .^(٢٨)

أي يرى الكراهة وأفضلية التزّنه ، لكن الونشريسي استكره فقال :
(وأهل الورع لا يرضون بالتزّنه) .

ومال الغزالي إلى التشدد والاحتياط .^(٢٩)

(٢٦) فتح المبين شرح الأربعين لأن حشر العيشي / ١٢٧ . نقلا عن فتاوى الحلبي الشدوي / ٢٧٢ .

(٢٧) نفس المصدر السابق / ١٢٦ .

(٢٨) المعيار المغرب / ٢١٩/١٠ .

(٢٩) لمبأء علوم الدين ١٢٠/٢٤٤ .

• وفي التطبيق العملي نرى صورة من الورع بضربها للعثمان بن عبد السلام التميمي ، أحد أصحاب مالك والثوري وشعبة ، وكان ثقة زاهداً ممن ذنب عن السنة (وكان أبوه يتبع المنطلي وخلف ضيعة فتركها للعثمان ولم يأخذها) (٣٠١)

• ومثله الحسن بن عبد العزيز الجروي نزيل بغداد ، وأحد ثقات شيوخ البخاري .

و(كان من أهل الدين والفضل ، مذكوراً بالورع والشفقة ، موصوفاً بالعبادة .. من أعيان المحققين .. وقال عبد المجيد بن عثمان صاحب تاريخ تميم : كان صالحاً ناسكاً ، وكان أبوه ملكاً على تميم ثم أخوه علي ، ولم يقبل الحسن من إرث أبيه شيئاً ، وكان يُقرن بقارون في اليمامة) (٣٠٢)

وما من شك في أن هذا الورع من جانب هذين الثقتين يقوي جانب من يقول بالاحتياط وضرورة التزهد .

• وبلغ من احتياط الغزالي أنه إذا كان الحرام أو للشبهة في يد الوالدين فليمتنع الولد التقى عن مؤاكلتهما (٣٠٣)

• وأسام هذا الاختلاف ، وأهمية القضية ، وكثرة أسباب الحرام في هذا العصر : أصول إلى أن لا نعلم الأحكام والإفتاء ، وأن نجعل كل قضية قائمة بنفسها مستقلة وفقاً لما يسميه الفقهاء " قضايا الحال " ، أي التي يفتى في كل حالة منها يلتوي خاصة ، إذ الأمر بالغ التعقيد ، وتكون الأموال أحياناً بأرقام مليونية ضخمة ، فلا يصح أن نحيل الحائر إلى إطلاقات عامة ، بل لا بد من دراسة تفصيلية لكل قضية على حدة ونفتي صاحبها بإفتاء شخصي لا يتعداه .

وإنما أجعل هذه القاعدة في تسمية التعامل مع المال المخلط : الركن الرابع المكون للنظرية المالية الدعوية .

□ إذا عم الحرام جميع القطر أو الأرض كلها ..

□ الركن الخامس في النظرية : جواز أن يتعدى الاستعمال الضرورات إلى تناول الحاجات إذا عم الحرام البلاد ..

(٣٠١) تهذيب التهذيب (الدين حيدر ١٠/٤٥٤) .

(٣٠٢) تهذيب ٢/٢٩١ .

(٣٠٣) الإحياء ٢/١٢٢٢ .

وأول من بحث ذلك باستفاضة : إمام الحرمين الجويني ، وأوردنا أقواله من قبل في فصل " الوسطية " وجعلنا فتواه في النزول إلى الحاجات والشبع قدر الضعف العلم في بنية المسلمين آية من آيات مذهب الوسطية ، وقبنا عليها حالة الحرج الغدائي العلم ، وقلنا أن ذلك ما هو بخيال وإنما في حصر العراق شاهداً على احتمال حصول ذلك .

• ويميل العزّ بن عبد السلام إلى هذا الرأي أيضاً ، ويصرح بأنه : (لو علم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيها حلال : حاز أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة ، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات ، لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام ، ولا تقطع الناس عن الحرف والصنائع والأسباب التي تقوم بمصالح الأئمة) ، ولكن لا يُتيسر في هذه الأموال كما يُتيسر في المال الحلال ، بل يقتصر على ما نعين إليه الحاجة دون أكل الطيبات وشرب المستذات ولبس القاعات التي بمنازل التّمات) (٣٣)

• وكذا الشاطبي ، وجعلها من أمثلة المصلحة المرسلّة ، وقال : (إنه لو طبق الحرام الأرض ، أو ناحية من الأرض بغير الانتقال منها ، وانسدت طرق المكاسب الطيبة ، وصمت الحاجة إلى الزيادة على سد الرّمق : فإن ذلك سائق أن يزيد على قدر الضرورة ، ويرتقي على قدر الحاجة في القوت والملبس والسكن ، إذ لو انصر على سد الرّمق لتعطلت المكاسب والأشغال ، ولم يزل الناس في مفاضة ذلك إلى أن يهلكوا ، وفي ذلك خراب الذين ، لكنه لا ينهي إلى الترفه والتلذّذ ، كما لا يقتصر على مقدار الضرورة .

وهذا ملائم لتصرفات الشرع وإن لم ينصّ على عينه ، فإنه قد أجاز أكل المبينة المضطرّ والذم ولحم الخنزير ، وغير ذلك من الخبائث والمحرمات .

وحكى ابن العربي الاتفاق على جواز الشبع عند توالي المخمصة ، وإنما اختلفوا إذا لم تتوال : هل يجوز له الشبع أم لا ؟

وليسنا لقد أجازوا أخذ مال الغير عند الضرورة أيضاً ، فما نحن فيه لا يقصر عن ذلك .

(٣٣) فرائد الأحكام ١٩٠/٢ .

وقد بسط الغزالي هذه المسألة في " الإحياء " بسطاً شافياً جداً ، وذكرها في كتبه الأصولية كـ " المنحول " و " شفاء العليل " (٢٤).

● والمسألة عند المنيوطي أيضاً ، وخرجها على قاعدة الضرورات ورأى أنه يجوز استعمال ما يحتاج إليه ، ولا يقتصر على الضرورة (٢٥).

□ وسائل جماعية لتحرير المال الدعوي وحفظه

ويجدر الانتباه إلى ثلاث وسائل شرعية صحيحة لتحرير المال الذي تحتلجه ميزانية الدعوة ، ثم في حفظ العقارات الدعوية التي تستعملها المؤسسات الدعوية والمراكز والمعاهد وفروع الجماعة في كل مدينة والمدارس الإسلامية وما أشبه .

□ الوسيلة الأولى : اشتراك الدعاة في التكاليف الدعوية ، فليأسأ على ما يسمي في الفقه بالمعاهدة ، إذ يمكن أن تقسم عليها أشياء يلتزم بها أعضاء الجماعة ويجعلونها ضمن حقوق الأخوة .

فقد أخرج البخاري أحاديث في باب الشركة و " الشهد " ، منها ما فعله أبو عبيدة رضي الله عنه بلزواد الجيش الذي معه من جمعه مقاً ، وكذا حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه لما خفت لزواد القوم وأملقوا : أمرهم أن يأتوا بفضل أزوادهم ، وأوضحها قوله صلى الله عليه وسلم : " إن الأشعرين إذا أرموا في الغزو أو قلّ طعالم عيالهم بالمدينة : جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إثاء واحد بالسوية ، فهم مني ، وأنا منهم " .

بين ابن حجر أن الشهد بكسر التون وفتحها ، وأنه : (إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة .

يقال : تقاعدوا ، وناهد بعضهم بعضاً . قاله الأزهري .

وقال : (قال ابن التين : قال جماعة : هو التقفة بالسوية في المستر وغيره . والذي يظهر أن أصله في المستر ، وقد تتفق رفقة فيضعونه في الحضر) (٢٦).

(٢٤) الاصل/٢٦٦ . والوحيي استدل الغزالي وهو الذي تدع هذا الرأي ، ولولي أن ينسب إليه .

(٢٥) الأئمة والنفق/٩٢

(٢٦) الشرح ٥٢/٦ .

وفي المسألة تخريج قبلي آخر على مخالطة مال اليتيم المذكورة في قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُتَعَبِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَكَؤُوشَاءَ اللَّهِ لَاعْنَانِكُمْ إِنَّا لِلَّهِ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (القرة من الآية-٢٢) .

قال القرطبي :

(هذه المخالطة كخلط المبل بالمبل ، كالتمر بالتمر .

وقال أبو عبيد : مخالطة اليتامي ، أن يكون لأحدهم المال ويشقّ على كافلة أن تفرد طعامه عنه ، ولا يجد بُدّاً من خلطه بعياله ، فيأخذ من مال اليتيم ما يرى أنه كافيه بالتحري ، فيجعله مع نفقة أهله ، وهذا قد يقع فيه الزيادة والتقصان ، فجاءت هذه الآية القاسخة بالرخسة فيه .

قال أبو عبيد : وهذا عندي أصل لما يفعله الرؤساء في الأسفار ، فإنهم يتخارجون النفقات بيلهم بالمتوىة ، وقد يتقانون في قلة المطعم وكثرته ، وليس كل من قلّ مطعمه تطوب نفسه بالتفضل على رفيقه ، فلما كان هذا في أموال اليتامي واسعاً : كان في غيرهم لوسع ، ولولا ذلك لخنفت أن يضيق فيه الأمر على الناس) (٢٧)

ومعنى قوله تعالى : (ولو شاء الله لأعنتكم) : (لضيق عليكم وشدد ، ولكنه لم يشأ إلا التمهيل عليكم) كما نقله القرطبي عن القنبي .
والعنت : المشقة .

وفي هذا الاستدراك شاهد على صواب ما ذهب إليه أبو عبيد ، وإشارة واضحة .

□ الوسيلة الثانية : الحذر من تسجيل العتار باسم الجماعة ، خوف المصاهرة ، أو باسم داعية ، خوف الخيانة أو استيلاء دارة الأيتام على العتار إن مات وترك صغيراً ، واللجوء بدل ذلك إلى طريقة " القمرى " .

وقد عُدّ البخاري باباً لمشروعيتها ، وأورد فيه حديث جابر رضي الله عنه ، ولفظه : " قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالقمرى : أنها لمن وهبت له " ، وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولفظه " القمرى جائزة " ، أي إياحة المال لغيره أن يستعمل الدار أو العين مدة عمره حتى

(٢٧) تفسير القرطبي ٤٤٧ .

يموت ، فنرجع إلى المالك إذا كان قد اشترط رجوعها ، وهو ما عليه جمهور الفقهاء^(٢٨) ، أي تكون عارية مؤقتة ، وهناك قول شاذ ليس القضاء عليها .

وروجه علاقة هذا النوع من المعاملات بفقه الذعوة التي أقرها كمخرج من مشكلة تسجيل عتار لو نحوه تملكه الذعوة أو بعض مؤسساتها باسم داعية ، إذ ربما سوغ له القنيطان الخروج من الذعوة : وكذا لا يكون تسجيلها كوقف محبذاً ، لعلة المصادرة أو إشراف إدارات الوقف على الأمور والموارد وصعوبة بيعها واستبدالها إذا عرض عارض يستلزم الانتقال ، وربما يطرأ خطر مصادرتها لسبب لم يمتحن .

والأمر في بلاد المسلمين أن يملكها داعية ثقة هو فوق الاحتمالات السلبية ويؤجرها إلى المؤسسة المنتفعة ، لكن يبقى احتمال موت الداعية وسيطرة دائرة الأيتام عليها لصالحهم كقاصرين .

□ الوسيلة الثالثة : " الرقبي " . وفيها الحل الذاتي لسلبية تسجيل العتار باسم داعية نخاف موته واستيلاء دائرة الأيتام على العتار لصالح القاصرين ، ويتلخص هذا الحل بأن تلجأ إلى ما يجري في بريطانيا وبلاد الغرب من تسجيل العتار باسم ثلاثة أو أربعة مالكيين ، إذا مات أحدهم فلا حق للورثة فيه ، بل يبقى الحق للأحياء من الشركاء ، حتى وفرد بالحق آخرهم ، وبذلك يستعد خطر الخيانة ، ويؤجل خطر استيلاء دائرة الأيتام إلى عشرات السنين عند موت آخرهم ، وتلجأ إلى الاحتياط إلى بيعه عند ذلك لآخرين على نفس الطريقة ، فننعم الاحتمالات ، إذ لا يتصور موت جميع الشركاء مرة واحدة ، وإن كان ذلك ليس بمستحيل ، لكنه أشد النادر .

ويمكن تخريج هذا الأسلوب الجماعي على العمري المذكورة آنفاً ، إذ أنها عمري جماعية ما نظن أن القضاء بمنعها ، ونحتاج إلى تكليف قانوني يقوم به خبير قانوني .

أو يمكن تخريجها على طريقة الرقبي ، وهي مماثلة لما ن قصد وأقرب إلى هذا الأسلوب الغربي ، وقد أجازها أبو يوسف والشافعي ، ومنعها مالك والكوفيون ، وفي الباب حديث بالمنع وحديث بالجواز ، هما عند ابن ماجه ، وصحح ابن المنذر حديث الجواز ، ولغظه : " العمري جائزة لمن أعمرها ، والرقبي جائزة لمن أرقبها " ، وروى الجوزي عن الثوري وأحمد أيضاً^(٢٩) .

(٢٨) فتح الهادي ١٦٦/٦ .

(٢٩) يراجع تفسير القرطبي ٢٠٥/١ لآية " قل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله .. " .

❑ خصائص الوضع الدعوي توجب طلب المال والتجارة

ويشتهر عند الفقهاء بمبحث التفاضل بين الفقر والغنى ، ومحاكمتهما ، وينقسمون إلى فريقين ، ويغلب على أهل الزهد والتصوف منهم تفضيل الفقر ، ويأتون بكثير من نصوص الأخلاق الإيمانية كشواهد لإيمانهم .

لكن القرطبي حين تفسيره قوله تعالى : (فَحَسْبُ لِلَّهِ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْفَاجِرِينَ دَرَجَةً) (النساء: من الآية ٩٥) : يبين أنه قد تعلق بهذه الآية : (مَنْ قَالَ : أَنِ الْغَنَى أَفْضَلُ مِنَ الْفَقْرِ ، لَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَالَ الَّذِي يَوْصَلُهُ بِهِ إِلَى صَالِحِ الْأَصَالِ .

وقد اختلف الناس في هذه المسألة مع تعلقهم أن ما أخرج من الفقر : مكروه ، وما يُظَر من الغنى : مذموم .

فذهب قوم إلى تفضيل الغنى ، لأن الغنى مقتدر والفقير عاجز ، والغنى أفضل من العجز .

قال الماوردي : وهذا مذهب من ظب عليه حب الثبابة .

وذهب آخرون إلى تفضيل الفقر ، لأن الفقير تاركاً والغنى ملائس ، وترك الذكيا أفضل من ملائستها .

قال الماوردي : وهذا مذهب من غلب عليه حب السلامة .

وذهب آخرون إلى تفضيل التوسط بين الأمرين ، بأن يخرج عن حد الفقر إلى أدنى مراتب الغنى ليصل إلى فضيلة الأمرين ، وليسلم من مغبة الحالين .

قال الماوردي : وهذا مذهب من يرى تفضيل الاعتدال وأن خير الأمور أوسطها . (٤٠)

وكل هذا إنما هو بموازين المتقين الذين لا يعرفون معاني الدعوة ، إذ قرأتهم قردية، ونظرهم قصير على رؤية ما هو الأصلح لهم .

أما الدعاة فموازينهم أخرى ، ولهم نظر يتعدى أحوالهم إلى رؤية ما هو الأصلح للإسلام والمسلمين جميعاً ، وبذلك فلن يكون هناك خيل ، بل هو

(٤٠) تفسير القرطبي ٢٢٠/٥ .

قرار واحد : أن يتموّل ويتاجر وينافس ويرتاد الأسواق ويبنى المصانع ويزرع ويتمك ويبيع ويشترى ، ليغتني ، ليموّل النشاط الدّعوي .

وهذا أحد وجوه الفراق الاجتهاد الدّعوي عن الاجتهاد العام والشخصي ، فإنّ للاجتهاد الدّعوي منطقته التغلّبي الخاصّ المستند إلى طبيعة الأوضاع الدّعوية ، وأهمّ ذلك : أنّها في منافسة متواصلة مع المفسدين ، ويعتمد نشاط الدّعاة على تمسيق مؤسسي متنوع . ولن يكون ذلك إلا بمال كثير ، وأما الزّاهد فما زاد على أن أعلن استسلامه وعجزه فتزوى في ركن ينعبد متخلّياً عن المروءة تاركاً بقية المسلمين أمام جبروت الفجار ، فهو في اثابته حقيقيّة بطلي خارجها بالزّهد ، درى بذلك أم جهل .

فالزّاهد لم يزد على أن يترك مهمة النّحلة التي لا بدّ منها يقوم بها غيره ، ولهذا نحد في كلّ حول طائفة ينتدون أنفسهم لأداء هذا الذي لا بدّ منه في حياة المسلمين ، من تبرّع وصرف مالي كثير وإقراض ، وإذا كان الزّاهد قد ألغى دوره فإنّ المهمة باقية كظاهرة من ظواهر جريان المعيشة والحياة للفطريّة وحركة الحياة لا يمكن أن يلقبها أحد .

• هؤلاء النّفر من الدّعاة وثقوا ميتافاً مؤكداً بينهم أن :

إنّا إذا اجتمعنا يوماً دراهمنا

ضلّنا إلى طرق المعروف تنصرفاً^(١١)

- وقال سعيد بن المسيّب :
- (لا خير هيمن لا يريد جمع المال من حله ، يكف به وجهه عن الناس ، ويصل رحمه ، ويعطي منه حقّه)^(١٢)
- وكان سعد بن عباد يدعو :
- (اللهم هب لي حمداً ، وهب لي مجداً ، لا مجد إلا بفعل ، لا فعل إلا بمال . اللهم لا تصلّحني بالتقليل ، ولا أصلّح عليه)^(١٣)
- وقال عبد الرحمن بن عوف :
- (يا حبذا المال : أصل منه رحي ، وأتقرب إلى ربّي عز وجل)^(١٤)

(١١) عن " تذريعة إلى مكارم الشريعة " للراغب الاصمعيّ/ ٢٠٧ .

(١٢) إصلاح المال لابن أبي النسيم/ ١٧١ .

(١٣) إصلاح المال/ ١٧٠ .

(١٤) إصلاح المال/ ١٩٠ .

وأكد أن أحلف يميناً أن معظم الدعاة العاملين صلة الدعوة عندهم مقدمة على صلة الرحم .

وصار اسم الواحد من هؤلاء القفر " فتى ليس بالراضى بأدنى معيشة " ، كما في شطر الشعر :

كريم رأى الإقتر عاراً فلم يزل لُحاً طلباً للمال حتى تمولا

فلما أفاد المال عاد بفضله على كل من يرجو جذاً مؤملاً^(١٥)

● واختص منهم منجد اسمه " البُرج بن مُسهر الطائي " بخلق إقراض المال مع الفرج وسعادة القلب ، وهو صاحبي الذي ينجني ، حقق له أن يفاخر باحتكاره هذا النوع المقرض من المروعة ويقول :

فما زلت هداك ثلثة أي بني أب من الناس يسعى معينا ويقارض

لِقارِصك الأموال والود بيننا كأن القلوب راضها لك راض^(١٦)

وهو نبيل شهم واحد ، لكنه يتلون ، مرة يسمى نفسه حُمِد الغمّاس ، ومرة حمد الرقيط ، ومرة يلمن العموي ، ومرة لؤي الخطيب ، ومرة ماجد الحميدان ، وكأنه أحد الملائكة للثورانيين ، تحركه وكالة إلهامية ، تنزل إليه من عالي الأسماء ، فيبدر ويتخفى بالأسماء ، حتى تخفى مرة باسم أقر الناس عبد الرحمن الشايجي حين دق بابي قبل ثلاثين سنة فرمى صرّة ذات خمسين ديناراً وقال : حدثني قلبي أنك في حاجة ، ثم هروا مسرعاً يفوت علي فرصة الإعتذار ، وكانت الأرض قد ضاقت علي بما رحبت تلك العنافة ، ولم يكن أكثر منه عيالا حينئذ ولا أقل مالاً .

● ولمثل هذا مال الفقهاء إلى تفضيل الغنى ومزولة التجارة ، وصارت للركن السادس في النظرية المالية الدعوية .

قال ابن الحوزي : (فأما كسب المال فإن من اقتصر على كسب البلغة من حلها : فذلك أمر لا بد منه . وأما من قصد جمعه والاستكثار منه من الحلال :

(١٥) ديوان الحماسة ٢/ ٣٥٥ .

(١٦) ديوان الحماسة ١/ ٢٤٦ .

نظرنا في مقصوده ، فإن قصد نفس المناخرة والمباهاة فينس المقصود ، وإن قصد إعفاف نفسه وعائلته وأخبر لحوائث زملته وزماتهم وقصد التوسعة على الإخوان وإعزاء الفقراء وفعل المصلح : أثيب على قصده ، وكان جمعه بهذه الثبة الفضل من كثير من الطاعات ، وقد كانت ثبات خلق كثير من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في جمع المال سليمة لحسن مقاصدهم لجمعه ، فحرضوا عليه ، وسألوا زيادته (١٧)

وهذا هو معنى قول ابن حجر : (إن فضل التفضل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص) (١٨)

فهو قول فصل موجز كآلة قاعدة . وفي الفتح لآول جيدة في المفاضلة بين الفقر والبنى . (١٩)

والفقه الإمامي المنحج إنما يشترط شرطاً واحداً في التمول : أن يكون المال في يدك لا في قلبك ، فإن كان ذلك فدونك والاكتيال ، وهو المعنى الذي نكلم فيه عبد الله بن المبارك وأضرابه من المتلف ، وجدده عبد الوهاب عزلم فقال :

ولست بى توغير مالى لدهري - بأذلا منه في رخام وبأس

إن يكن في يدي ، وليس بقلبي - وهو ملكي ، وليس بملك نفسي (٢٠)

وسمى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الكسب والتجارة " رفع الرأس " ، فقال بعض أهل العلم :

(يا معشر القراء : ارفعوا رؤوسكم ، ففد وضح الطريق : " فاستبقوا الخيرات .. " ، ولا تكونوا عبالا على المسلمين) (٢١)

(وكان المتلف يقولون : المال سلاح المؤمن ، وإن أترك مالا يحاسبني الله عليه خير من أن أحتاج إلى التمس .

وعن سفيان - وكان له بضاعة بقلبيها - : لولاها لتمدلد بي بنو العباس) (٢٢)

(١٧) تاليس يابوس / ١٧٢

(١٨) الفتح ١٢٢/٥

(١٩) فتح الباري ١/ ٥١ - ٥٤ ، طبعة الحلبي .

(٢٠) ديوان المعالي / ١٤٦

(٢١) إصلاح المال / ٢٤٨

(٢٢) تفسير التلسمي / ٢٩١

وهذا الوعي الذي نحلى به سلفيان الثوري يكشف عن منهج رفيع في التزيرية الدعوية التطويرية الخاصة الدعاة ، فهم عنصر لها أهمية استثنائية بالغة ، وبشيتهم بثبت المجموع ، وبنشاطهم بنشط المجموع ويكون الثمرة ، ولذلك يجب أن لا ندع الحكومات نتحكم في أرواقيهم ، بل نحرزهم من تلك تحريراً كاملاً ، إنا بشجرة شخصية يمارسونها ، أو كقضية دعوية إذا كثرت المال الدعوي عبر مناجرة طليقة تتبرع ، وأنظر كمصدق لذلك نشاط رجال الشريعة لاعتمادهم على الأخصاص لا على رواتب الحكومة ، وعجز علماء أهل السنة لارتباطهم بدوائر الأوقاف الحكومية ، حيث تزرع المخبرات صيباً فيها ولمر وينهى فنزجف لكثير الصائم ، لارتباط لقمة العيش بهذا المستند .

ووجد القرطبي في آية (إذا تدابرتم بذنوب إلى أجل مسمى فاكثروا ..) الدليل على تنمية الأموال فقال : (لما أمر الله تعالى بالكتسب والإنشاء وأخذ الزمان : كان ذلك نصاً قاطعاً على مراعاة حفظ الأموال وتنميتها ، ورداً على الجهلة المنسوفة ورعاها الذين لا يرون ذلك ، فيتخرجون عن جميع أموالهم ولا يشركون كفاية لأنفسهم وعيالهم ، ثم إذا احتاجوا افتقر عياله فهو إنا أن يتعرض لمن الإخوان أو لصدقاتهم ، أو أن يأخذ من أبواب الدنيا وظلمتهم ، وهذا الفعل مذموم منهى عنه .

قال أبو الفرج الجوزي : ولست أعجب من المعتزدين الذين فعلوا هذا مع قلة علمهم ، إنما تعجب من لقوام لهم علم وعقل ، كيف حثوا على هذا ولما رواه به مع مضادته للشرع والعقل ، فذكر المحاسبي في هذا كلاماً كثيراً ، وشيخه أبو حامد الطوسي ونصروه ، والحوادث عندي أعذر من أبي حامد ، لأن أبا حامد كان أفقه ، غير أن تحوله في التصوف أوجب عليه نصرة ما دخل فيه .^(٥٢)

ثم ذكر عن ابن الجوزي أن ذلك من (سوء فهم المراد بالعمل ، وقد شرته الله وعظم قدره وأمر بحفظه ، إذ جعله قواماً للأمن ، وما جعل قواماً للأمن للشريف فهو شريف ، فقال الله تعالى : (ولا تؤثوا المثقاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) (النساء : من الآية ٥) .

(٥٢) قصير القرطبي ٦٦٩/٢ .

ونهى الله عز وجل أن يُسلمَ المال إلى غير شريف فقال : (فإِنْ لَمْ تَسْمَعْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ) (النساء: من الآية ٦) .

ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال فقال لمعد : " إِنَّكَ إِن تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ " .

وقال عليه الصلاة والسلام : " مَا نَفَعَنِي مَالٌ كَمَالُ أَبِي بَكْرٍ " .

وقال لعمر بن العاص : " نَعَمْ الْمَالُ الصَّالِحُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ " .

ودعا لأئمة ، وكان في آخر دعائه : " اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَالِهِ ، وَوَلَدُهُ ، وَيَارَكَ لَهُ لِهَيْبِهِ " .

وقال كعب : " إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ؟ فَقَالَ : أَمَّا عَلَيْكَ بِعِضِّ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ " .

قال ابن الجوزي : (هذه الأحاديث مخرجة في الصنّاح ، وهي على خلاف ما تعتقده المتسوقة من أن أكثر المال حجاب وعقوبة ، وأن حبسه يذلل التوكل .

ولا يُذكر أنه يخاف من فقته ، ولأن خلقاً كثيراً اجتنبوه لخوف ذلك ، ولأن جمعه من وجهه يُعِزُّ ، ولأن سلامة القلب من الافتتان به نقل ، واشتغال القلب مع وجوده بنكر الآخرة ينذر ، فهذا خيف فقته) .

ثم لفتل عنه أنه قال : (فلو قال هذا القائل : إِنْ التَّسْلِيلُ مِنْهُ أَوْلَى : قَرُبَ الْأَمْرُ ، وَلَكِنَّهُ زِلْجَمٌ بِهِ مَرْتَبَةُ الْإِثْمِ) (٥١) .

ونقل عنه أيضاً أنه قال : (ومتى صحَّ القصد فجمعة أفضل ، بلا خلاف عند العلماء ، وكان سعيد بن المسيّب يقول : لا خير لِمَنْ لَا يَطْلُبُ الْمَالَ ، يَقْضِي بِهِ دِينَهُ وَيَصُونُ بِهِ عِرْضَهُ ، فَإِنْ مَاتَ تَرَكَهُ مِيرَاثًا لِمَنْ بَعْدَهُ .

وخلف ابن المسيّب أربعة مائة دينار .

وخلف سفيان الثوري مائتين ، وكان يقول : المال في هذا الزمان سلاح .

وما زال المتألف يمدحون المال ويجمعونه للثواب وإعالة الفقراء ، وإنما تحاماه قوم منهم إيماناً للتشاغل بالعبادات ، وجمع لهم ، ففقهوا باليسير) (٥٢) .

(٥١) تفسير القرطبي ٢/٢٧١ .

وهذا ما كان يدركه عرب الجاهلية أيضاً ، فقال أحبيحة بن الجلاح سيد الأوس قبل الإسلام :

كلّ للنداء إذا ناديتُ بخذلني إلا نداني إذا ناديتُ : يا مالي ..

فهو أسبق من الثوري إذن في إدراك أنّ المال سلاح .
وحسبى الجانب الشخصي في التمتع بالعمل متغ ، ويتأكد ذلك لمن ذهب ماله في سبيل الله ، ففي اجتهاد سمعته من الأستاذ عمر التلمساني : (أنّ تمكيننا للذاعية البازل من أن يتجر أمر مسوغ أو مفضل ، وليس من الصواب أن نكتفي بإحلاله إلى الجزاء الأخروي فقط ، بأن ندعو له ، بل نتوج له الجزاء الدنيوي أيضاً ربّما قال رحمه الله : ومأخذ ذلك : إنّ النبي صلى الله عليه وسلم لمعاز حين بعثه إلى اليمن أن يتجر ، لأن أمواله كانت قد ذهبت في سبيل الله .)

□ ومنطق الناس أعوج ، فنعوج له أيضاً ربّما ، ونشقى لذلك الذي وهبه الله صقلاً وعلماً ، لكن الناس يهملونه ، فقال أسفا :

ولو كنتُ ذا مالٍ لقرّب مجلسي وقول إذا أعطأتُ : أنت رشيدٌ (٥٥)

وكم في حياتنا المعاصرة من مثل هذا التقاط وتوسيد الأمر إلى غير أهله في الوزارات والبرلمانات والمجالس البلدية والجامعات وال نقابات وعصوم المرافق الاجتماعية ، والعائل الحكيم مهجور ، لصراخه وفقره .

وكم من متفاسح ، وليس بفصيح ، ولكن الأذن تكنت له لثروته ليس إلا ، وهو وأمثاله قال فيهم أهل الثننر :

كم ناطق وسط الرجال وإنما عنهم هناك تكلم الأموال

لذلك قال ابن حبان : (ألوجب على العاقل أن يقيم مروعة بما قدر عليه ، ولا سبيل إلى إقامة مروعة إلا باليسار من المال) (٥٦)

وقال المرادي : (ولا تظهر المروعة والرأي والقوة إلا بالمال) (ورفع إلى المنصور كثرة نفقات محمد بن سليمان والي البصرة ، فوقع : أعظم الناس مروءة : أكثرهم مؤونة) (٥٧)

(٥٥) إصلاح المال/٢٦٥ .

(٥٦) عن كتاب " المروءة " لمشهور سلطان/٦٤ .

(٥٧) نفس المصدر السابق/٦٤ .

وهل أعظم من الذعابة اليوم مروءة ؟

لذلك ينبغي أن يتميز لهم الثقة العظيمة ، لتتم مناوراتهم ، ولتكون لهم الصدارة دون المنافق وأهل المنوع ، ولسيدروا معارك الفكر والسياسة ، ولننحرنا الطغاة بسلب الحريات ، فقد تحرنا أنفسنا بتوهم فضائل الفقر وبفهم مغبوط لمعاني الزهد ، والثوبة قريبة لمستأنف ، والربح بئس الله وتوقيفه وغير لمن أرك أن يتاجر لتكتمل مروءته ، ولدعوة هي رمز المروءة بعد انقراضها وارتفاعها من قاموس الناس ، حتى كثرت الغلاب وتصدر البلداء .

وهذا الحال هو الذي كان قد أزعج الإمام الشافعي ولم يجد له تعليلاً سوى الإحالة إلى حكمة الله الخفية ، حين تعجب من أنه :

كم من قويّ ، قويّ في قلبه

مهذب الرأي عنه الرزق منحرف

ومن ضعيف ، ضعيف العقل مختلط

كأنه من خليج البحر بغترف

يدل هذا على أن الإله له

في الخلق سر خفي ليس يُكتشف^(٥٨)

وكانه خرج إلى رأس حين نرى فقال :

وأحقّ خلق الله بالهم امرو

ذو همّة ، يُبلى بعيش ضيق .

ولربما عرضت لنفسك فكرة

فأود منها نفسي لم الخلق

لو كان بالجيل الغناء وجنتي

بأجل أسباب السماء تعلقي

(٥٨) مخطب الشافعي للقرقي/ ٣٠٦ .

لكن من رزق الحجي : حرم الغنى

ضدان مفترقان ، أي منفرد (٢٩)

لكنه ما هو بديهي ، وإنما هو مقرر لظاهرة حيوية ما زالت تحير الأكياب ، ولكن القطعة الشعرية الثالثة التي لم يلقها الشافعي ، وربما قالها ولم تحفظ :

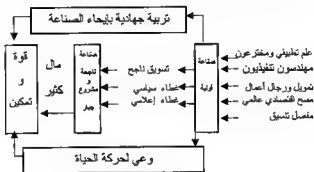
أن محاولة غيرك وفشله ليست دليلاً على سريان الفشل إليك ، فإليك لا تدري ما هو مخبوء لك في القدر ، وكذلك محاولتك العشر إذا باءت بفشل فاعلم في ما بعد العاشرة القراء ، فإليك لا تكري مني يلزل الرزق ، وكل ميسر لما خلق له ، والواجب أن نتخذ الأسباب ونتوكل ، ثم أرجع في النهاية إلى البداية ، وعلل بالحكمة الخفية ، ولأن تزال تدأب حتى تتراكب أسنان المفاتيح مع ثغرات القفل ، فيغمرك سيل الخير ، وهذا هو الذي ميز القاجع عن الراجع القائل ، فإن من نجح ظل يحاول بلا يأس ، وأنت ترى نجاحه ولا ترى عدد محاولاته الفاشلة السابقة ، والراجع رجع غضبان أسفا بعد محاولات قليلة ولم يصبر .

وكل ما سبق إنما هو من الشواهد الأضبط على وجوب التجارة ، وأما الشواهد الأقوى التي لا تترك لواهم مقالاً فقد أودعناها فصل " التربية بإحياءات الصناعة " في كتابي عن " منهجية التربية الدعوية " ، وأعيدتها مجزئة عن شرحها ، إذ الشرح هناك ، وهي :

- قول ابن بطال أن سواك يذكر فيها الله أكثر من كثير من المساجد ، قاله نعقبا على حديث " ليعض البقاع إلى الله .. الأسواق " .
- وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى أحد الموالى الجدد في الإسلام يذاكر في سوق المدينة : (يا مشر قريش : لا يغلبكم هذا وأصحابه على التجارة ، فإنها ثلث الملك) ، بل نصفه في العصر الحاضر .
- وقول الصحابي حويط بن عبد العزى القرشي رضي الله عنه : (يا أمير المؤمنين : فرضمت للعرب في العطاء فأهلكهم ، يتكلمون على العطاء ، ويدعون التجارة ، ويلهيهم) .

• وزعم القرطبي أن الجهاد والتجارة في درجة واحدة سواء ، واستشهد بأية : (علم أن من يكون منكم مؤمناً وآخرون يضربون في الأرض ينتفعون من فضل الله وآخرون يقتلون في منيل) (المزمل: من الآية ٢٠) .

- وأشار الماوردي إلى القواعد التي تقوم عليها الدولة الإسلامية الناجحة ، من (خصب دائم ، أي الوفرة في نواح الأرض ، والممتلكات والأموال ، فيها يقل في الناس الحسد ، ويتنقى عنهم تباغض العدم ، وتتسع النفوس ، وتكثر المواساة والتواصل ، وذلك من أقوى فتاوي لصالح الدولة وتنتظم أحوالها ، لأن الخصب يؤدي إلى الغنى ، والغنى يورث الأمانة والشجاعة) ، وبالقين ندرك أن الدعوة الغنية تظهر في دعائها هذه الأخلاق العالية .
- وقد رسمنا هذا المعادلة الآتية فأطلب شرحها ليتم لك الوعي :



□ الشروط العشرة لقبول الدّاعية تاجراً

لكن إثبات تفصيل التجارة لا يعني هجوماً جزائياً من الدّعاة لانتقام هذا الميدان ، إنما يلزم توفر أخلاق وشروط في المتصدي كي يؤذن له ، وبدونها لا يتحقق المقصد ، لو تكون الخسارة .

- **أولاً :** أن يعتقد أن الذّره هو مجرد وسيلة ، ويستحضر قول الحسن البصري : (ما أعزّ أحد الذّره إلا أنه الله) ، وقوله : (إنما الفقيه : الزّاهد في الدّنيا ، الرّاغب في الآخرة ، الذّاك في العبادة) .^(١٠)

(١٠) زيارات نعم في روفاته لكتاب فزعه لابن المبارك / ٨ .

فإنما مدار تفضيلنا التجارة ، أن يستقل الذاعية بالمكسب كي لا يُضْمَدَل به المتصفون: ولكي يتحمل شيئاً من الميزة الذعوية ، لما أن يغفل قصير الوسيلة عنده غاية ، فهذا مرفوض ، وإن كنا لا نستطيع أن نؤثر عليه إذا هام غراماً بالثرهم فإن ذلك لا يعني شيئاً ، إذ هو الله بالمرصاد ، يعلم التولوا ويده الرزق ، كما يعطي يأخذ ، وكما يمنح يمنح ، والعادل لا يجنح إلى غرور ، بل يشكر الله ويزداد شكراً كلما ازداد مالا .

● **ثانياً :** أن يتعلم الأحكام الشرعية في التجارة والمعاملات ما أمكن ، وأن يكون كثير السؤال مستقياً مع لية الالتزام بالفقوى ، وقد قال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : (لفته قبل التجارة . إنه من تجر قبل أن يفقه : ارتطم في الرها ، ثم ارتطم)^(٦١)

والقول تلك : مطالعة الكتب الجامعة للاقتصاد في البهوع والمرايحك والمعاملات الصغرة عن بيت التمويل الكويتي ، ومصرف قطر الإسلامي ، وأمثالها ، إذ هي أهم من كتب الأوكين . لما فيها من فقه مقارن أولاً ، ولتضمنها لشكل التعامل المعاصر وتنزيلها الأحكام على الواقع المستجد .

● **ثالثاً :** التزام الحلال ، والإنفاق في سبيل الله . وفي الآية الكريمة (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِيَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) (الكهف : ٧) ، إشارة صريحة إلى ذلك .

وكان أبي بن كعب رضي الله عنه يقول في قوله تعالى (لَنُكْم أَحْسَنُ عَمَلًا) : (أحسن العمل : أخذ بحق ، وإففاق في حق ، مع الإيمان و أداء الصلاة واجتناب المحارم ، والإكثار من المنسوب إليه)^(٦٢)

قال القرطبي : (هذا قول حسن ، وجيز في ألفاظه ، بليغ في معناه) .
(وكان عمر يقول فيما ذكر البخاري : اللهم إني لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا ، اللهم إني لسألك أن تفتقه في حقه .

فدعا الله أن يعينه على إتقائه في حقه . وهذا معنى قوله عليه السلام : " فمن أخذ بطيب نفس : يورك له فيه ، ومن أخذه بإثراف نفس كان كالذي يأكل ولا يشبع " .

(٦١) الفقه والمتن للعليل البغدادي / ٢٧ .

(٦٢) تفسير القرطبي ١٠ / ٢٢٠ .

وهكذا هو المكثّر من الدنيا لا يقع بما يحصل له منها ، بل غمته جميعها ، وذلك لعدم الفهم عن الله تعالى ورسوله ، فإن الفتنة حاصلة معها وعدم السلامة غالباً) (٦٠)

● **رابعاً :** أن يقلّ الثلب في الأسواق إلا بمقدار ضرورة تجارته .
فإنه مع كل الإيجاليات التي يمنحها المال ، فإن عليه أن يحتاط ، وأن يقلّ الثلب في الأسواق ، ويؤكد الأمر إن كان داعية قنوة .

قال القرطبي :

(خرج مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
" أحب البلاد إلى الله مساجدها ، وأغض البلاد إلى الله أسواقها " .
وخرج البزار عن سلمان الفارسي قال : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" لا تكونن إن استطعت أول من يدخل المتوفى ، ولا آخر من يخرج منها ، فإنها معركة الشيطان وبها ينصب رايته ") (٦١)

قال :

(ففي هذه الأحاديث ما يدل على كراهة دخول الأسواق ، ولا سيما في هذه الأزمان التي يخالف فيها الرجال النسوان . وهكذا قال علماؤنا لما كثرت الباطل في الأسواق وظهرت فيها المنكر : كره دخولها لأرباب الفضل والمقصد بهم في الدين ، تنزيهاً لهم عن البقاع التي يحصى الله فيها ، فحق على من ابتلاه الله بالمتوفى أن يخطر ببالي أنه قد دخل محلّ الشيطان ومحلّ جنونه ، وأنه إن أقام هناك : هلك ، ومن كانت هذه حاله لتكسر منه على قدر ضرورته ، وتحرّر من سوء عقوبته وبلبنته) (٦٢)

لما المتوفى التي يتكرر فيها اسم الله كثيراً فلم توجد حتى الآن ، ويرجى أن خطبة إيجاد رجال أصال دعاة مؤمنين سنؤتي في تحقيق وجودها ، وعندئذ يجوز الثلب بها .

● **خامساً :** ولما انفي احتمالات البطر والتكبر ، ألها تغزو من يثري ويمتحنه الله بالعمل ، لكن الأصل الحميب أبداً نقي المعدن ، على الأخلاق والتصرفات ، في فقره ويوم غناه ، وله مع حاتم الطائي نسب ، ومن معانيه ومذاهبه تلقين ...

(٦٠) وأشار المحقق الحقاوي إلى أن الحديث الثاني أخرجه مسلم أيضاً .

(٦١) تصدير القرطبي ١٢/١٢ .

كسبناُ سروراً الدهر لنا وغلظة وكلا سقاهما الدهرُ
 فما زلنا بغيا على ذي قرابة غنا ، ولا لرى بأحساننا للقر
 وكان هذه الحالة هي من فروع قوله تعالى : (وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ
 فِتْنَةً : أَنْتُمْ شَرُّونَ ؟) (الفرقان : من الآية ٢٠) .

قال القرطبي : (أي أن لائقنا دار بلاء واستحان ، فلما سبحاته أن يجعل
 بعض العبد فِتْنَةً لبعض على الصوم في جميع الناس ، مؤمن وكافر ،
 فالصحيح فِتْنَةً للمريض ، والغني فِتْنَةً للفقير ، والفقير الصابر فِتْنَةً للغني .
 ومعنى هذا أن كل واحد مختبر بصاحبه ، فالغني ممتحن بالفقير ، عليه أن
 يواسيه ولا يسخر منه . والفقير ممتحن بالغني ، عليه أن ألا يحسده ولا يأخذ
 منه إلا ما أعطاه ، وأن يصبر كل واحد منهما على الحق) . (١٥)

• سياسياً : العصاميّة والصبر والتكدرج وطول الانتظار .
 وأحبنا هنا أن أخرج عن قول الفقهاء إلى رواية قصة ولعبة فيها عبرة
 وتصلح كشاهد لهذه المعاني .

وهي خبر ذلك الفتى الصبلي المهاجر إلى الغيليين قبل نحو خمسين سنة
 حافياً ، ثم هو الآن بليونير يمتلك سلسلة متاجر (شو مارت) .

روى هو قصته وقراتها ، فنكر أن لباه أركبه حين بلغ العاشرة من أحد
 موالئ الصنين سفينة متجهة إلى مانيلا ، وزوده بعشرة دولارات فقط وصرة
 فيها خبز ، وأمره أن يجرب حظّه ، فنزل إلى شوارع مانيلا حافياً ، فضجر ،
 فقرر أن يتعلّم ببعض ما عنده ، فسلّ عجوزاً سيّناً عن سوق الأذنّة
 ليشتري نعلًا .

يقول : فنظر إلى العجوز نظرة الغاضب ، وقال لي : الصبني لا يشتري !

قلت : كيف إذن ؟

قال : تشتري بالتولارات عشرة ثلاثة أزواج من التاجر ، فتبيع زوجين
 بعشرة ، وتربح الثالث ثلثه .

قال : ففعلت ، فوجدت لذة عمريتي ، وكان ذلك أول درس في حياتي ،
 ودفعتمني للذهاب لكرز سراه ثلاثة أخرى ، ليبعثها بخمسة عشر ، وربحت

خمساً ، وكررت وكررت ، ولتني تقصاع ، حتى إذا كثرت الأحمية التي أبيعها : اشتريت عربية ، ثم محلاً صغيراً ، سمّيته " شو مارت " أي سوق الأحذية ، ثم وسعته ، ثم فتحت فرعاً ، واستطردت في اللعبة الجميلة أجمع بروحي الصنيعة التجارية لموال الفليبينيين بروحهم الاستهلاكية ، حتى أصبحت مليونيراً كبيراً ، ومن ملك المليون فلينم مطمئناً ، فإن المليون يصبح بليوناً بعملية ميكانيكية ذاتية لا تحتاج كثير مهارة .

● **سابعاً : الابتسام** ، واستقبال الخسارة بروح مرحية وصبر ، وليس أن تذهب للنفس حمراناً ، بل الاستعداد لتكرار المحاولة .

ومرة " أخرى لخرج عن مرويكت الفقهاء لأروي حكمة وردت على لسان أدب ما هو بمسلم ، ولكنه مصيب .

ذلك هو إيليا أبي ماضي في قوله يروي تهديدات صديقه :

قال التجارة في صراع هائل . مثل المسافر كاد يقنطه للطما

لو عادة مسلولة محتاجة . لدم ، وتذفقت كلما اهتت نما

قلت : ابتسم ، ما أنت جالب دلتها . وشغلنا ، فإذا ابتسمت فرما (٦٦)

فالابتسام شرط للتاجر ورجل الأعمال ، إذ كل شيء متوقع ، ووجود رابح يعني وجود خاسر ، حتماً .

فإن لم تكن عندك هذه النفسية ، نفسية المرح ، أو نفسية الصبر ، فابتعد عن مجال التجارة ، فإليك لست من رجال هذا الميدان الذي ينص في أول بنوده على اعتماد الابتسام .

● **ثامناً : وجوب تهيب من لم يشتهر بالمقترعة وامتناعه عن المتاجرة بلموال الناس** .

فقد ذهب علي بن المنير شارح البخاري إلى لشرائط القدرة التجارية على من يقترض أموال الناس ليتاجر بها ، حتى ولو كان صحيح النية ويريد الوفاء .

(٦٦) نقل عن كتب : لا تمزن لمائض القرني ١٩/١ .

قال ذلك تعقيباً على باين متعاقبين عندهما البخاري لبيان جواز الشراء بالدين ولأخذ أموال الناس ، فقال :
باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضوره ، وأورد فيه حديثين يفيدان الجواز .

ثم قال : باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو إلتاقها ، وأورد فيه حديث أداء الله عنه أو إلتاقه سبحانه .

قال ابن حجر : (قال ابن المنير : هذه الترجمة تشعر بأن التي قبلها مقيدة بالعلم وبالقدرة على الوفاء . قال : لأنه إذا علم من نفسه العجز فقد أخذ لأخذ من لا يريد الوفاء إلا بطريق التعمتي ، ولتعمتي خلاف الإرادة .) .

وهذا هو موطن استسعادنا ، لكن ابن حجر لم يقرء على ذلك واعترض فقال :

(وفيه نظر ، لأنه إذا نوى الوفاء مما سيفتحه الله عليه فقد نطق بالحديث بأن الله يؤدي عنه ، إما بأن يفتح الله عليه في الدنيا ، وإما بأن يتكفل عنه في الآخرة ، فلم يتعين التقيد بالقدرة في الحديث .

ولو سلم ما قال فهناك مرتبة ثالثة ، وهو أن لا يعلم هل يقدر أو يعجز) (١٧)

ومع وجاهة اعتراض ابن حجر ، إلا أن القائل في مذهب ابن المنير في هذه المسألة يدعو إلى وجوب التنبه والحذر وشدة الاحتياط ، وإن من لم يكن معروفاً بالتجاح في التجارة أولى له أن لا يتجر بأموال الناس .

ويتأخذ هذا المعنى بما ذهب إليه ابن بطل شارح البخاري أيضاً ، فقد نقل ابن حجر عنه أنه قال : (فيه الحسنى على ترك إسئكل أموال الناس) ، أي ترك عرض نفسه على الناس وترضيع نفسه لهم كوكيل عنهم في إدارة أموالهم ، ذلك أن هذه الوكالة حلال بلا شك ، لكن النقوى تدعو أصحاب دراسات الجدوى إلى مضاعفة الحسب والتدقيق إذا لم تكن لهم تجربة سابقة ، فبأن الواقع وضغط الحوادث الطارئة يستدعيان مكنة عالية مهما كانت الدراسات مغرية .

ولنا واحد من هؤلاء الذين جازفوا ، فقد رمتحت نفسي للناس وخسرت ، وما زلت أزرح تحت ضغط ضمائي للأموال ، وكانت غلطة مني ، مع وجود

نلويهم لي فيما حصل، وإن الأمر كان قسراً وحكمة ريتية أكثر مما كان قلة خبرة، ولكن نجرى تنهض موعظة لغيري، أن لا يتاجروا بأموال الناس إلا بعد تحقق النجاح فيكون النوسع ربما بأموال الناس، والأولى الصلابة والتدريج على طريقة الفتى الصيني المهلج، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

● تلصعاً: أن لا يجلس أهل الفتنه والربا وسوء التعامل والاحتكار إلا بمقدار الضرورة أو لاكتساب خيرة.

ففي البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببداء من الأرض يخسف بأولتهم وأخرهم بقالت: قالت: يا رسول الله، كيف يخسف بأولتهم وأخرهم وغيرهم أسواقهم^(٦٨) ومن ليس منهم؟

قال: يخسف بأولتهم وأخرهم، ثم يبعثون على نياتهم."

قال ابن حجر:

(قال المصنف: في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية مختاراً في العقوبة تلزمه معهم. قال: واستببط منه سلك عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب.

ونعقبه ابن المنير: بأن العقوبة التي في الحديث هي الهجمة المتساوية فلا يقاس عليها العقوبات المترعة. ويؤيده: آخر الحديث، حيث قال: ويبعثون على نياتهم).

قال ابن حجر:

(وفي الحديث أن الأعمال تغير بنية العامل، والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكثير سوادهم إلا لمن اضطر لذلك. ويرتد النظر في مصاحبة التاجر لأهل الفتنة: هل هي إغاة لهم على ظلمهم، أو هي من ضرورة البشرية ثم يعذر على كل أحد بنيه؟ وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث^(٦٩)).

ومعنى يرتد النظر: يميل إلى جهنم الإجازة والمنع بشكل لا يترجح فيه أحد الإقناعين بشكل قاطع، لكن ظاهر الحديث يميل بالفتوى إلى جانب التجويز لوجود ضرورة التعامل بين البشر.

(٦٨) أسواقهم: أي الناس السوق، وهم العامة، وفي ذلك أنهم من المستضعفين.

(٦٩) الفتوح ٢٤٢/٥.

والذي فهمه أن ظاهر الحديث إن أخرج المجالسة من دائرة الحرام فإنه لا يخرجها من دائرة الكراهة ، وأن التاجر التقى يتجنب الشبهة ، وفي التعامل مع أهل البتّن نوع شبهة ، أما أن يكون التعامل فيما يعينهم على تقوية جانب قننتهم وترويجها فالأمر إلى الحرمة لقرب والله أعلم .

• **عشرًا :** أن يربا بنفسه عن التعاملات المشبوهة ، أو التي لا يرضاها الناس ، ويحرص على أن يصون سمعة الدعوة وسمعته ، حتى ولو كان أصل التصرف مباحا .

وكلام ابن نومة في ذلك واضح حين أجاب لما سُئل عن شيء فقال : هذا وإن كان من المباح إلا أنه يتقلى مع المراقب العالية .

ووجدت في فنونى المغاربة ما يقارب ذلك ، فقد سئل الفنيخ عبد الله العبدروسي (عن تسكوك الإيمان دراهم نفسه لنفسه على مثل سكة السلطان أو على لطيب منها ؟

فأجاب بأن ذلك جائز ، وإما يمنع مخالفة أن يُطلع عليه فزعاقب ، وسدا للزرائع ، مخافة التلبس على سكة السلطان ، ومخافة أن يُنسب إلى التلبس ، لأن أكثر من يصنع ذلك منكم) . (٧٠)

فهذا استعمال فضة حقيقية ليست مغشوشة ، أو ذهب خالص للدكاير ، بل لطيب ونقى من ذهب السكة الرسمية ، ومع ذلك منعها الإفتاء صيانة لسمعة المعلم أن يُنسب إلى التلبس .

ومن ذلك عندي : بيع البضاعة المهرية التي لم تدفع عليها الضرائب الحكومية المعنادة ، حتى ولو كان هناك نوع ظلم في فرض الضرائب .

ومن ذلك : البضاعة اليهودية المصنوعة في فلسطين المحتلة المعاد تصديرها من بلاد آخر ، مما يتعاطاه اليوم بعض التجار .

وكذلك : بيع أدوات تجميل السماء وزينة وجوههن من أحمر وأخضر ، فإن العرف بأبى استغلال المتدين في ذلك ، والشبهة المترعنة قائمة لغلبة استعمال ذلك في التبرج وليس لدخل البيوت فقط .

(٧٠) شعور العرب ١٢٢/٦ .

فلتجذب للذاعية التاجر أمثال ذلك ، وليختر شيئا لطيفا كاختيار عمر
 رضي الله عنه حين تملى فقال : (لو كنت تاجرا ما اخترت على العطر شيئا ،
 إن فاتني ريحه ما فاتني ريحه ..) (٧١)

ولست أقول بتقليد ذلك وبيع العطر ، ولكن ليختر بيع شيء واضح من
 الاحتياجات الدائمة للناس ، كالطعام ، أو الملابس ، أو الدواء ، أو الأدوات ، أو
 اللوازم المدرسية .

□ الرفق بالخاسر والمدين

وتحدث بين الدعاة التاجر ديون ، أو يكون الذاعية غارما لبيت مال
 الذعوة ، وتحيطه ظروف صعبة ويعيش حالة إصرار توجب النظرة إلى
 الميسرة ، فما العمل ؟

لغة المروءة يقضي بالرفق به وعدم القسوة على المصير وإلجائه إلى
 إتلاف نفسه وقتله ومعنوياته وخوابره ومزاجه وصحته ، فإن في ذلك
 إتلاف عنصر ثمين من عناصر الذعوة ، وإخلاء ثغرة من جند يحرصها ، بل
 الذلل والإظهار إلى اليسار هو القانون ، قياساً على أنه : (إذا أتت
 المرأة ، وهي ممن يرغب في نكاحها : لم تجبر على النكاح لأخذ المهر ،
 بغير خلاف) (٧٢) بين الفقهاء ، أي لتسد بالمهر ديونها . وكذلك (لا يجب
 عليها نفقة الأقارب بقدرتها على النكاح وتحصيل المهر) (٧٣) وصرفه على
 أقربها ، وأنشبه ما يكون ذلك الذاعية المدين الذي يلقى وبحار وتلاحقه
 طلبات الدائنين بهذه المرأة العفيفة الشريفة المغلصة يلاحقها ذووها وأهل
 الأموال التي ضاربت بها فحسرتها ليجبروها على قبول زوج مميم ليس من
 مكافئها ، وكل جبريتها أنها بارعة الجمال ، يريدونها أن تستاجر لهم
 بجمالها ، والملاكمة تعيدها بالله إذ يرون في خلقها مسحة من حور السماء
 أن تكون العوية بين يدي غير مكافئ من قساة الأرض قد رفضته البيوت
 فسرأى هذه الحرة محصورة في الزاوية الضيقة فجاء ينقذها بمهر
 مضاعف أضعافاً ، يخفي بالمضاعفة قبحه ومعذته الرذيل .

(٧١) إصلاح المال/ ٢٦٢ .

(٧٢) القواعد لأن رجب / ٣٢٠ .

(٧٣) القواعد لأن رجب / ٣٢٠ .

□ بل أنا المطلع على الأسرار ، وأعلم أن شهماً في القرون الغابرة اسمه " المفتح الكندي " إنما صرف ماله على قومه ، وقترض من أجل إقامة علاقات قومه القيادية بالآخرين ، وأبى لتسحبهم وتورثهم وإلغاء خطتهم ، ثم إن قومه أقسامه الشيطان لأسباب ديونه ، فعادوا يلومونه ، فاتفجر المسكين بدافع مضطراً ...

يُعَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا ثَوْنِي فِي أَثْيَاءِ تَكْمِيهِمْ حَمْدًا
أَسْتَدِ بِهِ مَا قَدْ أَخْلَوْا وَضَيَعُوا تَغُورُ حَقُوقُ مَا أَطَاقُوا لَهَا سَدًّا
وَفِي جَفَنَةِ مَا يَغْلُقُ الْبَابُ دُونَهَا مُكَلَّلَةٌ لِحُكْمَا مُتَقَسِّمَةٌ تَرْدَا (٧٤)

□ وظل كسير الخاطر حتى علم أن محمد بن سيرين لما ركبته الذين اغتم
لذلك فقال : إني لأعرف هذا الغم . هذا بذنب أصبته منذ أربعين سنة . (٧٥)
فكان له في ذلك بعض تلقين ، ففلس وضعه على هذا الإمام ، فسلك طريق
التوبة .

□ وأنا أرشح الصلح السليماني الكريم أساساً لاقتضاء ديون الذنبيين والتمس
حلول ذكبة نسبية مبتكرة للمشاكل التي تقوم بين التجار الدعاة ، على مشكلة
الحل العمري السليم .

ونمام خير ذلك في آية (وَذَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ
فِيهِ غُلَامُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُنَّا لَهُنَا حُكْمًا
وَعِلْمًا) (الأنبياء: ٧٨/٧٩) .

قيل : (كانت حرثهم غيا ، نفثت فيه الغنم ، أي رعت ليلاً ، ففضى داود
بالغنم لهم ، فمروا على سليمان فأخبروه الخبر فقال سليمان : لا ، ولكن
أفضى بينهم أن يأخذوا الغنم فيكون لهم لبنها وصوفها ومنفعها ، ويقوم هؤلاء
على حرثهم ، حتى إذا عاد كما كان : ردوا عليهم غنمهم) .

قال ابن المنير : (الأصح في الواقعة أن داود أصاب الحكم ، وسليمان
أرشد إلى الصلح) .

(٧٤) شرح ديوان الحماسة للبريزي ٣٧/٢ .

(٧٥) تكملة القرطبي ٢٢/١٦ .

وكأنه شرع يهود أنذاك ، وإلا ففي المنة أن ما تصدده الموائسي بالليل
ضماته على أهلها ، أي ضمان قيمته ، وهو خلاف شرع سليمان كما قال ابن
التين .

قال ابن حجر : (وقد وقع لعمر رضي الله عنه قريب مما وقع لسليمان ،
وذلك أن بعض الصنحية مات وخلف مالا له ثماءً وديونا ، فأراد أصحاب
الذيون بيع المال في وفاة الذين لهم ، فاسترضاهم عمر بأن يؤخروا التفاضل
حتى يقبضوا ديونهم من الثماء ويتوقروا لأينهم المتوفى أصل المال ،
فاستحسن ذلك من نظره ، ولو أن الخصوم امتنعوا : لما منعهم من البيع ،
وعلى هذا التفصيل يمكن تنزيل قصة أصحاب الحرث والغنم) (٧١)

وأرى أن هذا الصلح العري يصلح بها للصلح في الكثير من أشكال
خلافات رجال الأعمال المسلمين ، وبعضهم قد لا يكون له مال له ثماء إذا
وقع في إشكال ، ولكن له عقل ويتحلى بهمة ونكاح ، فيكون الصلح على أن
نتج له أن يتوكل على الله ثابةً ويصلى ، لعله يتوفى ويسند ديونه .

❑ مشكلة هبوط قيمة العملات المحلية

❑ الركن السابع في النظرية المالية : جبر قيمة المال الذي هبطت قيمته بعد
الاستحقاق .

وهذه إحدى المسائل التي تسبب الخلاف كثيرا في الدول الفقيرة ، وبخاصة
بعد عالمية التجارة في العصر الحاضر ، فإن المتعاملين يهرمون عددهم أو
يفرضون ، ثم تهبط قيمة العملة المحلية بالنسبة إلى الدولار أو العملات
العالمية القياسية هبوطا كبيرا يضر بمصلحة البائع أو المقرض الذائن ، وفي
أزمة جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات هبطت العملة في يوم واحد إلى
نصف قيمتها بالنسبة إلى الدولار ، وأكثر ، فما العمل وما هو الحكم في مثل
هذه الحالات ؟

ويطلق الفقهاء على التعود الهابطة اسم " التافقة " لعدم توفر شرط تخطيئه
بالذهب في خزينة الدولة الفقيرة ، ولو كان ذهباً لما هبطت قيمته ، بل هو
الأصل والمقاس .

(٧١) فتح الباري ٢١٩/١٦ .

لوجب المتيوع أحمد الزرقا تأدية قيمتها يوم الاستقراض أو للتعاقد ، لنلا
بضائر أحد من الطرفين ، وجعل ذلك من فروع قاعدة " لا ضرر ولا
ضرار " . فقال أثناء تعدده تطبيقات هذه القاعدة :

(ومنها : ما لو كانت القلوس النافقة ثمنا في البيع ، أو كانت قرصا ،
فغلت أو رخصت بعد عقد البيع أو بعد دفع مبلغ القرض .

فبعد أبي يوسف : تجب عليه قيمتها يوم عقد البيع ويوم دفع مبلغ
القرض . راجع "رد المحتار" ، من أوائل كتاب البُيُوع .)

(ونقل هناك ترجيحه عن الكثيرين ، فقد أوجبوا قيمة القلوس النافقة يوم
البيع ، وقيمتها يوم دفع القرض ، في صورة ما إذا غلت ، دفعا للضرر عن
المشتري والمستقرض ، وأوجبوا قيمتها كذلك في صورة ما إذا كسدت أو
رخصت ، دفعا للضرر عن البائع والمقرض .

هذا والذي يظهر أن الورق النقدي المسمى الآن بالورق المتوري الرائج في
بلادنا الآن ، ونظيره الرائج في البلاد الأخرى : هو معتبر من القلوس النافقة ،
وما قيل فيها من الأحكام النافقة يقال فيه ، لأن القلوس النافقة هي ما كان
متخذاً من غير النقيدين الذهب والفضة ، وجرى الاصطلاح على استعماله
لستعمل للنقيدين . والورق المذكور من هذا القبيل .

ومن يدعي تخصيص القلوس النافقة بالمتخذ من المعدن لعليه
البيان) . (٧٧)

ثم نقل ما مفاده أن محمد بن الحسن الشيباني يذهب إلى قريبه من
هذا ، فيوجب دفع (قيمتها في آخر أيام رولجها) . (٧٨)

لكن مذهب أبي يوسف أيسر ، لأن ضبط قيمتها يوم تقطاع رولجها فيه
عسر .

(أما لو كانت القلوس النافقة معقوداً عليها ومدفوعة في عقد تعتبر فيه
أمانة في يد القايض ، كالمضاربة ، فإن رب المال إذا أراد استرداد رأس ماله
من المضارب فله أن يسترد مثله لا غير ، من غير أن يظنر إلى غلام أو
رخص) ، و (يأخذ قيمتها يوم القسمة لا يوم الفسخ) . ونقل عن الشرخسي في
" المبسوط " في باب المضاربة ما يزيد هذا .

(٧٧) شرح القواعد الفقهية للشيخ لشد الزرقا / ١٧٤ .

(٧٨) شرح القواعد الفقهية / ١٧٩ .

لذلك أرى أن يتصّر الدّعاة في عقودهم على هذا الشرط وإن جعلوا قيمة الذهب يوم التّعاقّد هي المقياس في الإرجاع ، أو الدولار ، أو اليورو ، أو البين الياباني ، بحيث يكون توقيع المدين أو المشتري على العقد متضمّناً قبوله هذه المخاطرة ورضاه بها ، فعلاً للخلاف ، أو أن يجعلوا الأمان بعملة الدولار أصلاً ويهملوا ذكر العملة المحلية ، وهو إجراء فيه قسوة نفسية وخرج معنوي على المتكثّن ، لكن إحقاق الحقوق ودرء المشكل أولى من العواطف .

والذي أراه أن هذه القضية بالغة التعقيد ، ولذلك لا تحلّ الخلافات بتقوى عامة ولا بقضاء ، وإتباعاً بصلح وتحكيم يراعي ورطة المشتري أو المقترض أيضاً ، وتكون حدود التخفيفات قضية " حال " ، أي من فقه الحال الذي يُحكم فيه نسبياً تبعاً لمقدار المبلغ ، ومقدار هبوط العملة ، وتاريخ الهبوط ، وهل كان قدره محضاً غير متوقّع لم كانت الفرقان تشير إلى احتماله وأن التزام من التزم كان على علم بهذا الاحتمال ، وبخاصّة أن الدول الفقيرة اليوم لا تعدل القيمة رسمياً تبعاً لواقع السوق ، بل تتعامل بما هو لصالح عملاتها المحلية ، والمحاكم فيها لا تقضي بجبر قيمة العقود النافذة ، فيقوم هذا للتصرف الحكومي مقام التّنبه التي يفترها الحكم المصلح المختار لصالح المدين المتضرر ، إذ لو أُحيل الخلاف إلى القضاء لقضى القاضي لمصلحته ، لكنه لا يفعل ذلك لما يعلم من تعسف الحكومات ، ويطلب التقوى وبراءة النّمة ، ولذلك لا يلجأ إلى المحكمة وإنما يرضى بأحكام مصلحية خارج المحاكم ، فيجب أن تكافئ مثل هذا الحريص على التقوى بالتخفيف عنه ما أمكن ، فإن لجأ إلى المحاكم واحتمى بالتعسف الذي تقرضه الحكومات كان ذلك منه من الإخلال بالمروعة ، والاستعانة بظالم فيما أفهم من منطلق الفقه والإيمان ، ولذلك أوصي أمراء الدّعوة بإحالة مثل هذه العناصر من الدّعاة إلى المحكمة الدّعوية ، لا لتحكم في الخلاف ، إذ ليس من اختصاصها ذلك ، وإتباعاً لتحكم بإسقاط عضويتهم في الجماعة لقلة مروءتهم التي بدت عبر احتمالهم بقرارات حكومية وقضائية ظالمة ، والله أعلم .

□ المجتهد في الاستثمار للدّعوة لا يغرّم إذا خسر

□ الركن الثامن في النظرية : انتفاء الضمان على من يتاجر بمال الدّعوة فيخسر :

إذ أنه مضروب لا يضمن ، إلا إذا كان هناك شرط بأن لا يتاجر بمواد أو أصناف معينة مسمّاة ، ثمّ خالف الشرط والوصية بلا تأويل قوي . ويُقاس الأمر على ما اتفق عليه الفقهاء وذكره العزّ بن عبد السلام من : (أن الإمام والحاكم إذا اتفقا شيئاً من القوم أو الأموال في تصريفهما للمصالح فإنه يجب على بيت المال دون الحاكم أو الإمام) ، (لأنهما لما تصرفا للمسلمين : صار كلّ المسلمين هم المتفنون ، ولأنّ ذلك يكثر في حقهما فيتضرّران به) .^(٧٩)

ولو حكمنا بهذا ذلك لما تصدّى أحدٌ للقضاء ، ولا تصدّى داعية للتوكل عن الدعوة يصفق لها ويمسّثر .

□ الأحكام المعاصرة في الزكاة

□ الركن التاسع : أداء الزكاة الشرعية وفق الاجتهادات الجديدة المعاصرة الواعية للتطوّرات الطارئة ، دون الاحتفاء بتعميم ربع العشر وطرده بلا تمييز .

وقد فصلت الأمثلة القرضاي ذلك تفصيلاً في كتابه عن الزكاة ، وجمع شوارد الإفتاء المعاصر فأحسن .

وأهم ما في بحثه ما يلي :

١ - قياساً على أوزان التدوير والذراهم الإسلامية القديمة المعروضة في المباحف : وننتهي القرضاي إلى رأي قاطع يرجّحه بأن نصاب الزكاة الآن هو :

٨٥ غراماً للذهب ٥٩٥ غراماً للفضة

ولأنّ ثمن الفضة فيه تفاوت عن القديم وبقي الذهب مقارباً فهو يرى تقدير النصاب بالذهب .^(٨٠)

٢ - ويميل إلى رأي أبي زهرة وعبد الوهاب خلافاً وعبد الرحمن حسن ويصحّح اجتهادهم في أن العشرات تُفلس على الأرض الزراعية التي تُسقى ، ولذلك تكون زكاتها ٥ % من إيراداتها ، أي نصف العشر ، لكن يُخصم من المولد السنوي الاستهلاك الإنشائي بنسبة ٣٠ | ١ من ثمنها ، في

(٧٩) قواعد الأحكام ٢/ ٦٦٥ .

(٨٠) فقه الزكاة ١/ ٢٦٥/ ٢٦٥ .

الأعلب ، ويحوز تقدير نسبة استهلاك مغيرة لهذه حسب قول المهندسين والخبراء .^(٨١)

٣- أن زكاة الموظف وصاحب المهنة ، كالطبيب والمهندس ، هي في صافي موره المتنوي بعد خصم الحد الأدنى لمعيشته ومعيشة من يعوله وخصم الثنن .^(٨٢)

٤- ويميل إلى رأي أبي زهرة وخلاف في أن الأسهم تعتبر عروض تجارة ، فزكاتها هي بمقدار قيمتها في الأسواق ، لا قيمتها الاسمية ولا ثمن ما اشترأها به .^(٨٣)

٥- ويقرر أن اصطلاح " في سبيل الله " كما يفسر به الجهاد ، فإنه يفسر أيضاً بالصرف على المرابطين بجهودهم وأستنتهم وأقلامهم للدفاع عن عقائد الإسلام ، وفي إنشاء صحيفة تتولى ذلك أو مكتبة للبحث . وأستند في ذلك إلى فتاوى حشنين مخلوف وشلنوت ، وكذا بعض القدماء ، ومنهم الفقهاء في تفسيره .^(٨٤)

٦- ويكرر أن أهم وأول ما يعتبر الآن في سبيل الله هو العمل الجاد الحماسي المنظم للهادف لتحقيق نظام الإسلام وإقامة دولة الإسلام وإعادة خلافة الإسلام وحضارته .^(٨٥)

٧- ويرى أن سهم الفقراء يقسم في موضع المال ، أي نفس البلد ، أما سائر السهام فتنقل إلى بلاد أخرى باجتهاد الإمام . يقول القرضاوي : (وهذا من الأمور الاجتهادية التي يؤخذ فيها برأي أهل الشورى كما كان يفعل الخلفاء الراشدون ، ولذلك لا يخضع لتحديد ثابت) .^(٨٦)

أقول : ونقيم أمر الدعوة على ذلك ، فمن يوكلنا من الناس في توزيع زكاته فإن توكله يتضمن تحويل مجلس شورا وأميرنا ما لإمام جميع المسلمين من حق في ذلك من نقله إلى بلاد أخرى باجتهاد بحسب المصالح التي تراها .

(٨١) فقه الزكاة ١/ ٢٧٩ .

(٨٢) فقه الزكاة ١/ ٢٧٩ .

(٨٣) فقه الزكاة ١/ ٥٢٧ .

(٨٤) فقه الزكاة ٢/ ٦٥٨ .

(٨٥) فقه الزكاة ٢/ ٦٦٦ .

(٨٦) فقه الزكاة ٢/ ٨١٧ .

٨- وقرّر القرضاي أنّ لتبيل من المسلمين أن يتحمل حمالة مالية في إصلاح بين الناس ويأخذ من مهم الغرمين ما أتفق ، سواء صرف أولاً من ماله ففسار غارماً ، لم أحواله لجنة من أهل الخير إلى مصرف الغارمين ابتداء من الزكاة المتجمعة لديها . (٨٧)

وهذه الحمالة هي التي قصعت ظهري ثم لم أجد من لجان الزكاة وبيوتها من يفهم معنى الحمالة ، وأنا أنصح أمثالي أن يتركوا المسلمين يختلط حابلهم بذابلهم ، فقد ذهب زمن المروءة والحمالات ، ولذات البين حق في أن تستحل دون إصلاح ، إذ هكذا يريد أهل الزكاة والوكلاء فيما يبدو ، فلماذا استهلاك الناس ؟

بل ناكل ثريد معلوبة ، ونصلي خلف علي ، ثم نجلس على التلّ نشاهد أفلام سفنن المتكررة ، ذلك أسلم !!

□ التّخلص من ضريبة ظالمية

وتكثر هذه الأيام الضرائب الضالمة التي فيها إرهاب ، وللناس وسائل يسلكونها للتخلص من بعض هذه الضرائب ، فهل يجوز ذلك ؟

قال القرطبي : (واختلف علمائنا في المتطّلان يضع على أهل بلده مالا معلوماً يأخذه ويؤثونه على قدر أموالهم : هل لمن قدر على الخلاص من ذلك أن يفعل ؟ وهو إذا تخلّص أخذ سائر أهل البلد يتمام ما جعل عليهم ؟

ف قيل : لا ، وهو محنون من علمائنا .

وقيل : نعم ، له ذلك إن قدر على الخلاص ، وإليه ذهب أبو جعفر أحمد بن نصر الدلوذي ثم المالكي ، قال : ويدلّ عليه قول مالك في المتاعى بأخذ من غنم أحد الخلفاء شاةً وليس في حميعها نصاب : أنها مظلمة على من أخذت ، لا يرجع على أصحابه بشيء .

قال : لمستأخذ بما روي عن محنون ، لأن الظلم لا أسوة فيه ، ولا يلزم أحد أن يولج نفسه في ظلم مخافة أن يضاعف الظلم على غيره ، والله سبحانه يقول : (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ) (الشورى: من الآية ٤٢) .

(٨٧) فتح الزكاة ٩٠/٢ .

ومعنى هذا الكلام أن القرطبي يعترض على مسنون ويميل إلى رأي الذودي في تجويز التخلص من الضريبة إن استطاع حتى ولو لم يستطع التيقن التخلص منها ، فإن ذلك الإثم في تحصيل الضريبة من العاجز عن التخلص منها إنما هو إثم الظالم الذي فرضها وليس إثم المتخلص الذاتي منها .

وأما أميل في العموم إلى تجويز ذلك إن كانت ظلمًا والظلم معروف بالتنذير ، وفي دولته فساد إداري يتيح لأعوان الظلم نهب الأموال العامة ، وأما إن كان الحاكم جادًا في تطوير بلده ، ويحارب الفساد ، وهو نزيه ، ويسعى في تحقيق مصالح الأمة وجهاد أعدائها : فإن التجويز يضيق جدًا بتناسب عكسي ، فكلما زاد إخلاص الحاكم وجدّه : ضاق الجواز ووجب أداء الضريبة ، حتى يصير التخلص منها حرامًا في حالة للحكم المسلم الجاد ، إذ ألقى العلماء بجواز أخذ بعض مال الأغنياء بمقدار الضرورة لدفع العدو ، وأوردنا سابقًا أقوالهم في ذلك ، وتطوير البلد مقننة لنجاح الجهاد ، ولذلك يدخل في حكمه .

□ تحصيل الحق من بخيل أو متعسف إذا ظفرنا بهما

إذا ظفرنا بمال من ظلمنا بغصب مالنا أو لم يؤد إلينا ما ألت ثبت بعقر عليه ، سواء كان حكومة أو مستعمرًا أو حزبًا أو فردًا تعاملنا معه : فهل يجوز أن نأخذ مقدار حقنا من المال الذي ظفرنا به ؟

الجواب : نعم ، وذكر ذلك الغفهاء ، منهم القرافي مثلاً ، مستنداً إلى حديث هند بنت عتبة لما شكت إليه أن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيها وولدها ما يكفيها . فقال لها :
" خذي ما يكفيك ووليك بالمعروف " . (٨٨)

قال القرافي :

(قال جماعة من العلماء : هذا تصرف منه صلى الله عليه وسلم بالفتيا) .

قال : (فعلى هذا : من ظفر بجنس حقه أو بغير جنسه مع تعذر أخذ الحق ممن هو عليه : جاز له أخذه حتى يموت في حقه) . (٨٩)

(٨٨) روى البخاري ومسلم والسنائي .

(٨٩) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام / ١٠٠ .

والمشهور في مذهب مالك أن لا يأخذه إلا بقضاء قاضٍ ، ولكن في قول
الفقيه المالكي المشهور خليل أنه : (إن قدر على شينه فله أخذه إن يكن غير
عقوبة ، ولأن فتنة ورديلة) .

وقال المؤلف : (وحاصل كلام التلمي وابن يونس وابن رشد والمازري :
ترجيح الأخذ) .^(٩٠)

وقال أبو غدة في الحاشية شارحاً :
قال العلامة المحقق الخراساني في " شرح مختصر خليل " في كتاب
المتهادات ٧ | ٢٢٥ :

(هذه المسألة تعرف بمسألة الظفر .
والمعنى أن الإنسان إذا كان له حق عند غيره وقدر على أخذه أو أخذ ما
يسلوي قدره من مال ذلك الغير فإنه يجوز له أخذ ذلك منه ، وسواء كان ذلك
من حنن شينه أو من غير جنسه على المشهور ، وسواء علم غريمه أو لم
يعلم ، ولا يلزمه الترفع إلى الحاكم .
وجواز الأخذ مشروط بشرطين :

الأول : أن لا يكون حقه عقوبة ، وإلا فلا بد من رفعه إلى الحاكم .
والثاني : أن يأمن الفتنة بسبب أخذ حقه ، كقتال أو إراقة دم ، وأن يأمن
الرديلة ، أي أن ينسب إليها ، كالغصب ونحوه ، فإن لم يأمن ذلك فلا يجوز له
أخذه) .^(٩١)

وظن البعض أن حديث هند يعارضه حديث : " لا الأمانة إلى من لئمتك ،
ولا تخن من خائنك " وهو حديث في مسنده بعض ضعيف ، رواه أبو داود ولكن
الترمذي حسنه ، وصححه الحاكم وأقره الذهبي على تصحيحه ، وشهد
الهيتمي أن رجال مسنده في المعجم الكبير للطبراني ثقات ، مما جعل
الثبوتات يميل إلى القول بأن كل ذلك (بصير به الحديث منتهضاً للاحتجاج)
كما نقل ذلك أبو غدة .

لكن أبا غدة نقل عن المنذري في مختصره من أبي داود ١٨٥ | ٥ قوله
أن : (ليس بينهما في الحقيقة خلاف ، لأن الخائن هو الذي يأخذ ما ليس له .

(٩٠) إلهي عبداني " حاشية الأحكام ١٠٩٣ ، نقلاً عن الشيخ محمد علي المالكي في كتابه " نهج العروق " .

(٩١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام/ ١٠٩ ، الحاشية

أخذه ظلماً وعدواناً ، فأما من كان مأثوماً له في أخذ حقه من مال خصمه واستكر له ظلامته منه فليس بخائن) ، وهذا صواب عندي .

وقال البخاري أيضاً بمسألة الظفر ، لكن سماها (قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) .

واعتمد فيها حديث هند المشهور .

قال ابن حجر : (وقد جنح المصنف إلى اختياره) .

وكذا اعتمد البخاري فيه على حديث ثاب عن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال : (قلنا للنبي صلى الله عليه وسلم : إنك تبعنا فنزل يقوم لا بقرونا ، فما ترى فيه ؟

فقال لنا : " إن نزلتم يقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف ") (١٢)

وقد أورد ابن حجر استكرابات للفقهاء ، في تفصيل لا يؤثر في أصل المسألة .

وقال ابن حجر في التعقيب على حديث هند : (واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه : جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن . وهو قول الشافعي وجماعة ، وتسمى بمسألة الظفر . والزاج عندهم : لا يأخذ غير جنس حقه إلا إذا تعذر جنس حقه .

وعن أبي حنيفة المنع ، وعنه : يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد التقنين بدل الآخر . وعن مالك ثلاث روايات كهذه الأراء . وعن أحمد : المنع مطلقاً) (١٣)

وقال ابن حجر : (إن الاستدلال به على مسألة الظفر لا تكون إلا على القول بأن مسألة هند كانت على طريق الفتوى .) .

أي ليست على طريق القضاء ولا طريق اجتهاد كإمام ، والفرق بين هذه الطرق الثلاث تداولناه في فصل سابق .

وكرر ابن حجر هذا الشرح وأتى فيه بفوائد أخرى فقال في التعقيب على حديث هند : (واستدل به على مسألة الظفر ، وبها قال الشافعي ، فجزم

(١٢) فتح الباري ٢٢/١ .

(١٣) فتح الباري ٤٢٦/١١٩/١ .

بجواز الأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالتقاضي ، كأن يكون غريبه مُنكراً ولا بينة له عند وجود الجنس ، فيجوز عنده أخذه إن ظفر به وأخذ غيره بقدره إن لم يجده ، ويجتهد في التقويم ولا يحيف ، فإن أمكن تحصيل الحق بالتقاضي فالأصح عند أكثر الفقهاء الجواز أيضاً ، وعند المالكية الخلاف ، وجوزّه الحنفية في المبني دون المنشقوب لما يخشى عليه من الحيف ، واتفقوا على أن محل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ، ومحل الجواز في الأموال أيضاً ما إذا لبس الغائلة ، كنسبته إلى المترقة ، ونحو ذلك .. (٩٩)

□ التعامل مع الكافر وتوكيله

يرى البخاري أن استتجار المشرك لا يكون إلا لضرورة ، فمقد باباً عنوانه " استتجار المشركين عند الضرورة ، لو إذا لم يوجد أهل الإسلام " . قال ابن حجر : (هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف يرى بامتناع استتجار المشرك ، حربياً كان أو نمياً ، إلا عند الاحتياج إلى ذلك ، كتعذر وجود مسلم يكتفي في ذلك) .

واستشهد البخاري بقصة معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بيهود خيبر على أن يزرعوها ، وباستتجاره القليل المشرك لما هاجر .

لكن ابن حجر ادعى أن في ذلك (نظر ، لأنه ليس فيهما تصريح بالمقصود من منع استتجارهم ، وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضموماً إلى قوله صلى الله عليه : " إنا لا نمتعين بمشرك " ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن . أراد الجمع بين الأخبار بما ترجم له . قال ابن بطال : عامة الفقهاء يجيزون استتجارهم عند الضرورة وغيرها) . (١٠٠)

لكن البخاري عاد فأجاز توكيل الكافر ، فعقد باباً قال فيه : (إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز) .

وأخرج حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه قال : (كاتبتُ أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظني في صاهيتي بمكة وأحفظه في صاهيته بالمدينة) .

(٩٩) فتح الباري ٥/١٢٠ .

(١٠٠) فتح الباري ٥/٢٤٩ .

والصناعية : يُطلق على الأهل والعمال .

قال ابن حجر :

(ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الإسلام فوَضَّ إلى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره ، والظاهر إطلاع النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره .

قال ابن المنذر : نوكل المسلم حربياً معصماً ، ونوكل الحربي المعصم مسلماً : لا خلاف في جواز) .^(١٦١)

وهذا مستغرب من البخاري ، إذ أن الوكالة أبعد أثرًا من الاستئجار ، فلماذا منع هناك وأجاز هنا ؟

المهم أن ذلك جائز بدون خلاف .

لذلك أطال ابن العربي الجدل في ذلك ، واستند في الذجوز إلى قوله تعالى في الكفار : (وَلَنُخْذِبَهُمُ الرَّبُّا وَقَدْ كُفَرُوا عَنْهُ وَلَنُكَلِّمُهُمُ لَمَوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ) (النساء: من الآية ١٦١) .

وكان ابن العربي قد ألقم التليل على (مخاطبة الكفار بفروع الفريعة) (ولا خلاف في مذهب مالك في أنهم يُخاطبون) .

(وقد بين الله تعالى في هذه الآية أنهم نُكَلِّمُوا عَنْ الرَّبِّا وَلِكُلِّ أَمَلٍ بِالْبَاطِلِ) (فهل يجوز لنا معاملتهم وللقوم قد أفسدوا أموالهم في دينهم أم لا ؟

فغللت طائفة أن معاملتهم لا تجوز ، وذلك لما في أموالهم من هذا الفساد .

والصحيح جواز معاملتهم مع رباهم وفتحاحهم ما حرم الله سبحانه وتعالى عليهم ، فقد قام الدليل القاطع على ذلك قرأنا سنة . قال الله تعالى : (وَطَعْنُ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ جَلُّ لَكُمْ وَطَعْنُكُمْ جَلُّ لَهُمْ) (المائدة: من الآية ٥) .

وهذا نص في مخاطبتهم بفروع الفريعة ، وقد عامل النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ، ومات ودرغ مرهونة إلى يهودي في شعبير أخذه لعياله) .^(١٦٢)

قال :

(والحاسم لداء الشك والخلاف : اتفاق الأئمة على جواز التجارة مع أهل الحرب) .

(١٦١) فتح الباري ٥/ ١٢٠ .

(١٦٢) لمحكم القرن ١/ ٥١٤ .

(فإن قيل : فإذا قلتم إنهم مداخلون بفروع الشريعة : كيف يجوز مباحثتهم
بمحرم عليهم ، وذلك لا يجوز للمسلم ؟

قلنا : سأنح الشرح في معاملتهم وفي طعامهم رفقا بنا ، وثند عليهم في
المخالطة تغليظا عليهم ، فإنه ما جعل علينا في الدين من حرج إلا نفاء ،
ولا كانت في العقوبة شدة إلا وأثبتها عليهم). (١٨)

❏ أمن الأمة الإستراتيجي يوجب سيطرة إسلامية على الاقتصاد

❏ الركن العاشر في النظرية المالية الدعوية : وجوب السعي الجاد لحصر
التعامل المالي والاقتصادي في ديار الإسلام بأيدي المسلمين ما أمكن .

وهذه القضية الهامة هي جزء من خطة الأمن الإستراتيجي للأمة
الإسلامية ، إذ ليس معنى تجويز الفقهاء للتعامل مع الكفار أن تفتح
الأبواب ، وإنما على الفقهاء ما كانت تدعو إليه المصالح في القديم من
توكيد كافر في ظل سيطرة إسلامية على الاقتصاد تأمة لن تضرها أو تلحقها
حوادث فردية ، وأما إذا كانت غلبة المسلمين حكاما ومحكومين قد تسببت
في زحف سيطرة الكفار على اقتصادنا وصارت الأمة مهددة فإن الحكم
يختلف ، إذ هنا تعمل قواعد سد الذريعة لمنع استمرار هذا التسلل ، إذ
أن السيطرة المالية هي نصف الملك ونصف السيطرة السياسية ، ويتحكم
الحكم من الجواز إلى الكراهة أو التحريم .

وقد أدرك سلفنا من الفقهاء ذلك فيما روى الشنطبي فقال :

(وعندنا : كراهية العنماء أن يكون الكفار صيارفة في أسواق
المسلمين ، لعلمهم بالربا ، فكل من يراهم من العانة صيراف وتجرا في
أسواقنا من غير إنكار : يعتقد أن ذلك جواز). (١٩)

فكيف يمثل هذا اليوم الذي تجاوز الكفار فيه أن يكونوا صيارفة وتجرا ،
بل صاروا مصارف بنكية ومؤسسات ضخمة وشركات قابضة عابرة
للغارات ؟

إن مثل هذه الإفتاءات الفقهية : إنما بدونها العلماء ليكون فيها تحريك
لقوم قريهم عرق نابض ، لعلمهم يستدركون فينزلون إلى الميدان .

(١٨) أحكام القرن ١٠٥٠ هـ .

(١٩) الاغتنام ٢٤٧ .

والصيرفة إنما هي كمثل ، و إلا فإن حكم الشركات ونشاط الزراعة أو الصناعة أو التعدين كل ذلك في الحكم سواء . كما أن سريش اعتقاد حلّ الربا إلى المسلمين هو وجه واحد من وجوه الضرر ، وذلك مدى علم الأتوكين ولعدم تعدد الاقتصاد يومذاك ، و إلا فإن وجوه الضرر الأخرى أكبر وتلتصّب عللاً للإفتاء بالكرهية ، وبخاصّة ضرر التدخل السياسي والأمني عبر التمكّن المالي ، والذي هو واضح كلّ الوضوح في الحياة المعاصرة ، وضرر تمكين الكافر من إحداث هزّة مدمرة للاقتصاد على نمط ما حدث في جنوب شرق آسيا من التخريب الذي أحدثه جورج سوروس اليهودي هو ضرر أكبر وأوضح .

وأما أن يكون الكافر يهودياً وعدواً في أن واحد كما هو الأمر في التطبيع مع إسرائيل فإن الضرر يكون مضاعفاً ، وتحول الكراهة والاحتياطات إلى حرمة كاملة ، وأقرب منه أن يكون كافراً وغريباً ، مثل السيطرة الصينية على معظم الاقتصاد جنوب شرق آسيا .

وهذا النظر الأمني هو جزء مهم من فكر الدعوة الدائم وثوابتها ، وقد نصبت الدعوة الإسلامية اليوم نفسها وكيلة عن الأمة في تحقيق مصالحها والمطالبة بحقوقها ، وهذا هو السبب في جعل هذا المفهوم في حماية الاقتصاد الإسلامي وأموال المسلمين ركناً في النظرية المالية الدعوية وليس مجرد شرط أو أسلوب ووسيلة ، بل هو ركن تغلّ النظرية باختلاله وانفكاده .

ونحن ندرك أن القضية اليوم هي أقوى من الجهد الدعوي بل وأقوى من الحكومات الإسلامية لو تحقق الحكم الإسلامي في بعض البلاد ، لأنّ انتصار الرأسمالية في حروبها ، ونجاحها في تفكيك الاتحاد السوفييتي ، وتصدي أمريكا لقيادة العالم عبر النظام العالمي الجديد ، كل ذلك أدى إلى فرض اتفاقية التجارة الدولية من بعد اتفاقية الجات ، وكان من أبرز مواد هذه الاتفاقية : كسر الحواجز المحلية الوطنية والانفتاح أمام رؤوس الأموال العالمية وتجويز التملك لكل أحد ، فارتفعت الحماية الوطنية والاحتكارات المحلية والامتيازات الخاصة ، وأصبح الطريق مفتوحاً بالكامل لأي رأسمال من أي دولة أن يدخل الدول الموقعة على الاتفاقية ، وهذا اكتساح رأسمالي عارم في الحقيقة ليس من المنهّل أن نقاومه الآن ، لكن عنفوانه لا يلغي حقائق الظلم الكامنة فيه ، ونعتقد أنه سيولد في النهاية ثورة الدول الفقيرة المغلوبة على الدول الغالبة الثرية التي تقودها أمريكا ، وستكون ردود

سياسية وحربية وجسارية عتيقة ضد هذا التمرد ، ولا يستطيع أحد التكهن القاتم بما سيؤول إليه الأمر بعد عشرات السنين ، ولكن الدعوة لو الحكم الإسلامي إن الحنى للعاصفة القوية فلن ذلك لا يعني تبديل الحكم الشرعي ولا موازين الأمن الإستراتيجي الإسلامي ، وإنما هو الصبر حتى يثار الله للمستضعفين بالقدرة التي لا ترد ، ودعاوى الإعلام تتبجح وتدعي أمريكا نهاية التاريخ ووجوب استسلام الجميع ، ولكن موازين حركة الحياة وشواهد التاريخ تقول بغير ذلك ، وتتصح بأن نترقب إعادة توزيع القوى وبروز معادلات جديدة نجد ربما عبرها ثغرة لاستعادة الحقوق ، وربما يكون التحدي الصيني الآسيوي المستقبلي مدخلا لذلك .

□ اقتراح ميثاق تجاري دعوي وملاحظات نخطبته وتنفيذته ، وتصورات عمالية

● لاحظ تشابها بين الجهاد والعن التجارية الدعوي الساعي لحفظ الأمن الإستراتيجي الاقتصادي للأمة ، فالحكومات تغلت عن الجهاد ، ولكن نجحت الجهود الجهادية الشعبية إلى حد كبير في القامتان ضد الروس وفلسطين واليوستة ، كأمثلة ، ولذلك أرى ضرورة أن تتبنى الدعوة في أصل خطتها تحقيق هذا الهدف الاقتصادي الشامل ، وكان المسيرة القدرية تلصح عن أن الشق الدعوي العالمي العام المنار بوتيرة جيدة سبواكه مركز مائي إسلامي قوي ، ولا بد من ذلك ، وقوانين حركة الحياة تفصح عنه ، ونحن نتعرض لخطر أن حتمي ، ولذلك لا بد أن نستقبله بتخطيط ونضع له منهجية بدل استقباله بفوضوية وعاطفيات مجردة ، وما من شك في أن ذلك يحتاج وقتا وصبرا ، ولكن النتيجة ستكون عظيمة ، والإيجابيات كثيرة ، حتى أنها ستقلب المعادلات والموازنات لصالح الدعوة بلأن الله .

● ستزداد سطوة الرأسمالية عبر النظام العالمي الأمريكي ومنظمة التجارة الدولية ، ويزداد تأثير المال في السياسة وإسناد الكتل والأحزاب ، ولا يقل الحديد إلا الحديد ، لذلك لا بد من إيجاد كتلة رجال أعمال مسلمين عالمية المدى موحدة المواقف ، يكون لموقفهم المخطط أثر قوي في السياسة وإسناد التيار الإسلامي ومواقفه في الانتخابات البرلمانية وأعماله الإعلامية والفكرية وأداء مؤسساته .

وتبدأ هذه الانطلاقة من جهد موجه في كل قطر لاكتشاف الطاقات الكامنة في أرواح كثير من رجال الأعمال المسلمين الذين بنوا تجارتهم ذاتياً ، ونفجير هذه الطاقات وتمييزها وتوعيتها والتنسيق بينها ، وهم بين خمسين ضعف عدد الدعاة التجار إلى مائة ضعف ، ويكون اكتشافها بطريقة العمل الحر في جرد المجتمع والمناحة التجارية وتخصص دعاة للاتصال بهم . ثم دفع بعض الدعاة ليكونوا رجال أعمال ، وتوجيه من يادر منهم ذاتياً .

- وضع تخطيط وأهداف محددة بناء على ذلك ، وأرقام تسعى لها . والذي أراه أنه يمكن على المدى العالمي الواسع أن نأمل :

(١) التنسيق القائم بين ألف رجل أعمال من الدعاة يادروا ذاتياً لخواص مجال التجارة والصناعة والزراعة والخدمات ، إذ نجد في القطر الواحد بين ثلاثين إلى مائة أو أكثر منهم ، ويكون هؤلاء الألف هم القوة المركزية لتنفيذ الأعمال .

(٢) دفع ألف داعية آخر إلى أن يمارسوا ذلك ، وإهداء التسهيلات لهم ، وإرشادهم من قبل الألف الأولين .

(٣) اختيار ثلاثة آلاف رجل أعمال مسلم ليسوا دعاة الآن للتنسيق معهم بواسطة الألفين الدعاة المذكورين أنفاً ، ويكون هؤلاء خلاصة الجرد المشار إليه وأحسنهم ديناً وأقربهم إلى الدعاة .

فهؤلاء الخمسة الألاف هم الكتلة العالمية التي نهتم بها ، وعند الشحاح نوسع الهدف لاستيعاب عدم آخر .

عندي : أن المركزية تؤدي إلى نتائج معاكسة وتقتل الإبداع الممكن في نفوس رجال الأعمال ، لذلك يكون البدء الصحيح بإصدار نداء إلى رجال الأعمال الدعاة أن يسعوا إلى ذلك باجتهادهم ، ونجري بينهم اتصالات وانتخابات ربما لتسيدير من يرضونه لقيادتهم في هذا التوجه الطموح ، ونضع المجال مفتوحاً " للاختيار المتبعي " وظهور الأصلح دون تدخل ، ثم يأتي دور الربط بين البؤر التي تكونت في كل قطر .

وعلى غرار العلاقة بين شركات التأمين وشركات إعادة التأمين : تقوم علاقات بين الفروع القطرية ومحور عالمي مركزي .

والتسلسل التكفيذي لهذا يعني عندي :

أ- إنشاء صديعة في كل فطر لهذا التكتل التجاري الذوي ، في صورة نادر أو ارتباط عرفي وتجمع للتسويق والإحصاء والتخطيط المحلي وتبادل أخبار الفرص .

ب- إنشاء صندوق قطري لتكافل التجار ، يعين المستجذ من الدعاة في التجارة بمساهمة بمقدار ١٠% في مشروعه كشريك ، ويمنحه راتباً شهرياً يكفي لضرورات حياة عائلية لمدة سنة التي هي في التقدير العام كافية لبدا الأرباح ، وتكون هذه الرواتب قرضاً حسناً يؤديه بعد سنة أخرى بأقساط شهرية أيضاً .

و كذلك يقوم الصندوق بمهمة تأمينية ضد الخسارة والإفلاس ، على مبدأ التكافل الحسن ، بحيث تتم نجدة الخسران لإعادة إتهاضه ، ويكون ذلك ديناً عليه إذا ربح ، ويعفى منه إن تكررت الخسارة .

ج- يتعهد كل داعية تاجر بنضم إلى هذا التسويق بالقطاع ١٠% من أرباحه السنوية لإسناد هذا الصندوق وإسناد الدعوة .
ويُدفع عند التأسيس مبلغ مقطوع يتيح إمكانية البدء .

د- التكتلات تشكل مجلساً يشارك بنسبة ١٠% من كل مشروع جديد يقترحه داعية ويتم الاقتناع بجدها ، وبذلك سيتوفر ٢٠% من رأس المال لكل مشروع يملكه داعية . هذه العشرة والعشرة من الصندوق القطري . وبذلك تتوفر نسبة مهمة ترضاهها البنوك الإسلامية للمراجعات ووسائل التمويل .

وينور جدل قوي حول مدى نجاح استثمار الأموال الدعوية ، إذ تحققت خسارات عديدة ، ونشأ بسبب ذلك توجه إلى إنشاء طبقة رجال أعمال داعية نعينها وهي التي ستتبرع ، وأنا منحاز إلى هذا الرأي الثاني بقوة وأرى أن لا نستثمر المال الذوي ، لأن الدعاة لا ينفخون عن الطبيعة البشرية التي تجعل الإنسان أكثر حرصاً على ماله الخاص مهما آمن الداعية وأطلق له الموعظة ، ولذلك أقتراح حلاً واقعياً وسطاً وهو أن لا نقيم مشروعاً كاملاً بأموال الدعاة ، بل نشارك بنسبة ١٠% أخرى من أموال الدعاة في بعض المشاريع التي نقودنا الدراسات إلى رجاء خير منها وريح ، وبذلك تتوفر ٣٠% من نسبة رأس المال لكل داعية يريد إقامة مشروع جديد ، وهذا تسهيل جيد لظهور رجال أعمال جند من الدعاة ، وتقليل من المخاطرة بالمال الذوي ، وتحقيق للمقاصد في نفس الوقت .

هـ - إنشاء مركز للدراسات الاقتصادية بمستوى عالٍ ، يسعى لاكتشاف المستقبل ، والإنذار ، والمساعدة في التخطيط ، ورفع وعي الدعاة وقهمهم لمجرى الاقتصاد العالمي .

□ ولو أن أضع بين يدي الدعاة الذين ينوون خوض غمار العمل بعض الملاحظات التجريبية المهمة :

١- أن يبدأ الداعية صلاً صغيراً لعله لا يُزبه له ، ولكن سيبدأ عليه مورداً شبه مضمون ، ويجمع من هذا العمل ١٠% على الأقل من المشروع الذي يحلم به ، وقد مثلت لهذا العمل الصغير في " صناعة الحياة " بيع حبل أو حصير ، وأنا أعني ما أقول وعن تجربة ، فمن ذلك أيضاً : تشغيل تانكسي أو باصر صغير ، أو أن يشتري مايكرو باصر مستعمل ويأخذ بضاعة من تجار السوق يوزعها على المحلات الصغيرة في الأماكن المتكينة البعيدة والقرى ويأخذ نسبة على ذلك ، وهذا عمل بلا رأسمال سوى ثمن الباصر ، والتجار يعطونه على التصريف بتزكية أحد . وكذلك توزيع خبز بعض المخازن ، أو فتح كافيتيريا صغيرة ، أو بقالة صغيرة ، وكلّ هذه مشاريع صغيرة لكنها مباركة وريحها أقرب في التصوّر ، بل كلّ ناتج زراعي تنقله من حقله إلى المدينة والأسواق يحقق ربحاً .

٢- أن يسعى إلى ضمّ حصيلته التي سيحصل عليها إلى ١٠% وصفاها ، وأخرى وربما أخرى ، فيكون عنده ٤٠% من رأس المال المطلوب ، ويطلب من البنك الإسلامي مزاولة يقدّم لها ٢٠% من ذلك ويصرف ٢٠% على الأعمال التأسيسية للمشروع التي لا تشملها المزاولة .

٣- إذا لم يستطع مثل ذلك فليأت أن يرضى بمشاركة غيره معه في المشروع أو أن يتورق إذا كان يربح نسبة عالية جداً حصول الربح بعد أشهر ، والتورق هو أن يشتري بضاعة بالمزاولة مع البنك الإسلامي ، ثم يبيع البضاعة بشئ عاجل أقل من سعرها ، فيشتري بذلك آلة منتجة أو ما مثابه وتحقق له الربح بعد أشهر ويرجع من ربحها أقساط المزاولة .

٤- لو أن يرهن عقاره لدى البنك إذا لم يملك شيئاً ، وسيرضى البنك أن يربح معه ، مع أن وصية التجار لي مذكنت شيئاً أن لا أشتري بيتاً ، بل أجعل ثمنه رأسمال للتجارة .

٥- أن يتجنب تجسيع مشاركات صغيرة من إخوانه أصحاب الرواتب المحدودة ، بحيث يعطيه الواحد منهم في حدود ١% من رأس المال المطلوب أو أكثر قليلاً ، إذ هؤلاء سيرهقونه بالمتابعة ، ويحزنون على الخسارة إن حصلت ، ويلزعجون عند تأخر الأرباح فيزعجونهم ، حتى ليؤذ أن يننحر .

٦- أغنياء الدعاة هم آخر من يفكر بمعاونتك إن كنت ناشئاً في التجارة ، فضع خطتك على أساس اليأس منهم وتجاوزهم ، وشقّ طريقك ذاتياً وبالمزاحات .

٧- التوكل ، وصق الإيمان ، وإضمار التبرّع ببعض الربح ، وإطالة الدعاء : شروط أساسية للتوفيق ، وحديث : " من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدّى الله عنه " : فيه موعظة لك ، والعفاف وكل الحلال والبعد عن الربا ومائل تجلب الرزق ، وأداء الزكاة بضاعف الربح ، والتواضع وإضمار الاستعداد للاستغفار كعامل أو سائق عند الضرورة أصل في نزول الرزق . وعند أول تأسيسك العمل : ضع في مكتبك أرخص الأثاث أو كرسي البلاستيك ، ولا تطلب الفخامة ، فإن الأثاث الإيطالي يمكن أن تشتريه لاحقاً من أرباحك .

٨- أربع حقول تجارية مهمة حاول ضمنها :

- الغذاء .
- الملابس .
- الدواء .
- التجهيزات المدرسية للطلاب .

لأن الحاجة لها دائمة ولا تتأثر بكساد ولا هزة اقتصادية ، سواء استوردت أو صدّرت ذلك أو أمنت بتصنيعه .

أما الأشياء الفائرة والتي يحتاجها خاصّة الناس لا صومهم فلتركها للمستقبل بعد الغنى .

٩- أو الخدمات لمن ليس له إلا رأس مال قليل ، مثل أعمال الصيانة والنقل .

□ كما لوذ أن أضع بين يدي الممنعين حقائق واقتراحات أخرى ، منها :

١- توجيه رجال الأعمال الدعاة إلى إنشاء سلسلة معامل صناعية صغيرة ومتوسطة ، متكامل بينها ربّما ، وبحيث لا يناقش بعضها بعضاً ، وسبب هذا

التفصيل : المردود التربوي الجيد للصناعة ، إذ أن لها الكثير من الإحياءات الجهادية والإيجابية ، وقد شرحنا ذلك بشكل وافٍ في كتاب " منهجية التربية الدعوية " ، ومن جميع المصانع يتكوّن مشروع صناعي جبار فيما سميناه ، اعتبره الجزء الأهم في الإستراتيجية التربوية الدعوية وليس في الإستراتيجية الاقتصادية فقط .

٢- ولما طريق الربح الجيد والأكثر ضماناً فهو العقار وتجارة الأراضي ، سواء بشراء قطعة أرض وبيعها بعد مدّة بريح ، وتكرار ذلك ، أو بشراء أرض كبيرة وتقسيمها إلى قطع صغيرة يتكوّن منها حي سكني مستقل بعد تطويرها بمدّ الخدمات لها من ماء وكهرباء وتبليط شوارعها .

وخذها مني مجالاً بلا لجة تعليم : إن التجارة في الأراضي ميزاتها لا مثيل لها ، منها أنها :

- مأمونة ، لا تخسر إن لم تكن تبيع ، وخسارتها نادرة جداً .
- لا تحتاج لها مخازن لل حفظ ، ولا رخصة لتكديده ، ولا دعابة دائمة بل إعلان واحد .
- لا تحتاج إلى إدارة من موظفين ومحاسبين وتأسيس مكتب خاص .
- ولا مراجعة نوادر الهجرة أو العمل أو الصحة من أجل العمال .
- ولا تُسرق ، ولا يخونك فيها موظف ، ولا يفتش عليك مفتش من البلدية أو الصحة .
- ولا تتبدّل موديلاتها سنوياً أو موسمياً .
- ولا تتلف بحرّ أو برد أو مطر ، ولا تحتاج سرعة تصريف ، بل يمكن تعيقها .
- ولا حاجة لها لتأمين ، ولا مدخلات مع أطراف أخرى .
- وبيعة واحدة هي بلا سعر مفرق وتعدّد زبائن واقتناء كثير .
- ويمكن رهنها لتمويل صفقات ، فلأسمالها ربحان ، ربحها وربح بضاعة كفلنها .
- ولا بعثريها حسد ولا إصابة عين ، فهي تَمّ مرّاً إن شئت .
- ولا تحتاج وقتاً كثيراً ويمكن الجمع بينها وبين وظيفة أو تجارة أخرى .
- قابلة لإيجاد شريك بسهولة ، بسبب هذه الميزات وضمانه لحقته بالتسجيل .
- لا حاجة لسكنى نفس المدينة أو البلد ، فأنت تحتاج سفرة واحدة لقبض الثمن وتحويل التسجيل إلى المشتري ، وناد عنك المسمار قبل ذلك .

- وهي وقتية غير دائمة ، فهي صفقات ، ويمكنك إنهاء المتاجرة بها في أي وقت ، وليست مثل معمل أو أرض زراعية يصعب بيعهما .
 - وتتعامل فيها مع أهل مال وثراء عيونهم مليئة ، ولهموا مساهمين صغار لهم الإحاح .
 - والخبرة والاستشارة فيها تبذل مجاناً في مجلس المتسامرة بلا ثمن .
 - واحتمال الربح السريع في أيام ، والربح المضاعف في موسم .
 - ويمكن إدخال البنك ابتداء كممول ، لضمانه لحقوقه بالرهن ، لا مثل البضاعة يجادلك البنك كثيراً قبل أن يوافق .
 - ويمكن تأكيد حقك فيها بدفع بعض الثمن وتأجيل بعض ، فيكون الثمن قد ارتفع عند كمال المدد .
- لذلك عليك بها ، عليك ، عليك ...

٣- وواضح أنه يمكن الزيادة على ذلك ببناء بيوت صغيرة أو شقق وبيعها بربح جيّد في مدى سنة واحدة .

❑ ويمكن أن أوصي المنستقين بالاستثمار في الغرب ، لا لجودة الأرباح فقط ، وإنما لضمان حقوقنا وصرامة القوانين وعدالة الحكومات بحيث لا يمكن العدوان على أموالنا وأملاكنا ، أو على الأقل تسجيل شركاتنا في الغرب ، بحيث نتمتع بهذه الحماية القانونية الدولية وتكون في نفوس الدوليين في بلادنا رهبة من التحرش بها ، ثم تحويل المال ثانية إلى العالم الإسلامي للاستثمار فيه ، وقد ندفع ضرائب أكثر في هذه الحالة ، ولكن نكون بلا قلق من عدوان المعتدين .

❑ ولوصي المنستقين أن لا يصرخوا في تفسير معنى دراسات الجدوى ، إذ ربما يتأخر إعدادها وتقوت الفرصة ، ولكن يكتبني بتقرير يشرح أهمية المشروع والأممباب الذاعية لاعتقاد نجاحه ومدى التسويق ، ثم تكون الاستعانة بخبرتهم المتركمة وفراسنتهم ، وليست هذه قلة وصي ملي لأهمية دراسات الجدوى ، ولكن هي دعوة ضد التسلمع الذي يضرب الفرص .

❑ وعُرف الناس أن يزهوا بالفائسل تجارياً في مشروع ومشروعين ، وأنا أوصي المنستقين بنظرة عكسية ، إذ يصير الفائسل معدناً ثميناً وأمامه فرصة نجاح كبير ، لأنه قد " تعفص وثبغ " ، وأضاف الدباغ إلى ماء ديفه حفنتي عفص ، وقد لقنفته المعانة ، وعلمه الأرق ، وأبقته نجوم الضحى التي

رآها ، ولكن لا تسلمه المال ، إذ قد يكون مديناً فيجزو ، بل صنع عليه محاسباً
يمسك المال .

□ وأخيراً أوصي المستقون بالتركيز على بعض البلاد التي يمرّ الاستثمار
فيها بمرحلة افتتاح ، فكلّ البلاد فيها فرص ويمكن للتاجر أن يربح فيها إذا
كان ماهراً ، لكن بعض البلاد تميّز بفرص أكثر وتسهيلات ولن يجيء الدعاية
للتاجر على قدر مع صعود اقتصادي في ذلك البلد .

• فالسودان مثلاً وما يزال بهذا الافتعاش بسبب أموال القبط الجديدة
ولزاهة الحكومة على العموم ، وفيه فرصة كبرى للمستغاثات الخفيفة
والضرورية ، وفرص تعدين ، وخاصة لشركات الخدمات ، وتصنيع
المنتجات الزراعية التي هي رخيصة جداً ، كاستخراج زيوت الطعام
وغزل القطن ، والتيد العاملة رخيصة ، والشريك المحلي متاح .

• وكان هناك فهم خاطئ لأزمة ماليزيا وأندونيسيا ، إذ بيعت العقارات
وأصول الشركات وأسهمها بشن بخصن يومها ، ونادينا بضرورة الشراء ولم
يستجب أحد ، وما زالت الأوضاع تسمح باستثمار ناجح مع أن الفرصة الذهبية
قد ولت ، وكان يجب على المستثمرين الخارجيين أن يفهموا أنها أزمة ميسانية
سببتها أمريكا ، وأن البنية التحتية الماليزية قوية يمكنها الاستدراك . وما زال
الأمر الصناعي في ماليزيا وأندونيسيا ممكناً ونجاحه مرجح ، والاستثمار
بتجارة الخشب في أندونيسيا جيد المردود ، وتصنيع الخشب وتصديره كأبواب
وشبابيك وأثاث يعتبر من الاستثمارات الدائمة النجاح ، وحتى إنتاج المواد
الاستهلاكية لتسويقها في دخل أندونيسيا يعتبر مضمون الربح ، لكثرة
نفوسها ذات المائتي مليون ، ولأن الصينيين هم الذين يسيطرون على التجارة ،
فإذا دخل إنتاج صناعي مملوك لمسلم : فضّل الفلاس شراءه بدائع إسلامي
ووطني .

• وفي تركيا انفتاح تجاري تجاه جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية .

• وفي دبي بالإمارات تجارة إعادة التصدير إلى إيران وباكستان والهند ، بل
وإلى العراق وبعض البلاد العربية ، فيكون تعاون بين مقدم في دبي ومن
يُصرف له في أحد هذه البلاد ، أو يتوكل عن تجار هذه البلاد في الشراء لهم
بنسبة ربح له .

• والصَّيْنِ الصَّاعِدَةِ اليوم بعد افتتاحها وتقليل حماسيتها الشَّيْخِيَّةَ يمكن أن تكون مصدر بضاعة رخيصة يستوردها رجال أعمال البلاد الفقيرة كما كان الأمر منذ ثلاثين سنة حتى الآن ، وإِذَا اليوم تضاعفت الفرص والأشْوَاع ، مع بقاء المنع الرِّخِيسِ نسبياً .

• وهذه مجرد إشاراتٍ إلى أخبار عريضة ، هي عند أهلها ، يرصدونها مركز الدراسات الاقتصادية ويعتمدها ويكتشف لها مثيلاً .

❑ فليكن توكلاً واقتحام واستكراك على تأخر حصل ، ولا تستبدن بك الوساوس أن لتكلم عائلية ، فإنَّ الحاسد رِيماً جفل عند بدء الكلام ، فلما رأى بعد ذلك أرقاماً المتواضعة وأحلامنا المناجحة اطمأن أن ليس ثمَّ ما يخيفه ، إذ ما قيمة ذلك أمام الأموال العالمية ورؤوس الأموال الضخمة لشركاتٍ عابرةٍ للقارات ، إذ ما نزيد نحن على أن نجتمع الفئات ، أما أن يحرمونا من هذا الفئات فربَّما ، لكنَّ حُسن التَّمَلُّص مفترض ، ثمَّ الله يحفظ كما يرزق ، وإذا أَرَادَ اللهُ لأمر أن يتمَّ : ثمَّ ، ولو كره الكافرون . ❁

النظرية العامة في الإغاثة

والنظرية

العامة في الإغاثة والخيريات والنفقة مكملة لنظرية المال ، وثمهم معها ، إذ بينهما تكامل وترابط واضح ، فلما يراد المال ليكون منه إنفاق وصناعات ، وهذه النظرية هي آخر النظريات الراسمة لمباني الدعوة الدخلية ، وبعدها تنتقل إلى شرح نظريات السياسة الخارجية للدعوة . وفي الحقيقة إن نظريتي المال والإغاثة لهما تعلق بالخير مثلاً فتتعلقان بحياة الدعوة الدخلية ، ولذلك يمكن لمن شاء أن يجعلهما من المبادئ الخارجية ، ولكني رأيت تعلقهما الخارجي إنما هو بمسلمين وبحواشي الدعوة وبالأمة الإسلامية ؛ لا بأعداء وأحزاب ودول جاهلية ، ولذلك جعلتهما من السياسات الدخلية ورجعت هذه الصفة ، فإن الولاء يجعلهم منا ونحن منهم .

□ نظرية الإنفاق الخيري في القرآن

□ الإتفاق صفة إيمانية ، جعلها الله صنونا للمؤمنين ، ومقرونا بالعقيدة والصلاة : (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (البقرة: ٢/٢)

□ والسبب في ذلك أننا مجرد مستخلفين لا مالكيين : (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَازِقُوهُ وَأَقْبِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَقْبِقُوا لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا) (الحديد: ٧) .

□ إذ الله هو المالك الخالق وهو صاحب الميراث سبحانه : (وَمَا لَكُمْ لَأَّا تَقْبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (الحديد: ١٠) .

□ فإن لم يكن الإتفاق ، ولم يكن هذا الاعتقاد ؛ كانت الهلكة والشر والبخل على النفس .

• (وَأَقْبِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تَقْبُوا بِالْيَدَيْكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) (البقرة: ١٩٥) .

• (وَلَا يَحْزِنَنَّ الَّذِينَ يَبْنِيْنَ بِنَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ أَلَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (آل عمران: ١٨٠) .

• (مَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ لْتَعُونَ لِتَتَّبِعُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ نَجْمِهِ وَالدَّهْرِ الْغَيْبِ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْخِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ) (محمد: ٢٨) .

□ لذلك شرع الله موارد خيرية دائمة ، زيادة على الإتفاق المطلق العام .
• مثل الزكاة : (وآتوا الزكاة) (البقرة: ٤٣) وهو أول ذكر للزكاة في القرآن .

• ومنال الفدية : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فَدْيَةً طَعَامُ مِسْكِينَ) (البقرة: ١٨٤) .
• وكفارة اليمين : (فَكَفَارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ) (المائدة: ٨٩) .

□ والوعد من الله قائم بأن يرزق المنفق في الدنيا مثل ما أنفق لو أكثر :
(وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) (مابأ: ٣٩) .

□ كما هو تقديرة عاجلة لوفاء أجل في الآخرة ونجدة ، وما تنفق اليوم نجده عند الله .

• (وَمَا تَقْنَمُوا بِالْمَنَاسِكِ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (البقرة: ١١٠) .

• (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ) (النحل: ٩٦) .
• (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) (الزلزلة: ٧) .

□ وهو قرض حسن : (مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (البقرة: ٢٤٥) .

□ ويكون الصرف لأصناف كثيرة من أهل الحاجات :

• منهم الفقراء : (لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ بِحُسْنِهَا الْجَاهِلُ أَغْنَاءُ مِنَ التَّعَلُّقِ) (البقرة: ٢٧٣) .
• ومنهم المساكين والمحرووم : (وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْمَسْكِينِ وَالْمَحْرُومِ) (الزريات: ١٩) .

• ولذوي القربى واليتامى وابن السبيل وفي العتق : (وَفِي الْمَالِ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالْمَسْكِينِ وَفِي الرِّقَابِ) (البقرة: ١٧٧) .

• وللعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمين والمجاهدين : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ) (التوبة: ٦٠) .

□ ويتكفل الله بمصاعفة كثيرة : (مَنَّا الَّذِينَ يُتَّقُونَ لَمَّا أَنَّهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَنَّا حَبْطَ النَّبْتِ مِنَّمِ الْغَيْبِ فِي كُلِّ مُنْبِتَةٍ مَّا أَنَّهُ حَبْطٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٦١) .

□ ويظل يضاعف حتى يرضى العبد : (وَلَمَّا سَوَّيْنَا بِلِئَالٍ) (البقرة: ٢٦١) .

□ ولذلك شرعت المعاقبة بين المؤمنين أيهم أكثر إغاثاً : (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) (البقرة: ١٤٨) .

□ وشرط الإنفاق المقبول : أن يكون لوجه الله وفي سبيله وتثبيتاً من المؤمن لنفسه :

• (وَمَا أَتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَضَعِفُونَ) (الروم: ٣٩) .

• (وَمَا تُتَّقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ) (البقرة: ٢٧٢) .

• (وَمَنَّا الَّذِينَ يُتَّقُونَ آمَوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيثاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَنَّا حَبْطَ بَرِّيَّةٍ أَلْسِنَتُهَا وَأَهْلُ قَائِمَتِهَا كَلَّهَا ضِعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَبَلٌّ قَطَلٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ) (البقرة: ٢٦٥) .

• (وَمَا لَأَخذِ عِدَّةٍ مِنْ نَفْعَةٍ تُجْزَى) (البقرة: ١٩) .

□ ليس الرباء : (كَالَّذِي يَتَّقِ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ) (البقرة: ٢٦٤) .

□ وبذلك يكون الإنفاق علامة قمة التقوى : (وَمَنْجِبَتُهَا قَاتِلِي * الَّذِي يُؤْنِي مَالَهُ يَرْكِي) (البقرة: ١٧/١٨) .

□ ومن هنا خوطب العليبي التقى أن يتصدق من المال الطيب الذي يحبه : (لَنْ تُدْخِلُوا الْبِرَّ حَتَّى تُتَّقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُتَّقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ) (آل عمران: ٩٢) .

□ ليس من المال الرديء : (وَلَا تَتَّبِعُوا الْغَيْبَ مِنْهُ لَتَقْفُونَ) (البقرة: ٢٦٧) .

□ ويكون إغاثاً دائماً " بالليل والنهار " ينفق بعضه " علانية " لإغناء غيره به ، وبعضه " سرا " يضعه في يد داعية يأتيه خفية ، يضعه حيث يرى أنه الأنفع ، دون أن يدري أحد ، مراعاة لظرف صعب ، أو مبالغة في النواضع والتبذير عن الرباء ، إغاثاً لما عند الله : (الَّذِينَ يُتَّقُونَ آمَوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة: ٢٧٤) .

□ الحكومة هي التي تغيث ، فإن قصرت فالأغنياء

□ الركن الأول في نظرية الإغثة : توجُّه الواجب إلى أغنياء المسلمين إذا أغلقت الحكومات بواجبها تجاه الفقراء والمستضعفين .

فالأصل أن حاكم المسلمين هو الذي يعتني بأمر الفقراء وتوزيع الزكوات عليهم ، فإن كان من الحاكم تقصير : توجُّه الواجب إلى أغنياء المسلمين . هكذا ينطق للغة .

قال الإمام الجويني :

(وأما سد الحاجات والخصاصات : فمن أهم المهمات ، ويتعلق بهذا ضرب من الكلام الكلي ، وقد لا يلقي مجموعاً في لفظه .) .

قال : (إن كثرت لفة ولزمت وقحط وجندب ، عارضه تقدير رخاء في الأسعار) (فالوجه : استحداث الخلق بالموعظة الحسنة على أداء ما ألغرض الله عليهم في السنة . فإن اتفق مع بذل المجهود في ذلك فقرأ محتاجون لم تفد الزكوات بحاجاتهم ، فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم أمر في بلده ، فالدنيا بحذقيها لا تعدل تضمر فخير من فقراء المسلمين في حشر)^(١) .

قال : (فإن لم يبلغهم نظر الإمام : وجب على ذوي اليسار والاقتدار البدار إلى دفع الضرر عنهم ، وإن ضاع فقير بين ظهراني موسرين : خرجوا من عند آخرهم ، وبأموا بأعظم المآثم ، وكان الله طليئهم وحسينهم .

وقد قال رسول الله ﷺ " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيعن ليلة شعبان وجاره طاب " ، وإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات ، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم)^(٢) .

فليتذكر كل غني هذا القرار الفقهي الصارم لحازم بلده (إن ضاع فقير بين ظهراني موسرين : خرجوا من عند آخرهم) . وإن تنفك الملائكة خلفه وخلف ما له .

(١) الغزالي/٢٣٣ .

(٢) الغزالي/٢٣٤ .

□ أحسن ... يحسن إليك

□ الركن الثاني : الإتفاق على سبيل التبرع والصدقة والوقف سنة إيمانية صحيحة ماضية مندوب إليها يؤجر عليها المسلم في الآخرة ويبارك في نياه بسببه .

والإتفاق عنوان البصائر ودليل وعي المسلم لمصالحه الحقيقية ، وأنت فقيه نفسك ، وولي أمرك ، ومسئولك ، ولك من نفسك شاهد إن كنت من أصحاب التقى ، كما قال الله تعالى : (وَمَنْ لِّ الَّذِينَ يُتَّقُونَ آمُوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيْتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ) (البقرة: ٢٦٥) . قال القرطبي عن الشعبي وقتادة وغيرهما : (أي أن النفوس لها بصائر ، فهي تثبتهم على الإتفاق في طاعة الله تثبتاً)^(٢) .

فلتفك بصيرة أيها المؤمن ، نكلك لها ، وكفى بها واعية مدركة عارفة بقمم المعروف فتزومها صاعدة . و (ما نقص مال من صدقة) كما قال النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الشيخ الزاهد الفقيه محمد بن أبي جمره فيما لخصه عنه ابن حجر : (إن أهل المعرفة فهموا منه أن المال الذي يخرج منه الحق الشرعي لا يلحقه أفة ولا عاهة ، بل يحصل له النماء ، ومن ثم سميت : الزكاة . لأن المال ينمو بها ويحصل فيه البركة)^(٣) .

ومن ذا الذي قال للفتي إن جريه مع حملات الفقهاء في إيجاب بذل المال للأسير والفقير سينحت ماله ؟ بل ذلك إلقاء الشيطان . إنما هي البركة الإيمانية ستحل في داره ، فلقد رأينا ورأينا الحياة مدة مديدة ، حتى صرنا أصحاب قناعة تامة بأن الأرزاق بيد الله ، وأن الله يعوض المنفق أضعافاً ، ليس مجرد أن نعظم تصوصاً في ذلك ، وهي حق ، ولكننا نعظم قصصاً "لأننا المتقين ازدادوا ، ومن متع تحدد ، ولكن هذا الكتاب ليس كتاب موعظة لنقص عليك القصص ، وإنما هو كتاب لحكام .

وقد فاد هذا الإدراك الصحيح الكثير من المسلمين إلى المبادرة الذاتية والاستجابة الصحيحة ، لا لنداء جار ملاصق فقط ، أو قريب قريب ، بل

(٢) تفسير القرطبي ٢٠٤/٣ .

(٣) فتح الماري ١٢٤/١٦ .

لإغاثة مستضعف يستغيث من وراء سبعة أبحر أو سبعين غابة ، وإن أحدهم
ليقول معبراً عن مروءته أن :

بني وإن كنت لمرءاً متباعداً

عن صاحبي في أرضه وسمائه

لمفيذه نصري وكاشف كربيه

ومجيب دعوة وصوت ندائه (٥)

وهو الأمر الذي جعلته الجمعيات الخيرية سهلاً بعد صعوبة ، فإنها بتوكلها
الواعي عن المنفقين ، وخبرتها المتركمة ، أصبحت تميز مواطني الحاجات
ولو كانت في الأديال أو في الصحراء بعد سمرقند .

ثم يزداد أهل الإتفاق اتفاقاً كلما نظروا الغد ، وعظموا أن الله يكتب الآثار ،
في قوله تعالى : (اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لإحد) (الحشر: ١٨) وقوله
تعالى : (إنا لعنن لئحى للموتى ونكتب ما قدموا وآثارهم وكل شيء إحصيناه
في إمام مبين) (يس: ١٢) .

(فآثار المرء التي تبقى وتذكر بعد الإنسان من خير أو شر : يجازى عليها :
من أثر حسن ، كعلم عظموه ، أو كتاب صنفوه ، أو حبيب احتسبوه ، أو بناء
بنوه ، من مسجد أو رباط أو قلعة أو نحو ذلك . أو سيئ : كوظيفة وظلها
بعض الظلام على المسلمين ، ومكة^٢ أحدثها فيها تفسيرهم ، أو شيء
أحدثه فيه صد عن ذكر الله ، من الحان وملاء^٣) (٦) .

□ العاقل يدفع البلاء بالتصدق

وليس أفصح ولا أبلغ في الحث على التصديق والعطاء من قول المستجدين
المكدين حين يطوفون الأسواق والشوارع يرددون :

(عطايا قليلة تنفع بلايا كثيرة)

(٥) عن كتاب لا تحزن لعلاء قزويني ٥٨٦/١ .

١ أي وقف .

٢ أي ضريبة .

٣ أي نفوذ .

(٦) تفسير القرطبي ١٦/١٥ .

فهذه ليست قولة مستجده ، إنما هي حكمة بالغة واختصار لتجربة الحياة .

قولٌ حقٌ ، وقودنا إلى أن نملك حصانية كافية تحملنا دوماً على التقوى وإداء الزكاة والتبرع والتصدق وإغاثة اللهفان ، فإن الأموال ببذ الله تعالى كما كان هو الرزق لها ، وقد يؤخذ المال من العبد بعد دهر ، ولا تستغرب ذلك ، فقد كنت من دعوى موسى عليه السلام ما حكاه الله تعالى : (وقال موسى ربنا إنك أثيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا للفتنا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمئن على أموالهم) (يونس: ٨٨) فطمئن الله على أموالهم ، فقول في التفسير أنها صارت حجارة .

قال محمد بن كعب القرظي : (سألتني عمر بن عبد العزيز ، فذكرت ذلك له ، فدعا بخريطة أصيبت بمصر ، فأخرج منها الفولكة والدرهم والذنانير وأنها لحجارة) (٧) .

والخريطة : ما يشبه الحقيقة أو الكيس ، ولا يقتضي ذلك اليوم معجزة ، بل يصيب الله العباد البخله بحاكم يتهور فيضرب الاقتصاد البلد وتنزل قيمة العملة إلى واحد من ألف من قيمتها الأصلية ، أو واحد من ألفين ، ويعني ذلك ذهاب ما اقتناه الناس ، أو تكون حرب متلفة ، أو هزة عالمية ، أو مكيدة احتكارية عالمية تجاه بلد نام يفضنون قيمة عملته ويحاصرون اقتصاده ، مما لا يستبعد أن يكون ذلك صورة من صور العقوبة الربانية للناس مسلمين وهبوا المال لبخلوا وبطروا ومنعوا حق الفقير .

□ حاجة العاصين إلى عني

ونقل الشيخ القرضاوي عن الخزالي في إحياء علوم الدين القصة التالية : التي تعبر عن جماع الفقه الإغاثي على لسان الزاهد المشهور ثقة بشر الحافي رحمه الله . (قال أبو نصر القمار : إن رجلاً جاء يودع بشر بن الحارث ، وقال : قد عرمت على الحج ، فأمروني بشيء ؟ فقال له : كم أعددت للنقة ؟ فقال : ألفي درهم .

قال بشر : فأبى شيء . تبتغي بحجك ؟ تزهداً ؟ أو اشتيقاً إلى البيت لو ابتغاه مرضاة الله ؟ قال : ابتغاه مرضاة الله .

(٧) تفسير القرطبي ٣٩/٨ .

قال : فإن أصبت مرضاة الله تعالى وأنت في منزلك وتنفق ألفي درهم وتكون على يقين من مرضاة الله تعالى : أتفعل هذا ؟
قال : نعم .

قال : لاهب فأعطها عشرة أنفس : مديون يقضي دينه ، وفقير يرم شعثه ، ومعيّل يغني عياله ، ومربي يتيم يفرجه ، وابن قوي قلبك تعطيها واحداً فافعل ، فإن إيفائك السرور على قلب مسلم ، وإغاثة الألفان ، وكشف الضر ، وإعانة الضعيف : أفضل من مائة حبة بعد حجة الإسلام . كم فأخرجها كما أمرتك ، وإلا فقل لنا ما في قلبك ؟

فقال : يا أبا نصر : سغري أقوى في قلبي .
فتبسم بشر رحمه الله ، وأقبل عليه ، وقال له : المال إذا جمع من وسخ النجارات والشبهات : انقضت النفس أن تقضي به وطراً ، فالتفتت الأعمال الصالحات ، وقد ألى الله على نفسه أن لا يقبل إلا عمل العتقين ! (٨)

ولمنا ننتهم أحداً في نيته ، ولا نحب تخذيل مسلم عن حج وعصرة ، ولذلك لا ندرى ما نقول لإخواننا حين يقودنا الوعي الصحيح إلى تفضيل تصرف تترجح وجود المصلحة فيه ، ويسألون إلا اللبث مع المفصول المرجوح ، وكانت عند بشر الحافي جرأة ففسي ، أو بالأحرى صريح ، ولمنا في مرتبته أو في مثل ظرفه ، ولا نملك إلا تكثير هؤلاء الإخوة النجباء بأن الأمة الإسلامية تمر بمرحلة صعبة ، وتجاهلها تحديات كثيرة ، وتدبير أمرها لا يكون إلا بعنونة استشرائية واسعة نستخدم فيها أنواعاً من الأداء الفكري والتربوي والإعلامي والمياسي والإغاثي ، مع تفرغ دعاة يقومون بكل ذلك قياماً حمئياً وليس عبر صرف فضول الأوقات فقط ، وهذا يتطلب ميزانية دعوية ضخمة ، مساهمة المنفق فيها أولى في العيزان المصلحي الإسلامي العام من تمتعه بحج وعصرة ، أو من مبالغته في زخرفة مسجد ببنيه ، وهو مخاطب في زمن شيوع علوم الإدارة والتخطيط أن يكون واعياً ، والله تعالى سيسأله عن ماله فيم ألفقه ، ولا يكفي في جوابه أن يقول يومذاك : أنفقته في حلال أو مندوب ، بل سيسأله الله ثقية : والمندوب درجات ، فهل تحررت الأكثر نفعاً ، وهل فتنشت عن المكان الأكثر حاجة ، وهل ولّلت ، أو استشرت خبيراً في جمعية خيرية عتيقة ذات تجارب ، أم استولت عليك كبرياء ، وتأثرت بدعاية باطلّة تشوه سمعة الدعاة فطربت لها وأنت تعلم أنهم إخوان الملاحكة ؟

(٨) الإحياء ٤٠٩/٣ نقلاً عن فضة الأولويات ٩٤٩ .

فلا تدورن مع المرجوح يا ألها البنوك والبسط والغنى ! . والرب الكريم أغرك بدينار ودرهم ودولار ، فلا يكون نزحك مع أهل الخير ضعيفاً ، فإن شئت إلا العمرة فاعتمر ، ولكن أفق مثلها للدعاة ، وإن شئت أن ترخرف فزخرف ، ولكن أفق مثل ثمنها للخطط الدعوية ، وجميع هذا الكتاب يتحدث بمنطق يؤدي إلى ما نرجوه منك .

بل أكثر من ذلك يطلب الله أن تكون أمراً بالمعروف ، فهذا جارك قد تجاوز لأهـب إلى أبعد ، لمعصى ، ومعى بقطيعة وحرمان دعاة ، يظن أن مركزه المالي يشفع له ويخوله أن يستبد ، ثم لم تنكر عليه ، ولم تقضب ! فإن لم تترك ، فهلا وعظته وعاقبته فقلت له ناصحاً ...

لذلك رزقة لتقوم فيه

بطاعته وتشكر بعض حقته

فلم تشكر لنفسه ولكن

قويت على معاصيه برزقه

فتتال لجر هدايته ، ثم ثواب ردف العمل الإسلامي ؟

□ وللنساء حق في المنافسة الخيرية ونيل الثواب

والأمر هو واجب على النساء أيضاً إذا ملكن من بعد المال ذهباً خلطاً كثيراً ، فإن لصح الفتوى في ذلك : أن تنقي منه ما هو زينتها اليومية المعتادة عراً ، من حلقة وسوار وقرط وقلادة ، لهذا لا زكاة عليه ، وما زاد على ذلك تركي عنه .

ومستحار المؤمنة كيف تركي وذهبها مختلف العيار ؟ لكن هناك معادلة حسابية سهلة التطبيق إن شاء الله تلجأ إليها وهي :

$$\text{وزن الذهب} \times \text{نوع العيار} \times 2.5\% \times \text{سعر الجرام من الذهب النقي يوم وجوب الزكاة}$$

٢٤

والمصدر : نشرة " النماء " عدد ٨ لشهر يونيو ١٩٩٩ الصادرة عن صندوق الزكاة بدولة قطر .

□ سَدَّ حَلَّاتِ الْمَضْطَرِينَ مَحْتَوَمٌ عَلَى الْمَوْسِرِينَ

ويقوم المنفق بإطعام الجائع وهو فرحٌ بذلك ، معتقداً أنه من الواجب عليه ؛ وكأن الأمر فرض عين عليه ، فإنه بهذا الشعور يحصل على أجر مضاعف إن شاء الله . ونقول هذا لأن بعض النصوص الفقهية تتحدث عن أن مبادرته هي مبادرة لأداء فرض كفائي إذا قلم به بعض المسلمين ، سقط عن البعض الآخر ، فتكون مبادرته إلى ذلك ذات أجر كبير ؛ لأنه رشح نفسه عن المسلمين لسد هذا الخلل ، ولكن منطلق الفقهاء في هذه الحالة كأنه يشير إلى أنه إن خاطب نفسه بأنه هو المعنى دون بقية المسلمين ، وتواضع وشعر بأن الأمر فرض عين عليه ؛ فإن قيامه بذلك يضاعف له الأجر إن شاء الله ، لأنه لا يدري إن لم يسعف للجائع أم لا في أن غيره يسعفه: هل سيتصدى أحد لإطعامه فعلاً ، أم أن الجميع يتوكلون ويطمعون أن يؤدي هذا الواجب أحد آخر ، ويعتبرون أنفسهم ؟ وهذه الحالة النفسية التواكلية هي من أئد أحوال النفس ظهوراً وأكثرها شيوعاً ، وما أركس أمة الإسلام اليوم في المحن ولا أضعفها إلا مثل هذا الشعور السلبي ، الذي يتبرأ فيه كل أحد من المسؤولية ويحيلها إلى غيره ، فيكون التقصير من الجميع ، ولهذا يكون الذي تتصاعد عنده مشاعر المسؤولية ويرى نفسه أنه هو المخاطب بالواجبات الشرعية دون غيره وأنها عليه مثل فرض عين : أكثر ثوباً عند الله ، وكلما زاد تقصير الناس : زاد أجره حتى ليصير أضعافاً ، ثم البركة الربانية توصله إلى مبعماتة ضعف . ولهذا ينبغي أن يلجأ الفن التربوي الإسلامي إلى هذا النمط من المخاطبة النفسية ويوصل المسلم إلى أن يشعر بأن المسؤولية قد جمعت من أشتاتها وتركزت عليه ، وأن فروض الكفاية كلها بالنسبة إليه فروض عين ، فإنه إن بلغ كل مسلم هذا المبلغ من الحساسية : أ ل أمر الأمة إلى خيرٍ وآخر .

قال الجويني : (فإن قيل : قد ذكر الفقهاء أن من معه طعام إذا وجد مضطراً إليه واقعاً في المخصصة مشفياً على الهلاك : لم يلزم مالك الطعام بذلك من غير بدل ، وإحياء المهج من فروض الكفايات على مجرى الوقت ، وقد يتعين على الإنسان في بعض الأزمات إذا انفرد بالانتهاء إلى مضطر أن يبذل كنه الجد ، ويستقرخ غاية الوسع في إبقائه ، ثم لا يجب التبرع والتطوع بالبدل .

قلنا : هذه المسألة عندنا فيما إذا كان للمضطر مالٌ شائبٌ أو حاضر ، فأما إذا كان لا يملك شيئاً فيجب سد جوعته ، ورد خلقه ، من غير أن نلزمه عرضاً .

ولا أعرف خلافاً لأن سد خلاص المضطرين في شتى المجاعات : محتوم على الموسرين ، ثم لا يرجعون عليهم إذا تسلموا من تحت كلال الفتن .

وفقراء المسلمين بالإضافة إلى متوسليهم^٩ كالألين الفقير في حق أبيه : ليس للآب الموسر أن يلزم أبنه الاستقراض منه إلى أن يستغني يوماً من الدهر ، ولو كان لولده مال غائب : اقترض ولده أو استقرض له إن كان مؤلفاً عليه^(١٠).

وليس متطقي تحوّل الفرض الكفائي إلى عيني بترتيب ، بل هو منطقي قائم بين الفقهاء ، وفي الغيالي أن (ما يقضى عليه بقه من فروض الكفايات : قد يتعين^{*} على بعض الناس في بعض الأوقات . فإن من مات رفيقه في طريقه ، ولم يحضر موته غيره : يتعين عليه القيام بفعله ونفقه وتكفينه .

ومن عثر على بعض المضطرين ، وانتهى إلى ذي مخصصة من المسلمين ، واستمكن من سد جوعته ، وكفاية حاجته ، ولو تعدّاه ووكّله إلى من عداه لأوشك أن يهلك في ضيعته : فيتعين على العاثر عليه القيام بكفايته^(١١).

❏ مَحَارِ الْأَكْرَمِينَ عَال ... فَيَكْفِيهِمْ غِنَى النَّفْسِ

عند البخاري قول النبي صلى الله عليه وسلم في أحد الاثنَين المحسودين (رجل أتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق) . وقوله : (ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أفقه كله إلا ثلاثة دنائير) قال ابن حجر : (قال الزين بن المنير : في هذا الحديث حجة على جواز إيفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالكفاية في وجوه البر ما لم يؤد إلى حرمان الوارث ونحو ذلك مما منع منه الشرع .)^(١٢).

ثم قول النبي صلى الله عليه وسلم عند البخاري أيضاً : " خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى " ، قال ابن حجر : (قال النووي : مذهبتنا أن الصدقة

٩ أسرها المحقق أنهم اثنين يتقربون إلى الله بالبذل ، وعندني أنهم اثنين تسلموا بوسقت التجارة وغيرهما إلى التزاه .

(٩) العوالي/١٧٨ .

١٠ أي يسير غرض عين .

(١٠) العوالي/٣٥٩ .

(١١) فتح الباري ١/٤٤٤ .

بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصيرون ، ويكون هو ممن يصبر على الإضاعة والفقر ، فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . (قال ابن حجر :) والمختار أن معنى الحديث : أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال ، بحيث لا يصير المتصدق بعد صدقته إلى أحد ، فمعنى الغنى في هذا الحديث : حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية ، كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا يصبر عليه ، وسر العورة والحاجة إلى ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله فلا يجوز الإيثار ، بل يحرم ، وذلك أنه إذا أثر غيره به : أدى إلى هلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته ، فمراعاة حقه أولى على كل حال . فإذا سقطت هذه الواجبات : صح الإيثار ، وكانت صدقته هي الأفضل (١٢) .

ومذهب المغاربة والأندلسيين يوافق هذه التقارير ، يبينه جواب أبي عبد الله محمد المرقسي حين سئل : (هل يحجر على الشيخ الكبير ماله إذا كثرت هباته ومحاباته ، وهو صحيح العقل ثابت الذهن والميز ، لكنه ضعيف القوة . بحيث يخاف عليه أن يصير مقعداً لو أعمى فيبقى عالة على الناس لو لا يحجر عليه حتى يخل عقله ؟) .

فأجاب : (لا يحجر إلا على السفه ، يذر ماله ولا بعده شئنا ويثقله في شهواته ، أو صغير أو فاسد لعقله ، وأما من كثرت عقلته في وجوه البر واتفق ماله في وجوه الخير فليس بمسفيه بل هو رشيد مصيب) (١٣) .

ومما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم " إضاعة المال " ، كما هو الحديث عند البخاري .

وقد رأى ابن حجر أن أقوى ما يفسر به هذا النهي أنه ما اففق في غير وجوه المأثون فيها شرعا ، سواء كانت دينية أو دنيوية ، فمنع منه ، لأن الله تعالى جعل المال قايما لمصالح الناس ، إما في حق مضيعها ، وإما في حق غيره ، ويستلثي من ذلك كثرة إنفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ، ما لم يفوت حقاً آخرها أهم منه .

وحرر ابن حجر حتى (جواز التصديق بجميع المال ، وإن ذلك يجوز لمن عرف من نفسه الصبر على المضائق . وجزم الباجي من المالكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة) (١٤) .

(١٢) فتح الباري ٢٨/٤ .

(١٣) المعيار العرب ٤٢٩/١ .

(١٤) فتح الباري ١٢/١٢ .

□ انفق ... ولا تخش من ذي العرش إقلالا ..

والمنطق الإيماني يجيز ذلك النمط من التوسع في التصديق ، وله شواهد وموازينه ، ومثل هذا المواطن هو أحد المواطن التي يتضح فيها خطأ تجريد علم فقه الأحكام الشرعية في الحلال والحرام عن موازين الإيمان القرآنية والسنية ، فلفصلهما يؤدي إلى فهم جامد يابس لفقه الإنفاق والتصديق ، ويجنح بالمستغني إلى البخل والإقلال ، ولكن فهم أحكام الصدقات في سياقها القرآني وبمقدماتها واقترانها بذكر الجنة والنار يميل النفس إلى الإجمال ، وتتصاعد تدريجاً المحركات الإيجابية للنفس ، فتقول قولتها الإيمانية لا قولتها الأحكامية فحسب ، فإن أحكام الإيمان تنظم المسلم كيف يخرج إلى الحلال ويبعد عن التبعة ، لكن أحكام الإيمان تعلمه كيف يرتقي منازل الفضل ويعلو ، ويوم اعتمدت مناهج التدريس في المدارس الشرعية مختصرات الفقه : اختل أمر الفقه وأنتجت المدارس الطعام العجزة ، ولو أن المنهج اعتمد تدريس القرآن والتفريج بالطلب ليعلم أحكام الحلال والحرام بمنزلة مقرونة بموازين الإيمان عبر مسابقة النص القرآني : لتنتج نموذج العالم المؤمن الموقظ العامل ، على غرار ما كان عليه الأمر في جيل التابعين وأجيال الفقهاء القنعاء قبل عصر المختصرات التي بدأ بها عصر أسوة القلب والجدال والبخل ، وهذا الملحظ مما يجب على " منهجية التربية الدعوية " أن نلاحظه ونراعيه جيداً .

ولنترك أنفسنا هذبة مع القرطبي في سياحته مع المنطق الإيماني في الإغاثة وعمل الخير ، ونتركه ينقل لنا ما (روى زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله أن يعطيه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما عندي شي ، ولكن أبتع علي ، فإذا جاء شي قضينا . فقال له عمر : هذا أصليت إذا كان عندك ، فما كلفك الله ما لا تقدر . فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم قول عمر ، فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله : أنفق ولا تخش من ذي العرش إقلالا . فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف السرور في وجهه لقول الأنصاري ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بذلك أمرت .)

قال : (قال علمائنا رحمة الله عليهم : فخوف الإقلال من سوء الظن بالله ، لأن الله تعالى خلق الأرض بمن فيها لولد آدم ، وقال في تنزيله " هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً " " ومنحزركم ما في السموات وما في الأرض

جميعاً بمنه " . فهذه الأشياء كلها مسخرة للأمتى قلعماً لعنره وحجة عليه ، ليكون له عبداً كما خلقه عبداً ، فإذا كان العبد حسن الظن بالله : لم يخف الإقلال ، لأنه يخلّف عليه ، كما قال تعالى " وَمَا لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ أَنْ تُخَلِّقُوا وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ " وقال : " فَإِنْ رَبَّنَا غَنِيَ كَرِيمٌ " . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله تعالى " سَبَقَتْ رَحْمَتِي غَضَبِي . يَا ابْنَ آدَمَ اتَّقِ اتَّقِ عَلَيْكَ بِمِيزَانِ اللَّهِ مَلَأَى سِتْرًا لَا يَخِيضُهَا شَيْءٌ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما : اللهم أعط متفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط ممسكاً تلفاً .

وكذا في السماء يناديان أيضاً . وهذا كله صحيح رواه الأئمة والحمد لله . فمن استقر صدره ، وعلم غنى ربه وكرمه : اتفق ولم يخف الإقلال . وكذلك من ماتت شهواته عن الدنيا ولجّزاً باليسير من القوت المقوم لمهجته ، وانقطعت مشيئته لنفسه ، فهذا يعطي من يسره وعصره ولا يخاف الإقلال ، وإنما يخاف الإقلال من له مشيئة في الأشياء ، فإذا أصلى اليوم وله غدا مشيئة في شيء : خاف ألا يصيب غداً ، فيضيق عليه الأمر في نفقة اليوم . (١٥)

□ تبرعات المدين

وهل يجوز للمدين أن يتصدق ويتبرع ؟

ظاهر صنيع البخاري : المنع .

قال : باب : لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، ومن تصدق وهو محتاج أو أمته محتاج ، أو عليه دين : فالدين أحق أن يفضى من الصدقة والعق والهيبة ، وهو رد عليه ، ليس له أن يتلف أموال الناس . وقال النبي صلى الله عليه وسلم " من أخذ أموال الناس يريد إتلافها : أتلفه الله . " إلا أن يكون معروفاً بالصبر ، فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة ، كفضل أبي بكر حين تصدق بماله ، وكذلك ثمر الأتصار المهاجرين . ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، فليس له أن يضيع أموال الناس بطله التصديق .

قال ابن حجر : (ويلحق بالتصدق سائر التبرعات ، وأما قوله : فيؤثر عليه : فمقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع ، ولكن محل هذا عند الفقهاء إذا حصر عليه الحاكم بالقبض .) (١٦)

(١٥) تفسير القرطبي ١/١٧٥ .

(١٦) فتح الباري ٤/٣٦ .

□ مصادر وموارد أخرى للأموال الإغاثية .

□ الركن الثالث في نظرية الإغاثية : توظيف مال على الأغنياء بما يكفي للجهاد ودفع الأعداء ، أو عند النكبات العسمة ، وإذا لم يكن ما في بيت مال المسلمين كفيلاً .

وهذا هو حق الحاكم المعلم ، وللغني - فيما أرى - أن يراوغ ويتملص إذا كان الحاكم مسيئاً ينقل شطر أموال الدولة على ملأه وقصوره واحتفالاته التي يباهي بها ، أو يوزعها على أعياله ورجال حزبه لكسب ولائهم ، ويتأكد هذا الواجب على كل غني كلما كان الحاكم نقياً عادلاً جاداً حريصاً على تحقيق مصالح الأمة .

و أتصت للفتية الشافعي إمام الحرمين الجويني حين بذل على وجوب بذل المال لتمويل الجهاد إذا استولى الكفار على بعض ديار الإسلام ، أو إذا عاث المجرمون في الأرض اسداً .

(فمن لا يحيط بحقائق الأشياء في استئذائها : فليخيل جريان نقائصها و أضرارها . ولو فرضت والعياذ بالله فترة تجرأ بسببها الثور من الديار ، ونبيغ ذئب العرامة الأسرار ، واقبلوا عن ضبط بطلان في الزمان ذي القدر : لا تكدى ذوو الثروة واليسار أنفسهم وخرمهم بأضعاف ما هم الآن يأنوهم في دفع أذى ما يذللهم من الضرر) (١٧) .

فيجعل هذا الفرض أساساً للقياس إذا وجد قطر منكوب يغزو الكفار .

(فمن استمسك بالحق ، ولم يمل به مهوى الهوى عن الصديق : تبين على البدار والسبق أن خزائن العالمين ونخائر الأمم الماضين ، وكنوز المستقرضين : لو قويت بوطأة من الكفار لأطراف ديار الإسلام : لكنت مستهقرة مستنزرة ، فكيف لو تملكوا البلاد وقتلوا العباد ، وقرصوا الحصون والأسوار ، ومزفوا عن ذوات الغنور حجب الرشك ، ومال إليهم من لا خلق له من حشائش الناس بالارتداد ، وتحلل الحرابر العلوج ، وهدمت المساجد ، ورقعت الشعتر والمشاهد ، وانقطعت الجماعات والأذان ، وشهرت النواقيص والصلبان ، وتفاقت دواعي الاجترار والافتضاح ، وصارت خطة الإسلام بحراً طافحاً بالكفر الصراح ؟ فما القول في أقوام بذلوا في الذب عن

(١٧) قبلي/٣٤٦ .

دين الله خُشِعَت الأرواح ، وركبوا نهائيات القدر ، متجردين لله تعالى في الكفاح ، وواصلوا المساء بالصباح ، والغدو بالرواح ، وركبوا إلى الموت أجنحة الرياح ، متشوفين إلى منهل المنيا على هزة وارتياح ؟ حتى وثقوا بحراً من جمع الكفار لا ينزفه إيمان الانتزاح ، فركنوا للموت ، وتدلوا أن لا أبراح ، وألموا بهم إلمام القدر المتاح ، وما وهنوا وما استكنوا وإن عضنهم السلاح ، وفطنا فيهم الجراح ، حتى أهب الله رياح النصر من مهائبا ورد شعائر الحق إلى نصيبها ، وقبض من لطفه بدائع أسببها . ليتقل هؤلاء على أهل الإسلام ينزر من الخطم وهم الثقواء والنظم ؟ (١٨).

النهيم لا يتقل ، بل تأييدهم واجب ، وتمويل جهادهم على أهل الأموال فرض ، وما الدنيا والدرهم والدولار غير خطم يزول يوماً ، والبقايات الصالحات خير ...

فإذا كان بذل الدماء في سبيل الله يوجبه الشرع عند الحاجة ، جهاداً واستشهاداً ، فإن بذل الأموال لوجب ، لأنه أخف ، وما زالت الآيات تقرر مدح الذين يجاهدون بأموالهم بمدح من يجاهد بنفسه ، وبها استدل الجويني على وجوب إعانة القطر المستباح فقال :

(فأما إذا وطن الكفار ديار الإسلام ، فقد أتفق حملة الشريعة فاطية على أنه يتعين على المسلمين أن يخفوا ويطيروا إلى مدافعهم زرافات ووحدانا ، حتى انتهوا إلى أن العبيد ينسلون عن ريقة طاعة الملة ، ويبادروا الجهاد على الاستبداد ، وإذا كان هذا دين الله عز وجل ، دين الأمة ، ومذهب الأئمة ، فما مقدار من الأموال في هجوم أسائل هذا الأهوال لو مست الحاجة ؟ وأموال الدنيا لو قويت بقطرة دم ، لم تحلها ، ولم توارها ، فإذا : وجب تعريض المهج للنوى ، وتعين في محاولة المدافعة التهاوي على ورطات الردى ، ومصانعة العدا . ومن أيدى في ذلك تمرداً فقد ظلم واعتدى فإذا كانت الدماء تسيل على حدود الظلمات فالأموال في هذا المقام من المستحقرات . وأجمع المسلمون لجمعون على أنه إذا اتفق في الزمان مضيقون فقراء ملبقون : يتعين على الأغنياء أن يمسعوا في كفايتهم .) (١٩).

(ولا يحل في الدين تأخير النظر للإسلام والمسلمين إلى اتفاق استجراء الكافرين ، ولو فرض في مثل هذه الحال توقف وتمكث : لأحل العصام ،

(١٨) لمباني/٣٩٤.

(١٩) لمباني/٢٩٥.

وانتشر النظام ، و الدفع أهون من الرفع ، وأموال العالمين لا تقابل غائلة وطأة الكفار في قرية من قرى الديار ، وفيها مسك دم المسلمين ، أو امتداد يد إلى الحرم . (٢٠)

وهذه تصريحات قهقهة في غاية الأهمية ، فلفقهما هناك الله ، وليس بكتيك أن تتداول أحكام المياه ونواقض الوضوء لتسمي نفسك طالب علم ، إذا هنا مع مثل هذا المنطق المصلحي العام الفقه . وراجع كذلك تقارير الشيخ يوسف العالم رحمه الله ^١ فقد تعرض للمسألة بتفصيل ، وذكر فيها مثل هذه النقول عن آخرين .

□ ولهذه القضية فرع : إذا ما حكم الاستعداد للجهاد ، والاحتياطات الدفاعية ، وبناء جيش قوي ، إذا لم يكن العدو قد دهمهم وهجم ؟

أو - كما في تعبيرات الجويني - إذا كنا في حالة (ألا نخلف من الكفار هجوماً ، لا خصوصاً في بعض الأنظار ولا عموماً ، ولكن الإنتهاض إلى الغزوات والانتداب للجهاد في البلاد يقتضي مزيد عتاد واستعداد . فهل يكلف الإمام المثرين والموسرين أن يبذلوا ما يستعدون به ؟) .

قال : (هذا موقع النظر ومجال الفكر . ذهب ذاهبون في توجيه العساكر إلى أنه لا يكلفهم ذلك ، بل يرتقب في توجيه العساكر ما يحصل من الأموال ، والذي اختاروه قاصداً به : أن الإمام يكلف الأغنياء من بذل فضلات الأموال ما تحصل به الكفاية والغناء ، قبل إقامة الجهاد : فرض على العباد ، وتوجيه الأجناد على أقصى الإمكان والاجتهاد في البلاد محتوم لا تساهل فيه ، وما أقرب تقاعدنا عنهم إلى مسيرتهم إلينا ، واستجرائهم علينا . وإذا كنا لا نسوغ تعطيل شيء من قروض الكفايات : فأحرى فنونها بالمراعاة : للغزوات ، والأمور في الولايات إذا لم تؤخذ من مبادئها : جرت أموراً يصير نداركها عند تماديها . (٢١)

(ولما ما أدعوه من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يأخذ إلا وظيفية حاقلة في لون حلولها ، أو يستقرض ، فهذا زلل عظيم ، فإنه كان إذا حاول تجهيز جند : أشار على الميسير من أصحابه بأن يبذلوا فضلات أموالهم ، والأقاصيص الماثورة المشهورة في ذلك ببلغه التواتر ، وكانوا رضي الله

(٢٠) الفيافي/٢٦٠ .

^١ المقاصد العلية من ٥٢٨ وما بعدها .

(٢١) الفيافي/٢٦١ .

عنهم يتبادرون ارتسام مراسم الرسول عليه الصلاة والسلام على طواعية وطيب أنفس ، وبزحمون على امتثال الأوامر حائزين به أكرم الوسائل لرحمهم الهيم (عطش على المناهل) (٢٢).

❑ وفي فرع آخر للمسألة : هل يكفي الاقتراض من الأغنياء ؟

قالوا : هذا حيث يكون لبیت المال دخل ينتظر .

و قد تطرق الإمام الشاطبي لكل هذه المعاني ، فذهب مذهب الجويني ، وكرر معانيه ، وقرر ما هو أبعد من الاقتراض ، فقال مقررًا على قاعدة المصلحة المرسله :

(إذا قررنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود ومد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار ، وخلا بيت المال ، وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم : فالإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في الحال ، إلى أن يظهر مال بيت المال .

ثم النظر إليه في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك ، كي لا يؤدي تخصيص الناس به إلى إحداث القلوب ، وذلك يقع قليلاً من كثير ، بحيث لا يحجب بأحد ويحصل المقصود .

وإنما لم ينقل مثل هذا عن الأولين لاتساع مال بيت المال في زمانهم بخلاف زماننا ، فإن القضية فيه أخرى ، ووجه المصلحة هنا أظهر .) .

فإذا قررنا هجوم الكفار : وجب إمداد الجند المرتزقة (كيف والجهاد في كل سنة واجب على الخلق ، وإنما يسقط باشتغال المرتزقة . فلا يتمارى في بذل المال لمثل ذلك .

و إذا قررنا انعدام الكفار الذين يخاف من جهتهم : فلا يؤمن من افتتاح باب الفتن بين المسلمين ، فالمسألة على حالها كما كانت ، وتوقع الفساد عتيد ، فلا بد من الحراس . فهذه ملازمة صحيحة ، إلا أنها في محل ضرورة ، فتقدر بقدرها ، فلا يصح هذا الحكم إلا مع وجودها ، والاستقراض في الأزمات إنما يكون حيث يرجى لبیت المال دخل ينتظر ويرجى ، و أما إذا لم ينتظر شيء وضعت وجوه للدخل بحيث لا يغني كبير شيء : فلا بد من جريان حكم التوظيف .

وهذه المسألة نصّ عليها الغزالي في مواضع من كتبه ، وتلاه في تصحيحها ابن العربي في أحكام القرآن له ، وشرط جواز ذلك كله عندهم ؛ عدالة الإمام ، وإيقاع التصرف في أخذ المال و إعطائه على الوجه المشروع^(٢٢).

وفي إشارته إلى عدالة الإمام تأييد لما قمتنا به القضية من تجويز المراوغة إذا كان الحاكم مفسها ظالماً .

ونذكر محمد رشيد رضا في مقدمته لكتاب الاعتصام وتعريفه بالإمام الشاطبي أسماء فقهاء من الأندلس أفتوا بذلك فقال :

(وكان صاحب الترجمة ممن يرى جواز ضرب الخراج على الناس عند ضعفهم وحاجتهم ، لضعف بيت المال عن القيام بمصالح الناس ، كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع قال : تؤذيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسلّة ، ولا شك - عندنا - في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا الآن ؛ لكثرة الحاجة ، لما يأخذه العدو من المسلمين^{٢٣} ، سوى ما يحتاج إليه الناس ، وضعف بيت المال الآن عنه ، فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس ، وإما النظر في القدر المحتاج إليه من ذلك ، وذلك موكل إلى الإمام) .

قال : (وكان خراج بناء السور في بعض مواضع الأندلس في زمانه موظفاً على أهل الموضع ، فسئل عنه إمام الوقت في الفتيا بالأندلس : لأستلذ الشهير أبو سعيد بن لبّ ، فأفتى أنه لا يجوز ولا يسوغ ، وألحق صاحب الترجمة بسوغه ، مستكداً إلى المصلحة المرسلّة ، معتمداً في ذلك إلى قيام المصلحة ، التي إن لم يقم بها الناس فيعطونها من عندهم : ضاعت ، وقد تكلم على المسألة الإمام الغزالي في كتابه ، فأستوفى ، ووقع لابن الفراء في ذلك مع سلطان وقته وفتيائه كلام مشهور .)^(٢٤).

ولا استبعد أن يكون ابن لبّ قد منع ذلك لما رأى من ظلم سلطان زمانه وبذخه ، وإلا فإن هذا لا يخفى عليه وهو إمام الوقت كما وصفوه .

وهل يتسنى لنا أن نقميص تصدي الدعاة للجهاد في هذه الأيام بعد عجز الحكام على هذه الإنفادات فنقول بجواز أن تفرض الدعوة مالا على الأغنياء

(٢٢) الاعتصام/٣٥٩/٣٥٨.

٢ في الأصل: المسلمين . ولم أجد لها وجهاً .

(٢٤) مقدمة الاعتصام/٦٠ .

من الناس تأخذه بالقوة منهم إذا قدرت ، أو فرض شيء على أغنياء الدعاة
إسناد العمل الدعوي ؟

لا أقول بذلك ولا أفتي ، إذ يمكن للقضية أن تكون ذات فساد وخلاف يذهب
بين الدعاة والناس ، وبين الدعاة وقيادتهم ، وإما هذا من الأمور التي
يختص بها الحاكم ، كممثل إقامة الحدود على أهل الكفاير ، وتسويغ ذلك يجعل
الأمر فوضى لا نهاية لها ، وسد الذريعة حق كما أن اتباع المصالح حق ،
وربما ذهب بعض شباب جماعات الجهاد إلى إقتاء أنفسهم بالاستيلاء على
بعض أموال الأغنياء إذا اقتروا ، ويحدث هذا في حالة الثورات واحتلال
أرض تخرج من سيطرة الحاكم ، ولا أرى صواب ذلك ، بل المنع والتكطف ،
وطريقنا الأصح أن نشيع وعياً إغاثياً في الناس ، بلغظاب والكتاب ، وأن
يبالغ وعظمتنا في تحلية أجر تجهيز الغزاة ، فذلك البق وأبرك .

□ الركن الرابع في النظرية : جواز الاستعانة بالأموال الربوية والمحرمة
إذا أراك المسلم التوبة والتكطف عنها .

وجعل هذه القضية ركناً يثير شبهة ، فيقول مستعجل : وهل من ركن
الإغاثة التي لا تقوم إلا بها أن نمزجها بحرل ؟

وليس كذلك يفهم الأمر ، لأن السؤال قلباً المنطق ، وإما يفهم الأمر
معكوساً ، إذ المال الربوي والمشبوه والمحرّم لا يصلح لاستعمال مسلم في
أموره الخاصة على سبيل التملك والإباحة ، لكنه مال له قيمة ويستطيع من
يستعمله أن يؤثر في حركة الحياة ، بل وتأثيراً واسعاً إذا كان المال المتروك
كثيراً ، فهل نترك هذا المال ليستعمله كافر لم ين الإغاثة الإسلامية أولى به ؟
وبخاصة إذا كان المستفيد منه صاحب خطة وكيد يعلم كيف يؤذي أمة
الإسلام ، بالإعلام الفاجر ، والمدارس ذات المنهج العلماني ، والمؤسسات
التي تصرف أبناء مستضعفي المسلمين عن المعابد والإسلام ، إلى اللهو
والردائل والردة .

الجواب عند الموازنة حلسم لا مجال فيه للتردد ، فإن هذه الأموال أخرى
أن تستفيد منها الخطة الإسلامية ، فنبني بها مساجد ، ومراكز ، ومدارس ،
ونطبع كتب ، وننشر صحف ، ويكفل أيتام ، وطلاب علم ، ويفرغ وعظا
ودعاة ، ويسند بها جهاد ؛ إذ البتة تحول هذه الأموال إلى مجلس الكنائس
العالمية وأمثاله ، إن لم يستعملها صاحبها المسلم ، فيبني بها كنائس
ومدارس تهشيرية .

وقد عرضت هذه القضية الفقهية المهمة على المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة يوم كان رئيسه الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله ، ومعه الشيخ الصواف والأستاذ لزرقي رحمهما الله تعالى ، والشيخ بن فوزان ، والشيخ القرضاوي ، وغيرهم كأعضاء ، ففتى المجمع بالأغلبية أولاً قبل عشر سنوات تقريباً بجواز استخدام هذه الأموال الربوية وأمثالها في بناء القناطر والمستشفيات وحفر الآبار وما وازى ذلك ، واشترط ألا يكون الصرف في أمر ديني مباشر ، مثل بناء المساجد وطباعة المصحف ، وإنما على مصالح المسلمين . ثم عاد المجلس بعد ثلاث سنوات فاستدرك وأفتى بالإجماع بجواز ذلك حتى في نشر القرآن وإقامة المساجد ، وكان الموازنات المصلحية قد اتضحت لمن تردد أولاً ، ويمكن للتقارئ أن يرجع إلى الكتب الصادرة عن الرابطة والتي تجمع فيها فتاوى المجمع كل سنة ، إذ ليس من السهل رجوعي إليها ؛ إذ أنا أدون هذا الكتاب بعداً عن المكتبات والمصادر .

□ ويذهب ابن تيمية إلى أبعد مما ذهب إليه علماء الرابطة ، فيصرح بأن استلام الأموال الحرام وصرفها في مصالح المسلمين ليس جائزاً فقط ؛ بل هو من الواجب ، لأننا إذا تركناها ؛ استفاد منها ظالم ، فنكون كمن يعين الظالم على إجراء ظلمه وتسهيله له .

قال ابن تيمية : (الأموال التي قبضها الملوك - كالمكوس وغيرها - من أصحابها ، وقد تيقن أنه لا يمكننا إعادتها إلى أصحابها ، فإنفاقها في مصالح أصحابها من الجهاد عنهم أولى من إبقائها بأيدي الظلمة يأكلونها ، وإذا أنفقت كانت لمن يأخذها بالحق مباحة ، كما أنها على من يأكلها بالباطل محرمة .)

قال : (فلما إتلافها فإفساد لها ، والله لا يحب الفساد ، وهو إضاعة لها ، والنبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن إضاعة المال) .

(وأما حبسها دائماً أبداً إلى غير غاية منتظرة ، بل مع العلم أنه لا يرجى معرفة صاحبها ولا قدرة على إيسالها له ، فهذا مثل إتلافها ، فإن الإتلاف إنما حرم لتسليطها عن انتفاع الائتميين بها ، وهذا تعطيل أيضاً .)

و (العادة جارية بأن مثل هذه الأمور لابد أن يسئولي عليها أحد من الظلمة بعد هذا ، إذا لم ينفقها أهل العدل والحق ، فيكون حبسها إعانة للظلمة ، وتسليمها في الحقيقة إلى الظلمة ، فيكون قد منعمها أهل الحق ، وأعطاه أهل الباطل .)

(فإذا كان إتلافها حراماً وحبسها أشد من إتلافها : تعين إتلافها . وليس لها مصروف معين ، فتصرف في جميع جهات البر والتقرب التي يتقرب بها إلى الله ، لأن الله خلق الخلق لعبادته ، وخلق لهم الأموال ليستعينوا بها على عبادته ، فتصرف في سبيل الله ، والله أعلم)^(١٥) .

وقال مرة أخرى : (وإذا لم يمكن إلا إقراره بيد الظالم أو صرفه في المصالح ، كان النهي عن صرفه في المصالح إعانة على زيادة الظلم الذي هو إقراره بيد الظالم ، فكما يجب إزالة الظلم : يجب تقليله عند العجز عن إزالته بالكيفية ، فهذا أصل عظيم)^(١٦) .

نعم ، وأنا أقول معك أيضاً : هذا أصل عظيم ، وفقه مبين ، وعقل كبير . حياك الله به ، فأجبت الإفتاء ، وأصنفت التحليل ، وعرفت حركة الحياة ، وهكذا المنطق الفقهي يكون .

وقد أكد الشيخ القرضاوي هذا الرأي في أولوياته ، فقال في سياق ذكر وجوب تفرغ للدعاة وحسن اختيارهم بأنه (لا يجوز أن يكون المال عبئاً في سبيل هذه الغاية ، فإن بذل المال لذلك من أهم ما يتقرب به إلى الله . ويمكن أن يُصرف فيه من أموال الزكوات والصنقات والأوقاف والوصايا وغيرها . بل يجوز أخذ أموال الفوائد من الأموال المودعة في البنوك الأجنبية والمحلية ، لتنفق في هذا المجال ، ولا يقال : إن أصلها حرام ، لأنها حرام في حق مودعها ، ولكنها حلال زلال للمصالح الإسلامية ، وتفرغ العاملين للإسلام في مقدمتها . ولا يجوز للعاملين المخلصين أن يستكفوا من أخذ الأجر الكافي للملازم أمثالهم لو عملوا في أي مجال آخر ، حتى يستمروا في العمل ولا يكرموا به . المهم هو العدل في غير إسراف ولا تقتير .)^(١٧) .

وأنا أرى أن أقل ما يجب من تصرف تجاه المال الحرام : أن تقبله الجمعية الخيرية قبولاً أولياً وتودعه في حسابها ، ثم تستفتي أهل العلم في شأنه ، وليس ذلك على قول ابن حجر في تعقيبه على رواية أخذ الصحابة أجر شراكة قطيعاً من الغنم وأرادوا قسمة القطيع بينهم : فقال الذي روى : (لا تقبلوا حتى تأتي النبي صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذي كان فننظر ما يأمرنا .) فأجازهم النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٩٥/٢٨ - ٥٩٧ .

(١٦) مجموع فتاوى ٥٩٩/٢٨ .

(١٧) أولويات الحركة ١١٩ .

قال ابن حجر : (وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل ، وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة .) (٢٨) .

فلما استتبط من هذا أن جمعيتنا الخيرية الإغاثية إذا تبرع لها متبرع من مسلم أو كافر بمال ظاهره الحل وتلقاه الشبهة : أن تقبله قبولاً أولياً ولا تبادر إلى الرفض والتفزع ، ثم بعد القبض تمنعتي أهل العلم عن حد الحل والحرام في ذلك المال . وأقول ذلك لأنني رأيت بعض أهل الإغاثية يبالغون في طلب نظافة المال الذي يأتيهم ، إذ الإفتاء يدور على التسهيل وتقديم مصلحة الدين أو مصلحة الفقير ، كما كان الموقف من التبرع برياً ودائع المسلمين في البنوك ، إذ تعطف عنها البعض ، حتى صار إفتاء المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي بجواز صرف هذا الربا في مصالح المسلمين .

فقارن بين هذا الفقه وبين مبالغة المجلس البريطاني الإسلامي في الورع حين أراد الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا قبل سنوات بناء مسجد ضخم للمسلمين في بريطانيا بأموال الحصاة الخيرية في " الهانصيب البريطاني " ، إذ أنه لاحظ أن الكنائس هي الممتلئة الدائم منها ، وأنه مولع بجوانب العمارة والثقافة في الحضارة الإسلامية فإنه عزم على بناء هذا المسجد ، ولكن المجلس الإسلامي خذله وصرح بحرمة المال ومنع بناء المسجد ، فتأمل !!

ومن الموارد المالية الخيرية والتسهيلات المفتى بها : الاقتراض ، بل أن تقتصر الجمعية الإغاثية مالا من الجمعيات الأخرى أو المحسنين ، قرضاً حسناً بدون ربا ، لتنظيم صرفها الشهري ، على أمل الوفاء في موسم الجمع أو حتى الوفاء بالتقسيط على مدى سنوات ، فهذه وسيلة مهمة .

فقد أخرج البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم استقرض من أعرابي بعيراً ، ثم اشترى له غيره أحسن منه وأعطاه إياه .

قال ابن حجر : (وفيه أن الاقتراض في البر والطاعة وكذا الأمور المباحة : لا يعاب ، وإن للإمام أن يقترض على بيت المال لحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال الصدقات ، واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة . هكذا حكاه ابن عبد البر ، ولم يظهر لي توجيهه ، إلا أن يكون المراد ما قبل في سبب اقتراضه صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل الصدقة ، فلما جاءت الصدقة أوفى صاحبها منها ولا

يعكر عليه أنه أوفاء لأزيد من حقه من مال الصدقة ، لاحتمال أن يكون المقترض منه كان أيضاً من أهل الصدقة إما من جهة الفقر أو لتألف أو غير ذلك بجهتين : جهة الوفاء في الأصل ، وجهة الاستحقاق للزائد . (٢٦١).

وهذا النص يفتح المجال واسعاً أمام إدارات الجمعيات الإسلامية الإغاثية للعمل بمبدأ الاقتراض المتبادل بينها ، لأن مواسم الجمع والتحصيل تختلف من بلد إلى بلد ، والتكليفات نفجاً ، ولابد من مداورة المال الإغاثي عالمياً بشكل يكفل سرعة الاستجابة للطوارئ والمستجدات ، واتخاذ تكتيك تعبوي متناسق يحقق تكافؤ الإمداد والردف .

□ ثم معاً نبني الأبراج السامقة .

بل أننا أذهب إلى أبعد من هذا ، وأجيز للجمعيات التي استقرت مواردها عبر مطالعة واقعها الفعلي لمدة سنوات : أن تلجأ بينها إلى خطة القراض ذات بعد استراتيجي ، تتيح لبعضها إنجاز المشاريع الجبارة ذات الأهمية الفعقة ، فيتم التركيز على مشروع واحد مسؤوليته 'أحادية' ، ولكن مصادر تمويله متعددة ، وهذا هو الأصوب عندي ، ثم يتحول الإسناد الجماعي إلى مشروع آخر ، وهكذا ، يتعاون جماعي ، أو أن تتلق هذه الجمعيات العديدة على مشروع مشترك عملي يكون له مجلس إدارة تمثل فيه الجمعيات المشاركة ، واطن أن أقسام التخطيط في جميع الجمعيات مكلفة بأن تفكر وفق نمط رفيع يوزي هذا النمط الإداري المتقدم ، وأن لا تبقى أسيرة الأعراف القديمة ، ومن الممكن الالتفاف على كثير من الموانع القانونية إذا استشرنا الخبراء .

□ من الأفضل شرعاً أن يوكل المحسن الجمعية الخيرية بتوزيع صدقاته

فمن أعظم مسائل الفقه التي أفتبه إليها الإمام مالك : تفضيله للمزكي أن يولي غيره بتوزيع زكاته ، لنلا يشوبها من مدح من الأخذ ، فيقل أجره .

قال القرطبي في تفسير قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْذُّمِّ ...) (البقرة: ٢٦٤) .

(قال علماؤنا رحمة الله عليهم : كره مالك لهذه الآية أن يعطي الرجل صدقته الواحية أقاربه ، لنلا بعناض منهم الحمد والثناء ، ويظهر مبتته عليهم ويكافئوه عليها ، فلا تخلص لوجه الله تعالى ، واستحب أن يعطيها إلى الأجانب . واستحب أيضا أن يولي غيره تفريقها إذا لم يكن الإمام عادلا ، لنلا تحيط بالمن والأذى والشكر والثناء والمكافأة بالخدمة من المعطى .) (٢٠)

والجمعيات الخيرية اليوم خير وكيل لك في ذلك ، لا لأنها أعرف بمواطن الحاجات منك فقط ، وإنما توزع مخطوط عن دراسات ميدانية وبدلالة الثقات ، بل لأنها ترفع عنك هاجس المن والمدح هذا ، وتكون أقرب إلى حسن ظن الإمام مالك .

وربما تسأل : كيف جعلت ذلك شرعا والأمر مجرد قول لمالك ؟ والجواب : أن اجتهد إمام كبير مثل الإمام مالك إذا عضدته عموماً للتصوُّص وإشارات الإيمان بصير جزءاً من الشرع .

□ أحسن إلى أساء الناس

وتسأل ابن العربي : (فكيف يصنع الواحد إذا قصر الجميع ؟) وأجاب : (أن يعد من رأى تقصير الخلق إلى أسير واحد فينبهه ، فإن الأغنياء لو اقتسموا قداء الأمر ما لزم كل واحد منهم إلا أقل من درهم للرجل الواحد) . قال : (ويغزو بنفسه إن قدر ، وإلا جهز غازياً ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من جهز غازياً فقد غزا .) (٢١)

□ وهنا نعلم كيف أد " الكلمة الطيبة صدقة "

□ الركن الخامس في النظرية : الاعتذار بلسان حسن إذا أضر المحسن . وقد ترددت بين اعتبار هذا الخلق ركناً أو شرطاً موصلت إلى أنه ركن ، إذ التواحي المعنوية والنفسية جزء من التنظير ، لأننا نعتمد تنظيراً إسلامياً ، الإيمان جزء منه ، ومكارم الأخلاق منه ، ولما تعتمد أمراً مالياً محضاً ، ولذلك يكون جميل الأداء أو جميل التخلف في الميزان سواء ، وتصح الركنية .

(٢٠) تيسير القريظي ٢٠٢/٣ .

(٢١) أحكام القرآن ٩٥٦/٢ .

والكرم ليس فقط في أن تضع دراهم في يد إخوانك ؛ إنما هو أيضاً حسن جوابك واعتذارك لمن طمع في أن تقرضه أو تهبه شيئاً ، أو جارك ومسيطراً لأعمال إغاثية ، ولطف الكلمات التي تبين فيها إصرارك ، واستقبال أخيك المقترض أو الساعي في الخير بالبشر والسماحة والابتماسة والترحاب ، تقني بذلك أثر سلفك الذي خاف ألا يملك الورق دافعاً ، أي الفضة ، ليضرب في الكرم الأمثال ، فقال :

إلا تكن ورقاً يوماً أجود بها

للسائلين فإني لئن لغود

لا يعدم السائلون الخير من خلقي

إما نوالي ، وإما حُسن مردودي (٢٢)

فإنك لغة الكرماء أهل النجابة ، لغة حسن الرد ، ولما لعبوس والإكفهرار لغة وحشية من آثار الجاهلية ، يرطن بها من لم يبلغه قول النبي صلى الله عليه وسلم لبلال (أفق ولا تخش من ذي العرش إقلالا) .

فإنك الفصاحة تهتف بحروفها في عرصات الفضل ، أو الرطابة تتوارى بها عن مجتمع الكرم ، وقد عير الله البخيل فقال (وَلَا تُجْعَلْ يَدُكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ) (الإسراء : ٢٩) و (هذا مجاز عير به عن البخيل الذي لا يقدر من قلبه على إخراج شيء من ماله ، فضرب له مثل الغل الذي يمنع التصرف باليد) (٢٣)

وليس من حجة للبخيل في قوله تعالى (وَلَا تُبْسِطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ) (الإسراء : ٢٩) يعظيها المجزئين أن يرققوا بأنفسهم : قال القرطبي : (كان كثير من الصحابة ينفقون في سبيل الله جميع أموالهم ، فلم يُعْطَ منهم النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم ينكر عليهم ، لصحة بغيهم وشدة بصائرهم ، وإنما نهى الله سبحانه وتعالى عن الإلحاط في الإتفاق وإخراج ما حوته يده من مال من خيف عليه الحصرة على ما خرج من يده ، فلما من وثق بموعد الله عز وجل وجزيل ثوابه فيما أنفقه فغير مراد بالأية ، والله أعلم .) (٢٤)

(٢٢) عن تفسير القرطبي ١٦٢/١٠ .

(٢٣) تفسير القرطبي ١٦٢/١٠ .

(٢٤) تفسير القرطبي ١٦٢/١٠ .

نعم هي حجة للتبجيل بعد إذ لُخِثَ البخل والنأي عن منازل الجود ، لكنها ليست مادة للوعظ يعظ بها غيره ، ولا من أدلة الجدل إن جادل أهل الإبتزار ، الذين رنوا إلى الأجلة ، فزهدوا في العاجلة ، فمسطوا كف القدي .

نعم حالة واحدة أقر بها الفقهاء وصوبوها : أن لا تنفق كل ما معنا لحاجة أهل محنة شديدة ، ثم يأتي جيل آخر من المسلمين وأهل محنة لاحقة فلا يجدون شيئاً في أيدي أهل الخير ، وقد أفصح القرطبي عن مثل هذا المعنى فقال :

(نهت هذه الآية عن استقراغ الوجد فيما يطراً أولاً من سوا المسلمين ، لئلا يبقى من يأتي بعد ذلك لا شيء له ، لو لئلا يضيع المنفق عياله ونحوه من كلام الحكمة : ما رأيت قط سرفاً إلا ومعه حق مضيع . وهذه من آيات لغة الحال ، فلا يثبت حكمها إلا باعتبار شخص من الناس) .

أي بنسبية لا بإطلاق ، وقول القرطبي في جملة الأخيرة هذه هو أصل ما ذهبنا إليه أقفاً من عدم تعميم الفتوى في قضايها للشرع بكل المال .

بل الميزان القرآني صريح في أن الاكتفاء بالقول المعروف خير من قول مؤذٍ مصاحب لصدقة ، وذلك قوله تعالى : (قول مغروراً ومغفرة خيرٌ من صدقة يتبعها أذى وآلة غضبي حليم * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْغُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى) (البقرة: ٢٦٣/٢٦٤) .

والذي يريد الجهاد والإنفاق ثم لا يجد مالا : يحزن ويبكي وليس يوسع الناس لفظاً قاسية ، إذ ما على المحسنين من سبيل (ولا على الذين إذا ما ثوفاً لبخيلهم قلت لا أجد ما أخيلكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً لما يجدوا ما ينفقون) (التوبة: ٩٢) .

□ جميع العالم الإسلامي ينبغي أن يحمل همّ الفطر المبتلى

□ الركن السادس : أن لا يوكل فطر إسلامي مبتلى إلى نفسه يدبر أهله أمر محنتهم ؛ وإنما تجب على العالم الإسلامي نجاته .

وهو من فقه الجويني بخاصة ؛ فإنه لا يصح لأهل الفطر الإسلام أن يكلوا فطراً تعرض لبلاء إلى أغنياء ذلك الفطر فقط ، بحجة أنهم الأقرب والأولى ؛ لأن افتقار أغنياء ذلك الفطر بسبب ذلك مكروه في الفقه ، لنلا بهم الفقر ذلك الفطر فيختل مستقبله .

هكذا ينطبق الفقه ويوجب التعاون بين أغنياء الأمة على سد حاجة قطر أو
أقطار تتعرض لمحنة .

قال الجويني : (فلو بُلي أهل بلد بقمح ، وكثرت الشدة عن أنيابها ، وبثت
المنون بدائع أسبائها ، وطم من معه بلاغ أنهم لو صنفوا^٧ وفرقوا ما معهم :
لافتقروا افتقارهم : فلا تكلفهم أن ينفخوا أنفسهم إلى الضرر الناجز والافتقار
العاجل ، فإبهم لو فعلوا ذلك : هلكوا مع الهالكين ، ولو تماسكوا : لوشك أن
يُبقيوا ، ويحقي ببقائهم من نقصات^٨ أموالهم مضرورون . وغابتنا أن نذكر
الأصلح على أقصى الإمكان ، وما قدره الله أن يكون كان . ولا يبين ما نحاوله
إلا بذكر مسألة على الأحكام تخالف بظاهرها ما انتقدها :

فلو فرضنا مصطحبين في الأسفار في بعض القفار ، وغلتي أحدهما إلى
المخمصة ، ومع الثاني ما يُبلغه في غالب الظن على العمران : فبتعين عليه
والحالة هذه أن يسد رمق رفيقه ، ويكتفي ببلاغ يكتفيه في طريقه . ولا تكلف
للموسرين في هذه الشدة أن ينتهوا إلى كفاية يومهم ، ويفرقوا باقي أموالهم على
المحاويج ، ويركبوا أمر الله في غدهم . ولا يسوغ لهم أن يعقلوا عن أمور
المساكين أصلاً ، ويتركوه يموتون هزلاً .

والأمر في الرفيقين مفروض فيه إذا عثر به وصولهما إلى البلدان
والعمران ، ولا يُعوز فيها سدك ، وامتداد أمد الغص لا ينضي إلى منتهى
معلوم .

وهذا ينظر ما لو كان الرفيقان في مآهات لا يدریان متى تنتهي بهما إلى
العمران ، فلا تكلف من معه زاد واستعداد أن يؤثر على نفسه ، ويجترأ
بحاجة يومه أو وقته ، فإذا تقرر ما ذكرناه : فالوجه عندي إذا ظهر الضرر
ونفاد الأمر وانشبت المنية لظفارها وأشفي المضرورون ، واستشعر
الموسرون : أن يستظهر كل موسم بقوت سنة ، ويصرف الباقي إلى ذوي
الضرورات وأصحاب الخصاصات . ولما لول : أن مقرض السنة يستعقب
انجلاء المحن وانفصال الفتى على علم أو ظن غالب ، ولكن لا سبيل إلى ترك
العزاء على حترهم ، ولا نعرف توافقاً في الشرع ضابطاً ينتهي إليه فيما بينه
للموسر وفيما يبقيه ، ورأينا في السنة قواعد شرعية تشير إلى هذه القضية ،
وفي اعتبار السنة أيضاً حالة ظنية عقلية .

^٧ أي إخلاء أيديهم من المال وتكون سفراً .

^٨ أي بقايا أموالهم .

فأما أمارات الشرع فمن أقربها تعلق وظيفة الزكاة بانقضاء السنة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع لسنائه في أوقات الإمكان قوت سنة .

فأما الأمر العقلي : فقد يُظن أن الأحوال تبدل في انقضاء سنة ، فبها مدة الغلات ، وأمد الثمرات ، وفيها تحول الأحوال وتزول ، وتعقب الفصول ، ثم البائلون في بئلهم على غرر وخطر ، ولكن ما ذكرناه القصد معتبر ، وما ذكرته بيان ما يسوغ ، وليس أمراً مجزوماً ، ولا حكماً محتوماً ، فمن طابعت نفسه بإيثار أخيه على نفسه : فالإيثار من شيم الصالحين وسير المؤمنين . (٢٥)

لكن هذا مبني على الحالة المدنية تلك الأيام ، أما اليوم فإن سهولة النقل بحراً وجواً ، وجريان تيارات التجارة العالمية ، وسرعة التبدل المصرفي ، كل ذلك يجعل إبقاء قطر أو قطر قليلة واجب الأمة أجمع ، وذلك لا يرى وجهاً لإلهاقي إي موسم بهذا ما معه وإبقاء قوت سنة ، بل التعاون العالمي بين أبناء الأمة يجعل الفتوى تعمل إلى التسهيل وإيجاب هذا بعض ما عند الموسرين ، لأن هذا القليل هو كثير بوسائل التعاون المعاصر .

وهذه الأراء الجوية المملوءة بحكمة وبعد نظر : هي أصل يمكن اعتماده اليوم لجعل نجد أهل العراق خلال الحصار القلزم من أولويات خطط الجمعيات الإغاثية في جميع العالم الإسلامي ، وفي هذه الأحرف الماضية زيادة بيان لما أورده الجويني ونقلناه من قبل في فصل الوسطية من حجج وأدلة أنزلناها على واقعة حصار العراق .

وبعيداً عن أمر الإغاثة ، أحب أن ينتبه الداعية الذي يرنو إلى استكمال أنواع الإنشاء في فقه الدعوة إلى ما في ثانيا كلام الجويني من اختراع منطق صحيح من الإشارات العامة والفران البعده في مدلولها ، فيصوغ به جانباً من منطق فقهي يُفسر معنى خلاصاً ، وأضي بذلك رؤيته لمدلول سنوية الزكاة ومدلول موسمية وسنوية تضوج الثمار وتعاقب أنواعها ، وإنزاله ذلك على تحديده سبب اقتراحه في انخار الموسرين قوت سنة وتصدقهم بالباقي ، فهذا تخريج منطقي سليم ، وهو صعب وإن بدا بعد العلم به بسيطاً ، واحتاج الجويني شراسة ذكاء جاءت جزءاً بعد ساعات من التأمل الاستنباطي التخريجي ، وفي ذلك تدريب جيد للداعية الأمل أن يكون مفتياً ، كما أن في

ذلك الدليل على ما نقلناه سابقاً من أهمية استحضار معاني نظرية المعيشة القرآنية من جانب ، وما حبتناه من منهجية التجالس الفقهي مع حركة الحياة من جانب آخر ، فإن دوران مواسم الثمرات خلال سنة هو جزء من العلم بحركة الحياة ، ومع أن هذا الجزء الصغير هو من البديهيات الواضحة لكل أحد ؛ إلا أنه صلح أن يكون أصلاً لتحثية فقهية ، وفي هذا إعلام للمتكرب القاصد إتقان الإفتاء الشرعي بأن حيثيات منطلق الفقه والتفريع لا يشترط فيها أن تكون خفية عسرة الإحراك ، بل هناك تبسيط معجز ، وسهل ممتع ، وهذه الملاحظات إنما هي من منح الفكر الخرد والمنهج الاجتهادي النابذ للتقليد ، ويؤزم العنقاسي أن فقه الشريعة جامد ، بينما الفقهاء بلهمون الحياة ومجاريها وسننها ، وحركتها ووثباتها ، ورتابتها وثباتها : أكثر منه ، فيقيمون ، فيرشدون ، إذ هو تائه يكرر التجريب الجراف ، فما يكاد يصحو من سكرة عقلية حتى تصف به فورة رمزية ، ومنع الشرع ثابت في محيط حول محور الوحي ومعدلات الحياة وحقائق النفس بدور .

□ شرط التنويع في التوزيع ونماذج فقه الأنواع

ومن الشروط التي تفرضها نظرية الإغاثة الإسلامية : تنويع التوزيع يشمل جميع الحاجات المتصورة في الحياة البشرية ، وبخاصة حاجات الإنسان الدائمة في المأكل والملبس والدواء والتعلم ، وحاجته قبل ذلك في حفظ دينه وهويته ، وفي الدفاع عنه بالجهاد ورفع المظالم ، ويكتفينا هنا أن نستعرض نماذج من الفقه الممارح للحلول المصاحبة لبعض مشاكل التوزيع .

□ وأول معنى يتبادر إلى الذهن في مبحث التوزيع : نجدة الفقراء ، فذلك عنوان الإغاثة الظاهر :

(لِّفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْتَسِبُ لَهُمُ الْحَاجَةُ أَغْنَاءُ مِنَ الشُّعْبِ غَرْفَهُمْ بِمَبِيتَانِهِمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الدَّائِرَ الْإِحْفَاقُ)^١ والقلب يتقطر لمتل هذا الوصف للفقير المؤمن ، ولكن مع ذلك فإن الفقه هو للفقه ، والعقل يغلب العاطفة ، والمصلحة الإسلامية العامة مقدمة على المصالح الخاصة ، والحساب التخطيطي يلغي الارتجال الآثني ، فأفتى ابن تيمية بتفضيل صرف الأموال في الجهاد على صرفها على الحياح^٢ .

^١ التناوي فكري ذات الأجزاء الخمسة ٦٠٧/٤ .

ولنظر الاستقراء الكامن في لفظ " الجياح " وليس ذكر الفقراء فقط ، فأمامك إنسان مؤمن يتلوى ، ومع ذلك ترى أن الدفاع عن دينه وعرضه أولى ، فتتجاوزوه نحو إسماعيل مجاهد وتجهيزه .

ولطالما كان هنالك خلاف في الجمعيات الخيرية بين طبقت دعائها العاملين ، فالقديم الذي معه الفقه والوعي وقصص التجريب يريد أن يضع خطة للتوزيع يراعي فيها الأولويات وفق دراساته الميدانية ونظريته الشمولية وشهرته الواقعية ، فيقدم ويؤخر ، ويجزل ويحسد ، ويسرع ويبطل ، ثم يأتي أخ له قد هزته منظر الفاقة وشدة الحاجة في قرية الأريقية أو جزيرة إندونيسية ، فينكر الأولويات ومذاهب التخطيط ومنهجية المولات ، فيضغط على إخواته ، وربما غارك وأطل اليوم ، بينما يستند نصرف للمخططين إلى قنوس صحيح على فتوى ابن تيمية ، وليس الجهاد فقط هو المزاحم للفقراء ، وإنما الحكمة والمقصد في التعليل قد تجعل غرضاً آخر يزاحم الجياح ، ربما ، إذ التوزيع أقرب إلى أن يكون من " فقه الحال " النسبي الذي يختلف فيه الفتوى حسب الزمان والمكان والأشخاص والظروف ، فليتهم العاطفي الجديد الطاري هذا الفقه التوزيعي ، ولا يتحازن على طول المدى إلى الجائع والعاري .

□ وبناء المساجد ما زال ولع المحسنين ، ولكن ينبغي ملاحظة بعض المعاني الإغاثية الأخرى المصاحبة لإثباتها وإدراكها .

• منها التواضع في البناء : ففي البخاري " لَمَرَّ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْمَسْجِدِ ، وَقَالَ : أَكَيْنَ النَّاسُ مِنَ الْمَطَرِ ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَحْضُرَ أَوْ تَصْغُرَ فَتَقْتَنَ النَّاسَ . وَقَالَ أَمْسَ : يَتَبَاهَوْنَ بِهَا ثُمَّ لَا يَعْمُرُونَهَا إِلَّا قَلِيلًا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَمَرَّ خَرَأْفَتُهَا كَمَا زَخَرَفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى " .

قال ابن حجر : (قال ابن بطال وغيره : هذا دليل على أن السنة في بنيان المساجد : التقصد ، وترك الغلو في تزيينه ، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده : لم يغير المسجد صا كان عليه .) (٢١) .

• ويجوز للجمعية الإغاثية أن تتخذ المسجد مكاناً لتوزيع الغذاء وقمونات ، ومخزناً لها أيضاً ، ومنطلقاً للعمل ، ومثابة يرجع إليها المسلمون المتفرقون ، فعند البخاري أن مالا أتى من البحرين إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : " لَأُثْرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ " ، وكان أكثر مالاً "لَتِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " فما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وتَمَّ منها درهم " .

وأشار ابن حجر لذلك إلى (جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ، ومحلها ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بني للمسجد لأجله . ونحو وضع هذا المال ، وضع مال زكاة الفطر . ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد ، كإتاء لشرب من يعطش . ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للترقة وبين ما يوضع للخرن ، فيمنع الثاني دون الأول) (٣٧).

وعلى هذا يجوز بناء المسجد ومعه شيء يستعمل للخرن . والله أعلم .
والقاعدة العامة في ذلك وضعها المهلب ، فقال فيما نقله ابن حجر عنه :
(المسجد موضوع لأمن جماعة المسلمين ، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله : جائز فيه .) (٣٨).

وفي عبارة تقترب من اصطلاح اليوم : تحقيق الأمن الغذائي ، فجزء من هذا الأمن : خزن الطعام . وكذا يمكن صرف اصطلاح الأمن في كلام المهلب إلى " الأمن النفسي المعنوي " بحيث يحقق معنى الحماية لكل مسلم بتحويله إلى " مركز نشاط إسلامي وإغلبة وتغليب " فيشعر كل مسلم يعيش حوله بوجود مرجعية وانصار وجماعة يلجأ إليها ويحقق بمساعدتها هويته وبعين إيمانه ويشعر بأنه إن مات فإن عقلته ستكون في مأمن ولها كليل .

وعلى الإجمال : فإن الفقيه المهلب وضع في يد المفتين في فقه الدعوة بكلمة " الأمن " اصطلاحاً ناجحاً مرناً يسهل ويكفي الكثير من جوانب إلتفاتهم ويقويها ، وهو اصطلاح لم يسبق إليه ولا تفلن لمثلها لاحق .
وهكذا تكون عملية تكامل المنطق الفقهي الرصين ، فاصطلاح من ها هنا ، وتعديل من هناك ، يجتمعان ، وتنظم إليهما أشباه ، فيكون منطق قوي عند الحاجة ، وفي هذا درس للداعية الذي يدرّب نفسه على الإفتاء : أن يكون يقظاً ، فيصطاد الإشارات الناجحة الصغيرة التي ترد على لسان الفقهاء ، فيضمدها إلى بعض فيجعل منها شيئاً مهماً كبيراً وقاعدة أو شرحاً أو تفسيراً ، وهذا الانتباه هو جزء من منهجية الاجتهاد في فقه الدعوة ينبغي ألا يُزدرى لمجرد كونه ثانوياً ، فإن الإبداع قد يحيله إلى ركن أساس في المنهجية ويصوغ من مثل هذه الشوارد مذهباً متناسقاً يطفى نبيئته من سواه وجماعته وأبدعه .

(٣٧) فتح الباري ١/٢٢٢ .

(٣٨) فتح الباري ١/٢٢٢ .

• وبجوز في النكبات أن يتخذ المسجد مكان ميبت ، أو أن تبني الجمعية الإغاثية تحت المسجد قاعة لاستعمالها أيام الطوارئ ، ولا ينافي ذلك مكانة المسجد في نفس المؤمن .

فعند البخاري في باب نوم المرأة في المسجد أن الجارية السوداء التي اتهمها أهلها بسرقة الوشاح وبرأها الله " جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت . قالت عاتشة : فكان لها خيابة في المسجد أو حفش " . وباب البخاري باب : نوم الرجال في المسجد ، وذكر فيه أهل التصفة .

قال ابن حجر : (في الحديث إباحة الميبت والمقيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين ، رجلاً كان أو امرأة ، عند أمن الفتنة ، وإباحة استئذائه بالخيمة ونحوها .) (وهو قول الجمهور . وروي عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة . وعن ابن مسعود : مطلقاً ، وعن مالك : التفصيل بين من لا مسكن له ، وفيها .) (وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعد بن المسيب ، وسليمان بن يسار . رواه ابن أبي شيبة عنهما .) (٣٩) .

□ وبجوز أن تمنح الجمعية الإغاثية محللي القرآن أجراً مالياً ، وليس ذلك بمكروه إن شاء الله على الأرجح ، فقد أخرج البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " أحق ما أخذتم عليه أجراً : كتاب الله " . وأخرج قصة الرهط من الصحابة الذين رلقوا للديخ بالفاتحة وأخذوا أجراً .

قال ابن حجر : (استدلل به الجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وخالف الحنفية فمنعوه في التعليم وأجازوه في الرق ، كالدواء . قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس في الرق ، إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر ، وحمل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب ، وسباق القصة لثني في الحديث يلبي هذا التأويل . ولأصعب بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وقد رواها أبو داود وغيره ، وتعقب بأنه إثبات للنسخ بالاحتمال ، وهو مردود ، وبأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق ، بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة ، كحديثي الباب ، وبأن الأحاديث المذكورة ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة .) (١٠٠) .

(٣٩) فتح الباري ٨١/٢ .

(١٠٠) فتح الباري ٢٥٩/٥ .

والإقضاء اليوم منعقد على جواز ذلك ، حتى الحنفية استتركوا في القرون الأخيرة مجوزوا .

□ ومن الإغاة حفر الآبار .

ففي صحيح البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " بينما رجل يمشي فاشتد عليه العطش ، فنزل بئراً فشرب منها ، ثم خرج فإذا هو بكلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش . فقال : لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ مني ، فملأ خذته ثم أمسكه بفيه ، ثم رقى فسقى الكلب ، فشكر الله له ، فغفر له . قالوا : يا رسول الله : وإن لنا في البهائم أجراً ؟ قال : في كل كبد رطبة أجر . "

قال ابن حجر : (فيه الحديث على الإحسان إلى الناس ، لأنه إذا حصلت المغفرة بسبب سقي الكلب : فسقى المسلم أعظم أجراً .) (٤١) .

وهو الدليل على فضل حفر المسلمين الآبار لإخوانهم المسلمين في الأصقاع التي يندر فيها الماء بعض المواسم ، وأن ذلك طريق المغفرة .

□ نجدة الأقليات المسلمة المضيق عليها ، والتي هي في أسر مدني يمنعا من التطور ونيل الحقوق ، وذلك قياماً على واجب استئذان الأمر .

قال الله تعالى : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ خِشْيُ يُهَاجِرُوا وَإِنِ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ إِنَّا عَلَىٰ قَوْمِ بَيِّنَاتٍ وَبَيِّنُهُمْ مِّثَاقُ وَالَّةٌ بِمَا تَعْمَلُونَ بصير) (الأنفال: ٧٢) .

قال القرطبي : (يريد أن دعوا هؤلاء المؤمنون الذين لم يهاجروا من أرض الحرب عنكم بنغير لو مال لاستئذانهم فأعبنوهم ، فذلك فرض عليكم ، فلا تخذلونيهم . إلا أن يستصرونكم على قوم كفار بينكم وبينهم ميثاق فلا تصدروهم عليهم ، ولا تقضوا العهد حتى تتم مدته) . ثم نقل عن ابن العربي قال : (إلا أن يكونوا أسراء مستضعفين ، فإن الولاية قائمة ، والنصرة لهم واجبة ، حتى لا تبقى ميثاق غير تليف حتى تخرج إلى استئذانهم إن كان عدداً يحتمل ذلك ، أو نبذل جميع أموالنا في استخرلهم حتى لا يبقى لأحد درهم . كذلك قال مالك وجميع العلماء ، فإن الله وإنا إليه راجعون على ما حل بالخلفاء من تركهم إخوانهم في أسر العدو وبأيديهم خزائن الأموال ، وفصول الأحوال والقدرة والعدد والقوة .) (٤٢) .

(٤١) فتح الباري ٤/٥ : ٤٢٩ .

(٤٢) تفسير القرطبي ٨/٣٧ .

وحالة الأسر نادرة الآن ، وتلايمها ملائسات دولية تجعل العمل الإغاثي معشوراً عنها ، ولكن لينظر المؤمن فتوى العلماء في ثنائيا تقرير ابن العربي ، وذهابهم إلى إلحاق جميع الأموال ، لتكون له عبرة يلتزم معها واجبه الإغاثي فيما قارب حالة الأسر من أحوال المستضعفين ، فينق من أمواله ما يناسب ، وعديدة هي الأحوال المقاربة هذه الأيام ، وقياسها على الأسر وارد ، والحكومات الظالمة ترهق الأقليات المسلمة بأنواع من الإرهاق ، وتنع عنهم التعليم والصحة والتنمية ، فيجثم عليهم أسر مدني وتختلف ليس بأقل من أسر الحروب ، وتكون نجاتهم واجبة .

□ ولا بأس على من يعمل في الإغاثة أن يأخذ كفايته من سهم العاملين عليها من الزكاة ، وكذا كل من يقوم بفرض كفائي .

وعند الشافعي أنها الثمن ، لكن عند مالك وأبي حنيفة وأصحابه : لنهم يُعطون قدر عملهم .

(قالوا : لأنه عطل نفسه لمصلحة الفقراء ، فكانت كفايته وكفاية أحواله في مالهم ، كالمراة لما عطلت نفسها لحق الزواج كانت نفقتها ونفقة أبنائها من خادم أو خادمين على زوجها ولا تقدر بالثمن ، بل تعتبر الكفاية ، مثلاً كان لو أكثر ، كرزق القاضي ، ولا تعتبر كفاية الأعول في زماننا لأنه إسرار محض) (١٣) .

وفي قول ثالث : أنهم يُعطون من بيت المال .
(وندّ قول الله تعالى : " والعاملين عليها " على أن كل ما كان من فروض الكفایات كالمساعي والكتّاب والقسام والعائير وغيرهم ، فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه .) (١٤) .

□ ويدخل في ذلك إمام المسجد ، إذ أنه داخل فيمن هم من القائمين بفروض الكفایات كما استنبط ذلك ابن العربي قياساً على غسل الزكاة ، فقال : (وهم الذين يقدمون لتحصيلها ، ويوكلون في جمعها ، وهذا يدل على مسألة بدیعة ، وهي أن ما كان من فروض الكفایات فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه ، ومن ذلك الإمامة ، فإن الصلاة وإن كانت متوجهة على جميع الخلق ، فإن تقدم بعضهم بهم من فروض الكفایة ، فلا جرم يجوز أخذ الأجرة عليها .) (١٥) .

(١٣) (٩١) تفسير القرطبي ١١٣/٨ .

(١٤) أحكام القرآن ٩٦١/٢ .

□ ومن أهم الاجتهادات في أبواب توزيع الزكاة ما قاله القاضي عبد الله بن عمر البيضاوي ، فالمسلم (الكسوب إذا قُذِرَ الأداة : استحقها من سهم الفقراء . والتاجر المفترق قُتِبَ له رأس مال منه)^(٤٦) .

وهذا اجتهاد ثمين يجيز لجوء الجمعيات الإغاثية إلى أسلوب تكافلي يقدم الآلات الإنتاجية للعاملين بدل المساعدة المالية ، وقد لجأت إليه ، إلا أنها لا زالت تمشي فيه على استحياء ، ربما مخافة أن يتهمها أهل الإنفاق بأنها خرجت عن المألوف ، إذ عادة المسلمين أن يوزعوا الصدقات أغذية أو مالا ، بينما توفير أدوات الكسب أولى وأنفع وأكثر نجاةً مع حقائق العصر ، من قارب وشبكة صيد سمك ، ومن ماكينة خياطة للمرأة تحيط بالأجرة ، أو نول حياكة ونسوج ، أو دراجة للنقل ، أو بقرة لعائلة معصية ، وأمثال ذلك . وكان البعض يرى أن هذا الأسلوب التعاوني الإنتاجي إنما هو من مبتكرات هذا العصر ، ولكن هذا النص يبين أنه ابتكار قديم أتى به البيضاوي أو نقله عن سبقة ، وهذا يعني تأسيل هذا الأسلوب ، وأحد مقاصد كتابنا هو تأسيل ما يُظن أنه مُخنث .

كذلك هناك نعمة في قول البيضاوي هي الأهم في الحقيفة ، وذلك ذهبه إلى تهينة رأس مال للتاجر المفترق ، وهذا وعي في أعلى العلو ، وأظنه من إبداع البيضاوي ، إذ إني أتمن عليه ختم القضاء ، فإن البيضاوي كان قاضياً ، وأظن أنه رأى بلم عينه وقوف التجار الافاضل الذين كتب الله عليهم الإفلاس أمامه منكسرين ، وربما دمعت عين أحدهم فهزّت الدمعة كيان البيضاوي ومالت قلبه عطفاً ، وتذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم " أرحموا عزيز قوم ذل " ، فذهب إلى تعويضهم برأسمال بعيدون به التوكل على الله والتسليق ثاقبة . وهذا الاجتهاد الأبيض الناصع اليافض لن تلقاه الجمعيات الخيرية بسهولة ، مع أنني أرى أن يلتمز رؤساء الإغاثية مؤنمر خير ، فيطوروا هذا الاقتراح الصائب من البيضاوي إلى نظام تأمين إسلامي إغاثي يشمل التجار الذين عرقوا بالخير وساهموا بأموالهم من قبل في العمل الإغاثي أو يجهودهم وقدموا وساطاتهم أو شفاعاتهم في سبيل الله ، أو افترحوها شيئاً أو دعوا العمل الإغاثي مغنواً .

□ ونجدة من حمل الحملات حق ، فإن الحملة ينتجها ظرف خاص عاجل يستلزم سرعة التحرك لإطعام فئة وإنهاء خلاف ، ولا وجه لاشتراط إعلام

(٤٦) العناية القصوى في دراية الفتوى ٢٩٢/١ .

الجمعية الإغاثية بذلك واستأذنتها وانتظرت اجتماع مجلس الإدارة ومطلب تقارير وإثباتات قبل التخصيص والموافقة ، إذ أن الخلاف يكون قد استفحل في مدة الانتظار ، وإنما يكفي في هذا الشأن أن يكون متحمل الحملة نبيلاً من نبلاء المسلمين ، أو عالماً كبيراً ، أو رئيساً وقادراً ، وليس من علمة الناس والدعاة ، فإذا يادر فبقه يجرى بالجمعيات الخيرية أن تفهم مغزى مبادرته وأن تثق به وتتحمل عنه حملته ، إذ أنه ربما تشجع فبذل وانثا من أن رؤساء الجمعيات سيتفهمون مبادرته ، ولذلك لا ينبغي أن يُخذل ، وإلا امتنع النبلاء عن الاستطرد في تحمل الحملات ، وتكثر الخلافات . بل ما أفهمه أن الحملة لا تكون لدفع خلاف فقط ، وإنما إذا رأى النبيل نوايا خير ومؤتمر تطوير لمصلحة المسلمين ومشروع استتراك أو دفاع أو استعداد ، بحيث تُقتل فتن في مهودها قبل أن تظهر ، أو تمنع محن قبل حصولها ، ثم رأى النبيل إضفاء ذلك والتعجيل بإسناده مالياً : كان ذلك حملة في وصفها للنام ، ووجبت إعالة هذا المتحمل ، وأكثر ما يحدث هذا لقادة المسلمين وأهل الرئاسة والكبار المفكرين والعلماء ، وأرشح الجمعيات الخيرية لفهم هذا المغزى ، وإدراك هذا الفن في حركة الحياة ، فيجيزوه ، ويدعسوا الحملات الواعية المنقذرة إلى مصالح الإسلام العليا والوحدة الاجتماعية والتمكين السياسي والدفع الجهادي إذا يادر إليها قادة الدعوة .

والفقه يزيد ذلك .

قال الغزالي في صرف شيء من الزكاة إلى الغارم : (وإن كان غنياً لم يقض دينه إلا إذا كان قد استقرض لمصلحة أو إطفاء غنة) (١٧) . وكل قروض الدعوة تخرج بأحد هذين التخريجين .

وقال القرطبي : (ويجوز للمتحمل في صلاح وير أن يُعطي من الصدقة ما يؤدي ما تعمل به ، إذا وجب عليه وإن كان غنياً ، إذا كان ذلك يحجب بماله كالغريم . وهو قول الشافعي وأصحابه ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . وأحتج من ذهب هذا المذهب بحديث قبيصة بن مخرق قال : تحدثت حمالة ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم أسأله فيها ، فقال : أقم حتى تأتينا الصدقة فأنمر لك بها . ثم قال : يا قبيصة : إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه) (١٨) .

(١٧) إحياء علوم الدين ٢٢٢/٨ .

(١٨) تفسير القرطبي ١١٧/٨ .

وأثبتها البيضاوي ، وعرف أصحاب الحملات بأنهم هم (العارمون الذين استندوا لإصلاح ذات بين ، وإن استقطعوا ، لأن قيصمة بن مخارق تجعل بحمالة ، ثم سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزيها ، فقال عليه السلام : يزيها عنك إذا قدم نعم الصدقة ^{١٠} وكان غنياً . قيل : إن غني بالند فلا ، لأنه القياس ، وإنما خولف فيما لو غني بالحقار ، لأنه في بيعه هناك المروءة . قلنا : المقصود إطفاء الفتنة ، وهو مشترك .) (١١) .

ولا أدري كيف أدى قياس من منع إلى المنع إذا كان صاحب نقود ، بل هذا محض تحكم ، لأن فقدان الغني لنقوده هو صورة من صور هتك مروءته التي أوجبته الموافقة على حمل حمالته إذا كانت عقاراً ، ولذلك لم يأخذ البيضاوي بهذا القول المانع ، واستترك بقوله : هذا مشترك .

ولعل رؤساء الجمعيات يدركون هذه المعاني للفقهية العالية ، فأرجع عن وصيتي للذلاء بترك تحمل الحملات وترك المسلمين يختلط حابلهم بنابلهم ، مما قلته آنفاً في ساعة الغضب .

□ ثلاثة موازين مهمة في تجويد التوزيع

وطلباً للإتقان في التوزيع ، وجعله أكثر نفعاً وتحقيقاً للمقاصد الشرعية الإغاثية : بحث الفقهاء ثلاث مسائل باللغة الأهمية في تجويد التوزيع ، وما كان بحثهم لها من فراغ ، وإما تلبية لحاجة القعية ظهرت عند صليات الإغاثة .

□ الميزان الأول : تصرف رئيس الإغاثة في شرط المتبرع الوالقف إذا رأى مصلحة إسلامية في ذلك ، بحيث لا يلتزم شرط الوالقف في تحديد جهة الصرف إذا رأى أن الوالقف اشترط شرطاً لا يتوافق مع الفقه الشرعي في الإغاثة ، عن جهل أو عمد .

وبهذا التجريز نميل إلى تفسير شروط المتبرعين بالحماني ، ولا نلتزم ما يشترطونه إذا كان في وجوه الصرف الأخرى ما نظن باجتهادنا أنه أحب إلى الله ورسوله ، ونقيس هذا على ما قاله ابن القيم فيما يكون من الوالقف إذا كان (بشرط أنه لا يستحق الوقف إلا من ترك الواجب عليه من طلب للنصوص ومعرفتها ، والنقطة في متونها ، والتمسك بها ، إلى الأخذ بقول فقيه

١٠ نكر المعلق أن هذا الحديث في صحيح مسلم ٧٢٢/٢ وفي غيره .
(١١) الغاية القصوى في دراية الفتوى ٢٩٢/١ .

معين بترك لقوله قول من سواه ، بل يترك التصوي لقوله ، فهذا شرط من أبطل الشروط وقد صرح أصحاب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى بأن الإمام إذا شرط على القاضي أن لا يقضي إلا بمذهب معين بطل الشرط ولم يجز له التزاه . وفي بطلان التولية قولان مبنيان على بطلان العقود بالشروط الفاسدة ، وطرد هذا أن المفتي متى شرط عليه ألا يفتي إلا بمذهب معين بطل الشرط ، وطرد أيضاً أن المؤلف متى شرط على الفتية أن لا ينظر ولا يشتغل إلا بمذهب معين بحيث يهجر له كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولغاوى الصحابة ومذاهب العلماء لم يصح هذا الشرط قطعاً ، ولا يجب التزاه ، بل ولا يسوغ .

وعقد هذا الباب وضابطه أن المقصود إنما هو التعاون على الخير والتقوى ، وأن بطاع الله ورسوله بحسب الإمكان ، وأن يقدم ما قدمه الله ورسوله ، ويؤخر من أخره الله ورسوله ، ويعتبر ما اعتبره الله ورسوله ، ويلقي ما ألغاه الله ورسوله ، وشروط المؤلفين لا تزيد على نذر الناظرين ، فكما أنه لا يورث من النذر إلا بما كان طاعة لله ورسوله فلا يلزم من شروط المؤلفين إلا ما كان طاعة لله ورسوله .

فإن قيل : المؤلف إنما نقل ماله لمن قام بهذه الصفة ، فهو الذي رضي بنقل ماله إليه ، ولم يرض بنقله إلى غيره ، وإن كان أفضل منه ، فالوقف يجري مجرى الجعالة ، فإذا بذل الجاعل ماله لمن يعمل عملاً لا يستحقه من عمل غيره وإن كان بينهما في الفضل كما بين السماء والأرض .

قيل : هذا منشأ التوهم والإيهام في هذه المسألة ، وهو الذي قام بقلوب ضعفة المتكلمين ، فالتمزوا والتمزوا من الشروط بما غيره أحب إلى الله ولرضى له منه بإجماع الأمة بالضرورة المعلومة من الدين .

وجواب هذا التوهم أن الجاعل يبذل ماله في غرضه الذي يريد ، إما مخبراً أو مكروهاً أو مباحاً أو مستحباً أو واجباً ، لينال غرضه الذي بذل فيه ماله ، وأما المؤلف فإنه يبذل ماله فيما يقربه إلى الله وتوابعه ، فهو لما علم أنه لم يبق له تمكن من بذل ماله في أغراض أحب أن يبذله فيما يقربه إلى الله وما هو أنفع له في الدار الآخرة ، ولا يشك عاقل أن هذا غرض المؤلفين ، بل ولا يشك واقف أن هذا غرضه ، والله سبحانه وتعالى ملكه المال لينتفع به في حياته ، وأيضاً أن يحبه لينتفع به بعد وفاته ، فلم يملكه أن يفعل به بعد موته ما كان يفعل به في حياته ، بل حَجَرَ عليه فيه وملكه ثلثه يوصي به بما يحوز

ويسوغ أن يوصي به ، حتى إن حاف أو جار أو أئمة في وصيته جاز بل وجب على الوصي والورثة رد تلك الجور والحيث والإثم ، ورفع سبحانه الإثم عن يرد تلك الإثم والحيث ، من الورثة والأوصياء ، فهو سبحانه لم يملكه أن يتصرف في تحييس ماله بعده إلا على وجه يقربه إليه ويثنيه من رضاه ، لا على أي وجه أراد ، ولم يألن الله ولا رسوله للمكلف أن يتصرف في تحييس ماله بعده على أي وجه أراد أبداً ، فإين في كلام الله ورسوله أو أحد من الصحابة ما يدل على أن لصاحب المال أن يقف ما أراد على ما أراد ، ويشترط ما أراد ، ويجب على الحكم والمفتين أن ينقذوا وقفه ويكزموا بشروطه ، ولما ما قد نهج به بعضهم من قوله " شروط الواليف كصوص الشارع " فهذا أراد به معنى صحيح ومعنى باطل ، فإن أريد أنها كصوص الشارع في الفهم والدلالة وتقييد مطلقها بمقيدها وتقديم خاصتها على عامها والأخذ فيها بعوم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ فهذا حق من حيث الجملة ، وإن أريد أنها كصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها وتنفيذها فهذا أمر باطل من الباطل ، بل يبطل منها ما لم يكن طاعة لله ورسوله ، وما غيره أحب إلى الله وأرضى له ورسوله منه ، ينفذ منها ما كان قرية وطاعة كما تقدم . (١٠٠)

وأنا مع هذا الرأي القيم لابن القيم ، إذ المرء مستخلف في المال ، والمال مال الله ، ولذلك يجب أن نراعي مراد الله ومولزين شرعه في وقف الوقوف ووجوه التبرعات ، فإن أصابها الواليف وكان منسفاً فبقها فذاك ، وإن عجز فخلط ونخبط : قبلنا ماله قبولاً أولياً ، ثم نظرنا في شرطه ، فنحنكه بما يحقق المقاصد الشرعية أوفي .

إلا أني أسمع أن يكون ذلك قراراً إدارياً مجرداً يتخذه رئيس أو مجلس الجمعية الخيرية ، إذ ربما لا يكون فيهم صاحب علم شرعي يكفي لهذا التحوير ، والصواب عندي أن نحال القضية إلى لجنة من ثلاثة علماء لتفتي بذلك ، يتم تشكيلها وقتاً لهذا الغرض ، وأصوب منه : أن تتخذ الجمعيات في كل بلد لجنة دائمة للفتوى في مسائل الإغاثة وتصير شروط الواقفين على غرار ما تقطعه المصارف الإسلامية من تعيين لجان الإقضاء ، ولكن لأن القضايا الإغاثية أقل من قضايا السوق والتجارة ؛ فإني أرى أن تشترك كل جمعيتين أو ثلاث في تعيين لجنة إقضاء واحدة تجيب أسئلة الجمعيات المشاركة .

□ الميزان الثاني : وهو الركن السابع في نظرية الإغلبة : جواز نقل الزكاة وعموم الصدقات والتبرعات إلى بلد آخر بحسب الحاجة والمصلحة .

فقد أفتى العلماء بجواز دفع الزكاة (لشخص غائب ليس هو في وطنهم ، وعييته في طلب العلم)^(٥١) .

وكذا سئلوا (عن بحث بزكاة ماله إلى الأمازي من المسلمين بدول الحرب لما هم فيه من الجوع والعري والحاجة) فأجروا ذلك .^(٥٢)

وعند البخاري حديثان يجيزان إخراج لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ؛ فعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه ، وعائشة رضي الله عنها ، بعد أن منع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك أولاً من أجل الدافقة ، أي من طراً على الحج من المحتاجين والفقراء .

قال ابن حجر : (قال القرطبي : حديث سلمة وعائشة نص على أن المنع كان لعله ، فلما ارتفعت : ارتفع ، لارتفاع موجب ، فتعين الأخذ به ، ويعود الحكم : يعود لعله ، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون في زمان الأضاحي ، ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فلتهم إلا المضحايا : تعزّن عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث) .^(٥٣)

وهذا الملحظ الصائب الذي أدركه القرطبي يصلح أن نقس عليه في الإفتاء الإغلباني فضائلاً كثيرة ، وبخاصة أن وسائل السفر اليوم جعلت العالم كله متصلاً كأنه بلد واحد ، وتؤكد ذلك : سهولة الشحن والاتصال ، وتحقيق العلم السريع بأحوال المنكوبين عن طريق التلفزيون والصحف ، ووجود منظومة من الجمعيات الخيرية ذات الخبرة تنوب عن المانحين ، ووجود دعاة في كل أرض المسلمين ، يحوّلون الصبر بالعناية والأمانة ومعرفة الأكثر حاجة ، وكل ذلك يرجح الإفتاء بوجود حق لمستضعفي الأمة في أسوأ الأغنياء سوى الزكاة ، سيما أن منطق الشافعية قد جعل هذه المسألة الصغيرة كبيرة ، وجعلها قضية ، وحملها محمل الجد ؛ فقد مال التنويع إلى الجزم بأن (الصحيح : نسخ للنهي مطلقاً ، وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة ، فيباح اليوم الاندثار فوق ثلاث) . قال ابن حجر مقبلاً : (وإنما رجّح ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم إذا نفت

(٥١) المعيار العرب ١/٣٩٤ .

(٥٢) المعيار العرب ١/٣٩٧ .

(٥٣) فتح الباري ١٢/١٢٥ .

الدافّة : إيجاب الإطعام ، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب في المال حق سوى الزكاة . (١٤١)

وهذه الحماسة الشافعية فرصة لمفتي الإغاثة ؛ إذ أنه يمكنه أن يستلهمها منهم ويسير مع منطقهم الفقهي هذا ، لكنه يمجّجه بمنطلق القرطبي الألف ، فتقلب المسألة إلى الضد فوراً ، ويتضح وجوب ما سوى الزكاة أيضاً ، ويكون المفتي قد استفاد من التصعيد الذي لقرّفه الشافعية .

وأعني بالحماسة التي عند الشافعية : قولهم بأن معنى عدم الإنخار يعني وجوب الإطعام ، فنخطئ ذلك بما يقوله القرطبي من الدوران مع العلة ، والعلة موجودة اليوم في صورة حاجة لا تنفك عنها بلاد العالم الإسلامي للفقيرة ، فيكون الإطعام واجباً ، أهل البلاد الإسلامية الغنية يطعمون جياع البلاد التي يغلب عليها الفقر . لكن إضفاء هذا الاجتهاد يحتاج إلى جزئيتين منطقيتين :

الأولى : أن يكون في المال حق سوى الزكاة ، وهذا هو القول الراجح في الفقه المقارن ، وقول الشافعية مرجوح . والإقرار بذلك يفتح الباب لإيجاب ما هو غير لحوم الأضاحي ، مستطرداً في القياس .

الثانية : أن يكون الجائع الغائب البعيد عنا بمنزلة الدافّة الحاضرين ، وهذا لا يؤخذ من نص وإنما يؤخذ من إسماء الواقع ، وقد قلنا إن الوسائل المدنية المعاصرة جعلت العلم بحوادث الجوع والنكبات فوراً بواسطة الإعلام أو الإخبار الهاتفي من موظفي الإغاثة المنبثين في جميع العالم الإسلامي ، ثم نقل المعونة الفورية ممكن ؛ إما بالطائرات والسفن ، أو بتحويل مال في نفس اليوم يشتري به الطعام وغيره من الحاجات من نفس البلد المنكوب ، أو أقرب بلد له ، فصار الجياع الغائبون بمنزلة الدافّة ، إلا أن الدافّة تأتي بنفسها ، وهنا نذهب إليها .

وبهذا تستوي المسألة القياسية في نقل المال إلى الأقاصي عبر خمس مكونات لهذا القياس : إيجاب الطعام ، ودوران حكم الخار الأضاحي مع العلة ، وما في المال من حق سوى الزكاة ، وحصول العلم الآنّي بالنكبات ، وإمكان التحويل الآنّي للمال أو نقل الغذاء والدواء والمبئس وأشكال النجذات .

□ الميزان الثالث : وهو الركن الثامن في نظرية الإغاثة : التوزيع بموجب الأهمية وعدم لزوم التوزيع بالمسوية ، ويتفاضل التوزيع تبعاً لمدى ديس

المغاث ، أو مدى نفعه للمسلمين ، أو تبعاً لمعايير أخرى يضعها المغيث تحقق المقصد الشرعي بصورة أوفر .

وهذه المسألة كثيراً ما سببت الخلاف بين فئمتي الإغاثيين والجدد منهم ، أو الدعاة من الإغاثيين وغير الدعاة ، فالقديم له خبرة وألفة يعلم بها المكان الأنفع ، والداعية له وعي برشده لذلك ويجيز له التمييز بين الناس على وفق ما أثبتناه في النظرية العامة في التوثيق آنفاً ، وأما الجديد فتملكه للعاطفة ، وغير الداعية قد لا يكون واعياً ، وبذلك يكون الخلاف .

لن ولي الإغاثية يختار من الناس الأدين والأنفع للإسلام والمسلمين ، يعطيهم ما فيه قيام أودهم ، إذا كانت قسمة ما عنده على جميع الناس تجعل حصة الواحد غير مجدية ، لقلتها .

وكلام العز في ذلك في أتم الوضوح والصرحة ، فإنه قد قرر جازماً أنه : (إذا اجتمع مضطران : فإن كان معه ما يرفع ضرورتهما : لزمه الجمع بين دفع الضرورتين تحصيلاً للمصلحتين . وإن وجد ما يكفي ضرورة أحدهما : فإن تساوى في الضرورة والقرابة والجوار والصلاح : احتل أن يتخير بينهما ، واحتل أن يقسمه عليهما ، وإن كان أحدهما أولى : مثل أن يكون والدًا أو ولدة أو قريباً أو زوجة أو ولياً من أولياء الله تعالى ، أو إماماً مقسطاً أو حاكماً عادلاً : قدم الفاضل على المفضول ، لما في ذلك من المصالح الظاهرة .) (٥٥) .

فنقدم أمراء الجماعة مثلاً ، ولا يجوز أن يكون ذلك مدعاة لاعتراض داعية ويقول : بل الدعاة سواء ، بل تقدم الأمير والداعية القديم والداعية المشهور بوفرة الإيمان ، ما لم يكن الظرف يوجب عليهم العزيمة وأداء نور القدوة .

وهذا الميزان بطرد فيما إذا كانت هناك فرصة وظرفية أو مالية إذا تساوى الدعاة في مقدار الحاجة والخبرة بها والشهادة ، أو استفادة مجناء من قانون ينهي سجنهم ، فيقدم البعض على البعض .

وهذه مواطن تحتاج إلى تقدير دقيق ، وتتزاحم عندها المصالح المتعاكسة ، ويجب أن تكون الفتوى فيها دقيقة ، ولكن يجب أيضاً أن تكون قلوب عامة الدعاة راضية ساكنة رفيقة ، وتطرح وموسمة شيطانية تهجم في مثل هذه

(٥٥) قواعد الأحكام ٥٩/١ .

المواطن بأن ثمة احتياز أو تفضيل بالهوى دون دليل ، بل قول العز هذا مستند وفيه حجة على من يعترض .

لكن قد يقدم المفضلون إذا لم يصبر وصار أقرب إلى الإتهار ، ونقيس ذلك على ما مال إليه العز في إبتنون لرجل وتقدم إليه خاطب حيث قال : (الذي أراه : تقديم الطالحة دراء لما يتوقع من فحورها ، ولما الصالحة فيزرها سلاحها عن الفجور . وقد كان صلى الله عليه وسلم يعطي الرجل وغيره أحب إليه منه خديفة أن يكذب في الذار على وجهه ، لأن تقي العتقي يزعه عن العصيان ، وفجور الفاجر يوقعه في الإثم والعنوان .)^(٥٦)

ويستلزم ذلك التطبيق على عامة الناس الذين نعتهم ، فنقدم أهل الدين على تارك الصلاة ، مثلاً ، أو الضعيف على القوي ، والمرأة على الرجل ، في جملة موازين نسبية تختلف من مكان لمكان ، إلا إذا رأينا أن القوي الذي نحرمة قد يثير مشكلة فتمسك الذريعة ونعطيه خوفاً من ضرر يتولد .

□ وجهل لأهل الذمة وغير المسلمين نصيب في الإغاثة ؟

وأكبر دليل على أن المفاضلة عند التوزيع هي مفاضلة نسبية : ما ذهب إليه الفقه من جواز بذل الصدقات إلى أهل الذمة وغير المسلمين إذا اشتركوا في النكبة ، فقد قلنا أنما أن الأئمن يقدم على الفاجر أو تارك الصلاة ، لكن ليس ذلك بالحمم اللزوم ، بل للموازنة المصلحية حيثيات كثيرة لا تنحصر ، ويجوز مساعدة الفاجر تكليفاً نكته ، كما يجوز أن نساعد بالأموال الإسلامية النصراني واليهودي إذا جاءوا ونكبا وكنا بين ظهرانيهم وفي منطقة توزيع إغاثتنا ، إذ المعنى الإنساني قائم لم يهدره الشرع .

فمن فروض الكفاية عند الأركشي : (دفع ضرر المحاويع من المسلمين ، من كسوة أو طعام ، إذا لم تندفع بركة أو بيت مال . ومثله : محاويع أهل الذمة ، كما صرح به الرافعي .)^(٥٧)

وفي شرح ابن حجر لحديث البخاري في المغفرة التي نالت من نزل البئر فسقى الكلب قال : (واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركون) أي من باب أنها لأدمي ، فإن المغفرة إذا كان سببها الإحسان إلى حيوان فأحرى أن يكون سببها الإحسان إلى الأدمي الضعيف ولو كان كافراً .

(٥٦) قواعد الأحكام ٦٦/١ .

(٥٧) المنتهى في قواعد الفقهية ٣٧/٢ .

لكن ابن حجر وضع قيداً فقال : (وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يوجد هناك مسلم ، فالمسلم أحق .)^(٥٨)

وما من شك في أن إيماننا هذه تشهد إحصان الجمعيات الكنسية إلى النصارى وغير المسلمين بشكل تام ، وفي العالم الإسلامي حاجة وضعف و فقر ونكبات ، مع قلة المعين ، والواقع يشير إلى العمل بقيد ابن حجر ، وحكر صدقات المسلمين على المسلمين ، إلا أن نفل ذلك سياسة ، أو لمصلحة تراها إدارة الجمعية الإغاثية ، أو تنفيذاً لشرط قانوني عند التسجيل في المنظمات العالمية إذا أدى التسجيل إلى تسهيل العمل ، ويتأكد التبرع للكمار إذا كانت الجمعية تعمل في بلد غير مسلم وأجازت قوانينه نشاطها فيه وتم جمع المال في ذلك البلد من الجالية الإسلامية ومن أهله غير المسلمين معاً ، فيكون التبرع للمكويين غير المسلمين من تسام السياسة وحسن التصرف ، لإرضاء الحكومة والشعب معاً ، ويكون ذلك ثمناً نقدمه لتسهيلات القوانين والوصول إلى تركات المسلمين هناك على الأقل بصورة رسمية .

وإنما نقول بمثل هذا لأن الجمعيات الكنسية تجزئ اليوم لغير المسلمين وتمنع المسلمين ، وأما من الناحية الشرعية البحتة فإن لأهل الذمة الذين يعيشون بيننا حق إذا طالبتهم المحن ، وكذا من يعيش بين المسلمين في الأماكن المختلطة ، إذ العدل يقتضي أن لا تمنع نصراً أو بونياً وتعطي لجاريه يمينا وشمالاً وتبقيه محروماً فتؤسس في قلبه العداوة بدل تأليف قلبه .

□ اقتراح

فيما عدا هذه الأحكام الشرعية في الإنفاق والإغاثة : لود أن تتخذ الجمعيات بينها تنسيقاً أكثر ، وأن تتبادل الأدوار والخبرات وتتكامل في الأداء ، ولتقترح حينها تعسر على جمعية من الجمعيات أن تنجد قطراً معيناً لمسيب أممي وحساسية دولية أو محلية أن تلجأ تلك الجمعية إلى طريقة أسميها مجازاً " طريقة المقاصة " قليلاً على الاصطلاح المستعمل في إلغاء الديون بالمقابلة .

ويكون ذلك بأن تطلب الجمعية ذات الوضع الحساس من جمعية أخرى أن تصرف في البلد الذي تحيطه الحساسية أو الشبهة ، وبمقابل ذلك تأخذ الجمعية

(٥٨) فتح الباري ٤/٢٩٦ .

المحلية واجبا من واجبات الجمعية الوكيله في بلد آخر وتصرف عليه مثل ذلك لو ما يقاربه ، فتكون النتيجة المقصودة قد حصلت في البلدين من دون إثارة حساسية ملو أن جمعية كويتية تريد تنفيذ مشروع في العراق وتمنعها الظروف ، فلتوكل جمعية في أوروبا مثلا بتنفيذ مشروعها من دون ذكر اسمها ، ومقابل ذلك تنفذ الجمعية الكويتية مشروعاً كانت الجمعية الأوروبية تريد تنفيذه في أفريقيا مثلا ، وبذلك يبقى حساب الميزانيات متقارباً مع تحقيق معنى نجدة العراق من دون حساسية ، ومثل هذا يمرى على إيران ، كوسطن حساس أيضاً ، وعلى البلاد المعروفة بعداوة الجمعيات الإسلامية ، مثل روسيا ، التي تستطيع أن تمنع الجمعيات العربية من مزاوله نجاتها لكنها لا تستطيع منع الجمعيات الأوروبية . ❁

معرض الجزء الثالث

ويحتوي القسم الرابع من الكتاب

في

جماع المساهمة الدعوة

وأوله

التاسم

□ الفصل السابع والعشرون: نظرية حق الدعوة

- ٥ أجزاء الفكر السياسي التي لها تأثير في الموقف الدعوي تشمل ضمن أعضائها بحثاً
- ٦ تتطير الوظائف الدعوية عبر الجمع بين الطرق القديمة والسياسية والتقنية
- ٨ استند الله لمري في تبوير إثبات البناء عند نسب إلى (عقيدة)
- ٩ إصلاحاً زليلاً ، ينطلق بالتجارة ، فيرجع إلينا بالمشارة
- ١٠ فرك المصالح الصلاة يحرم المسلمين من استغلالهم
- ١٠ حق الداعة في أن يصلح لنفسه بيئة مساعدة من المصلين
- ١١ حاجة الناس إلى اثنين كيمان ورحى وتترفع
- ١٢ تعليم الشعوب التوحيد السياسي سلطة دعوية ، وبين الدولة والدعوة تكامل
- ١٤ المشاركة في التثوير الإسلامي العلمي والقرية يفتح الدعوة إتمام بناء الممراف
- ١٥ الإعلانات الدستورية الداعية لكفالة المرفقات ملزمة
- ١٦ مثال كفالة الدستور المصري لحرية الرأي والفكر والحرية الشخصية وحرية الصحافة
- ١٨ راحة الهزلات الجديدة ، والإعلان الدستوري لإسلامية الدولة بملما الحق
- ١٩ دماير الحراق والكثير وسوريا وقونستيا وبكستان تجمع على الاحتكام للتشريعة
- ٢٠ الدستور المصري يذهب إلى التوكيد ويفر أن التشريعة المصدر الرئيس
- ٢١ فصح للورقاء ، ولا ضوء الأوراق
- ٢٢ الدعوة مزيلة لإيقاف الفردي في وضع الأمة ، وفرواها هي القوى
- ٢٤ السمي الدعوي لتغير المصالح العامة للأمة ، وأبدأ من تحوط القرن
- ٢٥ بترية المزالم نرسم التخريب المصري ونصلح المستج
- ٢٦ منطق قهي رفع بجهل مجموع الحاجات ضرورية ومجموع التكميلات ضرورية
- ٢٧ هناك صراع بين منهجين في المعرفة ، والدعوة تطور المنهج المصري الإسلامي
- ٢٨ للدعوة نصب الحق ، ورفرفة ، وللتحكم نصف الحق ، وغلفنة
- ٢٩ الدعوة شريكة للحكام في ولاية الأمر القرابية
- ٣١ لمن دعوي لمن حرف فخطي الطريق

□ الفصل الثامن والعشرون: نظرية للتنظيم الدعوي

- ٣٤ ألة جواز للتنظيم الإسلامي وموافق انتهاء
- ٣٧ المباء يلتدون أنفسهم عند نظم السلطان
- ٣٩ عشارية الأركان التنظيمية في الوصف القياسي
- ٤١ معلم الهيكل النموذجي للتنظيم الإسلامي

- مروية عنه الحركة الدعوية وتنميته بالاجتهاد ٤٢
- تحمر على قناسق لأن صرف الأرض صنعة لمؤمن ٤٤
- بؤرة عنه الدعوة : أن لا ترعى بولاية قناسق ٤٧

المباحات الدعوية الداخلية

- الفصل التاسع والعشرون: نظرية الإمارة الدعوية ٥١
- العائد المصنف الذي لا وعي له لا يصلح أميراً ٥١
- حق الدعوة في تنصيب أمير عليهم عند غياب الحاكم المسلم ٥٢
- أحكام الإمارة الدعوية تنقل على أحكام الخلافة ٥٣
- وجوب نصب الإمام موطن لإجماع مهتم ٥٤
- التشدد في شروط الإمارة الدعوية ٥٧
- انتخاب الأمير هو الطريق المستقر ٥٩
- قصة المقيمة وانتخاب أبي بكر أظهر السوابق الفهوية ٦١
- الاستخلاف والفرد الطماء بجواز ٦٤
- فقه الإسلام المعاصر يميل إلى منع الاستخلاف ٦٧
- قانون حركة الإخوان منع الاستخلاف ، ولحركة الثوري أن تختلف ٦٨
- جواز عدم معرفة اسم الأمير من قبل جمهور الدعوة ٦٩
- تنصيب الأمير لفترة محددة جائز ، ولوجوب حركة الإخوان تلك ٧٠
- رد حاسم من الثوري على من ينول بوجوب البيعة مدى الحياة ٧١
- لخطية قبول الإمارة قهراً على قبول القضاء ، وللأمير مثل أجر جميع كتابه ٧٢
- فتنة ينتدب نفسه للإمارة غشياً الضعاع ٧٣
- بين أهية موعها للقاء للإمارة ، ولتمسك غلبت على الملك المقدر ٧٥
- وجوب المنهج الحسن للدعاة في المؤتمرات ٧٦
- الأستاذ المرشد عمر القسستاني رحمه الله كان رائد الجمال ٧٩
- ثبوت حق الطاعة للأمير الدعوي إذا قام بواجبه تبعاً للبيعة قرصانية ٨٠
- لكن الطاعة تكون بالسني ، ولا يمكن للطاعة الصباه ، والموافق أصل ٨٢
- لميزم القيله ، والأخذ على يد من يسيء لهم من جند الدعوة ٨٩
- الأمير يرئس المجالس الدعوية ويسوس بالسني ٩٠
- أمير الدعوة يقطع ويجزم بسمية ، وأهمية مبحث الأمير لعلاقته بالاجتهاد ٩٤
- وجوب تكيف الداعية مع غلبة الدعوة وكبح جماح نزعة الاستقلالية ٩٩
- للأمير أن يمنع الدعاة عن بعض المباح ومن الهجرة المستقرة ١٠٢
- الدعاة يتحملون الأكثر قضائية فتعوزهم السواسية الدعوية ١٠٦
- لا يقبل الأمير خير أهل الثوري ، وينبغي أن لا يستقبل إلا لسبب قوي ١٠٧
- الفصل الثلاثون : نظرية الشؤون ١١٢
- إجماع العراق بعد غزوة هوزن هو دليل المؤتمر الدعوي ١١٢
- دليل فاروقي في ترجيح رأي الأكثرية ١١٤
- إمكان تجريء الشؤون والرجوع لأهل الاختصاص ١١٥
- الاجتهاد الشرعي الجماعي يصدق بعد حراسي الشؤون ١١٨
- شروط أعضاء مجلس الشؤون ١٢١

١٢٧	الفصل الحادى والثلاثون : النظمية العامة فى شروط الوثائق
١٢٧	ما كان من نمو تدريجي لثقته الوثائق ، ودور كتب ابن تيمية فى ذلك
١٢٨	الوصح لولى فى الأنظمة والوثائق الدعوية
١٢٩	فصاد الزمان يقتضى تضعيف الناس حتى يثبت توثيقهم
١٢٩	أصل ذلك : أن الناس على الشرح حتى تثبت عدالتهم
١٢٩	حاشية قديمة أظهرت جهلا بمنطق العناية استقرت لتكوين " إحياء الله الدعوى "
١٣١	طول التكوين فى الوثائق الدعوية يفرض الخلاف اللاحق
١٣٤	ما يرد على لسان الداعية من " جرح يقتضيه تثبت حال ليس بحجة
١٣٤	العصق يترجع بالنظر ولا يجب القطع
١٣٥	وجوب استصحاب حال من وجهت له نعمة سوء
١٣٧	التمحيق حق للمنفرد تشهر برأيه القوي ، لا الحسد وارد
١٣٩	الشروط الفرعية فى الوثائق والتضعيف
١٤٤	إشوان لولى الناس هم فى الصفوف الخلفية ثم يقدرون الرضا يوم الحسم
١٤٥	لوصف شمالي لمن يتولى إدارة فى خيال إمام الحرمين الجويني
١٤٦	ثقة من رجعت مطاعته وإيمانيته ، والموازنة فى الطريق الصواب
١٤٩	بند التكاثر على حساب النوعية
١٤٩	شروط التفتيش فى الشروط القياسية ، ثم تساعد وتتقارن
١٥٢	شروط افتاد الدعوي
١٥٥	ثبوت وجوب شرط القرشية ومغراه
١٥٦	حكمة اشتراط القرشية تكمن فى وفور الولاء لسمى بالعصرية
١٥٧	شرط سكنى دار الإسلام
١٥٨	قباس شروط قائد التنظيم على شروط الخليفة
١٦٣	المسبية فى تعامل شروط القائد
١٦٥	شروط أعوان القائد وطبقات القبايليين
١٦٩	الانفردية العامة فى التأمير والوثيق عند ابن تيمية ثم ابن القيم
١٧٤	ما نستمد له لعل الدعوي المعاصر من طه الوثائق عند المؤلف
١٧٦	الأخوان والتقليد الغلبي
١٧٧	كيفية انتقاء الأعوان وأساليب التنب
١٧٧	مجاز السلسلة التنظيمية هل يجوز ؟
١٧٨	الندب الأمي للقيام بالأعمال الوقتية غير المستمرة
١٧٩	استشارة الخبراء ، وقد يكون عند غير دعاة رأي وإخلاص لمصلحة الإسلام
١٨٠	ما قاله أبو بكر الفراء الحنفي فى الولايات ودرجاتها وشروطها
١٩٦	جمهور الفقهاء لها موازين تشابه موازين المرخصي وابن تيمية والفراء
١٩٨	المحل ثم الورع وكذا الوثيق ، وأهمية الفرصة فى التولية
٢٠١	اقترح تخيير المسلة الإدارية الدعوية وتقليل حجم الاجتماعات بعد التتبع المعنى
٢٠٢	انضمار الأمل فالأمل ، ولأهل السابقة والريادة حق ولهم رجحان
٢٠٣	التسوية فى الوثائق دمشق المرونة فى التولية وتوفر البديل
٢٠٧	التكامل فى التولية ، وسياسة المعام بمثل بها رفيق

- بغاء صاحب الصفار في دائرة القنات ٢٦٠
- رأي الراغب الأسدي يوضح المذهب القناتي ويحذره لسلح للرئاسة ٢٦١
- مديانة عمر في نوبة المعيب ثم مر القنات ٢٦٤
- تأثير المعنول على القناتيل يستلزم لغة السياسة التشريعية ٢٦٦
- ثلاث طواف حيوية تؤثر في القناتيل : تشييد القنات ، وملكة السق ، وشرف الشعب ٢٦٧
- تطبيق الإمارة بالمرحوم جاز ٢٦٨
- انتخاب أمير عند موت الأمير المعين ٢٦٩
- القائد يوحى أحواله بتقوى الله ٢٧٠
- سوابق من سياسة الأمير في السعة المشرقة وعند الراسخين ٢٧١
- ثم طلب الإمارة والحرس عليها ٢٧٢
- استقالة القائد أو الاموال ٢٧٣
- إذا كسرنا داعية بحزله ... نهر أمره بليقة ٢٧٤
- نحاول تمكين الأكل شوا في الأحزاب العنصرية إن استطعنا بخطاب النفاق ٢٧٥
- تطوير نظرية القناتيل عبر "ضاريف ثلاث ٢٧٦
- الفصل الثاني والثلاثين : نظرية المديانة الذهبية ٢٧٧
- المديانة جزء من نظرية الفرية الدعوية وتناثرت أجزاء أخرى ٢٧٨
- تعريف المديانة ومعناها الملائكية ٢٧٩
- تمييز المديانة عن المداينة ، والأدب مع الأمير المؤمن ٢٨٠
- عشرة موقزين تربوية قرآنية دأبوا بالولاية والإستقامة والقوة ودراية نمو الخلق ٢٨١
- تركيب طبق السياسة عن طبق أساسيات الحياة وروحي الختم ٢٨٢
- لوزي السريح وصاحب البطيخ ٢٨٣
- مديانة تقوم على الفرق وتطرح المظانة ٢٨٤
- رأي حبيب لأن حزم يلته إلى وجوب تاريخ المديانة والردائل ٢٨٥
- تحويل التلميذ عن الانتماءات المرجوحة ٢٨٦
- من المديانة إلى نهضة الأمور المطبقة بالتشريع والتأسيس ٢٨٧
- نمر حنة القائد كل أسبوع في بلاطه وننصني مع الولود وتلقي الفسائد ٢٨٨
- القائد ينفذ الحالة النفسية لأتباعه ويستمره ٢٨٩
- داعية يداري نفسه ، ولصحية الشعب في العبادة ٢٩٠
- التنازل أولى ، والمذهبية الجماعية في مصالحة القناتيل بالقدرة ٢٩١
- الفرية تجري مع الرغبات والمجاهد النفسية لكل داعية ٢٩٢
- الفرق أو الإحاطة تحكمهما مفاهيم النفسية أيضا ٢٩٣
- أسلوب الإمام الدنيا في بحث الثقة في نفوس المصلحين ٢٩٤
- كلفة المؤمن المصروف في نكر مميزات الأصل قد تفسد المعاجيد ٢٩٥
- قلته شعوب بتوزيع السق ، وحق الكلفة الدعوية في أن يجر الأمير خواطرها ٢٩٦
- حق الملقن في الاعتراف ببقائه ، وحق كل داعية يتصدى لي أن يشجع ٢٩٧
- الأدب جزء من صلاح المديانة الدعوية ٢٩٨
- العربي والقائد بشرحان حقائق الموقف عند الموضع والشك ٢٩٩
- نتيح للناس حسن ظنهم بنا عبر النجمل بمكارم الأخلاق ٣٠٠

- حق المتأخر في أن يضاع بعوتيف أهل المعين ٢٧٣
- جابر الكبير ٢٧٣
- حق المؤمن في امتلاك قلب سكن لا تملكه طريفة الموسمية ٢٧٦
- بناء الشخصية الإسلامية على سواه فقه والحل والتلوي والإصلاح والبر والإصلاح العربي ٢٧٨
- الفصل الثالث والثلاثون : نظرية تمييز الفئتين ٢٨٩
- كبرى الدعوات الحق بديهود المسلمين ٢٨٩
- كلت كائنة ... فاستنبط الموت ٢٩١
- نفض الميتات المؤكدة بمحق وصف القتل ٢٩٣
- سلطة القاضي علامة على حصول الاقتناع ٢٩٧
- عدد شهادة المظلوم فيها ٣٠٠
- تربية شافية شعرا ما - علم في الطريق - ٣٠٣
- من ذكر الدعاء بسوء لغيره على غير محيل ٣٠٥
- كي صاحب الميزان المستريح ولا تكن صاحب القلب الجريح ٣٠٦
- نفعي على خلاف حول منصب ودرهم ٣٠٩
- المحكمة الدعوية ٣١٠
- خطبة الدكتور حسن ٣١٩
- الفصل الرابع والثلاثون : النظرية المالية للصعوبة ٣١٩
- النظرية المالية الدعوية أوسع من النظرية المالية الإسلامية ومرتبط بنظرية حركة الحياة ٣١٩
- نظرية المعيشة وجريان الحياة في القرن ٣٣١
- تسخير البعض لبعض بحرك الحياة ٣٣٢
- حياة = المدينة = منطلق الحضارة والعمران ٣٣٤
- أثر الماء في تحريك الحياة ٣٣٦
- نظرية المال والتجارة في القرن ٣٣٧
- البراعة من قضايا ركن التجارة الإسلامية ٣٣٣
- من القواعد القرآنية الكبرى أن لا ينحصر المال بين الأغنياء ٣٣٥
- الأركان الستة للنظرية المالية الدعوية ٣٣٧
- الركن الأول : التصرف بالمال الدعوي إما يكون وفق المصلحة ٣٣٧
- رتب الشرع للعمل الدعوي جازيل مفضل ٣٣٨
- فروق بين السلاطين أصحاب الأموال المطلقة جوازها يمنع مقدار الحرام ٣٣٩
- شروط الاحتفال في السمرة واعتقاد الحركة الربوية ٣٤٠
- سعي الدعوة إلى حيازة المال كأداة تقاضية ٣٤٢
- عودة إلى أحكام رواتب الموظفين في حكومات ميزانياتها مستقلة ٣٤٢
- عليه السلطان تقبل ما لم تكن إما تدين الأخذ وإسكته عن كلمة الحق ٣٤٣
- الهدية وشبهة الرشوة ٣٤٥
- جواز قبول الهدية من المشركين وأن يهدي لهم ٣٤٦
- نسبية التعامل مع صاحب المال المخطئ المملوك بربا أو ظلم ٣٤٦
- التصديق بالمسند الحرام من المال الموروث وجب الباقي ٣٤٧
- المحتان التيمي والجروي يتسلطان ويحتلطان ويتسلفان بكل الإثرت ٣٤٧

- ٣٥١ إذا عم الحرام جميع القتل أو الأرض كلها جاز اتباع الحاجة لا ضرورة قط
- ٣٥٢ وسائل جماعة لتكثير المال الدعوي وحفظه : المناهضة والصري والترخي
- ٣٥٦ خصائص الوصف الدعوي : توجب طلب المال والتجارة وتفضيل الغنى
- ٣٥٨ التبرج بن "سمير" اللاتى يؤسس خلق الإقراض ، ونفر من قبلاء بموئنه
- ٣٦٠ مذهب القوزي أن المال في هذا الزمان صلاح
- ٣٦٤ شواهد على أن المال نصف الحكم وأن جمعه "سنة المؤمنين"
- ٣٦٥ شروط العشرة لقبول الداعية تنجز : تعلم الأحكام ، والقرام الحلال
- ٣٦٨ الصلابة ، والشرج ، والائتمار عند الضرورة
- ٣٦٩ وجوب تهيب حديم الخيرة من الاستيغال في أسواق الناس والمخوفة
- ٣٧١ ترك مجالسة أهل قرىها والحرام ، وعدم المتاجرة بالمصناعة المعهية والمبتوج اليهودي
- ٣٧٢ فرقى بالفتاح والمدين
- ٣٧٤ الصلح المصري السليماني أسد في جبر حال الفاسر
- ٣٧٥ مشكلة هبوط قيمة العملات وجوب ترقية قيمة المعنود يوم إرساها
- ٣٧٧ المجاهد في الاستثمار الدعوة لا يخرم إذا خسر
- ٣٧٨ الأحكام المفصلة في الزكاة ، وزكاة الأنهم فيما تقيتها السوقية ، وفي وفاد الفصارات نصف الفشر
- ٣٧٩ شمول سهم في سبيل الله لأشكال العمل الإسلامي المكزي والزيوي والسيلسي
- ٣٨٠ التطنس من خربة طالمة جاز حتى لو لم يستلج البحر التطنس
- ٣٨٦ أمن الأمة الأستر قومي يوجب سيطرة إسلامية على الاقتصاد
- ٣٨٨ اقتراح ميثاق تجاري دعوي وملاحظات تنظيمية وتنفيذية وتصورات عملية
- ٣٨٩ خمسة الآثار رجل أصل مسلم يزفون قهري ويعلمون الجهاد
- ٣٩٢ ملاحظات تجارية نقد المنددي
- ٣٩٣ تجارة الأراضي كمسوق أهد من المحظرة ، وميزاتها لكثيرة كثيرة
- ٣٩٧ **الفصل الخامس والثلاثون : النظرية العامة في الإغاثة**
- ٣٩٧ نظرية الإتفاق الخيري في القرآن
- ٤٠٠ الحكومة هي التي تنفذ ، على قصرت فالأغنياء
- ٤٠٢ الحاقل يدفع القبلاء بالقتل
- ٤٠٣ حلجة الماهدين إلى وهي
- ٤٠٥ حساب أزكاة الحلي
- ٤٠٦ سد "غلات" المستشرين حتم على المومنين
- ٤١١ مصادر أخرى للأموال الإغاثية
- ٤١٦ جوار الإسماعلة بالأموال القروية وقوى كبار الطعام بذلك
- ٤٢٠ الأمسلك نوكل المسن للجسمية بتوزيع مسلكه
- ٤٢٣ جميع العلم الإسلامي ينبغي أن يحمل هموم قطر المبلى
- ٤٢٦ أنواع الحملات عند التوزيع
- ٤٣٢ البينشاري بحث قتال ج المستقر برأس مال حديد
- ٤٣٤ ثلاثة موازين مهمة في تجويد التوزيع
- ٤٤٠ هل لغير المسلمين نسج في الإغاثة ؟
- ٤٤١ اقتراح تذكيره المفصلة عند الحاجة

❦ انتهى بحمد الله ❦